

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

سنة عام ١٩٤٦ - وقف عام ١٩٨٥

مکتبہ اشرف

الاستاذ في الفقهاني
الحاج الميرزا محمد علي الشيرازي

1964

الدكتور عيسى عيسى
نائب رئيس مجلس الإدارة

تأليفه و تخرجه و تخرجه و تخرجه

المجموع الرابع عشر

الطبعة الأولى

194V-1947



إصدار الدار العربية للموسوعات مع مجمع الفهارس العامة
القاهرة، شارع عبد الوهاب، ٤٤٤٢٠٠

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهان - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

محت اشراف

الأستاذ حسن الفكرهاني
المراسل العام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الرابع عشر

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات
الطبعة: ٢٠٠٤ م - ١٤٢٦ هـ - ت: ٧٥٦٦٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير امتنا العربية .

م. الفكراني

موضوعات
الجزء الرابع عشر

دعوى (أ)

الفصل الأول — الدعوى بصفة مالية

(*) اراجع الجزء الخامس عشر يأتى موضوعات دعوى ..

منهج ترتيب مبادئ الموسوعة

بيمت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع. ومن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبا ابديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الالام بما ادلى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند راى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررتها الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد اضحى متعزرا التوصل اليها لتقدم المعهد بها ونفاذ طبعاتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من اجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم او فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، او رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية او من قسم الراى مجتمعا بشأنه ، وان تندر الاشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الراى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البياتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

جـمال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويتعمد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ - فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويتعمد بذلك فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع التى
صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية
١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملم بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب
الحكم او الفتوى المطلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته او بكثر من
فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاماً بمسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو ان نكون قد اوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بياناً تفصيلياً بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام بكثر من
موضوع ، فاذا كانت قد وضعت فى اكثر الموضوعات ملامحة الا أنه وجب
ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تمسها الفتوى او الحكم من
تقريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن السكياتى ، نعيم عطيه

دعوى (*)

الفصل الأول : الدعوى بصفة عامة

الفرع الأول : قواعد الإجراءات المتبعة في الدعوى

الفرع الثاني : صحيفة الدعوى

أولا : الأبداع

ثانيا : الإعلان

الفرع الثالث : المصالحة

الفرع الرابع : الصفة

الفرع الخامس : تكيف الدعوى

الفرع السادس : طلب في الدعوى

أولا : الطلبات الأصلية والطلبات الاحتياطية

ثانيا : الطلبات المعارضة

ثالثا : الطلبات المعدلة

الفرع السابع : دفع في الدعوى

أولا : أحكام عامة

ثانيا : الدفع بعدم الاختصاص

ثالثا : الدفع بعدم القبول

رابعا : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

خامسا : الدفع بالتقادم المسقط

سادسا : الدفع بالتزوير

سابعا : الدفع بعدم دستورية القانون

(*) راجع الجزء الخامس عشر بقية موضوع دعوى .

الفرع الثامن : التدخل في الدعوى

أولا : احكام عامة

١ — مناط التدخل

ب — اجراءات التدخل

ثانيا : التدخل الانضمامي

ثالثا : التدخل الاختصاصي

الفرع التاسع : حق الدفاع

أولا : محو المبررات الجارحة

ثانيا : رد القضاة

الفرع العاشر : عوارض سمي الدعوى

أولا : انقطاع سمي الخصومة

ثانيا : وقف الدعوى

ثالثا : ترك الخصومة

رابعا : انتهاء الخصومة

خامسا : الصلح في الدعوى

الفرع الحادي عشر : هيئة مفوضي الدولة ، ودورها في

الدعوى الادارية

الفرع الثاني عشر : سقوط الحق في رفع الدعوى بضي المدة

أولا : سقوط الحق في رفع الدعوى بضي المدة المقررة

لتقديم الحق المدعى به

ثانيا : تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم

السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة

١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٣٠

ثالثا : سقوط الدعوى التاديبية

الفرع الثالث عشر : الحكم في الدعوى

أولاً : حجز الدعوى للحكم

ثانياً : تبليغ الحكم

ثالثاً : المنطوق

رابعاً : تسبيب الحكم

خامساً : تفسير الحكم

سادساً : تصحيح الأخطاء المادية

سابعاً : اغفال الحكم ببعض الطلبات

ثامناً : حجية الأحكام

المبحث الأول : شروط حجية الأمر المقضى به

أ — بصفة عامة

ب — وحدة الخصوم

ج — وحدة محل

د — وحدة السبب

المبحث الثاني : مقتضى ما للأحكام من حجية عدم جواز عودة الخصوم

الى المنازعة في الحق الذي فصل فيه الحكم

المبحث الثالث : قوة الشيء المقضى تلحق بالمنطوق والأسباب المرتبطة

ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق

المبحث الرابع : حجية الحكم تمتد الى الخصوم وإلى خلفهم العام وخلفهم

الخاص

المبحث الخامس : حجية الأمر المقضى الذي تتمتع به الأحكام الإدارية حجية

نسبية فيها عدا أحكام الالغاء

المبحث السادس : التفرقة بين اثر الحكم كاداة لتقوية الحقوق المحكوم

وقوة الأمر المقضى

- تاسعا : تنفيذ الحكم
عاشرا : ضياع الحكم
حادى عشر : التنازل عن الحكم
ثانى عشر : حكم تهيدى بنذب فخير
ثالث عشر : الحكم بعدم الاختصاص والاحالة
رابع عشر : بطلان الحكم

المبحث الأول : حالات بطلان الأحكام

- ١ — اغفال الاعلان
- ب — عدم ايداع تقرير الموضع
- ت — صدور الحكم فى جلسة سرية
- ث — الزام خصم لم يكن مثالا فى الدعوى
- ج — خلو الحكم من الأسباب او قصورها او تناقضها وتهاتها او تناقضها مع المنطق
- د — التناقض بين سورة للحكم ونسخته الأصلية
- ز — الاحالة فى تسبیب حكم على حكم آخر
- ك — عدم توقيع رئيس المحكمة على نسخة الحكم الأصلية
- ل — عدم توقيع أعضاء الهيئة
- م — زيادة من اشتركوا فى اصدار للحكم عن الممد المقرر قانونا
- ن — الاشتراك فى الدالة واصدار الحكم دون سماع المرافعة
- ه — عدم صلاحية احد الأعضاء

المبحث الثانى :

- ١ — الأخطاء المادية
- ب — النقص أو الخطأ فى المجل فى بيانات الخصوم
- ت — ضوابط تسبیب الأحكام

ث — ورود المطوق في ورقة مستقلة

ج — الإحالة بقرار

د — في حالة ضم دعويين للارتباط يجوز تكملة اسباب الحكم في

احدهما باسباب الحكم في الأخرى

ر — توافر الاشتراك في سماع المرافعة والمداولة واصدار الحكم

ق — عدم الاخطار ثم الحضور

ك — اعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون اعادة اعلان ذوى
الشان

ل — ثبوت صلاحية القاضى لتنظر الدعوى

م — ثبوت عدم الاشتراك في ابداء الراى مسبقا كنفوض

ن — قيام سبب من اسباب عدم الصلاحية او اسباب الرد بكتاب
الجلسة

الفرع الرابع عشر : تقدير قيمة الدعوى

الفرع الخامس عشر : مصروفات الدعوى

الفرع السادس عشر : رسوم الدعوى

الفصل الأول الدعوى بصفة عامة

الفرع الأول

قواعد الإجراءات المتبعة في الدعوى الإدارية .

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الأصل في المنازعات الإدارية هو وجوب تطبيق قواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة — أحكام قانون المرافعات لا تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة — امتناع تطبيق أحكام المرافعات إذا تعارضت نصا أو روحا مع أحكام قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة — اذ نصت على أن « تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون . وتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ذلك الى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي » — قد جعلت الأصل هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، والاستثناء هو تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص من القانون المشار اليه . وغنى عن البيان أن أحكام قانون المرافعات لا تطبق في المنازعات الإدارية ، اذا كانت هذه الأحكام تتعارض نصا أو روحا مع أحكام قانون تنظيم مجلس الدولة . سواء في الإجراءات أو في اصول النظام القضائي بمجلس الدولة .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

قواعد الإجراءات الواردة في قانون المرافعات — سريتها أمام القضاء الإداري فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذي لا يتعارض أساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة .

ملخص الحكم :

أن إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو احكامه لا تطبق أمام القضاء الإداري الا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذي لا يتعارض أساسا مع نظم المجلس وأوضاعه الخاصة به .

(طعن رقم ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، ثم احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون الى ان يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي بمجلس الدولة — امتناع القياس بين احكام المرافعات المدنية والإجراءات في القضاء الإداري — أساس ذلك : هو وجود الفارق بين إجراءات القضاء بين المدني والإداري ، أما من النقص ، او من اختلاف كل منهما أخلاقا موده أساسا الى تغاير نشاط المحاكم او الى التباين في طبيعة الروابط التي تنشأ فيها بين الأفراد القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيها بين الأفراد في مجالات القانون الخاص —

تفصيل في ضوء طبيعة المنازعة الادارية وما يترتب على هذه الطبيعة :
من آثار .

ملخص الحكم :

تقضى المادة ٣ من قانون اصدار قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة بان « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق احكام قانون المرافعات وقانون اصول المحاكمات فيها لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون . بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » فباد ذلك ان هذه المادة جعلت الاصل هو وجوب تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، على ان تطبق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص . في القانون المشار اليه .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة قد افرد فصلا خاصا للاجراءات ورد فيه تحت عنوان موحد ما قدره لازما لسر الدعاوى الادارية مراعية فيما قرره من احكام في هذا الشأن التبسيط والسرعة في الاجراءات ومنع التعقيد والاطالة والبعد بالمنازعات الادارية عن لحد الخصومة الفردية وتهيئة الوسائل لتحصيل القضايا تحيضا دقيقا ولتأصيل الاحكام تأصيلا يربط بين شتاتها ربطا محكما بعيدا عن التناقض والتعارض متجها نحو الثبات والاستقرار متكيئا مع مقتضى الخصائص المميزة لمنازعات القانون الاداري مستهديا بالتباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ فيها بين الادارة والافراد في مجالات القانون العام وتلك التي تنشأ فيها بين الافراد في مجالات القانون الخاص .

ومن حيث انه امعانا من المشرع في تقدير هذه الخصائص المميزة قد استشعر ضرورة التشريع بما تستلزمه الروابط الادارية من وضع قانون . متكامل للاجراءات التي تتسق مع تنظيم القضاء الاداري وهو ما نيه اليه في ختام المادة ٣ سالف الذكر فيما تقضى به من الاحالة على قواعد المرافعات في شأن ما لم يرد فيه نص خاص وذلك فقط بصفة مؤقتة الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي لمجلس الدولة .

ومن حيث ان القضاء الاداري يتميز بانه ليس مجرد قضاء طبيعي كالقضاء المدني بل هو في الاغلب والاعظم قضاء انشائي يبتدع الحلول .

المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة في تسييرها للمرافق العامة وبين الأفراد وهى روابط تختلف بطبيعتها عن روابط القانون الخاص . فمن ثم تكون للقضاء الإدارى نظرياته التى يستقل بها في هذا الشأن مرسى قواعد القانون الإدارى باعتباره نظاما قانونيا متكاملًا فلا يأخذ من أحكام القانون الخاص الا لضرورة ويتدرج حيث لا يكون في القاعدة المستوردة أى افتئات على كيان القانون الإدارى أو استقلاله — وبالمثل ييسر القضاء الإدارى على هذا المنهج في مجال الاجراءات اللازمة لسيير الدعوى والطعن في الاحكام فيؤكد امتناع القياس بين احكام المرافعات والاجراءات القضاء المدنى ، اما من النص واما من اختلاف طبيعة كل منهما اختلافًا مرده أساسا الى تغاير نشاط المحاكم أو الى التباين بين طبيعة الروابط التى تنشأ فيها بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام ، وتلك التى تنشأ فيها بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

ومن حيث انه اذا كان أمر الخلاف الذى يرجع بسببه الى نصوص التشريع لا يثير جدلا ، فان الخلاف الذى مرده الى اختلاف نشاط المحاكم والى تباين روابط القانون العام وروابط القانون الخاص وان تمثلت في خصومة شخصية بين افراد عاقلين تتصارع حقوقهم الذاتية فان روابط القانون العام انما تتبل على خلاف ذلك في نوع الخصومة العينية أو الموضوعية مردها الى قاعدة الشرعية ومبدأ سيادة القانون متجردة من لدد الخصومة الشخصية التى تهيم على منازعات القانون الخاص ، ونتيجة لذلك استقر الوضع على أن الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضى فهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازما لاستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيتها للفصل فيها ، ثم هى أخيرا تتصل باستقرار حكم القانون في علاقات الافراد مع الهيئات العامة مما يلزم تأكيداً للمصالح العام تيسر أمرها على قوى الشأن .

ومن حيث أن المشرع قد ردد هذه الاعتبارات فيما استهدفه بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ثم بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة من محاولة رعاية الخصائص المميزة للمنازعات الادارية سوما تقتضيه من تنظيم خالص لقواعد الاجراءات سداها التبسيط ولحمتها منع التمقيد أو الاطالة . فالدعوى وهى ليست محل حق للخصوم ، وانما يملكها القاضى كما سلف البيان فهو الذى يسيرها ويوجهها ويطلب ما يراه لازما لتحضيرها واستيفائها وتهيتها للفصل وقد ناط المشرع هيئة مفوضي الدولة بأغراض شتى منها تجريد المنازعات الادارية من لدد الخصومات

الفردية باعتبار أن الإدارة خصم شريف لا ينبغي إلا معاملة الناس جميعاً طبقاً للقانون على حد سواء ومنها معاونتة القضاء الإدارى من ناحيتين ؛ أحدهما أن ترفع عن القضاء الإداريين عبء تحضير القضايا وتهيتها للمرافعة حتى يتفرغوا للفصل ، والاخرى تقديم معاونتة فنية ممتازة تساعد على تمحيص القضايا تحميصاً يضىء ما اظلم من جوانبها ويجلو ما غبض من دقائقها برأى تتبطل فيه الحيدة لصالح القانون وحده .

ومن حيث أن المشرع قد أكد بهذا الاتجاه أن المنازعة الإدارية ليست ملكاً لذوى الشأن فيها بقدر ما هى ملك للمحكمة ، وهيئة المفوضين جزء منها تجرى فى سبيل انتهائها على مقتضى سلطات لا يعترف بها — بحسب الأصل العام لقضاة المحاكم العادية فى خصوص روابط القانون الخاص بالمنازعة الإدارية أمانة فى يد القاضى يشرف عليها وعلى سيرها وتحضيرها باعتبارها خصوصية عينية تهدف الى انزال قاعدة الشرعية على تصرفات الهيئات العامة .

(طعن ١٠٦٣ لسنة ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

الأصل فى المنازعة الإدارية وجوب تطبيق قواعد الإجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة — لا سبيل الى تطبيق احكام قانون المرافعات الا فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة بشرط الا تتعارض مع احكامه نصاً او روحاً — مثال بالنسبة الى استبعاد النظام الاجرائى المتبع فى حالة غياب الخصوم امام المحاكم المعنية من النظام القضائى بمجلس الدولة .

ملخص الحكم :

أن الأصل فى المنازعات الإدارية هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة أما احكام قانون المرافعات فلا .

تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة فإذا ما
تعارضت هذه الأحكام نصاً أو روحاً مع أحكام هذا القانون سواء في
الإجراءات أو في أصول النظام القضائي فإنها لا تطبق كما وأن النظام
القضائي في تنظيم مجلس الدولة لا يسمح بالمعارضة في الأحكام الصادرة
منه بهيئة قضاء إداري إذ أن نظام إجراءات التقاضي أمله يقوم على مبدأ
الرافعات التحريرية في مواعيد منضبطة يستطيع ذوو الشأن أن يقدموا
مذكراتهم مكتوبة مع مستنداتهم — كما جعل تحضير الدعوى وتبنيها للفصل
منوطاً بهيئة مفوضي الدولة التي ألزمها بإيداع تقرير تحدد فيه وقت الدعوى
والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع .

وعلى هدى ما تقدم من نصوص وقضاء سابق لهذه المحكمة ينبغي
التنويه بأن النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبى الأخذ بالنظام الإجرائي
الذي تجرى عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصم عن حضور الجلسات
المحددة لنظر دعاويهم ومن ثم لا يجوز أعمال الإثر الذي رتبته الشارع على
عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الإدارية لأن
هذا الإثر كما يقول فقهاء قانون الرافعات مقرر كجزاء على الخصم الذي
يهمل في متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها بيد أن النظام
القضائي الإداري يعتبر في المقام الأول بتحضير الدعوى وتبنيها للفصل
فيها بإجراءات ألزم القانون هيئة مفوضي الدولة القيام بها قبل طرح
المنازعة على القضاء .

(طعن ٢٥٠١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة في الرافعات — تعارضه
أساساً مع النظام الإجرائي المتصوص عليه في قانون تنظيم مجلس الدولة
من حيث كيفية رفع الدعوى أو تبادل الدفوع التحريري من ذوي الشأن
أو أداء هيئة مفوضي الدولة وظيفتها .

ملخص الحكم :

أن النظام الاجرائى لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة يتعارض اساسا مع النظام الاجرائى المنصوص عليه فى قانون تنظيم مجلس الدولة ، سوء من حيث كيفية رفع الدعوى او تبادل الدفاع التحريرى من ذوى الشأن أو اداء هيئة مفوضى الدولة لوظيفتها .

(طعن ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة فى المرافعات — قيامه اساسا على نظام الاحكام الغيابية وجواز المعارضة فيها — تعارضه صراحة مع قانون مجلس الدولة فى اصول نظلمه القضائى .

ملخص الحكم :

أن نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة — المستحدث فى الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، المعدل بالقانونين رقمى ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ و ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ ، كما يبين من نصوصه فى ضوء المذكرات الايضاحية لهذه القوانين — هو وثيق الصلة بل يقوم اساسا على نظام الاحكام الغيابية وجواز المعارضة فيها ، فقد استهدف المشرع باوامر الاداء — وان صدرت على عريضة — أن تكون بمثابة احكام غيابية فى ديون كانت تنتهى عادة بأحكام غيابية وتندر المحكمة فيها ، فأجاز مبدأ استصدار أمر الاداء بدل عرض النزاع على المحكمة ابتداء وتعطيل نظر القضايا الاخرى ، ولكنه قرر فى الوقت ذاته ، كبداً مكملاً لهذا النظام ومتلازم مع المبدأ الاول ، جواز المعارضة فى أمر الاداء ، فإذا لم ترفع المعارضة فى الميعاد أصبح أمر الاداء بمثابة حكم ضرورى (م ٨٥٥) مننى . وغنى عن القول أن هذا النظام يتعارض صراحة مع قانون مجلس الدولة فى اصول نظلمه القضائى ، الذى لا يسمح بالمعارضة فى الاحكام الصادرة منه بهيئة قضاء ادارى .

(طعن ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

(م ٢ — ج ١٤)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

العلاقة بين مواعيد المرافعات وبين ما يرد في القوانين الأخرى من مواعيد يترتب على اقتضاؤها أو بدلهما قيام حق أو سقوط حق — العبرة في ذلك بكنه الميعاد — الميعاد المتعلق بمسألة إجرائية أيا كان القانون المنظم لها يخضع لقواعد المواعيد في قانون المرافعات بغير نص .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون إذ جرت أسبابه على أنه لا علاقة بين مواعيد المرافعات وبين ما قد يرد في القانون المدني أو التجاري أو القوانين الأخرى من مواعيد يترتب على اقتضاؤها أو بدلهما قيام حق أو سقوط حق . والصحيح هو أن العبرة هي في النظر إلى كنه الميعاد فإن جاء في صدد مسألة إجرائية أيا كان القانون المنظم لها ، حتى ولو كان قانونا موضوعيا كالقانون المدني ، فإن قواعد المواعيد في قانون المرافعات تحكمه بغير نص على أساس أنه القانون الأصل للعلم في كل ما يتصل بالأجراءات ، شاهد ذلك أن المواعيد الإجرائية البحتة في قانون المدني مثلا كمواعيد الشفعة — شأن ميعاد اعلان الرغبة المنصوص عنه في المادة (٩٤٠) وميعاد رفع الدعوى المنصوص عنه في المادة (٩٤٣) مدنى تمتد بغير جدال إذا تصادف أن كان آخر يوم فيها يوم عطلة ، وذلك أعبالا للقاعدة المقررة في قانون المرافعات وذلك دون أن يتقرر هذا الامتداد بنفس خاص .

(طعن ٧٦٦ لسنة ٥ ق ، ٧٧٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٣١) .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

ثبوت صحة الإجراء اللازم لاقامة المنازعة الإدارية — وقوع بطلان على إجراء نقل — عدم مساسه بالإجراء الأول .

ملخص الحكم :

على مقتضى الإجراءات والاضاع الخاصة بنظام التداعى أمام القضاء الإدارى يجب التفرقة بين الاجراء الذى يقيم المنازعة الادارية امامه سواء اكلن طعنا بالالغاء ام غيره . وما يترتب على هذا الاجراء من آثار ، وبين ما يتلو ذلك من إجراءات وما يترتب عليها . فاذا كتبت اقامة المنازعة الادارية بحسب هذا النظام تتم بإجراء معين وقع صحيحا ، فانه ينتج آثاره فى هذا الشأن ، وبهذه المثابة لا يلحقه بطلان إجراء تلى ، وانما ينصب البطلان على هذا الاجراء وحده فى الحدود وبالقيود وبالتقدير الذى تقررره الشارع .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٦)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون على بطلانه او شكبه عيبه جوهرى اضر بالخصم — لصالح المصلحة إن يتناول عن التمسك بالبطلان صراحة او ضمنا لمدام غير متعلق بالنظام العام — المادتان ٢٥ و ٢٦ من قانون المرافعات — انطباق احكام قانون المرافعات امام القضاء الإدارى فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة وبالتقدير الذى لا يتعارض مع نظام المجلس والوضاعه الخاصة .

ملخص الحكم :

أن الاجراء يكون باطلا اذ نص القانون على بطلانه ، او اذا شكبه عيب جوهرى ترتب عليه ضرر للخصم ، وينزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو اذا رد على الاجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحا أو قام بعمل او اجراء آخر باعتباره كذلك فيما عدا الحالات التى يتعلق فيها بالبطلان بالنظام العام ، وذلك طبقا لنص المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون

المراسم المدنية والتجارية الذى تطبق احكامه امام القضاء الادارى فيها
ثم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض اساسا
مع نظم المجلس واوضاعه الخاصة به .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

(ق نفس المعنى طعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

قرار الإدارة للدعى بوضع مخالف للقوانين او اللوائح لا يسمع
المحكمة من انزال حكم القانون الصحيح في المنازعة المطروحة — تعلق الامر
باوضاع ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لارادة الخصوم او
اتفاقهم .

نفس الحكم :

إذا ثبت أن جهة الإدارة قد اعترفت في عريضة استئنائها أو في كتابه
بمصلحتها إلى المستأنف ضده بأن كادر سنة ١٩٢١ يلزم الإدارة بتعيين
الحاصلين على شهادة البكالوريا أو التجارة المتوسطة في وظائف الدرجة
الثالثة بماهية سبعة جنهيات ونصف شهريا ، وأن من عين في ظل الكادر
المذكور من حملة هذين المؤهلين في وظائف الدرجة الثالثة الكتابية ولكن
يسقطه يقل عن المقرر لشهاداتهم وهو سبعة جنهيات ونصف يكون له "حق
في ترقية الترقب" ، وأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة
١٩٤٣ يعتبر قرارا كاشفا لهذا الحق وليس منشئا له — إذا ثبت مما
تقدم ، فإن صدور مثل هذا الاعتراف ، سواء في صحيفة الاستئناف أو في
الكتاب المشار اليه لا يمنع المحكمة من انزال حكم القانون في المنازعة
المطروحة لئلا على الوجه الصحيح لتعلق الامر باوضاع ادارية تحكمها
القوانين واللوائح ، ولا تخضع لارادة ذوى الشأن او اتفاقاتهم او اقراراتهم
المخالفه لها .

(طعن ١١١٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المادة ١٢٢ من الدستور السوري الصادر في ١٩٥٠/٩/٥ والمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن المحكمة العليا — تصويتها في المنازعات التي ترفع امام هذه المحكمة بين الاعمال والقرارات الادارية جميعها من حيث ميعاد رفع الدعوى — المنازعة الخاصة بضم مدة خدمة سابقة في المعاش — وجوب رفعها في ميعاد الشهر المتخصص عليه في المدة ٢٣ سالفة الذكر .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ٥ من ايلول (سبتمبر) ١٩٥٠ حددت في الفقرة (هـ) ولاية المحكمة العليا وجعلت من بين ما تختص بنظره وثبت فيه بصورة بمرمة « طلب الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور او القانون او للمراسيم التنظيمية اذا تقدم بالشكوى منها من يتضرر فيها » ، كما نصت هذه المادة ايضا على ان « يعين القانون اصول النظر والبت في الامور السابقة » ، وبهذا اطلق الدستور ولاية الالغاء لتلك المحكمة بالنسبة للاعمال والقرارات الادارية كافة دون تفرقة بين نوع وآخر من تلك الاعمال او القرارات واجرى عليها جميعا احكاما واحدة . ولما صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بالتطبيق للتقويض المنصوص عليه في الدستور بتحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا والاجراءات التي تتبع في التقاضي امامها نص في المادة ٢٣ منه على انه : « (١) يجب ان تقام دعوى الابطال في ميعاد شهر من اليوم الذي يفترض فيه ان المستدعى قد عرف قانونا بالقرار او بالمرسوم المطعون فيه املا بطريقة النشر واما بطريقة التبليغ او بآية طريقة اخرى تحت طائلة الرد — (٢) يبدأ هذا الميعاد في حق القرارات الضمنية منذ انتهاء الشهر المتخصص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ١٩ — (٣) ... الخ » .

وبين مما تقدم أن الدستور قد سوى في المنازعات التي تقام أمام المحكمة العليا بين الأعمال والقرارات جميعاً دون تفرقة بين نوع وآخر منها ولم يخصص نوعاً بذاته بميعاد يختلف فيه عن النوع الآخر ، بل اعتبرها جميعاً سواسية في هذا الشأن ، ومن ثم فيجب أن ترفع الدعوى في الميعاد الواجب رفعها فيه طبقاً للأحكام السالف إيرادها .

غذاً كان الثابت أن المدعى قدم في ١٠ من نيسان (أبريل) ١٩٥٨ طلباً بضم مدة خدمته في مصلحة الاعاشة الى مدة خدمته الفعلية فأعيد إليه ليقدمه عن طريق المصلحة التي كان ينتمي إليها ، فقدمه إليها ، وهذه حالته الى وزارة الخزنة في ٢٠ من تشرين أول ١٩٥٨ ، فكان المفروض وقد سكنت تلك الجهة مدة شهر من تاريخ تسلمها العريضة أن يعتبر هذا السكوت بمثابة قرار ضمنى بالرفض يجوز للمتضرر الطعن فيه بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ سسلفة الذكر ، ويبدأ ميعاد الطعن في هذا القرار من انتهاء الشهر وذلك بالتطبيق للفقرة ٢ من المادة ٢٣ من هذا القانون ، فينتهى الميعاد والحالة هذه في ١٩ من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، ولما كان المدعى لم يرفع دعواه الا في ٢ من شباط (فبراير) ١٩٥٩ فانه يكون قد رفعها بعد الميعاد . ولا يخفى من ذلك أن تكون جهة الادارة قد اعلنته برفض صريح يؤكد الرفض الضمني المستند من سكوتها مدة الشهر السالف الذكر ، وهو الذي يجب احتساب الميعاد بعد انقضائه بالتطبيق للنصوص المشار إليها . كما لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من تفرقة بين المنازعات الخاصة بالمعاشات (أن حالا وما لا) وبين طلبات الالغاء الأخرى وتخصيص ميعاد الطعن بالالغاء بالنوع الثاني دون الاول ، لانه وإن كان لمثل هذه التفرقة محل طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التي ردها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، الا أن هذه التفرقة لا وجود لها طبقاً للبلاد ١٢٢ من الدستور السوري الصادر في سنة ١٩٥٠ ولا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ . بل كتبت أحكامها تسوى بين جميع الأعمال والقرارات الادارية بغیر تخصيص حسبها سلف البيان - تلك الأحكام التي يجب النزول عليها في خصوصية هذه الدعوى ، مادام القرار المطعون فيه قد صدر في ظلها ورنعت

الدعوى بعد انتفاء ميعاد الطعن فيه فأصبح حصينا من الإلغاء ، فسيلا
منبوحة — والحالة هذه — من الحكم بعدم قبول الدعوى .

(طعن ١٨ لسنة ٢ ق ، ٢٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الأصل عدم اتباع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية أمام
القضاء الإداري إلا فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون المجلس وبالمقتضى
الذى لا يتعارض نصا وروحا مع نظام مجلس الدولة وأوضاعه الخاصة به .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة الثالثة من قانون إصدار القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الإجراءات
المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد
فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي »
فإن ذلك يقتضى كإصل عام عدم الأخذ بإجراءات قانون المرافعات المدنية
والتجارية أو أحكامه أمام القضاء الإداري إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في
قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض نصا وروحا مع نظام مجلس
الدولة وأوضاعه الخاصة به .

(طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

سريان الإجراءات المقررة في قانون المرافعات على الدعوى الإدارية —
بمناظرته، عدم وجود النص وثقلها مع الأصول العامة للإجراءات الإدارية .

ملخص الحكم :

الأصل أن إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق أمام القضاء الإداري إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض مع الأصول العامة للمرافعات الإدارية وأوضاعها الخاصة بها .

(طعن ٨٠١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تنص المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيها لم يرد به نص إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي — عدم صدور قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي وخلو قانون مجلس الدولة من أحكام تنظم المسائل الخاصة بسير الخصومة وعلى الأخص ما تعلق منها بسقوط الخصومة نتيجة ذلك أن الأحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب السابع من قانون المرافعات تطبق في شأن سير الخصومة في الدعاوى والطعون المقامة أمام القضاء الإداري بمجلس الدولة لأنها لا تتعارض مع طبيعتها — مثال — يحق لورثة المدعى أن يتمسكوا بما قضى به قانون المرافعات في المادة ١٣٤ من سقوط الخصومة لضي أكثر من سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن لوفاة مورثهم إذا استئنفت المحكمة الإدارية أن الجهة الإدارية الطاعنة لم يصدر منها أي إجراء في مواجهة ورثة المدعى من شأنه استئناف السير في الطعن فانه يتعين الحكم بسقوط الخصومة .

ملخص الحكم :

أن المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة

تنص على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالتقسم القضائى » — ولما لم يصدر بعد هذا القانون كما أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن احكاما تنظم المسائل الخاصة بسير الخصومة وعلى الاخص ما تعلق منها بسقوط الخصومة وذلك على غرار ما جاء بالمواد الواردة في الفصل الثالث من الباب السابع من قانون المرافعات ومن ثم فإن هذه الاحكام تطبق في شأن سير الخصومة في الدعاوى والطعون المقامة امام القضاء الادارى بمجلس الدولة لأنها لا تتعارض مع طبيعتها .

ومن حيث أن المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على أن « لكل ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة على آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى » — ولما كانت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة قد قضت بجلستها المنعقدة في ١٧/١٠/١٩٧٠ بانتقطاع سير الخصومة في الطعن الذى اقامته الهيئة في الحكم الصادر لصالح المدعى في الدعوى رقم ٧٧ لسنة ٢٢ القضائية وذلك لوفاته فانه كان على الهيئة — بمقتضى هذه المادة — ان تبادر باتخاذ اجراءات التعجيل في السير في طعنها قبل انقضاء مدة سقوط الخصومة والتي حددها المشرع بسنة يبدأ سريانها من تاريخ صدور الحكم بانتقطاع سير الخصومة باعتباره آخر اجراء صحيح قد تم بخصوص هذا الطعن .

ومن حيث أنه لم يثبت أن الهيئة الطاعنة قد اتخذت من جانبها — وفي مواجهة ورثة المدعى أى اجراء من شأنه استئناف السير في طعنها ولا يوجد ما يحول دون ذلك ، ومن ثم فانه يحق لهؤلاء الورثة أن يتسكوا بما قضى به القانون في المادة ١٣٤ سالفه الذكر من سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة من تاريخ الحكم بانتقطاع سير الخصومة في الطعن لوفاته . موثرهم ولا شك أن لهم مصلحة اكيدة في التمسك بذلك لما يترتب على سقوط الخصومة في طعن الهيئة من اعتبار الحكم الصادر لصالح موثرهم انتهائيا وواجب التنفيذ ومن ثم يخرج النزاع عن ولاية هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تنظره — هذا وقد انسحت هذه المحكمة صدرها لتمكين الهيئة من

الزبد على طلب الورثة أو تقديم ما يدل على أنها قد عجلت السير في الطعن ومن أجل ذلك تأجل نظر الطعن ثمانى جلسات سواء أمام دائرة فحص الطعون أو أمام هذه الدائرة في المدة من أول فبراير سنة ١٩٧٥. حتى تاريخ صدور هذا الحكم في ١٩٧٦/٢/٨ أى حوالى السنة ولكنها لم تفعل الأمر الذى تستشف منه المحكمة أن الهيئة لم يصدر منها أى إجراء باستئناس الفسر في الطعن الحالي ويتعين — والحالة هذه — الحكم بسقوط الخصومة في الطعن مع الزام الهيئة المصروحات .

(طعن ٧٧١ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٨)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

تتميز الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإدارى بخصائص ذاتية تباير تلك المأخوذ بها أمام محاكم القضاء العادى — الإجراءات أمام القضاء الإدارى ايجابية. يوجهها القاضى على خلاف الإجراءات المدنية والتجارية التى يميز الخصوم على تسير الجانب الأكبر منها — قيام نظام القضاء الإدارى أساسا على مبدأ المرافعات التحريية وعلى تحضير الدعوى من هيئة مفوضى الدولة — أثر ذلك — لا يجوز أعمال الأثر الذى رتبته الشارح من عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الادارية — ليس من حق نوى الشان ان يصروا على طلب المرافعة الشفوية — لرئيس المحكمة ان يطلب اليهم أو الى المفوض ما يراه لازما من ايضاحات .

ملخص الحكم :

أن الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإدارى تتميز بخصائص ذاتية تباير تلك المأخوذ بها أمام محاكم القضاء العادى أهمها أن الإجراءات الادارية اجراءات ايجابية يوجهها القاضى وهبى بهذه النسبة تفرق عن

الاجراءات المدنية والتجارية التى يهين الخصوم على تسمير الجانب الاكبر منها وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت فيها بتطويع بحضور ذوى الشأن بالجلسات بان النظام القضائى لمجلس الدولة يتأبى الاخذ بالنظام الاجرائى الذى تجرى عليه المحاكم المدنية فى حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ومن ثم لا يجوز اعمال الاثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم امام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى الادارية لان هذا الاثر مقرر كجزاء على الخصم الذى يهمل فى تلبية دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها ، بيد ان النظام القضائى الادارى يعتد فى المقام الاول بتحضير الدعوى وتبنيها للفصل فيها وفقا للاجراءات التى الزم القاتون هيئة مفوضى الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء اذ يقوم هذا النظام اساسا على مبدأ المرافعة التحريرية فى مواعيد محددة منضبطة يستطيع ذوى الشأن فيها ان يقدموا مذكراتهم مع مستنداتهم كما يقوم على تحضير الدعوى من هيئة مفوضى الدولة وليس من حق ذوى الشأن ان يصروا امام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وانما لرئيس المحكمة ان يطلب اليهم او الى المفوض ما يراه لازما من ايضاحات .

(طعن ٣٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

شطب الدعوى . لا تطبق لهذا النظام فى الدعوى الادارية ولا فى طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية — قرار بشطب طلب الاعفاء من اداء رسوم دعوى ادارية — لغو ولا اثر له .

ملخص الحكم :

حيث ان نظام الشطب لا يطبق فى الدعوى الادارية التى تعتبد اساسا على المذكرات المكتوبة وحتى لو سلم بنظام الشطب فى هذه الدعوى فان ذلك لا يسرى على طلبات الاعفاء من الرسوم لانها ليست دعوى وانما

مطالبات ترفع للجنة المساعدة القضائية للاعفاء من الرسوم تهيئاً لرفع
الدعوى . ولذلك فإن قرار الشطب في طلب الإعفاء لمؤ لا يعتد به ولا
يؤثر له .

(طعن ٣٨٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٢)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

استبعاد فكرة الحكم الفيابي وجواز المعارضة فيه من النظام
القضائي بمجلس الدولة — أساس قيام هذا النظام مبدأ المرافعات التحريرية
في مواعيد محددة وعلى تحضير الدعوى من هيئة مفوضي الدولة قبل تحديد
جلسة نظرها .

ملخص الحكم :

أن استبعاد فكرة الحكم الفيابي وجواز المعارضة فيه من النظام
القضائي بمجلس الدولة هو النتيجة المنطقية التي تتحاذى مع نظام
أجراءات التقاضي أمامه وتترتب عليه ، إذ يقوم هذا النظام أساساً على مبدأ
المرافعات التحريرية في مواعيد محددة منضبطة ، يستطيع ذوو الشأن فيها
أن يقدموا مذكراتهم كتابة مع مستنداتهم ، كما جعل تحضير الدعوى وتهيتها
للفصل فيها منوطاً بهيئة مفوضي الدولة ، والزمها إيداع تقرير تحدد فيه
وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع وإبداء الراى في ذلك
مسبباً ، كل ذلك قبل تعيين جلسة لنظر الدعوى ، وفيها يصدر الحكم
علناً ، وليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة
الشفوية ، لأن المرافعات التحريرية في المواعيد القانونية هي الأساس كما
سلف القول ، وإنما لرئيس المحكمة أن يطلب اليهم أو الى المفوض ما يراه
لإلزاماً من إيضاحات .

(طعن ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإدارى إجراءات ايجابية بوجهها القاضى وتختلف عن الإجراءات المدنية والتجارية التى يهين عليها الخصوم . النظام القضائى بمجلس الدولة يابى النظام الإجرائى الذى تجرى عليه المحاكم المدنية فى حالة تخلف الخصوم عن حضور الجلسات - الاثر المترتب على ذلك : لا يجوز أعمال الاثر الذى رتبته التشريع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى الادارية .

ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعه الاوراق ان الدعوى رقم ٨٤٥ لسنة ٢٩ قضاء ادارى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه نظرت أمام المحكمة بجلسته ١٩٧٥/٥/٤ وحضر فيها وكيل المدعى عليه - وهو الطاعن فى الطعن . المائل - واودع حافظة بمستنداته وقرر ان الأرض - موضوع النزاع تسلمها الملك ونفذ حكم الطرد بالفعل ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة - حالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها واعداد تقرير فيها - بشقيها العاجل والموضوعى ، وتداولت الدعوى أمام هيئة مفوضى الدولة لعدة جلسات حضرها وكيل المدعى عليه وابدئ ما لديه من دفاع فى هذه الجلسات وفى مذكراته المقدمة لجلسة ١٩٧٧/١/٣ ثم حجزت الدعوى بجلسته ١٩٧٧/٣/١٠ لاعداد تقرير بالرأى القانونى فيها وصرحت الهيئة للطرفين بتقديم مستندات ومذكرات خلال اسبوعين ، وعقب اعداد التقرير بالرأى القانونى تحدد لفطر الدعوى أمام المحكمة بجلسته ١٩٧٨/١/٢٩ ، واخطر كل من المدعى والمدعى عليه لتكليفهما بالحضور لهذه الجلسة بموجب الكتابين رقمى ٣٢٨ ، ٣٢٩ المؤرخين ١٩٧٨/١/١١ ، ويتضح من الاطلاع على دفتر أرشيف الاخطارات المرسلة من محكمة القضاء الادارى الى الخصوم - وعلى كشف الارشائيات المسجلة والتى تطالب الطاعن ضمنها ، ان الاخطارين

المشار اليهما قيما بدفتر أرشيف الصلار الخاص بالمدة من ١٩٧٨/١/١ الى ١٩٧٨/٢/١ تحت رقمي ٣٢٨ ، ٣٢٩ مسلسل بتاريخ ١٩٧٨/١/١١ ، ثم قيما بكتشف الاساليب المسجلة المسلمة الى هيئة البريد برقمي ٣٢٨ ، ٣٢٩ مسلسل بتاريخ ١٩٧٨/١/١٢ ومسجلا بهذا الدفتر تحت رقمي ١٥٣ ، ١٥٤ في نفس التاريخ واذا تقضى المادتين ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بان تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة ايام ايداع التقرير ببرايتها القانوني في الدعوى يعرض ملف الاوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى ، ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، والثابت مما سلف تقديمه انه قد اتبع في شأن اخطار الطاعن بميعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى امام محكمة القضاء الإداري كلغة الاجراءات المرسومة في القانون لذلك ، وبهذه المثابة فلا وجه للنقوى على هذه الاجراءات بالاطلاق . ولا وجه لاستناد الطاعن الى نص المادة ٣٣ من قانون المرافعات التي تجعل الطعن في الحكم من تاريخ اعلانه الى المحكوم عليه في حالة تخلفه عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه ، فمن المسلم طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ان الاجراءات المتبعة امام القضاء الإداري بصفة عامة تتميز بخصائص ذاتية تغاير تلك المأخوذ بها امام القضاء العادى اهمها ان الاجراءات الادارية لاجراءات ايجابية يوجهها القاضى ، وهى بهذه السمة تفرق عن الاجراءات المدنية والتجارية التى يهين الخصم على تسيير الجانب الاكبر منها ، ولهذا فان النظم القضائى لمجلس الدولة يأتى فيها يتعلق بحضور ذوى الشأن بالجلسات الاخذ بالنظام الاجرائى الذى تجرى عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاوهم ومن ثم لا يجوز اعمال الاثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم امام المحاكم المدنية في مجال الدعوى وتعيينها للنصل فيها . وفقا لاجراءات الزم للقائون هيئة مفوضى الدولة القيلم بها قبل طرح المنازعة على القضاء ، إذ يقوم هذا النظام لمسئلا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة منتظمة يستطيع ذووا الشأن فيها ان يقدموا مذكراتهم مع مستنداتهم ، كما يقوم على تجسير الدعوى من هيئة مفوضي الدولة وليس من حق ذوى الشأن ان يصرخوا امام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية ولما لرئيس المحكمة ان يطلب اليهم او الى مفوض الدولة ما يراه من ايضاحات . وترتبا على ما تقدم ،

ولما كانت المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سأل الزكرك قنص على ان ميعاد رفع الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من الأوراق ان هذا الحكم صدر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١ في حين لم يرفع الطعن الا بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٩ بعد انقضاء ما يجاوز ستين يوما على صدور الحكم فان الطعن والحالة هذه يكون مقبلا بمعد الميعاد وغير مقبول شكلا وهو ما يتعين الحكم به .

(طعن ٧٦٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)

قاعدة رقم (١٩) .

المسألة :

المادتان ١٧٢ من دستور سنة ١٩٧١ و ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص مجلس الدولة بالمقرر المتنازع الادارية . — اختصاص مجلس الدولة في هذا الشأن اختصاص مطلق وشامل لاصل تلك المنازعات وهذه ما ينفرع عنها من مسائل — طالما كانت طرفا المنازعة هما جهة الإدارة من جانب وموظف عام من جانب آخر وتيق حول اثر من الآثار التي ترتبت على صدور قرار اداري في شئ العلاقة الوظيفية التي تربطها فهي منازعة إدارية مما يتعد الاختصاص بنظرها للقضاء الإداري — أمثال منازعة تدوير حول احقية جهة الإدارة في استثناء مبلغ من موظف عام وهو ما يمثل الفرق بين المرتب وامتيازاته المالية التي كان يتقاضاها لقاء قيامه بأعمال الوظيفة العادية التي كان يشغلها وبين معاشه عن الخدمة من تاريخ صدور القرار الإداري بفصله بغير الطريق التأديبي من الوظيفة العامة حتى تاريخ بلوغه السن القانونية للتقاعد والذي استند احقية في صرفه تنفيذا لصور حكم من محكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بفنظر الدعوى فإنه وفقا لأحكام المادة ١٧٢ من الدستور ينعقد لحكم مجلس الدولة اختصاص بالفصل فى المنازعات الإدارية . كما أنه طبقا لحكم المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات ومطالبات التعويض عن قرارات فصل الموظفين العموميين بغير الطريق التأديبى وسائر المنازعات الإدارية واختصاصها فى هذا الشأن هو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات وجميع ما يتفرع عنها من مسائل .

ومن حيث متى كان ما تقدم وكان المستظهر من الأوراق أن المنازعة موضوع الدعوى تدور حول أحقية جهة الإدارة فى استثناء مبلغ ٧٧٤٩ ج و ٩٢٤ م من موظف عام « الطاعن » وهو ما يمثل الفرق بين المرتب وأضافته المادية التى كان يتقاضاها لقاء قيامه بأعمال الوظيفة العامة التى كان يشغلها وبين معاشه من المدة من تاريخ صدور القرار الإدارى بفصله بغير الطريق التأديبى من هذه الوظيفة العامة حتى تاريخ بلوغه السن القانونية للتقاعد الذى استند أحقيته فى صرفه من حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسة ١٩٧٤/٤/٣ فى الدعوى رقم ٢٦ لسنة ٢٦ القضائية أى أن طرنا هذه المنازعة هما جهة الإدارة من جانب وموظف عام من جانب آخر وتدور حول أثر من الآثار التى ترتبت على صدور قرار إدارى فى شأن العلاقة الوظيفية التى تربطهما وبالتالي فهم والحالة هذه تكون منازعة إدارية مما ينعقد اختصاص بنظرها للقضاء الإدارى وفقا لما يقضى به الدستور وجريا على ما استقر عليه القضاء الإدارى بالتطبيق لأحكام قانون مجلس الدولة على النحو السالف الإشارة إليه وترتبطا على ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه باختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى قد أصاب صحيح حكم القانون ومن ثم يكون الطلب الأصلى للطاعن بالحكم بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى وأحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة على غير سند صحيح من القانون ومتمين الرفض .

ومن حيث أنه من الأمور المسلبة قانونا وقضاء أن الأحكام القضائية تحوز حجية الشيء المقضى به وتكون حجة فيها فمصلت فيه ولا يجوز قبول

دليل ينقض هذه الحجية ما دامت هذه الاحكام في منازعة قامت بين الخصوم انفسهم دون تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا وتغدو ولهذه الاحكام قوة الامر المقتضى به متى استغلقت امامها طرق الطعن عليها .

ومن حيث انه في ضوء ذلك وكان المبين من الأوراق أن المنازعة التي صدر بشأنها الحكم المطعون فيه تقتصر في مدى احقية جهة الادارية في استدعاء مبلغ ٧٧٢٩ جنيه و ٩٢٤ مليم من الطاعن ذلك المبلغ الذي كان قد قضى عليها بصفتها تلك ان تؤديه اليه بصفته موظفا عاما وقام بصره تنفيذا للحكم الذي اقام قضاء على احقيقته له باعتباره تعويضا عن الاثار المادية المترتبة على القرار الاداري الصادر بفصله بغير الطريق التأديبي مفتقدا لسببه يتثل في مقدار غارق مرتبكت حرم منها ولما كانت هذه المنازعة خصوما ومحلا وسببا قد طرحت من حيث استحقاق الطاعن لهذا المبلغ كتعويض من عدمه عن قرار الفصل ذاته على المحكمة الادارية العليا من خلال الطعن على الحكم الذي تنفيذا « الذي هو سبب » له صرف الطاعن مبلغ ٧٧٩٢ جنيه و ٩٢٤ مليم لتقول فيها قولها الفصل في مدى احقية الطاعن عن عدمه في هذا المبلغ باعتباره تعويضا عن الاثار المادية التي لحقت به نتيجة قرار فصله بغير الطريق التأديبي وفصلت فيها بتاريخ ١٩٧٨/١/١٨ وجاء منطوق الحكم صريحا برفض احقية الطاعن في التعويض بعد ما قضى بالغاء الحكم الذي كان سسند احقيقته فيه وحصل عليه تنفيذا له فان الحكم المطعون عليه يكون قد قام على اسباب سائفة قانونا عندها قضى بأن يؤد الطاعن الى الجهة الادارية مبلغ ١٧٧٩ جنيه و ٩٢٤ مليم السابق حصوله عليه تاسيسا على ان حكم المحكمة الادارية العليا قد حاز قوة الامر المقضى فيها قضى من رفض طلب الطاعن في التعويض السابق صرفه ذلك ان حكم المحكمة الادارية العليا الى جانب ما يحوزه من قوة الامر المقضى فانه له حجية الشيء المقضى به فيها يقرره واذا قرر عدم احقية الطاعن في ذلك التعويض فان يكون قد قضى قضاء باتنا في امر التعويض المتنازع عليه من شأن اعتبار الحكم الذي سبق ان قضى له به عديم الاثر .

وبالتالى يكون استبدائه لمبلغ التعويض البالغ ٧٧٩٢ جنيه و ٩٢٤
مليم لا سند له من القانون ويكون هذا المبلغ معين الاداء الى المطعون بعد
الفاء الحكم الذى كان سندا لصرنه ومن ثم يكون النص على الحكم المطعون
فيه غير قائم على اساس صحيح من الواقع والقانون متعين الرضى .

(طعن ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

طلب استبعاد الطعن من الرول او الحكم بسقوط الخصومة فيه
استنادا الى المادتين ١٢٩ ، ١٣٤ من قانون المرافعات يتعارض مع روح
النظام القضائى الذى تقوم عليه محاكم مجلس الدولة مما يتعين معه
الاعتناء به — الدعوى الإدارية تقوم على روابط القانون للعام وتتمثل فى
خصومة مردها الى مبدأ الشرعية وسيادة القانون وتتجدد بالتالى من
لدى الخصومة الشخصية التى تهين على منازعة القانون الخاص —
الدعوى الإدارية يملكها القاضى فهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما
يراه لاستيفاء تحضرها وتحقيقها وتوثيقها للفصل فيها — قرار لجنة شئون
الإحزاب السياسية بالإعتراض على تأسيس حزب — اخطار ممثل طلابى
لتأسيس بقرار الاعتراض وسببه — الطعن بالالفاء على هذا القرار —
التوكيل الصادر من مؤسس الحزب الى ممثلهم فى مباشرة اجراءات الاخطار
عن تأسيس الحزب — هذا المضمون يتسع لتشمل جميع الاجراءات التى
تصل بهم الى الهدف المرجو وهو الموافقة على تأسيس الحزب سواء كانت
هذه الاجراءات إدارية أمام لجنة شئون الأحزاب السياسية او قضائية
أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا اذا رفضت اللجنة المذكورة
حججه او ضمنها الموافقة على تأسيس الحزب — ثبوت أن الموقعين على اخطار

تأسيس الحزب، توافرت في حقهم أدلة جديّة على قيامهم باتصال لا تعدّ مجرد تعبير عن رأى في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وإنما صيرت في صورة بيانات موقعة من مجموعة من الأشخاص أو على شكل تحقيقا ومقالات صحفية، نشرت في الداخل والخارج تضمنت دعوة الى تجنيد وترويج اتجاهات تتعارض مع معاهدة السلام وقد وصل الأمر الى حد خلق جبهة وصفت بأنها تولدت من تلك البيانات — تلك الأعمال بهذه المثابة، تخرج تحت مظل (البند سابعا) من المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩ — كما يشكل مسيحا كافيا للاعتراض على تأسيس الحزب .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن طئب استبعاد الطعن من الرول أو الحكم بسقوط الخصومة فيه ، فإن الجهة الادارية تستند في ذلك الى المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ونصها انه « في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة ان تأمر بوقفها كلما رأت تطبيق حكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، وبمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم تعجيل الدعوى » كما تنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات أنه « لكن ذى مصلحة من الخصوم في حالة عسب السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه ان يطلب الحكم بسقوط الخصومة بعد انتضاء سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي » وهذا ان النصاب يطبقان أمام محاكم مجلس الدولة استنادا الى المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اذ تنص هذه المادة على ان « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالتقسم القضائي » والثابت أن المحكمة أمرت بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٩ بوقف الطعن الى أن تفصل المحكمة الدستورية العليا في الدعوى التي اقبلها الطاعن وقد قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى المذكورة بجلسة ١٩٨١/١٢/٥ باعتبار

الخصومة منتهية ومنذ صدور هذا الحكم لم يقم الطاعن أو أحد من الخصومة بتعجيل الطعن وإنما قامت المحكمة بتاريخ ١٩٨٣/١/٢ بتعجيله من تلقاء نفسها على خلاف القانون ولذلك فلا يمتد بهذا التعجيل ولا يكون من شأنه استئناف سير الطعن تنفيذاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات مما يوجب استبعاد الطعن من الرول كما يكون من حق الجهة الادارية استنادا الى المادة ١٣٤ من قانون المرافعات أن تطلب الحكم بسقوط الخصومة في الطعن ، وهذا الدفاع من الجهة الادارية بشقيه مردود عليه بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من ان الدعوى الادارية تقسم على روابط القانون العام وتمثل في خصومة مردها الى مبدأ الشرعية وسيادة القانون وتتجرد بالتالى من لحد الخصومة الشخصية التى تهين على منازعات القانون الخاص ونتيجة لذلك استقر الوضع على أن الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضى وهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازماً لاستيفاء تحضرها وتحقيقها وتهيتها للفصل فيها ، وفى ضوء هذه المبادئ يتضح أن المادتين ١٢٩ و ١٣٤ من قانون المرافعات تتعارض احكامها مع روح النظام القضائى الذى تقوم عليه محكم مجلس الدولة مما يتعين معه الانتفاء عن هذا الوجه من الدفاع والتأكيد على سلامة الاجراءات التى اتخذت فى شأن الطعن المثل منذ دخوله فى حوزة المحكمة فى . ١٩٧١/٨/١٣

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة وقوامه ما ورد فى المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ - معدله بلقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - من أنه « يجب ان يصدر قرار اللجنة (لجنة شؤون الاحزاب السياسية) بالاعتراض على تأسيس الحزب مسببا بعد سماع الايضاحات اللازمة من ذوى الشأن . ويخطر رئيس اللجنة ممثل طالبي التأسيس بقرار الاعتراض وأسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ صدور القرار . وتنتشر القرارات ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض فى الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء فى هذا القرار امام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا التى يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينقسم لتشكيلها .. » وتستخلص الجهة الادارية من عبارات هذا النص ان المشرع اراد ان ينهى نيابة ممثل طالبي التأسيس عند مرحلة اخطوره بقرار

١٥ للاعتراض واسبابه ، اما مرحلة الطعن بالانفاء في هذا القرار فقد جعلها المشرع من حق طالبي التأسيس انفسهم ولا يكفى أن يكون الطاعن واحدا منهم ، وهذا الاستنتاج لا يستقيم مع المضمون الحقيقي للتوكيل الصادر من مؤسسى الحزب الى ممثلهم في مباشرة اجراءات الاخطار عن تأسيس هذا الحزب اذ أن ذلك المضمون يتسع ليمثل جميع الاجراءات التى تصل بهم الى الهدف المرجو وهو الموافقة على تأسيس الحزب سواء كانت هذه الاجراءات ادارية امام لجنة شئون الاحزاب السياسية او قضائية امام الدائرة الاولى بالمحكمة الادارية العليا اذا رفضت اللجنة المذكورة — صراحة او ضمنا الموافقة على تأسيس الحزب ، وبذلك يكون النفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة قائما على غير أساس سليم من القانون ويتعين عدم الاعتداد به .

ومن حيث أن الجهة الادارية تسوق عدة اسباب لرفضها الموافقة على تأسيس حزب الجبهة الوطنية ، وقد كشفت لجنة شئون الاحزاب السياسية عن بعض هذه الاسباب عندما اصدرت — بعد اقامة هذا الطعن — قرارا صريحا بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ بالاعتراض على الطلبية المقدمة من طالبي تأسيس حزب باسم « حزب الجبهة الوطنية » اذ تضمنت المذكرة المرتقة بهذا القرار الموضح لاسبابه ، أنه « ثبت للجنة عدم استيفاء الحزب للشروط الواردة في المادة ٤ من قانون الاحزاب السياسية معدلا بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ والتي اشترطت عدم تعارض مقومات الحزب أو أهدافه أو برامج أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .. واذا تبين للجنة أيضا مخالفة الحزب لنص المادة ٤ فقرة (سادسا) من قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩ اذ يتضح من البرنامج وهو المقدم في ١٩٧٩/٤/٢٦ أنه يتضمن في شأن القضية الاساسية للجمعية وهى قضية التحرير دعوى مغايرة لما انتهى اليه اجماع الشعب في استفتاء الذى جرى في ١٩٢٧/٤/١٦ بالموافقة ضمن بنوده على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التى أبرمتها في ١٩٧٩/٣/١٦ فان ما تضمنه من دعوى مخالفة لهذه المعاهدة دون أن يفسر من قريب أو بعيد على موافقته على ما اجمع الشعب عليه يكون متعارضا وما استقر عليه ضمير هذه الامة وهو الموافقة على مبادئ السلام يوما ترتب عليها من اتفاقات في كايه تيفيسد حتى معاهدة السلام في

١٩٧٩/٣/٢٦ . وإذا اشترطت المادة ٤ من نفس القانون فقرة (سابعاً)
الآ يكون بين مؤسسى الحزب أو قيادته من تقوم اذلة لفيه على قيامه
بالدعوى أو المشاركة فى الدعوى أو التحيز أو التروى بأى طريقة من طرق
العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص
عليها فى البند السابق . (وهى مبادئ حماية الجهة الداخلية التى نص عليها
فى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وعلى مبادئ الاستفتاء على معاهدة
السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ : ١٩٧٩/٤/٣٠) ولذ ثبت من تقارير
الامن التى قدمت من وزارة الداخلية أن بعض المؤسسين قد قامت الادلة
على قيامه بالدعوى لمبادئ أو اتجاهات تتعارض مع أحكام قانون الوحدة
الوطنية ومبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة بناء الدولة . . »
وقد انتهت الجهة الادارية فى معرض دفاعها امام هذه المحكمة الى ان القرار
المطعون فيه صحيح وغير منسوب بخالفه القانون أو الانحراف وذلك
للاسباب الآتية :

١ — عدم توافر النسبة المقررة للعمال والفلاحين فى الاعضاء
المؤسسين الموقعين على اخطار تأسيس الحزب اذ توجب المادة ٧ من
القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ أن يكون عدد هؤلاء الموقعين خمسين عضواً
نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين وقد قدم الطاعن كاشفين أحدهما
خاص بالعمال والفلاحين وعددهم ٦٣ عضواً والثانى خاص بالفئات وعدد
الاعضاء به ٦١ عضواً وبالتحرى عن صفة الأعداد من العمال والفلاحين
المذكورين تبين أن ١٥ عضواً منهم (حددت أسمائهم) يجب استبدالهم من
كشف العمال والفلاحين لاسباب مختلفة كالانتقال أو عدم صحة المسائل
أو الفلاح أو الوفاء أو عدم الاستدلال (وأرغقت نتيجة التحريات بالنسبة
الى كل حالة على حدة) وبذلك يصبح العدد الحقيقى للعمال والفلاحين
الموقعين على اخطار التأسيس هو ٤٨ عضواً ويرتفع عدد البثبات ليصبح
٦٦ عضواً ومن ثم يكون عدد العمال والفلاحين أقل من نصف مجموع الموقعين
على الاخطار المذكور .

٢ — عدم تميز برنامج حزب الجبهة الوطنية واضحا عن برامج الاحزاب
القائمة وذلك مخالف للبند (ثانياً) من المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة
١٩٧٧ معدلا بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩ . وقدمت الجهة الادارية نسخة

من برامج الأحزاب القائمة ومذكرة تقول فيها أن برنامج الجبهة الوطنية لا يتميز أى تميز ظاهر عن برامج الأحزاب القائمة بل أنه يكاد يطابق تطابقا كاملا مع برنامج حزب العمل الاشتراكى .

٣ — مناهضة بعض الأعضاء المؤسسين فى حزب الجبهة الوطنية للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ .

ومن حيث أنه باستعراض المبررات التى قدمتها الجهة الادارية لعدم موافقتها على تأسيس حزب الجبهة الوطنية . تبين أن هناك سببا تردد صداه منذ البداية فى المذكرة المرفقة بالقرار الصريح الصادر فى ١٩٧٩/١١/٢٧ بعدم الموافقة على تأسيس الحزب المذكور وهذا السبب هو أن بعض مؤسسى الحزب قامت الادلة على قيامهم بالدعوى أو المشاركة فى الدعوة أو الترويج أو التحيز لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع مبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٠ ، ثم عادت الجهة الادارية فى مذكراتها الختامية أمام هذه المحكمة وسأقت أساليب لرفض تأسيس الحزب من بينها السبب المتقدم وأضافت مسألة عدم مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين فى التوقيع على أخطار تأسيس الحزب وعدم تميز برنامج هذا الحزب تميزا ظاهرا عن برامج الأحزاب الموجودة وذلك على التفصيل السابق بيانه ، وبيناتشة ما هو منسوب الى بعض مؤسسى الحزب من أمور تتعارض مع مبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام تبين أن المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية — معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — تنص على أنه « يشترط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى ما يلى

(أولا) . . (سلبا) الا يكون بين مؤسسى الحزب أو قيادته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحيز أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق » ومن بين المبادئ التى نص عليها البند (سلبا) من المادة ذاتها المبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٠

وقد حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٩ — بدعوة الناخبين الى الاستفتاء — المبادئ المشار اليها في المادة الاولى التي نصت على أن الناخبين المقيدة اسماؤهم في جداول الانتخاب مدعوون للاجتماع في مقر لجان الاستفتاء الفرعية المختصة .. وذلك لبدء الراى في الاستفتاء على الموضوعات الآتية : (اولا) معاهدة السلام وملحقاتها بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل والاتفاق التكميلي الخاص باقامة الحكم الذاتى الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع عليها في واشنطن في ١٦ مارس ١٩٧٩ والصادر بالموافقة عليهما القرار الجمهورى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٧ واللتين وافق عليهما مجلس الشعب بتاريخ ١٠ من أبريل ١٩٧٩ (ثانيا) .. وبين من المستندات التى اودعتها الجهة الادارية في المراحل المختلفة للطعن المائل ، ان بعض المؤسسين لحزب الجبهة الوطنية — المعارض على انشائه — قد بادروا حتى قبل توقيع معاهدة السلام المشار اليها وقبل الاستفتاء عليها ، الى الاستمرار مع آخرين في التوقيع على بيانات مطولة تتضمن نقدا وتشكيكا في جميع بنود تلك المعاهدة وتسبب اليها آثارا سيئة في شتى المجالات العربية والدولية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها ، ولقد استمر هؤلاء بعد الاستفتاء المذكور في الدعوة الى تحييز وترويج اتجاهها — تتعارض مع مضمون وبنود المعاهدة المذكورة — وقد تم ذلك في الداخل وفي الصحف والجرائد الأجنبية ، وقدمت الجهة الادارية تغليلا على ما تقدم صورة « وبيان بالموقف الموحد لأعضاء مجلس الشعب المعارضين للمعاهدة المصرية الاسرائيلية المعاهدة ليست الطريق الى الحكم » وهذا البيان مؤرخ في ١٩٧٩/٨/٢٥ واشترك في التوقيع عليه الطاعن وآخر من المؤسسين المذكورين . كما قدمت الجهة الادارية صورة بيان من مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ « وكان ضمن الموافقين عليه السيد/ » وهو أحد المؤسسين لحزب الجبهة الوطنية ، كما اودعت صورة تحقيق صحفى مع السيد المذكور نشر في جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٣ وقال في هذا التحقيق انه هناك جبهة ولدت من خلال البهتان الاول عن المعاهدة المصرية الاسرائيلية وان هذه الجبهة مستتسعة وانها اصدرت البيان الثانى والبيان الثالث على وشك الاصدار ، واقضت الجهة الادارية أن هناك بيانات وتحقيقات صحفية أخرى نشرت في الخارج تتضمن هجوما على معاهدة السلام من بعض المؤسسين المذكورين ومن بينها ما نشر في جريدة الدستور الاردنية بتاريخ ١٩٨١/٣/٧.

ضمن تحقيق صفحي مع السيد / ايضا (كطقة أولى)
وفيه يشكك في جدوى معاهدة السلام ويصف الاستفتاء الذي أجرى بشأنها
بها معنى أنه مصطنع .

ومن حيث أنه يتضح من العرض المتقدم أن بعض الذين وقعوا على
أخطار تأسيس حزب الجبهة الوطنية قد توافرت في حقهم أدلة جديدة
على قيامهم بأفعال لا تعتبر مجرد تعبير على رأى في معاهدة السلام المصرية
الإسرائيلية ، وأنها هي قد صدرت في صورة بيانات موقعة من مجموعة من
الأشخاص أو على شكل تحقيقات ومقالات صحفية نشرت من الداخل
والخارج وتضمنت دعوة الى تحييد وترويج اتجاهات تتعارض مع معاهدة
السلام المذكورة بل أنه قد وصل الأمر الى حد خلق جبهة وصفت بأنها
تولدت من تلك البيانات ، ومن ثم فإن تلك الأعمال — بهذه المثابة — تندرج
تحت مدلول البند (سابعاً) من المادة ٤ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ المعدل
بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — السابق بينهم ، كما يشكل بثبوت
هذه الأعمال في حق ذلك البعض من المؤسسين ، سبباً كافياً للاعتراض
على تأسيس الحزب الذي وقعوا على أخطار تأسيسه إذ يتضح من عبارات
المادة ٤ من قانون نظام الأحزاب السياسية السابق بيانها أنه يلزم توافر
الشروط الواردة بها جميعها لا يمكن الموافقة على تأسيس أى حزب سياسى
بل حتى لاستمرار قيام هذا الحزب بما يعنى أن نقد أى شرط من هذه الشروط
يكفى وحده للاعتراض على التأسيس ، وبالتالي فإنه لا حاجة بعد ذلك لمناقشة
باقى الأسباب التى آثارتها الجهة الإدارية للقول بأن الاعتراض على تأسيس
حزب الجبهة الوطنية كانت له عدة أمور تبرره .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم جبهة ، يكون الطعن المائل قائماً
على غير أساس سليم من الواقع أو القانون وبالتالي يتعين القضاء برفضه
والزام الطاعن بصفته بالمصروفات .

(طعن ١٢٥٤ لسنة ٢٥ قى — جلسة ١٩٨٣/٦/٢١)

الفرع الثاني

صحيفة الدعوى

أولا : الأيداع

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

اعتبار الدعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإدارى بإيداع صحيفة
سكرتيرية المحكمة — التقدم بطلب الإعفاء من الرسوم للجنة المساعدة
القضائية — لا يعتبر رفعا لها — العبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي
بتاريخ رفعها للمحكمة .

ملخص الحكم :

العبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي بتاريخ رفعها الى المحكمة ،
ولا تعتبر الدعوى مرفوعة — طبقا لقانون مجلس الدولة — الا بإيداع
صحيفتها سكرتيرية المحكمة . أما الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية
للإعفاء من رسوم الدعوى المراد رفعها فليس إجراء قضائيا ، اذ ليس فيه
معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة التى ستتولى الفصل في موضوع
النزاع الخاص بالحق المراد اقتضاؤه ، وإنما هو مجرد التماس بالإعفاء
من الرسوم القضائية لا يعلن على يد محضر بل يقتضى استدعاء الطرف
الأخر بالطريق الإدارى للحضور أمام اللجنة لسماع أقواله في طلب الإعفاء ،
فلا يعتبر دعوى بالمعنى القانونى ، سواء في النطاق المدني أو المجال
الإدارى ، لاقتصار الطلب فيه على التماس الطلب إعفاء من الرسوم ،
حتى يتسنى له رفع الدعوى بعد ذلك . وشأن هذا الطلب شأن قرار
لجنة المساعدة القضائية الصادر بالإعفاء من الرسوم ، وكذا ما سبقه من
إجراءات ، اذ لا يعدو هذا القرار ان يكون ترخيصا لطلب المعافاة في رفع

دعواه مع ارجاء تحصيل الرسم المقرر عليها الى ما بعد الفصل فيها ،
وهو بهذه المثابة لا يصح وضعاً قانونياً خاطئاً ، ولا يحل صاحب الشأن
من مراعاة قواعد الاختصاص أو اتباع الاجراءات التي يتطلبها القانون
لرفع الدعوى .

(طعن ٢٩٧ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

التفرقة في إجراءات التداعى أمام القضاء الإدارى بين الاجراء الذى
يقيم المنازعة الادارية وما يترتب عليه من آثار وبين ما يتلو ذلك من اجراءات
وما يترتب عليها — قيام المنازعة الادارية — صحيفة لا يؤثر فيه بطلان أى
اجراء تال كالأعلان .

ملخص الحكم :

انه على مقتضى الاجراءات والاضاع الخاصة بنظم التداعى أمام
القضاء الادارى يجب التفرقة بين الاجراء الذى يقيم المنازعة الادارية
امامه سواء اكلت طعناً بالالفاء أو غيره وما يترتب على هذا الاجراء من
آثار ، وبين ما يتلو ذلك من اجراءات وما يترتب عليها ، فاذا كانت اقلية
المنازعة الادارية بحسب هذا النظام تتم باجراء معين وقع صحيحاً ، فانه
ينتج آثاره في هذا الشأن وبهذه المثابة لا يلحقه بطلان اجراء تال ، وانما
ينصب البطلان على هذا الاجراء التالى وحده في الحدود وبالتحديد وبالتقدير
الذى قرره الشرع .

ولما كانت اقلية المنازعة الادارية تتم طبقاً للمادة ١٣ من القانون
رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ولل المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ باجراء
معين يقوم به أحد طرق المنازعة هو ايداع عريضتها مسكرتيرية المحكمة وبه
تعتقد هذه المنازعة وتكون مقابلة في الميعاد التقوى مادام ايداع قد تم

خلاله وتقع صحيحة مادامت اعريضة استوفت البيانات الجوهرية التي تضمنتها المادة ١٤ من القانون الأول والمادة ٢٠ من القانون الثاني ، أما اعلان العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية او الى ذوى الشأن فليس ركنا من اركان اقامة المنازعة الادارية او شرطا لصحتها ، وانما هو اجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وانما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، وبناء على ما تقدم لا يكون بطلان اعلان العريضة ومرفقاتها الى اى من ذوى الشأن مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها مادامت العريضة قد تمت صحيحة في الميعاد القانوني باجراء سابق حسبها حدده قانون مجلس الدولة وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده أن كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان اثر الا في الحدود والقدر الذي استهدفه الشارع .

(طعن ٥٧٧ لسنة ٥ قى — جلسة ١٩٦١/٢/١٨)

قاعدة رقم (٢٢)

إبدا :

اجراءات رفع الدعوى الادارية اعتبارها مقامة بإيداع عريضتها
سكترية المحكمة المختصة — اعلان عريضتها ليس ركنا من اركان اقامتها
او شرطا لصحتها ، بل هو اجراء مستقل تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها —
بطلان الاعلان لا يترتب عليه المساس بقيام الطعن في ذاته .

ملخص الحكم :

ان المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
في شأن مجلس الدولة والتي تتحدث عن الاجراءات تنص على أن يبعد
رفع الدعوى هو ستون يوما (المادة ٢٢) كما تنص على كيفية رفع
الدعوى وذلك بتقديمها الى تلم كتاب المحكمة بعريضة موقع عليها من محام
مقبول أمام المجلس (المادة ٢٣) وعن البيانات التي يجب أن تتضمنها
للعريضة علامة على البيانات العامة المتوقعة بأسماء الطلاب ومن يوجه

اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم (المادة ٢٤) وعلى الاعلان وموعده. وطريقتا اجرائه (المادة ٢٥) . ويبين من استعراض هذه المواد والتي تتفق احكامها مع احكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . أن المنازعة امام القضاء الادارى تتم على خلاف الحال في القضاء الوطنى بايداع العريضة سكرتيرية المحكمة المختصة في الموعد المحدد لا باعلان صحتها الى الخصم ، وان اعلان العريضة الى الخصم ليس ركنا من اركان اقامة المنازعة الادارية او شرطا لصحتها بل هو اجراء مستقل تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها دون تدخل من الخصوم وبالتالي فانه اذا ما شاب هذا الاجراء عيب يترتب عليه البطلان فان هذا البطلان ينصب على العريضة وعلى ما يتلوها من اجراءات دون مساس بقيام الطعن في ذاته الذى يظل قائما منتجا لكافة اثره .

(طعن ١٤١٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

يتم رفع الدعوى الادارية بايداع صحتها قلم كتاب المحكمة المختصة. كما يتم الطعن امام المحكمة الادارية العليا بايداع ذوى الشأن تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكمة — اعلان العريضة او تقرير الطعن ليس ركنا في قيام المنازعة او شرطا لصحتها .

ملخص الحكم :

ان اقامة المنازعة الادارية تتم طبقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بايداع أحد طرفيها عريضة قلم كتاب المحكمة المختصة كما يتم الطعن امام المحكمة الادارية العليا طبقا للمادة ١٦ من القانون المذكور بايداع ذوى الشأن تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكمة وتتمتع بذلك الخصومة وتكون مقامة في الميعاد القانونى مادام الايداع قد تم خلاله

أما إعلان العريضة أو تقرير الطعن طبقاً لنص المادة ٢٥ وتحديد جلسة لنظر المنازعة أمام المحكمة المختصة فليس ركناً من أركان اقامة المنازعة الادارية أو شرطاً لصحتها وإنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وإنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها وليس من شأنه أن يؤثر في صحة انعقاد الخصومة وذلك على خلاف الحال في المنازعة المدنية إذ ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٦٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه ما لم يتقض القانون يغير ذلك .

(طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (٢٥)

«البيـدا :

انعقاد المنازعة الادارية بايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة المختصة بمستوفية البيانات الجوهرية المخصوص عليها بقانون مجلس الدولة - اعلان الدعوى ليس ركناً من أركانها أو شرطاً لصحتها وإنما هو إجراء لاحق مستقل يقصد به ابلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الادارية ودعوه ذوى الشأن لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم - نتيجة ذلك - استحقاق الفوائد القانونية المطالب بها اعتباراً من تاريخ ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وليس من تاريخ اعلانها الى الطرف الآخر .

ملخص الحكم :

أن قضاء المحكمة الادارية العليا استقر على أن تتم المنازعة الادارية بتقديم عريضتها الى قلم كتاب المحكمة المختصة وبه تتم هذه المنازعة ويتحقق صحيتها مادامت العريضة قد استوفيت البيانات الجوهرية . . أما اعلان العريضة ومرافقاتها الى الجهة الادارية أو الى ذوى الشأن فليس ركناً من أركان المنازعة الادارية أو شرطاً لصحتها وإنما هو إجراء لاحق

مستقل المصنف منه هو ابلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الإدارية ودعوة ذوى الشأن لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم .. وغنى عن القول أن من بسين البيانات الجوهرية التى حددتها المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة المبول به وقت قيام المنازعة الماثلة (وتقابلها المادة ٢٦ من القانون الحالى رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ ، من بين هذه البيانات محل اقامة المدعى عليه .. ومن البديهي أن يطابق المحل حقيقة الواقع ، فاذا ما استقامت تلك المطابقة غدت العريضة فى هذا الخصوص مرتبة اثارها .

ومن حيث إنه بين من مطالعة عريضة الدعوى انها تضمنت عنوانا للبدعى عليه باعتبار آخر محل اقامة معلوم له لدى الجهة الإدارية على أن يعلن فى مواجهة النيابة العالية — وقد تم الاعلان على هذا المقضى وقد اكثت التحريات التى اجريت فى هذا الصدد انه لم يستدل على محل اقامة للبدعى عليه ولا يوجد من يرشد عنه ومن ثم يكون العنوان الذى احتوته العريضة عنوانا مطابقا للحقيقة ومن ثم ترتب العريضة اثارها بالتالى تستحق الفوائد القانونية اعتباراً من ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ وهو التاريخ الذى اودعت فيه العريضة تلم كتاب المحكمة المختصة .

(طعن ٨٢٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

رفع الدعوى امام محكمة القضاء الإدارى يتم ابتداء بتقديم العريضة الى قلم كتاب المحكمة المختصة — تعتبر الدعوى مرفوعة امام المحكمة اذا اعلنت فيها وجوباً من محكمة غير مختصة ولائياً بنظرها — تعتبر الدعوى مرفوعة امام المحكمة المحال إليها الدعوى منذ تاريخ صدور الحكم بالإحالة .

ملخص الحكم :

رفع الدعوى امام محكمة القضاء الإدارى كما يتم ابتداء بتقديم عريضته الى قلم كتاب المحكمة متضمنة البيانات ومرفعا بها المستندات التى تخص

عليها المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ،
فان الدعوى تعتبر مرفوعة أمام المحكمة اذ كانت قد أحيلت اليها وجوباً من
محكمة غير مختصة ولائياً بنظرها طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات.
المدنية والتجارية في هذه الحالة تعتبر الدعوى مرفوعة أمام المحكمة المحال
اليها من تاريخ صدور الحكم بالاحالة ذلك ان رفع الدعوى هو اول اجراء
من اجراءات الخصومة وبه تنعقد بين اطرافها . ومن ثم فاذا حكمت المحكمة
بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى فعليها ان تحيلها الى المحكمة المختصة
طبقاً للمادة ١١٠ المشار اليها ولا يترتب على هذه الاحالة انقضاء الخصومة
بل تمتد الخصومة الى المحكمة المحال اليها الدعوى بحيث تصبح هذه
المحكمة المختصة من تاريخ صدور الحكم بالاحالة فتكون لها ولاية نظرهما
كما لو كانت قد رفعت اليها ابتداء من ذلك التاريخ .

ومن حيث ان المطعون ضده الاول السيد/..... قد طعن في قرار اللجنة
الاستئنافية للمنازعات الزراعية بشراخيت الصادر في ٢١ من مايو ١٩٧٤ ،
أمام محكمة دمنهور المدنية بالدعوى رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٤ المودعة
صحيفتها قلم كتاب المحكمة في ١٤ من يوليو ١٩٧٤ الا ان المحكمة استظهرت
عدم اختصاصها ولائياً بنظر هذه الدعوى واختصاص محكمة القضاء
الاداري بها على اساس ما بأن لها من ان القرار المطعون فيه هو قرار
صادر من لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي فاصدرت حكمها بتاريخ ٢٩ من
مارس ١٩٧٥ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى واحالتها بحالتها
الى محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية فان الدعوى تعتبر مرفوعة أمام
هذه المحكمة اعتباراً من تاريخ صدور هذا الحكم في ٢٩ من مارس ١٩٧٥
وينعقد الاختصاص لهذه المحكمة بنظرها منذ هذا التاريخ واذ كان هذا
التاريخ سابقاً على ٣١ من يوليو ١٩٧٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الذي نقل الاختصاص بالمنازعات الزراعية الى
القضاء المدني فان محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية تستمر في نظر الدعوى
اعمالاً لحكم المادة الثالثة من ذلك القانون ، ومن ثم فان هذه المحكمة حين
اصدرت حكمها المطعون فيه بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٧٨ فانها تكون قد
اصدرته وهي مختصة ولائياً باصداره الامر الذي يضحى معه السبب الاول
من اسباب الطعن غير قائم على اساس سليم من القانون جدير
بالانقلاب عنه .

ومن حيث أنه لا ينال من ذلك أن حكم محكمة دمنهور الابتدائية بالأحالة المشار إليها قد خلا من ذكر صريح للمادة ١١٠ مرافعات تلك أن ما قضت به المحكمة من عدم اختصاصها ولائيا وأحالة وجوبية الى محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية ليس له من سند تشريعى يرتكن اليه سوى نص المادة ١١٠ مرافعات ومن ثم فهذا النص مفهوم بحكم اللزوم من أسباب الحكم المشار اليه منطوقه وبالتالى فإن عدم ذكره صراحة فى الحكم لا يمييه ولا يؤثر فى النتيجة التى انتهت اليها المحكمة .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٠)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

تيلم المنازعة الادارية يتم بإيداع عريضتها سكرتيرية المحكمة — اعتبارها مرفوعة فى الميعاد اذا اودعت العريضة فى الميعاد — اعتبارها صحيحة اذا استوفيت العريضة البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة — اعلان العريضة لطرف الخصومة ليس رجا من اركان اقامة المنازعة الإبارية ، ولا شرطا لصحتها .

ملخص الحكم :

ان اقامة المنازعة الادارية تتم طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وللإادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بإجراء معين يقوم احد طرفي المنازعة هو ايداع عريضتها سكرتيرية المحكمة ، وبه تتمدد هذه المنازعة وتكون مقالة فى الميعاد القانوني ملدام الإيداع قد تم خلاله ، وتقع صحيحة مادامت العريضة قد استوفيت البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادة ١٤ من القانون الاول والمادة ٢٠ من القانون الثانى ، أما اعلان العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية والى ذوى الشأن فليس

(م ٤ — ج ١٤)

ركنا من أركان اقامة المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها ، وانما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وانما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، والمقصود منه هو اعلان الطرف الآخر باقامة المنازعة الادارية ودعوة ذوى الشأن جميعا لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم فى المواعيد المقررة بطريق الابداع فى سكرتيرة المحكمة ، وذلك تحضيرا للدعوى وتهيئتها للرافعة ، فاذا تمت هذه المرحلة عين رئيس المحكمة تاريخ الجلسة التى تنظر فيها وتبلغ سكرتيرة المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، كل ذلك طبقا للاجراءات والأوضاع التى نص عليها قانون مجلس الدولة . وهى تتميز بأن دور المحكمة فى تحريك المنازعة والسير فيها هو دور إجلبى وليس سلبيا معقودا زمامه برغبة الخصوم .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

الحكم بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية — بمعد بدء المطالبة الرسمية فى المنازعات الادارية — يكون من تاريخ ايداع العريضة سكرتيرة المحكمة وفقا لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وليس من تاريخ اعلان هذه العريضة .

ملخص الحكم :

تم اقامة المنازعة الادارية طبقا للبادة ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، بتقديم عريضتها الى قلم كتاب المحكمة المختصة وبه تنعقد هذه المنازعة وتقع صحيحة مادامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادتان ٢٣ ، ٢٤ من ذلك القانون ، اما اعلان العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية او الى ذوى الشأن فليس ركنا من أركان المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها وانما هو إجراء لاحق مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وانما تتولاه المحكمة من

تلقاء نفسها والمقصود منه هو ابلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الادارية ودعوة ذوى الشأن جيبعا لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم فى المواعيد المقررة بطريق الابداع فى سكرتارية المحكة وذلك تحضيرا للدعوى لتهينتها للمرافعة .

ناذا قدمت عريضة الدعوى الفرعية فى الحالة المعروضة الى علم كتاب محكة القضاء الادارى فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦١ وتقدم الاعلان الى السيد/ فى ٢١ من مارس سنة ١٩٦١ فيتضمن طبقا لما تقدم الحكم بالفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا على مبلغ ٣٦ جنيا و ٨٨٥ مليا المستحق للهيئة وذلك من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦١ (تاريخ اقامة المنازعة) لا كما تقضى به الحكم المطعون فيه فى ٢١ من مارس سنة ١٩٦١ التاريخ الذى تم فيه الاعلان .

(طعن ٩٩٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

بطلان اعلان عريضة الدعوى فى المنازعة الادارية ، لا يبطل العريضة نفسها مادامت قد تمت صحيحة — القياس فى ذلك على المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات الخاصة بالاستئناف — قياس مع الفارق — التمر الذى يترتب على بطلان هذا الاعلان .

ملخص الحكم :

أن بطلان اعلان العريضة ومرافقتها الى اى من ذوى الشأن ليس حبطا لانابة الدعوى ذاتها . مادامت قد تمت صحيحة فى الميعاد القانونى باجراء سابق حسبها حده قانون مجلس الدولة ، وانما البطلان لا يتصفيه الا على الاعلان وحده ، أن كلن لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان التمر الا فى الحدود وبالقدر الذى استهنفه الشارع . والقياس فى هذا المقلم على المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية هو تيسر

مع الفرق لاختلاف الاجراءات والاضاع ، وما يترتب عليها من آثار في هذا الشأن بين النظامين ، اذ الاستئناف ذاته — سواء بدأ بتقرير أو بصحيفة — لا تتمتع خصوصته في النظام الأدنى إلا بإعلان الطرف الآخر به إعلاناً صحيحاً ، بينما تقوم المنازعة الإدارية وتنعقد — أيا كان نوعها — بإبداء عريضتها سكرتارية المحكمة . أما الإعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها ، فهو إجراء آخر مستقل بذاته له أغراضه وله آثاره ، وهى اعلام ذوى الشأن بقيام المنازعة الإدارية ، وإيذانهم بافتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم خلالها كل في دوره ، وذلك بالإيداع في سكرتيرية المحكمة . فإذا كان هذا الإعلان قد وقع باطلاً — بالنسبة لى من ذوى الشأن — فإنه لا ينتج أثره قبله في خصوص ما سبقت الإشارة إليه إلا من اليوم الذى يتم فيه إعلانه صحيحاً بعد ذلك ، ويكون من حقه اذا طلب تمكنه من تقديم مذكراته ومستنداته أن يمنح المواعيد المقررة لهذا الغرض ، وأن يجاب الى طلبه في أية حالة كانت عليها الدعوى وذلك لحين الفصل فيها . أما اذا كان الثابت أنه تقدم في المواعيد الأصلية بناء على الإعلان الباطل بمذكراته ومستنداته ، فيكون الأثر المقصود من الإعلان وهو الاعلام بقيام المنازعة الإدارية والإيذان بافتتاح المواعيد القانونية بتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلاً ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه — ولو أنه وقع باطلاً — الأثر المقصود من الإعلان الصحيح مما لا مندوحة معه من اعتبار ما تم من جانيه ، محققاً هذا الأثر ، مزيلاً لعيب البطلان ، مادام قد تحقق المراد من الإعلان الصحيح ، وهذا أصل من الأصول الطبيعية منعا لتكرار الاجراءات وتعقيد سير الخصومة بدون مقتضى ، وطرح ترديد هذا الأصل فيما نصت عليه المادة ٢٦ من قانون المرافعات المعنية والتجارية من أنه يزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته ، أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً ، أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك ، وفيما نصت عليه المادة ١٤٠ من القانون المذكور من أن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان ، أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو من عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن اليه ، وذلك بغير اخلال بحقه في التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور ، اذ لا حكمة — والحالة هذه — في التمسك ببطلان إجراء رتب

عليه صاحب الشأن اثر الاعلان الصحيح ، وانما تعالج الضرورة بقدرها
غلا يخل بحقه في استكمال المواعيد .

(طعن ١٥٤٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

بطلان اعلان عريضة الدعوى او توقيعه بعد ميعاد السبعة الايام
المشار اليه في المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة — الآثار التي تترتب
على ذلك — ليس من بينها بطلان عريضة الدعوى ومرفقاتها مادامت قد
تمت صحيحة .

ملخص الحكم :

ان بطلان اعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها الى اى من ذوى الشأن
في المنازعة الادارية لا يكون مبطلا لآثاره الدعوى ذاتها مادامت قد قبلت
صحيحة في الميعاد القانونى باجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس
الدولة ، وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه ،
ولا يترتب على البطلان اثر الا في الحدود وبالقدر الذى استهفنه الشارع
ومن باب اولى لا وجه للبطلان اذا كان الاعلان قد وقع صحيحا ، ولكن
بعد ميعاد السبعة الايام المشار اليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . وغاية الامر انه اذا كان الاعلان قد
وقع باطلا فانه لا ينتج اثره في خصوص ما سبقت الاشارة اليه الا من
اليوم الذى يتم فيه اعلان ذوى الشأن اعلانا صحيحا بعد ذلك ، ويكون
من حق اى منهم اذا طلب تمكينه من تقديم مذكراته ان يمنح المواعيد المقررة
لهذا الغرض ، وان يجاب الى طلبه في اى حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك
لحين الفصل فيها ، اما اذا كان الثابت انه قد تقدم في المواعيد الاصلية ،
بناء على الاعلان الباطل ، بمذكراته ومستنداته فيكون الاثر المقصود
من الاعلان ، وهو الاعلان بقتيل المنازعة الادارية والايذان بفتتاح المواعيد

القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلا ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه الأثر المقصود من الاعلان الصحيح ، مما لا منقوحة معه من اعتبار ما تم من جانبه محققا هذا الأثر ، أما اذا كان الاعلان قد وقع صحيحا ولكن بعد السبعة الأيام المشار إليها آنفا ، ففنى عن البيان أن المواعيد لا تبدأ الا من تاريخ هذا الاعلان ، وليست من تاريخ انتهاء السبعة الأيام المذكورة .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

عريضة الدعوى — نوقمها من محام مقبول أمام المحاكم طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — هو إجراء جوهري يجب أن يستكملة شكل العريضة والا كانت باطلة — تغيير ما اذا كانت العريضة موقعة من المحامي المقبول وصادرة منه أم لا — هو مسألة واقع يترك للمحكمة التأكد من ثبوتها والاطمئنان الى دليل هذا الثبوت .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أن « كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب أن يقدم بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس » ، وتنص المادة ٧٦ في الباب الخامس تحت عنوان أحكام وقتية على أن « يقبل أمام المحكمة الإدارية العليا المحامون المقبولون للمرافعة أمام محكمة النقض ويقبل أمام محكمة القضاء الإداري المحامون المقبولون أمام محكمة الاستئناف ، ويقبل أمام المحاكم الإدارية المحامون المقبولون أمام المحاكم الابتدائية » ، وذلك كله الى أن ينظم جدول المحامين الخاص بمجلس الدولة »

واذا كانت المادة ٢٠ سالفه الذكر تقضى بوجوب أن تكون كل عريضة ترفع الى مجلس الدولة موقعة من محام من جدول المحامين المقبولين أمام

المجلس مما مفاده أن هذا الإجراء الجوهري يجب أن يستتكل شكل العريضة ، والا كانت باطلة ، إلا أن المقصود من هذا النص هو أن تصدر العريضة من المحامي المقبول أمام المجلس وصورها منه أو عدم صورها مسألة واقع متروك ثبوتها والإطعنان إلى دليل هذا الثبوت إلى المحكمة فإذا بأن لها من أقرار المحامي المقبول أمام المحكمة أن العريضة صدرت منه حقا ، وإطمأنت المحكمة إلى ذلك ، كما هو الحال في خصوصية هذه الدعوى ، اعتبرت العريضة صادرة منه ، وبذلك تكون قد استوفت الشكل القانوني ، ومن ثم فيكون الدفع في غير محله متعينا رفضه .

(طعن ٨٤٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

وجوب توقيع عريضة كل دعوى ترفع إلى مجلس الدولة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمامه — إجراء جوهري يترتب على مخالفته البطلان — لا يلزم أن يكون التوقيع بأبضاء المحامي وبخطه ، فقد يكون بخطه غير المتكور منه .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تقضي بوجوب أن تكون كل عريضة دعوى ترفع إلى مجلس الدولة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس ، مما مفاده أن هذا الإجراء الجوهري يجب أن يستتكل شكل العريضة والا كانت باطلة ، إلا أن التوقيع كما يكون بأبضاء الموقع وبخطه فانه قد يكون بخطه غير المتكور منه .

(طعن ٧٥٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

المادة ٢٠ :

المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شبهه عيب لم تتحقق به الغاية من الاجراء — لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء — المادة ٨٧ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ رتب البطلان على عدم توقيع محام مقبول للمرافعة امام محكمة الاستئناف على صحيفة الاستئناف — المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اوجبت تطبيق احكامه وتطبيق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد به نص في قانون مجلس الدولة الى ان يصدر قانون بإجراءات امام القسم القضائي — المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة او غيرها من مواد هذا القانون لم ترتب البطلان على تخلف الاجراءات او الاشكال المتضمن عليها والتي من بينها ان تكون عريضة الدعوى موقعة من محام مقبول للمرافعة امام المحكمة المختصة — لا يجوز الحكم بالبطلان لتخلف هذه الاجراءات عملاً بنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات الا اذا وجد عيب لم تتحقق به الغاية من هذا الاجراء — الغاية من توقيع محام على صحيفة الدعوى هي التحقق من اشراف المحامي على تحرير الصحيفة والوقوف من صياغتها — تحقق هذه الغاية بحضور المحامي جلسات التخصيم لدى الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الإداري بهيئة متروضة الدولة وتعيينه مسندة من نقابة المحامين بناء على طلب المفوض تنفيذ قيده امام محكمة الاستئناف — ايداع اصل عريضة الاستئناف بدون توقيع والتأشير على الصفحة الأولى منها من زميل للمحامي باستلام الأصل للإعلان — اقرار المحامي الموكل بصحة العريضة وبياناتها ونسبتها اليه — نيابة المحامين عن بعضهم هي نيابة تسوغها مقتضيات مهنة المحاماة وتجزئها

المادة ١٠. من قانون الحماية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمضافة للمادة ٥٦ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ — توقيع محام نيابة عن زميله تفتي عن توقيع المحامي الموكل الاصيل — الاثر المترتب على ذلك . انتهاء مخالفة نص المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة التي تشكل لصحة الصحيفة ان يكون موقعا عليها من محام مقبول امام المحكمة المختصة — بطلان العريضة غير صحيح في الاجازات المرضية — المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجزام او بمرض عقلي او باحد الامراض المزمنة اجازة استثنائية بترتيب كامل — المشرع وضع تنظيميا خاصا لمنح الاجازات المرضية في احوال الإصابة باحد الامراض المشار اليها في النص — هذا التنظيم جاء استثناء من الاحكام العامة التي تنظم الاجازات المرضية — الحكمة منه — مناهج منح الاجازة وشروطه هو قيام حالة المرض — مدة الاجازة تستمر الى ان يثبت بقرار من القومسيون الطبي ان المريض قد شفى او ان حالته المرضية قد استقرت على نحو يمكنه من العودة الى عمله — اذا لم يتحقق احد الشرطين ظل حق المريض في اجازة قاتما ويتعين منحه اياها — تتحدد المهمة الفنية للقومسيون الطبي باحد الأمرين فلا يجوز له ان يتعداها الى التوصية بعدم صلاحية المريض صحيا للبقاء في الخدمة بسبب اصابته باحد الامراض المشار اليها فيها طالبت مدة العلاج — اذا تعدى القومسيون الطبي اختصاصه باصدار مثل هذه التوصية كان قراره منعما — قرار الجهة الادارية بفضل العامل وعدم منحه المرتب بناء على قرار القومسيون الطبي يعتبر قرارا منعما بدوره — لا يتقيد الطعن في هذا القرار بالمواعيد المقررة للطعن بالالفناء .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى اصيب أثناء الخُمة بهرض نفسي اقتضى حصوله من القومسيون الطبي العلم على اجازات مرضية متتالية

خلال على ٦٣ ، ١٩٦٤ ، وشخصت حالته بأنها اضطراب نفسى متحسن . يحتاج الى علاج طويل ويعود الى عمله على ان يعهد اليه باعمال تتناسب مع حالته بعيدا عن السلاح ويماد الكشف عليه . وانه لدى اعادة الكشف على المذكور بجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ شخص القومسيون الطبى حالته بانها اضطراب عقلى وغير لائق للبقاء فى الخدمة فى وظيفته العسكرية بعد استغناذ جميع اجازات المسحقة لها قانونا ويعتبر عاجزا عجزا جزئيا وبناء على ذلك صدر القرار المطعون فيه من مساعد مدير أمن اسيوط بتاريخ ٥ من ابريل سنة ١٩٦٥ متضمنا فصل المدعى من الخدمة اعتبارا من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ التاريخ التالى لاستغناذ جميع اجاتاته القانونية بعدم لياقته طبيا للبقاء بالخدمة تنفيذا لقرار القومسيون الطبى العام سالف الذكر .

ومن حيث ان المادة الاول من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظف وعامل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجزام او بمرض عقلى او بأحد الامراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل ، الذى يحكم واقعة النزاع تنص على انه « استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظف الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعياله يمنح الموظف او العامل المريض بالدرن او الجزام او بمرض عقلى او بأحد الامراض المزمنة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ، ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل ثلاثة شهور على الاقل او طلبا رأى داعيا لذلك » ومفاد ذلك ان الشارع وضع تنظيميا خاصا للاجازات المرضية فى احوال الاصابة بأحد الامراض المشار اليها فى النص ، وان هذا التنظيم جاء استثناء من الاحكام العامة التى تنظم الاجازات المرضية فى قوانين العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وبالإضافة الى ذلك افسحت المذكرة الايضاحية للقانون عن ان الحكمة من وضع هذا النظام ان النظام هو معاونة الدولة للعاملين الذين يصابون بأحد هذه الامراض ورعايتهم وأسرهم اجتماعيا طبقا لقواعد قانونية صريحة وباعتبار ان هذه الرعاية من واجبات الدولة فى المجتمع الاشتراكى ويكون ذلك بمنح العامل المريض اجازة مرضية اجازة استثنائية بمرتب كامل ليتمكن من اعادة أسرته والاتفاق على علاج مرضه الذى غالبا ما يطول امده وبأن يستمر

منح هذه الاجازة الى ان يشفى العامل او تستقر حالته المرضية 'استقرارا' يمكنه من العودة الى مباشرة عمله . والواضح من احكام هذا القانون ان مناط منح الاجازة وشرطه هو قيام حالة المرض ، وان مدة الاجازة تستمر الى ان يثبت بقرار من القومسيون الطبى ان المريض قد شفى او ان حالته المرضية قد استقرت على نحو يمكنه من العودة الى عمله فاذا لم تحقق احد هذين الامرين ظل حق المريض فى الاجازة قائما وتعين منحه اياها . وقد حدد القانون الوسيلة الى ذلك بالنص على ان يجرى القومسيون الطبى الكشف على المريض بصفة دورية للتحقق من استمرار قيام موجب منح الاجازة او زواله بتوافر أحد السببين سألنى الذكر ، ونفى هذا النطاق لتحديد المهمة الفنية للقومسيون الطبى وهو فى مجال تنفيذ حكم هذا القانون ، فلا يجوز له ان يتعداها الى التوصية بعدم صلاحية المريض صحيا للبقاء فى الخدمة بسبب اصابته بأحد الأمراض المشار اليها بهما طالبت مدة العلاج منه ، اذ ان تعدى القومسيون الطبى لاصدار مثل هذه التوصية ليس له سند من القانون ويخالف روحه ويجايز الاعتبارات التى دعت الى اصداره على نحو ينحصر به الى درجة الاعتماد ويكون قرار الجهة الادارية المبني عليه قد صخر من ثم منعها بدوره ولا يعتمد فى الطعن فيه بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى شكلا فيها يتعلق بطلب الغاء القرار المذكور قد وقع مخالف للقانون خلوتا بالالفاء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان ما ذهب اليه القومسيون الطبى العام من تقرير عدم لياقة المدعى للبقاء فى الخدمة بعد استنفاد جميع اجازاته المرضية ، وهو ما استندت اليه الجهة الادارية فى اصدار قرار الفصل المطعون فيه ، ينطوى على مخالفة جسيمة لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر الذى جعل الاجازة الاستثنائية بمرتبة كامل وفقا لاحكامه حقا للعامل المريض بمرض عقلى دون التقيد بميعاد زمنى معين الى ان يشفى العامل او تستقر حالته على نحو يمكنه من مباشرة اعمال وظيفته ودون ان يرخص القانون للقومسيون الطبى او الجهة الادارية فى تقرير منح هذه الاجازة او منعها عن العامل المريض طالما توافر مناط استحقاقه لها بثبوت حالة الإصابة بمرض عقلى . ومن ثم فقد كان يتعين على القومسيون الطبى العام ، وقد ثبت لديه اصابة المدعى بالمرض العقلى ان يقرر منحه تلك الاجازة

الاستثنائية بمرتبة كاملة مع إعادة الكشف عليه كل ثلاثة شهور أو كلما رأى داعيا لذلك الى أن يشفى أو تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال وظيفته نزولا على أحكام القانون . ومتى كان ما تقدم فإن القرار المظنون فيه اذ بنى على قرار القومسيون الطبى السالف الإشارة اليه يكون قد قام على سبب معدوم قانونا جديرا بعدم الاعتماد به وهو ما يقتضى الحكم بالفائه . ولا ينال من بطلان هذا القرار على النحو المذكور ان الجهة الادارية على ما يبين من الأوزاق ، راعت في إصداره ما تقتضى به المادة ١١٩ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ التى تنص على انه « استثناء من الأحكام الخاصة بالاجازات التى يجوز منحها لضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى يجوز لضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى الانتفاع فى حالة المرض بما يكون لهم من وفر فى الاجازات الدورية بحد أقصى قدره تسعون يوما من السنة الجارية والسنتين السابقتين عليها — وإذا استنفذ ضابط الصف أو عسكرى الدرجة الأولى الذى يصاب بمرض يحتاج الى علاج طويل اجازاته المبينة بالفقرة السابقة يجوز لوكيل الوزارة المختص أن يمنحه اجازة خاصة بمرتبة كاملة المدة اللازمة لعلاج بحيث لا تتجاوز سنة — ويرجع فى تحديد الأمراض التى من هذا النوع ومدة العلاج الى الهيئة الطبية المختصة وبعد أن يستنفذ ضابط الصف أو عسكرى الدرجة الأولى هذه الاجازة الخاصة يستوفى اجازاته ذات المرتبة المنخفض فى المادة السابقة — ويفصل ضابط الصف أو العسكرى الذى لا يعود الى عمله بعد انتهاء جميع اجازاته « لا يصلح هذا النص سنداً لعدم تطبيق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ذلك ان النص المذكور وسائر نصوص قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ لم يتضمن ما يفيد انصراف قصد الشارع الى حرمان ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى من مزايا القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الإشارة اليه عملاً بالاحالة الواردة فى المادة (١٤٦) من قانون هيئة الشرطة سالف الذكر والتى تنص على أن يسر على افراد هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة فى قانون نظام العاملين بالدولة وقانون التأمين والمعاشات لموظف الدولة والقوانين المكمل لها .

وبصفة على ذلك فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال نص المادة (١١٩) من قانون هيئة الشرطة سالف الإشارة اليه الا فى حالة الإصابة بأمراض وان تكن مما يحتاج الى علاج طويل خصباً تقسده الجهة الادارية الا انها

ليست من الأمراض التي يعينها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر التي ورد النص عليها صراحة .

ومن حيث انه عن طلب التعويض فانه ولئن كان قد ترتب على فصل المدعى من الخدمة على خلاف أحكام القانون وفقا لما تقدم بيانه أنه أصيب باضرار مادية تمثلت في حرمانه من الفرق بين المرتب الذي كان يتقاضاه والمعاش الذي ربط له ، الا انه لما كان مقتضى الحكم بالفناء القرار المطعون فيه نتيجة ما ثبت من نقد الى هذا القرار احقية المدعى في المعاملة على أساس اعتباره في اجازة استثنائية بمرتب كامل طوال المدة من تاريخ فصله من ان يشفى او تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة الى المهل بالتطبيقي لاجكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، فان في ذلك ما يكشف عن تعويض المدعى عما لحق من اضرار مادية كانت او ادبية مما يغنى عن الحكم له بأى تعويض آخر .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فتد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم الصادر من الدائرة الاستئنافية المطعون فيه والفناء الحكم المستأنف الصادر من المحكمة الادارية لوزارة الداخلية بجلسة ٣ من فبراير ١٩٨٠ في الدعوى رقم ١٤٣ لسنة ٢٣ القضائية ، وبقبول هذه الدعوى شكلا وفي موضوعها بالفناء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار على التفصيل السالف بيانه ويرفض ما عدا ذلك من الطلبات .

(طعن ١٨٢٢ لسنة ٢٨ قى — جلسة ١٩٨٤/٣/٣١)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

إذا قام المدعى بما أوجبه القانون من تسليم الاعلان للنيابة النيابة وقدم الدليل المثبت لذلك فانه يعتبر قرينة على وصول الاعلان للمدعى عليه وعليه به وفقا لتجربى المعادى للامور — للمدعى عليه اقلية الدليل على انتفاء

هذه القرينة بآثبات ان النياية لم ترسل الاعلان لوزارة الخارجية او ان وزارة الخارجية لم ترسل الاعلان للسفارة او القنصلية المختصة او ان هذه السفارة او القنصلية لم تسلمه الاعلان مباشرة او عن طريق السلطات المختصة في البلد الأجنبية المقيم بها — اذا لم يثبت المدعى عليه ذلك يفترض وصول الاعلان اليه .

ملخص الحكم :

انه بما تنعاه الطاعنة على الحكم باليطان لعدم اعلانها بالدعوى ، غائنه وأن خلت أوراق الدعوى مما يفيد وصول الاعلان الى المدعى عليها بالطريق الدبلوماسى بعد ثبوت تسليمه للنيابة العامة في ١٨/٣/١٩٨١ ، إلا انه وقد قام المدعى بما أوجبه عليه القانون من تسليم الاعلان للنيابة ، وقدم الدليل المثبت لذلك ، فان ذلك يعتبر قريبة على وصول الاعلان للمدعى عليها وعليها به وفقا للمجرى العادى للامور ، ما لم تقدم المدعى عليها الدليل على انتفاء هذه القرينة بآثبات ان النياية لم ترسل الاعلان لوزارة الخارجية او ان وزارة الخارجية لم ترسل الاعلان للسفارة او القنصلية المختصة ، او ان هذه السفارة او القنصلية لم تسلمها الاعلان مباشرة او عن طريق السلطات المختصة في البلد الأجنبية ، التى تقيم فيها ، ومادامت الطاعنة لم تثبت ذلك ، فان اعلانها يفترض وصوله اليها .
(طعن ١١٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٧/٣)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

خلو أوراق الدعوى والطعن مما يفيد وصول الاعلان الى المدعى عليه بالطريق الدبلوماسى عن طريق وزارة الخارجية — ثبوت تسليم الاعلان للنيابة العامة يعتبر قرينة على وصول الاعلان للمدعى عليه وعليه به وفقا للمجرى العادى للامور — ينتج الاعلان اثره القانونى من تاريخ تسليمه للنيابة العامة — اذا كان للمتخذ بالدراسة وخدمة الحكومة موطن اصيل في

مصر رغم اقامته في الخارج للدراسة وقت اقامة الدعوى ضده وتم اعلانه بصفته وارثا لوالده الضامن فان اعلانه في موطنه الاصلى في مصر ينتج اثره قانونا — اساس ذلك : ما استقر عليه فقه وقضاء المرافعات من انه اذا كان للشخص المراد اعلانه موطن اصيلى او موطن مختار في مصر وجب اعلانه فيه ولو كان يقيم في الخارج — متى تم اعلانه لصفته وارث عن الكفيل فانه يغنى عن اعلانه بصفته مدينا اصليا لاستعمال الاعلان على بيان الصفتين وموضوع الدعوى وتاريخ الجلسة المحددة لتظرها امام المحكمة — المبعوث اما ان يكون موظفا او طالبا غير موظف — الروابط في الحاليين بين المبعوث والحكومة هي روابط ادارية تتخل في مجال القانون العام — اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ينظر المنازعة بين المبعوث والحكومة — اساس ذلك : المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
ملخص الحكم :

انه ولئن خلت اوراق الدعوى والظمن مما يفيد وصول الاعلان الى المدعى بالطريق الدبلوماسى اى عن طريق وزارة الخارجية بعد ثبوت تسليمه للنياحة العامة في ١٩٨١/٣/١٨ الا انه وقد قام المدعى بما اوجبه عليه القانون من تسليم الاعلان للنياحة وقدم الدليل المثبت لذلك ، فان ذلك يعتبر قرينة على وصول الاعلان للمدعى عليه وعليه به وفقا للمجرى العادى للأمر ، وينتج الاعلان اثره القانونى من تاريخ تسليمه للنياحة العامة وفقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الشأن ، ومن جهة اخرى فان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده الاول كان له موطن اصيلى في مصر في العنوان رقم رغم اقامته في الخارج للدراسة وقت اقامة الدعوى ضده ، وقد تم اعلانه بالدعوى في هذا العنوان عن طريق قلم المحضرين في ١٩٨١/٨/١٥ بصفته وارثا لضامنه المرحوم ، وهذا الاعلان صحيح قانونا طبقا لما استقر عليه فقه وقضاء المرافعات من انه اذا كان للشخص المراد اعلانه موطن اصيلى او موطن مختار في مصر وجب اعلانه ولو كان مقيما في الخارج ، ويعتبر اعلانا له بصفته الأخرى كمدین ويغنى عن اعلانه بهذه

الصفحة الأخرى لافتتاحه على بيان الصفعين موضوع الدعوى وتاريخ الجلسة الجديدة لنظرها الملم المحكية .

وإن الوجه الثاني للطعن والخاص بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى مردود كذلك بأن القاعن كان يعمل معيدا بجامعة القاهرة فرع الخرطوم عند ايفاده في البعثة لحصلب المعهد القومى للإدارة العليا ، أي أنه كان موظفا عليا ، وقد جري قضاء هذه المحكة على أن المبعوث إما أن يكون موظفا أو طالبا غير موظف والروابط في الحاليين بين المبعوث والحكومة هي روابط إدارية تدخل في مجال القانون العام ، فبالنسبة للموظف تغلب في التكيف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط الناشئة بينه وبين الحكومة بسبب البعثة مندرجة في عموم روابط الوظيفة العامة ولما كان مركز الموظف هو مركز تنظيمى عام تحكه القوانين واللوائح وليس مركزا عقديا حتى لو اتخذ في بعض الأحيان شكل الاتفاق كعقد الاستخدام بالنسبة للموظف المؤقت أو التمتع المأخوذ على الموظف المبعوث طبقا لقانون البعثات ولوائحه لأن مثل هذه الاتفاقات أو التعهدات لاتغير من التكيف القانونى للروابط بين الموظف والحكومة ، فإن المنازعة في شأن هذه الروابط الإدارية تدخل في مجال القانون العام ، ويكون القضاء الإدارى مختصا بها طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

(طعن ١١٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٧/٢)

ثانيا : الاعلان

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

اجراءات اعلان ورثة المطمون ضده يكون وفقا لقانون المرافعات لعدم ورود نصوص في شاتها بقوانين مجلس الدولة — ايداع صحيفة الطعن ضد ورثة المطمون ضده جملة دون ذكر لاسمائهم وصفاتهم في الميعاد المحدد للطعن صحيح — تنعقد به الخصومة الادارية — القضاء ببطالان صحيفة الطعن لعدم ذكر اسماء الورثة بعد ان طلبت الطاعنة فتح باب المرافعة لاعلان الورثة اعلانا صحيحا غير سليم .

ملخص الحكم :

ان قوانين مجلس الدولة لم تتعرض الى معرفة ما اذا كان ايداع صحيفة الطعن سكرتارية المحكمة ضد ورثة المطمون عليه جملة دون نكر للورثة وصفاتهم ومحال اقامتهم يؤثر على قيام الطعن منتجا لآثاره وعما اذا كان نقص البيانات الخاصة بالمطمون عليهم مبطلا للطعن تحكم به المحكمة من تلقاء ذاتها باعتباره من النظام العام ام لا ؟ لم تتعرض لهذه الامور اكتفاء بالاحالة على قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص في قوانين مجلس الدولة .

وقد عالج قانون المرافعات حالة وفاة المحكوم عليه والمحكوم له في الفترة الجائز فيها الطعن على الحكم وذلك في المادتين ٢٨٢ و ٢٨٣ حيث قرر ايقاف المدة في الحالة الاولى حتى يتبين الورثة موقعهم من الحكم الصادر ضد مورثهم واجاز في الحالة الثانية وهي حالة وفاة المحكوم لصالحه ان يعلن المحكوم عليه ورثة المحكوم له جملة في آخر موطن كان لمورثهم وذلك حتى لا يفوت ميعاد الطعن بسبب التحرى عن الورثة وصفاتهم ومحال

اتمامهم. على أن يقوم بإعادة الطعن لكل وارث ، اعلانا مستوفيا كل شرائطه قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن وفي الأجل الذي تحدده المحكمة لذلك .

وقد أجاز قانون المرافعات في حالة وفاة المحكوم لصالحه أن يتم الاعلان الى الورثة جملة في آخر موطن كان لمورثهم في الموعد المحدد لأجرائه لذا فإن التقرير بالطعن بإيداع صحيفته في سكرتارية المحكمة المختصة في الموعد المحدد وهو إجراء سبق على الاعلان تتعدد به الخصومة الادارية يكون صحيحا اذا ما تم الإيداع على هذا النحو .

ومن حيث أن قانسون المرافعات حتى قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل على تصحيح الاجراءات الباطلة وان نص في المواد ١٠ و ١١ و ٢٤ و ٢٥ منه على بطلان صحيفة الدعوى اذا ما اغفلت أي بيان يحدد شخصية المدعى عليه الا انها جعلت هذا الأمر من حق المدعى عليه وحده وهو الخصم الذي يقع عليه الضرر فله أن لم يحضر أمام المحكمة المطروح أمامها النزاع أن يتمسك بهذا الأمر بالدفع عند المعارضة أو الاستئناف في الحكم ، أما أن حضر أمام المحكمة فإن حضوره يصحح الاجراء ولا يكون له من حق بعد ذلك الا أن يطلب من المحكمة التأجيل للاستعداد .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فإن الطعن وقد أودع سكرتيرية المحكمة باسماء الورثة جملة في الميعاد المحدد للطعن في آخر موطن كان للمورث يكون صحيحا وتكون الخصومة قد انعدت وأنه كان على المحكمة وقد طلبت الطاعنة في مذكرتها المؤرخة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٠ فتسح بلب المرافعة لاعلان الورثة اعلانا صحيحا أن تمكن من ذلك لا أن تقضى في الخصومة بعدم القبول لبطلان صحيفة الطعن استنادا الى أن عدم ذكر اسماء المدعى عليهم — وهم الورثة — وصفاتهم من البيانات الجوهرية التي يترتب عليها بطلان الصحيفة وان هذا البطلان من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

إعلان عريضة الدعوى التليبية العامة — لا يكون إلا في حالة عدم الوقوف على محل إقامة المدعى عليه — إعلانه عن طريق التليبية العامة مع معرفة مكان وجوده يكون غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان الاعلان للتليبية العامة لا يكون الا في حالة عدم الوقوف على محل اقامة المدعى عليه ، فاذا كان مكان وجوده معروفا للجهة الادارية ، وطلب من المحكمة التاجيل لاعلانه بالطريق الدبلوماسي في الصين وكانت الدعوى توجب لهذا السبب فان الاعلان للتليبية في هذه الحالة اثما هو اعلان غير صحيح .

(طعن ١٤١٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

إعلان صحيفة الدعوى الى آخر موطن معلوم للمدعى عليه — صحة الاعلان — بطلان الاعلان على فرض وقوعه لا يؤدي الى بطلان صحيفة الدعوى ؛

ملخص الحكم :

ان « جهة الادارة المدعية اعلنت المدعى عليهما بصحيفة الدعوى على غوائهما المعروف لعيها » ولما لم تجدتهما اعلنتها مباشرة للتليبية دون ان تجرى اية تعريات للتقصي عن محل اقامتهما وأنه لما كان اعلان

الأوراق القضائية للنيابة بدلا من اعلانها الى شخص المعلن اليه في موطنه
لما اجازة القانون على سبيل الاستثناء فلا يجوز اللجوء اليه الا بعد
اجراء التحريات الكافية للوصول الى محل اقامة المطلوب اعلانه والا كان
الاعلان باطلا وانه لما كان اعلان المدعى عليها الى النيابة قد وقع باطلا
لعدم سبقه بالتحريات الكافية لذلك تعين الحكم ببطالان صحيفة الدعوى .

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم قد خالف القانون ذلك ان
الخصومة الادارية تنعقد بإيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة مستوفية.
البيانات التي يطلبها القانون اما اعلانها فاجراء لاحق مستقل تتسواه
المحكمة ومن ثم لا يجوز قانونا الحكم ببطالان الصحيفة بسبب عيب في اجراء
الاعلان كذلك فانه كان يتعين على المحكمة وقد رأت ان الاعلان باطل ان
تقرر تأجيل نظر الدعوى طبقا لحكم المادة ٨٥ مرافعات لاعادة اعلان المدعى
عليها وفضلا عن ذلك فانه ليس للمحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها ببطالان
اجراء الاعلان طالما لم يدع به صاحب المصلحة .

ومن حيث انه يبين من الأوراق ان المدعى عليها اثبتا في التعهد.
المقدم الى دار المعلمين ان محل اقامتها هو « بلدة فارسكور محافظة دمياط »
وتأكدت صحة هذا البيان من التحريات التي أجرتها الجهة الادارية قبيل
رفع الدعوى وانه عند اعلانها بصحيفتها في هذا الموطن أجاب رجل الادارة
المختص بالتحري والمصاحب للمحضر بانها « غير مقيمين بفارسكور وليس
لها بها مسكن شرعى ولا محل اقامة » فانه يخلص من ذلك ان الموطن المشار
اليه هو آخر موطن معلوم للمدعى عليها . ولما كانت المادة ١٣/١٠
مرافعات تقضى بانه اذا كان الموطن المدعى عليه غير معلوم وجب ان تشمل
الورقة على آخر موطن معلوم له من الجمهورية او في الخارج وتسلم صورتها
للنيابة وكانت التحريات قد أسفرت عن عدم الاستدلال على المدعى عليها
في آخر موطن معلوم لها لذلك يكون اعلانها بصحيفة الدعوى بتسليم
صورتها الى النيابة قد تم صحيحا مطابقا لحكم قانون المرافعات . ومن ثم
يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما ذهب اليه من بطلان اعلان
صحيفة الدعوى . كما انه أخطأ فيما قضى به من ان بطلان الاعلان — على
معرض وقوعه — يؤدي الى بطلان صحيفة الدعوى ذاتها ذلك ان الاعلان
الاجراء لاحق على ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة ومستقل عنه

عاجا اصاب اجراء الاعلان بطلان فانه لا يؤثر في صحة الدعوى ذاتها بل يقتصر اثره على ما ترتب عليه من اجراءات .

(طعن ١٧٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١/٢٠/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

خلو الأوراق من دليل على ان جهة الادارة المدعية كان في مكتبها ان تبذل جهدا مئبرا في سبيل التعرف على محل اقامة المدعى عليه ففوق ما اجرته من تحريات هي في حد ذاتها كافية لهذا الغرض - مقتضى ذلك ان اعلان هذه الصحيفة بتسليم صورتها الى النيابة العامة يكون اعمالا سليما لحكم المادة ١٠/١٣ مرافعات التي تقضى بانه اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشتتل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او في الخارج وتسلم صورتها للنيابة - يبنى على ذلك ان الحكم المطعون فيه حين قضى ببطلان صحيفة الدعوى بمقولة انها قد اغفلت بيانا جوهريا هو محل الإقامة الصحيح للمدعى عليه ، يكون قد نأى عن دائرة الصواب واخطا في تطبيق القانون .

ملخص الحكم :

ان الثابت من استقراء الأوراق ان المطعون ضده (المدعى) قد اشار في العطاء الذى قدمه في الممارسة رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ محل المناقصة الى ان عنوانه (٢٥ شارع طلعت حرب الاسكندرية) واذ رست عليه تلك الممارسة فقد اصدرت اليه مصلحة الموانى والمناظر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ أمرا لتوريد الاصناف المتعلقه عليها في حدود مبلغ ١٩٠٦ جنيه وحين توجه السيد / العايل المختص بتلك المصلحة الى محل المطعون ضده في العنوان سلف الذكر لابلاغه امر التوريد المتقدم نقد وجد هذا المحل مغلقا وبالسؤال اتضح له ان المطعون ضده قد غادر الاسكندرية

الى القاهرة منذ شهرين فانثيت ذلك على ظهر امر التوريد في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ثم اعادة الى قسم المشتريات لاتخاذ ما يلزم وفي اسفل تلك الفاشيرة دون خطاب مفيل بتوقيع مسند الى المطعون ضده ومؤرخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦٦ نصه « السيد مدير الامدادات والتموين بعد الفحصة نأسف لعدم امكانى التوريد لتصفية اعمالى بالاسكندرية وارجو اسناد العملية لاي تناول آخر حتى لا يتعطل العمل . وتفضلوا بقبول تحياتى » وفى ٩ من مارس ١٩٦٦ أعد السيد / رئيس قسم المشتريات المحليسة والمناقصات العامة آنف الذكر بيانا مفصلا بالمبالغ الواجب مطالبة المطعون ضده بها بعد اذ نفذ العقيد علي حبله اشرافه الي عنوانه ٢٥ شارع طلعت حرب بالاسكندرية . والبادى بجلاء من السياق المتقدم أن آخر موطن معلوم للمطعون ضده هو ٢٥ شارع طلعت حرب بالاسكندرية ولا يغير من ذلك ما اشراف اليه السيد / ... العامل بمصلحة الموانى والنائر علي الوجه سالف البيان اذ فضلا عن أن هذا الذى سجله قد جاء عاريا من دليل يظاهاه فانه يفرض صحته قد خلا من بيان موطن معين للمطعون ضده في القاهرة يكن الاهتداء اليه أو التعرف عليه ولا اعتداد في هذا المنام بذلك الخطاب المسند الى المطعون ضده اذ مع التسليم بأنه صادر منه فانه لا يحل في عبارته دليلا مقبولا على أن جهة الإدارة قد وقفت على موطنه الجديد سواء في القاهرة أو في غيرها لاسيا وقد اجببت الاوراق من بيان المكان الذى حرر فيه ذلك الخطاب أو الظروف التي لابتت تحريره .

ومن حيث انه لئن كان البادى من مطالعة صحيفة الدعوى أن جهة الادارة المدعية قد طلبت اعلان المدعى عليه في مواجهة النيابة العامة بعدم الاستدلال على محل اقامته الحالى وابنت أن آخر محل اقامة معلوم له هو ١١٤ طريق الجيش اسبورتج باب شرقى الاسكندرية ولئن كان صحيحا أن هذا الموطن ليس له أصل في الاوراق فان الثالث من الاوراق أن جهة الادارة قد بادرت حينها بطلب اليها المحكمة بجلسية ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بإعادة اعلان المدعى عليه على الوجه القانونى الصحيح — بادرت — الى اجراء مزيد من التجريات عن محل اقامة هذا الأخير وقد ابنت وحدة البحث والتحريات بمصلحة الموانى والنائر التي نيط بها اجراء هذه التحريات في الشهادة المؤرخة ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ (حافظه رقم ٨ حوسيه) انه بالبحث والتحرى عن محل اقامة المقاتل احمد مرسى بالمنوان

شارع طلعت حرب ٢٥ قسم المطارين لم يستغل عليه وأنه ترك هنا
السكن من مدة طويلة لجهة غير مطومة وكذلك لم يستغل عليه بالمنزل
رقم ١١٤ طريق الجيش وسبورتنج قسم بلب شرق ولم يعرف له محل
اقامة بدائرة المدينة . وفي ضوء هذه التحريات صححت جهة الادارة شكل
الدعوى بصحيفة اعلنت في مواجهة النيابة العامة بتاريخ ٣٠ من نوفمبر
سنة ١٩٧٠ لعدم الاستدلال على محل اقامة المدعى عليه وأشارت في هذه
الصحيفة الى أن آخر محل اقامة له هو ٢٥ شارع طلعت حرب قسم
المطارين والمنزل رقم ١١٤ طريق الجيش باسبورتنج قسم باب شرقي ،
واذ خلت الاوراق من دليل على أن جهة الادارة المدعية كان في مكنتها أن
تبذل جهدا مبثرا في سبيل التعرف على محل اقامة المدعى عليه فوق ما
أجرت من تحريات هي في حد ذاتها حسبما تراه هذه المحكمة كافية لهذا
الغرض ويكون اعلان هذه الصحيفة بتسليم صورتها الى النيابة العامة قد
جاء اعيالا سليما لحكم المادة ١٣/١٠ مرافعات التي تقضى بأنه اذا كان
موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم
له في مصر أو في الخارج وتسلم صورتها للنسبة وبالبناء على ما تقدم يكون
الحكم المطعون فيه حين قضي ببطالان صحيفة الدعوى بمقولة انها قد
اغفلت بيانها جوهريا هو محل الاقامة الصحيح للمدعى عليه — يكون — قد
ناى دائرة الصواب واخطا في تطبيق القانون .

(طعن ٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢١)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة — سبيل استئقلى لا
يصح الاجتهاد اليه اذا قام المعلن بالتحريات الكافية للقضى عن موطن
المراد اعلانه .

ملخص الحكم :

أن اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من الاعلان للشخص
المراد اعلانه أو في موطنه انها اجازة القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح

الالتجاء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتعلم عن موطن المراد اعلانه فلا يكفى أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي بل يجب أن يكون هذا الاعلان مسبوقا بالتحريات المشار اليها والا كان بطلا .

(طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٢/٩/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

الاصل في الاعلان وفقا للاحكام العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تطبق أمام القضاء الإداري أن تسلم الأوراق المطلوب اعلاتها الى الشخص نفسه او في موطنه او في الوطن المختار في الأحوال التي بينها القانون — اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تستعمل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او في الخارج وتسلم صورتها الى النيابة العامة وفي الحالة الأخيرة لا يقع الاعلان صحيحا الا اذا كان مسبوقا بالتحريات الكافية للاستدلال على موطن المراد اعلانه والا كان الاعلان باطلا — قيام المدعى بإثبات محل اقامته بعريضة دعواه — صدور حكم لصالحه وقيام الجهة الإدارية بالطعن فيه وإيداع تقرير طعنها بنبأية محل إقامة المطعون ضده المبين بعريضة دعواه — قيام المحضر بالتأشير على تقرير الطعن بعدم اعلان المطعون ضده نظرا لما قرره بواب المنزل المبين بعريضة الدعوى من عدم معرفته بشخص المطعون ضده وعدم اقامته في هذا المنزل — قيام المحضر باعلانه في مواجهة النيابة العامة — عدم بطلان الاعلان في الحالة المعروضة طالما أنه لم يستدل من الأوراق على أنه لو بذل جهدا آخر في التحري لتم الاهتداء الى موطن المطعون ضده ومن ثم يعتبر الاعلان الذي تم في مواجهة النيابة العامة في ضوء تلك الظروف صحيحا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضي الدولة تؤسس طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد خالف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا من ضرورة إجراء التحريات الدقيقة عن محل إقامة المطعون ضده قبل إعلانه في النيابة العامة ومن ثم يكون قد شاب عيب في الإجراءات — ترتب عليه بطلانه .

ومن حيث أنه تبين من الأوراق حسبها سلف أن المحضر حاول إعلان المدعى بتقرير الطعن في موطنه المبين في عريضة دعواه فلم يجده في ذلك المحل بل أخبره البواب بأنه لا يقيم فيه ولا يعرف عنه شيئاً فأعلنه بالتقرير في النيابة وقد أخطرت محكمة القضاء الإداري المدعى للحضور بجلسته ١٩٧٤/٢/١١ على ذات العنوان فارتد الأخطار لعدم استلامه وقد أشر عليه بعدم البحث بعد معرفة محله وأذ جلت الأوراق مما يستدل منه على أنه لو بذل جهداً آخر في التحري لاهتدى لموطن المدعى فإن الإعلان الذي تم في النيابة العامة في الظروف سالفة الذكر يكون صحيحاً وبالتالي يكون الطعن في غير محله مما يضمن الحكم بقبوله شكلاً وبرفضه موضوعاً .

(طعن ٦٢٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

إعلان صحيفة عن طريق النيابة العامة دون إجراء التحريات الكافية — بطلان الإعلان — لا يجب للمحكمة أن تقضى بالبطلان في هذه الحالة من تلقاء نفسها — بطلان إعلان صحيفة الدعوى لا يرتب عليه بطلان الصحيفة ذاتها .

ملخص الحكم :

أن الأصل في الإعلان وفقاً للأحكام العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تطبق إلم القضاء الإداري — أن تسلم الأوراق المطلوب

اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختلر في الاحوال التي يبينها القاتون فاذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشتبل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر التزبيسة او في الخارج وتسلم صورتها الى النيابة العامة وفي الحالة الاخيرة لا يقع الاعلان صحيحا الا اذا كان مسبوqa بالتحريات الكافية للاستدلال على موطن المراد اعلانه .

ومن حيث انه وان كان الحكم المطعون فيه قد اصاب فيها ذهب اليه من بطلان اعلان صحيفة الدعوى لعدم اجراء التحريات الكافية عن موطن المدعى عليه على ما سلف بيانه الا انه اخطأ في تطبيق القاتون اذ قضى ببطلان صحيفة الدعوى دون ان يدفع المدعى عليه بذلك بينما توجب المادة ٨٥ من قاتون المرافعات المدنية والتجارية على المحكمة اذا تبينت بطلان اعلان المدعى عليه المتغيب ان تؤجل القضية الى جلسة تالية يعاد اعلانه اليها اعلانا صحيحا ومن ثم فلا يجوز للمحكمة ان تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها على ما كان عليه الشأن في ظل قاتون المرافعات الملقى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ (المادة ٣/٩٤) وانما يتعين ان تؤجل الدعوى الى جلسة تالية كذلك فند اخطأ الحكم اذ رتب على بطلان اعلان صحيفة الدعوى بطلان الصحيفة ذاتها في حين ان الاعلان مستقل عن الصحيفة ولاحق لها اذ يتم رفع الدعوى بناء على طلب المدعى بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة مستوفية بياناتها وتتولى المحكمة اعلانها فاذا شاب اجراء الاعلان اى بطلان فلا يستتبع ذلك البطلان الدعوى المستوفية البيانات ويقتصر اثره على ما ترتب عليه من اجراءات .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد قضت من تلقاء نفسها ببطلان صحيفة الدعوى نتيجة بطلان اعلانها دون ان تؤجل الدعوى الى جلسة تالية يعلن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القاتون وتاويله ويكون حكمها غير قائم على اساس سليم من القاتون حقيقا بالالفاء ويتمين احالة الدعوى الى المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم مع ابقاء الفصل في مصروفات الطعن الى ان يفصل في الدعوى نهائيا .

(طعن ١٢٩ لسنة ١٧ ق. — جلسة ١٩٧٥/١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

خطا ادارة قضايا الحكومة عند كتابة عنوان المدعى عليه في صحيفة الدعوى — عدم استدلال على المدعى عليه في العنوان الخاطئ — يترتب عليه عدم صحة الاعلان الذى تم في مواجهة النتيحة العلية وبطلان الاجراءات التالية له بما فيها الحكم الصادر في الدعوى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان عنوان المدعى عليه مطلوباً لجهة الادارة عندما رات رفع الدعوى عليه لمطالبته بتلك المبالغ وضمنته كتابها المرسل الى ادارة قضايا الحكومة الا ان هذه الادارة اخطأت عند كتابته في صحيفة الدعوى وقد ادى هذا الخطا الى عدم الاستدلال على المدعى عليه في ذلك العنوان ويبين على ذلك عدم صحة الاعلان الذى تم في مواجهة النتيحة العلية ، وبطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه لصدوره ضد المدعى عليه مع انه لم يطن بالدعوى اعلنا صحيحا .

(طعن ٧٢٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٦)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

بطلان اعلان عريضة الدعوى ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها مادامت قد تمت صحيفة في الميعاد القانونى اساس ذلك — ان المنازعة الادارية تعتمد بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة — بطلان اعلان عريضة الدعوى لا ينتج اثره فيها اتخذ قبله من اجراءات صحيفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فيما يتعلق ببطلان المطعون فيه فالثابت من الاوراق

٦٤٩ عريضة الدعوى رقم ٦٤٩ لسنة ٢٨ القضائية (محل الطعن :
الراهنين) قد وجهت بناء على طلب المدعية الى كل من :

- ١ - وزير التربية والتعليم بصفته
- ٢ - وكيل وزارة التربية والتعليم بصفته
- ٣ - مدير المنطقة التعليمية لشمال القاهرة بصفته
- ٤ - مديرة مدرسة نوتردام ديزابوتن

وقد تم اعلان هؤلاء جميعا بادارة قضائيا الحكومة بتاريخ
من سنة ١٩٠٠ اذ سلحت العريضة للموظف المختص بها ،
ولم تعلن عريضة الدعوى للمدرسة المذكورة ولم تخطر او يحضر ممثلها
القانونى اية جلسة من جلسات التحضير او المرافعة الى ان صدر الحكم
المطعون فيه الشخص بمثلها القانونى او وكيله امام المحكمة للدلاء بها لديه
من ايضاحات وتقديم ما قد يعين له من بيانات وأوراق ومستندات لاستيفاء
الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك
مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن - ولا جدال
فى انه يتربط على اغفال ذلك وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار
بصالح المدرسة التى وقع هذا الاغفال فى حقها الامر الذى يترتب عليه
بطلان الاعلان فى حقها وبالتالي بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما
غيها الحكم المطعون فيه لصدوره فى غيبة المدرسة الذى عليها ابداء دفاعها
وهو حق جوهرى واصل لها لا يجوز المساس به والنيل منه وبذلك يكون
الحكم المطعون فيه وقع باطلا لابتنائه على اجراءات باطلة مما يتعين معه
الحكم بتقرير هذا البطلان .

ومن حيث انه من الجدير بالذكر ان بطلان اعلان عريضة الدعوى
ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها مادامت قد تمت صحيحة فى الميعاد القانونى
باجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة اذ تقوم المنازعة الادارية
وتتعدد بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة اما اعلان ذوى الشأن بها
ويبرئتها فهو اجراء آخر مستقل بذاته له اغراضه وهى اعلان ذوى

الشان بقيلم المنازعة الادارية وايدانهم بلفتتاح المواعيد القانونية لتقديهم
مذكراتهم ومستنداتهم فاذا كان هذا الاعلان قد وقع باطلا فانه لا ينتج
اثره فيها اتخذ قبله من اجراءات مما يقتض معه الامر باعادة الدعوى الى
محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها من جديد اذ انها — حسبها —
يستشف من الأوراق — غير صالحة للفصل فيها وذلك بالنسبة للطاعنين
معا اذ صدر الحكم المطعون فيه ملزما اياها بالتعويض متضامين مما
يستدعى عدم تجزئة الدعوى وضرورة نظرها ككل .

ومن حيث انه ترتيبا على ما سلف واذا قضى الحكم المطعون فيه
بالزام المدعى عليهما الاول والرابع بالتعويض متضامين دون أن يراعى
الاجراءات القانونية الخاصة باعلان عريضة الدعوى على النحو المتقدم
بيانه فانه يكون مشوبا بعيب شكلى يبطله مما يستتبع الحكم بالفائه
واعادة الدعوى لمحكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها مع ابقاء
الفصل فى المصروفات .

(طعن ٤٢٦ لسنة ٢٢ ق ، ٣١٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٣٠)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

ان بطلان اعلان العريضة ومرتقاتها الى اى من نوى الشان ليس
مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها — اساس ذلك — اقتصر البطلان على الاعلان
وحده ان كان انلك وجه — البطلان فى هذه الحالة يتحدد اثره بالقدر
الذى استهدفه التشارع — العيب الذى يشوب ابلاغ المطعون ضده
بتاريخ الجلسة المعنية لتظر الطعن امام دائرة فحص الطعون — ليس من
شأنه ان يخل بحقوقه فى حالة احالة الطعن للمحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ان بطلان اعلان عريضة الدعوى ومرتقاتها الى اى من نوى الشان
ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها ، مادامت قدمت صحيحة فى الميعاد

القاتلوني بإجراء سابق حسبما تقرر قانون مجلس الدولة وأنها البطشلان لا يتوجب إلا على الأعلان وحدة أن كان لذلك وجه لا يترتب على البطشلان أثر الاق الحثوث وبالقدر الفقى استهذه الشارع وعلى مقتضى ما تقدم فإن المحتب الذى يشوب ابلاغ المظعون عليه بتاريخ الجلسة المعينة لنظر الطعن أمام دائرة محض الطمعون ليس من شأنه أنه يخل بحقوقه التى كملها له القاتلون اذا ما اتهمت الدائرة المذكورة — مون أن تطلب مزيدا من الايضاحات الى احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا . ذلك أن الدعوى كان قد تم تحضرها قبل احالتها الى دائرة محض الطمعون وكان فى مقدور المحكمة — اذا رأت موجبا لذلك — أن تطلب ما تراه لازما من ايضاحات فيها سواء حضر ذو الشأن أو لم يحضروا فإذا هى لم تطلب ذلك فسياته لا يكون من حق المظعون عليه أن يصر على طلب المرافعة الشقوية أملمها .

(نلن ٢٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

فتح باب المرافعة فى الدعوى لا يستلزم اعلان الخصوم اذا لم يكونوا حاضرين .

ملخص الحكم :

أن المنةادة ١٧٣ من قانون المرافعات لا تتطلب عند فتح باب المرافعة اعلان طرفى النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب المرافعة لاسباب جدية تبين فى ورقة الجلسة وفى المحضر وهذا ما حرصت المحكمة على اثباته فى محضر الجلسة اذ قررت أن اعادة الدعوى للمرافعة كُن بسبب تغير الحقيقة ويضائف الى ذلك أنه من المبادئ الاساسية فى نفع المرافعات أنه اذا حضر المدعى عليه فى اية جلسة أو اودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضورية فى حقه ولو تخلف بعد ذلك ، كما أن النظام القمصى بملس الصولة حضورية فى حقه ولو تخلف بعد ذلك كما أن النظام القضائى بمجلس الدولة يقوم اساسا على مبدأ المرافعات التخيرية فى مواعيد

محددة وليس من حق ذوى الشأن استئنافاً ان يصروا امام المحكمة على طلب المرافعة الشفهية وأن كان للمحكمة ان تطلب الى الخصوم او الى المفوض ما تراه لازماً من ايضاحات ومتى كان الامر كذلك وكان الثابت أن الطاعن قد قدم العديد من المذكرات المشتعلة على دفاعه فانه لا يكون هناك ثمة اخلال بحقه في الدفاع ويكون النemy على الحكم المطعون فيه بالبطالان . لا يستند على أساس من القانون .

(طعن ١١٨٥ ، ١٢٠٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

الفرع الثالث

المصلحة

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

قبول الدعوى — منوط بوجوب توافر مصلحة للدعى من وقت رفع الدعوى حتى الفصل فيها نهائيا — تحقق هذه المصلحة في حالة طلب المدعى تسوية درجة شخصية على درجة الغيت الترقية اليها .

ملخص الحكم :

أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوثر للدعى من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قبله حتى يفصل فيها نهائيا ، ومن الواضح أن مصلحة المدعى ظاهرة في شأن طلبه الذى ينصب على تسوية الدرجة الرابعة الشخصية الناشئة له عن تطبيق المادة ٤٠ مكررا : ومن الواضح أن مصلحة المدعى ظاهرة في شأن طلبه الذى ينصب على الدرجة الرابعة التى الغيت الترقية اليها بالقرار ٤٢ لسنة ١٩٥٨ .

(طعن ١١٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٤٨)

« شرط المصلحة » — تعريفه — انعدام المصلحة — عدم قبول

الدعوى .

المبدأ :

من الامور المسلمة أن من شروط قبول دعوى الالغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له والا كانت الدعوى غير مقبولة بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولما كانت احكام القانون رقم

٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما والتي تستند اليهما دعوى الهيئة الطاعنة تقضى باستثناء بعض الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر الخلسة بالأقباط والارثونكس من نظام الاستبدال المقرر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه كما تخول الهيئة للطاعنة الاختصاص فى استلام هذه الاراضى الموقوفة وفى الاشراف على ادارة العقارات الموقوفة على الاغراض سلفة الذكر فان مؤدى ذلك أن ولايتها انما تنصب فقط على الاموال الموقوفة المشار اليها ولما كان الثابت فيما تقدم أن قطعة الأرض الزراعية التى قضى القرار المطعون فيه باستبدالها منقطعة الصلة بالأرض الموقوفة التى افرزت لخيرات الوقف سالف الذكر بما فى ذلك القدر الذى يخص مدرسة الاقباط بقويسنا لذلك تكون مصلحة الهيئة الطاعنة فى الدعوى غير قائمة ابتداء ومنذ رفعها ومن ثم تكون غير مقبولة .

(طعن ٢٥ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٠٦)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

لا يلزم لقبول الدعوى أن يكون المدعى ذا حق — تكفى المصلحة الشخصية المباشرة مادية كانت او أدبية .

ملخص الحكم :

لا يلزم لقبول دعوى الالفاء أن يكون المدعى ذا حق مسبه القرار المطعون فيه — بل يكفى أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة — مادية كانت او أدبية فى طلب الالفاء بأن يكون فى حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيرا مباشرا .

(طعن ١١٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣)

(م ٦ — ج ١٤)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

يتعين توفر شرط المصلحة من وقت رفع الدعوى واستمرار قيامه حتى يفصل فيها نهائيا — لا يؤثر في الدفع بعدم وجود مصلحة التأخر في ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع — وجود مانع قانوني يحول دون اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه بالنسبة لدعوى الالفاء — تنقضى معه المصلحة في استمرارها ويتعين الحكم بعدم قبولها .

ملخص الحكم :

من الأمور المسلمة ان شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين ان يتوفر من وقت رفع الدعوى وان يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائيا ولا يؤثر في هذا الدفع التأخر في ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع لانه من الدفوع التي لا تستقط بالتكلم في الموضوع ويجوز ابدؤها في أية حالة كانت عليها الدعوى ولما كانت دعوى الالفاء هي دعوى تستهدف اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب الفأوه فانه اذا ما حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانقضاء المصلحة فيها .

(طعن ١٢١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

يشترط لقبول الدعوى ان يكون لوانعها مصلحة قانونية في اقامتها — تعريف شرط المصلحة المشرع اجاز على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى والاكتفاء بالمصلحة المحتملة او لاثبات وقائع يحتج بها في نزاع مستقبل — المصلحة على لهذا النحو هي التي تجعل للدعى صفة في رفع الدعوى —

لاتقبل الدعوى بالنسبة للمدعى عليه اذا لم يكن له اى شأن بالنزاع —
دائرة الاختصاص فى الدعوى قد تمتد لتشمل من تربطهم علاقة بموضوع
الخصومة حتى يصدر الحكم فى مواجهتهم ويكون اختصاصهم نسبيا وليس
اصليا بحسبناهم غير المعنيين بالخصومة اصلا ولا تمتد بهم الخصومة
ابتداء .

ملخص الحكم :

ان المسلم به ان الدعوى هى الوسيلة القانونية التى يلجأ بمقتضاها
صاحب الشأن الى السلطة القضائية اى الى المحاكم لحماية حقه وانه يشترط
لقبول الدعوى ان يكون لرافعها مصلحة قانونية فى اقامتها بان يكون موضوع
الدعوى هو المطالبة بحق او بمركز قانونى او التعويض عن ضرر اصلا
حقا من الحقوق وان تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة وحالة بحسبان
المصلحة هى فائدة عملية تعود على رافع الدعوى ولا يغير من تلك الاصول
بل يؤكد قيامها ان المشرع قد اجاز على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى
دون ان يكون رافعها هو صاحب الحق المعتدى عليه او الاكتفاء بالمصلحة
المحملة او اثبات وقائع ليحتج بها نزاع فى مستقل والمصلحة على هذا النحو
هى التى تجعل للمدعى صفة فى رفع الدعوى او يشترط ان ترفع الدعوى
من ذى صفة على من ذى صفة بالنسبة لصفة المدعى عليه فلا تقبل الدعوى
اذا لم يكن له اى شأن بالنزاع .

ومن جهة اخرى فان من المبادئ الاساسية والنظام القضائى وجوب
ان تتم الاجراءات فى الدعوى فى مواجهة الخصوم ويقصد بالخصوم المدعى
وهو الطرف الاول الذى يقيم الدعوى مفتحا بذلك الخصومة التى تنشأ بها
علاقة قانونية بينه والمدعى عليه باعتدائه على الحق او انكاره للمركز القانونى
اذ ارتكبا به الخطأ محل المطالبة بالتعويض سواء اكان سند المطالبة نفس
بالقانون او العقد فاذا ما اصدر الحكم فى الدعوى مقيدا بنطاقها من حيث
الموضوع والاسباب والاطراف انصرفت اليهم آثار الحكم وكان حجة عليهم
نينا تفتى به فى هذا المجال فان دائرة الاختصاص فى الدعوى قد تمتد لتشمل
من تربطهم علاقة بموضوع الخصومة حتى يصدر الحكم فى مواجهتهم تفاديا
للاثار المترتبة على الحجية النسبية للأحكام وهؤلاء لا يكون اختصاصهم الا تبعيا

وليس أصلا بحسبانهم غير المعنيين بالخصومة أصلا ولا ينعقد بهم
الخصومة .

(طعن ٧٤٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

صدور قرار بنقل موظف من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري ،
ووضعه في كشف الأقدمية في ترتيب سابق على المدعى وترقيته الى الدرجة
الخامسة — توافر شرط المصلحة للمدعى في الطعن فيه ولو لم تكن مدة
الثلاث السنوات اللازمة لترقيته الى الدرجة الخامسة قد انقضت .

ملخص الحكم :

ان كان القرار الصادر بنقل موظفين من الكادر الكتابي الى الكادر
الإداري قد وضعهم في كشف الأقدمية في ترتيب سابق على المطعون عليه .
وترقيتهم الى الدرجة الخامسة ، فان له مصلحة محققة في طلب إلغاء هذا
القرار ، حتى ولو لم تكن قد انقضت مدة الثلاث السنوات اللازمة للترقية
الى الدرجة الخامسة ، ذلك انه ليس من شك في ان الأسبقية في ترتيب
الدرجة السادسة لها اثرها الحاسم حالا أو مآلا في الترقية الى الدرجة
الخامسة ، فمن مصلحة الطعن في هذا القرار بدعوى ان المطعون في ترقيتهم
لا يستصبحون قانونا أقديتهم في الدرجة السادسة الكتابية عند نقلهم
في الكادر الإداري .

(طعن ٣٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٣)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

الدفع بانتفاء المصلحة تأسيسا على أن القرار المطعون عليه قد انتهى
آثره بانتفاء مدة الوقف المحددة فيه — مردود بان مصلحة الطاعن متمثلة

في استحقاق المرتب كله او بعضه اذا ما اجابته المحكمة الى طلبه .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة قد بنته الحكومة على اساس ان القرار المطعون فيه قد انتهى اثره في ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٤ بانتهاه مدة الثلاثة اشهر المحددة بالقرار المذكور فضلا عن ان المحكمة قد قضت في اول نوفمبر سنة ١٩٦٤ برفض طلب مد وقف الطاعن عن عمله وبذلك قد انتفت مصلحة الطاعن في الطعن على هذا الشق من القرار المذكور — ان هذا الدفع مردود بان مصلحة الطاعن واضحة في هذا الطعن الذي يطلب فيه الغاء القرار المطعون فيه والقضاء برفض طلب مد مدة وقته عن العمل وذلك لانه اذا اجابته المحكمة الى طلبه فانه سيترتب على ذلك بطبيعة الحال ان يصرف اليه مرتبه — كله او بعضه — عن المدة التي كان موقفا فيها عن العمل اعتبارا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه بتاريخ ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ حتى تاريخ عودته الى عمله تنفيذا لقرار المحكمة الاخير الصادر في اول نوفمبر سنة ١٩٦٤ ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة في غير محله حقيقا بالرفض .

(طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧)

قاعد رقم (٥٤)

المسألة :

دعوى الغاء قرار بالاحالة الى المعاشي — الدفع بعد قبولها لاتعدام المصلحة فيها ببلوغ المدعي سن التقاعد بعد رفعها وبالتالي فلا جدوى من طلب الغاء القرار — مردود بان المصلحة متوافرة في الفرق بين مرتبة ومعاشه طوال المدة السابقة لبلوغه سن التقاعد .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم قبول الدعوى لاتعدام المصلحة فيها ببلوغ المطعون عليه سن التقاعد بعد رفعها وبالتالي فلا جدوى من طلب الغاء القرار

الصادر بحالته الى المعاش — هذا الوجه مردود عليه بأن مصلحة الطعور عليه تتمثل في الفرق بين مرتبه ومعاشه من ١٩٥٩/٣/٣ الى ١٩٥٩/٧/١٦ وهو ما لا يتأتى التوصل اليه الا بإلغاء القرار الصادر بحالته الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية ، ومن ثم يكون هذا الوجه غير مستند الى أساس صحيح من القانون .

(طعن ١٣٧٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١١)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

الدعوى التي يجوز التقاضي فيها — هي المتعلقة بالمصلحة الشخصية المباشرة للتقاضي ، وذلك المتعلقة بالمصلحة الجماعية المتصلة بمباشرة المهنة — المصلحة الجماعية للتقاضي تتحقق في حالة ما اذا كان ثمة ضرر أصاب أعضائها بصفتهم وبسبب مباشرة المهنة — التفرقة بين المصالح الجماعية والمصالح الفردية لأعضاء التقاضي — رفع التقاضي ، دون نوى الثبات ، دعوى تتعلق بمصالح فردية — يجعلها غير مقبولة — أساس ذلك — مثال بالنسبة لدعوى نقابة عمال ومستخدمى مجلس بلدى المتصورة بتقرير أحقيتهم في العلة الاستثنائية المقررة بكتاب دورى ادارى البلديات رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٢

ملخص الحكم :

من المسلم أن للنقابات المنشأة وفقا للقانون أن ترفع الدعاوى المتعلقة بحقوقها بصفتها شخصا معنويا عاليا كالحقوق التي عساها أن تكون في خدمة أعضائها أو قبل الغير الذين يتعامل معهم . كذلك استقر الراى نقها وقضاء على أن للنقابات أن ترفع الدعاوى المتعلقة بالمصلحة الجماعية أو المشتركة للدفاع عن مصالح المهنة وجرى القضاء في فرنسا على اعتبار أن للنقابة مصلحة جماعية اذا كان ثمة ضرر أصاب أعضائها بصفتهم أعضاء

في النقابة وبسبب مباشرتهم للمهنة التي وجدت النقابة للدفاع عنها ، غير انه يجب التفرقة بين هذه المصالح الجماعية والمصالح الفردية لهؤلاء الاعضاء ، فهذه المصالح الفردية هي ملك لأصحابها وهم اصحاب الحق في المطالبة بها ورفع الدعاوى عنها ولا تقبل الدعاوى بشأنها من النقابة .

وترتبطا على ما تقدم فانه اذا كانت الدعاوى المرفوعة من نقابة عمال ومستخدمى مجلس بلدى المنصورة تهدف الى المطالبة باحقيتهم في العلاوة الاستثنائية المقررة بكتاب دوري ادارة البلديات رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٢ فانها لا تتصل بالمصلحة الشخصية المباشرة للنقابة التي رفعتها ولا بالمصلحة الجماعية المتصلة بمباشرة المهنة وانما هي متعلقة بحقوق فردية البعض اعضائها فالدعاوى المرفوعة من النقابة للمطالبة بها تكون غير مقبولة .

(طعن ٢٧٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٢)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

تحقق المصلحة في رفع دعوى الالغاء للمواطن المقيم في القرية بالنسبة لكل قرار يمس مصلحة الاهل ويؤثر فيهم تأثيرا مباشرا — مثال بالنسبة لطلب الغاء قرار الموافقة على اقامة الوحدة المبيعة بأرض طالبه الالفاء .

ملخص الحكم :

انه يكفى لمخالفة القرار الادارى في دعوى الالفاء أن يكون لرائعها مصلحة شخصية يؤثر ذلك القرار تأثيرا مباشرا ، وللدعى مصلحة شخصية مباشرة في الطعن على القرار الادارى الصادر بالغاء الموافقة على اقامة الوحدة المبيعة بأرضه التي تبرع بها لهذا الغرض وذلك بصفته مواطنا وبصفته عمدة القرية وبصفته متبرعا ، وفي الحق انه يكفى لمخالفة هذا القرار في مثل الحالة المعروضة أن يثبت أن المدعى مواطن يقيم في تلك

القرية ومن المقيمين بها والا لما كان لأحد هؤلاء المواطنين أن يعترض على قرار يصدر في هذا الشأن ولا أصبحت مثل هذه القرارات الإدارية مصنوعة من الطعن عليها مع أنها تنس مصلحة الأهلين فيها وتؤثر فيهم تأثيرا مباشرا كجموع من الناس يقيم في هذه المنطقة .

(طعن ٣٣٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٩)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

صدور قرار بإيقاف العامل عن العمل لمصلحة التحقيق مع وقف صرف نصف راتبه خلال فترة الوقف — إعادة العامل الى عمله بعد ذلك مع صرف نصف راتبه الذي أوقف صرفه — قيام العامل بالطعن على قرار وقفه عن العمل — لا يجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تقضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة بعد أن أعيد الطاعن الى عمله وصرف له ما سبق وقفه من مرتبه — أساس ذلك أنه رغم عودته لعمله وصرف نصف راتبه الموقوف فإنه يبقى للطاعن مصلحة في أن لا يكون لهذا القرار وجود كواقعة تبت خلال حياته الوظيفية وتتمثل مصلحته في هذه الحالة في ازالة الوجود لقرار الإيقاف ذاته بغض النظر عن آثاره .

ملخص الحكم :

من حيث أن عن النemy على الحكم المطعون فيه بمخالفته القانون فيما قضى به من عدم قبول طلب الغاء قرار وقف المدعى لانتفاء شرط المصلحة فإنه ولئن كان القرار ١٤٩ لسنة ١٩٦٦ بإعادة الطاعن الى العمل مع صرف مرتبه الموقوف قد ازال الآثار المادية لقرار الإيقاف رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، فلا مراء أنه مع تحقق ذلك يبقى للطاعن مصلحة في أن لا يكون لهذا القرار وجود كواقعة تبت خلال حياته الوظيفية وتتمثل

مصلحته في هذه الحالة في ازالة الوجود لقرار الايقاف ذاته بغض النظر
عن اثاره .

(طعن ٣٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الإثبات
في المواد المدنية والتجارية على ان الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون
حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة
ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم —
نتيجة ذلك ان هذه الحجة تكون لما ورد في منطق الحكم حاسما للنزاع بين
طرفي الخصومة كما تكون ايضا لاسباب الحكم التي ترتبط بالمنطوق ارتباطا
وثيقا بحيث لا يكون له قوام الا بها ولا تقوم له بدونها قائمة — تطبيق :
قرار بالغاء ترخيص محل وغلقه — صدور قرار وزير التكوين بالاستيلاء
على المحل — صدور الحكم يرفض النفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة
يرتبط ارتباطا وثيقا بالسبب الذي قام عليه هذا الحكم — حسم الحكم
مصلحة المدعين في طلب الغاء قرار الترخيص بانها تتجمل في ازالة عقبة
قائمة في سبيل المدعين للتظلم من قرار الاستيلاء اداريا او الانتجاء الى
القضاء في شأته — مصلحة المدعين في النص على قرار الاستيلاء لا تقوم
الا اذا رسخ لديهم اليقين في احقيتهم في طلب الغاء قرار الترخيص اذ
ان ما لهما من حقوق في شأن المحل مستمدة من الترخيص لهما كمستأجرين
لممارسة نشاطهم التجاري فيه — نتيجة ذلك : ان ما ورد في اسباب الحكم
بشأن هذا النفع حجة الأمر المقضى بعد ان رفضت المحكمة الادارية العليا
الطعن الموجه اليه — صدور الحكم بالغاء قرار الغاء الترخيص وغلق

المحل — وصنور حكم المحكمة الادارية العليا رفض الطعن بترتب عليه
ان ميعاد الطعن في قرار الاستيلاء على المحل يفتح بصنور حكم المحكمة
الادارية العليا المشار اليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعنين ينعين على هذا الحكم انه اخلا في تطبيق
القانون لان ما جاء في اسباب حكم المحكمة الصادر في الدعوى ١٧٨٧ لسنة
٢٠ ق في شأن بيان مصلحة المدعين لا يحوز حجية ولا وجود قرار الفاء
الترخيص لا يعد عقبة مانعة للمدعين من رفع دعواهما بالغاء قرار الاستيلاء
كما ان الفاء الترخيص اجراء مستقل عن الاستيلاء على المحل فهذا الاستيلاء
لم يصدر بسبب الغاء الترخيص . وقد علم المطعون ضدهما بقرار
الاستيلاء علما يقينيا ولم يطعنا فيه في الميعاد القلتوى .

ومن حيث ان المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار
قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية تنص على ان « الاحكام التي حازت
قوة الامر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول
دليل ينقض هذه الحجة . ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا في
نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تنغمر صفاتهم وتتعلق بذات الحق
محلا وسببا . وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها » .

ومن حيث ان هذه الحجة تكون لما ورد في منطوق الحكم حاسما
للنزاع بين طرفي الخصومة كما تكون ايضا لاسباب الحكم التي
ترتبط بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يكون له قوام الا بها ولا تقوم له
بدونها قائمة .

ومن حيث ان هذه الحجة تكون لما ورد في منطوق الحكم حاسما
والذى قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة يرتبط ارتباطا
وثيقا بالسبب الذى قام عليه في الحكم المشار اليه ، اذ حسم الحكم في ان
مصلحة المدعين في طلب الغاء قرار الفاء الترخيص تمثل في ازالة عقبة
قائمة في سبيل المدعين للتظلم من قرار الاستيلاء اداريا او الالتجاء الى

القضاء في شأنه . ويدون هذا السبب يكون الحكم في الجفع غير قائم على أساس بل ينهار قواه — خاصة وأن صلة المطعون ضدها بالمحل ليست مباشرة على أساس حق الملكية وبالتالي يمس الاستيلاء بمجرد صدوره حقهما مباشرة بل أن مالهما من حقوق في شأن المحل مستمرة من الترخيص فيه كمستأجرين بممارسة نشاطهما التجارى فيه . وعلى ذلك فإن مصلحتها في النعى على قرار الاستيلاء لا تقوم الا اذ رسخ ليهما اليقين في احتيبتها في طلب الغاء قرار الغاء الترخيص — فلو أن هذا الطلب الآخر رغبته المحكمة لما كان للمطعون ضدها مصلحة في الغاء القرار بالاستيلاء على محل صدر قرار صحيح بالغاء ترخيصه وبطلقه . الأمر الذى يترتب عليه أن يكون لما ورد في أسباب الحكم بشأن هذا الدنع حجية الأمر المقضى بعد أن رفضت المحكمة الادارية العليا الطعن الموجه اليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر رضى تأسيسا عليه بأن ميعاد الطعن في قرار الاستيلاء يفتح بصدور حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه فانه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون "الطعن في هذا الشق غير قائم على سند من القانون متعينا رفضه .

(طعن ١٠٠٩ ، ١٠٦٨ لسنة ٢٠ — جلسة ١٦/٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

منازعة المدعى لجهة الإدارة احييتها في شغل الوظيفة من بين المتخصصين في الفقه المالكى بدعوى أن كلية الشريعة لم تكن في حاجة الى متخصص في هذا المذهب — الحكم فيها بعدم القبول لانفاء المصلحة على أساس أن محل القرار المطعون فيه هو تعيين مدرس من ذى التخصص في الفقه المالكى في حين أن المدعى من أصحاب التخصص الفقه الشافعى — غير صحيح لتوافر مصلحة المدعى ، عن أن الحكم بعد القبول فصل في موضوع الدعوى ذاته .

ملخص الحكم :

متى كان المدعى في دعواه الأصلية قد نازع الجهة الإدارية في احتيبتها في شغل وظيفة مدرس بكلية الشريعة بطريق النقل أو التعيين من بين المتخصصين في الفقه المالكي بدعوى أن كلية الشريعة لم تكن في حاجة إلى متخصص في هذا المذهب وساق على ذلك من الأدلة ما رأى أنها تؤيده في دعواه فإن هذه المنازعة الجدية يستفاد منها بالضرورة أنه لم يسلم في دعواه بأن مقتضيات التعيين في تلك الوظيفة كانت توجب شغلها بمختص في الفقه المالكي أو تمنع من تعيين شافعي ومن ثم نأذا انتهت المحكة الى أن محل القرار هو تعيين مدرس من ذوى التخصص في الفقه المالكي لحاجة الكلية الى هؤلاء المتخصصين فإنها تكون قد فصلت فيما ينزاع فيه المدعى أى في موضوع الدعوى ولو صح ادعاء المدعى في هذا الشأن لقضت بأحقية في دعواه وبذلك تتحقق للمدعى مصلحة شخصية وبمباشرة في الدعوى عند اقلتها واذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٨٩٨ — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

المصلحة في دعوى بالفاء قرار بحذف اسم المدعى من كشوف الترشيح للعمدية — انتفاؤها اذا لم تنته هذه الاجراءات بتعيين « العمدة » لالفاظها طبقا لحكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ — انتهاء الخصومة بذلك .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن اجراءات تعيين عمدة لقرية فاو بحرى مركز دشنا والى يطعن المدعى في القرار الصادر بحذف اسمه من كشف المرشحين لهذه العمدية — لم تنته بتعيين عمدة لها بل ظلت شاغرة الى أن صدر انتقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمد والمشايع ثم اتخذت اجراءات

جديدة انتهت بتعيين السيد / عدة لها بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وفقا لأحكام القانون المذكور ومن ثم فإنه أعمالا لحكم المادة ٤١ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون فقد ألغيت الإجراءات السابقة والتي طعن المدعى في كشوف المرشحين الخاصة بها في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبذلك فقد انعدمت مصلحة المدعى في الاستمرار في هذه الدعوى واصبحت غير ذات موضوع ويتمين لذلك القضاء باعتبار الخصومة منتهية مع الزام الحكومة المصروفات .

(طعن ٨٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٥/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها أثناء نظر دعوى اقبالها اجانب مخاطبون بأحكام. بإلغاء قرار بالاستيلاء على اراض زراعية يدعون ملكيتهم لها — انتفاء مصلحتهم في استمرار مخاصمة القرار اذ لن يترتب على الغائه اعادة يدهم على الأرض .

ملخص الحكم :

لما كان المطعون عليهم من الاجانب المخطبين بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية فإنه لن يترتب على إلغاء القرار المطعون فيه اعادة يدهم على الأرض المتنازع عليها لانهم ممنعون قانونا من تلك الاراضي الزراعية ومن حيازتها بصفة ملك ولا يتأثر هذا الوضع بصور حكم من المحكمة المدنية المختصة في موضوع ملكية الاراضي المتنازع عليها لأنه اذا ما قضى لمصلحتهم بتثبيت الملكية فلن يتسلموا تلك الأرض وانما تؤول ملكيتها الى الدولة طبقا لذلك القانون من تاريخ العمل بأحكامه اما اذا قضى بتثبيت ملكية الوقف الخيري للأرض فلن يكون هنالك وجه لتسليم الأرض الى المطعون عليهم بعد اذ قضى القانون رقم ٢٤٧

لسنة ١٩٥٣ بإنهاء نظارتهم وبإقامة وزارة الأوقاف لاقامة ناظرة على جميع الأوقاف الخيرية . أما بالنسبة الى ريع الأرض منذ تاريخ الاستيلاء عليها فلن يترتب على الحكم في دعوى الإلغاء اثبات الحق فيه لمطعون عليهم لأن الريع يستحقه من تثبت ملكيته للأرض فهو من آثار الحكم في دعوى الملكية التي تختص بها المحاكم المدنية .

(طعن ١٢١ سنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

قائمة رقم (٦٢)

المبدأ :

عدم ترقية احد العاملين الى وظيفة من وظائف الإدارة العليا بالاختيار بالرغم من عدم توافر شروط الترقية في شأنه — الطعن على قرار الترقية من قبل احد العاملين الذين تم تخطيهم في الترقية — ثبوت ان الطاعن لا تتوافر في شأنه هو الآخر شروط الترقية — وجوب الحكم بإلغاء هذا القرار إلغاءً مبرراً — ترقية احد العاملين الى وظيفة من وظائف الإدارة العليا مع تخطي من هو الأقدم منه — توافر شرط الكفاءة بالنسبة للدعوى التي يرفعها من تم تخطية في الترقية حتى ولو لم يكن هو الآخر يستوفى لشروط الترقية — وجوب الحكم بإلغاء القرار إلغاءً مبرراً في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من الاطلاع على شروط شغل وظيفة مدير زراعة مساعدات انه يلزم فيه ان يشغل تلك الوظيفة ان يكون من الفئة الثالثة ١٤٤٠/٦٨٤ وان يكون حاصلًا على مؤهل دراسي تخصصي أو مؤهل دراسي زراعي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في احدى وظائف الفئة الاولى مدة لاتقل عن ثلاث سنوات . وقد صدر القرار المطعون فيه ١٧٠١ لسنة ١٩٧٤ في ١٩٧٤/٥/٢٥ من وكيل أول وزارة الزراعة وأستصلاح الأراضي متضمنا تعيين عدد من مديري الزراعة المساعدين بمديريات الزراعة بالمحافظات منهم الطمعون عليه فقد عين مدير زراعة مساعد

بمحافظة البحيرة وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الزراعة سنة ١٩٥٣ وعين بالخدمة ٨/١٨/١٩٥٥ وتدرج حتى رقى الى الدرجة الرابعة في ٢١/١٢/١٩٧١ وكان بالدرجة الرابعة عندما صدر القرار المطعون فيه في ٢٥/٥/١٩٧٤ ثم سويت حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في الدرجة الثالثة من ١/٦/١٩٧٣ وشغل وظائف مهندس ارشاد ووكيل تجارى ووكيل تحقيقات بمديرية الزراعة ومفتش زراعة مركز جنهور ومفتش زراعة بمديرية الزراعة ثم نذب مديرا لسوق الخضر بالاضاعة الى عمله ثم مفتش ارشاد بالمديرية ثم مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه وحضر دوره تدريبية على برامج تعليم الكبار بمرس اللبان وحلقة دراسية في الارشاد الزراعى سنة ١٩٦٩ واخرى سنة ١٩٧١ . اما المدعى فهو حاصل على دبلوم زراعة متوسط سنة ١٩٣٩ وعين بالخدمة في ١٥/٥/١٩٤٠ وتدرج في الدرجات الى ان رقى الى الدرجة الثالثة في ١/٥/١٩٧٢ والى الدرجة الثانية من ٣١/٢/١٩٧٤ بموجب قانون الاصلاح الوظيفى وشغل وظائف مهندس زراعى ، وكيل مفتش ارشاد ومفتش ارشاد ، ومفتش بديوان المديرية ، ومفتش العلاقات العامة والشكاوى بالمديرية. واذ كان المدعى غير حاصل على مؤهل دراسى تخصصى في الزراعة. « البكالوريوس في الزراعة » كما انه لم يحصل على مؤهل زراعى بين المتوسط والعالى مع مزاولة العمل فى احدى وظائف الحاصلين على مؤهل دراسى تخصصى لمدة ثلاث سنوات على الاقل فانه يكون قد تخلف فى حقه الشروط عن شروط الترقية الى وظيفة مدير زراعة مساعد طبقا لاحكام القواعد التى وضعتها وزارة الزراعة للترقية الى وظيفة مدير زراعة مساعد ، الا ان المطعون عليه الذى شمله كاد المطعون فيه بالترقية الى وظيفة مدير زراعة مساعد هو الاخر ليس له اصلا حق فى الترقية الى هذه الوظيفة بالقرار المطعون فيه رقم ١٧٠١ الصادر فى ٢٥/٥/١٩٧٤ بذلك انه مع حصوله على درجة البكالوريوس فى الزراعة سنة ١٩٥٤ كان عند صدور القرار المطعون فيه يشغل وظيفة الدرجة الرابعة بالفئة ١٤٤٠/٥٤٠ . وقد تقدم القول انه يشترط لشغل وظيفة مدير زراعة مساعد ان يكون المرشح شاغلا للدرجة الثالثة بالفئة ١٨٤/١٤٤٠ وعلى ذلك فانه ولئن كان

المدعى قد توافر في حقه الشروط الموضوعية لشغل وظيفة مدير زراعة مساعد. بالقرار المطعون فيه ، إلا أن المطعون عليه لا تتوافر فيه الشروط الموضوعية لشغل وظيفة مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه ، وليس من ريب أن المدعى له مصلحة قانونية في إلغاء القرار المطعون فيه. فيما تضمنه من تعيين المطعون عليه في وظيفة مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه حتى وإن لم يكن له أصلا حق في شغل هذه الوظيفة بالقرار المذكور وذلك فانه يتمتع بالحكم بإلغاء القرار المطعون فيه إلغاء مجردا كليا. فيما تضمنه من تعيين في وظيفة مدير زراعة مساعد واذا قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار رقم ١٧٠١ لسنة ١٩٧٤ فيما تضمنه من تخطى المدعى في التعيين في الوظيفة مدير زراعة مساعد بالبحيرة ، فانه — أى. الحكم المطعون فيه — يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب الحكم بتعديله والحكم بإلغاء القرار سالف الذكر إلغاء مجردا فيما تضمنه من تعيين مدير زراعة مساعد بمحافظة البحيرة وتجري وزارة الزراعة. بعد ذلك شغل مديري الزراعة المساعدين بمن تتوافر فيهم شروط شغل هذه الوظائف .

(طعن ٥٨٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/١)

الفروع الرابع الصفة

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

تمثيل الدولة في التقاضي هو نوع من النيابة عنها ، وهي نيابة قانونية — الرجوع في تعيين مداها وحدودها الى القانون .

ملخص الحكم :

ان تمثيل الدولة في التقاضي هو نوع من النيابة عنها ، وهي نيابة قانونية ، فالرد في تعيين مداها وبيان حدودها انما يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون .

(طعن ٩٣٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

الصفة في تمثيل الدولة وفروعها في التقاضي — هي للوزير في الشؤون المتعلقة بوزارته ، وللنائب عن هذه الفروع اذا كانت بين الأشخاص الاعتبارية العامة ، اما الفروع التي ليست لها هذه الشخصية الاعتبارية ، فان الصفة تكون اصلا للوزير الذي تتبعه ، الا اذا أسندها القانون فيما يتعلق بشئون هيئة او وحدة ادارية معينة الى رئيسها فتكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها .

ملخص الحكم :

سبق ان قضت هذه المحكمة بان تمثيل الدولة في التقاضي هو نوع

(تم ٧ — ج ١٤)

من النيابة عنها ، وهى نيابة قانونية ، المراد فى تعيين مداها وبيان حدودها انها يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون ، وان الدولة هى من الأشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون من فروعها ما له الشخصية الاعتبارية كالمحافظة والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون وكذلك الادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية « المادة ٥٢ من القانون المدنى » ومتى توافرت لها هذه الشخصية تمتعت بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما لصفة الانسان الطبيعية ، وذلك فى الحدود التى قررها القانون .

فتكون لها : (أ) نية مالية مستقلة و (ب) اهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائها او التى يقررها القانون و (ج) حق التقاضى و (د) موطن مستقل ويكون لها نائب يعبر عن ارادتها (المادة ٥٣ من القانون المدنى) . وغنى عن البيان ان هذا النائب هو الذى يمثلها عندئذ فى التقاضى . وقد يكون من فروع الدولة ما ليست له الشخصية الاعتبارية كالوزارات والمصالح التى يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية . والاصل عندئذ ان يمثل الدولة كل وزير فى الشؤون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها الا اذا اسند القانون صفة النيابة العامة فيها يتعلق بشئون هيئة او وحدة ادارية معينة الى رئيسها ، فتكون لهذا الآخر عندئذ هذه الصفة بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .

(طمن ٨٩٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

فروع الدولة ذات الشخصية الاعتبارية كالمديريات والمدن والقرى والادارات والمصالح والمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية — النائب عنها هو الذى يمثلها فى التقاضى — فروع الدولة التى ليست لها شخصية اعتبارية كالوزارات والمصالح التى لم تمنح هذه الشخصية — الاصل ان الوزير يمثل

الدولة في شئون وزارته الا اذا اسند القانون صفة النيابة فيها يتعلق بشؤون
هيئة او وحدة ادارية الى رئيسها ، فتكون له هذه الصفة بحدودها التي
يبينها القانون .

ملخص الحكم :

ان الدولة من الاشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون من مروع
الدولة ما له الشخصية الاعتبارية كالمديريات والمدن والقرى بالشروط
التي يحددها القانون . وكذا الادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة
التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية (م ٥٢ من القانون الحثي) . وحتى
توافرت لها هذه الشخصية تمتعت بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما
لصفة الانسان الطبيعية . وذلك في الحدود التي قررها القانون ، فيكون
لها (ا) ذمة مالية مستقلة . (ب) اهلية في الحدود التي يعينها مسند
انشائها ، او التي يقررها القانون . (ج) حق التقاضي . (د) موطن
مستقل . ويكون لها نائب يعبر عن ارادتها (م ٥٣ من القانون الحثي) .
وغنى عن البيان ان هذا النائب هو الذي يمثلها عندئذ في التقاضي . وقد
يكون من مروع الدولة ما ليس له الشخصية الاعتبارية كالوزارات
والمصالح التي لم يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية ، والاصل
عندئذ ان يمثل الدولة كل وزير في الشئون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق
للأصول العامة ، باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول
عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، الا اذا اسند
القانون صفة النيابة فيها يتعلق بشئون هيئة او وحدة ادارية الى رئيسها
فتكون لهذا الاخير عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي يبينها
القانون .

(طعن ٩٢١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

تمثيل الدولة في التقاضي فرع من النيابة عنها - القانون مرد هـ
النيابة - كل وزير يمثل الدولة في شئون وزارته .

ملخص الحكم :

أن تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة عنها وهي نيابة قانونية المرد في تعيين مداها وبيان حدودها أنها يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القلتون وإن الأصل بالنسبة الى فروع الدولة التي ليست لها الشخصية الاعتبارية كالوزارات والمصالح التي لم يمنحها القانون تلك الشخصية أن يمثل الدولة كل وزير في الشؤون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العلمية باعتبارها المولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها .

(طعن ١٣٩٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

جعل المحكمة الادارية بالاسكندرية مختصة بالفصل في المنازعات التي تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية — مؤداة الاقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضي في هذه المنازعات .

ملخص الحكم :

ان القانون المنشئ للجنة القضائية لمصالح الحكومة ووزاراتها بالاسكندرية والقوانين التالية التي اطلت بصورة عامة المحاكم الادارية محل اللجان القضائية — هذه القوانين كلها ، اذ ناطت بالمحكمة الادارية بالاسكندرية اختصاص الفصل في المنازعات التي تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية ، قد انطوت على معنى الاقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضي في شأن ما يشجر بينها وبين اولى الشأن من متزعات عهد بالفصل فيها الى اللجنة القضائية ثم الى المحكمة الادارية بالاسكندرية ، ومن ثم فلا محل لما اثاره السلاح البحرى (المدعى عليه) من أنه مجرد عن الشخصية المعنوية التي تسمح باختصاصه أمام القضاء ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء الصفة في غير محله ، متعينا وعرضه .

(طعن ٥١٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٧/١٢)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

مصلحة الجمارك هي الجهة الإدارية ذات الشأن في تعيين موظفيها وصاحبة الصفة في المخاصمة القضائية — لا يغير من ذلك مراجعة ديوان المحاسبات لقرارات الجهات الإدارية في هذا الصدد .

ملخص الحكم :

ان ما تدفع به مصلحة الجمارك بعدم قبول الدعوى شكلا تأسيسا على أن المدعين — مع اعترافهما بأن مدير الجمارك العماد وضع مشروع قرار تعيينهما في وظيفة (رئيس مغرزة) ، وأن الرفض جاء من قبل ديوان المحاسبات — قد رفعها دعواهما ضد مدير الجمارك وحده ، في حين أن المرسوم التشريعي رقم ١٨٧ المؤرخ في ١٩٥٢/١٢/٢٧ بتعديل الفقرتين (ب ، ج) من المادة ١٨ من قانون ديوان المحاسبات أجاز لمجلس الوزراء بناء على اعتراض الإدارة صاحبة الشأن أن يطلب من ديوان المحاسبات إعادة النظر في قراره ، وفي هذه الحالة يعرض الأمر على الهيئة المسببة لديوان المحاسبات — هذا الدفع في غير محله ، إذ أن مصلحة الجمارك هي الجهة الإدارية ذات الشأن ، وبهذه الصفة مارست سلطتها وصلاحياتها طبقا للقانون ، فأعلنت عن المسابقة . وبهذه المثابة تكون صاحبة الصفة في المخاصمة القضائية . ولا يغير من ذلك أن يكون القانون قد جعل لديوان المحاسبات صلاحية في مراجعة قرارات الجهات الإدارية ، وأن يكون للجهة الإدارية حق الطعن في مراجعة ديوان المحاسبات لدى مجلس الوزراء ، فكل هذه تنظيمات داخلية فيما بين فروع الإدارة لتجرى على سبيل القانون ، دون المساس بمن تكون له الصفة في الخصومة القضائية من بين جهات الإدارة .

(طعنى ١١ لسنة ٢ ق ، ٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٦٩)

المادة :

الادعاء برفع الدعوى على غير ذى صفة — اعتباره دفعا بعدم قبول الدعوى وليس دفعا يبطلان صحيفتها — حضور ذى الصفة فى الدعوى وتقديمه دفعا فيها — لا يقبل معه الدفع بعدم القبول — مثال ذلك رفع الدعوى ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية من أحد موظفى مجلس بلدى بور سعيد — تمثيل المجلس البلدى فى الدعوى وتقديمه دفعا فيها — لا يجوز معه الدفع بعدم قبولها .

المجلس للحكم :

أن التكييف القانونى الصحيح للدفع المقدم من مجلس بلدى بور سعيد هو أنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا دفع ببطلان صحيفة الدعوى ، وبهذه المثابة فإن الحكم المطعون فيه ، اذ قضى برفض الدفع ببطلان ، صحيح فيها انتهى اليه من رفضه ، لأن المجلس البلدى قد ملق فى هذه الدعوى وأبدى دفاعه فيها مما لا يقبل معه أى دفع فى هذا الخصوص ، كما وأن طعن هيئة المفوضين بعدم قبول الدعوى مردود عليه . بحضور المجلس البلدى فى جميع جلسات هذه الدعوى وإبداء دفاعه فيها من التلصتين الشككية والموضوعية ، ومن ثم يكون الطعن فى هذا الشق منه غير قائم على أساس سليم من القانون متعيना رفضه .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٦)

قاعدة رقم (٧٠)

المادة :

دعوى الإلغاء — توجيهها الى الوزير بصفته — موضوع الدعوى هو إقصاء القرار الإدارى — الخصومة عينية بالنسبة للقرار المطعون فيه لا شخصية بين الطاعن والوزير حتى ولو نسب الأخير إساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الوزير لم يكن خصما أصيلا في الدعوى وإنما اختصم ككاتب عن الدولة بوصفه وزيرا لأحدى الوزارات ، فالخصومة والحالة هذه إنما انعدت بين المدعى وبين الدولة ، لا بين المدعى وبين الوزير بصفته الشخصية ، إذ لم يطلب الحكم عليه بأى الزام أو شيء بهذه الصفة الأخيرة . كما أن الخصومة انصبت على طلب إلغاء قرار إدارى صدر فى شأن تسيير مرفق عام من مرافق الدولة يقوم الوزير على إدارته بوصفه وزيرا ، فموضوع الدعوى هو اختصام القرار الإدارى فى ذاته ووزنه بميزان القاتون فيلغى القرار إذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والمادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيمه ، وهى عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويكون حصينا من الإلغاء إذا لم ينطوى على عيب أو أكثر من تلك العيوب والخصومة عينية بالنسبة الى القرار ، بمعنى أن الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكلفة طبقا للمادة التاسعة من القانون الأول والمادة ١٧ من القانون الثانى ، حتى ولو نسب الى الوزير فى الدعوى إساءة استعمال السلطة بمقولة أنه كان مدفوعا فى تصرفه مع المدعى بعوامل وأغراض شخصية ، لأن الطعن فى القرار الإدارى بعيب إساءة استعمال السلطة لا يقلب الخصومة فى شأنه الى خصومة شخصية بين الطاعن والوزير ، مادام لم يطلب الحكم عليه بالزام بشئ بهذه الصفة .

(طعن ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

الهيئة العامة للمصالح الحربية — استقلالها ببيزاتيتها وشخصيتها المعنوية عن وزارة الحربية — مدير الهيئة هو ممثلها أمام القضاء — اختصاص وزير الحربية فى قراره الصادر باعتماد قرار لجنة شئون الموظفين بالمصالح الحربية بوصفه الرئيس الأعلى لهذه الهيئة وأن ترقية موظفيها تتم بقرار منه

بناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين — صحيح ، فضلا عن أن هيئة المصانع الحربية مثلت في الدعوى وأبدت دفاعها فيها .
بمخص الحكم :

أنه وإن كانت الهيئة العامة للمصانع الحربية مستقلة بميزانياتها وشخصيتها المعنوية عن وزارة الحربية وإن الذي يمثلها أمام القضاء هو السيد مديرها إلا أنه في خصوصية هذه الدعوى فإن المطعون ضده اختصم القرار الصادر من السيد وزير الحربية وهو القرار الوزاري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٥٨ الذي اعتمده بعد أن أصدرته لجنة شئون الموظفين للمصانع الحربية بوصفه الرئيس الأعلى لتلك الهيئة الملحق بتلك الوزارة بحسب قانون انشائها ووفقا لنص المادة ١١ من قرار مجلس إدارة تلك الهيئة الذي يقضى بأن ترقية موظفي المصانع الحربية يكون بقرار يصدر من وزير الحربية بناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين ومن ثم يكون اختصاص المطعون ضده للسيد وزير الحربية في هذه الدعوى على أساس من القانون ، فضلا عن ذلك فإن هيئة المصانع الحربية وإن كانت صاحبة الصفة فقد مثلت في الدعوى وأبدت دفاعها ومن ثم لا يقبل منها الدفع بعدم القبول وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة في غير محله ويتعين رفضه .

(طعن ١٥٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

الدعوى التي يتصل بموضوعها بمجلس بلدي معصرة ملوي — رفعها ضد وزارة الشئون البلدية والقروية — غير مقبولة لعدم صفة الوزارة في تمثيل المجلس المذكور — وجوب توجيه مثل هذه الدعوى إلى المجلس باعتباره شيخها إداريا عليها بيئته رئيسه في التقاضي .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت ان المدعى موظف بمجلس معصرة ملوى البلدى . وهذا المجلس شخص ادارى اذ له الشخصية المعنوية وله ميزانيته المستقلة وله اهلية التقاضى ويمثله فى ذلك رئيسه وبهذه المثابة يكون هو صاحب الصفة فى المنازعة الادارية ، وهو الذى توجه اليه الدعوى بحسابته الجهة الادارية المختصة بالمنازعة اى المفصلة بها موضوعا ، وهو بطبيعة الحال وبحكم قبيله على المرفق العام يستطيع الرد على الدعوى واعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها ، وكذلك تسوية المنازعة صلحا او تنفيذ الحكم فى ميزانيته عند الاقتضاء ، وعلى مقتضى ما تقدم فان الدعوى ، اذا رفعت ضد وزارة الشئون البلدية والقروية ، تكون قد رفعت على غير ذى صفة ، ويتعين الحكم بعدم قبولها .

(طعن ٩٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٥٩)

ملحق رقم (٧٢)

المبدأ :

الصفة فى تمثيل المصالح التى لم تمنح الشخصية الاعتبارية - للوزير الذى تتبعه المصلحة لا لحيرها - انعدام صفة مدير مصلحة الطرق والكبارى فى تمثيلها امام القضاء .

ملخص الحكم :

ان مصلحة الطرق والكبارى ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل هى فى تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفُرع منها ليس لها استقلال ذاتى ، ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانونا وتمثيلها فى التقاضى ، وانما يمثلها فى ذلك وزير المواصلات باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته وفروعها والهيئات التابعة لها التى من بينها هذه المصلحة .

(طعن ١٢٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

رفع الدعوى على غير ذى صفة — للمحكمة الحكم بذلك من تلقاء ذاتها ولو لم يكن ثبت دفع بذلك من المدعى عليه او من هيئة المفوضين .

ملخص الحكم :

لئن كانت مصلحة الطرق والكبارى لم تنفع بعدم قبول الدعوى استنادا الى انعدام صفة مديرها في التقاضى اذ اختصم بمفرده ، ولم توجه الدعوى الى من له حق تمثيل المصلحة وصفة النيابة عنها فانونا في التقاضى ، وكانت هيئة مفوضى الدولة لم تثر هذا الدفع ، الا ان هذه المحكمة — وهى تنزل حكم القانون في المنازعة الادارية من حيث الشكل والموضوع معا على الوجه الصحيح — تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء ذاتها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بعد اذ نأت الحكم بذلك ، ما دامت قد تحققت لديها اسباب عدم القبول على النحو السالف ايضاحه .

(طعن ١٢٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة ضد مدير مصلحة الاملاك الحكومية لرفعها على غير ذى صفة — يجوز ابداءه في اية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف — جواز ابداء هذا الدفع لأول مرة امام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت وقت رفع الدعوى بليداع صحتها سكرتارية المحكمة الادارية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ أن وزارة الزراعة لا صفة لها في الاختصاص فيها بعد اذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤

لسنة ١٩٥٩ في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ الذي عمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الحاصل في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ بتعديل القرار الجمهوري الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ الذي كان يقضى باتباع مصلحة الاملاك الاميرية لوزارة الزراعة ونص على الحاق هذه المصلحة بمكتب الاصلاح الزراعى بدلا من وزارة الزراعة وذلك اعتبارا من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ أى من تاريخ سابق على رفع الدعوى وقد سارت اجراءات ضد المصلحة المذكورة وحدها والتي لم تدفع وتتناك بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة مديرها في التقاضى اذ انقضت الخصومة معه بمفرده ولم توجه الى من له الحق في تثيل المصلحة وله الصفة في النيابة عنها قانونا في التقاضى كما ان المدعى لم يقم بتصحيح الوضع الشكلى بادخال وزارة الاصلاح الزراعى في الدعوى وعلى هذا صدر الحكم المطعون فيه ضد مصلحة الاملاك الاميرية وحدها على الرغم من عدم تنمها بالشخصية الاعتبارية وعدم وجود صفة لها في التقاضى . ومن ثم فان الدنع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة الذى ايدته الحكومة لأول مرة امام هذه المحكمة وهو ما يجوز ابداءه في اية مرحلة كانت عليها الدعوى ، يكون في محله .

(طعن ٨٩٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٥)

قاعدة رقم (٧١)

المبسدا :

صفة في الدعوى - عدم جواز المنازعة فيها بعد صدور حكم حازر قوة الشيء المقضى برفض طلب وقف التنفيذ .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الأوراق ان الدعوى رفعت في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ على بلدية الاسكندرية بمصدرة القرار المطعون فيه وذلك في مواجهة السيد وزير الشؤون البلدية والقروية والسيد رئيس مجلس بلدى الاسكندرية ، وقد قضى في الطلب المستعجل بوقف تنفيذ هذا القرار من محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٩ فطعن في هذا؟

الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا التي قضت في ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٢ بإنهاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء طلب وقف التنفيذ — ولما كان قانون نظام الإدارة المحلية قد صدر وعمل به اعتباراً من ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠ وزالت بمقتضاه صفة رئيس مجلس بلدى الاسكندرية في تمثيل المجلس في التقاضي وأصبحت هذه الصفة معقودة لمحافظة الاسكندرية — فإن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في طلب وقف التنفيذ يكون قد تضمن في الوقت ذاته قبول الدعوى شكلاً وبذلك لا يجوز الرجوع الى المنازعة في صفة المدعى عليهما بعد أن بت فيها بحكم له قوة الشيء المقضى به في هذه الخصوصية . هذا الى أن الهيئة المختصة في المجلس البلدى هى التى تولت الرد على الدعوى والدفاع فيها وما كان الأمر ليختلف إذا ما أقيمت الدعوى ضد محافظ الاسكندرية ، ومن ثم تنعدم المصلحة في الدفع ولا دفع بلا مصلحة وعلى ذلك فهذا الوجه لا يقوم على سند سليم من القانون ولا سيما أن الجهة الإدارية لم تدفع بعدم القبول سواء أمام المحكمة الإدارية العليا عند نظر طلب وقف التنفيذ أو أمام محكمة القضاء الإدارى عند نظر الموضوع وقد كان قانون الإدارة المحلية نافذاً وقتذاك . ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى . وبقبولها .

(طعن ٩٠٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

توافر اهلية المخاصمة لدى القضاء شرط لازم لصحة إجراءات التقاضى — شرط قبول الدفع بطلان هذه الإجراءات أن تتوافر المصلحة لدى الشأن الذى يتمسك به .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان توافر اهلية المخاصمة لدى القضاء شرط لازم لصحة إجراءات التقاضى الا أن شرط قبول الدفع بطلان هذه الإجراءات أن تتوافر المصلحة لدى الشأن الذى يتمسك به . فإذا كان الثابت في خصوص المنازعة الماثلة أن العيب الذى شاب تمثيل المدعى عديم الاهلية

في الدعوى . قد زال بتصحيح شكل الدعوى تصحيحا قانونيا. بعد اذ مثل والد المدعى امام المحكمة بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٧ وقدم لها الحكم الصادر بتوقيع الحجر على ابنه للجنون وتعيينه قيدا عليه وقام بعد ذلك بتصحيح شكل الدعوى بتوجيهها منه بمصفته قيدا على ابنه ليس فقط بموجب اعلان موجه الى الشركة المدعى عليها على يد محضر في ١٤ من مايو سنة ١٩٧٧ ولكن ايضا بالذكرة التي تقدم بها للمحكمة بجلستها المنعقدة في ١٩ من يونيو سنة ١٩٧٧ ، بما لا يسوغ معه القول بأن تصحيح شكل الدعوى لم يتم وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة . واذ كان الامر كذلك فانه لا تكون ثمة مصلحة في الدفع بعدم قبول الدعوى او ببطالان اجراءات اقامتها لانه بزوال هذا العيب تصبح اجراءات التقاضي صحيحة منذ بدايتها . اعتبارا بان السير في الدعوى من صاحب الصفة في تمثيل عديم الاهلية بعد زوال ذلك العيب ينطوى على اجازة منه لما سبق هذا التصحيح من اجراءات بها في ذلك مبادرة محامى المدعى الى اقامة دعواه قبل صدور توكيل اليه من صاحب الشأن . ولا عبره في هذا الخصوص بما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان تصرفات عديم الاهلية تعتبر باطلة اذ صدر التصرف بعد تسجيل قرار الحجر عليه او اذا صدر قبل تسجيل هذا القرار ولكن كانت حالة الجنون شائعة اذ فضلا عن ان المصلحة في الدفع ببطالان اجراءات التقاضي لانعدام اهلية العامل المدعى قد زالت على ما سلف القول فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب بحق الى انعدام القرار المطعون فيه لعدم مسئولية هذا العامل عما اقترقه من جرم سبب انعدام ارادته للجنون ، من مؤداه عدم توافر ادنى مصلحة في آثاره الدفع ببطالان الدعوى لعدم اهلية المدعى طالما انه محق في دعواه وان التجاؤه الى القضاء طلبا للنصفه لن يترتب عليه ثمة ضرر يسوغ لهذا المدعى فيما بعد طلب ابطال الحكم الصادر لصالحه في هذا الشأن بدعوى انعدام اهليته في اقامة الدعوى .

ومن حيث انه متى كل ذلك وكانت الدعوى مهياة للفصل فيها بما يتعين معه التصدى للحكم فيها بعد اذ عرضت الدعوى برمتها على المحكمة التأديبية واستظهرت المحكمة قيام حالة الجنون لدى المدعى وقت اعتدائه على رئيسه بالعمل وانه لم يكن مسؤولا عن اعتدائه هذا ، وخلصت المحكمة التأديبية الى ان مقتضى ذلك ولازمة أن القرار المطعون فيه الصادر من الشركة:

المدعى عليها بمفصله من الخدمة قرار منعهم ، ولما كانت الأوراق تنطق على ما سلف بيانه بأن المدعى كان ناقد الإرادة للجنون عنها ارتكب المخالفة التي نسبت إليه ، وبهذه المثابة تنعدم مسؤوليته عن هذه الواقعة ولا يجوز من ثمة مؤاخذته عنها ويكون القرار المطعون فيه والأمر كذلك خليقا بالالفاء .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يتعين الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه والقضاء بالفاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(تعلن ٨٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

الأهلية ليست شرطا لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة — بطلان إجراءات الخصومة في حالة مباشرتها من غير ذي أهلية — مشروع لمصلحة المدعى — يجوز للمدعى عليه كقاعدة عامة التمسك بالبطلان توقيفا لإبطال الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الأهلية ليست — شرطا لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة فإذا باشر الدعوى من ليس أهلا لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن إجراءات الخصومة فيها هي التي يمكن أن يلحقها البطلان .

ان من المبادئ المقررة انه لا يتمسك بالبطلان الا من شرع بالبطلان لمصلحته ولما كان البطلان في الخصومة الماثلة قد شرع لمصلحة المدعى فلا يصح ان يتمسك به الجهة الادارية وانه وان جاز بصفة عامة ان يتمسك المدعى عليه باتعدام أهلية المدعى حتى لا يضر بتعرضه لإبطال الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى الا ان الحال ليس كذلك في الدعوى الراهنة

بعد أن ثبت أن المدعى محق في دعواه استناداً إلى أنه كان يعاني من اضطراب عقلي وقت أن تقدم استقالته وعند إصراره عليها ، هو ذات السند الذي تستند إليه الجهة الإدارية في الدفع بعدم قبول الدعوى مما يبنى عليه أن لا يكون لها ثمة مصلحة في التمسك بالدفع المبدى منها .

(طعنى ٥٩١ ، ٦١٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢١)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

صاحب الصفة عن الشخص الاعتبارى — هو من يختص قانوناً بتمثيله والتحدث باسمه — الصفة في تمثيل الجهة الإدارية — أمر مستقل — عن الشخص الذى تسلم اليه صور الاعلانات — مستقل أيضاً عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهة الإدارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا — لا يكفي لصحة الإجراءات أن تباشرها ادارة القضايا — يتعين أن تكون مباشرتها باسم صاحب الصفة — جهة الوصاية الإدارية — لست بذات صفة في تمثيل المجالس المحلية .

ملخص الحكم :

ان صاحب الصفة هو من يختص وفقاً لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتبارى والتحدث باسمه — والصفة في تمثيل الجهة الإدارية أمر مستقل عن الشخص الذى تسلم اليه صور الاعلانات وفقاً لحكم المادة ١٤ من قانون المرافعات ومستقل أيضاً عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهات الإدارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون . فلا يكفي لصحة الاجراء أن تباشره ادارة القضايا بل يتعين لصحته أن تكون مباشرتها باسم صاحب الصفة وهو الوزير بالنسبة الى شئون وزارته ورئيس المجلس المحلى بالنسبة الى الوحدة الإدارية التى يمثلها هذا المجلس — أما بالنسبة لساكنات الأشخاص الاعتبارية فتكون الصفة في تمثيلها حسبما ينص عليه نظامها وليس لجهة الوصاية الإدارية مسفة تمثيل المجالس

المطية فلا صفة لاي وزير في تمثيل تلك المجالس وقد تضمن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ اقرار هذا المبدأ بنصه في المادة ٥٣ منه على أن (يقوم رئيس المجلس بتمثيله امام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته بالغير) .

(طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمؤسسات العامة طبقا للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة — ليس في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة ما يعطل هذه النيابة القانونية .

ملخص الحكم :

ان التقرير بطعن امام المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر ضد وزارة الكهرباء والمؤسسة المصرية العامة للكهرباء قد تولته ادارة قضايا الحكومة بصفتها نائبة عن الممثل القانوني لن صدر ضدها الحكم المطعون فيه نيابة قانونية مصدرها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة وليس في نص المادتين ٥٤ و ٨٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة ما يعطل هذه الانابة القانونية .

(طعن ٢٨٢ لسنة ١٦ — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

تضمن صحيفة الطعن ان ادارة قضايا الحكومة اقامته بصفتها نائبة عن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بدلا من هيئة المواصلات السككية

**واللاسلكية — خطأ مادي لا يؤثر على صفة من تمثلها بالفعل وهي هيئة
المواصلات السلكية واللاسلكية .**

ملخص الحكم :

ان ما ورد في صحيفة الطعن من ان ادارة قضايا الحكومة وقد اتاقت
بصفحتها نائبة عن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — انها هو خطأ
مادي وقعت فيه ادارة القضايا . وهذا الخطأ لا يؤثر على صفة من تمثلها
بالفعل — وهي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية . . خاصة وانه قد
جاء بصحيفة الطعن ان المطعون ضده من موظفي هذه الهيئة الأخيرة الذين
ينظم شئونهم القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم
فانه لا يلتفت الى هذا الخطأ المادي البحث ويكون هذا الدفع على غير اساس
جديرا بالرفض .

(طعن ٤٤٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/٢٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الإدارات القانونية بالهيئات
والمؤسسات العامة واعطائها حق مباشرة الدعاوى التي ترفع من هذه الجهات
او عليها — هذا القانون لم يحجب اختصاص ادارة قضايا الحكومة في مباشرة
مثل هذه الدعاوى نيابة عن تلك الجهات اذا ما قرر مجلس ادارة الهيئة
او المؤسسة ذلك بناء على اقتراح الادارة القانونية بها — اساس ذلك نص
المادة الثالثة من القانون المشار اليه .

ملخص الحكم :

من حيث ان المدعى تقدم بمذكرة دفع فيها ببطلان صحيفة الطعن
لان الذي اقام الطعن هو ادارة قضايا الحكومة وفي هذا مخالفة لاحكام
(م ٨ — ج ١٤)

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ والذي ناط بالإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات مباشرة الدعاوى . ومن الناحية الموضوعية فإنه لم يعلم بقرارات ترقية السيد / الى الدرجات الخامسة الادارية والخامسة التخصصية والرابعة التخصصية الا في ١٩٧١/٧/٢٥ بطريق الصيغة حيث انه لا توجد وسيلة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي لنشر قرارات الترقية ومن ثم فإنه في هذا التاريخ يفتح له ميعاد الطعن في القرارات المذكورة . هذا بالإضافة الى أن الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضائية ادارية هي كاشفة لحقوق وليست مقررة لها فهذه الأحكام هي عبارة عن أوامر من السلطة القضائية موجهة لمن صدرت ضدهم بمنح حقوق لمن صدره لصالحهم أما المركز القانوني للموظف فيتحدد بصدر قرار من الجهة الادارية تنفيذ لهذا الحكم عبر مركز الموظف لا يتحدد الا بصدر قرار من الجهة الادارية تنفيذا لهذا الحكم اذ قد تقوم الجهة الادارية بتنفيذه تنفيذا كاملا وقد تم تنفيذه على مراحل وعلى ذلك فإن ميعاد الطعن يكون من تاريخ صدور القرار الاداري المنفذ للحكم وعلى ذلك تكون دعواه قد تبث خلال المواعيد المقررة قانونا أما عن موضوع الطعن فإن القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ قضى بفتح اعتماد اضافي ببيزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتسوية حالات موظفي الهيئة وعيالها دون أن يتضمن هذا القرار قواعد لهذه التسويات وعلى ذلك فإن هذا القرار لا يمنع من تسوية حالة الموظف ولا يمنعه بالتالي من الطعن في قرارات الترقية التي يتخطى فيها وانتهى المدة الى طلب رفض الطعن والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

ومن حيث انه عن الدعي ببطلان عريضة الطعن لايداعها من لا يملك ذلك وهي ادارة قضائية الحكومة بصفتها نائبة عن رئيسة مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لما في ذلك من مخالفته لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ . فإنه بالرجوع للقانون المذكور نجد أن المادة ١ منه تنص على أن تتولى الادارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية :

اولا : المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات امام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الاحكام .

وتنص المادة ٣ من ذات القانون على أن « لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة والمؤسسة العامة تكليف ادارتها القانونية بأى عمل مما تختص به الادارات القانونية للوحدات التابعة بسبب اهميته أو ظروفه الخاصة لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدة التابعة لها » وبناء على اقتراح ادارتها القانونية أحالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها الى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب اهميتها » .

ومناد ذلك أن الادارات القانونية لها اختصاص مباشرة الدعاوى التى ترفع من الهيئات والمؤسسات العامة أو التى ترفع عليها كما أن الهيئة أو المؤسسة أن توكّل مباشرة بعض الدعاوى الى إدارة قضايا الحكومة أو بعض مكاتب المحامين الخاصة .

ومن حيث أن مجلس إدارة الهيئة العامة لمصالح الزراعى قدوم بجلسته المنعقدة علناً فى ١٩٧٣/١١/١٩ تفويض إدارة قضايا الحكومة قد مباشرة الدعاوى الآتية :

١ - القضايا المنظورة أمام المحكمة الدستورية أيا كان تاريخ رفعها .

٢ - القضايا المنظورة أمام المحكمة الادارية العليا أيا كان تاريخ رفعها .

٣ - القضايا المتعلقة بشتون العاملين المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإدارى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

٤ - دعاوى التحكيم المرفوعة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

٥ - جميع الدعاوى المدنية على اختلاف أنواعها وقرضت المقضى فيها منواء متبها كما كان ترفعها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ويعدده

ويعتبر هذا التفويض قائما منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وعلى ذلك فلما قامت ادارة قضايا الحكومة بإبداء عريضة الطعن تلم كتاب المحكمة الادارية العليا وقامت ببثاثة الطعن فلما تكون قد مارس حقه في ذلك بموجب الانبلة القانونية المسندة اليها ويكون الدفع بعدم قبول الطعن غير مستند الى سبب سليم من القانون

(طعن ٩٩٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٦)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

الأصل في الاختصاص في الدعوى الادارية ان توجه الدعوى ضد الجهة الادارية التي اصدرت القرار — لكن ساغ في القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية اختصاص الوزير المختص الذي صدر القرار بناء على اقتراح منه الا ان ذلك لا يبطل الدعوى او يقدر قانونا في سلامتها اذا ما اختصم رئيس الجمهورية وحده في قرارات مما عهد اليه قانونا الاختصاص باصدارها .

مخلص الحكم :

ومن حيث ان الأصل في الاختصاص في الدعوى الادارية ان توجه الدعوى ضد الجهة الادارية التي اصدرت القرار ، فهي أدري الناس بعضهم واعرفهم بالاسباب التي حدثت اليه وانه لئن ساغ في القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية اختصاص الوزير المختص الذي صدر القرار بناء على اقتراح منه بصحبان ان الوزير يمثل الدولة في الشؤون المتعلقة بوزارته الا ان ذلك لا يبطل الدعوى او يقدر قانونا في سلامتها اذا ما اختصم رئيس الجمهورية وحده في قرارات مما عهد اليه قانونا الاختصاص باصداره وليس في قواعد الدعوى ما يفرض اختصاص الوزير دون رئيس الجمهورية في هذه الحالة او بغرض عدم قبول الدعوى جزاء اختصاص رئيس الجمهورية وعليه ومتى كان الثابت ان القرار الطعن صدر من رئيس الجمهورية بناء على اختصاصه المنبثق مباشرة من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة

١٩٥٨. والذي صدر على موجه القبض على بعض الأشخاص واعتقالهم فان صفة رئيس الجمهورية ثابتة في هذا الصدد الأمر الذي يفتدو معه الذفسع بعدم قبول دعوى التعويض عن قرار الاعتقال لرفعها على غير ذى صفة قائما على غير أساس وعليه فقد أصاب الحكم الطعن فمسا قضي به من رفضه .

(طعن ٦٧٥ ، ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق ١٩٧٨/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

الدعوى التى ترفع بطلب الغاء قرار مجلس المراجعة بتقدير القيمة الإيجارية للمعارات المبنية بمناسبة اعادة ربط الضريبة على المقارات المبنية ينعين ان يختصم فيها وزير الخزانة .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد ناط بوزارة الخزانة الاختصاص في ربط ضريبة المقارات المبنية أجهزتها المختلفة التابعة لها ومن بينها مجالس المراجعة التى تتولى هذه الوزارات تشكيلها وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر معدلا بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ للنظر فيما يقدم اليها من تظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية للمعارات المبنية وهذه القيمة التى تشكل وعاء الضريبة المذكورة وبهذه المثابة فان قرارات مجالس المراجعة الصادرة في ظل هذه القواعد وبالتطبيق لأحكامها لا يثنى اختصامها قضائيا الا في مواجهة وزير الخزانة باعتباره الممثل القانونى للوزارة وما يتبعها من ادارات وأجهزة لم يمنحها القانون الشخصية الاعتبارية ومن بينها مجالس المراجعة المشار اليها .

(طعن ١٠٠٣ لسنة ١٢ ق - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٩)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

مصلحة الطرق والنقل البرى — ليست — شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة — هى فى تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها — وزير المواصلات هو الذى يمثلها قانونا فى التقاضى .

ملخص الحكم :

ان مصلحة الطرق والكبارى التى سميت فيها بعد مصلحة الطرق والنقل البرى والتى يوجد مركزها الرئيسى بالقاهرة — ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة بل فى تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها ليس لها استقلال ذاتى ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانونا وتمثيلها فى التقاضى وانما يمثلها فى ذلك وزير المواصلات باعتباره المتولى اشرافا على شئون وزارته وفروعها والهيئات التابعة لها والتى من بينها هذه المصلحة .

(طعن ٩٦٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٠/٢٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الادارية بالاسكندرية بالفصل فى المنازعات التى تقوم بين نوى الشان وبين مصالح الحكومة بالاسكندرية بما ينطوى عليه من معنى الاقرار لها باهلية التقاضى فى شأن تلك المنازعات — يعتبر استثناء من الاصول العامة فى تمثيل الدولة فى التقاضى يكون تطبيقه فى اضييق الحدود .

ملخص الحكم :

لئن سبق لهذه المحكمة ان قضت بان القانون المنشئ للجنة القضائية لمصالح الحكومة ووزاراتها بالاسكندرية والقوانين التالية التى اطلت

بصورة عامة المحاكم الادارية محل اللجان القضائية - هذه القوانين كلها اذ ناطت بالحكمة الادارية بالاستكدرية اختلص الفصل في المنازعات التى تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة المختلفة بالاستكدرية قد انطوت على معنى الاقرار لهذه المصالح باهلية التقاضى فى شأن ما يشجر بينها وبين اولى الشأن من منازعات عهد بالفصل فيها الى اللجنة القضائية ثم الى المحكمة الادارية بالاستكدرية . لئن سبق لهذه المحكمة ان قضت بذلك - الا ان المفهوم الذى خضله هذا القضاء السابق من القانون المنشئ للجنة القضائية المذكورة والقوانين التالية المشار اليها يعتبر استثناء من الأصول العامة فى تمثيل الدولة فى التقاضى . واذا كان قد قصد به التيسير على ذوى الشأن فى المنازعات التى تقوم بينهم وبين مصالح الحكومة بالاستكدرية بالذات الا انه بحكم كونه استثناء ينبغى ان يكون مجال تطبيقه فى أضيق الحدود فلا يتعدى هذا المجال مصالح الحكومة التى لا توجد مراكزها الرئيسية الا فى الاستكدرية مثل السلاح البحرى الذى صدر فى خصوصه القضاء السابق المشار اليه حتى لا تهدر تلك الأصول بسبب الاستثناء وهو ما لا يسوغ وحتى لا تختلف تمثيل المصلحة الواحدة فى التقاضى باختلاف ما اذا كان عمل صاحب الشأن فى المنازعة بالاستكدرية او بجهة أخرى وهو ما لا يستقيم من الأصول العامة فى تمثيل الدولة فى التقاضى آنس الفكر :

(طعن ٩٦٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٣)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

يمعد المسافة - المقصود بالانتقال الذى يبرز ميسد المسافة هو انتقال الخصم لاتخاذ اجراء - الادعاء بان منيرة الاصلاح الزراعى بالاستكدرية هى الوحدة التى تقع ارض المنازعة فى دائرتها غير سليم - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى دون سواء هو الذى يمثلها امام القضاء - مركز الشخص الاعتبارى هو المكان الذى يوجد فيه مجلس ادارته .

ملخص الحكم :

لا صحة لما ركت اليه الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الطاعنة من أنه يتعين اضافة ميعاد مسافة قدره أربعة أيام الى ميعاد الطعن سالف الذكر ليصير هذا الميعاد أربعة وستين يوما ومن ثم ينتهى فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٥ — لا صحة لما تقدم — ذلك أن المستفاد من المادة ١٦ من قانون المرافعات بحسبانه القانون الاصيل الواجب التطبيق فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون مجلس الدولة أنه اذا كان الميعاد معينا فى القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متر بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو مترا يزداد له يوم على الميعاد على الا يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام وغنى عن البيان أن الانتقال الذى يبرر اضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى على الوجه المتقدم انما يقصد به انتقال الخصوم أو من ينوب عنهم فى اتخاذ الاجراء سواء من المحضرين أو غيرهم واذا كان الذى لا مراء فيه أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تدخل فى عداد الهيئات العامة التى تتمتع بالشخصية الاعتبارية وكانت المادة الحادية عشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى صريحة فى أن رئيس مجلس ادارة هذه الهيئة دون سواه هو الذى يمثلها أمام القضاء وفى صلاتها بالهيئات الأخرى وبالعير متى كان ذلك — وكان موطن الشخص الاعتبارى هو حسبنا نصت عليه الفقرة د من المادة ٥٣ من القانون المدنى المكان الذى يوجد فيه مركز ادارته واذ كان بسلسلها أن مقر الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى الجيزة وكانت المحكمة الإدارية العليا تقع بحسب مقرها فى القاهرة « الجيزة » فان الطعن أمامها فى قرار صدر من احدى اللجان القضائية للإصلاح الزراعى التى تعقد جلساتها فى مقر الهيئة العامة للإصلاح الزراعى كما هو الشأن فى القرار الطعن لا يتطلب اضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى المقرر فى هذا القرار ذلك أنه لا محل لاضافة ميعاد مسافة اذا كان الانتقال الذى يتطلبه اتخاذ الاجراء المطلوب يتم بين مكانين فى بلدة واحدة ايا كانت المسافة التى تفصلها إذ لا يعتد بهذه المسافة فى تقدير ميعاد المسافة على الوجه سالف البيان وعلة ذلك ظاهرة جلية إذ أن اضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى انما يقصد به اناسا تحقيق العدالة وذلك بمنح الخصم الذى يبعد موطنه

عن المكان الذى يتعين الحضور اليه أو اتخاذ اجراء فيه ميعادا يستفترقه في قطع هذه المسافة حتى لا يضيع عليه جزء من ميعاده الاصلى بسبب السفر وبذلك لا يتميز خصم يقيم في ذات البلدة المراد اتخاذ الاجراء فيها على آخر لا يقيم فيها . ولا يتدح في ذلك ما حاجت به الهيئة العامة للإصلاح الزراعى « الطاعنة » من أن مديرية الإصلاح الزراعى بالاسكندرية هي الوحدة التى تقع أرض المنازعة في دائرة اختصاصها ومن ثم فهى في واقع الامر الجهة الاصلية صاحبة الشأن في الطعن واذا كان موطنها بالاسكندرية باعتبارها وحدة من الوحدات الادارية التابعة لمحافظة الاسكندرية فلذا تعين اضافة ميعاد مسافة للانتقال من الاسكندرية الى مقر المحكمة الادارية العليا في الجيزة لا يتدح في ذلك ما سلف اذ الظاهر بجلاء فيها نصت عليه المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى آنف الذكر أن مديرية الإصلاح الزراعى بالاسكندرية لا تعدو أن تكون احدى مكونات الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وفرعا من فروعها وهى بهذه المثابة لا تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن تلك الهيئة ومن ثم فلا اعتداد بموطنها في تقرير ميعاد المسافة ذلك أن المعول عليه في هذا الشأن وفقا لما سلف البيان هو موطن من يمثل الهيئة قانونا أمام القضاء وهو رئيس مجلس الإدارة بصفته وهو المكان الذى يوجد به مركز ادارة الهيئة المتقدمة ولا وجه للاستناد الى حكم الفترة الأخيرة من المادة ٥٢ من قانون المرافعات للقول بأن فرع الشخص الاعتبارى بعد موطننا قانونيا بالنسبة الى المسائل المتعلقة بهذا الفرع ذلك أن البادى من سياق نص المادة ٥٢ المنوه عنها أن حكمها ينصرف فحسب الى بيان المحكمة المختصة بنظر الدعاوى المتعلقة بالشركات او الجمعيات القائمة او التى في دور التأسيس او المؤسسات الخاصة ومن ثم لا يمتد الى اشخاص القانون العام للإصلاح الزراعى التى تكفل بتنظيمها وبين من يمثلها أمام القضاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ المتقدم فضلا على ذلك فان القرار الطعن ليس صادرا من مديرية الإصلاح الزراعى بالاسكندرية وإنما صدر من اللجنة القضائية « الرابعة » للإصلاح الزراعى المشكلة في مقر الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالجيزة ومن ثم لا تربطها بمديرية الإصلاح الزراعى بالاسكندرية رابطة تبعية سواء من الناحية الفنية او من الناحية الادارية وغنى عن البيان أن الذى يعتد به في تقرير

ميغاد المسافة هو موطن الاصيل او من ينوب عنه قانونا في اتخاذ الاجراء
ولا غيره في ذلك بهوطن من يتولى الدفاع عنه .

ومن حيث انه متى كان الامر ما تقدم وكان الثابت في الأوراق ان
تقرير الطعن المائل قد اودع ظم كتاب المحكمة الادارية العليا في ٢٨ من
مايو سنة ١٩٧٥ فمن ثم يكون هذا الطعن قد اقيم بعد الميعاد الذي
رسمه القانون وبالبناء على ذلك يكون الدفع بعدم قبوله شكلا المبدي من
المطعون ضده قائما على سند من صحيح القانون متعينا بقبوله والقضاء من
ثم بهم قبول الطعن المائل. شكلا لرفعه بعد الميعاد مع الزام الهيئة العلية
للاصلاح النزاعي المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن . ١٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٨٨)

المبحث :

ان توجيه الدعوى الى عضو مجلس الادارة المنتدب للهيئة والوزير
المختص وهما لا يمثلان وانما الذي يمثلها ، طبقا لقانون انشائها ، هو رئيس
مجلس ادارتها لا يبدو ان يكون شطرا في بيان مثل الهيئة وليس امر مخصصة
من لا صفة له - الخصم هو الهيئة صاحبة الصفة .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة الى الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها على غير ذى
صفة استنادا الى ان الدعوى وجهت الى عضو مجلس الادارة المنتدب للهيئة
العامة لشئون المطابع الاميرية ووزير الصناعة وهما لا يمثلان الهيئة وانما
الذى يمثلها طبقا لقانون انشائها هو رئيس مجلس ادارتها فمردود عليه
بان الدعوى وجهت الى الهيئة العامة للمطابع الاميرية كما هو مستتدل
من صحيفتها من ان المدعى عليهما هما عضو مجلس الادارة المنتدب للهيئة
العامة للمطابع الاميرية ووزير الصناعة بصفته الرئيس الاعلى للهيئة المذكورة

ومن طلب الزام الهيئة المدعى عليها بالمصروفات واذا كان صحيحا ان ممثل تلك الهيئة امام القضاء هو رئيس مجلس ادارتها وليس عضو مجلس ادارتها وليس عضو مجلس الادارة المنتدب ويفرض وجود الوظيفتين معا وانفراد شاغل اولاهما بتمثيل الهيئة فان الامر لا يصدق ان يكون خطأ في بيان ممثل الهيئة صاحبة الصفة ، وهي مختصة في الدعوى على نحو ما توضح واذا كانت ادارة قضايا الحكومة وقد خولت نيابة قانونية عن الهيئات العامة ومنها هيئة المطابع المدعى عليها وقد خضرت بحكم هذه النيابة القانونية في الدعوى امام محكمة القضاء الادارى وادلت بنفاعة الهيئة المذكورة دون ان تثير اى اعتراض في شأن بيان ممثل الهيئة كما سلكت نفس المسلك في صحيفة طعننا امام هذه المحكمة فان المحكمة لا ترى محسلا لترتيب اثر على ذكر ان ممثل الهيئة هو عضو مجلس الادارة المنتدب وليست رئيس مجلس الادارة ولا تعدد بالتالى بما ذهبت اليه ادارة قضايا الحكومة من ان الدعوى ركعت على غير ذى صفة .

(ملعنى ٧١٢ ، ٧٦٢ لسنة ١٢ قى - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

الهيئة العامة للمصانع الحربية . خير الهيئة هو الذى يمثلها امام القضاء اقلية الدعوى املا ضد وزير الحربية . حيث ان مجلس الحكومة بالتبليغات التى عقدها مفوض الدولة لتخصيص الدعوى - تقنيه حافظة ارفق بناها مذكرة محررة بمنزلة الهيئة وحررها عليها من مخرجه العام تحيل دفاعها في موضوع الدعوى - لا يقل مله بله ذلك الفصح يعظم قبول الدعوى خاصة وان الهيئة العامة للمصانع الحربية انما تتبع وزارة الحربية .

ملخص الحكم :

لئن كان السيد مدير الهيئة العامة للمصانع الحربية هو الذى يمثلها امام القضاء طبقا للمادة ٤ من القرار الجمهورى المتوهم عنه والتى تنص .

على أن « يمثل المدير المؤسسة في صلاتها بالهيئات والاشخاص الأخرى أمام القضاء . . » وكانت الدعوى قد أقيمت أصلا ضد السيد وزير الحربية إلا أن السيد محامى الحكومة الذى يحضر أيضا نائبا عن الهيئة العامة للصناعات الحربية وقد حضر بالجلسات التى عقدها السيد مفوض الدولة لتحضير الدعوى ولم يبدى هذا الدفاع بل قدم حافظة أرفق بها مذكرة مؤرخة ٧ من يناير سنة ١٩٦٠ — محررة بمعرفة تلك الهيئة وموقعا عليها من السيد المدير العام — أبدت فيها دفاعا فى موضوع الدعوى ومن ثم فانه لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لتوجيه صحيفتها لسيد وزير الحربية فقد نصت المادة الأولى من القرار الجمهورى سالف الذكر على أن « تنشأ مؤسسة عامة تلحق بوزارة الحربية ويطلق عليها « الهيئة العامة للصناعات الحربية » وتكون لهذه الهيئة اختصاصات السلطة العامة المخولة للمصالح الحكومية » ونصت المادة ٦ على أنه « يجوز لوزير الحربية حضور جلسات مجلس الإدارة وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة » .

(طعن ٤٤٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

تظلم المدعى من قرار رئيس الجمهورية الصادر بالترقية الى وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب — صحته — لا صحة فى القول بأن التظلم لم يختصم رئيس الجمهورية ولم يوجه اليه التظلم — أسس ذلك من قانون الهيئات العامة — رئيس مجلس إدارة الهيئة يمثلها فى صلاتها بالخارج أمام القضاء .

ملخص الحكم :

انه عن الوجه الأول من الطعنين هو الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ولعدم سبق التظلم قبل رفعها ، فان الثابت من الأوراق أن القرار الجمهورى رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٧٣ المطعون فيه

صدر في ١٩٧٣/١٠/٢٠ وقد تظلم منه المدعى في ١٩٧٣/١١/١٥ الى السيد وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب ولعدم الرد على تظلمه اقدم دعواه في ١٩٧٤/٢/٢٧ . ولما كان يبين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب ان هذه الهيئة هي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية ويشكل مجلس ادارتها برئاسة وزير الصناعة واذ تنص المادة ٩ من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على ان يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة في صلاتها بالهيئات وبالأشخاص الأخرى وأمام القضاء فان وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب هو صاحب الصفة في النيابة عن هذه الهيئة وتمثيلها في التقاضي ولا سند قانوني لما ذهب اليه الطعن من ان المدعى لم يختصم السيد رئيس الجمهورية . مصدر القرار المطعون فيه ولم يتظلم اليه ذلك لأنه وان كانت المادة (٤٣) من لائحة شئون العاملين بالهيئة المذكورة تنص على ان يكون التمييز في وظائف الفئة الاولى وما يملوها بقرار من رئيس الجمهورية فان ذلك لا يعني ان العمل أصبح غير منسوب الى الوزير بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة وان هذا الأخير أصبح منقطع الصلة بالتظلم في القرار بل يظل رئيس الهيئة بحكم وظيفته وباعتباره الرئيس المسئول فيها صاحب الصفة في نظر هذا التظلم . أما صدور القرار من رئيس الجمهورية فلا يعدو ان يكون عملا تنفيذيا هو من اختصاص رئيس الهيئة يتولاه بهذه الصفة وتأسيسا على ما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى بشقيه على غير أساس سليم من القانون متعيना رفضه .

(طعن ٢٩٤ ، ٢٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

اقالة الدعوى على الشركة الوكيله مع ان التعاقد معها كان نيابة عن الشركة الأصلية في التعاقد ، عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت في الأوراق أن الهيئة العامة للمصانع الحربية طلبت الحكم بإلزام شركة للتجارة والهندسة بالمبالغ المطالب بها في حين تعاقدتها كان نيابة عن شركة البلجيكية الاصلية في التعاقد من الدعوى تكون والحالة هذه قد رفعت على غير ذي صفة ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى إلزام الشركة الوكيله بالمبالغ المقضى بها قد خالف القانون ومن ثم يتعين الحكم بالفائه والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .

(طعن ١٩٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٢)

تأنيده رقم (٩٢)

المبدأ :

الدعوى التي ترفع بطلب الفاء قرار المحافظ بجزارة احد العاملين في فروع للوزارات والمحافظه ، سواء تلك التي نقلت اختصاصاتها للمحافظة او تلك التي لم تنقل اختصاصاتها - يتعين ان يختصم فيها هذا المحافظ .

ملخص الحكم :

طبقا لنص المادة السادسة من قانون ادارة المجلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ورقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ فان المحافظ هو الذى يمثل السلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه وله الحق في توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية وتلك التي لم ينقل القانون اختصاصها اليه جدد اختصاص الوزير عدا رجال القضاء ومن في حكمهم . . . كما انه طبقا للمادة ٥٣ من القانون المذكور فان السيد المحافظ هو الذى يقوم بتمثيل المحافظة امام المحاكم وغيرهما من الهيئات وأنه يستفاد من هذه النصوص ان الدعوى التي ترفع بطلب الفاء قرار الجزاء الذى يصدره

المحافظة. على احد موظفي فروع تلك الوزارة بالمحافظة يجب ان يختصم فيها المحافظ .

(طعن ٨٠٤ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

مجلس المحافظة هو الجهة صاحبة الصفة فيما يثور من منازعات بشأن القرارات التي تصدر عنه أو عن الأجهزة التي يستخدمها في مباشرة اختصاصه ويتعين تبعا لذلك ان تقام عليه الدعوى — المحافظ هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة — جزاء عدم توجيه الدعوى اليه
إلى بينهما .

ملخص الحكم :

ان المستفاد من نصوص مواد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٢٠ (الفقرة رابعا) من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ المتقدم الذكر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية معدلا بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ (م ١٣ و ١٦) والقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بصدور قانون نظام الإدارة المحلية (م ٣٩ ، ٧٦) ان محافظة القاهرة هى صاحبة الاختصاص جريب وتقرير وتجهيل الموائد والرسوم والضرائب المخصصة لإيرادات المجلس ومن بينها الضريبة على العقارات المبنية الواقعة فى دائرة اختصاصه وبناء على ذلك وعلى أن المحافظة يمثلها مجلس المحافظة ولها الشخصية الاعتبارية ولها اهلية التقاضى فان المجلس المذكور يكون هو الجهة صاحبة الصفة فيما يثور من منازعات بشأن القرارات التي تصدر عنه أو عن الأجهزة والادارات التي يستخدمها فى مباشرة اختصاصه ويتعين تبعا لذلك ان تقام عليه الدعوى باعتباره الجهة الادارية ذات الشأن. في تلك المنازعات ولما كانت المادة ٥٣ من قانون

نظام الإدارة المحلية المشار اليه ينص على أن رئيس المجلس (وهو المحافظ) يقوم بتمثيله أمام المحاكم فانه ينبغي أن توجه الدعوى الى ذلك المحافظ دون مديرى أو رؤساء أو وكلاء الإدارات أو الفروع التى تألف منها المحافظة .

ولما كان المطعون ضده لم يوجه دعواه الى المحافظة باعتبارها الجهة الادارية ذات الشأن فى المنازعة ولا الى المحافظ بوصفه صاحب الصفة فى تمثيل المحافظة ، وانما وجهها الى وزارة الشئون البلدية والقروية « وزارة الاسكان والمرافق » وكلتا هاتين الوزارتين ليست — وفق ما تقدم — بالجهة الادارية ذات الشأن فى المنازعة المطروحة والمتعلقة بربط ضريبة المبانى مما عقد الاختصاص به للمحافظة كما وجهها الى مجلس المراجعة ببلدية القاهرة وهذا المجلس ليس سوى أحد الأجهزة التى تستخدمها المحافظة فى مباشرة اختصاصها بربط وتقدير الضريبة ولم يمنح القانون هذا المجلس شخصية اعتبارية أو يخول رئيسه صفة النيابة عنه أمام القضاء حتى يجوز توجيه الدعوى اليه بدلا من توجيهها الى المحافظ الذى هو صاحب الصفة فى تمثيل المحافظة بجميع أجهزتها أو فروعها أمام القضاء .

(طعن ١٢٤٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

اختصاص المدعى لوزارة الإدارة المحلية بدلا من مجلس محافظة الشرقية — حضور إدارة قضايا الحكومة وأبداؤها لدفاعها نيابة عن الجهة الادارية سواء كانت الوزارة أو مجلس المحافظة — إدارة القضايا تكون بذلك قد مثلت مجلس محافظة الشرقية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة لدفع بعدم قبول الدعوى والطعن لرفعها على غير ذى صفة فان هذه الحكمة تلاحظ أن إدارة قضايا الحكومة قد حضرت فى الدعوى والطعن معا وأبدت دفاعها نيابة عن الجهة الادارية

مسواء كانت وزارة الادارة المحلية أم مجلس محافظة الشرقية وأذ تنص المادة ١١٥ مرافعت على أن : « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه في أية حالة تكون عليها » .

« وأذ رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة . . » وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المسألة ما يأتي : « استحدث المشرع نص المادة ١١٥ منه الذي يقضى بأنه إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه إنما يقوم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة بدلا من الحكم بعدم القبول وذلك تبسيطا للإجراءات وتقديرا من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التي لها صفة في الدعوى . وأذ تنص المادة ٦ من قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ على أن : « تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها . . . » وأذ حضرت إدارة قضايا الحكومة في الدعوى والطعن معا وأبدت دفاع الجهة الإدارية فانها تكون قد مثلت مجلس محافظة الشرقية فيها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد وزارة الادارة المحلية كما أن الطعن قد اقيم على وزارة الادارة المحلية فليس معنى ذلك أن الحكم في هذا الطعن لا يحتج به على محافظة الشرقية باعتبارها شخصا معنويا فانها بذاته بل هو يسرى في مواجهتها ويحتج به عليها وعليها تنفيذه وذلك على أساس أن إدارة قضايا الحكومة تمثل المجالس المحلية قانونا وانها أبدت دفاعها في الموضوع عن الخصم الصحيح ذى الصفة وهو مجلس محافظة الشرقية ويكون حضورها قد صحح الطعن ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرقمه على غير ذى صفة على غير أساس من القانون متعينا رفضه .

(طعن ٢٩٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٧٧)

(م ٩ - ج ١٤)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

مجالس المدن أو القرى طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية الصادر به قرار رئيس الجمهورية ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ لها الشخصية الاعتبارية وأهلية التقاضي ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أما القضاء — أثر ذلك — يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيها يثور من منازعات تدخل فى اختصاصه ويتعين أن توجه إليه الدعاوى .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات ادارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية ويحد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن يمثل المحافظة مجلس المحافظة والمدينة مجلس المدينة والقرية أو مجموعة من القرى المجاورة المجلس القروى كما تنص المادة ٥٣ من القانون الواردة فى الباب الخامس احكام عامة بمجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية على أن يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفى صلاته مع الغير وتنص المادة ٣٤ من القانون آتف الذكر على أن تبشر مجالس المدن بوجه عام فى دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومرافق التنظيم والمياه والانارة والمجارى والانشاء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك فى حدود التى تبينها اللائحة التنفيذية كما تبين اللائحة المسائل الأخرى التى يختص بها المجلس للمجالس أن تنشئ وتدير فى دائرة اختصاصها بالذات أو بالواسطة الأعمال والمؤسسات التى تراها كهيئة لتنفيذ اختصاصاتها وتنص المادة ٤٣ من

اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بأن تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشؤون العمرانية الآتية :

(١) — (.....) « م » إنشاء وإدارة الأسواق العامة والسلخقات.

ويبين من ذلك أن مجالس المدن والقرى لها الشخصية الاعتبارية ولها أهمية التقاضي ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أمام القضاء ونفقا لحكم المادة ٥٣ من قانون نظام الإدارة المحلية وبهذه المثابة يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيها يثور من منازعات تدخل في اختصاصه ويتعين أن توجه إليه الدعاوى المتعلقة بذلك باعتباره الجهة الإدارية ذات الشأن .

(طعن ٧٠٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

جمعية — قانون الجمعيات والمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ — قرار رفض شهر الجمعية — رفع الدعوى من أحد المؤسسين للجمعية لإلغاء هذا القرار — القرار من حقه في الاشتراك في تأسيس هذه الجمعية — توافر شرط الصفة والمصلحة في قبول دعواه — لا وجه للقول بانتفاء صفته لعدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالاطلاع على قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة — الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ — تبين أنه ينص في المادة ١٢ منه على أنه « لجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص حق رفض شهر نظام الجمعية إذا كانت البيئة في غير حاجة

التي خدتها أو لوجود جمعيات أخرى تسد حاجات البيئة في ميدان النشاط المطلوب أو اذا كان أنشؤها لا يتفق مع دواعي الأمن أو لعظم صلاحية المكان من الناحية الصحية والاجتماعية أو لكون الجمعية قد أنشئت بقصد احياء جمعية أخرى سبق حلها . ولذى الشأن التظلم الى الجهة الادارية المختصة من القرار برفض اجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ بلاغهم بقرار الرفض . ويجب البت فى هذا التظلم بقرار مسبب خلال ستين يوما من تاريخ وصوله الى الجهة المختصة ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة قبول له » . وتنص اللائحة التنفيذية للقانون المذكور فى المادة ٤ منها — معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢٢ لسنة ١٩٦٧ — على أن « تحدد الجهة الادارية المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ... المشار اليه على النحو الآتى :

(١) (ب) مجلس المحافظة فى تطبيق المواد ١٢ فقرة ثانية و » كما حددت المادة ٢ من اللائحة التنفيذية الجهة الادارية التى تقدم اليها طلبات الشهر وذلك حين استقرت من مؤسسى الجمعية أن ينتخبوا « .. من بينهم مجلس الادارة الاول ويعين هذا المجلس من بين أعضائه مقنوبا أو أكثر ينوب عنه فى اتمام اجراءات الشهر وعلى المندوب أن يقدم فى مديرة الشؤون الاجتماعية المختصة المستندات الآتية : ... »

ومن حيث أنه بالرجوع الى المستندات التى اودعتها الجهة الادارية فى معرض ردها على الدعوى تبين من ملف الجمعية المصرية للبحوث الزوجية والثقافية أنه بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٣ تم تحرير المحضر رقم ٥٩ بتقديم الأوراق والمستندات اللازمة لشهر الجمعية المذكورة لمديرية الشؤون الاجتماعية بوسط القاهرة وذلك من السيد/ المندوب المفوض من قبل مجلس ادارة الجمعية (المستند رقم ٣٨ بالملف) ويتضمن الملف كشفا بأسماء أعضاء مجلس الادارة الاول للجمعية ومن بينهم السادة رئيسا و عضوا و سكرتيرا (المستند رقم ٣٠) وقد فوض هذا المجلس السيد ليقوم باجراء الشهر لدى مديرية الشؤون الاجتماعية نيابة عن مجلس الإدارة (المستند رقم ٣٢) وتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٠ تسلّم المذكور خطبا من مديرية الشؤون الاجتماعية بوسط القاهرة مرفقا به

قرار مديرها العلم الصادر فى ١٩٧٢/٧/٢٠ برفض شهر الجمعية المصرية للبحوث الروحية والثقافية (المستندان ٨٩ و ٩٠) وبتاريخ ١٩٧٢/٩/١٤ ورد الى مديرية الشئون الاجتماعية بوسط القاهرة تظلم موقع عليه من رئيس الجمعية وسكرتيرها يطلبان فيه الغاء القرار المذكور وشهر الجمعية (ص ١٠٠ الى ١٠٧ من الملف) وبتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٧ صدر القرار رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٧٢ من مجلس تنفيذى محافظة القاهرة بالموافقة على توصية لجنة الشئون الاجتماعية والصحية برفض شهر الجمعية المصرية للبحوث الروحية والثقافية وذلك طبقا للمادة ١٢ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وللأسباب الواردة بالملزمة المقدمة للمجلس (المستندات ١٢٩ و ١٣٠) .

(طعن ٧٣٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٤)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

المادة ١١٥ من قانون المرافعات اوجبت على المحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه تأجيل نظر الدعوى وإن تكرر المدعى باعلان ذى الصفة فى الميعاد الذى تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة - اذا لم يتم المدعى بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى - اغفال المحكمة تطبيق ما تقدم - حكما فى هذا الشأن مخالف للقانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الوجه الثانى من وجهى الطعن فإن المادة (١١٥) من قانون المرافعات تنص على أن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه فى اية حالة تكون عليها ، واذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة ويجوز لها فى هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات » .

ومن حيث أن المشرع ضماناً منه لسير الخصومة نحو غايتها النهائية. وضع قيدا للحكم بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى عليه فأوجب على المحكمة في مثل هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وتأثير المدعى بإعلان ذي الصلة في ميعاد تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات فإذا لم يتم المدعى بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

ومن حيث أن المحكمة قد أغفلت تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (١١٥) من قانون المرافعات وحجزت الدعوى للحكم فيها من أول جلسة حدد للمرافعة وقضت فيها بعدم قبولها لرفعها على غير ذي صفة دون أن تكلف المدعية باختصاص صاحب الصفة في الميعاد الذي تحدده لذلك فمن ثم يكون حكمها قد خالف القانون ويتمين القضاء بالغائه . ولما كانت الدعوى غير مهيئة للفصل فيها لعدم اختصاص صاحب الصفة على ما سلفه البيان فقد تعين إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجدداً وفق القانون مع إلزام الطاعنة بمصروفات الطعن لتتاعسها في اختصاص صاحب الصفة بالرغم من أن الحاضر عن الوزارة الإسكان والمرافق دفع بأن الوزارة ليست ذات صفة .

(طعن ١٠٣٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

رفع الدعوى في الميعاد على غير ذي صفة . مؤثر صاحب الصفة من تلقاء نفسه أمام المحكمة — لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد الميعاد — فمماثل ذلك — قياس هذه الحالة على حالة توجيه الخصومة الى صاحب الصفة بعد فوات الميعاد وعلى حالة تقديم التظلم الى جهة غير مختصة — الاستشهاد في هذا الخصوص باتجاه قانون المرافعات الجديد الى تبسيط الإجراءات .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق أمام القضاء الإدارى إلا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالمقدر الذى لا يتعارض أساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به . واذ كانت الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضى وهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم بما يراه لازما لاستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتبنيها للفصل فيها وكانت الدعوى الإدارية تتصل باستقرار حكم القانون فى علاقات الأفراد مع السلطات العامة ، فإنه يلزم تأكيدا للصالح العام تيسير أمرها على ذوى الشأن وتبسيط إجراءاتها على وجه يتلائم مع مقتضيات النظام الإدارى والطبيعة العينية لدعوى الإدارية . واستهدانا لهذه لفالية استقر قضاء هذه المحكمة على تأكيد أن صاحب الصفة الذى لم يختص أصلا فى الدعوى اذ ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه أو أبدى دفاعا موضوعيا فيها فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها على غير ذى صفة ولو تم هذا الإجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالالغاء وذلك رغبا عن أن هذا الدفع من النظام العام الذى يجوز لصاحب الشأن أن يثريه فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى كما يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء ذاتها ولو لم يكن ثمة دفع من المدعى عليه أو من هيئة مفوضى الدولة . وليس من شك فى وجوب التسوية فى الحكم بين حالة صاحب الصفة الذى لم يختص فى الدعوى ومثل فيها من تلقاء نفسه بعد انقضاء مواعيد الطعن بالالغاء وبين صاحب الصفة الذى توجه إليه الخصومة بعد اقليمتها فى الميعاد القانونى اذا تم هذ التوجيه بعد فوات مواعيد طعن بالالغاء وذلك لاتحاد المسلة بينهما وهى مثول صاحب الصفة فى الدعوى الى ما قبل الفصل فيها . كما جرى قضاء هذه المحكمة أيضا على أن النظم الى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم . وغنى عن البيان أن التجاء صاحب الشأن الى القضاء الإدارى طالبا الغاء قرار إدارى وموجها طلباته فى الدعوى الى جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة وان لم تكن هى صاحبة الصفة ينطوى على دلالة أقوى فى معنى الاستسناك بالحق من مجرد التظلم الإدارى الذى يقطع مواعيد رفع الدعوى وإبلاغ فى المطالبة بأدائه على نحو من مقتضاه التسليم بأن

اقامة الدعوى على غير ذى صفة له ثمة اتصال بموضوع المنازعة
يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء الى أن يتم الفصل فيها .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم فالثابت من الرجوع الى احكام
قانون المرافعات المدنية الجديد أنه قد اُفصح في مذكرته الايضاحية وهو
بصدد التعليق على نص المادة ١١٥ منه بأنها استحدثت حكما يقضى
بأنه اذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء صفة المدعى
عليه، إنما يقوم على اساس اجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة بدلا من الحكم
بعدم القبول وذلك تبسيطا للاجراءات وتقديرا من المشرع لتنوع وتعدد
مفروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه
تحديد الجهة التى لها صفة فى التداعى وتسليها من المشرع بصعوبة تحديد
الجهة الادارية صاحبة الصفة فى الاختصاص فى بعض الحالات فقد استحدث
نص المادة ١١٥ سألقة الذكر حكما ضمه حلا يناسب الدعاوى العادية
التي غالبا ما تمتد فيها مواعيد رفع الدعوى اجالا طويلة تتجح فسحة من
الوقت تسمح بأن يتم التصحيح خلالها على خلاف دعوى الالغاء التي حدد
المشرع لرفعها اجالا قصيرا يستحيل خلاله اكتشاف الخطأ فى تحديد
الجهة الادارية صاحبة الصفة فى التداعى واجراء تصحيح شكل الدعوى
بمراعاة أن الأصل فى التصحيح أنه لا ينتج أثره الا من تاريخ حصوله
ولا يرجع الى تاريخ القيام بالاجراء الاصلى الذي لحقه التصحيح . واذ سلم
المشرع بالصعوبة الا المذكورة ووضع لها الحل المناسب بالنسبة للدعوى
العادية فإن لازم ذلك ومقتضاه فى المجال الادارى التماس العذر للمدعى
فى دعوى الالغاء اذا ما اخطأ فى تحديد الجهة الادارية ذات الصفة فى
الاختصاص ثم تدارك فصححه الى ما قبل الحكم فى الدعوى طالما أنه قد
اختصم بادىء الامر جهة ادارية ذات صلة بموضوع المنازعة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن المدعى اذا ما نشط فى الميعاد
القانونى الى اختصاص القرار الادارى ايلم القضاء الادارى ولكسبه تنكب
للسبيل توجهها الى جهة ادارية غير ذات صفة فى التداعى قانونا فان اقلية
الى أن يتم الفصل فيها وذلك طالما كالت الجهة الادارية المختصة لها ثمة

انصاف بموضوع الدعوى . ويحق للمدعى والأمر كذلك تصحيح شكل دعواه
بإختصاص صاحب الصفة قانونا الى ما قبل الحكم فيها من محكمة الموضوع
حيث لا يسوغ قانونا التمسك بإجراء هذا التصحيح ابتداء أمام محكمة
الطعن .

ومن حيث أن المدعى أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى في الميعاد
القانونى موجها طلباته فيها الى وزارة التربية والتعليم ومخيرية التربية
والتعليم بالإسكندرية وصلتها بموضوع المازعة لا تشبه فيها فانه وقد
صحح شكل دعواه قبل صدور الحكم المطعون فيه بإختصاص صاحب
الصفة فى الدفاع وهو محافظ الإسكندرية فان دعواه تكون بهذه المثابة
مقبولة شكلا وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بعدم
قبول الدعوى بدعوى توجيهها الى صاحب الصفة فيها بعد الميعاد
القانونى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون حقيقيا بالإلغاء .

(طعن ١٣٦٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٠)

قاعدة رقم (٩٩)

البيان :

رفع الدعوى على غير ذى صفة — تصحيح الدعوى بعد الميعاد — قيام
الجهة ذات الصفة مباشرة الدعوى فى جميع مراحلها — نفعها بعدم
قبول الدعوى بعد ذلك فى غير محله .

ملخص الحكم :

ان الجهة الادارية تؤسس نفعها بعدم القبول على أن المدعى وجه
دعواه ضد وزارة الحربية فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ فى وقت لم تكن
الوزارة تشرف على القوات المسلحة التى يتبعها المدعى فيكون قد أتاها
على غير ذى صفة إذ كان يتعين عليه كى تقبل دعواه أن يختصم فيها
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لأنه اعتبارا من ٢٢ من مارس سنة
١٩٦٤ نسلت القوات المسلحة من وزارة الحربية بالقانون رقم ١٧ لسنة

١٩٦٤ بشأن تنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة وإذا كان المدعى قد قام بتصحيح شكل الدعوى بعد ذلك واختصم القوات المسلحة صاحبة الصفة في التقاضي في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ فإن الدعوى بشكلها القانوني في هذا التاريخ تكون مرفوعة بعد الميعاد .

ومن حيث أنه مع التسليم بأن صاحبة الصفة في التقاضي هي القوات المسلحة فإن الثابت من أوراق الدعوى أن هذه الجهة التي قامت فعلا بمباشرة الرد على طلبات المدعى في جميع المراحل سواء عند تقديمه التظلم من التقرير المطعون فيه أو عند طلب أعفائه من الرسوم القضائية أو عند إقامة دعواه كما قدمت حافظة بمستنداتها متضمنة جميع أوراق المتعلقة بالموضوع وكذا ملف خدمته وبذلك تكون القوات المسلحة قد استوفت دفاعها في الدعوى وتحققت الغاية التي يستهدفها القاتلون من توافر شرط الصفة لقبول الدعوى كما أن الحاضر عن الحكومة والذي يمثلها سواء نيابة عن وزارة الحربية أو القوات المسلحة قد حضر جميع جلسات تحضير الدعوى أمام هيئة مفوضي الدولة ولم يبد هذا الدفع إلا بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ أي بعد أن قام المدعى بتصحيح شكل الدعوى بإدخال نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة طرفاً في الخصومة بالتضامن من وزير الحربية ومن ثم يكون دفع الجهة الطاعنة بعدم قبول الدعوى في غير محله متعيناً رفضه .

(طعن ٢٨٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

عدم جواز الرجوع الى المنازعة في صفة المدعى عليه بعد ان بت حكم له قوة الشيء المقضى به في هذه الخصوصية - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة فانه

يقوم على أساس أن الدعوى لم يختصم فيها شيخ الأزهر وهو وحده-
الذى يمثل الأزهر طبقا للمادة (٦) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن
إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يسجلها وأن المعاهد الأزهرية تعتبر
أحدى هيئات الأزهر طبقا لنص المادة (٨) من القانون المشار اليه فالتأبقت من
الأوراق أن الدعوى رفعت ضد السادة وزير شئون الأزهر ومدير إدارة
المعاهد الأزهرية وعميد ووكالة المعهد الثانوى الأزهرى بالمعادى دون أن
توجه الى شيخ الأزهر وقد قضى فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه
برفضه بجلسة ٢٢ من يونية سنة ١٩٧٢ وهذا الحكم قد تضمن فى
الوقت ذاته قبول الدعوى شكلا ولا يجوز الرجوع الى المنازعة فى صفة
المدعى عليهم بعد أن بت بحكم له قوة الشيء المقضى به فى هذه الخصومة
هذا الى أن الأزهر قد تولى الرد على الدعوى موضوعا وأبدى دفاعه وقدم
بمستنداته وما كان الأمر ليختلف اذا ما اقيمت الدعوى ضد شيخ الأزهر
ومن ثم تتعمد المصلحة فى الدفع اذ لا دفع بلا مصلحة ويتعين لذلك القضاء
برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وقبولها .

(طعن ١٠٦١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

شروط الادعاء الذى ينبئ عليه انعقاد الخصومة — من بين هذه
الشروط ان يكون الادعاء موجها من صاحب اللسان ذاته او من صاحب
الصفة فى تثيله والنيابة عنه قانونا او اتفاقا — الجزاء على مخالفة
ذلك هو انعدام الخصومة — الحكم الذى يصدر هو حكم منعهم — حصول
من اقام الدعوى على قرار من لجنة المساعدة القضائية بنديه لمباثرتها
لا يغير من ذلك لاته قرار معلوم .

ملخص الحكم :

ان الخصومة القضائية — وهى مجموعة الاجراءات التى تبدأ بالتألمة
الدعوى امام المحكمة بناء على مملك ايجبى يتخذ من جانب المدعى وتنتهى

يحكم فاصل في النزاع أو بقاؤل أو ضلح أو بسبب عيب أو خطا في الإجراءات أو بأمر عارض — إنما هي حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالإدعاء لدى القضاء أى بالإلتجاء اليه بوسيلة الدعوى أو العريضة وقد حدد القانون إجراءات التقدم بهذا الإدعاء الذى ينبئ عليه انعقاد الخصومة وهى التى تقوم على اتصال المدعى بالمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وتكليف المدعى عليه بالتول أمامها لكونها علاقة بين طرفيها من جهة وعلاقة بين هذين الطرفين وبين القضاء من جهة أخرى فإذا لم تكن ثمة دعوة من أحد الخصمين للخصم الآخر الى التلاقى أمام القضاء أو لم يكن لاحدهما أو كليهما وجود فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تنعقد . ويلزم لصحة هذه الدعوى أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة فى تمثيله والنيابة عنه قانونا أو اتفاقا فإذا لم تقم الدعوى صحيحة سقط ركن من أركان الخصومة ومتى انعدمت هذه وفقدت كيانها كان الحكم صادرا فى غير خصومة وبالتالي باطلا بطلانا ينحدر به الى حد الانعدام . ولا يغير من هذه الحقيقة القانونية استحصال من أقام الدعوى على قرار من لجنة المساعدة القضائية بنديه لمباشرتها مادام هذا لقرار قد وقع باطلا بل معدوما بدوره لانبثاقه على غش مفسد إذ لم يضر من صاحب الشأن توكيل لاحد لتقديم طلب الإعفاء عنه ولم تقم لديه رغبة فى ذلك ولم يكن لتقديم الطلب — وهو لم يتلق توكيلا كتابيا أو شفويا من صاحب الشأن أن يفرض على هذا الأخير المطالبة بحقه قضاء على غير إرادة منه أو يحل محل فى هذه الإرادة بتنصيب نفسه مكانه فى اقتضاء هذا الحق دون رضائه كما تكن لجنة المساعدة القضائية لتلك بنديها المحامى خطأ لمباشرة الدعوى نيابة عن صاحب الحق تخويل هذا المحامى صفة ما فى هذه النيابة لا وجود لها فعلا أو قانونا .

(طعن ٩٢٧ لسنة ٩ فى — جلسة ١٩٩٨/٢٢/١)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

إقامة الدعوى من أحد الورثة بصفته ممثلا للتركة يعتبر ممثلا لباقي الورثة — الناس — ذلك : صفته كوارث تنصبه خصما عن باقي الورثة —

لا يلزم بيان هذه الصفة صراحة بصحيفة الدعوى مانأبت واضجة بمن.
الوقائع والمستندات المطروحة .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم توافر الصفة في المطعون ضده وحررت
ثلبت من الأوراق أن المطعون ضده ابن المشقري واحد ورثبه
الشرعيين وقد استقر القضاء على أن أقلمة الدعوى من أجد الورثة بمثلا
للتركة مثلا لباقي الورثة لأن صفته كوارث تنصه جصبا عن باقى الورثة
وانه لا يلزم بيان هذه الصفة صراحة بالصحيفة مادأبت واضجة في الوقائع
والمستندات المطروحة .

(طعن ١١٦٣ لسنة ٢٦ قى — جلسة ١٩٨٣/١/٤)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

طلب الفاء امر ادارى صادر من مديرية القوى العاملة بالصدى
المحافظات بمجازاة احد العاملين بالخصم من اجره لما نسب اليه — اختصاص
مديرية القوى العاملة وهى ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة
ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية مستقلة دون اختصاص وزير العمل
صاحب الصفة في تمثيل وزارته او المحافظ صاحب الصفة في تمثيل المحافظة
بجميع اجهزتها او فروعها امام القضاء — عدم قبول الدعوى لرفعها على
شئ ذى صفة .

ملخص الحكم :

ومن حدث أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة من.
الدفع الذى يجوز ابدأؤها فى ألة مرحلة كانت عليها الدعوى كما تلك
المحكمة الادارية وهى تنزل حكم القانون فى المنازعة الادارية من حيث.

الشكل والموضوع معا على الوجه الصحيح بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون اية القضاء من تلقاء ذاتها بعدم قبول الدعوى اذا ما تحقق لديها اسباب عدم القبول .

ومن حيث انه لما ما تقدم وكان الثابت ان المدعى يطلب في دعواه مئار الطعن المائل الغاء الامر ادارى رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ الصادر من مديرية القوى العاملة بأسيوط بمجازاته بخصم خمسة ايلم من مرتبه لما نسب اليه من اخلال بواجبات وظيفته اثناء اشرافه على عملية انتخاب ممثلى العمال فى مجلس ادارة شركة النصر للدخان . وقد وجه دعواه الى المديرية المذكورة بختصا اياها دون غيرها فى المنازعة موضوع تلك الدعوى .

ومن حيث انه من فروع الدولة ما له الشخصية اعتبارية كالمحافظات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون وكذلك الادارات والمصالح وغيرها التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية ومتى توافرت لها هذه الشخصية الاعتبارية تختص بجمع الحقوق الا ما كان منها ملازما لسنة الانسان الطبيعية — ومن بينها حق التقاضى ، كما يكون لها نائب يعبر عن ارادتها ويمثلها فى التقاضى كذلك فان من الادارات ما ليست له شخصية اعتبارية تخول مدير او رئيس كل منها النيابة عنها او تمثيلها فى التقاضى وعندئذ تكون تلك النيابة او ذلك التمثيل من خوله القانون ذلك .

ومن حيث ان مديرية القوى العاملة بأسيوط ليست شخصا من الاشخاص الاعتبارية العلية ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية مستقلة بل كانت — عند صدور القرار المطعون فيه — فروع وزارة العمل ليس له استقلال ذاتى ثم اصبحت اثناء نظر الدعوى مئار هذا الطعن من الاجهزة التنفيذية التابعة لمحافظة أسيوط ومن ثم نليس لهذا المديرية اية صفة باختصاصها أمام القضاء واذا وجه المدعى اليها الدعوى يختصم فيها وزير العمل صاحب الصفة فى تمثيل وزارته او محافظ أسيوط صاحب الصفة فى تمثيل المحافظة بجميع اجهزتها او فروعها أمام القضاء فان الدعوى تكون والامر كذلك. قد اتيت على غير ذى صفة ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير صفة واذا ذهب الحكم المطعون عيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه .

ومن حيث انه لما تقدم من أسباب فاته يتعين الحكم بقول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى لرغمها على غير ذى صفة .

(طعن ٥٨٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

توجيه الدعوى الى الجهة الادارية صاحبة الصفة وهى وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية باعتبارها الوزارة المتصلة بالنزاع موضوعا — استحداث وزارة للاقتصاد فى التشكيل الوزارى بعد رفع الدعوى — لا اثر له على اوضاع الدعوى الشكلية مادام ان الثابت ان الجهة الادارية اتصلت بالنزاع وتمكنت من ابداء دفاعها فيه — لا وجه للدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها على غير ذى صفة .

ملخص الحكم :

وجهت الدعوى الى الجهة الادارية صاحبة القضية وهى وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية باعتبارها الوزارة المتصلة بالنزاع موضوعا ، اما القول كما ذهب الطعن ، استحداث وزارة للاقتصاد فى التشكيل الوزارى بعد رفع الدعوى بنظرها جزءا من أعمال وزارة المالية فلا اثر على اوضاع الدعوى الشكلية مادام ان الثابت من أن الجهة الادارية اتصلت بالنزاع وتمكنت من ابراز دفاعها فيه متصديا لموضوعه على نحو بات معه الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها على غير ذى صفة ولا وجه له . كما الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابق الفصل فيها بمقتضى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى ١٩٧٦/١١/٢٣ فى الدعوى رقم ٢٥٠٨ لسنة ٢٦ القضائية ، فلا أساس له لاختلاف موضوع الدعوى المذكورة عن موضوع الدعوى المنظورة من ناحية مقدار المبلغ المحول وتاريخ التحويل ومقدار الضريبة المخصومة طبقا للثابت من ملف القضية سالفة

الذكر والذي امرت المحكمة بضمه الى الطعن المائل بجلسة ٣٠ من أكتوبر
١٩٨٢ .

(الطعن ٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٣) .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

المادتان ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم

المحلى :

المحافظ وحده هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح
بدائرة محافظته — يجب اختصام المحافظ في أية دعوى تقام في مواجهة
فروع الوزارة — ليس لوكيل الوزارة المشرف على ادارته اية صفة في
تمثيلها امام القضاء ولو كان هو مصدر القرار المطعون فيه — اختصام
وكيل الوزارة في الدعوى يجعلها غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة —
لا يكفى لتصحيح هذا الاجراء ان يكون اعلان الدعوى قد وجه الى ادارة
قضايا الحكومة وان الادارة المذكورة قد قامت بمباشرة ادارة قضايا
المحكمة المختصة — اساس ذلك : يتعين ان تكون بمباشرة ادارة قضايا
الحكومة الدعوى نيابة عن صاحب الصفة وهو المحافظ — يتعين على
المحكمة النظر امامها الدعوى ان تقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على
غير ذي صفة قبل ان تتطرق الى بحث الاستراطات الخاصة بدعوى الانشاء
وهي بينها الاجراءات الخاصة بالنظام السابق على رفعها — اساس
ذلك : البت في الصفة التي تتعقد بها الخصومة في الدعوى يسبق الفصل
في مدى توافق النظم السابق باعتباره شرط من الشروط التي تتطلبها
دعوى الانشاء .

ملخص الحكم :

من حيث انه ولئن كان مثار الطعن منحصرًا فيما تضمنه الحكم الطعن من بحث وجه من أوجه قبول الدعوى ، إلا أن إثارة هذا الوجه من أوجه الطعن يكفى لأن تبسط المحكمة رقابتها القانونية على الحكم الطعنون فيه في تناوله للدعوى الإدارية حتى يصدر صحيحًا من ناحية الشكل وعلى حق من ناحية الموضوع ، ومقتضى ذلك أن تكون المنازعة الإدارية قد استوفت أوضاعها الشكلية التي أوجبها القانون قبل التطرق الى موضوع الحق المتنازع عليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلى الواجب التطبيق على الواقعة محل النزاع ، قد حدد صاحب الصفة في تمثيل المرافق الإدارية بالمحافظات ، من بينها مرفق التربية والتعليم ، فنص في المادة ٢٨ منه على أن يعتبر المحافظ ممثلًا لرئيس الجمهورية بالمحافظة ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة فيها ، ويكون مسئولًا عن الأمن والأخلاق العامة .. ويتولى المحافظ الإشراف على جميع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المحافظة ، ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيسًا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية ، كما نصت المادة ٢٩ من القانون المذكور على أن المحافظ هو الرئيس المحلى للعاملين المدنيين في نطاق المحافظة ، وبممارسة المحافظ جميع اختصاصات الوزير بالنسبة لكافة العاملين في نطاق المحافظة ، في الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ، ومقتضى التعيين سألّف الذكر أن المحافظ هو وحده صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات ومصلحتها التي نقلت المحافظات ومن بينها وزارة التربية والتعليم ، ومن ثم فإن محافظ الاسكندرية هو وحده صاحب الصفة في تمثيل مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية ، وهو الذى يجب اختصاصه في أية دعوى تقام في مواجهة مديرية التربية والتعليم بالمحافظة ، وليس لوكيل الوزارة المشرف على ادارة هذه المديرية أية صفة في تمثيلها أمام القضاء ، ومن ثم فإن اختصاصه في الدعاوى التي ترفع من أحد العاملين على الإدارة التطبيقية المذكورة يجعل الدعوى غير مقبولة لرغمها على غير ذى صفة

ولو كان هو مصدر القرار المطعون ، اذ ان اختصاص أحد المعاملين
باصدار قرارات الجزاء على فئة من المعاملين بالادارة المكلف للاشراف
عليها ، طبقا للقواعد المنظمة للاختصاص في هذا الشأن ، لا تجعله ذا صفة
في تمثيل الادارة المذكورة أمام القضاء ، ولا يكتفى لتصحيح هذا الاجراء ان
يكون اعلان الدعوى قد وجه الى ادارة قضايا الحكومة ، او ان الادارة
المذكورة قد قامت ببشارة الدعوى أمام المحكمة المختصة ، بل يتعين
لصحة هذا الاجراء ان تكون مباشرة ادارة قضايا الحكومة للدعوى
نيابة عن صاحب الصفة في الدعوى وهو محافظ الاسكندرية بالنسبة
للدعوى التي ترفع على الادارة التعليمية بها .

فماذا كان الثابت من الأوراق وبصفة خاصة محاضر جلسات المحكمة
الباشيية بمدينة الاسكندرية في الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢١ ق ان الطاعن
لم يختصم الا وكيل وزارة التربية والتعليم بالمحافظة ، ولم يتم بتصحيح
شكلا دعواه باختصاص محافظ الاسكندرية في اى جلسة من جلسات المرافعة
حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه في مواجهة وكيل وزارة التربية
والتعليم بالمحافظة ، فان الدعوى تكون قد رفعت على غير صفة ، الامر
الذى كان يتعين معه على المحكمة ان تقضى بعدم قبول الدعوى لرغمها
على غير ذى صفة قبل ان تتطرق الى بحث الاشرطات
الخاصة بدعوى الالفاء ومن بينها الاجراءات الخاصة بالنظم السابق
على رفع الدعوى . ذلك ان البت في الصفة التي تنعقد بها الخصومة في
الدعوى تسبق الفصل في مدى توافر النظم السابق باعتباره شرط من
الشروط التي تتطلبها دعوى الالفاء .

ومن حيث انه ولئن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب
واخطأ في تطبيق القانون مغفلا عيبا من العيوب المتعلقة بقبول الخصومة
في شتي مجالاتها المدنية والادارية ، الامر الذى كان يتعين معه الحكم
بإلغائه ، الا انه لما كان الحكم المذكور قد قضى بعدم قبول الدعوى وهو
ما يتعين القضاء به للأسباب سالفة البيان ، وان كانت مخالفة للأسباب
التي استند اليها الحكم المطعون للخلوص الى النتيجة التي انتهى اليها .
غلا معدي من الحكم بتأييد الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه .

(طعن ٥٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٨)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

هيئات عامة — تمثيلها أمام القضاء .

ملخص الحكم :

رئيس مجلس إدارة الهيئة انما يمثل شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام وهو المختص أصلا بتمثيل الهيئة أمام القضاء فإذا ما وكل إلى أحد إدارة الشئون القانونية بالهيئة التي يمثلها في مهمة التقرير بالظعن في أحد الأحكام الصادرة ضد الهيئة الظعن بذلك تد توافره أركان وجوده قانونا ولا يكون من شأن استبدال رئيس مجلس الإدارة بآخر بطلان تقرير الظعن باعتبار أن الطرف الأصلي في الظعن هو الهيئة العامة وليس رئيس مجلس إدارتها المطعون ضده قد تقدم بذكره دفع فيها بعدم قبول الظعن للتقرير به من غير ذي صفة وشرعة لهذا الدفع قال إن الهيئة الطاعنة قد انشئت بالقرار الجمهوري رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ وتنص المادة العاشرة من هذا القرار على أن يمثل رئيس مجلس إدارة الهيئة في صلاتها بالهيئات والأشخاص أمام القضاء ورئيس مجلس إدارة الهيئة هو الجيولوجي / الذي عين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر في ٥ من فبراير سنة ١٩٧٨ ورئيس الهيئة السابق هو السيد / الذي قبلت استقالته من رئاسة الهيئة في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ واعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٨ ولما كان التقرير بالظعن الحالي قد تم في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٨ فكان يتعين أن يتم بتوكيل صادر من الجيولوجي / ، إلا أن الظعن قد رفع بموجب توكيل صادر من رئيس مجلس الإدارة السابق ومن ثم يكون التوكيل الذي تم بقتضاه التقرير بالظعن لأغ لانتفاء ولاية مصدره كما أن رئيس مجلس الإدارة الحالي لم يصدر توكيلا لأحد محامي الهيئة إلا في ٦ من مارس سنة ١٩٨٠ بموجب التوكيل رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٨٠ عام الوابلي . وأن استناد الحاضر عن الجهة الطاعنة إلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والقول بأن هذا القانون،
يسلح تلك الإدارات الحق في رفع الدعاوى والطعون لاتنها تنوب عن الهيئة
تيلية قانونية هذا القول مردود عليه بأن المادة الأولى من القانون.
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ نصت على أن الإدارات القانونية أجهزة معاونة
وتنصت يعلق بالاختصاصات التي ليس من بينها رفع الدعاوى والطعون
ويؤكد ذلك ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٦ من القانون السالف الذكر
التي نصت على سلطة رئيس مجلس إدارة الجهة في الإشراف والمتابعة
وفي تقرير استمرار السير في الدعوى والصلح فيها أو التنازل عنها ،
ويستمر عدم إصدار رئيس مجلس إدارة الهيئة الجديد توكيلا للإدارة
القانونية برفع طعن في الحكم موافقة منه عليه . هذا ولا يمكن القول
بأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد عدل اختصاص رئيس مجلس إدارة
الهيئة في تمثيلها أمام مختلف الجهات وأمام المحاكم فالقانون المذكور
له يقصد سلب هذا الاختصاص وإنما صدر لحماية أعضاء الإدارات
القانونية من تسلط الجهة الإدارية وتقرير استقلالهم في عملهم .

ومن حيث أنه عن الدعع بعدم قبول الطعن الذي إبداه المطعون ضده
قله مردود عليه بأنه لا يجوز الخلط بين قيام الطعن متى توافرت أركان
وجوده قانونا ومنها طرنا النزاع وبين أوجه اثبات الوكالة عن الخصم
فيه ويتصل بذلك ما هو مستفاد من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون
المعاملات الخاص بترك الوكالة من أنها أحكام تنظيمية في إجراءات
التقاضي وإذا كان ذلك وكان رئيس مجلس إدارة الهيئة الطاعنة أنها
يمثل شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام وهو المختص أصلا
بتمثيل الهيئة أمام القضاء فإذا وكل إلى أحد محامى إدارة الشؤون القانونية
بالهيئة التي يمثلها في مهمة التقرير بالطعن في الحكم المطعون فيه فيكون
الطعن بذلك قد توافرت أركان وجوده قانونا ولا يكون من شأن استبدال
رئيس مجلس إدارة الهيئة بآخر أن يبطل التقرير بالطعن وذلك لأن
المعرق الأصل في الطعن هو الهيئة العامة وليس رئيس مجلس إدارتها
والتي لا يؤثر على شخصيتها الاعتبارية تغير أشخاص يمثلها ولما كان
ذلك فيكون الدعع بعدم قبول الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون
مما يتعين معه الحكم برفضه .

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

فصل احد العاملين بالمؤسسة المصرية لاستزراع وتبوية الاراضى —
اختصام المؤسسة المصرية لاستزراع وتبوية الاراضى فى الدعوى —
حلول الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية محل المؤسسة
المصرية لاستزراع وتبوية الاراضى — قضاء المحكمة التاديبية بعدم قبول
الدعوى لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا — عدم اختصام الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى بوصفها صاحبة الصفة قانونا فى الاختصام — قضاء
المحكمة التاديبية ينطوى ضمنا على القضاء بصفة المؤسسة فى الاختصام —
الفاء الحكم وعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها على غير نى صفة
بحسبان عدم جواز تصحيح شكل الدعوى امام المحكمة الانارية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق التى ضمها السيد /
حافطة بمستنداته التى تقدم امامها المحكمة التاديبية انه عين خفرا فى الاول
من ديسمبر سنة ١٩٦٥ بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالمبستين
التابعة لمنطقة كفر صقر وظل يعمل بها الى ان تم فصله بالقرار
المطعون فيه .

ومن حيث ان المدعى لم يختصم فى دعواه بثار هذا الطعن الهيئة
العامة للاصلاح الزراعى بوصفها صاحبة الصفة قانونا فى الاختصام ولم
يتنبه كل من الحاضر عن المدعى والمحكمة التاديبية المطعون فى قضائهما
الى هذه الحقيقة والى انتهاء صفة المؤسسة المصرية لاستزراع وتبوية
الاراضى المدعى عليها وصدر الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى
لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا بها ينطوى ضمنا على القضاء بصفة
المؤسسة المذكورة فى الاختصام فلان الحكم المطعون فيه بهذه المثابة

يكون قد جانب صحيح حكم القانون ويتعين من ثم القضاء بالغائه وعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها على غير ذى صفة وذلك بحسبان عدم جواز تصحيح شكل الدعوى أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة .

(طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)

الفرع الخامس

تكيف الدعوى

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

تكيف الدعوى — خضوعه لرقابة القضاء باعتباره تفسيراً للنية الحقيقية التى قصدتها رافع الدعوى .

ملخص الحكم :

من المسلمات ان تكيف الدعوى وبيان حقيقة وضعها انها يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيراً للنية الحقيقية التى قصدتها المدعى فى صحيفة دعواه وللحيلولة دون ما يحاول المدعى من تأويل للدعوى بحيث يخيب اثرها بالنسبة اليه مخالفاً فى ذلك صحيح أحكام القانون .

(طعن رقم ٩٤٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

تكيف الدعوى يخضع لرقابة القضاء .

ملخص الحكم :

ان تكيف الدعوى وطلبات المدعى فيها يخضع لرقابة القضاء الذى ينبغى الا يقف عند ظاهر مدلول العبارات الواردة فى صحيفة الدعوى وانما يتمين عليه استجلاء هذه الطلبات وتتمى مرايتها بما يراه اوفى بمقصود المدعى .

(طعن رقم ٥٠٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

دعوى — طلبات الخصوم — هيئة المحكمة على تكليفها لتنزل عليها حكم القانون — على المحكمة أن تتقصى طبيعة هذه الطلبات ومراميها في ضوء النية الحقيقية للخصوم .

ملخص الحكم :

إذا كان تصوير طلبات الخصوم من توجبهم فان الهيئة على سلامة هذا التكليف من تصريف المحكمة اذ عليها ان تلتزم حكم القانون على واقع المنازعة وأن تتقصى طبيعة هذه الطلبات ومراميها في ضوء النية الحقيقية التي تصدها الخصوم من وراء ابدائها .

(طعن ٢٤٧٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٧ ويذات المعنى
طعن ٦٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

تكيف طلبات الخصوم في الدعوى أمر يستلزم انزال حكم القانون الصحيح على واقع المنازعة — خضوعه لرقابة القضاء الإدارى . سلطته في تقصى مراميها والنية الحقيقية من وراء ابدائها دون الوقوف على ظاهر المعنى المحرفى لها .

ملخص الحكم :

ان التكيف القانونى للدعوى وطلبات الخصوم فيها أمر يستلزمه انزال حكم القانون الصحيح على واقع المنازعة ويخضع بهذه المثابة لرقابة القضاء الذى يفنى عليه في هذا السبيل أن يتقصى طلبات الخصم ويحصيها

ويستجلى مراميها بما يتفق والنية الحقيقية من وراء ابدائها دون الوتوف
عند ظاهر المعنى الحرفى لها .

(ملعن رقم ١٣٢٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

تكييف الدعوى من سلطة المحكمة بمالها من هيئة على تكييف الخصوم
لطلباتهم - للمحكمة ان تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى
الصحيح دون التقيد بتكييف الخصوم لها المبرة فى استظهار طبيعة
التصرف وتحديد نطاقه ليس بوحدة الورقة التى افرغ فيها وانما بحقيقة
ما عناه اطرافه حسبما يستفاد من العبارات التى تضمنتها هذه الورقة
وصياغتها .

ملخص الحكم :

من المقرر فى قضاء المحكمة الادارية العليا ان تكييف الدعوى انما
هو من تصرف المحكمة اذ عليها بمالها من هيئة على تكييف الخصوم
لطلباتهم - ان تنقضى هذه الطلبات وان تستظهر مراميها وما قصده الخصوم
- ابدائها وان تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح
على هدى ما تستنبطه من واقع الحال فيها وملابساتها وذلك دون ان تنقيد
فى هذا الصدد بتكييف الخصوم لها وانما بحكم القانون منسب .

ومن حيث ان المستفاد بجلاء من سياق نص المادتين الاولى والثالثة
من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون الاصلاح
الزراعى الواجب التطبيق فى الخصومية الماثلة ان مشرع الاصلاح الزراعى
قد حظر على الفرد منذ الخامس والعشرين من يوليو سنة ١٩٦١ تاريخ نفاذ
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المتقدم ان يتلك تحت اى ظرف من الظروف
وبأى سبب من الاسباب ارضا زراعية وما فى حكمها تجاوز المائة فدان
وخول الحكومة سلطة الاستيلاء لدى كل مالك على ما زاد عن هذا الحد من

تلك الأراضي ولم يستثن من هذا الاستيلاء سوى ما تم التصرف فيه الى الغير شريطة ان يكون هذا التصرف أو تلك التصرفات ثابتة التاريخ فأتونا قبل العمل بأحكام ذلك القانون واذ كلن المالك لأكثر من مائة فدان من الأراضي الزراعية وما في حكمها هو المخطب بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فانه يعتبر بلا شك جبر الزاوية في تطبيق احكامه وبهذه المثابة يقع عليه كأصل عام - عبء اثبات قيام ما اجراه من تصرفات فيما زاد على المائة فدان في الواقع والعتون واقابة الدليل على ان هذه التصرفات قد أبرمت في تاريخ ثابت على وجه اليقين قبل العمل بأحكام هذا القانون . وعلى هذا مقتضى فان الملك المشار اليه يمثل فيما يثيرة من انزعة حول ما تم استيلاء لديه على ما يجاوز المائة فدان استنادا الى سبق التصرف فيه على الوجه المتقدم - يمثل الخصم الاصيل للاصلاح الزراعى في المنازعة وذلك باعتباره صاحب المصلحة في المقام الأول في استبعاد هذه الارض من الاستيلاء .

ومن حيث أنه بان من مطالعة العقد العرفى المؤرخ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ محل المنازعة الماثلة انه قد أبرم بين كل من السيد/..... «طرف اول بائع» وكل من السادة «طرف ثان مشتري» ونص في البند ١ منه على ما يلى « باع الطرف الاول واسقط وتنازل للطرف الثانى المقابل لذلك الاطيان الزراعية الموضحة بالجدول أعلاه وقدرها .. س . . ط ٤١ ف واحد وأربعون فدانا بسعر الفدان الواحد ٢٥٠ جنيهًا ثلثمائة وخمسون جنيهًا فيكون مبلغ الثمن ١٤٣٥٠ ج أربعة عشر الفا وثلثمائة وخمسون جنيهًا ودفع منها اليوم ٤٠٠٠ جنيهًا أربعة آلاف جنيهًا منها ٢٣٠٠ ج نقداً و٧٠٠ جنيه بموجب شيك مسحوب على بنك مفاغة على بنك مصر بالاسكندرية وباقى الثمن وقدره ١٠٣٥٠ ج عشرة آلاف وثلثمائة وخمسون جنيهًا يدفع كالاتى : ٣٥٠٠ « ثلاثة الف جنيه وخمسمائة » في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، ٣٥٠٠ ج « ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه » في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ٣٣٥٠ ثلاثة آلاف وثلثمائة وخمسون جنيهًا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وعند سداد القسط الاول يكون للطرف الثانى الحق في مطالبة الطرف الاول بعمل العقد النهائى وللطرف الاول الحق في اثبات حق الامتياز له عن باقى الثمن في العقد النهائى على الاطيان البيعة كما نص في البند ٢ منه على ان « توزع الاطيان

المبيعة على حصص الطرف الثاني يكون كالآتي ١٠ ف عشرة افندنة
١٠ ف عشرة افندنة للسبت من ١٦ ط ٣ ف
..... من ١٦ ط ٣ ف ٤٠ من ١٦ ط ٣ ف للاستاذ
..... — هذا على انه في حالة حصول عجز أو زيادة في المساحة الرسمية
للأطيان المبيعة يوزع بين المشتري بنسبة الحصص — ويقرر أفراد الطرف
الثاني المشترون انهم ضامنون متضامنون في تنفيذ هذا العقد ودفع الثمن
والبين مما سلف ايراده ان العقد المؤرخ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠
سلف الذكر قد أبرم بين البائع وعدد من المشتري الذين اختص كل منهم
بنصيب معلوم في المساحة المبيعة وكل له بهذه المثابة مركز قانوني مستقل
حسب حصته المشتراة ومن ثم فان هذا العقد انما ينطوى في واقع الامر
على تصرفات عدة بقدر عدد المشتري وان كان البائع واحد ولا يغير من
ذلك كون هذه التصرفات قد أفرغت جميعا في ورقة واحدة ذلك ان العبرة
في استظهار طبيعة التصرف وتحديد نطاق ليس بوحدة الورقة التي أفرغ
عليها وانما هي بحقيقة ما عناه أطرافه وذلك حصبا يستفاد من العبارات
التي تضمنتها هذه الورقة وصياغتها .

ومن حيث انه متى كان الامر ما تقدم وكان المرحوم الاستاذ
قد قام اتمام الاعتراض محل الطعن المائل طالبا فيه حصبا سلف البيان في
مساق الواقعات — الاعتداد في تطبيق القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بعقد
البيع العرفي المؤرخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ الصادر منه الى السادة
..... والسيدة/ ببيع ٤١ عدان مبينة الحدود والمعالم
بالعقد وبصحيفة الاعتراض واستبعاد هذا القدر من الاستيلاء لديه متى
كان الامر ما تقدم — فمن ثم فان المعارض المشار اليه انما استهدف في
منارعتة ونقا للتكليف القانوني السليم لطلباته من الاعتداد بالتصرفات
الصادرة منه الى المشتري المتوه عنهم كل بقدر نصيبه المعلوم في المبيع على
الوجه المبين في العقد وذلك في تطبيق احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
الذي خضع له واذ كان لكل من هذه التصرفات ذاتيته التي يستقل بها عن
غيره سيما في مجال تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي المصرية فليس من شك
في ان المنازعة المثلة تعد بحسب موضوعها على النحو السالف مما يقتل
التجزئة ولا اثر في ذلك لما قرره المشترون في البند الثاني من العقد من
انهم ضامنون متضامنون في تنفيذ العقد ودفع الثمن اذ ان هذا الالتزام

الآخر ليس مثارا في النزاع القائم ولا محل له فيه فضلا عن ان القرار المطعون فيه لم يقصد له سواء من تريب او من بعيد .

(طعن رقم ٩٤ لسنة ١٨ — جلسة ١٤/٤/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

عدم تقيد المحكمة بما يورده المدعى من تكييف قانونى في دعواه —
القاضى يعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى السليم .

ملخص الحكم :

للمدعى ان يكيف دعواه بحسب ما يراه وحقه في ذلك يقابله حق المدعى عليه في كشف خطأ هذا التكييف ويهين القاضى على هذا وذاك من حيث مطابقة هذا التكييف لحقيقة الواقع او عدم انطباقه وينزل حكم القانون على ما يثبت لديه فيعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى السليم غير مقيد في ذلك بتكييف المدعى للحق الذى يطالب به وعليه ان يبحث في طبيعة هذا الحق ليرى ما اذا كان تكييف المدعى صحيحا قانونا او غير صحيح والا يأخذ بهذا التكييف قضية مسلمة بها .

(طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٩ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

الاصل ان المحكمة مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة اليها ولا يجوز لها ان تقضى بشيء لم يطلبه الخصوم او بكثر مما طلبوه — هذا الاصل لا يتعارض مع احكام قانون مجلس الدولة ومع ما استقر عليه القضاء

الإدارى من أن ولايته بالمنازعة الإدارية غير مقيدة بطلبات الخصوم ، طالما
أن المنازعة تنور حول مسألة موضوعية بحتة هي المطالبة بأجر أو ما هو
في حكمه .

ملخص الحكم :

أن من التواعد المقررة في فقه قانون المرافعات أن المحكمة مقيدة في
حكمها بالطلبات المقدمة إليها ومن ثم لا يجوز لها أن تقضى بشيء لم يطلبه
الخصوم أو بأكثر مما طلبوه والا كان حكمها محلا للطعن وهذه القاعدة
الأصولية لا تتعارض نصا أو روحا مع أحكام قانون مجلس الدولة كما
لا تتعارض مع ما سبق أن قررته هذه المحكمة من أنه متى اتصلت ولاية
القضاء الإدارى بالمنازعة الإدارية فانه ينزل عليها حكم القانون غير متقيد
في ذلك بطلبات الخصوم مادام الرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة
القانون في روابط هي من روابط القانون العام وتختلف في طبيعتها عن
روابط القانون الخاص ذلك أن المنازعة في هذه الدعوى لا تنور حول
استخلاص حكم من أحكام القانون أو مدى تطبيقه حتى يقال أن المحكمة أن
تنزل حكم القانون الصحيح على المنازعة غير مقيدة بطلبات الخصوم فيها
وانما تنور المنازعة حول مسألة موضوعية بحتة هي المطالبة بأجر أو ما هو
في حكمه اعتبارا من تاريخ معين حدده المدعى في صحيفة دعواه بعد أن
أوضح أن حقه في هذا الأجر لم يكن محل منازعة قبل هذا التاريخ اذ أنه
تنازاه فعلا .

(طعن رقم ١٥١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

تكيف الدعوى بخضع لرقابة القضاء باعتباره نفسرا لتية المدعى.
الحقيقية — طلب المدعى في صحيفة دعواه أولا الحكم بصفة مستعجلة بالغاء
القرار المطعون فيه وثانيا في الموضوع الإحالة الى الدائرة المختصة للفصل في.

النزاع — قيامه يدفع الرسم المستحق عن طلبى وقف لتنفيذ والائفاء عند اقامة الدعوى — بلالة ذلك كله ان المدعى قصد الى تضمين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار والفائه .

ملخص الحكم :

ان تكييف الدعوى انما يخضع لرقابة القضاء باعتباره نفسرا للنية الحقيقية التى قصد بها المدعى وانه لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على صحيفة الدعوى ان المدعى انتهى فيها الى طلبين :

الاول : الحكم بصفة مستعجلة بالفاء القرار المطعون فيه واعتباره كان لم يكن .

الثانى : فى الموضوع الاحالة الى الدائرة المختصة للفصل فى النزاع .

واورد المدعى فى صحيفة الدعوى ان القرار المطعون فيه اضر به ضررا يلحقا يتفادى كل يوم بسبب منعه من مزاولة عمله المشروع الذى يعتبر مصدر رزقه وان ركن الاستعجال بتوافر فى الدعوى وقد قام المدعى باداء الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والائفاء عند اقامة الدعوى . فتضمن المدعى صحيفة دعواه الطلبين المشار اليهما واحدهما الحكم بصفة مستعجلة بالفاء القرار المطعون فيه والآخر طلب الحكم فى موضوعها الذى ينحصر فى طلب الائفاء وتبريره فى صحيفة الدعوى طلب الحكم فى الطلب المستعجل بتوافر ركن الاستعجال وادائه عند اقامة الدعوى الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والائفاء ووضح الدلالة فى ان المدعى قصد الى تضمين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار والفائه لذلك يكون الحكم المطعون فيه وقد تصدى للفصل فى طلب وقف التنفيذ فانه يكون قد كلف الدعوى تكييفها سلبيا ويكون النعى عليه بمخالفة القانون لقضائه بما لم يطلبه المدعى غير صحيح .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

ان الحكم الجنائي بالبراءة على القضاء الادارى — تقيد به اثبته
الحكم الجنائي من وقائع كان فصله فيها لازما دون التقيد بالتكييف القانونى
لهذه الوقائع .

ملخص الحكم :

لا وجه للتحدى بالحكم الجنائي بالبراءة الصادرة من محكمة جنح
الشرق في جريمة غش اللبن اذ انه قام على شهادة صيدلى المستشفى من
ان اللبن سليم من ناحية المواد الدسمة والمواد الصلبة واللون والرائحة
فحسب ولم يتم على نفى او ثبوت اضرار المادّة الحافظة وهذا الحكم
وان حاز قوة الامر المقضى به في تلك الجريمة من زاوية المواد اندسمة
والمواد الصلبة واللون والرائحة الا انه لا يحوز هذه القوة في ثبوت سلامة
اللبن بصفة مطلقة ، فالقضاء الادارى لا يرتبط بالحكم الجنائي الا في
الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا أى ان القضاء
الادارى يتقيد بما اثبته القضاء الجنائي في حكمه من وقائع وكان فصله
فيها لازما دون أن يتقيد بالتكييف القانونى لهذه الوقائع فقد يختلف
التكييف من الناحية الادارية عنه في الناحية الجنائية .

(طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٢٨ — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

ان تكييف الدعوى انما هو من تصريف المحكمة اذ عليها بما لها من
هيبة على تكييف الخصوم لطلباتهم ان تنقض هذه الطلبات وان تستظهر
برأيها وما قصده الخصوم ابداءه وان تعطى الدعوى وصفها الحق

وتكييفها القانونى السليم — المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفأؤه ، على أنه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذ اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها — وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب الفائها قبل التظلم منها ادارية بالا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة . . . » — ينص من هذه المادة ان طلب وقف التنفيذ ينصرف الى القرار الادارى بمعناه الفنى التعميق — طلب وقف تنفيذ قرار صدر بالخصم من المرتب وفاء للمعز الذى تكشف فى المخزن — هو فى حقيقته منازعة فى مرتب وبالتالي يخرج عن نطاق القرارات الادارية التى يجوز قضاء وقف تنفيذها — مؤدى نص المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ان المنازعات الخاصة بالمرتبات لا تعتبر من القرارات الادارية التى تترخص جهة الادارة فى منحها — نتيجة ذلك — ان القرار الصادر بالتحويل لا يجوز طلب وقف تنفيذه .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة — جرى على أن تكييف الدعوى انما هو من نصريف المحكمة اذ عليها بما لها من هيئة على تكييف الخصوم لطلباتهم ان تنقضى هذه الطلبات وان تستظهر مراميها وما قصده الخصوم ابداءها ، وان تعطى الدعوى ومنها الحق وتكييفها القانونى الصحيح على هدى ما تستنبطه من واقع الحال فيها وملابساتها وذلك دون أن تنقيد فى هذا الصدد بتكييف الخصوم لها وانما بحكم القانون نحسب .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفأؤه على أنه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر

تداركها — وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل النظم ومنها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها . على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل ، فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منها ما قبضه . ويتنسخ من هذه المادة أن طلب وقف التنفيذ ينصرف الى القرار الادارى بمعناه الفنى الدقيق ، اذ يتعين أن يكون هناك قرار ادارى بهذا الوصف اصدرته الجهة الادارية كى يتسنى النظر فى طلب تنفيذه قضاء ، فليس كل قرار يصدر من جهة ادارية يعد قرارا اداريا مما يختص القضاء الادارى بطلب الغائه أو وقف تنفيذه بل لابد لتحقيق وصف القرار الادارى أن يكون كذلك بحكم موضوعه .

ومن حيث أنه بالنسبة الى المنازعة المطروحة غائبات أن المدعى ينازع فى الخصم الذى أجرى على مرتبه وفاء للمعز الذى تكشف فى المخزن المذكور ، وبطلب بصفة مستعجلة الحكم بوقف هذا الخصم ، وبهذه المثابة يعدوا الحال متعلقا فى حقيقته بمنازعة فى مرتب بعيدة عن قرار ادارى بمعناه الفنى . وبالتالي يخرج القرار الصادر بإجراء ذلك الخصم عن نطاق القرارات الادارية التى يجوز قضاء وقف تنفيذها — وقد أنصحت عن ذلك المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهى بصدر تحديد اختصاص محاكم مجلس الدولة حيث قضت بأن تختص هذه المحاكم دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية أولا : ثانيا : المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم . ثالثا : الطلبات التى يقدمها ذوى الشأن بالظعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات . رابعا : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميين بالغاء القرارات الادارية الصادرة بأحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبى . خامسا : الطلبات

التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بالفاء القرارات الادارية النهائية .. الخ .
ومؤدى ذلك أن المنازعات الخاصة بالمرتبات لا تعتبر من القرارات
الادارية التي ترخص جهة ادارة في اصدارها لسلطتها التقديرية ، وانها
يتعلق بحقوق مستمدة من القانون مباشرة فلا تترخص جهة الادارة في
منحها أو نقلها بالمرتبات وانفرد لها بندا .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك واذ قضى الحكم المطعون فيه في
الطلب المستعجل بوقف القرار الصادر بتحويل المدعى وآخرين بالبلغ
المذكور في حين أن الأمر يتعلق — كما سلف — بمنازعة في مرتب مما لا يجوز
معه طلب تنفيذ قضاء ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون
واختلأ في تطبيقه وتاويله مما يتعين معه الحكم بالفائه ويرفض طلب
وقف تنفيذ الخصم الذي أجرته الجهة الادارية من مرتب المدعى .

(طعن ٥٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

طلب المدعى الحكم باحققته في الترقية الى الدرجة التالية —
استخلاص المحكمة من ظروف الحال انه لا يهدف بها الى الفاء قرار
مخيم تضمن تخطيه في الترقية بل يرمى الى تسوية حالته بمنحه هذه
الترقية كمكافأة تشجيعية اسوة بزملائه دون طلب الفاء ترقيتين —
عدم اعتبار الدعوى من دعاوى الالفاء — عدم تقيدھا ببيعاد الستين
يوما .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن المدعى وان طلب الحكم باحققته في الترقية الى درجة
أوبعالي وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية مع تفسير استحقاقه
لصرف مرتب شهر علاوة على مرتبه المادى ، الا انه لا يهدف بهذا الى

الغاء قرار معين تضمن تخطيه في الترقية الى درجة اومباشى او قصى بحرمائه من مرتب شهر ، وانما يرمى الى تسوية حالته في صدد منح مكافآت تشجيعية اسوة بزملائه ممن نالوا هذه المكافآت تقديرا لجهودهم في حوادث معينة تهم الامن العام وقياسا على هؤلاء الزملاء أخذا بالقاعدة التى طبقت في حقهم ، دون طلب الغاء ترقية اى منهم أو حرمانه من المنحة التى ظفر بها ، وبهذه المثابة فان طلبه — والحالة هذه — لا يخضع لمبدأ الستين يوما المقررة في شأن دعوى الالغاء .

(طعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

دعوى التعويض عن الحرمان من العلاوة الدورية المستحقة — هي في حقيقتها منازعة في مرتب .

ملخص الحكم :

إذا كان المدعى يطلب التعويض لحرمانه من العلاوة الدورية المستحقة له اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٥ فتكون الدعوى في حقيقتها هي مطالبة المدعى بالعلاوة المذكورة ، وهذه العلاوة اذا استحققت للموظف تعتبر جزءا من مرتبه فالمنازعة فيها هي في المرتب طبقا للفترة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) .

(طعن رقم ٦٣٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٢)

قاعدة رقم (١٢٠)

المادة :

دعوى المطالبة بالملأوة الدورية — من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب — لا يتقيد فيها بميعاد الستين يوما ولا يلزم في شأنها التظلم الوجوبى للسابق — تصدى المحكة للبحث فى مدى سلامة ما يكون قد صدر فى حق صاحب الشأن من قرارات باعتبارها من العناصر التى تبنى عليها المطالبة بالراتب — لا يغير من طبيعة المنازعة .

ملخص للحكم :

ان موضوع هذه الدعوى هو طلب الحكم بالملأوة الدورية المستحقة للخدمة فى أول مايو سنة ١٩٦٠ ومن ثم تعتبر هذه المنازعة من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب التى يستبدها صاحب الشأن أصل حقه فيها من التوائين أو اللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار ادارى خاص وبهذه المثابة لا تتقيد بميعاد الستين يوما التى يلزم فى شأنها التظلم الوجوبى السابق ، ولا يغير من طبيعة هذه المنازعة أن تصدى المحكة للبحث فى مدى سلامة ما يكون قد صدر فى حق صاحب الشأن من قرارات باعتبارها من العناصر التى تبنى عليها المطالبة بالرواتب ويتوقف عليها الفصل فى المنازعة .

(طعن رقم ٩٦٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠)

قاعدة رقم (١٢١)

المادة :

دعوى المطالبة باستحقاق اعانة غلاء المعيشة — من دعوى التمسوية — لا تتقيد بمواعيد معينة فى رفعها .

ملخص الحكم :

ان المدعى اقام دعواه طالبا الحكم باستحقاقه لاعانة غلاء الحيشة على معاشه ومن ثم فان الدعوى على هذه الصورة تعتبر من قبيل دعوى المنازعات المتعلقة بالمرتبات وما في حكمها وبالتالي تعتبر من دعوى التسوية التي لا تنقيد بمواعيد معينة في رفعها طالما ان الحق موضوع الدعوى لم تنتقض عليه مدة التقادم المستقط له .

(طعن رقم ٨١٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الحكمة لا تنقيد بتكليف المدعى لدعواه — طلب المدعى في صحيفة الدعوى الزام المظعون ضده بأن تدفع له الفرق بين ما ادى اليه كمعاش للتقاعد وبين ما يستحق قانونا من معاش — ينطوى على طلب للقبول القرار السلبي المتمثل في امتناع وزارة الخزانة عن رفع معاشه — تحديده طلباته في جلسات التحضير بالفناء القرار السلبي بامتناع جهة الادارة عن منحه الفرق — لا يعد تعديلا للطلبات او طلبا عارضا .

ملخص الحكم :

انه وان كان الطاعن اقام دعواه وطلب في ختام صحيفة الزام المظعون ضدها بأن تدفع له الفرق بين ما ادى اليه كمعاش للتقاعد وبين ما يستحقه قانونا من معاش اعتبارا من التاريخ المحدد في قرار الجمعية العمومية للمحامين لرفع المعاشات وما يستجد . الا انه عدا في جلسات التحضير فحدد طلباته بطلب الفناء القرار السلبي بامتناع جهة الادارة عن منحه الفرق بين ما يحصل عليه وما يستحقه من معاش اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٦٢ وما يترتب على ذلك من آثار . والطلب الذي ضمنه الطاعن صحيفة الدعوى ينطوى في الواقع من الامر على طلب الفناء للقرار

السلبى المتمثل فى امتناع وزارة المالية عن رفع معاشه ولا يعد ما أبداه فى طلبات التحضير تعديلا للطلبات أو طلبا عارضا مما يلزم لقبوله ايداع عريضة الطلب سكرتارية المحكة أو التقدم به الى المحكة بهيئتها الكاملة وإنما هو تصويب للطلب ذاته واعطاؤه الوصف القاتونى السليم . وهما يكن من امر خطأ المدعى فى تكيف دعواه فان من المسلم أن المحكة لا تنقيد بهذا التكيف وعليها دائما ان تعطى الحق المطالب به الوصف القاتونى السليم .

(طعن رقم ٦٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

اتخاذ تعيين الموظف المصوب فى نفس الوظيفة السابقة بمرتبة أقل — رفعه دعوى طعنا فى قرار الفصل — التكيف الصحيح لها أنها :
مطروحة فى راتب — عدم تقيد به بيماد رفع دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

لأن كان المدعى قد طلب فى صحيفة دعواه إلغاء قرار فصله وما يترتب على ذلك من آثار وصرف مرتبه اليه من تاريخ فصله مما يشعر بأنها دعوى بإلغاء قرار الفصل مما يسرى فى شأنها المواعيد المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى رفعت فى ظله الدعوى الا أنه لما كان الثابت مما سلف بيانه أن قسم المساجد طلب فى مذكرته المؤرخة فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ إلغاء قرار فصل المدعى للأسباب المبينة بطلب المذكرة وقد استجابت الوزارة لهذا الطلب فأعلنت تعيين المدعى فى ٧ من مايو سنة ١٩٥٧ فى نفس وظيفته السابقة الا أنها خفضت راتبه من ٢٥ جنيها شهريا الى ١٠ جنيها شهريا ، ومن ثم فإن المدعى — وقد اجيب الى طلبه وأعيد الى وظيفته السابقة أنها كان يستهدف

في عموم طلباته اعادة مرتبه الى ما كان عليه دون أن يقصد الى الفناء
قرار الفصل اذ هو أعيد فعلا الى عمله السابق ولكن بمرتبة أقل وهو
ما يطالب المدمى باعادته الى اصله .

ومضى كان الامر كذلك فان الدعوى والخالة هذه انما هي في حقيقتها
منازعة في راتب وبهذه المثابة لا تخضع للمواعيد المبينة بالمادة ١٩ من
القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وهي الخاصة بطلبات الالفاء .

(طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

دعوى — تكييفها — طلب ترك الخدمة على أساس ضم سنتين لمدة
الخدمة وحسابهما في المعاش بالتطبيق للمادة الاولى من القانون رقم ١٢٠
لسنة ١٩٦٠ — هي دعوى تسوية تقوم على منازعة في معاش — أساس
ذلك : ليس الادارة سلطة تقديرية في قبول أو رفض الطلب — لنوى
الدرجات الشخصية حتى مباشر في تطبيق القانون عليهم اذا توافرت
شروطه .

ملخص الحكم :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل
بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة
على انه « استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يجوز لكل
من بلغ سن الخامسة والخمسين من المواطنين أو يملئها خلال الثلاثة
شهور من تاريخ نفاذ هذا القانون طلب ترك الخدمة على أن يسوى معاشه
على أساس ضم سنتين لمدة خدمته وحسابهما في المعاش حتى ولو تجاوز

جهذا الضم سن الستين على الا تتجاوز مدة الخدمة المحسوبة في المعاش نتيجة لهذا الضم ٣٧ سنة على ان يمنح علاوتين من علاوات درجته ولا تتجاوز بهما نهاية مربوط الدرجة » .

وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المشرع جعل طلب اعتزال الخدمة بالتطبيق للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ رخصة مباشرة بمساحة للموظف يستعملها بمشيئته متى تحققت فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون واذ كان هدف الشارع من اصدار القانون المذكور هو معالجة مشكلة قدامى الموظفين المنسيتين ووضع حد لتضخم الدرجات الشخصية والتخلص منها قدر المستطاع ، وكانت هذه الحكة التشريعية انها تعبر بذاتها عن مصلحة عامة ابتغاها الشارع بعد ان وزن ملامعتها بالنسبة الى كل من الموظف والخزانة العامة وقدر أنها تبرر اصدار مثل هذا التشريع فان ثمة قرينة قانونية قاطعة لا تحتل اثبات العكس على تحقق المصلحة العامة في ترك امثال هؤلاء الموظفين خدمة الحكومة ، وتمثل هذه المصلحة في الفاء درجاتهم الشخصية التي اعرب المشرع صراحة عن حرصه على التخلص منها سواء بهذا الطريق أو بما نص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ من تنظيم تسوية الدرجات الشخصية الباقية واستهلاكها ، ولا يسوغ لقاعدة تنظيمية ادنى من الاداة التشريعية التي صدر بها هذا القانون الحد من اطلاق حكم نص المادة الاولى منه فيما يتعلق بالدة الباقية لبلوغ من الاحالة الى المعاش بالاضافة قيد اليها لم يورده المشرع فاقته بل لم يرده بديل افتراضه في المادة المذكورة ان ضم السنتين لمدة خدمة الموظف وحسابهما في معاشه قد تجاوز به سن الستين . اذ ان هذا التقييد من جانب الادارة يعتبر حكما تشريعيا جديدا لا تملكه الجهة الادارية وينطوى على مخالفة لقصد الشارع الذي لم يحدد سنا ما بين الخامسة والخمسين وبين الستين لا تقبل ممن يبلغها الرغبة في اعتزال الخدمة ، كما لا حجة في التذرع باحتمال اختلال سير العمل بالوزارات والمصالح والهيئات الحكومية بسبب خروج عدد كبير من الموظفين بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ مادام هذا الامر اباحة المشرع وقدر مقدما ما يمكن ان يترتب عليه من نتائج لم تكن لتغيب

عنه . ولا وجه في ضوء ما تقدم للفرقة ، بسبب السن أو بدعوى مصلحة العمل ، ما بين فريق وآخر من شاغلي الدرجات الشخصية مادام القانون لم يقض بهذه الفرقة ولا تترها نصوصه .

ومؤدى ما تقدم انه فيما يتعلق بطلبات اعتزال الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ المقدمة من شاغلي الدرجات الشخصية ، فان الامر في قبولها أو رفضها ليس مرده الى تقدير جهة الادارة واختيارها ، وانما مرده في الحقيقة الى احكام القانون ذاته الذى رتب حقوقا معينة متعلقة بالمعاش لمن يطلبون اعتزال الخدمة من زوى الدرجات الشخصية المتوافرة فيهم شروط مقررّة بحيث أنه متى توافرت فيهم هذه الشروط الواجبة قانونا حققت لهم الافادة من احكام القانون وحق على جهة الادارة تكييفهم من هذه الافادة ، وبهذه المثابة فان الدعوى التى تقام في هذا الخصوص — كالدعوى الراهنة — تكون في حقيقة تكييفها دعوى تسوية تقوم على منازعة في معاش لا تستلزم تظلمها اداريا قبل رفعها ولا تخضع ليمعاد الستين يوما المقرر لدعاوى الالغاء ، وعلى مقتضى هذا يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول دعوى المدعى تأسيسا على انها دعوى الفاء في غير محله قانونا .

(طعن رقمى ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

رفع المدعى لدعوى اشكال امام المحكمة الجزئية ناعيا على النيابة العامة تعرضها لمعقد الاجبار الذى حصل عليه من مالك العقار بما ينطوى على معنى طلب الفاء القرار المطلوب وقف تنفيذه — احالة الى القضاء الادارى للاختصاص — لهذا القضاء ان يكييف طلبات المدعى في ضوء طبيعة دعوى الالغاء واحكامها دون التقيد بالفاظ وعبارات هذه الطلبات — اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء — قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

ان المدعى اقام دعوى اشكال رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنفيذ جزئى بورسعيد طالبا وقف تنفيذ قرار النيابة العامة سالفه الذكر وناعيا على النيابة العامة تعرضها لعقد الايجار الذى حصل عليه من مالك العقار عن الشقة محل النزاع ما ينطوى على معنى طلب الغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه فى حكم قانون مجلس الدولة اخذا فى الاعتبار ان المدعى اقام دعواه امام القضاء المدنى وحدد طلباته ونقلا لما اُصلح عليه فى هذا الشأن واحيلت الدعوى الى القضاء الادارى للاختصاص فان لهذا القضاء ان يكيف طلبات المدعى فى ضوء طبيعة دعوى الالغاء واحكامها دون التقيد بالفاظ وعبارات هذه الطلبات لان العبارة بالمعانى وليست بالالفاظ والمباني . وبناء على ذلك فان الدعوى وقد اقترن فيها طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء على النحو السالف الذكر فانها تكون مقبولة بما لا وجه للنعى عليها بدعوى عدم اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب مجانيا الصواب حقيقا بالالغاء .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٠)

الفرع السادس

طلب في الدعوى

أولاً : الطلبات الأصلية والطلبات الاحتياطية :

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

تقيد القاضي بحدود الطلبات المقدمة إليه — ليس له أن يقضى في غير ما طلب منه الحكم فيه .

ملخص الحكم :

توجب الأصول العامة في المرافعات على القاضي أن يتقيد بحدود الطلبات المقدمة إليه ونأبى عليه أن يقضى في غير ما طلب منه الحكم فيه .

(طعن ٥٩٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٣)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

الأصل أن يحدد المدعى نطاق دعواه وطلبه أمام القضاء ولا تملك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتعداها . فلذا هي قضت بغير ما يطلبه الخصوم . فلذا تكون قد تجاوزت حدود سلطتها وحل القضاء ما قضت به .

ملخص الحكم :

ان الأصل ان المدعى هو الذى يحدد نطاق دعواه وطلباته امام القضاء
ولا تلك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتعدها فإذا هى قضت بغير ما يطلبه
الخصوم فانها تكون بذلك قد تجاوزت حدود سلطتها وحق الغاء ما قضت
فيه .

(طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطاعن في تقرير طعنه — طلب الطاعن الغاء
قرار الفصل مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يشمل صرف مرتبه عن مدة
الفصل — اساس ذلك أن صرف مرتب العامل عن مدة الفصل ليس اثرا لازما
لإلغاء قرار الفصل .

ملخص الحكم :

الأصل أن نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطاعن في تقرير طعنه وإذا لم
يضمن الطاعن تقرير طعنه ما سبق أن طالب في دعواه أمام المحكمة التأديبية
من طلب صرف مرتبه عن مدة الفصل فإن هذا الطلب يكون والامر كذلك غير
معروض على هذه المحكمة بما لا محل للنظر فيه . وإذا كان الطاعن قد
طلب في تقرير الطعن الحكم بإلغاء قرار فصله من الخدمة مع ما يترتب على
ذلك من آثار إلا أن صرف مرتب العامل عن مدة الفصل ليس اثرا لازما لإلغاء
قرار الفصل لأن الأصل اعمالا لقاعدة أن الأجر مقابل العمل أى حق
العامل في مرتبه لا يعود تلقائيا بمجرد إلغاء قرار الفصل بل يتحول الى
تعويض لا يقضى فيه الا بطلب مريح بعد التحقق من توافر شروط المسؤولية
الموجبة للتعويض .

(طعن ٦٢٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

الجمع بين مدعين متعددين في عريضة دعوى واحدة — شرط صحته .
ولو تعددت طلباتهم ، أن يربطهم جميعا أمر واحد — المناط في ذلك أن تتحقق
المصلحة في توجيه الخصومة على هذه الصورة — مرد تقدير هذا الى المحكمة
وفق ما تراه من ظروف الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الجمع بين مدعين متعددين ، حتى ولو تعددت طلباتهم في عريضة
دعوى واحدة ، يكون سائفا ، اذا كان يربطهم جميعا أمر واحد وانماط
في ذلك تحقيق المصلحة في توجيه الخصومة على هذه الصورة ومردة الى
تقدير المحكمة وفقا لما تراه من ظروف الدعوى فاذا كان الثابت أن أسس
الدعوى الراعنة ، هو احالة المدعين الى المحكمة التأديبية وأن المذكورين
كانا قد أحيلوا الى المحكمة التأديبية معا ، بقرار احالة واحدا وضمتها دعوى
تأديبية واحدة ، صدر فيها ضدهما حكم واحد ، هذا الى جانب أنها ، قبل
احالتها الى المحكمة التأديبية كانا قد رقبيا باعتبارهما مسنين الى الدرجة
السادسة في تاريخ واحد ، فان هذه الظروف مجتمعة تبين بوضوح قيام
رابطة بينهما ، تسوغ تقدير تحقيق المصلحة في الجمع بين طلباتها في
عريضة دعوى واحدة .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/١٦)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

الطلب الاحتياطي لا تقوم الحاجة اليه متى اجيب الطلب الأصلي —
المحكمة المختصة بالطلب الاحتياطي لا تتعرض له الا اذا رفض الطلب الأصلي .

— اذا كان الطلب الاصلى هو الغاء قرار الفصل من القوات المسلحة مما يدخل في اختصاص اللجان القضائية للقوات المسلحة وكان الطلب الاحتياطى تسوية حالة المدعى الوظيفية بعد تعيينه بهيئة عليا — يتعين على محكمة القضاء الادارى المختصة بالطلب الاحتياطى الا تتعرض له وتفصل فيه الا بعد الفصل فى الطلب الاصلى من اللجان القضائية للقوات المسلحة — اعتبار الطلب الاحتياطى ملحق على شرط واقف هو انتهاء الفصل فى الطلب الاصلى — يتعين الحكم بوقف الدعوى فى الطلب الاحتياطى لحين الفصل فى الطلب الاصلى .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه لم يصادف الصواب فيما انتهى اليه من تكييف الطلب احتياطى على الوجه الذى اوردته به واعتبره به اثرا من آثار الغاء القرار باستفتاء من خدمات المدعى وهو موضوع الطلب الاصلى ذلك ان الطلب الاحتياطى على العكس من ذلك . لا تقوم الحاجة اليه متى اجيب الطلب الاصلى . ولهذا لا تعرض المحكمة المختصة به وتفصل فيه الا عند رفض الطلب الاصلى . والطلب بحسب ما اوردته المدعى صريح فى تعلقه بتسوية حالته فى هيئة النقل العام فيما لو رفض طلبه الغاء قرار نقله من القوات المسلحة اذ عندئذ ينظر المدعى فى الوضع الذى يكون عليه فى هذه الهيئة وتبدو مصلحته فى تحديد رقبته ودرجته منذ التحاقه بها وهو موضوع طلبه الاحتياطى ومثل هذا الطلب الذى يتعلق بوضعه فى هذه الهيئة اذا ما استقر امر قرار الاستفتاء عنه . برفض طلبه الاصلى — هو مما تختص به محكمة القضاء الادارى بمراجعة الدرجة التى بلغها فى هذه الهيئة الى حين انتهاء خدمته فيها ، وهو بهذه المثابة بعيد عما تختص به لجنة ضباط القوات المسلحة ولجان افرع هذه القوات القضائية للقوانين المشار اليها لتعلقه عندئذ من ليس من هؤلاء الضباط واتصال المنازعة بالهيئة المدنية التى يعمل بها ويريد تسوية حالته من حيث المرتب والدرجة فيها ووفقا لكادرها على ان المحكمة القضاء الادارى مع اختصاصها بنظرها الطلب الاحتياطى لا تعرض لحقه وتفصل فيه الا اذا انتهى الامر فى طلبه الاصلى برفض اللجنة المختصة بنظره له . ولهذا يكون مرجا بطبيعته الى

حين انتهاء الفصل في الطلب الأصلي من قبل تلك اللجنة فهو اذن معلق الى هذا الحين . وعلى هذا الشرط الواقف وهو انتهاء الفصل في تلك الطلب الأصلي بالرفض . ولا وجه والحالة هذه الى ما ورد بتقرير الطعن من أنه يجب اعادة الدعوى الى المحكمة للفصل في هذا الطلب اذ لا معنى لذلك والطلب كما سبق في حكم الموقوف من حيث أصل اتصّاله بالمحكمة الى حين الفصل في الطلب الأصلي وليس ثم اذن لاعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري الآن .

(طعن ٤٤٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٤)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

الطعن امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب امامها لتتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الطلب الأصلي والطلب الاحتياطي — اذا كان الطلب الأصلي مما تختص به اللجان القضائية للقوات المسلحة والطلب الاحتياطي مما تختص به محكمة القضاء الإداري يتعين على الأخيرة لجانة الطلب الأصلي الى اللجان القضائية للقوات المسلحة المختصة بنظره — اسس ذلك : اللجنة القضائية للقوات المسلحة جهة قضائية في تطبيق المادة ١١٠ مرافعات .

ملخص الحكم :

ولئن كان الطعن قد اقتصر على ما قضى به الحكم المطعون فيه في شأن الطلب الاحتياطي من عدم اختصاص المحكمة بنظره وهو ما سبق بيان صحة الطعن في خصوصه في الحدود المتقدمة — الا ان ذلك الطعن وبحكم ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يفتح الباب امامها لتتناول بالنظر والتعقيب بالحكم المطعون فيه في كل ما قضى به في المنازعة برمتها مما يرتبط بالطلب فيها أصلاً واجتباطياً وهو ما يجعل لها ان تثير من تلقاء

ذاتها موضوع ما قضى به الحكم من رفض احالة في خصوص الطلب الاصلى للجنة القضائية المشار اليها اذ ان ما قضى به الحكم في ذلك مما رتبته على اساس عدم اعتبارها جهة قضائية فلا يجوز احالة الدعوى اليها طبقا للمادة ١١٠ — مرافعات — غير صحيح وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ومن ثم يتعين الغاء الحكم في هذا الخصوص ايضا والامر باحالة الدعوى بالنسبة الى الطلب الاصلى الى اللجنة المختصة بنظره في القوات المسلحة .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه قضاؤه بالنسبة الى الطلب الاحتياطي وفيما تضمنه بالنسبة الى الطلب الاصلى من عدم جواز الاحالة الى الجهة المختصة به .

نلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطلب الاصلى وباحالته الى اللجنة القضائية المختصة طبقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ وبوقف الدعوى في الطلب الاحتياطي لحين الفصل في الطلب الاصلى .

(طعن ٤٤٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٤)

تعليق :

هذا المبدأ — في تطبيق المادة ١١٠ مرافعات — عدول عما سبق ان قضت به المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ١٧ ق من عدم اعتبار اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع في المادة ١١٠ مرافعات .

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

الحكم باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى استجابة الجهة الادارية الى الطلب الاحتياطي يكون مخالفا للقانون — اساس ذلك ان المحكمة تكون قد رفضت بقضاء ضمنى اجابة المدعى الى طلبه الاصلى دون ان تضمن حكمها

الأسباب التي بنت عليها هذا الرفض بالمخالفة لصريح نص المادة ١٧٦ من قانون المرافعات .

«لخص الحكم :

من المسلم انه اذ قضت المحكمة للمدعى بطله احتياطي دون طلبه الاصلى جاز له قانونا الطعن في الحكم بالنسبة الى الطلب الاصلى وذلك ونقلا لنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات التي تنص على انه « لا يجوز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه ولا يجوز من قبل الحكم او ممن قضى له بكل طلباته ما لم ينص القانون على غير ذلك » فيستفاد من مفهوم المخالفة لهذا النص ان من لم يقضى له بكل طلباته يجوز له الطعن في الحكم وبهذه المثابة واذا كان الطلب الاحتياطي للمدعى يمثل القدر الأدنى لطلباته وهو لا يعدو ان يكون تحوطا لما قد تنتهي اليه المحكمة من رفض طلبه الاصلى فان عدم اجابة المدعى الى طلبه الاصلى يعتبر بمثابة رفض ليعض طلباته التي اقام بها دعواه هذا ولما كان الحكم المطعون عليه قد قضى باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى استجابة الوزارة المدعى عليها الى الطلب الاحتياطي للمدعى فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وذلك اعتبارا بان قضاءه هذا انما يعنى حتما ان المحكمة قد رفضت بقضاء ضمني اجابة المدعى الى طلبه الاصلى دون ان تضمن حكيمها الاسباب التي بنت عليها هذا الرفض وهو الامر الذي يشكل مخالفة صريحة لنص المادة ١٧٦ من قانون المرافعات التي تنص على انه « يجب ان تشتمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة . » وبناء على ذلك يتعين الغاء الحكم المطعون عليه وبحث الطلب الاصلى للمدعى واصدار حكم مسببه
فيه .

(طعن ٣٩٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٦)

(م ١٢ - ج ١٤)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

تقرير الخبير - سلطة المحكمة في إحالة الدعوى الى خبير - المحكمة هي صاحبة الحق الاصيل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لاهل الخبرة ولها بغير جدال ان تنبذ آراء اهل الخبرة الذين عينتهم في حكمها ان رأت مسوغا لديها بغير حاجة او التزام الى الركون الى آراء الآخرين من ذوي الخبرة - لا التزام على المحكمة في إحالة الدعوى الى خبير .

بعض الحكم :

ان عدم الاستجابة من المحكمة الى طلب إحالة الديون الى خبير يناقش ويبحث كافة عناصر الأصول والخصوم في تاريخ معين وعلى اساس ميزانية معينة وقصر المحكمة المهمة الموكولة في البند رابعا من حكمها الى الخبير على بعض العناصر من الأصول او الخصوم لا يعنى التزام المحكمة في النهاية عقد امتثال حكمها في موضوع الدعوى بتقدير لجنة التقييم المتعلقة بالعناصر الأخرى التي لم تكلف الخبير ببحثها كما ان ذلك الحكم لا يقف في سبيل مهمة المحكمة من اصدار حكم تهيدي آخر مستقبلا بل هو هذه الحالة استجابة لمتطلبات بحثها ان تحت تأثير ما اثير اليه مؤخرا من واقعات ومبتدئات جديدة لم يكن قد اثير اليها من قبل ذلك ان المحكمة هي صاحبة الحق الاصيل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لاهل الخبرة وان لها بغير جدال ان تنبذ آراء لجنة التقييم او اهل الخبرة الذي عينتهم في حكمها ان رأى مسوغا لديها ومعنا بذلك بغير حاجة او التزام الى الركون الى آراء الآخرين من ذوي الخبرة فالمحكمة هي صاحبة الراى الاول والآخر في التقدير الموضوعي لكافة ما يعرض عليها من القضية ومنازعات تدخل في اختصاصها وهي التي تقدر بمطلق احساسها وكابل مشيئتها وفي الوقت الذي تراه مناسبا

مضى حاجتها الى الركوب الى اهل الخبرة من عبدة طالما لم تخرج في طريقها الموضوعي لكل ما تقدم على ما هو ملزم من الأوضاع القانونية في هذا الخصوص ومن المسلمات انه لا الزام على المحكمة في احوالة الدعوى الى خير . وعلى هذا الاساس فانه الحكم في قضائه بالبينين الرابع والخامس موضوع هذا الطعن لم يتضمن من قضاء منهي للخصومة كلها او بعضها .

(طعن ١٢٦٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٢)

(وفي ذات المعنى طعن ١٠٠٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٤)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

تكرار طلب التأجيل لذات السبب — رفض المحكمة التأجيل ونقضها في الدعوى بعد ان اتاحت لصاحب الشأن فرصة للتقدم بقضائه — سليم .

ملخص الحكم :

ليس من الشائع ان يطلب الطاعن التأجيل لأكثر من مرة لنفس السبب الذي تقدم به والذي من اجله أجابته المحكمة الى طلب فتح باب الواقعة واتاحت له ولغيره تقديم مستندات ومذكرات ثم عندما حيزت الدعوى للحكم اتاحت له ايضا التقدم بها ، وقد قدم فعلا دفاعه الموضوعي فلا جناح عليها ان فصلت في الدعوى بعد ذلك ومن ثم يكون النعي عليها من هذا الوجه لا اساس له من القانون ويتمين الرفض .

(طعن ٢٢٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٥)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

الطلبات الإضافية المتعلقة بطعون الإلغاء لا يجوز ابدائها خلال نظر الخصومة واتجاهها عليها إلا بعد استئذان المحكمة — ليس ذلك لا قبل

المحكمة من هذه الطلبات إلا ما يتحقق المحكمة في شأنه الارتباط بنية وبين الطلب الأصلي — لا تتصل ولاية المحكمة الإدارية بالطلب الإضافي إلا إذا قدمه البعض عن طريق ايداع عريضة الطلب الإضافي قلم كتاب المحكمة المختصة أو التقدم بهذا الطلب أمام المحكمة بكلل هيئتها — الطلب الإضافي يقدم للمحكمة ذاتها في فترة نظر الدعوى الإدارية لا في فترة تحضيرها أمام مفوض الدولة — أساس ذلك : مفوض الدولة ليس له من السلطات والاختصاصات قضى التحضير ولم يفعله قانون مجلس الدولة بصفة خاصة الآن بتقديم الطلبات الإضافية أو المعارضة .

ملخص الحكم :

انه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن الطلبات الإضافية المتعلقة بطعون الالغاء لا يجوز ايدؤها خلال نظر الخصومة وأحالتها عليها إلا بعد استئذان المحكمة كما لا تقبل من هذه الطلبات إلا ما تتحقق المحكمة في شأنه من قيام الارتباط بينه وبين الطلب الأصلي وعلى ذلك لا تتصل ولاية المحكمة الإدارية بطلب الإضافي أو المعارض إذ قدمه المدعى وفقا للاوضاع التي رسبها قانون مجلس الدولة وهي لا تخرج عن ايداع عريضة بطلب اضافي تلم كتاب المحكمة المختصة وأما بالتقدم بهذا الطلب أمام المحكمة بكلل هيئتها .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت أن طلب الالغاء قرار الجزاء يقسم ثلاثة أيام من مرتب الطاعن الصادر في ١٩٧٧/٧/٤ ، وهو من قبيل الطلبات الإضافية ، لم يقدم الى المحكمة بهيئتها الكاملة ولا وجه للقول بأن تقسيم هذا الطلب وقد تم من خلال المذكرة المقدمة أمام مفوض الدولة في ١٩٧٦/٢/٥ انتهاء تحضير الدعوى يعتبر تنديبا لهذا الطلب أمام المحكمة . لأن الأصل كما سبق أن قضت هذه المحكمة في الطلب الإضافي المبدي خلال دعوى الالغاء أن يقدم أمام المحكمة الإدارية ذاتها في فترة نظر الدعوى الإدارية لا في فترة تحضيرها أمام مفوض الدولة لذلك ان الطلب الإضافي ينبغي أن يكون مرتبطا بالطلب الأصلي ارتباطا نقره المحكمة الإدارية ذاتها متلئن أو لا متلئن بتنديبه طبقا لاعتناعها . والمفوض لا يقوم في هذا الشأن

- 121 -

(طعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤٢٥/٦/٢٢)

قاعدة رقم (١٢٦)

: اَللّٰهُمَّ

قضاء الحكم باجابة الطلب الاحتياطي دون الطلب الأصلي تضمنه
رفضاً للطلب الأصلي يجوز الطعن فيه طبقاً للمادة ٣٧٧ مرقعات — عدم
اعتباره اغفالاً لهذا الطلب مما تحكمه المادة ٣١٨ مرقعات — تعرض ذات
الحكمة لهذا الطلب في دعوى تالية طبقاً للمادة ٣١٨ وقضائها بإجلبته —
يؤدى الى ترتيب مركزين قانونيين مختلفين لصاحب الشأن في وقت واحد
— مثال بالنسبة لطلب الموظف اعادة اقدميته في احدى الدرجات التاريخية
اولها بصفة اصلية والثاني بصفة احتياطية .

ملخص الحكم :

ان طلب المدعى الأخير وهو رد اقدميته في الدرجة الثالثة الى ٢٢/٢١
١٩٥٨ انما هو طلب احتياطي للطلب الأصلي بارجاع اقدميته في ذات
الدرجة الثالثة الى ٢١/٨/١٩٥٧ فاذ قضت له المحكمة بطله الاحتياطي
دون طلبه الأصلي جاز له قانونا الطعن في الحكم بالنسبة للطلبات الأصلية
وذلك وفقا لنص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات ولا تندرج هذه الحالة
تحت نص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات التي يجري نصها كالاتي
" اذا اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب
الشان ان يكلف خصمه الحضور امامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " ٥

فذلك ان قضاء المحكمة باعتبار اقدمية المدعى راجعة في الدرجة الثالثة الى ١٩٥٨/٧/٢١ يعني هنا ان المحكمة رفضت بقضاء ضمني ارجاع هذه اقدمية الى ١٩٥٧/٨/٢١ ، يؤيد ذلك ويؤكد ان المدعى كان قد طلبه بمفكرته المقدمة لجلسة ١٧ يوليو ١٩٥٨ الحكم باستحقاقه للترقية الى العرجة الثالثة بالادمية المطلقة اعتبارا من ٢١ اغسطس ١٩٥٧ طبقا للمبدأ / كما كرر هذا الطلب بمذكرته المقدمة بيطسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ومذكرته المقدمة لجلسة ١٩٥٩/٤/٢ ومن ثم فان هذا الطلب كان تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى وانها اطلعت على هذه المفكرات جميعها ورات في اسباب حكمها وفي منطقته ان تجيب التقى الى طلبه الاحتياطي رافضة بذلك طلبه الاصلى رفضا ضمنيا وما كان لها بطبيعة الحال اجابته الى طلبيه الاثنين معا الاصلى والاحتياطي فتقرر بهذا القضاء اقدميته في درجة واحدة وهي الدرجة الثالثة الى تاريخين مختلفين اولهما في ١٩٥٧/٨/٢١ وثانيهما في ١٩٥٨/٧/٢١ وهو ما اخطأ فيه الحكم المطعون فيه اذ اعتبر ان الطالبين المعروضين على المحكمة في الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٢ قضائية طالبان اصليان ومستقلان احدهما عن الآخر يجوز ان يتقرر بمقتضى كل منهما للمدعى مركز قانوني قائم بذاته مستقلا عن الآخر ولذلك قضى للمدعى بأن اقدميته في الدرجة الثالثة ترد الى ١٩٥٧/٨/٢١ في حين ان الحكم الاول قضى بأن اقدمية المدعى في ذات هذه الدرجة ترد الى ١٩٥٨/٧/٢١ ونتيجة لذلك الخطأ المصحح للمدعى مركزان قانونيان مختلفان في درجة واحدة وترتب على ذلك ان أصبحت له اقدميتان في الدرجة الثالثة احدهما راجعة الى ٨/٢١ ١٩٥٧ والاخرى راجعة الى ١٩٥٨/٧/٢١ وهو امر يجافي القانون ولا يتفق مع احكامه لان اقدمية الموظف في الدرجة الواحدة لا تكون الا في تاريخ واحد محدد ومن ثم كان الظعن في الحكم الصادر في هذه الدعوى قد صافى الصواب ويتعين من اجل ذلك القضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه والزام المدعى بالمصروفات لعدم قبول دعوى طلب الحكم فيها اغفر من المطالبات الموضوعية لان طلب المدعى باغفاله قد قضى فيه قضاء ضمنيا

ومن ثم فلا محل للالتجاء الى حكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات كما سبق ايضاحه وانما تكون وسيلة تصحيح الحكم في هذه الحالة هي الطعن فيه ومن ثم يكون طلب الحكم فيها أغفلته المحكمة من بعض الطلبات غير مقبول .

(طعن ١٥٠٠ لسنة ٧ ق ، ٨٢٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٦)

ثانيا : الطلبات المعارضة :

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

الأحوال التي يجوز فيها للمدعى تقديم طلبات عارضة — طريقة تقديم الطلبات المعارضة — موافقة طرفي الدعوى على تقرير الخير — لا يعتبر تعديلا للطلبات على الوجه الذي بينه قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

للمدعى أن يقدم من الطلبات المعارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه بموجب ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى أو ما يكون مكلا للطلب الأصلي أو مرتبطا عليه أو متصلا به بصفة لا تقبل التجزئة أو ما يتضمن اضافة أو تفسيرا في سبب الدعوى أو ما تاذن المحكمة بتقديره مما يكون مرتبطا بالطلب الأصلي وهذه الطلبات المعارضة تقدم الى المحكمة أما بإيداع عريضة الطلب سكرتيرية المحكمة أو التقدم بالطلب الى هيئة المحكمة مباشرة ولما كان الثابت في الأوراق أن المدعى حصر طلباته في عريضة دعواه في طلبين أولهما : طلب الحكم بصفة مستعجلة بنذب خير هندسى في الآثار لمعاينة الأعمدة وبيان مدى توافر الصفة الأثرية فيها ولتقدير قيمتها . وثانيهما : طلب إلغاء القرار الإدارى الصادر فى فبراير سنة ١٩٦٢ بالاستيلاء على الأعمدة المذكورة . ولم يقم المدعى بتعديل طلباته أما استبعاد القضية من الجدول بناء على طلب سكرتيرية المحكمة ثم أعادتها بعد استيفاء الرسوم التي رأت أنها مستحقة طبقا للتكليف الذى أرفأته وما أثبت فى محضر جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ من أن الطرفين وافقا على نتيجة التقرير فلا يعتبر تعديلا للطلبات على الوجه

الذى بينه تاتون المرافعات ذلك أن التعديل ينبغي التقدم به على نحو واضح يكتل للمحكمة تبينه وللخصوم مناقشته والرد عليه .

(طعن ١٣٦١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

الطلبات العارضة المتعلقة بدعاوى الإلغاء تقييها يكون وفقا للأوضاع المقررة في قانون مجلس الدولة لتقديم الدعوى أو بالتقدم بها أمام المحكمة بيهنتها الكاملة .

ملخص الحكم :

الطلبات العارضة المتعلقة بطعون الإلغاء لا يجوز إبدائها خلال نظر الخصومة وإحالتها عليها إلا بعد استئذان المحكمة كيلا تقبل من هذه الطلبات إلا ما تتحقق المحكمة في شأنه من قيام الارتباط بينه وبين الطلب الاصلى وعلى ذلك تتصل ولاية المحكمة الإدارية بالطلب الاضافى الا اذا تدبه المدعى اما وفقا للأوضاع التى رسمها قانون مجلس الدولة وهى لا تخرج من ابداع عريضة الطلب الاضافى سكرتيره المحكمة المختصة وأما بالتقدم بهذا الطلب أمام المحكمة بيهنتها الكاملة .

(طعون ١٢٧٢ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

اختصاصات مفوض الدولة — ليس من بينها الاذن بتقديم طلبات عارضة لا يقوم المفوض مقام المحكمة فيما لها من سلطة في ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطلب اضافي ينبغي ان يكون مرتبطا بالطلب الاصلي ارتباطا تقره المحكمة الادارية ذاتها فتأذن 'اولا' بتقديمه طبقا لاعتنائها والمفوض لا يقوم في هذا الشأن مقابلها فليس له من السلطان والاختصاصات غير ما خوله اياها القانون ولم يتحوله فتكون تنظيم مجلس الدولة سلطان واختصاصات قاضي التحضير ولم يخوله بصفة خاصة الاذن بتقديم الطلبات المعارضة .

١٩٧٢ ، ١٩٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

الطلبات المعارضة المتعلقة بطعون الالغاء — لا يجوز ابدائها الا بعريضة تودع بملف المحكمة او تقدم امام هيئة المحكمة كاملة — لا يجوز ابداء هذه الطلبات امام هيئة مفوض الدولة لانها لا تقوم مقام هيئة المحكمة — لا يجوز تقديمها بقاضي التحضير لاعتنائها في الاختصاص .

ملخص الحكم :

حيث ان المادة الثالثة والعشرين من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على ان كل طلب يرمع الى مجلس الدولة يجب ان يقدم الى قلم كاتب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين امام المجلس .

ومن حيث انه اذا كان ذلك يصدق على الطلبات الاصلية للخصوم فان الطلبات المعارضة المتعلقة بطعون الالغاء لا يجوز ابدائها خلال نظر الخصومة او اتخاذها عليها الا بعد استئذان المحكمة كيلا تقبل من هذه الطلبات الا ما تحقق المحكمة في شأنه من قيام الارتباط بينه وبين الطلب الاصلى وعلى ذلك لا تتصل المحكمة الادارية بالطلب الاضافي الا اذ قدمه

المدعى وفقاً للأوضاع التي رتبها قانون مجلس الدولة وفى لا تخرج عن إيداع عريضة الطلب الإضافى سكرتيرية المحكمة الخفصة أو النظم بهذا الطلب امام المحكمة ببيتها الكاملة .

ومن حيث ان الطعن الذى وجهه المدعى الى القرار ٧١٠ لسنة ١٩٥٨ يعتبر طلباً اضافياً بالنسبة الى موضوع طلبه الاصلى المتعلق بلغاء القرار رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٨ وبهذه المثابة لا يجوز للمدعى ابدؤه الا امام المحكمة الادارية ذاتها .

ومن حيث ان ابداء هذا الطلب الاضافى لم يقدم للمحكمة الا بمذكرة « تعديل الطلبات » المؤرخة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، ولا وجه للقول بان اختصاص القرار رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٨ وقد تم امام هيئة مفوضى الدولة بجلسة التحضير المنعقدة فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٨ يعتبر اختصاصاً لهذا القرار امام المحكمة ، لا وجه لهذا القول لان هيئة مفوضى الدولة لا تقوم مقام المحكمة فى اختصاصها وممارسة ولايتها ولا يعتبر مفوض الدولة بالنسبة اليها بمثابة قاضى التحضير ويكفى لتوكيد هذا النظر مقارنة بين اختصاصات قاضى التحضير حسباً اوردها قانون المرافعات فى المادة ١١١ منه واختصاصات هيئة مفوضى الدولة طبقاً لما بينته المادة رقم ٣٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ويستند من تلك المعارضة انه اذا كان لقاضى التحضير ولمفوض الدولة بعض الاختصاصات التحضيرية المشتركة الا ان قلنى التطبيق يتميز عن المفوض باختصاصات ارحب بولاية الحكم واشمل فى كثير من طلبات الدعوى ودفعها شأنه فى ذلك شأن المحكمة ذاتها (الفصل فى طلبات شطب الدعوى ، وتعيين الخبراء ، وتوجيه اليمين الحاسمة والحكم على مقضى حلفها او النكول منها ، والفصل فى الدفوع الخاصة بعدم الاختصاص او ببطالان صحيفة الدعوى ، او بعدم قبول الدعوى او بوقف الدعوى او بامتناع الدعوى او بسقوط الخصومة او انقضاءها بضى المدة .. الخ .) ويرتب على ما سلف انه اذا كان قانون المرافعات قد اوجب على الخصوم ان يتقدموا لقاضى التحضير جميع الدفوع والطلبات المعارضة وطلبات افعال الغير

يقى الدعوى فلان قاضى التحضير فى مجلثة سلطانه والاختصاصات التى وكلها اليه القانون فى مقام المحكة الكاملة وتعتبر قراراته واحكامه التى يصدرها كأنها صادرة عن المحكة بهيئتها الكاملة وهذا ما لا يمكن ان يضيق على هيئة مفوضى الدولة فى القضاء الادارى واذا فجماع القول فى مهمة القاضى الادارى انه يقوم فى الآن ذاته بولاية قاضى التحضير والمحكة بهيئتها الكاملة ، اذ طبيعة الدعوى الادارية تتقاضاه ان يقوم بدور ايجابى . تسيير الدعوى وتوجيهها ولا يترك امرها للخصوم .

ومن حيث ان الاصل فى الطلب الاضافى المبدى خلال خصومة الالغاء ان يقدم امام المحكة ذاتها فى فترة نظر الدعوى الادارية لا فى فترة تحضيرها امام مفوضى الدولة والمحكة الادارية هى صاحبة السلطات فى ان تاذن او لا تاذن بتقديم هذا الطلب ، فاذا كانت لدعوى الالغاء بالذات طبيعة خاصة من حيث مراعاة ميعادها وايداع عريضتها تلم كتب المحكة المختصة فانه لا يغنى عن ذلك تقديمها شفاهيا او بمذكرة امام مفوضى الدولة بعيدا عن هيئة المحكة ورقابتها ، يظهر ذلك ان الطلبات الاضائية الواردة على طعون الالغاء ينبغى ان تكون مرتبطة بالطلبات الاصلية ارتباطا تفره المحكة الادارية ذاتها فتاذن او لا تاذن بتقديمها طبقا لاتتناعها والمفوض لا يقوم فى هذا الشأن مقام المحكة المذكورة اذ ليس له من السلطات والاختصاصات غير ما خوله اياها القانون وقانون تنظيم مجلس الدولة فى مادته الثلاثين . لم يخوله الاذن فى تقديم الطلبات المعارضة .

(طعن ٧٩٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧) .

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

الطلب المعارض الجائز قبوله هو الطلب المتصل او المرتبط بالطلب الاصلى — المحكة لا تصل بالطلب الاضافى الا اذا قدمه المدعى وفقا للاوضاع التى رتبها قانون مجلس الدولة — لا يقوم المفوض اثناء تحضير الدعوى

مقام المحكة في هذا الشأن — ليس للفوض من السلطات والاختصاصات.
غير ما خوله القانون اياها — فتون مجلس الدولة لم يفوله الاذن في تقديم.
الطلبات المعارضة .

ملخص الحكم :

ان الواضح مما تقدم ان طلب المدعى عن الحكم باحقته في بدل الترفع.
المقرر لحامى الادارات القانونية بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط الدرجة.
الثانية (٦٦٠ / ١٥٠٠) في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى حلت محل
الفئة الرابعة (٥٤٠ / ١٤٩٠) في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الملقى —
هو طلب ثبت الصلة بالاثارة المترتبة على الغاء القرار المطعون فيه.
واعتبار المدعى مرقى الى وظيفة محام اول من ١٩٧٧/١٢/٣١ لان الاثارة
المالية المترتبة على الغاء القرار او سحبه تكون باستحقاق المرتبات والمزايا
الآخرى التى كان سيتقاضاها المدعى فعلا لو تمت ترقيته في القرار المطعون
فيه . وقد صدر هذا القرار ولم يكن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد صدر
وعمل به بعد . اما هذا الطلب الذى تقدم به اثناء تحضير الدعوى فيتمتع
في حقيقته بتطبيق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١
في مجال وظائف الادارات القانونية المقررة لها مسيات وفئات وظيفية.
خاصة بها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ومن كان ذلك فان طلب المدعى لا يتوافر فيه شروط الطلب المعارض
الجائز قبوله طبقا لنص المادة ١٢٤ من قانون المرافعات ، فهو غير متصل
او مرتبط بالطلب الاصلى الذى اقيمت به الدعوى . وقد جرى قضاء هذه
المحكة على ان المحكة لا تتصل بالطلب الاضافى الا اذا قدمه المدعى وفقا
للأوضاع التى رسمها قانون مجلس الدولة ، وهى لا تخرج عن ايداع عريضة
الطلب الاضافى او المعارض سكرتارية المحكة المختصة او التقدم بهذا الطلب
امام المحكة بهيئتها كاملة ، ولا يقوم الفوض في هذا الشأن مقام المحكة
المذكورة ، اذ ليس له من السلطات والاختصاصات غير ما خوله اياها

القانون ، وتلتون تنظيم مجلس الدولة لم يخوله الإذن في تقديم الطلبات المعارضة .

ومن حيث ان المدعى أقام دعواه بالطعن على القرار رقم ٣١ لسنة ٧٧ فيما تضمنه من تخطية في الترقية الى وظيفة محام اول اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ ثم قرر بمذكرته أثناء تحضير الدعوى انه وقد رقى الى هذه الوظيفة فعلا مانه يجعل طلباته الى طلب الحكم باحققته في بدل التفرغ ، ومن ثم يتمين الحكم باثبات ترك المدعى الخصومة في دعواه وعدم قبول الطلب الخاص بدل التفرغ وقضي باحققته في صرف بدل التفرغ المقرر بالقانون برقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أساس الربط المالي (٦٦٠ / ١٥٠٠ جنيها سنويا) اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ يكون قد خالف القانون مما يستوجب الحكم بالفسخ واثبات ترك المدعى لدعواه وعدم قبول هذا الطلب مع الزامه المصروفات .

(طعني ١٤٤٤ ، ١٦١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٣)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

قبول الطلب المعارض ومن صورة الطلب المكمل للطلب الأصلي أو المترتب عليه أو اتصل به اتصالا لا يقبل التجزئة أو الطلب المتضمن لضافة الى الطلب الأعلى مع بقاء الطلب الأصلي على حاله يقدم الى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو يقدم شفاهة في الجلسة - تقديم العريضة المتضمنة هذا الطلب الى قلم كتاب المحكمة واشتمالها على تكليف الخصوم بالحضور امام هيئة مفوضي الدولة مادامت الدعوى ما تزال في مرحلة التحضير والتهيئة للبرائة والتي تقع في اختصاص هيئة مفوضي الدولة بقبول الطلب لاتساع الإجراءات القانونية السلبية في اضافة هذا الطلب .

ملخص الحكم:

ومن حيث أنه عن طلب التصويض فإن الثابت من الأوراق أن المدعى أضاف هذا الطلب بعريضة مطنة الى المدعى عليهم في يوم ١٩٧٥/١١/٥ تكلفهم بالحضور امام دائرة العقود الادارية والتعويضات بهيئة مغوضي الدولة لسماعهم الحكم بالقضاء قرار شطب اسم المدعى من عداد الموردين والحكم له بتعويض مقداره خمسمائة جنيه عما اصابه من ضرر يمثل فييا. فانه من كسب وما لحقه من خسارة من جراء القرار المطعون فيه وتقضى المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة بأن يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام كما تقضى المادة ١٢٣ من قانون المرافعات بأن تقدم الطلبات العارضة الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة بعد اقفال باب المرافعة . ويتضح من هذه النصوص أن الطلب العارض ومن صوره الطلب المكمل للطلب الاصلى أو المترتب عليه أو المتصل به اتصالاً لا يقبل التجزئة أو الطلب المتضمن اضافة الى الطلب الاصلى مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله - يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو يقدم شفاهاً في الجلسة . والثابت في خصوص طلب التعويض في هذه المنازعة أن العريضة التى تضمنته قدمت الى قلم كتاب محكمة القضاء الادارى واشر سكرتير الدائرة على الطلب بهذه العبارة لا يصرح بتعديل الطلبات والدعى سدد الرسم المستحق على طلب الالغاء وبطلب بالرسم المستحق على طلب التعويض ثم قام الموظف المختص بقلم كتاب المحكمة بحساب الرسوم بتقدير الرسم المستحق على طلب التصويض وادى المدعى الرسم المستحق على ذلك الطلب وتم ذلك في يوم ١٩٧٥/١١/٢ ثم اعلنت الصحيفة الى الخصوم في يوم ١٩٧٥/١١/٥ ، ومن ثم يكون المدعى قد اتبع صحيح حكم القانون في اضافة طلب التعويض الى طلب الالغاء ولئن تضمنت العريضة الخاصة بالطلب الاحتياطى تكليف

الخصوم بالحضور أمام هيئة مفوضى الدولة فذلك لأن الدعوى كانت لا تزال في مرحلة التحضير والتهيئة للمرافعة التي تقع في اختصاص هيئة مفوضى الدولة . واذ اتبع المدعى الإجراءات القانونية السليمة في اضافة طلب التعويض فإن هذا الطلب يكون مقبولا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبوله لعدم اتباع الإجراءات القانونية قد خالف القانون في هذا الشق من تضاؤه بما يوجب الحكم بالفاقته في هذه الحدود ايضا .

(طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٦)

ملخص : طلبات معدلة

قاعدة رقم (١٤٤)

المادة :

تعديل طلباته لمواجهة ما طرأ بعد رفع الدعوى من تعديل في وضعه الوظيفي في الفئة التي دار النزاع في الدعوى حول تحديد تاريخ استحقاقه لها - رد اقدميته فيها الى تاريخ اسبق مما طلبه - تعديل طلباته الى الحكم بصرف الفروق المالية - جوارحه - توزيع الاختصاص بين دوائر محكمة القضاء الاداري مسألة تنظيمية لا يصلح سببا للطعن امام المحكمة الادارية العليا - عدم اداء رسم الدعوى كله او بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصلح سببا للطعن على الحكم الصادر في الدعوى - اساس ذلك : طاعة كانت الرسوم مستحقة وواجبة الاداء فلن تلم القضاة برفض الاجراءات المقررة في تعميمها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المحكمة لم تخطئ في شيء وحين نظرت الدعوى على اساس طلبات المدعى المعدلة التي اذنت له بها لما لها من ارتباط بالطلب الاصلى فهي بعض آثاره وتقوم على ذات سبب وللمدعى تعديل طلباته لمواجهة ما طرأ بعد رفع الدعوى من تعديل في وضعه الوظيفي في الفئة الثالثة التي دار النزاع في الدعوى حول تحديد تاريخ استحقاقه لها - بعد اذ ردت اقدميته فيها الى تاريخ اسبق مما طلبه - اولا فانحصرت مصلحته في الدعوى فيها بطلباته المعدلة وهي ما غات عليه بسبب تخليه في الترقية بالقرار رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي أرجع اقدميته الى التاريخ الأخير ولم (م ١٣ - ج ١٤)

تخطئ المحكمة في فصلها في الدعوى على أساس التكييف القانوني الذي استظهرته في حكمها ولا يصلح سببا للطعن عليه ما نشره الطاعنة بشأن اختصاص كل من دوائر المحكمة لأن تلك مسألة تنظيمية ولا يعيب الحكم على أن الدعوى لم تنفجر عن جوهرها وموضوعها أما عما يثيره بشسأن رسومها فإن الاعفاء يتناوله وفي كل حال فإن عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصح وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة الإدارية العليا — أن يكون سببا للطعن في الحكم وتصبح الرسوم — المستحقة واجبة الأداء ويتخذ قلم الكتب في شأن تحصيلها الاجراءات المقررة وقد آن الأمر في ذلك على مقتضى الحكم الى الزام الطاعنة بها .

(طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

تعديل الطلبات الأصلية بطلبات اضافية — يتعين أن يتم وفقا للاجراءات المقررة لرفع الدعوى والمحددة بقانون مجلس الدولة وذلك بإيداع عريضة بالطلب الاضافي قلم كتاب المحكمة او بإبدائه امام هيئة المحكمة — عدم اتباع الاجراءات المشار اليها واقتصر الأمر على تقديم هذا الطلب الى رئيس المحكمة الذي أشر عليه بضمه الى ملف الدعوى واحالته الى هيئة مفوضي الدولة — يتعين عدم قبول هذا الطلب شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب المدعين تعديل طلباتهم الأصلية بإضافة طلب الحكم بالفاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٨١ غيبا تضمنه من تعيين الزميل المذكور في وظيفة مستشار مساعد (ب) فإن لما كان الطلب الاضافي يتعين أن يتم وفقا للاجراءات المقررة لرفع الدعوى والمحددة بقانون مجلس الدولة وذلك بإيداع عريضة بالطلب الاضافي قلم كتاب المحكمة او بإبدائه امام هيئة المحكمة .

ومن حيث ان المدعين لم يتتبعوا الاجراءات المشتركة بالنسبة
لطلبهم الاضافى وانما اقتصر الامر على تقديم طلبات الى رئيس المحكمة الذى
اشر عليه بضمه لى ملف الدعوى واحالته الى هيئة منوضى الدولة وقد
أحالته مراقب عام المحكمة الادارية العليا بكتابة رقم ٥١٩٣ فى ١٧/١١/١٩٨١
الى مراقب عام هيئة منوضى الدولة لعرضه على الاستاذ المستشار
بنغوض الدولة ووقف الامر عند هذا الحد وبالتالي نقه وتمين عدم قبول
هذا الطلب شكلا .

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٥)

الفرع السابع

دفع في الدعوى

أولاً — الحكم عامة

قاعدة رقم (١٤٥)

المادة :

صنوع قانون بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى — ضرورة الدفع بعدم القبول غير مجد .

ملخص الحكم :

إذا كانت الدعوى غير مقبولة عند رفعها أمام المحكمة ثم أصبحت المحكمة المذكورة غير مختصة بنظرها وانعدمت بذلك ولايتها بالنسبة إليها ، فقله بقصدام هذه الولاية يصبح التصدى للدفع بعدم قبول الدعوى غير مجد ، إذ أن فقدان الولاية مانع أصلاً من نظر الدعوى شكلاً وموضوعاً ، لأن التطرق الى نظر الدعوى هو من مقتضيات الولاية فإذا امتنعت الولاية أصلاً سقط المقتضى .

فلذا ثبت أن الدعوى كانت غير مقبولة لرفعها أمام محكمة القضاء الإدارى دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة ، وبعد تفلأ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة أصبحت هذه الدعوى من اختصاص المحاكم الإدارية دون محكمة القضاء الإدارى ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يصبح غير مجد ، لما تقدم من أسباب ، ولأن مقتضى هذا الدفع — لو صح — هو إعادة رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية المختصة ، وقد أصبح يفنى عن هذا نص المادة ٧٢ من القانون سابق الذكر .

(ملعن رقم ٢٩٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قلعة رقم (١٤٦)

المسألة :

الرفع بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر قرارات فصل الموظفين
بالقطاع العام — النفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الجلاء — أيا كان
الرأى في سلامة الدفيعين فقد أصبحا غير ذى موضوع بعد صدور القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الحكم :

انه من الدفع الذى اثارته الحكومة بعدم اختصاص محكمة القضاء
الإداري بنظر الدعوى لأن المدعى ليس من المواطنين العموميين الذين يختص
القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بهم والدفع الذى أيدته بعدم قبول
الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر في قانون مجلس الدولة نظمت
الإنهاء في القرارات الإدارية النهائية فإنه أيا كان الرأى في سلامة
دفيعين الدفيعين قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة
تأهيل المدنيين المصنولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم غلما يصدر
هذا القانون قد أصبحا غير ذى موضوع ذلك أن القانون المشار اليه نكلا
بمحكمة القضاء الإداري على ما يبين من حكم المواد الأولى والثالثة والتفصيلة
والثالثة عشر منه للاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين الذين انتهت
خدمتهم بغير الطريق التأديبي بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات
والبوحدات الاقتصادية التابعة لآى منها في الفترة من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٤
يستوي في ذلك أن يكون العامل المصنول قد قدم طلبا للمودة الى الخدمة
بالنطبق للمادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ورفض طلبه ولجا
الى محكمة القضاء الإداري طاعنا فيه في الميعاد المقرر قانونا وفقا لحكم
المادة التاسعة منه ثم أن يكون قد أقام دعوياه قبل صدور هذا القانون

وفلك طالما أن المشرع قد قضى في المادة (١٣) من القانون المشار اليه أن تطبيق التواعد الموضوعية التي تضمنتها على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل تفضله شأن المنازعة الماثلة - وأخذاً في الحسبان أن الالتجاء إلى القضاء طعنًا في قرار الفصل بغير الطريق التأديبي أقوى أثراً في معنى التمسك بالعودة إلى الخدمة والاصرار عليه من مجرد التقدم بطلب العودة إلى الخدمة ونقل أحكام المادة الثالثة من القانون المشار إليه ومن ثم يسوغ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ٧٤ التمسك بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التي عناها هذا القانون ولما كان الأمر كذلك وكان المدعى من العاملين بالحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة وكان إنهاء خدمته بغير الطريق التأديبي قد تم على ما سلف البيان في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ وقبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فإن القضاء الإداري يكون قد أصبح مخصصاً بنظر الدعوى والفصل فيها ولا وجه للحجاج في هذا الصدد بأن المدعى لم يكن خاضعاً لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم لا يخضع لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ذلك لأن منسلط تطبيق هذا القانون بصريح نص المادة الأولى منه هو إنهاء خدمة العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها بغير الطريق التأديبي خلال الفترة التي عناها وليست الخضوع لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ أما ما عناه المشرع من ذكر هذا القانون في المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فهو مجرد تحديد قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التي يسرى عليها هذا القانون ينتها تلك التي صدرت خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ دون سواها .

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى — القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ — لا يسوغ الدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى التى عنها هذا القانون — عدم جواز الاحتجاج بان لم يكن خاضعا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ — أساس ذلك — الدفع بعدم قبول الدعوى بعد ان فتح القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ باب الطعن فى قرارات إنهاء الخدمة — اعتبار الدفع غير ذى موضوع — رفع دعوى الإلغاء أبعد اثرا من طلب العودة للخدمة .

ملخص الحكم :

ان البادى من استقراء الوثائق ان الراى كان قد اتجه الى تنحية المدعى وأعضاء مجلس ادارة الشركة العقارية المصرية بغير الطريق التأديبى استجابة لما تكشف عنه سير العمل بالشركة من عدم محافظتهم على أموالها وارتكاب مخالفات مالية وإدارية عرض امر تحقيقها على النيابة انعسامة والنيابة الادارية واللجان الادارية استهدفت الادارة من تنحية المدعى وأعضاء مجلس الادارة كحالة تيام الشركة بواجبها على خير وجه . ولقد انصح القرار الجمهورى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ عن إنهاء خدمة المدعى بغير التأديبى من رئاسة مجلس ادارة الشركة على ما هو مستفاد من تعيين رئيس آخر لها بدلا من المدعى ومن الإشارة فى ديباجته الى قرارى تعيين المدعى وتحديد مرتبه والنص على الغاء كل ما يخالف احكام القرار المذكور ربما يدل على أن الهدف كان الغاء قرار تعيين المدعى وانتهاء خدمته ويقطع فى ذلك أن القرار المذكور لم يلحق المدعى بمعل آخر يتناسب مع مستواه الوطنى خارج الشركة ببراءة انه ليس من المستساع عقلا وقانونا أن يجتمع معا فى وقت واحد رئيسان لشركة يشغلان وظيفة واحدة مباشر احدهما فيها مهامه ويتى الآخر بلا عمل . ومن ثم يكون اقرار

الجمهورية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ قد أنهى بغير الطريق التأديبي خدمة المدعى من تاريخ صدوره وهو ما نهته الشركة وضمنته الشهادة التي سلمتها الى المدعى بناء على طلبه في ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ حيث أشارت الى أن خدمته بالشركة انتهت في ٦ من فبراير سنة ١٩٦٥ بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٥ . وعلى ذلك فانه لا يجوز التجدي بان القرار الذي أنهى خدمة المدعى هو قرار نائب رئيسي الوزراء للزراعة والبري ذلك ان هذا القرار لا يعدو في الواقع من الامر أنه يكون قد صدر تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه . وبهذه المثابة يكون قرار رئيس الجمهورية المذكور هو الذي استهدف المدعى الطعن عليه بالالغاء باعتبار أنه هو الذي انشأ المركز القانوني مثار المنازعة واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب .

ومن حيث أنه ايا كان الرأي في سلامة الدفع الذي اثارته الحكومة بعدم اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر دعوى المدعى لأنه ليس من الموظفين العموميين الذي يختص القضاء الاداري بنظر المنازعات الخاصة بهم والدفع الذي ابدته بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر في قانون مجلس الدولة لالغاء القرارات الادارية انه ايا كان الرأي في سلامة هذين الدفعين قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين المدنيين المصنوعين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم فانها بصدد هذا القانون قد أصبحت غير ذي موضوع ذلك أن القانون المشار اليه ناط بمحكمة القضاء الاداري على ما يبين من حكم المواد الاولى والثالثة والثامنة والثلاثة عشرة منه الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي بالجهاز الاداري للدولة والهئات العلية والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ يستوى في ذلك ان يكون العامل الموصول قد تمه طلبا للعودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المذكور ورفض طلبه وليا الى محكمة القضاء الاداري طلعنا فيه في الميعاد المقرر بقانوننا وفقا لحكم المادة التاسعة منه

أم أن يكون قد أقام دعواه قبل صدور هذا القانون وذلك طالما أن المشرع قد قضى في المادة الثالثة عشرة من القانون المذكور بأن تطبيق القواعد الموضوعية التي تضمنها على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه - شأن المنازعة الماثلة - وأخذاً في الحسبان أن الالتجاء إلى القضاء طعن في قرار الفصل بغير الطريق التأديبي أقوى أثراً في معنى التمسك بالعمود أبى الخدمة والاصرار عليه من مجرد التقدم بطلب العودة إلى الخدمة وفقاً لحكم المادة الثالثة من القانون المشار إليه . ومن ثم فلا يسوغ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التمسك بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التي عنها هذا القانون . ولما كان الأمر كذلك وكان المدعى من العاملين بأحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة وكان إنهاء خدمته بغير الطريق التأديبي قد تم على ما سلف بيانه في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ وقبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فإن القضاء الإداري يكون قد أصبح مختصاً بنظر الدعوى والفصل فيها . ولا وجه للاحتجاج في هذا الصدد بأن المدعى لم يكن خاضعاً لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ومن ثم لا يخضع لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لا وجه لذلك لأن مناط تطبيق هذا القانون وفقاً لصريح المادة الأولى منه هو إنهاء خدمة العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العميلة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها بغير الطريق التأديبي خلال الفترة الزمنية التي عينها وليس الخضوع لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ ، أما ما عناه المشرع من ذكر هذا القانون في المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فهو مجرد تجديد قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التي يسري عليها هذا القانون بأنها هي تلك صيرت خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ دون سواها أما عن النسخ عنهم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المقرر لطلب إلغاء القرارات الإدارية في قانون مجلس البوالة فإنه قد أصبح بدوره بعد صدور القانون رقم

٢٨ لسنة ١٩٧٤ غير ذى موضوع ذلك أن هذا القانون وقد فتح باب الطعن فى قرارات انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى سائلة البيان وقضى بتصحيح اوضاع العاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبى طبقا لقواعد موضوعية موحدة واجبة التطبيق على من كان قد نجأ منهم الى القضاء طالبا الغاءها أو تراخى الى أن صدر هذا القانون ثم تقدم بطلبه طالبا العودة الى الخدمة فان المدعى وقد أقام دعواه بطلب إلغاء قرار انتهاء خدمته قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التمسك بعدم اختصاص القضاء بهذا القانون وكانت هذه الدعوة أمعن أثرا فى معنى التمسك بالعودة الى الخدمة من مجرد طلب العودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من هذا القانون على ما سلف اشارة اليه فان هذه الدعوى تكون بهذه المثابة قد أصبحت بحكم القانون مقبولة شكلا .

(طعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٥)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

يتمتع على هيئة مفوضى الدولة النفع بالتقادم غير المتملق بالنظام العام ما لم يتمسك به اصحاب الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بالتقادم المبدى من هيئة مفوضى الدولة .
الأصل فى التقادم أنه لا يترتب على اكتمال مدته سقوط الالتزام من تلقاء ذاته بل لابد أن يتمسك به المدين ، فالتقادم دفع يدفع به المدين دعوى الدائن والأصل فيه أن لا يعتبر من النظام العام ذلك أن سقوط الالتزام بالتقادم وان كان يبتنى على اعتبارات تمت الى المصلحة العامة لضمان الأوضاع المستقرة الا أنه يتصل مباشرة بمصلحة المدين الخاصة ويرتبط ارتباط وثيقا بضميره ووقيته ووجدانه ، فان كان يعلم أن نمته مشغولة

بالدين وتخرج عن التفرع بالتقادم كان له أن يصمت عن التمسك به فلا تملك المحكمة أن تقضى بالسقوط من تلقاء ذاتها ، كل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الأصل كنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للبيزانة والحسابات في شأن تقادم الماهيات ، ولا مثل لهذا النص في شأن مسئولية الإدارة بالتعويض عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون ، وعليه فإن التعويض من تلك القرارات لا يسقط بقوة القانون وحده وما لم يتمسك صاحب الشأن بتقادمه لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن هيئة مفوضي الدولة ليست طرفا صاحب مصلحة شخصية في المنازعة يملك النصف في مصرها أو في الحقوق المنازعة عليها فيها أو ينوب عن أطرافها في التعبير عن مكونيهم ووجدانهم أو التمسك بدفع أو تفصل مباشرة بمصالحهم الخاصة وضمايرهم ، إذ ليس لمفوض من السلطات والاختصاصات غير ما خوله القانون إياها ، ولم يسند قانون مجلس الدولة إلى هيئة المفوضين النيابة عن ذوى الشأن في ابداء دفع أو لصيقة بهم مثل الدفع بالتقادم في الحالات التي لا غنى عنه للحكم به ، وعليه لا يسوغ لهيئة المفوضين أن تجهر بتقادم سكت صاحب الشأن عن الدفع به إذ ليس للمفوض أن — يتمسك بتقادم — يمتنع على المحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها ولا يقبل له من السلطات ما تقتصر عنه سلطة المحكمة — أما أن كان التقادم مما يسوغ للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها فإن حق المفوض ثابت في الدفع به لما لهذا الدفع من أثر في نهية الدعوى واستظهار جوانبها المؤثرة في نتيجة الحكم فيها .

ومن حيث أن تقادم دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون — وهو ما لا تملك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها — مما يمتنع على هيئة المفوضين الدفع به ما لم يتمسك به أصحاب الشأن ، وعليه فإن دفع هيئة المفوضين بتقادم الحق في التعويض — عن إلغاء ترخيص التصدير الصادر للدعوى أيا كان الرأي في توافر شرائطه ، ينهض على غير أساس . وحرى بالرفض .

لتانيا : **الذفع بعدم الاختصاص :**

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

ينبغي أن يكون الفصل في الذفع سابقا على البحث في موضوع الدعوى على المحكمة استثناء نظر الموضوع إذا كان الفصل في الذفع متوقفا على البحث في الموضوع وذلك بالقدر اللازم للفصل في اختصاص .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الأصل ان البحث في الاختصاص والفصل فيه ينبغي أن يكون سابقا على البحث في موضوع الدعوى الا انه متى كان الفصل في الذفع بعدم الاختصاص متوقفا على بحث الموضوع فانه يتعين على المحكمة نظر الموضوع بالقدر اللازم للفصل في الاختصاص باعتباره من المسائل الأولية التي يلزم بحثها أولا وقبل الفصل في مسألة الاختصاص .

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

لا يجوز للمحكمة بعد قبولها الذفع بعدم الاختصاص الخوض في موضوع الدعوى .

ملخص الحكم :

انه ما كان يجوز للمحكمة وقد انتهت الى الحكم بقبول هذا الذفع ان تستطرد في أسباب حكمها الى تقرير مشروعية القرار المطعون فيه من

حيث قبله على أسباب سليمة وعدم انحراف بالسلطة في إصداره إذ إن ذلك يعد خوصسا في صميم موضوع الدعوى بما يقتضيه الفصل في الدفع بعدم الاختصاص فضلا عن كونه مجافيا لما انتهت إليه من الحكم بقبول هذا الدفع .

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

حجية الأمر المقضى فيه - طلب التعويض المتفرع عن الطلب الأصلي الذي كلفته المحكمة بأنه طلب الفاء - رفض المحكمة الطلب الأصلي بالالفاء - لا تجوز العودة الى اثار مسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض - الحكم الصادر في الطلب الأصلي بعدم القبول يكون قد قضى ضمنا باختصاص المحكمة بنظر طلب التعويض - هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى في هذه الخصوصية .

ملخص الحكم :

إن طلب التعويض في الخصوصية المعروضة يعتبر فرعاً للطلب الأصلي الذي قضت المحكمة الإدارية بأنه في حقيقته طلب الفاء إذ أن الدعوى بعد أن أخفق في طلبه الأصلي الخاص بالحكم بنسوية حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ لم يجد مناصاً من اللجوء الى ذات المحكمة بطلب الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة امتناع الجهة الإدارية عن تطبيق القانون المذكور عليه - وهو ذات الطلب الذي سبق أن تقدم به على سبيل الاحتياط أثناء نظر دعواه ولم تنصل فيه المحكمة بسبب عدم سداد الرسم المستحق عنه والذي تبين فيما بعد للظم المختص بمجلس الدولة أنه لا يستحق عليه رسم - وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه « لا تجوز العودة لأثار مسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض لأن الحكم الصادر في الطلب الأصلي إذ قضى بعدم قبول الطلب

الأصلى شكلا لرغمه بعد الميعاد يكون قد قضى ضمنا باختصاص المحكمة بنظر التعويض باعتباره نزعاً من الطلب الأصلي . ومن ثم يكون الحكم المذكور قد حاز في مسألة الاختصاص قوة الأمر المقضى وهو ما يقيد المحكمة في هذه المسألة عند نظر طلب التعويض ذلك ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل في طلبات التعويض متفرع عن اختصاصه بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الادارية والقاعدة في حجية الأمر المقضى هي ان الحكم في شيء هو حكم فيها يقتصر عنه » .

(طعن رقم ٥٣٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

الذفع بعدم الاختصاص المحلى لمحكم مجلس الدولة من النظام
العام .

ملخص الحكم :

ان الذفع بعدم الاختصاص المحلى لمحكم مجلس الدولة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى يجوز ان تثار فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللحكمة ذاتها ومن تلقاء نفسها أن تبحث فى اختصاصها ، فان ثبت لها عدم قيامه تقضى بعدم اختصاصها .

(طعن ٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢١)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

تقييد عدد المحاكم الادارية وتحديد دوائر اختصاص كل منها يقوم على اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة اى اتصالها بالدعوى موضوعا لا بمجرد تبعية العامل لها عند اقبالة الدعوى — لا عبرة بتواجد العامل في

النطاق الإقليمي للمحكمة — العبرة بمكان الجهة الإدارية المتصلة بالنزاع
موضوعا بحسبانها الجهة التي تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في الدعوى
باسرع الوسائل وذلك بتقديم المستندات والبيانات التي تساعد على بيان
وجه الحق في الدعوى وتيسير تنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها .

ملخص الحكم :

ان تعين عدد المحاكم الإدارية وتحديد دوائر اختصاص كل منهما
على مقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة والقرارات
المنفذة له يقوم على اختصاص الجهة الإدارية بالنزاع أي اتصالها
بالدعوى موضوعا ، لا بمجرد تبعية العامل لها عند اقامة الدعوى الذي
ينتقل بين فرعها طبقا لظروف العمل الذي يقضيه التنظيم الداخلي لها ،
وهذا الضابط الذي توخاه الشارع هو الذي يتفق مع طبائع الأشياء
وحسن سير المصلحة العامة والحكمة التي استهدفتها من تقريب جهات
التقاضي الى المتقاضين ، والتي لا تتحقق بمجرد تواجد العامل في النطاق
الإقليمي للمحكمة المختصة ، وانما بقيام الجهة الإدارية المتصلة بالنزاع
موضوعا فيه ، بحسبانها الجهة التي تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في
الدعوى ، وتوفر الوقت والجهد لاعادة الحقوق لأصحابها واعادة
التوازن الى المراكز القانونية للعاملين بها ، نهى بطبيعة الحال التي
تستطيع الرد على الدعوى ، بأعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة
بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم في ميزانيتها عند
الانقضاء وهي التي تملك وحدها البت في التظلمات الإدارية الوجوبية
والاختيارية على النحو الذي يخفف العبء على القضاء في استقرار المراكز
القانونية والتقليل من عدد المنازعات الإدارية التي تطرح عليه .

وترتبيا على ذلك فانه ينبغي لكى يتغير الاختصاص لاحدى المحاكم
الإدارية — محليا — أن تتوافر في الجهة الإدارية — التي تدخل في النطاق
الإقليمي لها — الامكانيات التي تحقق الغاية التي استهدفتها الشارع من
نشر المحاكم الإدارية في الإقليم ، وان لم تتوافر في هذه الجهة الشخصية
المعنوية بالمفهوم القانوني الحقيق بأن يتوافر لهذه الجهة قدر من الاستقلال

الإدارى الذى يمكنها من اعانة القضاء الإدارى على سرعة البت فى المنازعات وإعادة الحقوق الى أصحابها على الوجه الذى يحقق الاستقرار الدائم فى المراكز القانونية بأسرع الوسائل الممكنة وذلك بتقديم المستندات والبيانات التى تساعد على استقضاء وجه الحق فى الدعوى وتيسير تنفيذ الأحكام الصادرة بحوائجها .

وعلى هذه الأحوال المتقدمة فانه ولئن كان الثابت من الأوراق أن المدعى يعمل بفرع الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن بالقناطر الخيرية بالقليوبية ، إلا أن الثابت من حافظة المستندات المقدمة من الهيئة المذكورة والمتضمنة هيكلها التنظيمى أن الفرع المذكور لا يعدو أن يكون ملحقا لحلج القطن لا وجود له بالهيكل التنظيمى المشار اليه ، ولا يملك قرارا من الاستقلال الإدارى الذى يمكنه من اعانة القضاء على النظر فى الدعوى حيث لا يوجد به أية سجلات أو بيانات أو ملفات خاصة بالعاملين فى المخلج ، مادام الثابت من الأوراق أن هذه البيانات والسجلات موجودة بالإدارات المختصة بقر الشركة الكائن بطريق الحرية بالإسكندرية ، وهى الإدارات التى تملك إجابته الى تظلمه قبل رفع دعوى وتنفيذ الحكم الصادر فيها عند الاقتضاء ومن ثم فان الاختصاص بنظر هذه المنازعة ينعقد للمحكمة الإدارية بمدينة الإسكندرية التى تختص طبقا لقرار نشأتها بنظر المنازعات الخاصة لمصالح الحكومة والهيئات العامة ، والمؤسسات العامة بمحافظة الإسكندرية والبحيرة ولا يكفى المحكمة المذكورة انفصل من اختصاصها بنظر الدعوى الاستثناء الى أن المدعى يعمل بفرع الهيئة بمحافظة القليوبية ، إذ يتعين عليها أن تتطرق الى بحث طبيعة هذا الفرع ومدى ما يتمتع به من إمكانيات إدارية تعين على تحقيق الأهداف المنشودة من تقريب جهات التقاضى وتيسير نظر المنازعات الإدارية ، إذ لا يتصور — منطلقا أن تختص محكمة طنطا بنظر هذه المنازعة مجرد أن المدعى يعمل فى مخلج بالقناطر الخيرية فتضطر المحكمة المذكورة الى إعلان الهيئة بالإسكندرية بحسبانها الجهة التى تملك تقديم المستندات والبيانات وكافة الأوراق اللازمة للفصل فى الدعوى كما تضطر هذه الجهة

الى ايفاد المختصين الى هذه المحكمة لتقديم دفاعها في الدعوى وما عساه يكون قد صدر من قرارات في شأن المدعى على الوجه الذى يكشف وجه الحق فيها وما يقتضيه ذلك من انتقلهم من الاسكندرية الى مدينة طنطا ، فى الوقت الذى تتيح فيه محكمة الاسكندرية عن نظر الدعوى على الوجه الذى يتنافى مع الحكمة من توزيع المحاكم بالاقاليم وتحديد اختصاصتها على أساس يسمح بتيسير اجراءات التقاضى الامر الذى يجعل من الحكم الصادر من المحكمة الادارية بمدينة الاسكندرية والحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى تأيدا له قد صدرا مخالفا للفهم الصحيح فى القانون لتعين عدد المحاكم وتحديد اختصاصها ، متجاهيا مع الحكمة من اصداره وما يسهفه من تقريب جهات التقاضى لسرعة الفصل فى المنازعات مما يتعين معه الفاءها واعادة الدعوى الى المحكمة الادارية بالاسكندرية للفصل فيها .

(طعن ١٠٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٥)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

الانثار المترتبة على الحكم بعدم الاختصاص والاحالة ومدى الزام الامر بالاحالة للمحكمة المحال اليها .

ملخص الحكم :

اذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها ان تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ومخالفة ذلك يعيب الحكم بخالفة القانون جديرا بالالغاء ويعنى التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها التزاما وجوبا بالفصل فى الدعوى المحالة اليها بحالتها . ولا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى ان تسلب من اختصاصها وأن تعلود البحث فى موضوع الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة وسلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والسبب الذى بنى (م ١٤ - ج ١٤)

عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . ومن ثم فان الاثر المترتب على ذلك هو انه لا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى ان تخليها لمحكمة اخرى . ولتتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها والحكم فيها ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . فلا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى ان تعاود البحث في موضوع الاختصاص او الاسباب التي بتي عليها . على ان التزام المحكمة المحال اليها بنظرها لا يخل بحق صاحب الثتان في الطعن على الحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحالة بطرق الطعن المناسبة خلال الميعاد . فاذا فوت المدعى على نفسه طريق الطعن فان الحكم يحوز قوة الامر المقضى ، ولا يعود بالامكان اتاؤه عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالاحالة بعد صيرورته نهائيا حجة على الخصوم جميعهم ، وهو امر لا يقبل التجزئة ، بل وتبتد هذه الحجة الى الخلف العام او الخاص للخصوم ، فلا يجوز لاي منهم طلب معاودة البحث في الاختصاص حتى ولو لم يكن قد اختصم او مثل في الدعوى طالما انه يعتبر من الخلف العام او الخاص لاحد الخصوم .

(طعن ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٥٥)

ألفيدا :

الحكمة التشريعية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات افصحت عنها اللجنة التشريعية بمجلس الأمة - حجية الحكم الصادر بطلب الاختصاص والاحالة امام الجهة القضائية المقضى بالاحالة اليها للاختصاص .

ملخص الحكم :

استهدف المشرع من حكم المادة ١١٠ مرافعات ما اشتر به الاعمال التصديرية ختم المرافعات ووضع حد لها فلا تتعاقبها احكام عدم الاختصاص من محكمة لاخرى فضلا عن ذلك من مهينة لوقت القضاء ومجابه لتناقض احكامه وازاء هذا فانه هذا الفرض قد بات متعلقا على المحكمة التي تحال اليها الدعوى به الحكم فيها بعدم الاختصاص ان تعاود

البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص او الاسباب التي بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة اذ قرر المشرع ان الاعتبارات التي استند اليها في هذا المال تسود على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من تسلط قضاء محكمة على قضاء محكمة اخرى وقد انصحت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الأمة عن ذلك في وضوح حتى قالت ان المشرع اوجب على المحكمة اذا قننت بعدم اختصاصها ان تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها وارفعت اللجنة المذكورة ان تقتضى هذه الفكرة الجيدة التي اخذ بها المشروع ان يكون للحكم الذي يصدر من جهة قضائية حجيته امام محاكم الجهة الاخرى بحيث لا يجوز اعادة النظر في النزاع بدعوى ان الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة وان من مزايا هذه القاعدة التخذ من حالات النزاع على الاختصاص بين جهات القضاء هذا الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة ١١٠ مراعلة لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن العكسي فاذا فوت على نفسه الطعن فيه في الميعاد فان الحكم يحوز حجيته الشيء المقضي فيه ولا يعود بالامكان اثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى .

من حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ... وقد تناول قرار منح المدعى اجازة مفتوحة وطس الى ان منح الاجازة المفتوحة ونبيه لا ينطوى على أى جزء تليبي .

ومن حيث انه عن طلب الفاء القرار ... بمنح المدعى اجازة مفتوحة ... فان نظام العاملين بالتطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . لم يعط العاملين على التطاع العام سلطة تسمية العمال عن عمله بمنحه اجازة مفتوحة وانما ناظر برئيس مجلس الادارة حتى يفتحه التعامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد

على بضعة أشهر ونص صراحة في المادة ٥٧ متضى على أنه لا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ... ولذا فان هذا القرار يكون قد صدر دون سند من قانون ولا يعدو والحالة هذه أن يكون قرار وقف احتياطي عن العمل دون اتباع الاجراءات التي رسمتها المادة ٥٧ سائلة الذكر وهذه المثلية يكون القضاء التأديبي هو صاحب الاختصاص بالفصل فيه القليا وتعويضا .

(طعن ٦٧٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٥٦)

المادة :

القرار المحكة المحال اليها الدعوى بالفصل في المنازعة — الفصل في طلب الاعتفاء والحكم بعدم الاختصاص بنظر طلب الحكم بمنع التعرض — عدم التعرض بالحالة الدعوى الى المحكمة المدنية المختصة . لاستنفاد هذه الأخيرة ولايتها على الدعوى السابقة حكمها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى — الحكم اخطا في تطبيق القانون .

ملخص الحكم :

اتهم المدعى الدعوى رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٦ في ١٩٧٦/٥/٢٠ أمام محكمة طلخا الجزئية طلب فيها الحكم بمنع التعرض له في الرى عن قناة الراحة المخصصة لرى اطيانته بواسطة الماسورة التي اعددها المتعرضون له لتحقيق تعرضهم ، ثم صدر في ١٩٨٦/٨/١٤ قرار مدير عام رى غرب الدقهلية بإلزام المدعى بأعادة وضع الماسورة الى مستاة الراحة الخصوصية تجاه أرض المدعى عليهم بمعرفته وعلى نفقته ، وبعد صدور ذلك القرار اتهم المدعى الدعوى الثانية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٧٦ أمام محكمة طلخا الجزئية بطلبه الحكم بعدم الاعتداد بالقرار سالف الذكر واعتباره كأن لم يكن — فان الخصومة في الدعويتين ترد في الحقيقة على القرار الإداري الصادر من مدير عام رى غرب الدقهلية ، طعنا عليه بعدم المشروعية ومخالفته

لاحكام قانون الرى والصرف ولا تمتد الخصومة المثلثة الى اصل الحق
فى رى اطيان الخصوم ومن ثم تعتبر الدعويان فى منازعة ادارية واحدة
وتدخل كلها فى نطاق الاختصاص الزلانى لمحاكم مجلس الدولة ، فـ تدور
الخصومة فيها حول مدى الاحتية المؤقتة للمدعى والمدعى عليهم فى رى
اطيانهم من مسقاه الراحة الخصومية . وقد حسم هذا النزاع قرار مدير
عام رى غرب الدقهلية لصالح المدعى عليهم .

وقد قضى الحكم المطعون فيه بمشروعية قرار مدير عام رى غرب
الدقهلية سالف الذكر . وجاء هذا القضاء حاسما للنزعة الادارية
المثلثة مؤكدا احقية المدعى عليهم فى رى اطيانهم من مسقاه الراحة بواسطة
الماسورة ، وليس من ريب ان القرار الادارى سالف الذكر يتقضى مراكر
قانونية مؤقتة بالتمكين من الانتفاع بالماسورة وبياه مسيقتة للراحة
الخصومية بين المدعى والمدعى عليهم ويجوز لمن لا يقبل ما يقضى به هذا
القرار المنازعة امام المحكة المدنية المختصة وبالأجراءات المعتادة لرفع
دعوى - فى اصل الحق فى الانتفاع ببياه المسقاة سالف الذكر طبقا لاحكام
القانون المدنى وتستفاد الصفة المؤقتة لقرار تفتيش الرى من الحكم الصريح
الوارد فى المادة ١٤ من قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ ، وعلى
ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره فيما ذهبت
اليه من اعتباره دعوى المدعى رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٦ يطلب الحكم
بمنع تعرض المدعى عليهم فى رى اطيانه وحده من مسقاه الراحة أى ان
المدعى يهدف منها الى طرح النزاع بطريق الماسورة التى وضفوها تجاه
اطيانهم والحكم الصادر من المحكة المشار اليها بمشروعية هذا القرار
يؤكد المراكز القانونية المؤقتة التى انشأها ذلك المدعى عليهم بما لا يحول
دون اقامة المنازعة المدنية حول اصل الحق فى استعمال المسقاة المذكورة
من جانب الخصوم الأفراد فى هذه الدعوى وغيرهم ، وهذا التمسك يشمل
ويحكم طبيعة الأشياء قضاء ضمينا برفض طلب المدعى بالحكم
بمنع التعرض له فى الرى من قناة الراحة هى الدعوى المدنية التى يكن
هذا الحكم يشمل قضاء ضمينا برفض طلب المدعى لقرار احقيقته المؤقتة

في التفرغ وحده بالإفادة من بياض قناة الراحة . الأمر الذي يضمن معه الحكم بتقويل الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه وبرفض دعوى المدعى برمتها .

(طعن ١٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٥٧)

المادة ١١٠ :

التزام المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى والفصل فيها - أما إذا نصت المحكمة المحال إليها الدعوى أنها يدورها غير مختصة بنظر الدعوى - التمسك لقرى غير تلك التي قام عليها الحكم بالإحالة - أن تحكم بعدم الفصلها وتصل الدعوى الى المحكمة او الجهة المختصة .

مفصل للحكم :

تنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه « علي المحكمة إذا اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بجالتها الى المحكمة المختصة . ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ... وتلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها الا أنه يضمن اعلان النظر في حكم هذا النص لاستظهار مداه وتحديد ضوابط تطبيقه بما يوفق بين الضبايات التي لستعها المشرع من تقرير هذا الحكم ، وفي ذلك الوقت احترام القواعد العامة في الاختصاص .

وفي هذا الصدد فإنه لا يسوغ في مجال التطبيق تفسير حكم المادة ١١٠ مرادفاتها فيما نصت عليه من التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ، قصيرا حرفيا ضيقا ليقف عند ظاهر النص ، لينتهي الى القبول بالتزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ايا كان وجه عدم الاختصاص الذي رتبته المحكمة المحيلة او سبب عدم الاختصاص الذي استندت اليه .

هذه المحكمة في تنفيذها بإحالة الدعوى الى المحكمة المحال اليها . وانما يتحقق تطويق هذا النص في نطقه الصحيح فقد مال الفقه الى القول بان التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها منوط بالأسباب التى بنت عليها المحكمة قضائها بعدم اختصاصها وبالإحالة . وذلك احترازا لجدية هذا الحكم . أما اذا تبينت المحكمة المحيل اليها الدعوى أنها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب أخرى غير تلك التى قام عليها حكم الإحالة ، وان من شأن هذه الأسباب الجديدة ان ينهقد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أو جهة أخرى غير تلك التى قضت بأدى الأمر بعدم اختصاصها ، فان للمحكمة المحال اليها الدعوى ان تعاود الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة أو الجهة التى تبينت اختصاصها دون ان يعتبر ذلك اخلافاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات المشار اليها .

ومن حيث انه متى استبين ما تقدم ، وكاتب المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه وفي الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول او على يد أحد محضرى المحكمة . ويجوز لذوى الشأن فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ - انظلم من أمر التقدير خلال ثمانية ايام من تاريخ الاعلان والا اصبح الأمر نهائياً . ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ، كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائى بمبدأ وضع الصيغة التنفيذية على صورة أمر التقدير من المحكمة الواقع فى دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه ذلك الأمر ، يحصل انظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير ، او بتقدير فى قلم الكتاب ، ويرفع انظلم الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر يكون حكمها غير قابل للطعن .

ومفاد ذلك ان المحكمة المختصة بنظر انظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية ، هى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر

المتظلم منه ، ولما كان حكم محكمة الزيتون الجزئية القاضي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها الى القضاء الادارى يبين انها اقامت قضاءها على أساس ان اختصاصها مقصور على المعارضة فى أوامر تقدير الرسوم ولم تتبين المحكمة نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها باعتباره قانونا خاصا اسند بصراحة الاختصاص فى التنظيم من أوامر تقدير رسوم التوثيق والشهر الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى اصدر الأمر المتظلم منه ، ومن ثم لم يرد لهذا النص ذكر فى اسباب حكمها ، ولم تدخله المحكمة فى اعتبارها عندما امرت بأحالة الدعوى الى القضاء الادارى . وبناء عليه فان حكمها بالإحالة الى محكمة القضاء الادارى لا يلزم هذه المحكمة بنظر الدعوى بالمخالفة لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، وكان يتعين على هذه المحكمة وقد تبينت وجه عدم اختصاصها بنظر الدعوى وان ثمة سببا قانونيا آخر خلاف ما استندت اليه محكمة الزيتون الجزئية فى حكمها بعدم اختصاص والإحالة يجعل الاختصاص بنظر الدعوى لحكمة أخرى هى محكمة شمال القاهرة الابتدائية الكائن بدائرتها مكتب الشهر العقارى الذى اصدر أمر التقدير المتظلم منه — كان يتعين عليها لهذه الأسباب الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه قد قضت محكمة القضاء الادارى فى حكمها المطعون فيه بخلاف ما تقدم فرات انها ملتزمة بنظر الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، ونصت فى موضوع النزاع بحكمها المطعون فيه ، فمن ثم تكون قد أخطأت فى تطبيق صحيح حكم القانون ويتعين القضاء بالفناء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للاختصاص .

قاعدة رقم (١٥٨)

المبسندا :

التزام المحكة الحال اليها بالفصل بالدعوى ، اما اذا تبين انها
— على الرغم من حكم الاحالة — غير مختصة تقضى بعدم اختصاصها وتحيل
الدعوى الى المحكة او الجهة المختصة .

ملخص الحكم :

الاصل ان المحكة الحال اليها الدعوى اعمالا لحكم المادة ١١٠
مراعات لتلتزم بالفصل في موضوعها ويمتنع عليها معاودة البحث في
الاختصاص جديد ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر
فيها بعدم الاختصاص او الاسباب التى بنى عليها ولو كان عدم الاختصاص
متعلقا بالوظيفة .

بيد أنه يرد على هذا المبدأ قد تليه الاعتبارات العامة في تفسير أحكام
القانون ، اذ لا تلتزم المحكة الحال اليها الدعوى بالفصل في موضوع
الدعوى الحالية الا للأسباب التى بنيت عليها الاحالة بحيث انه اذا رأت
المحكة الحال اليها الدعوى انها على الرغم من الاحالة غير مختصة بنظر
الدعوى مع هذا الحكم تقضى بعدم اختصاصها .

وفي خصوص هذه المنازعة ، فان الثابت من الأوراق ان محكمة المحلة
الكبرى الجزئية قضت بجلسة ١٠/٢٦/١٩٧٤ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر
الدعوى رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٧٤ — مدنى المحلة جزئى — على أساس
ان المنازعة على طعن بالالغاء في القرار الصادر من محافظة الغربية برقم
١٥٨ / ٧٤ بالاستيلاء المؤقت على أرض ملحج بيل القديم وما عليها من مبان
الملوكة لشركة مصر لحج الاقطان ، وان الاختصاص الولاىى بنظر طلب
الغاء ذلك القرار من اختصاص محكمة القضاء الادارى ولائيا ووظيفيا .
اما الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاص

مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى ولانها فقد أقيم على أساس أن حكم المادة ٦٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع يجعل الاختصاص لهيئات التحكيم دون غيرها . بنظر كل المنازعات بين شركات القطاع العلم وجهات الحكومة المركزية أو المحلية — أى أن الحكم المطعون فيه التزم بالأحالة للأسباب التي بنيت عليها ، إلا أن محكمة القضاء الإدارى التى أختلعت إليها الدعوى رأت أنها على الرغم من الإحالة غير المختصة بنظر الدعوى بسبب آخر ، ومن ثم قضت بعدم اختصاصها ولانها بنظر الدعوى ويحالها إلى هيئات التحكيم بإدارة العدل قد صانف حكمها صحيح حكم القانون فى قضائه .

(طعن ٥٦٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٦)

ثانياً : النفع بعدم قبول

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

النفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد -- الفصل فيه مرجعة الى القانون الناقد وقت صدور القرار المطعون فيه .
ملخص الحكم :

ان الفصل في النفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني .
انها يرجع فيه الى أحكام القانون الناقد وقت صدور القرار المطعون فيه .
وهو القانون الذي رفعت الدعوى في ظله .

(طعن ١٨ ، ٢٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

النفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد -- وجوب الفصل فيه قبل الفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه -- عدم جواز رفض طلب وقف التنفيذ استناداً الى احتمال عدم قبول دعوى الإلغاء شكلاً .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه لم يناقش النفع الذي أبداه المدعى عليهم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد ولم يبحث دواعي الدعي فيه بل

أكتفى باستظهار الأوراق فيما يتعلق ببيعاد رفع الدعوى واستخلص من ذلك أن المرجح أن تكون الدعوى قد رفعت بعد الميعاد ثم اتخذ من هذا الاستخلاص سببا للقول بعدم توافر ركن الجدية في موضوع طلب وقف التنفيذ وقضى برفضه — فإن الحكم يكون والحالة هذه قد خالف القانون بعدم فصله في الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا مع أن الفصل فيه أمر لازم قبل التعرض لموضوع الطلب كما أن الحكم المطعون فيه قد جائب الصواب إذ أقام قضاءه برفض الطلب موضوعا على سبب مستند من مسألة شكلية متعلقة ببيعاد رفع الدعوى مع أن الفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ يقوم على بحث ركن الاستعجال وركن المشروعية ، وهذا الأخير إنما يستند من مدى جنية المطاعن الموجهة الى الترار ذاته حسب ظاهر الأوراق ولذلك ما كان يجوز الاستناد في رفض الطلب موضوعا الى رجحان احتمال عدم قبول دعوى الالفاء شكلا لرفعها بعد الميعاد بل كان يتعين الفصل في هذا الدفع ابتداء وقبل التصدى لموضوع الطلب .

(طعن ٨٥١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٦)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا في الدعوى كما لو كان مختصبا حقيقة — لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى .

بمخص الحكم :

ان تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا في الدعوى وإبداءه الدفاع فيها كما لو كان مختصبا حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضه .
بوقبول الدعوى .

(طعن ١٧٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لا يحتاج الى دفع به - تملك المحكمة وهي تنزل حكم القانون ان تقضى به من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

انه وان كان مدير هيئة الاموال المصادرة والسيد وزير الخزانة الذي انضم اليه في الطعن لم يدعها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة الى فروق المرتب سلفة الذكر وكانت هيئة مفوضى الدولة لم تثر هذا الدفع الا ان هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الادارية من حيث الشكل والموضوع معا تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الفروق المذكورة لرفعها على غير ذي صفة .

(طعن ١٣٩٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

اكتساب القرار المطعون فيه النهائية اثناء سير الدعوى - قبول .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى اذ اكتسب القرار المطعون فيه صفة النهائية اثناء سير الدعوى واذا كان الثابت ان المدعى تظلم من قرار لجنة شئون الامراء بتقدير درجة كفايته بدرجة ضعف ثم اقام دعواه بالطعن في هذا القرار قبل البت في التظلم من مجلس ادارة المؤسسة . وقد انتهى بحث التظلم الى رفضه بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها لذلك فان الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على عدم نهائية التقرير انمى يكون في غير محله ويتعين رفضه .

(طعن ١٢٧٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٠)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

لا يكفي لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له اهلية المخاصمة لدى القضاء — زوال العيب الذى شلّب تمثيل ناقص الأهلية — يترتب عليه أن تصبغ الإجراءات صحيحة ومنجزة لأثارها فى حق الخصمين على السواء — تنتفى بذلك كل مصلحة للبهن عليه فى الظعن عليها .

تخص الحكم :

انه ولئن كان الأصل انه لا يكفي لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له اهلية المخاصمة لدى القضاء وهو أصل عام ينطبق على دعاوى الادارية كما ينطبق على غيرها — ألا انه لما كانت المصلحة هى مناط الدنع كما هى مناط الدعوى فانه لا يجوز لأحد الخصوم الدنع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى اهلية — ألا اذا كانت له مصلحة فى هذا اندفع — والأصل فى التصرفات الدائرة بين النفع والضرر وكذلك الإجراءات القضائية المتعلقة بها التّبي يباشرها ناقص الأهلية — الأصل فيها هو الصحة ما لم يقض بابطالها لمصلحته — ولكن لما كان الطرف الآخر فى الدعوى يخضع للإجراءات القضائية على غير ارادته فان من مصلحته ألا يتحمل إجراءات مشوبة غير حاسمة للخصوم — ومن ثم وفى سبيل غلبة هذه المصلحة يجوز له أن يدفع بعدم قبول الدعوى — على أنه متى كان العيب الذى شلّب تمثيل ناقص الأهلية قد زال تلقاه بزماله تصبغ إجراءات التقاضى صحيحة ومنجزة لأثارها فى حق الخصمين على السواء — وفى المسير فيها بعد زوال العيب المتكثّر إجازة لما تسوّى بقاها — وبذلك تُعتبر صحيحة منذ بدايتها — ومن ثم تنتفى كل مصلحة للدعى عليه فى الظعن عليها — ومتى كان الواقع فى الدعوى الماثلة أن الوصية على المدعى قد تدخلت فى الدعوى واستمرت على مباشرتها فانه لا يكون للجهة الادارية مصلحة فى الدنع بعدم قبولها

لرفعها من ناقص اهلية — ولا تكون المحكمة الإدارية قد أخطأت إذ تضمن حكمها رفض هذا الدفع — وإذا كان الأثر المترتب على تدخل الوصية هو أن تعتبر إجراءات التقاضي صحيحة منذ بدايتها فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد لاقامة دعاوى الإلغاء يكون غير قائم على أساس سليم متى كان الثابت أن صحيفة قد أودعت قلم كتاب المحكمة الإدارية دون تجاوز الميعاد المفكور — ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعي على الحكم المطعون فيه بأنه خطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بقبول الدعوى .

(طعن ١١١٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

رابعاً : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

وجوب أن يكون ثمة حكم حائز لقوة الشيء المقضى فيه واتحاد الدعويين
سبباً وموضوعاً وخصوماً .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . اتحاد الخصوم .
كون الحكم السابق صادراً في دعوى مقامة من وزارة الحربية ضد المدعى
بينما الدعوى الماثلة المطعون في الحكم الصادر فيها مقامة من المذكور ضد
الجامع الأزهر — الدعوتان تتحدان خصوماً باعتبار أن الحكومة هي الخصم
في الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع لها — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أنه ولو أن الدعوى رقم ٦٤٤٠ لسنة ٨ القضائية كانت متسابة من
وزارة الحربية ضد المدعى طعناً في القرار الصادر لصالحه من اللجنة
القضائية لوزارتى الأشغال والحربية في التظلم المقدم منه ضدها بينما
الدعوى الماثلة المطعون في الحكم الصادر فيها مقامة من المذكور ذاته ضد
الجامع الأزهر الذي نقل الى ميزانيته اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٤ فإن
كلاً من ممثلى وزارة الحربية والجامع الأزهر وإن اختلفت هاتان الجهتان
في الظاهر أنها يمثل الحكومة وينوب عنها في التقاضى فالحكومة وهى الشخص
الإدارى العام هى الخصم في الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع
لها تكيلان بعضهما في اتصال النزاع بهما وتنفيذ الحكم قبلهما وعلى هذا
الأساس تتحد الدعويان خصوماً .

(طعن ٥٨٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٧)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبحث :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — جواز ابدائه
فى اية درجة من درجات التقاضى ولو لأول مرة امام محكمة التقضى .

ملخص الحكم :

ان الدفع بسبق الفصل هو دفع موضوعى يهدف الى عدم جواز نظر
الدعوى الجديدة ، ولا يسقط بعلم ابدائه فى ترتيب معين قبل غيره من
الدعوى الشكلية او غير الشكلية ، ولا بعدم ابدائه فى صحيفة المعارضة
او الاستئناف ، يجوز ابداءه فى اى حال كانت عليها الدعوى ، وفى اية
درجة من درجات التقاضى ولو امام محكمة النقض سواء دفع بهذا الدفع
او لم يدفع .

(طعن ١٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبحث :

وفاد نص المادة (١٠١) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان
ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى به — شروط
الدفع — اذا اختص المشرع جهة ادارية باختصاص قضائى كاللجان القضائية
للاصلاح الزراعى فإن ما تصدره هذه اللجان من قرارات يكون لها حجية
الأمر المقضى به اذا توافرت شروطه — اذا كثر القرار الصادر من اللجنة
القضائية لم يفصل فى موضوع النزاع او فى جزء منه او فى مسألة متفرعة
عنه فصلا حاسما منها له او لو لم يناقش حجج الطرفين واستأيدهما
فلا يخوز حجية الأمر المقضى .

(م ١٥ — ج ١٤)

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠١ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على ان (الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة نيبا فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، وتبقى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها) .

ومناد هذا النص ان ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجة الامر المقضى وهذه الشروط كما يبين من المقارنة بين صدر النص وعجزه تنقسم الى قسمين . قسم يتعلق بالحكم . وهو ان يكون حكما قضائيا وان يكون حكما قطعيا ، وان يكون التمسك بالحجة فى منطق الحكم لا فى اسبابه الا اذا ارتبطت الاسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الاسباب وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط ان يكون هناك اتحاد فى الخصوم واتحاد فى المحل واتحاد فى السبب ونيبا يتعلق بالقسم الاول من الشروط الخاصة بالحكم فانه ولئن كان الاصل ان يصدر الحكم من جهة قضائية لها الولاية فى الحكم الذى اصدرته وبوجب سلطتها او وظيفتها القضائية ... لا سلطتها او وظيفتها الولائية ، الا انه اذ اختص المشرع جهة ادارية باختصاص قضائى كاللجان القضائية للإصلاح الزراعى فان ما تصدره هذه اللجان من قرارات فى المنازعات التى تختص بنظرها يكون لها حجية الامر المقضى وذلك بشرط توافر باقى شروط التمسك بهذا الدفع واهمها فى خصوص الطعن المائل ، ان يكون قرار اللجنة قطعيا اى قد فصل فى موضوع النزاع سواء فى جملة او فى جزء منه او فى مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لا رجوع فيه من جانب اللجنة التى اصدرته وذلك بعد ان تكون اللجنة قد تناولت موضوع النزاع او النقطة و المسألة التى اصدرت فيها قرارها بالموازنة بين حجج الخصوم وواجه دفاعهم ورجحت كفة احدى طرفى الخصوم على الآخر بحيث يمكن القول ان

تقرار اللجنة قد فصل في موضوع النزاع أو حسبه حسما باننا لا رجوع لها فيه وذلك دون اخلال بحق الخصوم — بطبيعة الحال — في الطعن على القرار بالطرق المقررة .

ومن حيث انه بالرجوع الى قرار اللجنة القضائية « الثانية » الصادر في الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٦٨ وهو القرار الذى استند اليه القرار المطعون عليه فيما قضى به من عدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه فانه يبين ان اللجنة القضائية — في قرارها الصادر في الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٦٨ — قد قصت برفضه بحالته استنادا الى ما ذكرته في اسباب قرارها من عدم قيام المعارضين بدفع امانة الخير مما يسقط حقهم في التمسك بقرارها التمهيدى بتعيين الخير ومن أن (. . . .) الاعتراض بحالته فقد جاء خلوا من أى دليل يصلح سنداً تطهّن اليه اللجنة في بيان حقيقة الاطيان موضوع الاعتراض احدى من قبيل اراضى البناء وبالتالي تخرج عن نطاق احكام القانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ ام هى من قبيل الاطيان الزراعية مما تخضع لاحكام قوانين اصلاح الزراعى الامر الذى يضمن معه رفض الاعتراض بحالته) . ويبين من ذلك أن هذا القرار لم يفصل في موضوع النزاع او في جزء منه او في مسألة متفرعة عنه فصلا حسما منهيبا له لو لم يناقش حجج الطرفين واستاندها وبالتالي لم يرجع احدها على الأخرى ومن ثم لا يحوز هذا القرار اية حجية الامر الذى يبين منه أن القرار المطعون فيه لا ذهب غير هذا المذهب حين قضى بعدم جواز نظر الاعتراض رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٧٣ لسابقة الفصل فيه بالقرار الصادر في الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٦٨ الذى لم يحز حجية الامر المقضى فانه يكون قد خالف التفسير الصحيح لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات مما يجعله حقيقا بالالفاء ، ويكون لهذه المحكمة أن تتصدى لموضوع المنازعة لتنزل عليها الحكم الصحيح للقانون - (طعن ٢٤٦ ، ٢٦٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٩)

خامساً : الدفع بالتقادم المسقط

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

يستل الاجتلاب والمهندس لا يحسن خلال عشر سنوات من تهدم فيما شُيِّد من جدران ومنشآت — سقوط دعوى الضمان بالقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم أو اكتشاف العيب — هذه مدة تقادم مسقط لا تسقط به الدعوى تلقائياً ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

التعليق الحكيم :

ان مدة السنوات الثلاث المحددة بالمادة ٦٥٤ من القانون المدني هي مدة تقادم مسقط لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط تلقائياً الدعوى تلقائياً وإنما يسوغ أن تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائئيه أو كل ذي شأن استأسسه المصلحة في افارة هذا الدفع وبغير أن يُدفع به لا تكون المحكمة في حل من القضاء بعدم قبول الدعوى ويكون تصحيحها لاسقاط الدعوى بالقضاء بعدم قبولها من تلقاء نفسها مخالفاً للقانون طالما لم يقدم لها دفع من ذي شأن ممن عينتهم المادة ٦٥٤ من القانون المدني المشار اليها ويؤكد هذا التفسير لنص المادة ما ورد من تعليقات بالذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدني حيث يقول « وقد ترتب على عدم وجود نص في التقنين الحالى (تصد التقنين المدني السابق) . ان محكمة الاستئناف المخططة قررت ان دعوى المسؤولية قبل الاجتلاب بناء على نص المادة ٥٠٠ من التقنين المخطط يجوز رفعها بعد مضي عشر سنوات المقررة بالنص ولا يسقط الحق في اقامتها الا بمضى عشر سنوات من يوم وقوع الحادث ويترتب على ذلك انه لو حدث الخلل في السنة العاشرة فان الدعوى تبقى جائزة حتى تمر ٢٤ سنة من تاريخ

تسلم العمل .. على ان هذه النتيجة تتعارض تماما مع ما رايناه من ميله
التقنيات الحديثة الى تقصير المدة التي يكون فيها كل من الما قول والمهندس
مسئولا . لذلك يكتفى ~~المشرع~~ ~~بتجديد~~ مدة ... » وحاصل ذلك مفهومه
ان الاتجاه عند استحداث هذا النص لم يكن الى تغيير طبيعة التقادم
والخروج به الى السقوط وانما كان القصد هو جعل التقادم قصيرا
في مدته منسب .

(طعن رقم ٥٤٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٥)

الفصل رقم (١٦٤)

المبدأ :

يؤم التمسك بالتمسك بالطول مستوط الحق للمتهم .
فالمحكمة لا تحكم به من نظامها ، كما لا يقضى عنه الى قلة برهان الدعوى
او التمسك بتقادم آخر .

ملخص الحكم :

ان الذبح بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم يتمتع
التمسك به اياهم محكمة الموضوع في عبارة واضحة ، ولا يقضى عنه طلبه
رفض الدعوى او التمسك بنوع آخر من انواع التقادم ، لان لكل تقادم
شروطه واكتفاءه . كما ان التمسك بالتقادم الطويل دفع موضوعي ،
والتمسك بتقادم قساة في اصل الحق وتستند به المحكمة ولايتها . ومن
ثم فان الطعن في الحكم بالسقوط للتقادم الطويل ينقل النزاع بمرته الى
المحكمة الادارية العليا .

(طعن ٦٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

سائسا : النفع بالتزوير

قاعدة رقم (١٧٠)

————— :

الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى — السر في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضى في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوى . يتوقف عليها الحكم في موضوعها — إذا كان الادعاء بالتزوير منتجا في أصل النزاع فلا . لا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في امر التزوير .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون الإثبات الصادر بالغانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يكون الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ويبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها والا كان باطلا ويجب أن يعلن مدعى التزوير خصمه في الثمانية أيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب اثباته بها والا جاز الحكم بسقوطه .

ومن حيث أن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى والسر في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضى في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوى يتوقف عليها الحكم في موضوعها وكلما كان الادعاء بالتزوير منتجا في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في امر التزوير .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك وكان سند الجهة الإدارية في الزام المدعى عليه الثاني متضلعا مع المدعى عليه الأول يرتكز أساسا على التمهيد المدون بطلب الالتحاق بالبعثة المشار إليها فإن ادعاء — المدعى عليه الثاني بتزوير توقيعه على ما سلف البيان وإنكاره التوقيع على المستند المتقدم ذكره وتحديده وسيلة اثبات تزوير توقيعه يكون منتجاً في الدعوى ولا حجة في القول في أن توقيع المدعى عليه الثاني تم أمام موظفين عموميين ذلك لأن المدعى عليه الثاني قد حدد موضع التزوير مقررًا بان التوقيع الوارد على التمهيد المشار إليه ليس توقيعه ولم يصدر منه وإن وسنيلة اثبات التزوير هو أهل الخبرة والاستكتاب وغير ذلك من الإجراءات وهو ما يكفي لاقتناع المحكمة بجندية الطعن بالتزوير دون أن ينال من اقتناعها هذا أن التوقيع تم أمام موظفين عموميين إذ إن الطاعن لم يستند تزوير توقيعه إلى جهة الإدارة — ومن ثم يكون الادعاء بتزوير توقيع المدعى عليه الثاني قائما على سند سليم من القانون — وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى برفض الطعن بالتزوير وتغريم المدعى عليه الثاني مبلغ خمسة وعشرين جنيها يكون قد خالف القانون .

ولما كان الأمر كذلك وكان الفصل في موضوع الدعوى بالنسبة للطاعن يتطلب بادئ الأمر حسم النزاع حول صحة التوقيع المدعى بتزويره لذلك فقد تعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه فيها تقدم ويقول ادعاء المدعى عليه الثاني تزوير توقيعه على التمهيد السالف الذكر — وينسحب رئيس مكتب أبحاث التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاه وإبداء الرأي في صحة أو تزوير توقيع المدعى عليه الثاني السيد/ على التمهيد المدون بالصفحة الرابعة من طلب الالتحاق ببعثة كيميائية الصباغة والطباعة رقم ٩٣/٢ المشار إليها بأسباب هذا الحكم وصرحت للخبير المنتدب بالإطلاع على أوراق الدعوى وما يرى لزوم الإطلاع عليه من أوراق بالجهات الرسمية أو غيرها واستكتاب المدعى عليه الثاني — مع إبقاء الفصل في المصروفات حتى الفصل في موضوع الطعن .

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

الإجراءات الادعاء بالتزوير والتمنع به الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تتبع أمام محاكم مجلس القولة :
الخاص بالمحكمة :

نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون الإدعاء بالتزوير بتقديم إلى قلم الكتاب تحفد فيه مواضع التزوير كلها وأن يعلن الخصم خلال الشهرية أيام التالية للتقرير بفكرة يبين فيها مواضع التزوير وإجراءات التحقيق. الذي يريد اثباته بها والا جاز الحكم بسقوط ادعائه متى حصلت المرافعة على أساس الفكرة الجينة نظرت المحكمة فيها فإذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تجد المحكمة في وقائع الدعوى وأوراقها ما يكتفيها في تكوين اقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها لم يمتد بإجراء التحقيق الذي طلبه مدعى التزوير ويتمتع الالتزام باتباع هذه الإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في مجال الادعاء بالتزوير أمام محاكم مجلس القولة .

(طعنى ١٥٣٥ و ١٥٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٤)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

الطعن بتزوير الأوراق - الحكم بالقراءة لا يكون إلا إذا تم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعاء أو برفضه ، عدم جواز الحكم بالقراءة إذا قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج .

ملخص الحكم :

ان ما ينعم الطاعن من ان الحكمة قد اخطأت بعدم قضايتها بالزام المدعى عليه بالفراغة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية القديم وذلك بد ان قضت بعدم قبول الادعاء بتزوير الأوراق التي طعن عليها المدعى عليه بالتزوير ان ما ينعم الطاعن في هذا الشأن مردود بان الحكم بالفراغة المذكورة لا يكون وفقا لحكم المادة السابقة الا اذا قضى بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه او برفضه ولما كان الامر كذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بسقوط حق المدعى بالتزوير في ادعائه نظرا لان المدعى قام باعلان تقرير الادعاء بالتزوير وشواهدة خلال الجيعاد القانوني المبين في المادة (٢٨١) موافقات كما لم يقض الحكم برفض الادعاء بالتزوير وانما قضى بعدم قبوله تأسيسا على انه غير منتج في الدعوى فان النعى على الحكم فيه بهذا الوجه يكون على غير اساس .

(طعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٤ قى - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٤)

ملحضا : الدفع بعدم دستورية القانون

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

استعرض تاريخ الرقابة على دستورية القوانين في مصر قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا - القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بقضاء المحكمة العليا - اختصاصها - اجراءات الطعن بعدم دستورية القوانين - يمنع على المحاكم الفصل في الدفع بعدم دستورية القوانين ولو كان ذلك بطريق الامتناع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستوريا - الامتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف احكام الدستور والقانون الذين عهدا بالرقابة على دستورية القوانين للمحكمة العليا .

ملخص الحكم :

أن الطاعن يؤسس طلبه الأصلي في قبول الطعن شكلا على أن كلا من القانونين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما اذ أغلق باب الطعن قضائيا في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والتي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ يكون كل من هذين القانونين قد جاء مخالفا لأحكام الدستور لما ينطوى عليه اسناد الفصل في تلك المنازعات الى اللجنة القضائية وخطر الطعن القضائي في قراراتها من غصب لجزء من ولاية القضاء واسناده الى لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي ومصادرة لحق التقاضي في قرارات اللجنة المذكورة مما يخالف أحكام الدستور الذي ناط ولاية الفصل في المنازعات كاملة لجهات القضاء وفيما نص عليه من حظر النص على منع التقاضي في قرارات الجهات الإدارية الأمر الذي يوجب على القضاء حين الفصل في المنازعات التي تطرح عليه أن يمتنع عن تطبيق هذه النصوص المانعة من التقاضي وان يقضى باختصاصه بنظر هذه المنازعات والا يعتبر متخلبا عن وظيفته الأساسية التي تستهد أساسها من الدستور .

ومن حيث أنه يبين من استقصاء تاريخ رقابة دستورية القوانين في مصر انه رغم خلو الدستور والقوانين — فيما مضى — من أى نص يخول المحاكم سلطة رقابة دستورية القوانين فلها قد أقرت حق القضاء في التصدي لبحث دستورية القوانين اذا دفع أمامها بعدم دستورية قانون أو أى تشريع فردى أو في مرتبته بطلب أحد الخصوم تطبيقه في الدعوى المطروحة عليها واستندت في تقرير اختصاصها في ذلك الى ان الفصل في المسألة الدستورية المثارة أمامها يعتبر من صميم وظيفتها القضائية ذلك ان الدستور اذ عهد الى المحاكم ولاية القضاء يكون قد ناط بها بتفسير القوانين وتطبيقها فيما يعرض عليها من المنازعات وانها تلك بهذه الخالبة —

عند تعارض القوانين — الفصل فيها يكون منها أولى بالتطبيق باعتبار أن هذا التعارض لا يعدو أن يكون صعوبة قانونية مما يتولد عن المنازعة فتشملها سلطة المحكمة في التقرير وفي الفصل عملاً بقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع فإذا تعارض — لدى الفصل في المنازعة — قانون عادي مع الدستورية وجب عليها أن تطرح القانون العادي وتهمله وتطلب عليه الدستور وتطبقه أعمالاً لبدا سيادة الدستور ومسموه على كافة القوانين والتشريعات الأخرى الأدنى مرتبة بيد أن ولاية المحكم في رقابتها لدستورية القوانين كانت مقصورة على الامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور ولم يكن قضاؤها في موضوع دستورية القوانين ملزماً لها ولا لغيرها من المحاكم وكان لها ولغيرها أن تعدل عن رأيها السابق في مدى دستورية القانون محل الطعن فكان القانون يعتبر في آن واحد دستورياً تطبقه بعض المحاكم وغير دستوري تمتنع من تطبيقه محاكم أخرى ونظراً لما يترتب على اختلاف وجهات النظر بين المحاكم في هذا الموضوع الخطير من اضطراب وعدم استقرار في المعاملات والحقوق والمراكز القانونية فقد رأى الشارع تركيز رقابة دستورية القوانين في محكمة عليا واحدة يكون لها دون غيرها سلطة الفصل فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية فصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء محكمة عليا ناطقاً بها دون غيرها سلطة الفصل في دستورية القوانين إذ ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم فإذا رأت المحكمة التي أثير أمامها الدفع جديته ولزوم الفصل فيه لحسم المنازعة الأصلية حددت للخصم الذي أبدى الدفع ميعاداً لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وأوقفت الفصل في الدعوى الأصلية حتى تقصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى الدستورية في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن وأوجب القانون نشر منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وقضى بأن هذه الأحكام تكون ملزمة لجميع جهات القضاء « الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء المحكمة العليا المشار إليه » ، والمادة ١ والمادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة

١٩٧٠ « — وبذلك يكون الشارع قد قصر سلطة الفصل في دستورية القوانين على المحكمة العليا ونأط بها دون غيرها ولاية البت فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية الأخرى وذلك حتى لا يترك أمر البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها حسبما جرى عليه العرف القضائي من قبل وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه » المذكورة الإيضاحية للثلاثين رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

وقد رأى الشارع الدستوري إقرار هذا النظام التشريعي لرقابة دستورية القوانين واستناد الرقابة الدستورية الى جهة قضائية عليا تتولى للفصل فيها دون غيرها فنحس في دستور سنة ١٩٧١ — على انشاء محكمة دستورية عليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ونأط بها دون غيرها سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ونص على أن تتأخر المحكمة العليا اختصاصها البينة في القانون الصادر بإنشائها — وبذلك تم تشكيل المحكمة الدستورية العليا « المواد ١٧٤ و١٧٥ و١٩٢ من الدستور » وبناء على ما تقدم تكون المحكمة العليا حاليًا ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا عند إنشائها هي الجهة القضائية المختصة دون غيرها بالفصل فيما يثار أمام الجهات القضائية من دفع بعدم دستورية القوانين ويكون متمتعاً على المحاكم الأخرى التصدي للفصل في هذه الدفوع الدستورية ولو كان ذلك بطريق الانتفاع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستورياً لأن هذا الامتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور والقانون اللذين عهدا بالرقابة الدستورية على القوانين للمحكمة العليا وقصر عليها هذا الاختصاص لتتولى سلطة الفصل فيه دون غيرها .

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن الدفع بعدم الدستورية أنها يبدى من أحد الخصوم في الدعوى كما أن هيئة مفوض الدولة طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة لا تعتبر خصما في المنازعة لأنها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها - يترتب على ذلك أنه إذا كان الثابت أن الطاعن لم يدفع في أى مرحلة بعدم دستورية أى نص في قانون تنظيم الجامعات فقله لا محل لأن تتصدى المحكمة للتعقيب على ما ورد بتقرير هيئة مفوض الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

ملخص الحكم :

أن قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ينص في المادة الرابعة منه على أن تختص المحكمة العليا بالنص على إبطال القوانين أو أحكامها إذا ما دافع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعاد الخصومة لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن - ويتبين من ذلك أن الفصل في دستورية القوانين أصبح من اختصاص المحكمة العليا دون غيرها وقد رسم القانون طريق إقامة الدعوى بذلك أمامها بأن يدفع الخصوم في دعوى منظورة أمام إحدى المحاكم بعدم دستورية قانون معين فتجسد المحكمة التي أثير أمامها الدفع - بعد التحقق من جديته - ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ولما كان قانون مجلس الدولة قد حدد مهلة هيئة مفوض الدولة في الدعاوى والطعون بأن تتولى تحضيرها وتجهيزها للمرافعة ثم تودع تقريرها بالبراءة القانوني مسببا بتهنئته فيه الجيدة لصالح القانون وجده فانها بهذه

المثابة لا تعتبر خصما في المنازعة لانها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها ولما كان الواضح من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا — صالف الفكر ان الدفع بعدم الدستورية انما يبدى من احد الخصوم في الدعوى وكان الثابت في المنازعة المظلة ان الطاعن لم يدفع في أية مرحلة بعدم دستورية أى نص في قانون تنظيم الجامعات بل ان الاستفادة عن مذكرتى دفاعه اللاحقتين على الإيداع بقرار هيئة مفوضى الدولة ان الثابت عن الإشارة الى مسألة عدم الدستورية المشار اليه في التقرير وتمسك الطاعن في مذكرته الختامية باختصاص هذه المحكمة بنظر المنازعة وطلب الحكم في موضوعها بإلغاء القرارات المطعون فيها على أساس من أحكام قانون تنظيم الجامعات ذاته — لما كان ذلك فانه لا محل لان تنصدي المحكمة للتعقب على ما ورد بقرار هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

(طعن رقم ١٠٦٧ ، ١١٨٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين —
المحكمة التي أثير أمامها الدفع بتحدد ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا — وقف الفصل في الدعوى الأصلية لحين فصل المحكمة العليا في الدفع .

ملخص الحكم :

ان قانون المحكمة العليا الصادر به القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ — قد خص في المادة الرابعة منه المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم في هذه الحالة بتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع بميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وتوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تتمصل المحكمة العليا في الدفع .

(طعن رقم ٦٧٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٠)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

اثارة الحاضر عن الطاعن بجلسة المرافعة ان القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض على مجلس الشعب في الميعاد المحدد بالمادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ما كان له قوة القانون باثر رجعى — لا جدوى منه طالما لم يدفع بعدم الدستورية وفقا للقوانين المنظمة لذلك .

ملخص الحكم :

ما اثاره الحاضر عن السيد بجلسة المرافعة الاخيرة من ان القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض على مجلس الشعب في الميعاد الذى حددته المادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ما كان له من قوة القانون باثر رجعى فانه قول لا طائل منه مادام الطاعن لم يدفع بعدم دستورية هذا القرار بقانون حتى تتناول المحكمة بحث امر جديته ومقا لما تقضى به احكام قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وتانون الاجراءات والرسوم امامها رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

الحظر المانع من الطعن القضائى فى قرارات اللجان القضائية لتلاصاح النزاعى الصادرة فى المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ قبل العمل باحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ — الدفع بعدم دستوريته — قضاء المحكمة العليا .

ملخص الحكم :

ان الحظر الممنوع من الطعن القضائي في قرارات اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الاجراءات الاراضي الزراعية وما في حكمها والتي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ان المانع من الطعن القضائي في هذه القرارات يتضمنه نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قبل تعديله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ومن ثم يكون محور الدفع الدستوري المشار اليه اعلم هذه المحكمة محصور في نص الفقرة المذكورة دون غيره اذ لم يتضمن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ نصا صريحا يقضي بحظر الطعن القضائي في تلك القرارات السابقة عليه مكتفيا في هذا الشأن بفتح باب الطعن القضائي فيما يصدر في ظله من قرارات اللجنة المذكورة ولا رغب من ذلك ان المادة السالسية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ قد اجازت الطعن في قرارات اللجان القضائية الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانونين رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دون تلك القرارات الصادرة من هذه اللجان في المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٦٣ فليس في هذه المخيرة اخلال بالماكرات القانونية لذوى الشأن وذلك ببراءة ان القرارات الاخيرة كانت نهائية وغير قابلة للطعن فيها قبل صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ على خلاف ما كان عليه الحال في شأن القرارات الصادرة في المنازعات الناشئة عن القانونين سالفى الذكر بناء على ذلك يكون المرجع في مدى جواز الطعن في قرارات اللجنة السابقة عليه هو الى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان الدفع بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه سبق ان عرض على المحكمة العليا ونقضت برفض هذا الدفع بحكمها الصادر في الدعوى

الدستورية رقم ٩ لسنة ٧ بجلستها المنعقدة في أول ابريل سنة ١٩٧٨ مؤكدة بذلك دستورية نص الفقرة المذكورة تأسيسا على أن اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى — وحسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — هى جهة خصصها المشرع بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها وذلك باتباع اجراءات قضائية لها كلفة سمات اجراءات التقاضى وضمناته ومن ثم فقراراتها تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات ادارية ويكون ما ينعاه المدعيان على نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ غير قائم على اساس سليم ذلك أن هذا النص لا ينطوى على مصادرة لحق التقاضى الذى كله الدستور فى المادة ٦٨ منه فقد عهد هذا القانون الى جهة قضائية الاختصاص بالفصل فى منازعات تطبيق احكامه وتلك الجهة هى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى كما ان النص المذكور لا ينطوى على تحصين لقرار ادارى من رقابة القضاء بالمخالفة لذات حكم المادة ٦٨ من الدستور لأن ما يصدر عن اللجنة ليس قرارا اداريا وانما هو حكم صادر من جهة قضاء مختصة بالفصل فى خصومة كاشف لوجه الحق نيهما بعد اتخاذ الاجراءات القضائية التى تكفل سلامة التقاضى .. وبهذا الحكم يكون قد انحسم وجه الخلاف حول مدى دستورية نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ويكون قضاء المحكمة العليا بدستورية نص الفقرة المذكورة قضاء ملزما فى الفصل فى الطعن المائل .

ومن حيث أنه لئن صح فى التكييف بما ذهب اليه الطاعن من أن نعيه بعدم الدستورية ينصب أيضا على ما قضى به القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ فى مادته الثالثة فان هذا النعى مردود بدوره اذ انتهت المحكمة العليا فى حكمها سالف الذكر الى أن النص بعدم دستورية الشرط الاول من شروط تلك المادة غير سديد لأن هذا الشرط لا ينطوى على اخلال بمبدأ تكافؤ الفرص أو بمبدأ المساواة الذى كله الدستور .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٨)

(م ١٦ — ج ١٤)

الفرع الثامن

التدخل في الدعوى

أولاً : احكام عامة :

١ - مناطق التدخل

قلمصحة رقم (١٧٨)

المبحث :

دأى نص المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن التدخل في الدعوى مناطه قيام المصلحة فيه ووجود ارتباط بين طلبات التدخل والطلبات موضوع الدعوى القائمة سواء في ذلك التدخل الانضمامي والذي ينصب على مساعدة أحد طرفي الخصومة للدفاع عن حقوقه أو التدخل الالهيوي والذي يقوم على المطالبة بحقوق ثالثة - يتعين أن يرد التدخل على خصومة قائمة حتى يرد عليها التدخل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون - قانون المرافعات المدنية والتجارية - قد نصت على أنه « يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى بنفسها لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى » .

ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد انقضاء باب المرافعة » .

ومؤدى ذلك النقص أن شرعية التدخل في الدعوى متسلطاً قسراً
المصلحة ووجود ارتباط بين طلبات التدخل والطلبات موضوع الدعوى
الناجئة سواء في ذلك التدخل الانضمامي والذي ينصب على مساعدة
أحد طرفي الخصومة للدفاع عن حقوقه أو التدخل الهجومي والذي يقوم
على المطالبة بحقوق ذاتية وأنه يتفرع عن ذلك أنه يتعين أن يرد التدخل
على خصومة قائمة حتى يرد عليها التدخل .

ومن حيث أن الثابت أن المظنون ضد الأول قد اتهم دعواه مطلقاً
بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر من بنك ناصر الاجتماعي بالاستيلاء
على الأرض المملوكة له والمبينة تفصيلاً في صحيفة الدعوى - وبجلسة
المراسمة المعقودة في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٩ - طلب السيد /
القيم على والدته التدخل لمقتضاها لبنك ناصر الاجتماعي وتفعيل بعض
اختصاصات محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى استناداً إلى أن الخصومة
تدور حول ملكية خاصة - وبجلسة ٤ من ديسمبر ١٩٧٩ تقدم الحضر
عن الحكومة بخافضة مستندات طويت على كتاب بنك ناصر الاجتماعي الذي
مضمن أنه قد أخرج عن مساحة الأرض محل النزاع بعد أن ثبت ثبته من
السيد / لأزالت على قيد الحياة وطلب المخرج وزارة الشؤون
الاجتماعية وبنك ناصر الاجتماعي بمسحة أصلية - والحكم بحكم اختصاص
المحكمة ولأنها بمسحة اجرائية - لذلك ولما كان التكييف القانوني المليم
للطلبات محل الدعوى هو اعتبارها خصومة عينية تقوم على المطالبة بإزالة
قرار بنك ناصر الاجتماعي بالاستيلاء على قطعة الأرض المنزوع عليها -
كما تختص به محكمة القضاء الإداري - فإنه ليس من شأن قبول تدخل
الطاعين وتبنيهم بعدم اختصاص المحكمة - أن تعمل طبيعة الطلبات التي
انتمت بها الخصومة أو أن تقيم بتأزعة موازية لها. بصبيان أن منافع
التدخل - في صورته الانضمامية أو الهجومية - إنما يدور في إطار
الدعوى القائمة بصورتها - ومتى كان الثابت أن بنك ناصر الاجتماعي قد
قام بسحب قرار الاستيلاء بأن أخرج عن قطعة الأرض المتنازع عليها فيكون
بذلك قد أخرج المازعة من مضمونها وأصبحت الخصومة غير ذات موضوع
سما يتعين معه الحكم بانتفاء الخصومة دون أن يكون لهذا الفصل أي أثر

على قيلم المنازعة في ملكية قطعة الأرض والتي يكون الفصل فيها للقضاء المدني — ويكون محل الطعن وقد خلص الى ذلك قد أصاب الحق وأعمى. صحيح حكم القاتون ويكون الطعن المائل ولا أساس له جديراً بالرفض مع إلزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن رقم ٨٨٥ لسنة ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضماً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم نفسه بصلب مرتبط بالدعوى — التدخل الهجومي — للتدخل في التدخل الهجومي أن يبدى ما يشاء من الطلبات وأوجه الدفاع كأي طرف أصلي إلا أن التدخل لا يلتزم أو يحتج عليه بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع قبل تدخله — الأثر المترتب على ذلك : الحكم في الدعوى الأصلية بترك الخصومة أو بعدم القبول أو بشطبتها لعدم حضور المدعى لا يترتب عليه انقضاء التدخل ويكون للتدخل أن يجدد الدعوى في التجدد — لنفس ذلك : التدخل ذو صفة في الدعوى .

مخلص الحكم :

أنه المسلم به أن مناط قبول أي طلب أو دفع رهن بأن يكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القاتون ومع ذلك تكني المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يضمن زوال دليله عند النزاع فيه (المادة ٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية) .

وأنه يشترط لقيام المصلحة أن تكون مصلحة قانونية أي أن يستند واقع الدعوى إلى حق أو مركز قانوني ويكون الغرض من الدعوى حماية

فهذا الحق بتقريره عند النزاع فيه أو دفع العدوان عنه أو تعويض
بالحق من ضرر من جراء ذلك — وأن تكون المصلحة شخصية مباشرة
وهو ما يعبر عنه فقهاء المرافعات كشرط مستقل باسم الصفة
ويعنى أن يكون رافع الدعوى هو صاحب الحق أو المركز القانوني
محل النزاع أو نائبه وكذلك للمدعى عليه بأن يكون ذو مصلحة المركز
القانوني المعتدى على الحق المدعى به . كما تشترط أن تكون المصلحة
قائمة وحالة يتعين أن يكون حق رافع الدعوى قد اعتدى عليه بالفعل
ومن ثم لا تنكئ مجرد الضرر المحتمل وتوقعه إلا في الحالات التي حددها
القانون على الوجه المبين .

وحيث أن المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد
أجازت لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضيا لأحد الخصوم أو طالبه
الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة
لرفع الدعوى ... والمسلم به في مجال التدخل الهجومي أن يبدأ المتدخل
ما شاء من الطلبات وأوجه الدفاع كأي طرف أصلي إلا أن المتدخل لا يلتزم
بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع قبل تدخله كما لا تسرى في
شأنه جميع آثار التعيين فالحكم في للدعوى الأصلية يترك الخصومة
أو بعدم القبول أو بشطبها بسبب عدم حضور المدعى لا يترتب عليه
انقضاء التدخل ويكون للمتدخل أن يحدد الدعوى في الميعاد .

وحيث أنه بتطبيق تلك الأصول في خصوصية الطعن المثل فلن
كان الثابت أن الطاعنين قد أقبلوا الاعتراض رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٢ بطلب
النساء قرار الإصلاح الزراعي الصادر في ١٩٥٨/١١/٥ بالاستيلاء على
الأراضي المثبتة الحدود والمصالح في الاعتراض رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩.
وصحيفة الدعوى رقم ٦٣١ لسنة ١٩٣٨ مدنى كلى مصر — قبل السيدة/
..... تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٢ استنفاد
إلى أنهم يملكون الأرض محل النزاع ومن ثم فإنهم ينسازع للإصلاح الزراعي
على أساس أن القرار قد اعتدى على حقوقهم المدعى بها — ومن ثم

يتناول في شأنه شرط الميـسـلـجـة التي يقرها القـائـون وتكون لهم المـسـئـلة
في اقلية الاعتراض اصلا ومباشرة بحسباته الوسيلة التي رسمها
القائون للمنازعة في استيلاء الاصلاح الزراعي كما تكون لهم تجديد
الاعتراض الذي سبق شطيه وهو ما ذهب اليه الطاعنون في الطعنين
المائلين وتكون اللجنة وقد انتهت الى عدم قبول الاعتراض لاقامته من غير
قضى صفة تكون قد خالفت احكام القانون مما يتعين معه الحكم بلفاء
القرار مجلس الطعن والحكم بقبول الاعتراض شكلا واعادته الى اللجنة
القضائية للفصل في موضوع الاعتراض مع ابقاء الفصل في المصروفاته .

(طعن رقمى ١٠١٦ ، ١٠٢٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)

ب — إجراءات التدخل

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

التدخل في الدعوى — طبقا لاحكام نص المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية يكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة وهي ايداع عريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المتبولين امام تلك المحكمة الى قلم كتاب المحكمة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضر الجلسة — عدم ايداع عريضة موقعة من محام اقدم كتاب المحكمة — أو تدخل في غيبة للخصوم — القضاء بعدم قبول التدخل في الدعوى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من التدخل في الطعن فان المادة (١٢٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على ما يأتي :

« يكون لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضيا لاحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب يرتبط بالدعوى » .

ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد انقضاء باب المرافعة .

ومن حيث أنه طبقا لاحكام هذا النص فان التدخل يكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة وهي ايداع عريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المتبولين امام تلك المحكمة الى قلم كتاب المحكمة

أو بطلب يقدم شفاها في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضر الجلسة .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فإن تدخل السيد الأستاذ/
وقد تم بحضور وكيله الجلسة واثبات ذلك في محضر الجلسة في حضور
بعض الخصوم فإنه يكون مقبولا شكلا ولا يلزم لقبول تدخله حضور كل
الخصوم ويكفي لتدخله حضور بعضهم طالما أن طلبات المتدخل واحدة
بالنسبة لكل الخصوم .

أما بالنسبة لتدخل السيد الأستاذ/ في الطعن فإن تدخله
لم يتم بأيداع عريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين
أمام المحكمة الادارية العليا الى قلم كتاب هذه المحكمة كما أن تدخله
بجضوره جلسة ١٩٨٢/٢/٥ كان في غيبة الخصوم حيث لم يحضر احد
عن المدعى عليهم تلك الجلسة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول تدخله
في الدعوى

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

نتائج : التدخل الانضامى

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

التدخل الانضامى أو التبعى يقصد من وراءه المحافظة على حق يراه له عن طريق مساعدة أحد طرفى الخصومة فى الدفاع عن حقه — اقتصار دور التدخل الانضامى على مجرد تأييد أحد طرفى الخصومة الأصليين وهو الخصم الذى تدخل انضماما له ومن ثم لا يجوز له أن يتقدم بطلبات تغاير طلبات الخصم الذى تدخل لتأييده ترك المدعى الخصومة الأصلية أو مصالحة مع المدعى عليه أو تنازله عن الحق المدعى به يترتب عليه انقضاء التدخل — اعتبار الطلب فى الطعن الأصلى لا محل له وغير ذى موضوع والحكم برفضه يترتب عليه أن يسقط بالتبعية طلب التدخل الانضامى لانتهيار البيان الذى يرتكز عليه .

ملخص الحكم :

أنه عن المتدخلين فى الطعن انضماما لوارثى الطاعن فإن المتدخل فى هذا التدخل الانضامى أو التبعى يقصد من وراء تدخله المحافظة على حق يراه له عن طريق مساعدة أحد طرفى الخصومة فى الدفاع عن حقه ويتقصر دور التدخل الانضامى على مجرد تأييد أحد طرفى الخصومة الأصليين وهو الخصم الذى تدخل انضماما له ومن ثم لا يجوز له أى للتدخل انضماما أن يتقدم بطلبات تقارير طلبات الخصم الذى تدخل لتأييده كما أن ترك المدعى الخصومة الأصلية أو مصالحة مع المدعى عليه أو تنازله عن الحق المدعى به يترتب على كل ذلك انقضاء التدخل أى أن مصر المتدخل انضماما مصر الخصم الأصلى المنضم اليه فى الدعوى الأصلية . وانواء هذا النظر وإذا كان القلب فى المحكمة العسكرية قضت

بإعدام الطاعن وتم تنفيذ هذا لحكم ومن ثم يغدو طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — وهو الطلب في الطعن الأصلي المائل — لا محل له ويصبح غير ذي موضوع بما يتعين معه الحكم برفضه . وإذا كان ذلك حال الطعن الأصلي فإن طلب المتدخلين انضماما — وهو وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — يسقط لانتهيار البهان الذي يرفق به عليه والقول بغير ذلك يؤدي الى تكرار التصدي لبحث طلب المتدخلين وهو بطبيعته ذات طلب الخصم الأصلي المنضم اليه وهو الأمر غير الجائز .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبحث :

ليس للمتدخل أن يطعن في شق من القرار ، غير الشق المطعون فيه من المدعى فيها ، أو أن يطلب طلبات غير التي طلبها أو أن يستند الى أسس غير تلك التي استند اليها المدعى .

ملخص الحكم :

لا يجوز للخصم المنضم أن يطعن في شق من القرار غير الذي طعن فيه المدعى الأصلي أو أن يطلب الحكم بغير ما طلبه هذا المدعى أو أن يستند الى غير الأسس التي يجوز للمدعى المفكور التمسك بها .

(طعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبحث :

للطرف المتضام — تدخل الخصم الثالث في الدعوى — جواز في درجات التقاضي الأعلى متى كان الحكم الذي سيصدر في المنازعة سيعتمد اثره الى طلب التدخل .

ملخص الحكم :

إذا كان المطعون في ترقبته قد طلب تدخله خصما ثالثا في الدعوى منضما الى الحكومة في طلب رفضها فان المحكمة لا ترى مانعا من ذلك بإدائمت له مصلحة في المنازعة باعقابه المطعون في ترقبته بالرغم من أنه لم يختصم ولم يتدخل امام محكمة القضاء الادارى ، اذ يجوز التدخل في درجات التقاضي الاعلى من يطلب الانضمام الى أحد الخصام أو ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها وليس من شك في ان الحكم الذى سيصدر في هذه المنازعة سيعتدى اثره الى طالب التدخل ويعتبر حجة عليه ، ومن ثم ترى المحكمة قبوله خصما منضما الى الحكومة في طلب رفض الدعوى .

(طعن ٧٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ — يجوز لكل ذى مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى — التدخل يتم بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها — لا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تجيز لكل ذى مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت

في محاضرها ، ولا يقبل التدخل بعد إقفال باب المرافعة . ويبين من الأوراق
أن السيد/ طلب تدخله في الطعن خصما منضما الى الهيئة
العامة للإصلاح الزراعي في طلباتها بجلسة ١٩٨٢/٦/٢ خلال نظر الطعن
بجلسات الفحص وقبل إقفال باب المرافعة في الطعن ، ويقوم طلبة على
أساس أن الأرض محل النزاع آلت اليه بالبيع من الهيئة الطاعنة بطريق
المزاد العلني ، ولم ينكر عليه الخصوم ذلك ، ومن ثم تكون مصلحة فائقة
الانضمام الى الهيئة البائعة في طلباتها برفض الاعتراض ، ويتعين على
مقتضى ذلك قبول تدخله في الطعن خصما الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
في طلباتها .

(طعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/١)

ثالثا : التدخل الاختصاصي

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

التدخل الانضمامي والتدخل الاختصاصي — شروط قبول التدخل .

الاختصاصي .

ملخص الحكم :

قد تكل قانون المرافعات في شأن التدخل الاختصاصي بالنص في المادة ١٥٢ منه على انه يجوز لكل ذي مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضما لاحد الخصوم او طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وابرز هذا النص التمييز بين نوعين من التدخل اولهما التدخل الانضمامي ويقصد به تأييد أحد الخصوم في طلباته مالم يتدخل ببغى من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الانضمام لاحد الخصوم دفاعا عن حقه في الدعوى ومن صورة في دعاوى الالفاء تدخل المطعون في ترقيقه خصما ثالثا منضما للحكومة في طلب رفضها وقد قضت هذه المحكمة بأن التدخل جائز بطلب الانضمام الى أحد الخصوم ممن يعتبر الحكم الضائر في الدعوى حجة عليه والنوع الثاني وهو التدخل الخاصي يقصد به المتدخل المطالبة بحق لنفسه فهو يدعى لنفسه حقا بطلب الحكم له به ويشترط لقبوله شرطان :

(١) أن يدعى المتدخل لنفسه حقا ، ومن ثم ثلته يشترط في المصلحة التي تبرر قبول التدخل في هذه الحالة كل الشروط اللازمة لقبول الدعوى وهي أن تكون المصلحة قانونية حالة وقائمة ، شخصية ومباشرة .

(٢) قيام الارتباط بين الطلب الذي يسعى المتدخل للحكم لنفسه به وبين الدعوى الأصلية ووجود الارتباط هو الذي يبرر تقديم هذا الطلب . وتقدير الارتباط متروك للمحكمة التي يقدم اليها الطلب .

(طعن رقم ٨٠١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧)

الفرع التاسع

حق الدفاع

أولاً : نحو العبارات الجارحة

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

تضمن المذكرات عبارات جارحة ... حق المحكبة في الإبر بحوها ...
المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات .

ملخص التمسك :

ان مذكرات المدعى قد تضمنت عبارات جارحة حصرها الدواع عن
الحكومة في الطلب الكتابي المقدم منه ولذا تأثر المحكبة بحوها طبقاً
للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦٥٦/٢/١٧)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

تقديم الطعون عليهم بمذكرات تتضمن عبارات جارحة لا يسوغ
أن تكون محلاً للتراجع بين طرفي النزاع وتحت نظر المحكمة — للمحكمة أن
تأثر بحوها من أوراق الدعوى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من المذكرات التى قدمها الحاضر عن المظنون
ضدهم فى مذكرتيه بجلستى ١٩٨١/١١/١٨ و ١٩٨٢/٤/١٣ انها تضمنت
عبارات جارحة لا يسوغ أن ترد فى الأوراق التى تقدم للمحكمة وتكون محلا
للنزاع بين أطراف النزاع وتحت نظر المحكمة عند نظر الطعن والحكم فيه .
الأمر الذى أمرت المحكمة بمحوها من أوراق الدعوى .

(طعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١)

ثانيا : رد القضاة

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

القواعد الواردة بالباب التاسع من قانون المرافعات — سريتها على

القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ان الباب التاسع من قانون المرافعات المدنية والتجارية الخاص برد القضاة عن الحكم ، يسرى على القضاء الإداري ، بالتطبيق للمادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التى تنص على أن تطبق الاجراءات المنصوص عليها فيه وتطبق أحكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى ، وبالتطبيق للمادة ٣٣ من القانون سالف الذكر التى نصت على ان تسرى فى شأن رد مستشارى المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض وتسرى فى شأن رد مستشارى محكمة القضاء الإدارى القواعد المقررة لرد مستشارى محاكم الاستئناف وتسرى فى شأن رد أعضاء المحاكم الادارية القواعد المقررة لرد القضاة .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

عند توافر احد اسباب عدم الصلاحية يصبح القاضى ممنوعا من سماع

الدعوى والحكم فيها ولو لم يردده أحد الخصوم — اغفال ذلك يؤدى

الى بطلان الحكم — وقوع هذا البطلان في حكم صادر من محكمة النقض
يجوز للخصم ان يطلب منها سحبه — تترى ان هذه القاعدة على احكام المحكمة
الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان اسباب الرد المذكورة في الباب التاسع من قانون المرافعات
نوعان : النوع الأول هو اسباب عدم صلاحية تجعل القاضى ممنوعا من
سماع الدعوى غير صالح للحكم فيها ولو لم يرده أحد من خصومها ، ومى
المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
والغنى الجاهل لهذه الاسباب هو كونها مما تضعف له النفس في الأعم
الأغلب وكونها معلومة للقاضى ويبغذ ان يجهلها ، ولذا نص في المادة ٢١٤
على أن عمل القاضى أو قضاة في الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق
الحصوم يقع باطلا بحيث يجوز الطعن فيه بطريق الطعن المقررة . وزيادة
في الاصطيان والتحوظ لسعة القضاء نص على انه اذا وقع هذا البطلان
في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم ان يطلب منها سحب الحكم
واعادة نظر الطعن ، وهذا استثناء من الأصل العام الذى يجعل أحكام
محكمة النقض بمنجى من الطعن بخسبائها خاتمة المطاف . ومثل هذه
الوسيلة تجب اتاحتها للخصم اذا وقع البطلان في حكم المحكمة الإدارية
العليا لوحدة العلة التى تقوم على محكمة جوهرية هى توفير ضمانات
اساسية لتطمين المتقاضين وصون سعة القضاء . أما النوع الثانى من
الاسباب فلا تمنع القاضى من سماع الدعوى ولا تجعله غير صالح لنظرها ،
وانما تجيز للخصم ان يطلب رده قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا سقط حقه
فيه (م ٢١٨) : هذا ويشع في الرد في جميع الأحوال — سواء لهذه الاسباب
او لتلك — الاجراءات المنصوص عليها في القانون .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ في — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

(م ١٧ — ج ١٤)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

القراءة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقا للفقرة (أولا) من المادة ٣١٣ مراعات — وجوب أن يكون القريب أو الصهر خصما في الدعوى — المقصود بالخصم في هذا المعنى هو الأصل فيها مدعى أو مدعى عليه — عدم سريان هذه الفقرة على النائب كالوصى والقيم وكالوزير بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالدولة — القراءة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٣١٣ مراعات — عدم سريان هذه الفقرة على الوزراء حين يمثلون الدولة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حددت على سبيل الحصر في فقراتها الخمس الاحوال التي تجعل القاضي ممنوعا من سماع الدعوى غير صالح لنظرها . فنصت في فقرتها الاولى على أنه « (أولا) اذا كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم الى الدرجة الرابعة . . . » . وظاهر من ذلك أن عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى طبقا لهذه الفقرة تستلزم شرطين : (أولهما) رابطة القرابة أو المصاهرة الى الدرجة المحددة . (وثانيهما) أن يكون القريب أو الصهر لفأية هذه الدرجة خصما في الدعوى . والخصم بهذا المعنى هو صاحب المصلحة الشخصية والمباشرة في رغبها ان كان مدعى وفي دفعها ان كان مدعى عليه . وبعبارة أخرى هو الأصل فيها مدعى كان أو مدعى عليه . أما النائب عن هذا الأصل ، كالوصى على القاصر والقيم على المحجور عليه وكالوزراء بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالدولة ، فهؤلاء لا يعتبرون أخصاما بذواتهم في تلك الدعاوى لأنهم ليسوا ذوي مصلحة شخصية ومباشرة فيها فتنع درجة قرابتهم أو مصاهرتهم القاضي من نظرها وتجعله غير صالح للحكم فيها طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإنما هم تابعون فقط عن الخصوم فيها ، وهذه النيابة قد تزول ويحل محلهم

غيرهم فيها ، ذلك لأن الحكم الصادر في الدعوى لا ينصرف اثره الا الى
الاصلاء دون النائبين عنهم . اما نيابة القاضي عن احد الخصوم او قرابة
القاضي او مصاهرته لغاية الدرجة الرابعة للنائبين عن الخصوم في الدعوى
التي تجعل القاضي غير صالح لنظرها ممنوعا من سماعها فقد حددتها
الفقرة الثالثة من تلك المادة في الحالات التي ذكرتها على سبيل الحصر
وهي : « اذا كان القاضي وكلا ل أحد الخصوم في اعماله الخصومية
او وصيا عليه او قريبا او مظنونه وراثته له ، او كانت له صلة قرابة
او مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى احد الخصوم او بالقيم عليه او بإحد
اعضاء مجلس ادارة الشركة المختصة او بأحد مديريها وكان لهذا العضو
و المدير مصلحة شخصية في الدعوى » . ونيابة الوزراء بالنسبة الى
الدعوى المتعلقة بالدولة طبقا للفقرة الاولى من المادة ١٤ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية ليست من بين تلك الحالات سالفة الذكر
النواردة على سبيل الحصر ، وهي حالات لا يمكن التوسع فيها ، لانه
يترتب عليها بطلان الحكم ، ومن المسلم انه لا بطلان الا بنص .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٦)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

القرابة او المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى
طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٢١٣ مرافعات — وجوب ان تكون مباشرة —
تعريف القرابة .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الرابعة من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية (التي استظهرت حالة وجود مصلحة للترتيب او المهر في
الدعوى ولو لم يكن خصما فيها) لا تجعل القاضي ممنوعا من سماعها غير
صالح لنظرها الا : « اذا كان له او لزوجته او لأحد اقاربه أو أصهاره
على عموذ النسب أو لمن يكون هو وكلا عنه و وصيا او قريبا عليه مصلحة

في الدعوى القائمة « يجب لكي تكون القرابة أو المصاهرة في هذه الحالة مقبلة للقاضي من سماع الدعوى تجعله غير صالح لنظرها أن تكون على عمود النسب أو قرابة أو مصاهرة مباشرة ، دون قرابة أو مصاهرة الجواشي . والقرابة المباشرة هي الصلة ما بين الفروع والأصول طبقا لقاعدة ٢٥ من القانون المدني . ولكي تكون المصاهرة مباشرة يجب أن يكون اقرب أحد الزوجين معتبرين في نفس هذه القرابة بالنسبة الى الزوج الآخر ، وذلك طبقا للمادة ٣٦ من القانون المذكور . وعلى ذلك فالاقارب والأصهار على عمود النسب هم بالنسبة الى القاضي ولده ووالده (أبا ولما) وولد زوجه وزوج ولده ووالد زوجه وزوج ولده وأن علوا أو قزلا ، ومن ثم فليس للدعى في خصوص هذه الدعوى أن يتحدى بأن الوزير المختص في دعوى الإلفاء له مصلحة شخصية فيها بحسبان أن الطعن في القرارين يعيب أساءة استعمال السلطة قد يعرضه لمساءلته شخصيا عن التصويف مستقبلا في دعوى أخرى — ليس له أن يتحدى بذلك طالما أن علاقة المصاهرة بين القاضي وبين الوزير المختص في دعوى الإلفاء ليست من قبيل المصاهرة المباشرة .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

أخت الزوجة تعتبر في نفس قرابة أخت الزوج ودرجته ، وزوجها يعد في نفس قرابة زوج أخت الأخير ودرجته .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المواد ٢٤ و ٢٥ و ٣٧ من القانون المدني وما ورد في صحتها بالذاكرة الإيضاحية أن القرابة بما في ذلك المصاهرة إما أن تكون من جهة الأب أو من جهة الأم أو من جهة الزوج . وإذا كان اقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر

غان أخت الزوجة — وهى من الحواشى — تعتبر فى نفس قرابة أخت الزوج ودرجته ، ويبنى على ذلك أن زوجها يعد فى نفس قرابة زوج أخت هذا الأخير ودرجته .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

عدم قبول طلب رد جميع مستشارى النقض ، أو رد عدد منهم بحيث لا يبقى ما يكفى للحكم فى طلب الرد — المادة ٣٣٦/٢ مرافعات — سرعان هذه القاعدة ولو كان الرد لسبب من الأسباب الواردة بالمادة ٣١٢ مرافعات — حكمة تقرير هذه القاعدة إلا يفصل فى الرد هيئة يجلس فى تشكيلها مستشار من مرتبة أدنى من وجه ضدهم طلب الرد — اختلاف هذه المحكمة عن تلك التى شرع من أجلها نص المادة ٢٧ من قانون استقلال القضاء الذى يخول وزير العدل سلطة نوب مستشار بالاستئناف للاستئناف باللائحة بالنقض مؤقنا .

ملخص الحكم :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ مرافعات على أن لا يقبل « طلميه رد جميع مستشارى محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم فى طلب الرد أو فى موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد » ، وهذا الحكم يسرى فى جميع الأحوال أيا كان سبب الرد ولو كان لما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ذلك أن المادة ٣٣٦ هى ترديد لنص المادة ٣٢٨ مكررا من قانون المرافعات القديم التى كانت أضيفت بدورها بالمادة ٤٠ من قانون إنشاء محكمة النقض ، والحكمة التشريعية التى دعت إلى ذلك هى الضرورة للجنة لتقضى وضع شاك فى نظام التدرج القضائى حتى لا يفصل فى طلب رد مستشارين من مرتبة

٤٢ على في هذا التدرج (او في الدعوى عند قبول طلب الرد) هيئة هي بمثابة محكمة مخصصة يتضمن تشكيلها مستشارين هم في التدرج المذكور ادنى مرتبة من مستشارى محكمة النقض ، ومن اجل هذه الضرورة ابيح المحطور ، والضرورات تبيح المحظورات . وهذه الحكة غير تلك التى تقوم عليها المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء التى تجيز لوزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة النقض ان يعيد للاشتغال مؤقتا بمحكمة النقض أحد مستشارى محاكم الاستئناف. بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها ، اذ حكة ذلك هي حيلة العمل لطروف طارئة ، وتبقى محكمة النقض مع هذا الندب حافظة لاساسها لتشكيلها ، ولا يترتب عليه ان توضع فى الوضع الشاذ الذى دعا الى تقرير الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، اقطع فى ذلك المادة ٢٧ من المرسوم بقانون المشار اليه هي بدورها ترديد للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء ، فلو كان قصد الشارع ان تستعمل هذه الرخصة وجوبا فى حالة رد مستشارى محكمة النقض او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم فى طلب الرد او فى موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد ، او بعبارة أخرى لو كان قصده ان استعمال تلك الرخصة يجب ان يفتى عن الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لكان ألقى هذه الفقرة من المادة ٣٢٨ مكررا من القانون القديم ، ولما ردها بعد ذلك فى قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الصادر بعد قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، بل ان اصرار الشارع على بقاء تلك الفقرة فى قانون المرافعات الجديد لا يترك مجالا لآى شك فى انه لا يجوز استعمال رخصة الندب فى مقام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وذلك لاختلاف الحكة التشريعية التى يقوم عليها كل من النصين .

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

القاعدة التى تقرها المادة ٢/٢٣٦ مراعاتت فى شأن رد القضاء —
انطباقها فى شأن مستشارى المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣٦ من قانون المراعات تطبيق فى شأن مستشارى المحكمة
الادارية العليا الذين نصت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن يسرى فى شأن ردهم القواعد المقررة
لرد مستشارى محكمة النقض .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

المادتان ١٥١ ، ١٥٩ من قانون المراعات — يجب تقديم طلب الرد
قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا تسقط الحق فيه — حضور طالب الرد
بجلسات سابقة وشرح موضوع دعواه امام رئيس المحكمة المطلوب
رده — الحكم بسقوط الحق فى طلب الرد والفرامة ومصادرة الكفالة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥١ من قانون المراعات تنص على أنه « يجب تقديم طلب
الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا تسقط الحق فيه » .

ومن حيث أن المطعون ضده حضر امام دائرة فحص الطعون برئاسة
السيد المستشار / ثباتت جلسات دون أن يقرر برد السيد

المستشار رئيس الدائرة ، وبين من حضر جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٢ أن المطعون ضده شرح الموضوع أمام الدائرة برئاسة السيد المستشار رئيسها .

ومن حيث أنه وقد ثبت ذلك فإن طلب الرد يكون قد قدم بعد تقديم المطعون ضده دفاعه في الطعن الأمر الذي يترتب عليه بالتطبيق للمادة ١٥١ من قانون المرافعات أن حقه في تقديم طلب الرد قد سقط .

ومن حيث أن المادة ١٥٩ من قانون المرافعات تنص على أن تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله على الطالب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه وبمصادر الكفالة وترى المحكمة تقديم طلب الرد عشرين جنيهًا .

» حكمت المحكمة بسقوط حق الطالب في طلب الرد وتغريمه عشرين جنيهًا ومصادرة الكفالة « .

(طعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ١٩٨٢ ب١ — جلسة ٢٨/٢/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٩٦)

المجدا :

المادة ١٤٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — طلب الحكم باعتبار الخصومة منتهية في طلب الرد — تكييفه — هو من قبيل التنازل عن الطلب — أساس ذلك : الحكم بانتهاء الخصومة يفترض إثمة خصومة قائمة بين طرفين وإن يستجيب المدعى عليه الى طلبات المدعى فيها — طلبات الرد من قبيل الخصومات التي يسوغ فيها الحكم باعتبار الخصومة منتهية — أساس ذلك : تنظيم الرد إنما شرع لصالح العدالة وحدها دون أن ينطوي على أية خصومة بين الطالب والقاضي المطلوب رده — انتهاء الخصومة يمكن أن يرد على التنظيم الخاص بمخاصمة القضاة الذي نظمته

**المواد ٤٩٤ من قانون المرافعات — الحكم بإثبات تنازل الطالب عن طلب
الرد والتزامه المصاريف والأثر بمصادرة الكفالة .**

ملخص الحكم :

ان طلب الحكم باعتبار الخصومة المنتهية في طلب الرد هو في حقيقته وبحسب تكييفه القانوني السليم من قبيل التنازل عن الطلب . ذلك لان الحكم بانتهاء الخصومة نفترض أن تكون ثمة خصومة من طرفين ، وأن يستجيب المدعى عليه الى طلبات المدعى فيها . ولما كانت طلبات الرد التي تقدم طبقا لأحكام المواد ١٤٨ وما بعدها من قانون المرافعات كما هو الشأن في طلب الرد المائل لا تعتبر من قبيل الخصومات التي يسوغ بحكم فيها بانتهاء الخصومة متى توافرت شروط ذلك ، لان تنظيم احكام الرد في المواد المذكورة إنما شرع لصالح "عدالة وحدها دون أن ينطوى طلب الرد على ذاته على أية خصومة بين الطالب وبين القاضى المطلوب رد: على نحو يسوغ معه الحكم بانتهاء الخصومة في الطلب خاصة وان ثمة تنظيما آخر خاص بمخاصمة القضاة أورده القانون في المواد ٤٩٤ وما بعدها هو الذى يمكن الحكم فى محاكمته بانتهاء الخصومة ان كان ذلك محل . ومهما يكن من أمر فى هذا الخصوص فان المستشار / لم يكن على أى حال ضمن تشكيل الدائرة الثانية فحص الطعون التى نظرت الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ القضائية يوم ٥ من سبتمبر ١٩٨٢ كما أن سيادته لم تخطر بطلب الرد المشار اليه الذى لم يودع التقرير به الا فى صباح ذات يوم الجلسة التى كان محددًا لنظر الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ القضائية سالف الذكر ، ولم يتصل عليه بطلب الرد المذكور بالتالى ومضى كان نك فان طنب الحكم أصليا باعتباره الخصومة فى طلب الرد منتهية يكون واردا على غير محل ويعتبر فى حقيقته تنازع عن إطلب المذكور ، وهو ما استهدفه الطالب فعلا وضمنه طلبه الاحتياطى على النحو النائب بحضر الجلسة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بإثبات تنازل الطالب عن طلبه مع الزام المصاريف والأثر بمصادرة الكفالة علّا بنص المادة ١٥٩ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٣٦٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٣)

الفرع العاشر عوارض سير الدعوى

اولا : انقطاع سير الخصومة :

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

انقطاع الخصومة — اسبابه المتصوص عليها في المادة ٢٩٤ مرافعات — من بينها فقد الخصم اهلية الخصومة — قيام هذا السبب وتحقيق اثره يستلزم ثبوته فعلا بحكم من القضاء كتوقيع الحجر ، او بخليل قاطع من تقرير طبيب شرعى او قومسيون طبي او قرار من مجلس مراقبة الامراض العقلية بوزارة الصحة وفقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بامراض عقلية يثبت قيام حالة المرض العقلى المفقدة للاهلية بخصائصها المحدثة لهذا الاثر — وجوب توافر هذا الدليل في حينه لا في تاريخ لاحق .

ملخص الحكم :

اذا صح انه على الرغم من قصر نص المادة ٢٨٢ مرافعات وقف الميعاد على حالة موت المحكوم عليه فقط فان هذا الميعاد يقف اذا قام سبب من اسباب انقطاع الخصومة المبينة في المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات بمقتولة ان قواعد انقطاع الخصومة هي قواعد علية تطبق في اية حالة تكون عليها الخصومة حتى يصدر فيها الحكم البات الذى ينتهى به وأن من بين اسباب الانقطاع هذه فقد الخصم اهلية الخصومة فان قيام هذا السبب وتحقيق الاثر المترتب عليه يستلزم ثبوته فعلا بحكم من القضاء كتوقيع

الحجر على الخصم الذى يدعى جنون أو عاهة أو عقل أو بدليله قاطع من تقرير طبيب شرعى أو قومسيون طبى أو طبيب اختصاصى أو مستشفى معد للمصابين بأمراض عقلية حكومى أو خصوصى مرخص به أو قرار من مجلس مراقبة الأمراض العقلية بوزارة الصحة العمومية ونقطة الأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية. يثبت قيام حالة المرض العقلى المتقدمة للأهلية بخصائصها المحددة لهذا الأثر فى الفترة المراد التمسك فيها بوقف ميعاد الطعن ولما كانت هذمه مسألة واقع منوط بظروف غير مستقرة بطبيعتها وقابلة للتغير من حيث قيامها ومداهما تحقيقا وزوالا وشدة وخفة بما يؤثر تبعا لذلك فى سبب الوقف وجودا وعدما فانه لا يصلح لاثباتها دليل لم يتوافر فى حينه وانما يراد انشاؤه متأخرا فى تاريخ لاحق بغية اثبات أمر فاته الأوان المناسب لاثباته ، ومن ثم فان ما يزعمه المدعى فى عريضة طعنه من اصابته بمرض عصبى نفسى أفقده السيطرة على وعيه لتبرير انقطاعه عن عمله الذى أعير بسببه مستقيلا من خدمة هيئة البريد ... وما يريد التذليل عليه بتقارير طبية من اصابته باضطرابات نفسية كالتحسين أحيانا وبتمائل بعدها للشفاء للتخيل من جريان المواعيد فى حقه سواء ميعاد التظلم من قرار اعتباره مستقيلا من الخدمة لتففيه عن العمل أكثر من خمسة عشر يوما بدون إذن سابق أو عذر مقبول أو ميعاد رفع دعوى الإلغاء طعنه فى هذا القرار ، ان ما يذهب اليه المدعى من دفاع فى هذا الشأن اذ صرح دليلا على معافاته فى بعض الأوقات من حالة نفسية ليست عصبية على البره ولا مانعة من لياقته للاستمرار فى عمله على نحو ما وصفها الاختصاصيون فانه لا ينهض بذاته دليلا على اصابته بمرض عقلى مؤد الى انعدام أهليته للحصومة الى الحد الذى يففيه من التقيد بميعاد تقديم التظلم الإدارى أو ميعاد رفع دعوى الإلغاء أو ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى هزم الدعوى اذ ليس كل مرض نفسى أو اضطراب عصبى بمعدم لأهلية الخصومة وليس فى الأوراق ما يقطع باصابة المدعى على وجه التحديد فى وقت معاصر لمدة جريان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر ضده من المحكمة الإدارية بعدم قبول دعواه شكلا لرغمها بعد الميعاد بعهة فى العقل أعدمته

أهلية الخصومة ولازمته طوال تلك المدة حتى تاريخ تقديمه طلب المساعدة القضائية بل انه هو نفسه قد سكت عن ذلك ولم يدع شيئا منه في دفاعه الذى ضمنه عريضة طعنه وان زعمة بالنسبة الى الفترة ما بين انقطاعه عن العمل الذى ادى الى فصله من الخدمة وبين رفعه دعواه بطلب الغاء القرار الصادر بذلك وليس من المفترض ازاء هذا وازاء ما يستخلص من الأوراق من عدم استمرار حالة المرض المتزعزع به انسحاب العنصر القائم على هذا المرض الى ميعاد الطعن في الحكم كما انه غير مجد بعد فوات الأوان ، طلب المدعى بصفة احتياطية إحالته الى الطبيب الشرعى لفحصه وتقرير حالته العقلية للتحقق من قيام أو عدم قيام حالة المرض العقلى به ، ومدى تأثيره على أهليته وإدراكه في الماضي الذى يرجع الى بضعة سنوات .

(طعن ١٥٩١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

بطلان الإجراءات المترتبة على انقطاع الخصومة بسبب وفاة الخصم — بطلان نسبي لا يفيد منه الا من شرع لمصلحته — ليس للخصم الآخر ان يتمسك به — لورثة الخصم المتوفى التنازل عن البطلان صراحة او ضمنا .

ملخص الحكم :

ان البطلان الذى نص عليه القانون في حالة انقطاع الخصومة بسبب وفاة أحد الخصوم بطلان نسبي لا يفيد منه الا من شرع انقطاع الخصومة لحمايته لمصلحته اى ورثة المتوفى في هذه الحالة — فليس اذن للخصم ان يتمسك به بل انه يجوز للورثة التنازل عن هذا البطلان صراحة او ضمنا بقبولهم الحكم الذى يصدر في الدعوى .

(طعن ٤٨٢ لسنة ٩ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

تعجيل نظر الدعوى بعد انقطاعها يأخذ حكم اقامتها ابتداء من حيث الالتزام بالأجراءات التي رسمها القانون لانعقاد الخصومة أمام القضاء الإدارى فتستتف سهرها بإيداع طلب التعجيل فلم يكتب الحكمة في الجهاد المقرر .

ملخص الحكم :

ان تعجيل نظر المنازعة الادارية باعتباره اجراء يستهدف استئناف السير فى المنازعة بعد انقطاعها يأخذ حكم اقامتها ابتداء من حيث الالتزام بالأجراءات التى رسمها القانون لانعقاد الخصومة أمام الحكمة المختصة ويكون ذلك صحيحا فى القانون اذا تم ايداع الطلب خلال سنة من أخبر اجراء صحيح من إجراءات التقاضى طبقا لحكم المادة ٣٠١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية دون اعتداد بتاريخ التكاليف بالحضور على مقتضى حكم المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المذكور لتعارضه مع طبيعة الإجراءات التى نظمها قانون تنظيم مجلس الدولة نصا وروحا .

(طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

انقطاع سير الخصومة بسبب وفاة المدعية — طلب المصنف استئناف سير الدعوى التركة يعتبر ذو صفة فى مباشرة إجراءات الدعاوى الخاصة بهذه التركة ومن بينها طلب السير فى الدعاوى التى انقطعت فيها الخصومة — أسليس ذلك نص ٨٥٥ مجنى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون المدني تبين أنه ينص في المادة ٨٨٥ على أنه « على المصنف في أثناء التصفية أن يتخذ ما تتطلبه اموال التركة من الوسائل التحفظية وأن يقوم بالاعمال الادارية ، وعليه أيضا أن ينوب عن التركة في الدعاوى وأن يستوفى مالها من ديون قد حلت ويكون المصنف — بولو لم يكن ماجورا — مسئولا لمسئوليته الوكيل الماجور وللقاضى أن يطالبه بتقديم حساب عن ادارته في مواعيد دورية » . ومستفاد من هذا النص أنه من ضمن واجبات المصنف القيام بإدارة اموال التركة وما تتطلبه من اجراءات تحفظية وتثليل التركة في الدعاوى وهو — بهذه المثابة — يعتبر وكيفا عن الورثة ونائبا قانونيا عنهم ، ومن ثم فان المصنف يقوم مقام الخصم الذى توفى بصدور تطبيق المادة ١٣٣ من قانون المرافعات التى تنص على أن « تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى توفى أو نقد اهليته للخصومة اذ زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب اولئك ... » ومؤدى ذلك أن مصنف تركة المتوفى يعتبر ذا صفة في مباشرة اجراءات الدعاوى الخاصة بهذه التركة ومن بينها طلب استئناف السير في الدعاوى التى انتطعت فيها الخصومة بسبب وفاة صاحب تلك التركة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٧٥ صدر حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (الدائرة السادسة المدنية للأحوال الشخصية للجانبا) ويقضى هذا الحكم بتعيين الأستاذ / المحامى مصفيا خاصا لتركة بأن تكون مأموريته رفع الدعاوى والطعن واتخاذ الاجراءات المناسبة للفناء مديونية الشركة امام جميع المحاكم وكذلك اتخاذ الاجراءات الادارية الضرورية للحصول على حقوق الشركة .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم — بتعين القضاء بالفناء بالحكم المطعون فيه والحكم بقبول الطلب المتقدم من المصنف باستئناف الدعوى

سيرها وإعادة الدعوى الى المحكمة للفصل في موضوعها مع ابقاء الفصل
في المصروفات .

(طعن ١٨٢٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

الفرض المقصود من انقطاع الخصومة طبقا لحكم المادة ٣٠ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية هو حماية ورثة المتوفى او فاقد الاهلية او
الخصم الاصيل في حالة زوال صفة من كان يبشر الخصومة عنه حتى
لا تجرى اجراءات الخصومة بغير علمهم — انطلاقا من الحكمة التي قام
عليها النص فانه اذا تعدد الخصوم في احد طرفي القضية وقام سبب احدث
انقطاع الخصومة بالنسبة لاحد الخصوم فانها تستمر صحيحة بالنسبة
لغيره متى كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة — لا معنى في هذه الحالة
ان ينقطع سير الخصومة في الدعوى كلها بل تبقى اجراءات الدعوى
صحيحة بالنسبة للخصم الذي لم نظرا في شأنه حالة من حالات انقطاع
الخصومة بالنسبة للخصم الآخر التي قامت في شأنه احدى تلك الحالات
حمية له من سير اجراءات الخصومة بغير علمه — تطبيق : اقامة الدعوى
ضد وزارة التكوين — اختصام المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية
لمجرد صدور الحكم في مواجهتها — زوال صفة المؤسسة المذكورة لا يستتبع
انقطاع الخصومة بالنسبة لوزارة التكوين بحساباتها الخصم الاصيل في
الدعوى والطلبات فيها موجهة اساسا اليها — القول بانه كان يتعين على
الحكم ان يقضى بانقطاع سير الخصومة في الدعوى بعد زوال صفة المؤسسة
مسألة الذكر على غير اساس سليم من القانون .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢٠ من قانون المرافعات المدنية والجزائية تنص على ان « ينتقل سير الخصومة بحكم القائون بوفاء احد الخصوم أو بفقده اهلية الخصومة أو يزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ... » والفرض المقصود من انقطاع الخصومة طبقا لحكم المادة السابقة هو حماية ورثة المتوفى أو فائد الاهلية أو الخصم الاصيل في حالة زوال صفة من كل يباشر الخصومة عنه من النائبين حتى لا تجرى اجراءات الخصومة بغير علمهم ، وانطلاق من المحكمة التي قام عليها النص فانه اذا تعدد الخصوم في احد طرفي القضية وقام سبب احدث انقطاع الخصومة بالنسبة لاحد الخصوم فانها تستمر صحيحة بالنسبة لغيره متى كان موضوع الدعوى قابلا للجزئة ، لانه لا معنى في هذه الحالة ان ينقطع سير الخصومة في الدعوى كلها بل تبقى اجراءات الدعوى صحيحة بالنسبة للخصم الذي لم تطرا في شأنه حالة من حالات انقطاع الخصومة وتنقطع الخصومة بالنسبة للخصم الآخر التي قامت في شأنه احدى تلك الحالات حماية له من سير اجراءات الخصومة بغير علمه، ومتى كان ذلك وكان الثابت في خصومة هذه المنازعة ان المطعون ضده قد طلب الغاء القرار السلبي بالامتناع عن الامراج عن البضائع التي تم ضبطها بمعرفة مباحث التموين تنفيذا لقرار وزير التموين رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الاتجار في السلع الكمية المستوردة والتعويض المؤقت عن هذا القرار فمن ثم تكون وزارة التموين هي الخصم الاصيل في هذه المنازعة ، فالقرار المطعون فيه منسوب اليها كما ان طلب التعويض موجه لها ، وما قام المطعون ضده باختصاص المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية الا لمجرد صدور الحكم في مواجهتها باعتبار ان البضائع المضبوطة كانت تحت يدها وكانت هي التي قامت بتقييم هذه البضائع ، الامر الذي يستقيم معه القول بأن زوال صفة المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية لا يستتبع انقطاع سير الخصومة بالنسبة لوزارة التموين بحسبائها الخصم الاصيل في الدعوى والطلبات فيها موجهة اساس اليها ،

ومضى بان ذلك بان ما قال به الطعن من انه كان يقعين على الحكم المطعون
عنه ان يقضى بانقطاع سير الخصومة في الدعوى بعد زوال صفة المؤسسة
مسألة الذكر يكون على غير أساس سلسليم من القانون ويتعين من ثم
الالتفات عنه .

(طعن ٤٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٧)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

وفاة احد الخصوم يترتب عليه بقوة القانون انقطاع سير الخصومة
من تاريخ تحقق هذا السبب مادامت الدعوى غير مهية للفصل في موضوعها
ولا يستأنف سيرها بعد ذلك الا بتخاذ اجراء من الاجراءات القصوص
عليها قانونا — لا يصح اتخاذ اى اجراء من اجراءات نظر الدعوى ومن باب
اولى صدور حكم فيها اثناء فترة الانقطاع وفي قبة من يقوم مقام الخصم
الذى توفى والا وقع بطلان بنص القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طلب الحكم بىطلان الحكم المطعون فيه لصدوره
بعد انقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى . ان المادة ١٣٠ من قانون المرافعات
تنص على ان « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة احد الخصوم ...
الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها » كما تنص المادة ١٢٣ من
هذا القانون على ان « يترتب على انقطاع ، الخصومة وقف جميع مواعيد
المرافعات التى كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التى
تحصل اثناء الانقطاع » وتنص المادة ١٣٣ على ان « يستأنف الدعوى سيرها
بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى توفى بناء على طلب
الطرف الآخر او بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب اولئك ...
وكذلك تستأنف الدعوى سيرها اذا حضر الجلسة التى كانت محددة

نظرها وارث المتوفى ... ويأثر السير فيها » ومؤدى هذه النصوص أن مجرد وفاة أحد الخصوم يترتب عليه بقوة القانون انقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقيق هذا السبب بإدابت الدعوى غير مهيات للفصل في موضوعها ولا يستأنف سيرها بعد ذلك الا باتخاذ اجراء من الاجراءات المنصوص عليها قانونا . وبالتالي لا يصح اتخاذ أى اجراء من اجراءات نظر الدعوى ومن باب أولى صدور حكم فيها أثناء فترة الانقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذى توفى والا وقع باطلا بنص القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مورث الطاعنين قد توفى في ١٣ من يولييه سنة ٧٥ أثناء نظر الدعوى محل الطعن المائل واستمرت المحكمة في نظرها الى أن أصدرت فيها حكما المطعون فيه بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ دون ثمة اجراء قانونى يفيد — استئناف سير الخصومة في مواجهة ورثة المدعى ودون أن يكون الدعوى قد تهيأت للفصل في موضوعها بالتطبيق لحكم المادة ١٣١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث ثم حجز الدعوى للحكم فيها في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ بعد وفاة المدعى بما يزيد على خمسة عشر شهرا ولم يكن قد أبدى أقواله وطلباته الختامية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه — وقد صدر بعد تحقق السبب الموجب لانقطاع سير الخصومة وأثناء فترة الانقطاع يكون قد وقع باطلا بقوة القانون وبالتالي تحققت فيه إحدى حالات الطعن في الأحكام المنصوص عليها في البند الثاني من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة مما يتعين معه الحكم بإلغائه وإعادة الدعوى الى المحكمة المختصة للفصل فيها .

(طعن ١٣٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

نص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات على أن تنقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم — مؤدى هذه المادة أن انقطاع سير الخصومة لا يقع الا اذا حدثت الوفاة أثناء سير الخصومة أى بعد قيامها

وانقضائها صحيحة ابتداء — اشتغال صحيفة الدعوى على اسم خصم متوفى وغير مستوفاه شكلها القانونى ، يشوبها البطلان ولا تنعقد به — الخصومة بالنسبة اليه .

ملخص الحكم :

ومن أن المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تنص على أنه « ينتطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاء أحد الخصوم ... » ومؤدى هذه المادة أن انقطاع سير الخصومة لا يتبع بقوة القانون الا اذا حدثت الوفاة أثناء سير الخصومة أى بعد قيامها وانعقاد صحيحة ابتداء بأن يكون الخصوم فيها وقت رفع الدعوى على قيد الحياة اذ بوجودهم القانونى فى هذا الوقت تنعقد الخصومة القضائية وتبدأ سيرها ، فاذا تولى احدهم خلال سير الدعوى وقبل أن تصبح مهياة للحكم فيها فان انقطاع سير الخصومة يتبع بقوة القانون ما لم يستأنف سيرها طبقا للإجراءات المقررة تلقونا .

ومن حيث أن الثابت من وقائع المنازعة ان المدعى عليه الاول توفى بتاريخ ١٦ من اغسطس سنة ١٩٧٢ أى قبل رفع الدعوى بداءة لملم المحكمة الادارية بأسيوط بالعريضة المودعة بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٧٥ ومن ثم فان أحكام انقطاع سير الخصومة لا تسرى فى هذه الحالة اذ لم تحدث الوفاة بعد اقامة الدعوى ... وقد جرى قضاء المحكمة على أن الأصل أن الخصومة لا تنعقد قانونا وتصبح صحيحة الا اذا كان أطرافها لهم وجود قانونى ولعلى وقت اقامة الدعوى أى وقت ايداع صحيفةها فلم كتلب المحكمة فاذا اشتغلت الصحيفة على اسم خصم متوفى فانها تنفذ غير مستوفاة شكلها القانونى ولا تنعقد بها الخصومة بالنسبة للخصم المتوفى لأن الخصومة هى الحالة القانونية التى تنشأ عن رفع الدعوى لملم المحكمة فى شأن نزاع قائم بين طرفين فلا يتصور قيام خصومة بغير طرفين .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك اذ كان الواضع ان الجهة الادارية وجهت الدعوى الى المدعى عليه الاول المتوفى ولم توجهها الى ورثته فان صحيفة الدعوى تكون بهذا الوضع قد شابها البطلان وتعتبر غير قائمة

بالنفسية إليه ، إلا أنه مع ذلك فإن الدعوى قد وجهت أيضا وفي ذات الوقت ضد المدعى عليه الثاني بصيغته متضامنا مع المدعى عليه الأول في سببها أيجاز المدعية ، وهذه الصفة تخول الجهة الادارية الحق في اختصاص المدعى عليه الثاني استقلالا وعلى حدة منذ البداية المطالبة بها هو يستحق لها نتيجة التزامه التضامنى . . وعلى ذلك وفي ضوء هذه الحقيقة تغدو صحيفة الدعوى قائمة منتجة آثارها القانونية بالنسبة الى المدعى عليه الثانى فقط .

(ملعن ٧٤٦ لسنة ٢٤ ق — جلية ١٤ / ٣ / ١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المادة :

حضور الولى الشرعى سيم الدعوى وتمثيل ابنه القاصر — بلوغ القاصر سن الرشد اثناء سيم الدعوى — مفاد المادة ١٣٠ مراعات ان مجرد وفاة الخصم ان فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سيم الخصومة — بلوغ سن الرشد لا يؤدي الى انقطاع سيم الخصومة وانما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر — بلوغ القاصر سن الرشد اثناء سيم الدعوى دون ان تشبه هي او والداها المحكمة الى التفسير الذى طرأ على حالتها وحضور والداها نتيجة عنها — حضور الوالد يكون في هذه الحالة بقبول ورضاء الطاعة منتجا لآثاره القانونية — اساس ذلك : تعتبر صفة الوالد ما زالت قائمة على السبيل النيابة الاتفاقية بعد ان كانت نيابة قانونية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تنص على أن « ينقطع سيم الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة

أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها « ومفاد ذلك أن مجرد وفاة الخصم أو مفقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة أما بلوغ سن الرشد فانه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة وانما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر .

ومن حيث أنه من الثالث أن الطاعة مثبته في الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ١٩ ابتداء بواسطة والدها بصفته وليا شرعيا فان هذا الطعن يكون قد وقع صحيحا من الطاعة ممثلة في والدها . فاذا بلغت سن الرشد أثناء سير الطعن ولم تنبه هي ولا والدها المحكية إلى التغيير الذي طرأ على حالتها ونكرت والدها يحضر عنها بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم في الطعن — فان حضور هذا الوالد يكون في هذه الحالة بتبطل الطاعة وزوالها . ويكون حضور والدها على ما جرى به القضاء والفقه المصريان حضورا مقبولا لاثارة القانونية ذلك انها ببلوغها سن الرشد قد علمت بالدعوى ورضيت باعتبار صفة والدها في تمثيلها لازالت قائمة على أساس من النيابة الانتقائية بعد أن كانت نيابته عنها نيابة قانونية . ويكون حضور والدها في هذه الحالة برضاها وتظل صفته قائمة في تمثيلها في الخصومة بعد بلوغها سن الرشد وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الطعن كما لو كانت القاصرة قد حضرت بنفسها الخصومة بعد بلوغها . ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه انما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصل وهذه الصفة لم تزل هنا بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابة والدها عنها قانونية أصبحت انتقائية . خاصة وأنه إذا استمرت الطاعة على موقف التجاهل أثناء سير الطعن فانه ليس لها أن تقيد من خطئها ولا أن تنقض ما تم على يديها ، فيكون الحكم قد صدر ضدها في الطعن كما لو كانت قد حضرت بنفسها في الخصومة إلى أن صدر الحكم فيها .

ثانيا : وقف الدعوى

قاعدة رقم (٢٠٥)

مبدأ :

تسوية مغوض النزاع صلحا على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا — مؤداه انتهاء المنازعة قضائيا — سرعان ذلك على الطعون امام هذه المحكمة — وقف المحكمة الإدارية المختصة الدعوى لحين الفصل في طعن سبق تسوية النزاع فيه على الوجه المتقدم — في غير محله .

ملخص الحكم :

ان اتفاق الطرفين على تسوية النزاع بينهما ودعا على أساس المبادئ التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا مؤداه انتهاء المنازعة قضائيا وتطبيق المبدأ القانوني وفقا لما قضت به المحكمة العليا على الواقعة التي كانت موضوع الدعوى ولا تبقى بعد هذه التسوية منازعة تعمل فيها المحكمة سلطتها وينصب عليها قضاؤها . ومن ثم فانه اذا كان النزاع السابق الذي كان موضوع الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣ القضائية قد انتهى باستبعاد هذا الطعن من جدول المحكمة الإدارية العليا لقبول طرفي النزاع تسويته على مقتضى المبدأ الذي وضعته هذه المحكمة في الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢ القضائية فلا يكون هناك محل لوقف الدعوى موضوع الطعن الحالي ، اذ ان وقف الدعوى لحين الفصل في دعوى أخرى لا يكون له محل الا اذا كان النزاع في الدعوى الأخرى لازال قائما ، اما اذا كان قد انتهى بصلح أو تسوية فلا يكون هناك محل لتعليق الدعوى الجديدة على الفصل في نزاع قد انتهى ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف الدعوى.

لحين الفصل في الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣ القضائية قد انطوى على خطأ
في تطبيق القانون ويتمين الفاؤه .

(طعن ٩٩٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

وقف الفصل في الدعوى — الأحوال التي يجوز فيها ذلك — انتظار
صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا في طعن مقدم لها ، في منازعة مماثلة ،
للنازعة المروضة أمام محكمة القضاء الإداري — ليس سببا لوقف الفصل
في هذه الدعوى .

ملخص الحكم :

ان انتظار صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا في طعن مقدم في حكم
صادر من محكمة القضاء الإداري بتحديد المركز القانوني لموظف ليس من
بين الأحوال التي يتعين فيها على المحكمة أن توقف الدعوى أو ترفضها
بقولة أن مركز المطعون ضده لم يكن قد تحدد بصفة نهائية بعد ، مادام
ان هذا المركز قد انحسم فعلا أمام محكمة القضاء الإداري بحكمها القاضى
باعتبار المطعون ضده في الكادر الإداري وما يترتب على ذلك من آثاره ومن
ثم لا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين قضى في الدعوى .

(طعن ٩٢٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٥)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

مناطق وقف الدعوى للفصل في مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض
— أن يكون الفصل فيه خارجا عن الاختصاص الوظيفي أو النوعي للمحكمة

ويستلزم بحثا في القواعد القانونية أو تفسيرها أو تأويلها — اذا كان الحكم في الدفع من الجلاء بحيث لا يحتمل الشك فلا يجوز للوقت قانونا .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٩٣ مرافعات تهيب على ان يكون للمحكمة ان تأمر بوقف الدعوى كلها رات تطبيق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أولية اخرى يتوقف عليها الحكم بما مفاده ان القضاء بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية يثيرها بنج أو طلب عارضي يقتضي ان يكون الفصل فيه خياريا عن الاختصاص الوظيفي أو النوعي لهذه المحكمة ويستلزم بحثا في القواعد القانونية أو تفسيرها أو تأويلها بحيث اذا كان الحكم في الدفع من الجلاء بحيث لا يحتمل الشك فلا يجوز للوقت قانونا .

(طعن ١١٩١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبحث :

الشروط التي يكون معها للمحكمة ان تأمر بوقف الدعوى في غير الاحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازاً ان تكون ثمة مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض أو وضع طارئ وان يكون الفصل فيها ضروريا للفصل في الدعوى وان يخرج الفصل في هذه المسألة الأولية عن الاختصاص الوظيفي أو النوعي للمحكمة .

ملخص الحكم :

يتمين لكي يكون للمحكمة ان تأمر بوقف الدعوى في غير الاحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازاً ان تكون ثمة مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض أو وضع طارئ وان يكون الفصل فيها ضروريا للفصل في الدعوى وان يخرج الفصل في هذه المسألة الأولية عن الاختصاص الوظيفي أو النوعي للمحكمة .

(طعن ٤٢٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/٥/١٦)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

الأمر بوقف الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية هو حكم قطعي فرعى له حجية الشيء المحكوم به — جواز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الإدارية العليا قبل الفصل في موضوع الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الأمر الذى تصدره المحكمة بوقف الدعوى بالتطبيق لحكم المادة ٣٩٢ مراعات حتى يفصل في مسألة أولية يتوقف عليها الحكم في موضوعها يقطع بعدم صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها بالحالة التى هى عليها فيؤثر بذلك في سيرها ويؤخر نظرها وهو بهذه المثابة حكم قطعي فرعى له حجية الشيء المحكوم به .

ولما كان لا سبيل الى الزام المتضر منه بان ينتظر حتى يزول السبب الملق عليه الايقاف وحتى يحكم بعد ذلك في الموضوع وليس من شأن الدعن فيه ان يمزق الخصومة ويؤخر سيرها بل انه على العكس قد يؤدي في حالة نجاحه الى تعجيل الفصل فيها فقد اجازت المادة ٣٧٨ مراعات الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى استثناء من قاعدة عدم جواز الطعن في الاحكام التى تصدر قبل الفصل بوقف سير الخصومة امام المحكمة الادارية العليا قبل الفصل في موضوع الدعوى جائز قانونا .

(طعن ١١٩١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٢٢ / ١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

احوال وقف الدعوى — مدى الأثر المترتب على ضم مدة خدمة الموظف السابقة في احدى درجات الترقية على تعطيل الترقية في المراتب الاعلى التى

قد يكون رقى إليها ليس من الأحوال التي تكون فيها للمحكمة ان توقفه
الدعوى .

ملخص الحكم :

مدى الاثر المترتب على ضم مدة خدمة الموظف السابقة في أدنى درجات التعمين على تعديل أقدميته في الدرجات الأعلى التي يكون قد رقى إليها قبل الضم وتحددت أقدميته فيها ليس مسألة أولية أثارها دفع أو طلب عارض أو وضع طارئ ولا هو مما يخرج الفصل فيه عن الاختصاص الوظيفي أو النوعي لمحكمة القضاء الإداري ومن ثم فانه ما كان يجوز لها أن تعلق حكمها في الدعوى الراهنة على الفصل في الطعن المذكور وغنى عن البيان أن انتظار صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا في طعن مقدم في حكم صادر من محكمة القضاء الإداري بتحديد المركز القانوني لموظف ليس — من بين الأحوال التي تكون فيها للمحكمة ان توقف الدعوى بمقولة أن مركز المطعون عليه لم يكون قد تحدد بصفة نهائية بعد مادام أن هذا المركز قد انحصم فعلا أمام محكمة القضاء الإداري .

وتأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بوقف السير في الدعوى الراهنة الى أن يفصل في الطعن رقم ٧٧ لسنة ٨ التضايقية قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ويتعين والحالة هذه القضاء بالفائته وأذ كانت الدعوى غير مهية للفصل فيها فانه يتعين الأمر بإعادتها الى محكمة القضاء الإداري لنظرها .

(طعن ٤٣٢ لسنة ١ ق — جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٧١)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

صدور حكم بالقضاء قرار إداري فيها تضمنه من عدم ترقية المدعى —
طعن الجهة الإدارية في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا — طلب

المحكمة من الجهة الطاعنة تقديم بعض المستندات رغم أهميتها للحكم في الطعن وعدم قيامها بتنفيذ قرارات المحكمة رغم تفريغها أكثر من مرة — للمحكمة أن توقف نظر الطعن لمدة لا تجاوز ستة أشهر اعبالا لحكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المحكمة طلبت من الجهة الادارية تقديم صورة كاملة من ميزانية محافظ كفر الشيخ عن السنتي الماليين ٦٢/٦١ ، ٦٢/٦٣ ، ١٩٦٤ لا يمكن الفصل في الطعنين المائلين وتأجيل الطعن لأكثر من سنتين دون أن تجيب الجهة الادارية الى ما طلبته المحكمة رغم تفريغها أكثر من صورة .

ومن حيث أن المادة ٩٩ من قانون المرافعات تنص على أنه « تحكم المحكمة على من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن ايداع المستندات أو عن القيام بأى اجراء من الاجراءات في الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تجاوز ستة أشهر وذلك بعد سماع اقوال المدعى عليه » .

ومن حيث أن المحكمة وقد قامت بتأجيل الطعن العديد من الجلسات لطلبها المذكور وتناحست الجهة الادارية عن التنفيذ مما طلب منها فاته اعبالا لحكم المادة ٩٩ من القانون المرافعات فإن المحكمة لا ترى مندوحة من إيقاف الطعن لمدة ثلاثة أشهر .

(طعن رقم ٥٥٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

وقف الدعوى — عدم تعجيلها في الميعاد المتصوص عليه — تعجيلها

بمقتضى القانون رقم ٢٩٢ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٩ والتي تقابل المادة ١٢٨ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يعتبر من النظام العام ولا تعكم به المحكمة من تلقاء نفسها .

مقتضى الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٩ الذى كان مفعولا به عند صدور قرارى المحكمة بوقف الدعويين وتعجيل نظرها والتي تقابل — المادة ١٢٨ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة اشهر من تاريخ اقرار المحكمة لاعتنائهم ولكن لا يكون لهذا الوقف اثرا فى اى ميعاد حتى يكون التاتون قد حده لاجراء ما . واذا لم تعجل الدعوى فى الثمانية الايام التالية لنهاية الاجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه » ومفاد ذلك النص أن وقف الدعوى اجراء قصد به ارجاء نظرها مدة كافية اذ ما عرض للخصوم اسباب تدعو الى ذلك لتحفيق غرض مشترك ولم يوجب المشرع على قلم الكتاب تعجيل الدعوى عليه مهدا بدعوى خصمه بعد انقضاء مدة الوقف فنص على أنه اذ لم تعجل الدعوى فى ثمانية ايام التالية لنهاية الاجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . فالخصومة تنقضى بقوة القانون وتعتبر كأن لم تكن وتزول كافة الآثار القانونية المترتبة على قبيلها بمجرد انقضاء الاجل الذى حدده المشرع فى المادة ٢٩٢ المشار اليها فلا يلزم المدعى عليه الامر كذلك برفع دعوى فرعية بطلب اعتبار الخصومة كأن لم تكن وانما اذ عجل المدعى دعواه بعد انقضاء ذلك الاجل فعلى المدعى عليه أن يتمسك بطلب اعتبار الخصومة كأن لم تكن وعلى المحكمة — قائمة قبل صدوره — ماذا لم يعترض المدعى عليه على تعجيل الدعوى بعد

انقضاء الأجل المشار اليه أن ذلك يدل على رغبته في السير فيها وتنازله .
عن التمسك بسقوط الخصومة المقرر لحايثه وقضت به مصلحته ومن ثم
فلا يكون للحكمة أن تقضى بسقوط الخصومة من تلقاء نفسها لأن نص
المادة ٢٩٢ المشار اليها لا يتعلق بالنظام العام والقول بغير ذلك مؤداه
أن تحكم المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذ عجل المدعى عليه الدعوى
بعد انقضاء الأجل وبالتالي تكون المحكمة قد وقعت جزءاً على المدعى عليه
لم يقصد المشرع توقيعه عليه الأمر الذي لا يتفق وما شرع الجزاء المذكور
لموجهته وهو أعمال المدعى بتراخيه في السير في دعواه مع ما في ذلك
من تهديد للمدعى عليه بعدم استقرار مركزه طالما ظلت الدعوى قائمة .
إذ الأصل أن المدعى عليه لا يقوم بتعجيل الدعوى إلا إذا ماطل في تعجيلها
وهو لا يتحقق من هذه الماطلة إلا بانقضاء الأيام التالية لانقضاء مدة
الوقف وبالتالي يكون له تعجيله بعد انقضاء هذا إذ قد تكون له
مصلحة في بقاء الخصومة وعلى ذلك فإن السقوط المنصوص عليه في المادة
٢٩٢ . — من قانون المرافعات المشار اليه وقد ترك أمره لاتفاق الخصوم
أو رغبتهم فإنه لا يكون والحال كذلك من النظام العام ومن ثم لا تحكم به
المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أنه لما تقدم وكانت الشركة المدعية قد عجلت الدعويين
مثار الطعنين — الماثلين بعد انقضاء الأيام التالية لنهاية مدة وقفها ولم
تتمسك الجهة الادارية بسقوط الدعويين وتطلب اعتبار الشركة المذكورة
تاركا لهما فإن هذا المسلك من الجهة الادارية يدل على اتجاهها للسير
فيها بما يجوز معه الحكم باعتبار الشركة تاركة لكل منهما وإذا ذهب
الحكماء المطعون فيها غير هذا المذهب فإن كل منهما يكون قد خالف
القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ما يتعين معه الحكم بالفائتها .

(طعن رقم ٥٠٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٠)

ثالثاً : ترك الخصومة

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

عدم جواز ترك المدعى لدعواه بعد ابداء المدعى عليه لطلباته الا بقبول

المدعى عليه .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١٤١ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ التي تقابل المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أن « يكون ترك الخصومة باعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويًا في الجلسة واثباته في المحضر » . كما نصت المادة ١٤٢ من القانون المشار اليه التي تقابل المادة ٣٠٩ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه « لا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه لطلباته الا بقبوله الخ » ومن ثم فانه مع التسليم بأن الخطابين اللذين أرسلهما المدعى الى المحكمة قبل قفل باب المرافعة يتضمنان تركًا للخصومة باعتبارهما قد أشار صراحة الى طلب هذا الترك الا انه وفقاً لصريح نص المادة ١٤٢ لا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه لطلباته الا بقبوله واذ كانت محافظة الاسكندرية قد طلبت رفض الدعوى أصلاً في ملف طلب المعافاة ولم تبد قبولها لترك الخصومة فان الترك لا يعتبر قد تم قانوناً طبقاً لاحكام قانون المرافعات بما لا يجوز معه النعى على الحكم المطعون فيه .
بمخالفة القانون لهذا السبب .

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

المادتان ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ويعيد طرح النزاع بكافة اشطاره التي تم الطعن فيها — تتنازل المدعى عن شطر من النزاع المطروح أمام المحكمة الإدارية العليا وقبول الجهة الإدارية لتنازله — سلطة المحكمة — اثبات الترك أو التنازل عن هذا الشق نزولا على حكم القانون .

ملخص الحكم :

الثابت أن الحاضر عن المدعى قد قرر أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بجلستها المنعقدة في ١٩٧٦/٥/٩ أنه سبق أن حصل المدعى على حكم من محكمة الجيزة الكلية عام ١٩٧٧ بإجابهه الى هذا الطلب وتأييد هذا الحكم استئنافيا عام ١٩٧٥ ونفذ هذا الحكم وقابت الجهة الإدارية بصرف الفروق المترتبة على التسوية التي قضى بها لصالح المدعى ومن ثم ثمانه يقرر بتنازله عن هذا الشق من الدعوى المحكوم فيها من محكمة القضاء الإداري مع تحمله بمصروفات الطلب المذكور وقد وافق الحاضر عن الجهة الإدارية على قبول ترك المدعى للخصومة وتحمله المصروفات بالنسبة لهذا الشق من الدعوى .

ومن حيث أن المحكمة ترى — اذاء هذا — أن تثبت ترك المدعى للخصومة في طلبه الخاص بضم متوسط المنح التي حصل عليها من هيئة التأمينات الاجتماعية مع تحمله مصروفات هذا الطلب ذلك أن الترك تم في الجلسة وأثبت في محضرها وقد قبلته الجهة الإدارية على لسان الحاضر عنها أى بالمطابقة لحكم المادتين ١٤١ و ١٤٢ من قانون المرافعات ولا يجدى الجهة الإدارية بعد ذلك قولها أنه لا يجوز لهيئة مغوضى الدولة بعد أن طعنت

في الحكم أن تنزل ولو ضمنا عن طعن قدمته كليا أو جزئيا وإن الحكم المدني الذي يتحدى به المدعى لا حجية له أمام القضاء الإداري لمخالفته لقواعد الاختصاص الولائي ذلك أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فضلا عن أنه يفتح الباب أمامها لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون فإنه يعيد طرح النزاع بكافة أخطاره التي تم الطعن فيها فإذا تبين للمحكمة بعد قيام الطعن أمامها أن شطرا من النزاع المطروح أصبح غير قائم بتنازل المدعى عن طلبه فيه وقبول الجهة الإدارية لذلك فلا مندوحة أمامها من إنبات هذا الترك أو التنازل نزولا على حكم القانون في هذا الخصوص .

(طعن رقم ٢٠٢ ، ٢١٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

تقديم محضر الصلح من المطعون ضدها هو بمثابة قبول لترك الخصومة — الترك ينتج آثاره بإلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى — الحكم بإنبات ترك الطاعنة للخصومة .

ملخص الحكم :

بجلسة ١٩٨٠/١٠/٢٨ قررت المحكمة حجز الطعن للحكم لجلسة ١٩٨٠/١٢/١٦ إلى أنه وأثناء حجز الطعن للحكم تقدم محلى الطاعنة بمذكرة قرر فيها أنه لما كان عقد الصلح الذي قدمته المطعون ضدها والمؤرخ ١٩٧٨/٣/١٣ يعتبر منهيًا للخصومة في هذا الطعن لذلك فالطاعنة تقرر بترك الخصومة في الطعن وتطلب إنبات ذلك بمحضر جلسة الطعن — ونح على هذه المذكرة الطاعنة ووكيلها .

ومن حيث إن الصلح وفقا لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المسدنى هو عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقعان به نزاعا محتملا وذلك

بأن يتناول كل منهما على وجه التبادل عن جزء من ادعائه ، ويحتمل ذلك أن عقد الصلح يتوافر فيه مقتضياته عنصرا تنبئ نية النزاع إلى جسم النزاع بينهما أما بانهائه إذا كان قائما وأما بتوقيه إذا كان محتملا — وذلك بنزول كل من المتصلحين على وجه التبادل عن جزء من ادعائه فإذا ما تحققت هذه المقومات وقام العقد على أركانها القانونية وهي التراضي والمحل والسبب انعقد الصلح .

ومن حيث أن الترك وفقا لأحكام المواد ١٤١ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية يتم بإعلان من التارك لخصه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصه عليها أو بإبدائه شفويا في الجلسة واشباته في المحضر وذلك كله طالما أن المدعى عليه لم يكن قد أبدى طلباته فالذا كان قد ابداهما فلا يتم الترك إلا بقوله .

ومن حيث أن تقديم محضر الصلح من المطعون ضدها الأولى على نحو ما سبق بيانه هو بمثابة قبول للترك وبالتالي فإن الترك ينتج اقراره بانغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى ومن ثم يتعين الحكم بإثبات ترك الطاعنة للخصومة والزام الطاعنة بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٤٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

(طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٦/١٤/١٩٨٠)
قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

الأقرار الذي يتبع بحجية قاطعة هو الإقرار القضائي الصادر من الخصم أمام المحكمة التي تنظر الدعوى التي تتعلق بها واقعة الإقرار — أما الإقرار الذي يقع على خلاف ذلك فلا يمد أقرارا قضائيا ويخضع

(م ١٩ — ج ١٤)

لتقرير المحكمة — تطبيق : طلب الفاء قرار محافظ القاهرة المطعون فيه — تقديم الحاضر عن الحكومة بتنازل المدعى عن الدعوى مع تحمله بمصرفاتها وتنازله عن جميع الحقوق المتعلقة بها — حجز الدعوى للحكم — طلب المدعى فتح باب المرافعة مبشرا في طلبه أنه بعد ترك محافظ القاهرة منصبه فإنه يستطيع أن يوضح وسائل الإكراه التي مارسها عليه المحافظ لانتزاع الإقرار سالف الذكر منه — ترك الخصومة في الدعوى هو تصرف ارادى يظل إذا شابه عيب من العيوب المفسدة للرضاء — الإقرار المذكور لا يعتبر في ضوء ما تقدم اقرار قضائيا يخضع لتقرير المحكمة — الحكم بالفاء القرار المطعون فيه في دعوى أخرى — صيرورة هذا الحكم نهائيا حائزا لقوة الشيء المقضى فيه — حكم الالفاء يتمتع بحجية مطلقة ويسرى في مواجهة الكافة — طلب الفاء هذا القرار في المنازعة المثلثة بعد أن انتهى عنصر النزاع فيه — اعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

أن المادة ٤٠٨ من القانون المدني تنص على أن « الإقرار هو اعتراف الخصم أمام القضاة بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة » ويبين من حكم هذه المادة أن الإقرار الذي يعتد به في مواجهة الصادر منه هذا الإقرار ، والذي يستصحب معه حجية قاطعة هو الإقرار القضائي الصادر من هذا الشخص أمام المحكمة التي تنظر الدعوى التي تتعلق بها واقعة الإقرار أما الإقرار الذي يتع على خلاف ذلك فلا يعد اقرار قضائيا وبالتالي فإنه يخضع لتقدير المحكمة ، ولقد سبق لهذه المحكمة أن قضت أعمالا للنظر المتكسمة بأنه متى ثبت أن اقرار المدعى بتنازله عن دعواه الادارية لم يحدث أثناء سير هذه الدعوى أمام المحكمة الادارية ، وإنما حدث في دعوى مرفوعة أمام محكمة أخرى فإنه لا يعتبر بالنسبة الى الدعوى الادارية اقرار قضائيا ، ولا يعد أن يكون قرار غير قضائي لصاحبه في دعوى أخرى ومن ثم يخضع لتقدير المحكمة فلها مع تقدير الظروف التي صدر فيها والاغراض التي حصل من أجلها أن تعتبره حجة المدعى كما لها الا تأخذ به أصلا .

ومن حيث الثابت في خصوصية هذه المنازعة ان المدعى بصفته سبق ان اقام الدعوى رقم ١٧٦٥ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة طالبا فيها الحكم باعتبار قرار محلفظ القاهرة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٧ وهو ذات القرار المطعون فيه في هذه المنازعة كان لم يكن والزام جهة الادارة بتعويض قدره ٢٠٠٠٠ الف من الجنيهات وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة العاشرة كلى) بعدم اختصاصها ولائق بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، وتنفيذا لهذا الحكم احيلت الدعوى الى المحكمة الاخيرة وقيدت بجدولها تحت رقم ٢٩٢ لسنة ٢٣ قضائية واثناء نظر هذه الدعوى تقدم الحاضر عن الحكومة باقرار مؤرخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ صادر عن المدعى ، يقر فيه بتنزله عن الدعوى مع تحله المصروفات وتنزله ايضا عن جميع الحقوق المتعلقة بها ، وفي ٢ من مايو سنة ١٩٧٠ تقدم المدعى الى المحكمة بطلب فتح باب المرافعة في الدعوى التى كانت قد حجزت لاصدار الحكم فيها بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ واشار المدعى في طلب انه بعد ان ترك محافظ القاهرة منصبه فانه يستطيع اى المدعى ان يوضح وسائل الاكراه التى مارسها المحافظ عليه لانتزاع الاقرار سالف الذكر منه ، بيد ان المحكمة اصدرت في ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ حكما في الدعوى ويتضى باثبات ترك المدعى الخصومة في الدعوى والزمته بالمصروفات .

ومن حيث ان ترك الخصومة في الدعوى هو تصرف ارادى يبطل اذ شابه عيب من العيوب المبطله للرضاء ومتى كان الاقرار المقدم من المدعى بتنزله عن الدعوى رقم ١٧٦٥ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة والنقطة قيدت فيها بعد تحت رقم ٢٩٢ لسنة ٢٣ قضاء ادارى ولا يعبر في ضوء ما تقدم اقرار قضائيا لعدم حصول امام المحكمة وبالتالي لا يحوز حجية قاطعة ، على التفصيل السابق بيانه فانه يخضع لتقدير المحكمة التى لها ان تأخذ السعى به او ان تعوض عنه اذا ما تبين لها ان ثمة عيب من عيوب الرضاء شلب ارادة المدعى عند التوقيع على هذا الاقرار .

ومن حيث أن المدعى يطعن على القرار الصادر منه بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بتنازله عن دعواه وجنيح الحقوق المتعلقة بهذا الموضوع بالبطلان لمتدوره بعد اكراه مارسه عليه محافظ القاهرة السابق. يحذر القرار المطعون فيه بأن صحوره بالاعتقال أن لم يتنازل عن دعواه يطلب الفناء هذا القرار والتعويض عنه ، وتخت وطأة هذا التهديد تقدم المدعى في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بقرار بتنازله فيه عن هذه الدعوى فتام المحافظ بالتنازل على هذا القرار بحالته الى أحد الموظفين القانونيين بالمحافظة لاعداد صحيفة التنازل عن الدعوى وتلصق اليها المذكور ما يقيد تنازل المدعى عن الدعوى وعن جميع الحقوق المتعلقة بالموضوع وقام المدعى بالتوقيع على هذا القرار بعد تعديل صياغته على النحو السابق ، وتم هذا التوقيع في مبنى المحافظة . ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى كان قد اقدم الدعوى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى القاهرة طلب فيها الحكم ببطلان التنازل الصادر منه عن عقد ايجار الجراج المؤجر للشركة التى يملكها المدعى ، والذي أغلق ببناء على القرار المطعون فيه ، وقال المدعى فى دعواه تلك ان التنازل عن هذا العقد قد تم بناء على اكراه مارسه عليه محافظ القاهرة السابق ، وقد قضت محكمة جنوب القاهرة برفض الدعوى المذكورة لعدم ثبوت الاكراه المدعى به ، وطعن المدعى فى هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٤٢٢ لسنة ٩ قضائية ، وجاء فى الحكم الصادر فى هذا الاستئناف أن المحكمة سمعت شهود الاثبات والتي جاءت فى مجوعها مقررّة حصول التنازل عن عقد ايجار الجراج تحت ضغط الاكراه الذى وقع على المستأنف المحافظ السابق .

ومن حيث أن الظروف والملابسات التى صاحبت توقيع المدعى على القرار الصادر منه فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بالتنازل عن دعواه يطلب الفناء القرار المطعون فيه والتعويض عنه وتنازله أيضا عن جميع الحقوق المتعلقة بالموضوع بها صاحب هذه الظروف من اعادة

صياغة التنازل على النحو السابق بيانه والتوقيع عليه في مبنى المحفظة
وما أعقب هذا التنازل من تنازل آخر صادر من المدعى في أول أبريل
سنة ١٩٦٩ عن عقد ايجار الجراج الذى قام المحلف باغلاقه اثر من اكل
القرار المطعون فيه والذى انتهت محكمة استئناف القاهرة في حكمها في
الاستئناف رقم ٤٤٢٢ لسنة ٩ قضائية بعد ما أجرته من تحقيق أنه وقع
تحت اكره ، من جانب المحلف على شخص المدعى ، هذه الظروف وثلك
اللايسات تقطع بأن ارادة المدعى في التوقيع على التنازل عن دعواه بطلب
الفاء القرار المطعون فيه وبالتعويض عن هذا القرار لم تكن ارادة حرة
صدرت عن رضا صحيح بل أن هذه الارادة قد اعتبرها عيب من العيوب
المفسدة للرضا وهو اكره المدعى على توقيع هذا التنازل تحت وطنة
التهديد بالاعتقال وما يرسى هذا الاعتقاد ويؤكد انه ما أن أفشى المحلف
المذكور عن منسيه حتى باذر المدعى الى تقديم طلب لفتح باب المرافعة
في الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ٢٢ قضائية لاثبات ما وقع عليه من اكره في
توضيح هذا التنازل كما تقدم بشكوى الى وزارة الداخلية أشار فيها
الى أن المحلف المذكور استدعاء بعد رفع الدعوى وهدده بالاعتقال أن ام
يتنازل عن دعواه ومتى كان ما تقدم فإن الإقرار الصادر عن المدعى
بتنازله عن دعواه باعتباره تصيما اراديا ، يكون قد وتم بطلا وليس من
سلانه بالتالى أن يرتب أى اثر قانونى وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير
هذا المذهب فإنه يكون قد إخطأ في تحصيل الواقع على نحو أدى به الى
الخطأ في تطبيق القسانون الأمر الذى يتعين معه القضاء بالفاء بهذا
الحكم فيما قضى من رفض دعوى المدعى بشقيها الفاء وتعويضا .

ومن حيث أن محكمة القضاء الإدارى سبق أن اصدرت في ٨ من مايو
سنة ١٩٧٢ حكمها في الدعوى رقم ٢٤٩ لسنة ٢٦ قضائية القائمة من
السيد ضد محافظ القاهرة طعنا في ذات القرار المطعون فيه
في هذه المنازعة بالفاء هذا القرار وما ترتب عليه من آثار وأثمت المحكمة
قضاءها على أن هذا القرار قد جاء معلوما لما تضمنه - مصادر نشأت
أصحاب مكتب تشغيل السيارات الأجرة القائمة وقت صدوره والمستفدة

معدة في حدود التعويض المخول للمحافظ في هذا الشأن كما قضت المحكمة الإدارية العليا (دائرة فحص الطعون) في ١٦ من فبراير سنة ١٩٧٦ برفض الطعن رقم ٨١٥ لسنة ١٩ قضائية المقام من محافظة القاهرة عن حكم محكمة القضاء الإداري سالف الذكر وبذلك أصبح هذا الحكم نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه ، وكان هذا الحكم بأعذاره حكماً بالائفاء يتمتع بحجية مطلقة ويبرى في مواجهة الطائفة فمن ثم أن طلب الغناء هذا القرار في المنازعة الماثلة ، يضحى غير ذي موضوع بعد أن انتفى عنصر النزاع فيه ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بأعذار الخصومة منسوبة في طلب الغناء هذا القرار .

ومن حيث أن قرار محافظ القاهرة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر وقد قضى بالغشائه على النحو السابق بيانه ، كما تضمنه من مصادره نشاط أصحاب مكاتب تشغيل السيارات الاجرة ، فإنه يشكل ركن الخطأ الموجب للمسئولية وتعويض الأضرار التى تسبب فيها هذا القرار ومتى أن المدعى قد أضر بسبب صدور هذا القرار ويتمثل وجه الضرر في مصادرة نشاط المدعى في تشغيل المكتب الذى تملكه الشركة التى يمثلها في مجال تشغيل سيارات الاجرة وكان الخطأ الماثل في إصدار القرار المذكور سبباً مباشراً في الحاق الضرر بالشركة المشار إليها فمن ثم تكون قد تكاملت أركان المسئولية التى توجب الزام جهة الادارة بتعويض المدعى بصفتها عن الأضرار التى لحقت بالشركة التى يمثلها بسبب إصدار هذا القرار ،

ومن حيث أنه عن تقدير التعويض المستحق للمدعى بصفتها فان عناصر التعويض كما حددها المدعى تتمثل في الاجبارات التى تحملتها الشركة التى يمثلها المدعى بسبب غلق الامكنة التى كانت تباشر فيها الشركة نشاطها وأجور العمال وما فاتت الشركة من ربح بالإضافة الى الأضرار المادية والأدبية الأخرى التى لم يبين المدعى أهميتها ، ومتى كان النابت من التبشهاد الصادرة من مأمورية ضرائب النقل في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٤ من الإرباح التى قهرت للشركة التى يمثلها عن السنوات من ١٩٦٢ الى

١٩٦٥ هـ ١٧٦٨ اى بمعدل قدره ٥٨٩٣٣٣ جنيه سنويا فمن ثم فإن المحكمة تقدر التعويض المستحق للمدعى بصفته بمبلغ ألف جنيه كتعويض جابر لكافة ما لحق المدعى من أضرار تتمثل فيما فاته من ربح وما يكون قد تكبده من إيجارات الامكنة التى كانت تبأسر فيها الشركة نشاطها وما يكون قد تكبده من أجور العمال .

ومن حيث أن جهة الادارة خسرت هذا الطعن فقد حق الزامها بمصروفاته عملا بحكم الملة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٣٢١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

رابطاً : انتهاء الخصومة

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

تسليم المدعى عليه بطلبات المدعى أثناء نظر الدعوى — صيرورة الخصومة غير ذات موضوع — الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

انه بعد اذ سلمت النقابة المدعى عليها بطلبات المدعين ، تكون الخصومة — والحالة هذه — قد أصبحت غير ذات موضوع ، فيتعين الحكم باعتبارها منتهية .

(طعن رقم ١٦١٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

تنازل المدعى عن الدعوى والقضاء باعتبار الخصومة منتهية — ليس له العودة لاثارتها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

اذا كان من الثابت أن المدعى قد تنازل عن إحدى الدعوتين المرفوعتين منه أمام المحكمة الإدارية ، فثبتت المحكمة هذا التنازل ، وبذلك أصبحت الخصومة منتهية في تلك الدعوى ، فلا يقبل منه العودة لاثارة تلك المنازعة

في الموضوع ذاته أمام المحكمة الإدارية العليا وهي تنظر الطعن المرفوع عن
الدعوى الثانية .

(طعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

دعوى — تنازل ذوى الشأن عن أحد شقيها — اثره — يجعل الدعوى
غير ذات موضوع بالنسبة لهذا الشق ، ويتميز الحكم باعتبار الخصومة فيه
بمنتهية — بطلان الحكم القاضي في هذا الشق من الخصومة بعد التنازل .

ملخص الحكم :

إنه يتنازل المدعي عن الشق الأول من الدعوى ويصرها على شقيها
الثاني . لا يكون هناك نزاع بين طرفي الخصومة حول ذلك الشق وبالتالي
يفقد موضوع وجوده ويصبح غير ذي موضوع ويجب الحكم باعتبار الخصومة
بمنتهية فيه واذ قضى الحكم في هذا الشق من الخصومة بعد التنازل عنه
من ذوى الشأن يكون حكما باطلا .

(طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

دعوى يطلب إلغاء قرار إداري معين — سبق صدور احكام بإلغاء
القرار المطعون فيه ذاته — ضرورة الدعوى بذلك غير ذات موضوع وانتهاء
الخصومة فيها — إلزام الإدارة مع ذلك بالمصروفات .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن القرار المطعون فيه الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بالترقيات إلى الدرجة الخامسة قد حكم بالفائه من محكمة القضاء الإداري في دعاوى عديدة سابقة ، وأصبح القرار المذكور معدوما قانونا هو وما ترتب عليه من آثار نتيجة لأحكام الإلغاء ، وقد نسخت الإدارة مقتضى هذه الأحكام ، فاصدرت قرارها بإلغاء القرار المذكور والقرارات اللاحقة المترتبة عليه واعتبارها كأن لم تكن وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وأجرت الترتيبات على أساس المبادئ التي رسمتها أحكام القضاء الإداري الصادرة بالإلغاء — متى كان الثابت هو ما تقدم ، فإن دعوى المدعى بالطعن في القرار ذاته قد أصبحت — والحالة هذه — غير ذات موضوع ، وأصبحت الخصومة بشأنه منتهية ، مادام قد حكم بالفائه بتلك الأحكام ، وتنفذ ذلك فعلا ، وأعيدت الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدوره ، وصدر قرار بالترقيات على أساس المبادئ التي رسمتها تلك الأحكام ، ومن ثم يتعين ، والحالة هذه ، الحكم باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة له ، ولكن مع الزام الإدارة بمصروفات الدعوى ، مادام المدعى كان على حق عند رفعها ، وغاية الأمر أنه تحقق مطلوبه ، وهو إلغاء القرار المطعون فيه بتلك الأحكام الأخرى ، وذلك خلال نظر الدعوى . والمدعى وشأنه في الطعن في الترتيبات التي أجرتها الوزارة بعد ذلك أن كان له وجه حق .

(طعن رقم ٧٢١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

خضوع دعوى الإلغاء للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة وتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى ، متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة وأيا كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم .

ملخص الحكم :

من المسلم في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي أن المنازعة الإدارية ولو كانت طعنا بالالغاء قد تنتهي بالترك أو بتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة ، وينتج الترك أو التسليم أثره فيها في الحدود التي عينها القانون بحسب ما إذا كان الترك منصبا على إجراءات الخصومة فقط ، كلها أو بعضها ، أو كان تنازلا عن الحق ذاته المرفوعة به الدعوى أو الصادر به الحكم ، وبحسب ما إذا كان تسليم المدعى عليه للدمى هو تسليم بكل طلباته أو بعضها ، أو تنازل عن طريق أو آخر من طرق الطعن في الحكم الذي يصدر في المنازعة ، وإيا كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم ، فمن المسلم أن مهمة القاضي عندئذ لا تعدو أن تكون اثبات ذلك ، نزولا على حكم القانون في هذا الخصوص دون التصدى للفصل في أصل النزاع الذي أصبح غير ذي موضوع . وإذا كان ما تقدم هو المسلم في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي كاصل من الأصول العامة على الرغم من أنه لم يرد في قانون مجلس الدولة الفرنسي نص خاص في هذا الشأن ، فانه يكون أولى بالاتباع في مصر ، إذ أحالت المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة الى تطبيق أحكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص خاص ، وقد تكلم هذا القانون في المواد من ٣٠٨ الى ٣١٢ عن ترك الخصومة وعن النزول عن الحكم وعن الحق الثابت فيه ، كما تكلم في المادة ٣٧٧ عن عدم جواز الطعن في الحكم من قبله ، فقرر أحكاما تعتبر في الواقع من الأبر ترديدا لتلك الأصول العامة .

(طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الخصومة في طلب الإلغاء يتوقف بقاؤها على اصرار رافعها على متابعتها — ليس للقاضي الإداري أن يتدخل فيها بقضاء حاسم رغم عدول

صاحب الشأن عنها — انتهاء الخصومة يتحقق بهذا التنازل الإجرائي
الحاصل أمام القضاء وليس سببه التنازل الاتفاقي عن دعوى الالفاء
إلّا وارد بمقتضى الصلح وغير الحائز بقوتها .

ملخص الحكم :

أن التنازل الضمني عن متابعة دعوى الالفاء المستفاد من تعديل
الطلبات إنما يرمى المدعى من ورثته إلى أن تحقق له المحكمة اثر هذا
التنازل الإجرائي بالحكم بانتفاء الخصومة لأن الخصومة في طلب الالفاء
شأنها شأن كل خصومة بتوقف بقاؤها على اصرار رفعها على متابعتها
فاذا نزل عنها فلا يجوز للقاضي الإداري أن يتدخل فيها بقضاء حاسم
لها رغم عدول صاحب الشأن عنها وإذن فالحكم بانتفاء الخصومة ليس
سببه هو هذا التنازل الاتفاقي عن دعوى الالفاء الذي تضمنه عقد
الصلح لأنّ الفكر يقدر سبق القول ببطالان هذا العقد لمخالفة شرط
التنازل لقواعد النظام العام وإنما مرده إلى هذا التنازل الإجرائي
الحاصل أمام القضاء فهو بلا مراء مانع للقاضي من التدخل في الخصومة
العينية بقضاء ولو كان موضوع التنازل الإجرائي متعلقا بالنظام العام .
(طعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٥)

مراجعة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

تنتهى الخصومة اذا استجابت المصلحة المدعى عليها الى طلب
المدعى في تاريخ لاحق على رفع الدعوى — اثره — اعتبار الخصومة منتهية
في هذا الطلب والزامها بصرفات .

ملخص الحكم :

بمى ثبت أن المصلحة المدعى عليها قد استجابت الى طلب المدعى في
تاريخ لاحق لرفع الدعوى فإن الخصومة تبعا لذلك ونتيجة له تصبح غير

ذات موضوع ويتعين من ثم الحكم باعتبار الخصومة منتهية في هذا الطلب .
مع الزام الحفظة بمحروقاته .

(طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المستند :

صدر قرار من الجهة الإدارية بلجنة المدعى الى جميع طلباته بعد
رفع الدعوى وقبل قفل باب المرافعة فيها — انتهاء الخصومة بذلك بين
المدعى والجهة الادارية — لا يؤثر في ذلك ان تدحض الجهة الادارية على
لسان ادارة قضايا الحكومة التسوية التي اجرتها للمدعى او تعلن عدم
تمسكها بهذا القرار وتفويض الراى للمحكمة — المحكمة ليست جهة
افتاء تشع على الجهة الادارية بالرأى بناء على طلبها او بتفويض منها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان ترك المدعى للخصومة لم يتم طبقا للتانون
الا ان الثابت في الوقت ذاته انه بعد رفعه الدعوى في ٢٧ من يونية
سنة ١٩٦٧ وقبل قفل باب المرافعة فيها بمدة أصدرت محافظة الاسكندرية
القرار رقم ٧٥٢ ١٩٦٧ متضمنا اجابة المدعى الى جميع طلباته المقامة
مها الدعوى وعلى ذلك لم تعد للمدعى بعد صدور هذا القرار ونفاذ اثره
في المجال القانونى ، مصلحة في سير دعواه اذ ينتفى أى حق له في جانب
الجهة الادارية ومن ثم تصير الخصومة بينه وبينها منتهية . ولا يؤثر في
ذلك ان تدحض الجهة الادارية على لسان ادارة قضاياها احقية المدعى في
التسوية التي طالب بها طالما اصدرت هذه الجهة حسبما سبق البيان القرار
بتلك التسوية والذي رتب اثره بتوصيل اللحق المطالب به الى المدعى بحيث
لم يبق له في المراكز القانونية القائمة أى حق قبل الجهة الادارية يطلب من
القضاء حمايته ولا وجه لما ذهب اليه ادارة قضايا الحكومة في منكرتها ،

الآخيرة من أن الجهة الادارية أعربت عن عدم تمسكها بالقرار رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه حينما فوضت الراى للمحكمة لأنه لا يجوز غرض النظر عن صدور هذا القرار بالفعل واستمرار قيامه وتنفيذ كافة اثاره القانونية مما ينفى أن للمدعى أى حق قبلها ، وذلك دون أن يصدر من الرئيس المختص بالجهة الادارية تصرف يلغى هذا القرار كليا أو جزئيا — ومن ناحية أخرى فإنه لا يسوغ للجهة الادارية أن تفوض الراى للمحكمة فى هذا الشأن وقرارها المذكور نافذ فى المجال القانونى بالجهاز الادارى لان المحكمة ليست جهة افتاء تشير على الادارة بالراى بناء على طلبها أو بتفويض منها اذ أن مهمة المحكمة تقتصر على الفصل فيما يثار أمامها من خصومات منط استمرارها قيام النزاع فاذا لم يكن ثبت نزاع فلا توجد خصومة أمام المحكمة .

(طعن رقم ١١٨٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

انتهاء الخصومة بالنسبة الى طلب الفاء القرار الصادر بالأهالة الى المعاش يستتبع بالضرورة عدم حساب مدة الفصل ضمن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش — تعارض ذلك مع طلب الالفاء غير المباشر وهو التمويض .

ملخص الحكم :

واذ خلصت هذه المحكمة الى انتهاء الخصومة بالنسبة الى طلب الفاء القرار الصادر بأهالة بمرث المدعين الى المعاش فإن مركز المذكور يكون قد تحدد نهائيا باعتباره مفصولا من الخدمة مما يستتبع بالضرورة عدم حساب مدة فصله ضمن مدة خدمته المحسوبة فى المعاش لتعارض هذا الطلب فى الوقت ذاته مع طلب الالفاء غير المباشر وهو التمويض . وما دامت

مدة الفصل لم تقض نملا في الخدمة بصنة قانونية فلا يسوغ بحال حسابها في المعاش اذ لم يتقاض مورث المدعين عنها مرتبا وبالتالي لم يجر عليها حكم الاستقطاع وهو الشرط اللازم لحساب مدد الخدمة في المعاش طبقا للقانون .

(طعن رقم ١١٧٩ ، ٧٥٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

اقرار الجهة الادارية للمدعى بوضع مخالف للقوانين واللوائح —
لا يمنع المحكمة من انزال حكم القانون في المنازعة المطروحة امامها — اساس
ذلك تعلق الامر باوضاع ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لادارة
نوى الشأن او اتفاقهم او اقراراتهم المخالفة له — حكم المحكمة الادارية
باعتبار الخصومة منتهية بناء على مثل هذا الاقرار — يعتبر مخالفا للقانون
مادام الاقرار لا يستند الى اجراء اتخذ بالطريق القانونى .

ملخص الحكم :

ان اقرار الادارة للمدعى بوضع مخالف للقوانين واللوائح لا يمنع
المحكمة من انزال حكم القانون في المنازعة المطروحة امامها لتعق الامر
باوضاع ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لارادة نوى الشأن
او اتفاقهم اقراراتهم المخالفة لها .. وعلى ذلك فان قرار الجهة الادارية
باعتبار التقرير الملموع فيه عديم الاثر بناء على ما انتهت اليه المحكمة
التاديبية يكون مخالفا للقانون مادام انه لم يسحب او بلغ بالطريق
القانونى ... وتكون المحكمة الادارية — اذ قضت بحكمها الملموع فيه ،
باعتبار الخصومة منتهية بناء على اتفاق طرفي النزاع — قد خالفت صحيح
حكم القانون وكان يتعين عليها الحكم في موضوع الدعوى .

(طعن رقم ٩١٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

الحكم بوقف تنفيذ القرار الإدارى حكم وقضى بطبيعته — الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا — صدور الحكم فى موضوع الدعوى أثناء نظر الطعن — اعتبار الطعن فى هذا الشأن غير ذى موضوع — اعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بالطعن المائل وقد صدر محسب فى الشق المستحيل من الدعوى قاضيا بوقف تنفيذ القرار الإدارى هذا الحكم وأن كان له مقومات الأحكام وخصائصها بالنسبة لوجوب تنفيذه وجواز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أنه مع ذلك حكم وقضى بطبيعته يقف أثره من تاريخ صدور الحكم فى موضوع الدعوى اذ من هذا التاريخ ترتب اثار الحكم الاخير باعتباره حكما فاصلا فى موضوع المنازعة واجب النفاذ من تاريخ صدوره حتى لو طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا إلا اذا امرت دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه اعمالاً لحكم المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى نص على أنه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا اذا امرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » ومن ثم فالحكم الصادر بوقف التنفيذ يسقط بصدور الحكم فى موضوع الدعوى وبالتالي يعتبر الاستمرار فى نظر الطعن فى هذا الحكم الوقتى على غير ذى موضوع اذ حتى لو قضى فى هذا الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض طلب وقف التنفيذ فإن هذا لا يوقف تنفيذ الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الذى يبقى قائماً له خصائصه ومقوماته واثاره القانونية الخاصة به .

ومن حيث أن الثابت من سياق ما تقدم أن الطعن المائل ينصب على طلب إلغاء الحكم الصائر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فى الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ٢٨ القضائية آتفة الذكر وقد صدر أثناء نظر هذا الطعن

الحكم في موضوع هذه الدعوى بإلغاء القرار المطعون فيه ، وبالتالي فإن الطعن الراهن يصبح غير ذي موضوع مما يقتضى الحكم باعتبار الخصومة منتبهة في شأنه .

(طعن رقم ٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٩)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الطعن في قرار الترقية الذى تخطى فيه المدعى — ثبوت أن هذا القرار قد ألغى إلغاء مجردا بحكم نهائى في دعوى أخرى رفعت من بعض زملاء المدعى — وجوب الحكم بانتهاء الخصومة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المدعى يطلب الحكم بإلغاء القرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ١٩٦٦/٦/٨ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الثانية ويستند في طلبه الى أن جهة الادارة — قامت بتخطيه في الترقية الى هذه الدرجة مع أن كفايته لا تقل عن زملائه المرشحين بهذا القرار .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد ألغى إلغاء مجردا في الدعوى رقم ١٦٣١ لسنة ٢٠ ق المرفوعة من زميل المدعى السيد/..... والذي تماثل حالته حالة المدعى وصار تخطيه في الترقية الى الدرجة الثانية وقد تأيد هذا الحكم في الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ١٤ ق عليا ومن ثم فإن الطعن المائل يكون غير ذي موضوع طالما أن القرار المطعون فيه قد أصبح غير قائم قانونا وبالتالي يتعين الحكم بانتهاء الخصومة في هذا الطلب .

(طعن رقم ١٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)

(م ٢٠ — ج ١٤)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

تنازل المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه التنازل عن الحكم يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت به — اثره زوال الخصومة وقصر مهمة المحكمة على اثبات ذلك — من سلطة المحكمة وعلى في مركز الموثق الا تمتد بالاتقرار العرفي بالتنازل اذا لم تظهر الى شخصية من وقعة وبالتالي ان تنصدي للفصل في اصل النزاع لتنزل عليه حكم القانون .

بمفخص الحكم :

لئن كان الاقرار بالتنازل عن الحكم الصادر من يملكه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت بالتطبيق لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات بحيث تزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتفتقد مهمة المحكمة في هذه الحالة مقصورة على اثبات ذلك الا انه ازاء خلو الأوراق من دليل تظهرن المحكمة معه الى شخصية من واقع اقرارى التنازل العرفيين عن الحكم المطعون فيه المحدثين من ادارة قضايا الحكومة على النحو السابق بيانه والمنسويين الى المدعى الذى تخلف عن الحضور في جميع مراحل الطعن على الرغم من اعلانه اعلانه اعلانا صحيحا يكون للمحكمة وعلى في مركز الموثق حسبما تطلب اليها قضايا الحكومة الا تمتد بهذين الاقرارين العرفيين. بابايات التنازل وبانتهاء الخصومة وان تمضي متصدية للفصل في اصل النزاع لكي تنزل عليه حكم القانون .

(ملن رقم ١٥٥٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٣)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

التنازل الضمني عن متابعة دعوى الالفاء يقصد به ان تحقق المحكمة

أثره بالحكم بانتهاء الخصومة — التنازل عن الخصومة في طلب الإلغاء يستج
معه على القاضي الإداري أن يتدخل فيها بقضاء .

ملخص الحكم :

أن التنازل الضمني عن متابعة دعوى الإلغاء المستخلص من تعديل
الطلبات إنما يرمى المدعون من ورائه إلى أن تحقق لهم المحكمة أثر هذا
التنازل الإجرائي بالحكم بانتهاء الخصومة لأن الخصومة في طلب الإلغاء
تسببها شأن كل خصومة يتوقف بقاؤها على استمرار رافعتها على متابعتها
غلا تثار عنها فلا يجوز للقاضي الإداري أن يتدخل فيها بقضاء لحسم لها
على الرغم من عدول صاحب الشين عنها .

(طعن رقم ٧٥٩ ، ١٧٩ لسنة ٩ ق - ١٧/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

التنازل عن دعوى مرفوعة أمام المحكمة الإدارية — تملأه أمام محكمة
ابتدائية عند نظر دعوى أخرى — أثره : لا يعتبر اقراراً قضائياً .

ملخص الحكم :

مضى كان اقرار المدعى بتنازله عن دعواه الإدارية لم يحدث انقضاء
سبب هذه الدعوى أمام المحكمة الإدارية إنما حدث في دعوى مرفوعة
أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية — فإنه لا يعتبر بالنسبة إلى الدعوى
الإدارية اقراراً قضائياً ولا يعدو أن يكون اقراراً غير قضائي لصوره في
دعوى أخرى ومن ثم يخضع لتقدير المحكمة فلها مع تقدير الظروف التي
صدر فيها والأغراض التي حصل من أجلها أن تعتبره حجة على المدعى كما
لها ألا تأخذ به أصلاً .

(طعن رقم ٤٠٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٢٢)

البدا :

صدور قرار من الجهة الادارية بتسوية حالة احد العاملين — قرار
سحب هذه التسوية — الطعن على هذا القرار فيما تضمنه من سحب قرار
التسوية — قيام الجهة الادارية بإلغاء القرار الساحب بعد اقامة
الدعوى — قضاء المحكمة باعتبار الخصومة منتهية في الدعوى بعد ان ثبت
قيا ان ما أجرته الجهة الادارية من سحب قرارها المطعون فيه وان هذا
السحب تم بعد اقامة الدعوى بحيث يقتضى إلزامها بمصروفاتها — اعتبار
هذا الحكم قطعى في موضوع الدعوى يجوز بعد صدوره نهائيا على قوة
الأمر المقضى — صدور قرار من الجهة الادارية لاحقا على هذا الحكم متضمنا
الاساس بالقرار الذى صارت المتارعة فيه محسوبة بـ: يقتضى الحكم —
اعتبار القرار معدوما لاساسه بحكم جاز لقوة الأمر المقضى .

بمخص الحكم :

ان الاحكام التى تصدر بالتصديق على الخصومة نوعان ، نوع ،
تقتصر المحكمة فيه على اثبات الاتفاق الذى تم بين الخصمين منها لا تفضل
المحكمة في خصومة وانما يثبت اتفاقا يحوز الصنة الرسمية ويكشف القوة
التنفيذية ، ونوع تستند فيه المحكمة الى هذا الاتفاق للفصل في الخصومة
المطروحة أمامها فتتخصص اتفاق الخصمين وتصدر — حكما مستندة اليه .
فهنا يجوز هذا الاتفاق حجية الأمر المقضى فاذا فلت مواعيد الطعن على هذا
الحكم اكتسب قوة الأمر المقضى وهذا ما تم بالنسبة للحكم الصادر من محكمة
القضاء الإداري في الدعوى رقم ٥٣٤ لسنة ٢٤ ق حين قضت المحكمة
بإنهاء الخصومة حيث ثبتت ما أجرته الجهة الادارية من سحب قرارها
المطعون فيه ، وان هذا السحب تم بعد اقامة الدعوى بحيث يقتضى إلزامها
بـ: مصروفاتها ، فهو حكم قطعى في موضوع — الدعوى حاز بعد صدوره
على قوة الأمر المقضى .

ومن حيث أنه تبعاً لذلك لم يكن للجهة الادارية أن يتعرض للقرار الوزاري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٧٠ بالنسبة للمدعى بعد أن قضى نهائياً باعتباره قائماً ومنتجاً لاثاره . ولو سمح بذلك لما أمكن أن تقف المنازعة عند حد ، غيصبح لكل من الخصمين أن يحدد النزاع مرة بعد أخرى هذا يحصل على حكم لمصلحته ثم يعيد خصمه طرح النزاع ، وقد يحصل على حكم لمصلحته ثم يعود الخصم الاول الى تجديد النزاع فيحصل على حكم ثالث وهكذا فتتأيد الخصومات والمنازعات وليس هذا من مصلحة الناس في شيء ودرجاً لكل ذلك فإن الحكم متى فصل في خصومته كان لا بد من الوقوف عنده ، والنزول على ما احتواه لوضع حد لتجدد الخصومات والمنازعات .

ومن حيث أنه ومتى ثبت ذلك فإن القرار رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٧١ وقد تضمن الأساس بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٧٠ الذي صارت المنازعة فيه محسومة بمقتضى الحكم رقم ٥٣٤ لسنة ٢٤ ق يكون قد صدر معلوماً لمساسه بحكم حائز لقوة الأمر المقضى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى نتيجة صحيحة فيكون قد صدر مطابقاً وحكم القاتنون وبالتالي يكون الطعن في غير محله حقيقة . بالرفض مع إلزام الطاعنة بالمصروفات .

(طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء في ١٨ من ابريل و ٢٠ من مايو و ١١ من يولية لسنة ١٩٤٨ باستمرار صرف الأجور والمرتبات واعانة غلاء المعيشة التي كانت تصرف لوظفئ وعمال خط فلسطين قبل ضم هذا الخط لمصلحة السكة الحديدية — قرار مجلس الوزراء في ١٩ من فبراير و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ في شأن اعانة غلاء المعيشة لم يعدلا او ينسخا هذه القرارات — الفسخ

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٨ من
أبريل و ٢٠ من مايو و ١١ من يوليو سنة ١٩٤٨ اعتباراً من أول مارس
سنة ١٩٥٠ — نصه في المادة الثانية على اعتبار الدعوى المنظورة أمام
القضاء الإداري المتعلقة بتطبيق هذه القرارات ابتداء من تاريخ الفائها
في أول مارس سنة ١٩٥٠ منتهية بقوة القانون — مقتضى ذلك أن يحكم
في الدعوى المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها عن مدة
لاحقة لأول مارس سنة ١٩٥٠ باعتبارها منتهية بقوة القانون — الحكم
الصادر برفض هذه الدعوى ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وتاويله .

ملخص الحكم :

بمناسبة تسلم مصلحة السكك الحديدية خط فلسطين (القطر شرق
— رفح) صدرت ثلاثة قرارات من مجلس الوزراء في ١٨ من أبريل
و ٢٠ من مايو و ١١ من يوليو سنة ١٩٤٨ تقضى باستمرار صرف الأجور
والمرتبات وإعانة غلاء المعيشة لموظفي وعيال ذلك الخط ، الأصليين منهم
والمتنقلين ، حسب الفئات المقررة به أصلاً والتي كانت تصرف لهم قبل
ضم هذا الخط للمصلحة ، وكانت إعانة الغلاء تبلغ ١٨٥ ٪ من الإعانة
الأصلية .

بيد أن مجلس الوزراء أصدر قرارين في شأن إعانة الغلاء على الوجه
الآتي :

أولاً : القرار الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وهو يقضى بتقرير
عنت جديدة لإعانة الغلاء بالنسبة إلى جميع موظفي ومستحقي وعيال
الحكومة بصورة عامة ، على أن تسري هذه الفئلت من أول مارس
سنة ١٩٥٠ .

ثانياً : القرار الصادر في ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ ، وهو يقضى بأنه
تكون الإعانة الإضافية لموظفي ومستحقي وعيال الحكومة بمنطقة القناة

وجهات سيناء والبحر الأحمر والصحراء الشرقية بزيادة اضافية قدرها ٥٠٪ من الفئات التى سبق أن قررها المجلس والتي اثبتت اليها في (اولا) .

وبمصدور هذين القرارين اعتبرت مصلحة السكك الحديدية ان التوضع الخاص بموظفي وعمال الخط (القنطرة - رفح) من حيث تكلفتهم اعانة غلاء مزيده تبلغ في بعض الاحيان ١٨٥٪ من الاجر الاسلى اصبح منتهيا ، استنادا الى انهم لا يختلفون عن باقى مستخدمى الحكومة وعمالها الذين يعملون في الجهات الثابتة السابق بيانها كجهات سيناء والصحراء الشرقية ... الخ ، ولذلك رأت مصلحة السكك الحديدية معالجة هذه الطائفة من الموظفين والعمال على اساس صرف مرتباتهم واجورهم الاصلي مضافا اليها اعانة الغلاء بفتنتها اعقبها من اول مارس سنة ١٩٥٠ ، مع انها لم تستصدر قرارا من مجلس الوزراء في هذا التساوي بالقضاء قرارات سنة ١٩٨ ، وسريان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ ، مما دعا بعض الموظفين والعمال الى تقديم تظلمات الى اللجان القضائية واقلية دعاوى امام المحاكم الادارية ومجكمة القضاء الادارى ، وصدرت لصلحهم قرارات واجكام . وقد اصدر المشرع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ ، بلغاء قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٨ من ابريل سنة ١٩٨ و ٣٠ من مايو سنة ١٩٨ و ١١ من يولية سنة ١٩٨ بتقرير معالجة خاصة لموظفي وعمال خط (القنطرة شرقى - رفح) وامتداده ، ايمانا منه بان هذه القرارات لم يسبها تعديل او نسخ بقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥١ و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ ، وحرصا منه على الغائها باثر رجعى ينسحب الى اول مارس سنة ١٩٥٠ لزوال الظروف التى كان من لوازمها الحثية تقرير هذه الميزات لافراد تلك الطائفة من الموظفين والعمال ، واعتبرا بان ترك ذلك التدبير التشريعى الحاسم يفضى الى تقبل تنفيذ ما يستجد من احكام القضاء الادارى النهائية الصادرة لصالح افراد تلك الطائفة ومنهم المطعون عليه ، وفي ذلك تحيل للخرانة العامة بما لا طاقه لها باحتماله من اعباء . وقد تضمن القانون رقم ٧٩ اسنة ١٩٥٦ في ملحته الاولى النص

على أنه « مع عدم الاخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية تعتبر ملفاً من أول مارس سنة ١٩٥٠ قرارات مجلس الوزراء المشار إليها والصادرة في ١٨ من إبريل سنة ١٩٤٨ و ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ ، ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ بتقرير معاملة خاصة لموظفي وعمال خط (القنطرة شرق - رفح) وامتداده داخل فلسطين من حيث المرتبات والأجور واعانة الفلاء » . وحتى لا يشغل القضاء الإداري بالنظر في دعاوى متعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء التي ألغيت بأمر رجعى نص القانون المتقدم الذكر في مادته الثانية على أنه « تعتبر منتهية بقوة القانون الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة السابقة عن المدة ابتداء من تاريخ الفائها في أول مارس سنة ١٩٥٠ ، والدعاوى التي من هذا القبيل من اللجان القضائية والمحاكم الإدارية ، وترد وتعتبر كأن لم تكن القرارات والأحكام غير النهائية الصادرة في التظلمات الرسوم المحصلة على الدعاوى سائلة الذكر » ، لذلك فإنه كان يتحتم أعمال أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ وتطبيقها على الدعاوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، لأنها كانت منظورة أمام محكمة القضاء الإداري عند العمل بالقانون المذكور في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٦ (تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) . ومتى ثبت من واقع الأوراق أن موضوعها متعلق بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة الأولى من القانون المذكور عن مدة لاحقة لأول مارس سنة ١٩٥٠ ، تاريخ إلغاء تلك القرارات ، فإنه كان يتعين على المحكمة المذكورة اعتبار الدعاوى المشار إليها منتهية بقوة القانون واعتبار قرار اللجنة القضائية المطعون فيه أمامها كأن لم يكن ، نزولا على حكم المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ .

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦ — الغلاء بآثر رجعى قرارات مجلس الوزراء الصادر فى ٤/٨ و ٥/٣٠ و ١٩٤٨/٧/١١ بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط القنطرة شرق — رفع من حيث المرتبات والأجور واعانة الغلاء — نصه على اعتبار الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الإدارى والمحكم الإدارى المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها منتهية بقوة القانون واعتبار القرارات والأحكام غير النهائية كن لم تكن — المقصود بالأحكام غير النهائية الأحكام المنظورة بشأنها دعوى وقت نفاذ القانون أيا كان مشار النزاع فيها سواء تعلق بالشكل أو بالدفع أو الموضوع .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ أن الشارع أنفى بنص صريح وبآثر رجعى قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٨ من ابريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط القنطرة شرق — رفع وامتداده داخل فلسطين من حيث المرتبات والأجور واعانة الغلاء اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، فتعتبر هذه الحقوق وكأنها لم تكن ، واستثنى الشارع من ذلك الحسوق التى تقررت بموجب أحكام من محكمة القضاء الإدارى أو قرارات نهائية من اللجان القضائية أو أحكام نهائية من المحكم الإدارى . وقد نصت المادة الثانية من القانون المشار اليه على اعتبار الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الإدارى والمحكم الإدارى المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها فى المادة الأولى ابتداء من تاريخ نفاذها من أول مارس سنة ١٩٥٠ منتهية بقوة القانون ، وتعتبر كن لم تكن القرارات والأحكام غير النهائية الصادرة فى التظلمات والدعاوى التى من هذا القبيل من اللجان

القضائية والمحاكم الادارية ، وترد الرسوم المحصلة عن الدعاوى سائلة
الذكر ويبين من ذلك ان المرسوم بالإحكام التي لا يمسها الأثر الرجعى هو
تلك التي ما كانت وقت نفاذ القانون منظورة بشأنها دعوى ، اما اذا كان
ثمة طعن قائم بشأنها فيسرى عليه الحكم المستحدث ذو الأثر الرجعى ،
باعتبار الطعن فيها دعوى منظورة ، ايا كان مثار النزاع فيها ، سواء تعلق
بالشكل أو الدفوع أو الموضوع ، ولا مندوحة من اعتبارها منتهية بقوة
القانون دون الفصل فيها ، سواء فى شكلها أو فى دفوعها أو فى موضوعها .

(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المجوده :

طلب الملل الغاء قرار وقفه عن العمل اعتبارا من ١٩٧٦/١٠/١٨
— موافقة جهة الادارة على اعادة الملل للعمل اعتبارا من ١٩٧٧/١١/١٢
دون استجابة لطلبه بالتنسبة لدة الوقف السابقة بما يترتب عليها من آثار
تتمثل فى صرف المرتب الموقوف صرفه الأثر المترتب على ذلك — بقاء
الخصومة قائمة بين طرفيها فى خصوص الوقف — ليس من شأن الاعادة
للى للعمل ترتيب أى أثر بالتنسبة لدة الوقف السابقة اذ مازالت المصلحة
قائمة فى طلب الغاء قرار الوقف — الحكم باعتبار الخصومة منتهية تاسيسا
على اعادة الملل للخدمة غير صحيح — الحكم بالقائه واعادة الدعوى
للحكمة التأسيسية التمهيدى فى طلبات المدعى التى لم تتعرض لهد الحكمة .

ملخص الحكم :

ان بنى طعن هيئة مفوضى الدولة يقوم على ان الحكم المطعون فيه
قد اخطأ فيها انتهى اليه من اعتبار الخصومة منتهية فى الدعوى بسبب اعادة
الطاعن الى عمله وذلك لان اعادة الطاعن الى عمله فى ١٩٧٧/١١/١٢

لا يمس مشروعية أو عدم مشروعية قرار الوقف بما يترتب عليه من آثار وهو الأمر الذى يعتبر معه الخصومة منتهية .

ومن حيث الثابت من الوقائع السالف إيرادها أن السيد/..... أنه أقام دعواه أصلاً يطلب الغاء قرار وقفه عن العمل اعتباراً من ١٨/١٠/١٩٧٦ .

ومن حيث أنه ولئن كان السيد المذكور قد أعيد إلى العمل اعتباراً من ١٢/١١/١٩٧٧ أى بعد أن جاوزت مدة وقته السنة — ولم يصدر عن الشركة ما يفيد استجابتها لطلبه بالنسبة لمدة الوقف السابقة بما يترتب عليها من آثاره تمثل في صرف نصف المرتب الموقوف صرفه ثم فإن الخصومة تنظر كقائمة بين طرفيها في خصوص الوقف ، وليس من شأن الإعادة إلى العمل في الحالة المعروضة ترتيب أي أثر بالنسبة لمدة الوقف السابقة ، ليس من شك في بقاء واستمرار مصلحة طالب الغاء الوقف في طلبه .

وعلى هذا الوجه وإذا كانت الخصومة هي جوهر الدعوى ، فإن هي رفعت مبتكرة إلى هذا الركن كتبت غير مقبولة ، وإن هي رفعت متوافرة عليه لم زال أثناء نظر الدعوى اعتبرت الخصومة منتهية فيها . وتأسيساً على هذا وإن كان رافع الدعوى قد أقبلها متوافرة على هذا الركن الذى استمر طوال نظرها ولم يكن من شأن إعاقته إلى العمل زواله ، فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الخصومة منتهية في الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وهو الأمر الذى يتعين معه إلغاؤه . وإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية بطنطاً للفصل في طلبات المدعى التمهيدية لم تتعرض لها المحكمة .

خلاصة — الصلح في الدعوى :

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

التنازل عن حق بدعوى الإلغاء — باطل لكونه تنازل عن حق يتعلق بالنظام العام — ربط هذا التنازل عن المرتب المستحق خلال ترك الخدمة وجعلها معا مقابلا لاعادة المدعى الى الخدمة في عقد الصلح الذي تحقق — عدم تجزئة الصلح يقتضى بطلان عقد الصلح كله لبطلان جزء منه .

ملخص الحكم :

ان التصالح الحاصل بين الوزارة والمدعى قد تضمن نزوله عن دعوى إلغاء قرار إحالته الى المعاش وعن حقه في المرتب خلال تركه الخدمة ولما كان التنازل عن التقاضي بدعوى الإلغاء هو بلا ريب تنازل عن حق يتعلق بالنظام العام لأن عليه تبنى الرقابة الفعالة على شرعية القرارات الادارية فان هذا الاستقاط يكون باطلا واذا كان مقصود الطرفين المستخلص من عبارات الصلح وملابساته هو ربط موضوعي التنازل أحدهما بالآخر والنزول عنهما أو جعلهما معا مقابلا لاعادة المدعى الى الخدمة وكان الإلغاء وطلب الراتب اللذان ورد عليهما التنازل مرتبطين موضوعا ومصيرا لقيابتهما على أساس الفصل من الخدمة فان عدم تجزئة الصلح يقتضى بطلان عقد الصلح كله لبطلان جزء منه وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٥٥٧ من القانون المدني .

(طعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٨ ق جلسة — ١٣/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

يكفى لانعقاد الصلح توافق الإيجاب والقبول عليه — استظهار ذلك من الإقرار بالتنازل الصادر من المدعى متضمنا شروط التصالح وهو الذى قبلته الوزارة باعادة المدعى الى الخدمة .

ملخص الحكم :

الصلح من عقود التراضى فيكفى لانعقاده توافق الإيجاب والقبول ويستظهر ذلك الإقرار بالتنازل الصادر من المدعى متضمنا شروط التصالح وهو الذى قبلته وزارة الاوتاف باعادة المدعى الى الخدمة .

(طعن ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

يجب تفسير عبارات التنازل التى يتضمنها عقد الصلح تفسيراً ضيقاً — للتنازل لا ينصب الا على الحقوق التى كانت وحدها أصلية محلاً للنزاع الذى حسمه الصلح — صدور قرار اللجنة الاستثنائية للفصل فى المنازعات الزراعية والطعن عليه أمام محكمة القضاء الإدارى — انصراف عقد الصلح الى تحديد ما يتحمل به طرف العقد من التزامات مترتبة على تنفيذ قرار اللجنة الاستثنائية للفصل فى المنازعات الزراعية لا يعتبر بذاته صلاحاً للنزاع او رضاء بما انتهت اليه اللجنة او تركها للخصومة — اساس ذلك : يفيد قرار اللجنة وهو واجب التفاضل ما لم تقض محكمة القضاء الإدارى بوقف تنفيذه ، لا يعتبر مانعاً من الطعن فى القرار او قبولاً مسقطاً

تعلق متى ثبت ان صاحب الشأن قد قصد تقاضى اضرار قد تلحقه من جراء ارجاء التنفيذ — عبارات الصلح او التقرير بترك الخصومة او التنازل عن الحق يجب ان ترد في عبارات قاطعة حاسمة في مجال تحقيق انصراف ارادة صاحب الشأن الى تحقيق النتيجة التي ارضى عنها سلفاً دون ان تلجأ المحكمة الى استنتاجها :

ملخص الحكم :

وحيث انه يبين من استقراء عقد الصلح المقدم بين المطعون ضدها الاول والثاني المؤرخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ أى بعد اقامة الدعوى — والمقدم بجلسته محكمة القضاء الادارى المفعودة في ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٦ انه قد تم الاتفاق بين الطاعن والمطعون ضدها على الاتى :

١ — بناء على الاحكام التى صدرت لصالح الطرف الثانى باستلام اراضيهن المؤجرة للطرف الاول وهى عبارة عن اربعة افدنة وستة عشر قيراطا والتى لم يدفع ايجارها سنة ١٩٧٤ قد تسوى الطرفان على الاتى :

(١) يقوم الطرف الاول بسداد الاموال المستحقة للحكومة حتى آخر ١٩٧٧ ولتلك المديونية التى تستحق لبنك التسليف الزراعى .

(ب) قد تنازل الطرف الثانى عن باقى حقوقه من تاخير الاجار حتى آخر سنة ١٩٧٣ ومصاريف القضاء التى تستحق للطرف الثانى على الطرف الاول .

٢ — يصبح هذا المحضر سارى المفعول فى تاريخ التوقيع وبإخذ حقيقته القانونية ويصبح كل طرف فيه مسئول مسئولية قانونية على التوقيع عليه .

٣ — تم هذا الصلح بحضور عمدة منطى ووحدات الناحية واثنين من خبراء الناحية .

وختبت ان عقد الصلح من العقود الرضائية التي تتم بتوافق ارادة طرفيه على حسم النزاع القائم بين الطرفين او لتوقي نزاع محتفل بان ينزل كل من طرفيه على وجه التقابل عن جزء من ادعائه (المادة ٤٩) من القانون المدني (وان ما يخص من منازعات يقتضى عقد الصلح رهين بها يثاقله العقد) (المادة ٥٥٢/٢ من القانون المدني) بحسب أن مقتضى الصلح انها يتحدد بنطاق ما انصرفت اليه ارادة اطراف المعنية لذلك فقد نصت المادة ٥٥٣ من القانون المدني انه « يجب ان تفسر عبارات التنازل التي يتضمنها عقد الصلح تفسيراً ضيقاً واياً كانت تلك العبارات فان التنازل لا ينصب الا على الحقوق التي كانت وحدها بصفة جليلة محلاً للنزاع الذي جسمه الصلح » .

وحيث انه بتطبيق تلك الأصول على خصوصية الطعن المائل فان الثابت ان الصلح اليه لم ينصرف الى الدعوى المقامة من الطاعن امام محكمة القضاء الادارى ولم يقض من اى اشارة الى النزاع القائم في هذا الشأن بما يفيد قبوله لتقارير اللجنة الاستئنافية محل الطعن وتركه للخصومة بشأنها بل ان عقدي الصلح المشار اليها قد انصرف الى تحديد ما يتحمل به طرفي العقد من التزامات مترتبة على تنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية وليس من ريب من ان قيام الطاعن بتنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية وتسليم الارض محل عقد الايجار الى المظنون ضدها والاتفاق على تسوية المستحقات المالية — بينهما لا يعتبر بذاته صلحاً منتهياً للنزاع او رضاء بما انتهت اليه اللجنة الاستئنافية او قرناً للخصومة في شأن القرارين المطعون فيهما لأن تنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية وهو قرار واجبت التنفيذ ما لم يقضى بحل القضاء الادارى بناء على طلب أحد اصحاب الشأن يؤقت تنفيذه لا يعتبر منتهياً من الطعن في القرار او حقلاً مسقطاً للتقاضي في محي كان التظلم ان الطاعن قد قصد الى تصديق استمراره في ملحقته من اجراء ارجاء التفتيد اد المظلمة فيه وبخاصة انه في مجال الاقرار بالفضائح او التقرير بترك الخصومة أو التنازل عن حق من الحقوق فانه يتعين ان يرد في عبارات ايجابية فاعلمة خاصة في مجال انصراف ارادة صاحب الشأن الى تحقيق النتيجة التي ارتضاها سلفاً دون ان تلجأ المحكمة الى استنتاجها ومتى كان ذلك وكان الثابت على ما تقدم ان محكمة القضاء الادارى بالنسبة للطعن المائل — قد استخلصت من عقد

الصلح المشار اليه كونه اتفاقا على انتهاء الخصومة في حين ان الثابت انه لم يتضمن ما يشد صراحة الى انتهاء النزاع القائم محل الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق المشار اليها يكون قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بلفاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل في موضوع الدعوى مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

عدم جواز الطعن في الصلح بسبب الفلظ في فهم القانون — المادة ٥٥٦ مدنى —
الاخذ بهذه القاعدة في المجال الادارى في شأن الحقوق المالية التى لا تمس مراكز لاحية .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٥٦ من القانون المدنى ردت اصلا عليها يقوم على طبيعة التصالح باعتباره تنازلا من كل من الطرفين على وجه التقابل عن جزء من ادعاءاته اذ نصت على انه « لا يجوز الطعن في الصلح بسبب الفلظ في القانون » ومرد ذلك — على ما ورد بالذاكرة الايضاحية لتلك المادة — الى ان المتصلحين كانا وهما في معرض المناقشة في حقوقهما يستطيعان التثبت من حكم القانون فيمَا قام بينهما من نزاع على هذه الحقوق ، بل المفروض انها تثبتا من هذا الامر ، فلا يسمح من احد منهما بعد ذلك انه غلط في فهم القانون ، ويتعين الاخذ بهذا الاصل الطبيعى في المجال الادارى في شأن الحقوق المالية لذوى الشأن مادامت لا تمس مراكزهم للاتية .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٣ ق — جلسة ٩/٣/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

للمحكمة ان تفسر الاتفاق المعروض عليها بما تستخلصه من دلالة العبارات التي تضمنها — نزول كل من المتصلحين عن بعض ادعاءاته قبل من الناحية الموضوعية — العبرة هي بما يقوم في ذهن كل من الطرفين الآخر — لا يقدح في اعتباره صلحا ان يكون أحد الادعائين ظاهرا البطلان لا بوضوح الحق في ذاته .

ملخص الحكم :

للمحكمة ان تفسر الاتفاق المعروض عليها بما تستخلصه من دلالة العبارات التي تضمنها فاذا تبين أن كلا المتصلحين قد نزل عن بعض ادعاءاته قبل الآخر فلا يقدح في اعتباره صلحا ان يكون أحد الادعائين ظاهرا البطلان من الناحية الموضوعية مادامت العبرة هي بما يقوم في ذهن كل من الطرفين لا بوضوح الحق في ذاته فاذا عدلت وزارة الاوقاف عن فصل المدعى مستقبقة بعض آثاره وكان المتصلح معها قد نزل عن حقوقه في الراتب مدة ابعاده عن وظيفته في مقابل اعادته اليها فهذه المقسومات التي اريد بها حسم النزاع بين الطرفين هي التي يعتبر بها الاتفاق صلحا بالمعنى القانوني .

(طعن ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

طلب مصادقة المحكمة الادارية العليا على الصلح المقدم اليها —
للمحكمة ان تمتنع عنه وان تفصل في اوجه البطلان الموجهة اليه لا ان تقضى
(م ٢١ — ج ١٤)

بإثبات التنازل وانتهاء الخصومة مادام ان المدعى ينازع جديا في صحة هذا التنازل .

ملخص الحكم :

ان لهذه المحكمة وقد جعلتها الوزارة طالبة التصديق على الصلح في مركز الموثق ان تمتنع عنه وان تفصل في أوجه البطلان الموجهة اليه منزلة حكم القانون عليه لا أن تقضى بإثبات التنازل وانتهاء الخصومة اذ الحال انه بعد منازعة المدعى في صحة هذا العقد لا تكون الخصومة بمنتهية ولا النزاع منحسبا وعلى ذلك تكون المحكمة متجاوزة سلطتها لو أثبتت تنازل المدعى عن طلب الراتب رغم منازعته جديا في صحة هذا التنازل .

(طعن ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٤٢)

الابدا :

تسليم المصلحة باحقية المدعى للدرجة موضوع الدعوى وتنقيتها
محضر صلح يفيد ذلك — منازعتها بعد ذلك اثناء نظر الدعوى في احقية المدعى
لهذه الدرجة — ذلك يقتضى اطراح محضر الصلح والقضاء في موضوع
الدعوى لا الحكم بانتهاء الخصومة .

ملخص الحكم :

اذا كانت المصلحة قد عادت فنازعت في احقية المدعى في الدرجة السابعة (موضوع الدعوى وموضوع الصلح) بناء على ماتبين لها من أنه لا يستحق الدرجة الا اذا كان يشغل وظيفة ضابط مراقبة ، فانه يتعين على المحكمة عند نظرها الدعوى ان تطرح محضر الصلح ، وأن تقضى في موضوع الدعوى بما تراه من حيث احقية أو عدم احقية المدعى للدرجة السابعة التي يطالب بها استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من أكتوبر

سنة ١٩٤٨ ، مادام أن الخصومة على هذا الوضع ما كانت قد انتهت فعلا بين طرفيها قبل الحكم في الدعوى ، بل عانت المنازعة من جديد .

(طعن ١٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

إذا كان ثابت من استظهار الأوراق ما يقطع في تلقى ارادنى طرفى الدعوى أثناء نظرها أمام محكمة القضاء الإدارى فى حسم النزاع صلحا وذلك بنزول كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه بأن تنازلت الجهة الإدارية عن تمسكها بتطبيق البند الثانى من كراسة شروط التوريد وسلمت بحسبة المتعهد على أساس الفقرة السابعة من البند العشرين وبالتفسير الذى ارتأه المعهد لهذه الفقرة وتنازل المتعهد عن دعواه وعن الفوائد المطالب بها وتحمل مصروفات الدعوى فإن عقد الصلح يكون قد تحقق وجوده وتوافرت أركانه طبقا لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المبنى — يترتب على ذلك وفقا لحكم المادة ٥٥٣ من القانون المبنى انقضاء الحقوق والادعاءات التى نزل عنها كل من المتماقدين نزولا نهائيا — لا يجوز لأى من طرفى الصلح أن يعضى فى دعواه ويثير النزاع بمحاولة نقض الصلح أو الرجوع فيه بدعوى الغلط فى تفسير الفقرة السابعة من البند العشرين من الشروط .

ملخص الحكم :

أن جوهر المنازعة ينحصر فى بيان ما إذا كان تنازل المدعى عن الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ١٣ القضائية سائلة الذكر ينطوى على عقد صلح بين طرفى الدعوى لحسم النزاع يمتنع معه إثارته هذا النزاع من جديد أمام القضاء .

ومن حيث أن الصلح وفقا لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدني هو « عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه » ومفهوم ذلك أن عقد الصلح تتوافر فيه مقوماته عندما يتجه نية طرفي النزاع الى حسم النزاع بينهما أما باتهائه اذا كان تائما وأما بتوقيه اذا كان محتملا وذلك ينزول كل من المتصلحين على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فإذا ما تحققت هذه المقومات وقام العقد على أركانه القانونية وهى التراضى والمحل والسبب انعقد الصلح باعتباره من عقود التراضى . وإذا كان القانون المدني قد نص فى المادة ٥٥٢ منه على أن « لا يثبت الصلح الا بالكتابة . أو بحضور رضى » فهذه الكتابة لازمة للاثبات لا للانعقاد ، وتبعا لذلك يجوز الأنابات بالبينة أو القرائن اذ وجد مبدء ثبوت بالكتابة ولما كان الامر كذلك وكان الثابت من استظهار الأوراق على الوجه السالف البيان ما يقطع فى ثلاثى ارادتى طرفى الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ١٣ القضائية اثناء نظرها أمام محكمة القضاء الإدارى فى حسم هذا النزاع صلحا وذلك ينزول كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فقد طلب الحاضر عن الحكومة تأجيل نظر الدعوى للصلح وبعتت ادارة قضايا الحكومة الى الجهة الادارية طالبة سرعة محاسبة المدعى على الأساس الذى يطالب به واخذ للمتعهد اللزم عليه بالتنازل عن الدعوى وملحقاتها من مصاريف قضائية واتعاب محاماة وخلافة . وقد استجابت الجهة الادارية والمتعهد لهذا الطلب وسوى حساب المتعهد وفقا لما طلبه وتنازل عن الفوائد المطالب بها . والمصاريف القضائية واتعاب المحاماة وبناء على ذلك ترك المتعهد الخصومة فى الدعوى وتحمل مصروفاتها . ومؤدى ذلك انعقاد الصلح فعلا بين طرفى النزاع بعد تلاقى ارادتهما على حسم النزاع وذلك بنزول كل من طرفى النزاع على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فتنازلت الجهة الادارية عن تمسكها بتطبيق البند الثامن من كراسة شروط التوريد وسلمت . لمحاسبة المتعهد على أساس الفترة السابعة من البند العشرين وبالتفسير الذى ارتآه المتعهد لهذه الفقرة وتنازل المتعهد عن دعواه وعن الفوائد المطالبه

بيها وتحمل مصروفات الدعوى . واذا كان الأمر كذلك وكان مؤدى المكتاتبات المتبادلة بين طرفي النزاع على الوجه آتف الذكر قيام هذا الصلح كتابة طبقا لحكم القانون فإن عقد الصلح يكون قد تحقق وجوده وتوافرت خصائصه وأركانها . ولا غناء في القول بأن عقد الصلح إجراء من لا يملكه من صفات الموظفين ، ذلك أن الثابت أن مدير عام المنطقة التعليمية هو الذي اعتمد هذه التسوية بناء على توجيه من إدارة قضايا الحكومة وبعد استطلاع رأى الجهات القانونية صاحبة الشأن .

ومن حيث أن النزاع وقد انحسم صلحا على ما سلف بيانه فقه يترتب عليه وفقا لحكم المادة ٥٥٣ من القانون المدني انقضاء الحقوق والادعاءات التي نزل عنها أى من المتعاقدين نزولا نهائيا ولا يجوز من ثم لاي من طرفي الصلح أن يمضى في دعواه اذ يثير النزاع بمحولة نقض الصلح أو الرجوع فيه بدعوى الغلط في تفسير الفترة السليمة من البند العشرين من الشروط . وبناء عليه فإن الدعوى مثار الطعن المثل وقد رفعت متجاهلة الصلح الذي سبق أن حسم موضوع الخصومة تكون جديرة بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه والأمر كذلك قد صادف الصوابه فيما انتهى اليه من رفض الدعوى والزام رافعها المصروفات .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٩٢٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

خدم المساجد ومؤسساتها - قرار مجلس الوزراء في ١٢/٨/١٩٥٤
في شأن التصالح معهم في صدد مطالبهم المالية المتعلقة بالتصالح - إبرام
الصلح اعمالا لهذا القرار - عدم امكان التحلل منه بدعوى الغلط في فهم
القانون .

ملخص الحكم :

في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قرارا بشأن التصالح مع الخدم والمؤننين بالمساجد ، وافق فيه على التصالح مع جميع الخدم والمؤننين حسب الشروط التي وافق عليها ممثلوهم ، يستوى في ذلك من رفعوا تظلمات او قضايا الى اللجان القضائية والمحاكم الادارية وحكم فيها أو لم يرفعوا هذه القضايا ، ومن كانوا في الخدمة في سنة ١٩٤٤ أو بعدها مع صرف اعانة غلاء لهم جميعا على أساس المرتب الجديد وقدره ٣ ج شهريا . وبناء على ذلك دبرت وزارة الاوقاف من ميزانيتها مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ ج لتنفيذ هذا الصلح ، وحررت مع من قبل التصالح من الخدم والمؤننين عقود صلح تضمنت الشروط المتسلف ذكرها . ومن ثم فليس للوزارة التعلل بعدم احقية التصالح معهم لما تم التصالح عليه بسبب عدم فتح الاعتماد المالي لانصاف المؤننين والخدم الا في ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥٢ اثر الحكم الصادر لصالحهم في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، ذلك ان مثل العلة هي ضرب من ضروب الادعاء بالغلط في فهم القانون الذي نصت المادة ٥٥٦ من القانون المدني على عدم جواز النفع به . على ان مجلس الوزراء حين قرر قاعدة التصالح — على الوجه الذي قرره — كان يملك ابتداء وبمقتضى سلطته العامة تقرير قواعد تنظيمية عامة منشئة لمزايا جديدة قد يفيدنها من لم يكن يفيد من قواعد سالفه ، وبهذه السلطة اصدرت قرارات الانصاف والتنسيق والتبشير وغيرها ، فلا تملك وزارة الاوقاف بعد ذلك ان تمتنع عن تنفيذ قرار اصدره مجلس الوزراء وخصص له الاعتماد اللازم وهو يملك بحكم الاوضاع الدستورية تقريره .

(طعن ٩٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

تسوية حالات خدم المساجد ومؤننوها بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٤/١٢/٨ منوطة بقبولهم او عرض قبولهم التصالح على اساسه —

عند تخلف هذا الشرط يكون المرجع الى حكم القانون أصلا وهو عدم
استحقاق الفروق إلا من ١٩٥٢/٢/٧ أو ١٩٥٢/١/١ .

ملخص الحكم :

ان مناط الانفاذ من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/٨ هو ان يقتل خادم المسجد أو المؤذن التصالح مع الوزارة بالشروط التي عينها القرار أو يعرض قبوله لذلك ، سواء في غير دعوى أقيمت أو في أية مرحلة أو درجة من درجات التقاضي في دعوى أقيمت فعلا ، فان لم يتم شيء من ذلك فلا محل للانفاذ من القرار المذكور ، كما أن الصلح بطبيعته يقوم على تنازل كل من الطرفين على وجه التقابل عن بعض ادعاءاته حسبا للنزاع بصرف النظر عن حكم القانون أصلا في هذه الادعاءات ، ومن أجل ذلك لا يجوز دفع الصلح بالغلط في القانون .
أما اذا لم يتم الصلح أو لم يعرض الخادم أو المؤذن التصالح على الوزارة فلا محل لتطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، بل يكون المرجع في ادعاءات الطرفين الى حكم القانون أصلا ، وهو عدم استحقاق الفروق إلا من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ بالنسبة لمن عينوا قبل يناير سنة ١٩٤٤ ومن أول يناير سنة ١٩٥٢ بالنسبة لمن عينوا بعد هذا التاريخ .

الفرع الحادى عشر

هيئة مفوضى الدولة ودورها فى الدعوى الادارية

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

سرد لبعض اختصاصات هيئة مفوضى الدولة التى نص عليها القانون —
الاعتبارات التى اوجت بهذه الاختصاصات هى اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة وتستوجبها مقتضيات النظم الادارى وحسن سير المرافق العامة —
استهدافها لغرضين اساسيين : سرعة حسم المازعة الادارية حتى لا تبقى مزعزة واستقرار تلك الروابط نهائيا على حكم القانون بما لا يحتمل المساومات والانفصالات القربية التى تحتلها روابط القانون الخاص —
حق الهيئة فى ابداء اى دفع او دفاع من شأنه التأثير قانونا فى نتيجة الحكم فى الروابط الادارية كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولو لم يتسك به الخصوم .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد خول هيئة مفوضى الدولة فى مباشرة المهمة المنوطة بها اختصاصا واسعا لتحضير الدعاوى وتهيتها للرائعة واستظهار جوانبها كافة من الناحية الواقعية والقانونية ، برأى مسبب تتمثل فيه الحيطة لصالح القانون وحده ، وخولها من الوسائل ما يمكنها من القيام بهذه المهمة كحق الاتصال بالجهات الحكومية راسا ، والامر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى ترى لزوم اخذ اقوالهم عنها ، والامر بلجراء تحقيق الوقائع

التي ترى لزوم تحقيقها ، وبذخول شخص ثالث في الدعوى ، ويتكلف خوى الشأن تقديم مذكرات او مستندات نكيلية في الأجل الذي تحدده ، والحكم بغرامة على من يتكرر منه طلب التأجيل لسبب واحد ، كل ذلك لاعتيارات تتعلق بالمصلحة العامة ، تستوجبها مقتضيات النظام الإداري وحسن سير المرافق العامة ، وتستهدف غرضين أساسيين : أولهما السرعة في حسم المنازعات الإدارية حتى لا تبقى الروابط الإدارية (وهى من روابط القانون العام) مزعزة أمدا طويلا ، وثانيهما استقرار تلك الروابط استقرارا نهائيا على حكم القانون الذى يجب أن يكون وحدة هو المراد في تلك الروابط ، والذي يجب أن تفسر الإدارة على سببته وهدية في علاقاتها مع الناس جميعا ، بما لا يحتل المساومات والاتفاقات الفردية ، كما هو الشأن في روابط القانون الخاص . ومن أجل ذلك خول القانون الهيئة حق اقتراح انتهاء المنازعات الإدارية على أساس المبادئ التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا خلال أجل تحدده ، فان تمت التسوية استبعدت القضية من الجدول لانتهاء النزاع ، وان لم تتم حاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى أن تحكم على المعارض على التسوية بغرامة لا تجاوز ألفى قرش يجوز منحها للطرف الآخر ، كما خول رئيس الهيئة وحده — مع أن الهيئة ليست طرفا ذا مصلحة شخصية في الدعوى — حق الطعن أمام المحكمة العليا لصالح القانون وحده ، أن كان لذلك وجه في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية ، ومن أجل ما تقدم كله كان للهيئة أن تبدى من تلقاء نفسها أى دفع أو نفاع من شأنه أن يؤثر قانونا في نتيجة الحكم في الروابط الإدارية ، ومن ذلك الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم حاز قوة الشيء المقضى به ، ولو لم يتمسك به الخصوم ، وآية ذلك أن القانون اذ جعل للهيئة وحدها حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية وجعل من أساليب هذا الطعن أن يكون الحكم قد صدر خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به ، سواء دفع بهذا الدفع أم لم يدفع ، وقد أكد مدى مهمة الهيئة على الوجه السالف

أيضاحه ، وإن من حقها إبداء أى دفع أو دفاع له اثره فى انزال حكم القانون على المنازعة الادارية ولو لم يبدئه ذوى الشأن ، وبوجه خاص فى أمر يخل باستقرار الأوضاع الادارية ، اذ ليس من شك فى أن العود الى المنازعة بعد سبق الفصل فيها ينطوى على زعزعة للمراكز القانونية التى انحصرت بالحكم نهائية ، الأمر الذى يتعارض مع المصلحة العامة التى تقضى باستقرار تلك الأوضاع .

(طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

سرد لبعض اختصاصات هيئة التوفيق — مهمة الهيئة قضائية فى طبيعتها — عدم اعتبارها ذا مصلحة شخصية فى المنازعة — ليس لها التصرف فى مصر المنازعة أو التنازل عن الحقوق المتنازع عليها .

ملخص الحكم :

لأن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، قد ناط بهيئة مفوضى الدولة مهمة تحضير المنازعة الادارية وتثبيتها للمرافعة واقتراح انتهاء المنازعات ودبا على أساس المبادئ القانونية التى ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا ، والطعن امامها فى الأحكام الصادره من محكمة القضاء الإدارى والمحكم الادارية ، والفصل فى طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية ، وخولها من الوسائل ما يمكنها من القيام بهذه المهمة (كحق الاتصال بالجهات الحكومية رأسا ، والأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى ترى لزوم أخذ اقوالهم عنها ، والأمر بإجراء تحقيق الوقائع التى ترى لزوم تحقيقها ، وبدخول شخص ثالث فى الدعوى ، وبتكليف ذوى الشأن تقديم مذكرات أو مستندات تكملية فى الأجل الذى تحدده ، والحكم بغرامة على من يتكرر منه طلب التأجيل لسبب واحد) الا أنها مهمة قضائية فى طبيعتها فتقوم على حكمة تشريعية

كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار اليه ، تستهدف أساسا تجريد المنازعات الادارية من لدد الخصومات الفردية ، باعتبار ان الإدارة خصم شريف ، لا يبنى الا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومعاونة القضاء الادارى من ناحيتين : احدهما ان يرفع عن عاتقه عبء تحضير القضايا أو تهيئتها للبراعة حتى يتفرغ للفصل فيها ، والآخرى تقديم معاونة فنية ممتازة تساعد على تحييس القضايا تحييسا يضىء ما اظلم من جوانبها ، ويجلو ما غبض من واقعها برأى تتهلل فيه الحيدة لصالح القانون وحده ، وبهذه المثابة فان تلك المهمة ، وهذه هى طبيعتها لا تجعل من الهيئة طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة ، ولا تملك بهذه الصفة التصرف فى مصلحتها او فى الحقوق المتنازع عليها .

(طعن ١٥٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

عدم اعتبار هيئة مفوضى الدولة طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة .
— ليس لها سلطة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها او فى مصلح المنازعة ، ولو حركتها امام المحكمة الادارية العليا ، بل هذه السلطة تظل للخصوم وحدهم — مهمة الهيئة قضائية فى طبيعتها وليست شخصية .

ملخص الحكم :

ان هيئة المفوضين ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة فهم لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها او فى مصلح المنازعة ولو حركتها امام المحكمة الادارية العليا بلطعن فى الحكم الصادر فيها من قائمة بين اطرافها ، ويظل التصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصلح محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية ، بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة المنازعة (بترك الخصومة فى الطعن مثلا) من شأن الخصوم وحدهم ،

وتتصل المحكة في ذلك طبقاً للقانون ، وهذا باعتبار أن مهمة الهيئة قضائية في طبيعتها وليست شخصية .

(طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

يتمتع على هيئة مفوض الدولة الدفع بالتقادم غير المتعلق بالنظام العام ما لم يتمسك به أصحاب الشأن .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بالتقادم المبدى من هيئة مفوض الدولة ، فان الأصل في التقادم أنه لا يترتب على اكتمال محقه سقوط الالتزام من تلقاء ذاته بل لابد أن يتمسك به المدين بالتقادم دفع يدفع به المدين دعوى الدائن والأصل فيه أن لا يعتبر من النظام العام ذلك أن سقوط الالتزام بالتقادم وإن كان مبنيًا على اعتبارات تمت الى المصلحة العامة لضمان الأوضاع المستقرة إلا أنه يتصل مباشرة بمصلحة المدين الخاصة ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بنسبه ويقينه ووجدانه فإن كان يعلم أن ذمته مشفولة بالمدين وتخرج عن التدرع بالتقادم كان له أن يصمت عن التمسك به فلا تملك المحكة أن تقضى بالسقوط من تلقاء ذاتها وكل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الأصل كنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات في شأن تقادم الماهيات ولا مثل لهذا النص في شأن مسؤولية الإدارة بالتعويض عن تراراتها الإدارية المخالفة للقانون . وعليه فإن التعويض عن تلك القرارات لا يسقط بقوة القانون وحده وما لم يتمسك صاحب الشأن بتقادمه لا تقضى به المحكة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن هيئة مفوض الدولة ليست طرفًا صاحب مصلحة شخصية في المنازعة يملك التصرف في مضرها أو في الحقوق المتنازع عليها فيها أو بنوب عن أطرافها في التعبير عن مكنون بقتهم ووجدانهم

أو التمسك بدفوع تتمثل مباشرة بمصالحهم الخاصة وضملاهم اذ ليس للمفوض من السلطات والاختصاصات غير ما خوله القانون اياها ولم يسند قانون مجلس الدولة الى هيئة المفوضين النيابة عن ذوى الشأن فى ابداء دفوع لصيقة بهم مثل الدفع بالتقادم فى الحالات التى لا غنى عنه للحكم به وعليه لا يسوغ لهيئة المفوضين أن تجهر بتقادم سكت صاحب الشأن عن الدفع به اذ ليس للمفوض أن — يتمسك بتقادم يمنع على المحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها ولا يقبل له من السلطات ما تقتصر عنه سلطة المحكمة — اما أن كان التقادم مما يسوغ للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها فان حق المفوض ثابت فى الدفع به لما لهذا الدفع من اثر فى تهينة الدعوى واستظهار جوانبها المؤثرة فى نتيجة الحكم فيها .

ومن حيث ان تقادم دعوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون — وهو مالا تملك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها — مما يمنع على هيئة المفوضين الدفع به لم يتمسك به اصحاب الشأن وعليه فان دفع هيئة المفوضين بتقادم الحق فى التعويض — عن الغاء ترخيص التصدير الصادر للمدعى ايا كان الراى فى توافر شرائطه ينهض على غير اساس . وحري بالرفض .

(طعن ٤٧٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

اعتبار هيئة المفوضين امينة على المنازعة الادارية وعاملا اساسيا فى تحضرها وتهيتها للرافعة وابداء الراى القانونى المحايد فيها — قيلم سبب من اسباب عدم الصلاحية بالمفوض — استبراره مع ذلك فى مباشرة الدعوى حتى صدور الحكم — عيب فى الاجراءات مبطل للحكم — قيام سببه من اسباب الرد بالمفوض — جواز رده ان لم يفتح .

ملخص الحكم :

من المهام الأساسية التي قام عليها نظام مفوضى الدولة طبقا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — كما انصحت عن ذلك مذكرته الايضاحية — تجريد المنازعات الادارية من الخصومات الفردية باعتبار أن الادارة خصم شريف لا يبنى الا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومعاونة القضاء الادارى معاونة فنية مبنائة تساعد على تمحيص القضايا تمحيصا يضىء ما أظلم من جوانبها ، ويجلو ما غمض من وقائعها ، براى تمثيل فيه الحيادة لصالح القانون وحده . وعلى الأساس ذاته جعل من اختصاصها وحدها ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن ، حق الطعن أمام المحكمة العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية ، وبهذه المثابة فان هيئة المفوضين تعتبر أمينة على المنازعات الادارية ، وعاملا أساسيا فى تحضيرها وتمييزها للمرافعة ، وفى ابداء الراى القانونى المحايد فيها ، سواء فى المذكرات التى تقدمها أو فى الايضاحات التى تطلب اليها فى الجلسة العلنية . ويتفرع عن ذلك كله ، أنه لابد من حضور من يمثلها بالجلسة والا وقع بطلان فى الحكم ، وأنه اذا قام بالمفوض سبب من اسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما فى المادتين ٣١٣ و ٣١٥ من قانون المرافعات كان غير صالح فى الحالة الاولى ممنوعا عن مباشرة مهمته فى الدعوى وجاز رده ان لم ينتج عنها فى الحالة الثانية ، وذلك قياسا على حالة رد عضو النيابة اذا كان طرفا منضما فى الدعوى طبقا للمادة ٣٢٣ من قانون المرافعات ، تحقيقا للحيادة التامة بحكم وظيفته فى الدعوى حسبما سلف ايضاحه ، وأنه اذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته فى الدعوى ، ومع ذلك استمر فى مباشرتها ، أو حيث يجب عليه التحدى عنها وتنبذ غيره لأداء مهمته فيها ، كان ذلك مظلوما على بطلان فى الاجراءات يؤثر فى الحكم فيعييه ويبيطله . فإذا كان الثابت أن المدعى هو نفسه المفوض لدى المحكمة التى تنظر الدعوى فقد قام التعارض بين مهمته لدى المحكمة المذكورة من تمثيل الحيادة لصالح القانون وحده ، وبين صلاحة الشخصى بصفته خصما فى الدعوى المذكورة ، فكان يتعين امتناعه عن مباشرة مهمة المفوض

في الدعوى ونسب غيره لذلك ولتمثيل الهيئة بالجلسة ، أما وأنه لم يفعل
فيكون هذا الاجراء الجوهري قد أغفل ، مما يعيب الحكم المطعون فيه
ويبطله .

(طعن ١٥٠ لسنة ١ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

هيئة المفوضين — لأبد من حضور من يمثلها بالجلسة — اغفال ذلك
— بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

يعتبر باطلا الحكم الذي يصدر من المحكمة الادارية دون تمثيل هيئة
المفوضين في الجلسة العلنية .

(طعن ١٥٠ لسنة ١ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

عدم اثبات المحكمة حضور مفوض الدولة بحضرها وعدم اثبات
حضوره وقت التطق بالحكم — هيئة مفوضى الدولة لم يحضر من يمثلها
بالجلسة — بطلان الحكم — قضاء المحكمة من تلقاء ذاتها ببطلان الحكم
ولو لم يضمن احد اطراف الدعوى امامها ببطلان الحكم لعدم حضور مفوض
الدولة جلسة المرافعة والحكم .

ملخص الحكم :

من حيث أنه بالرجوع الى أوراق الدعوى نجد ان المحكمة انعمت بجلستها يوم ٢ من مايو سنة ١٩٧٩ ولم يثبت في محضرها حضور مفوض الدولة ، وقررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ٤ من يولية سنة ١٩٧٩ وفي هذه الجلسة ايضا لم يثبت في محضرها حضور مفوض الدولة وقت النطق بالحكم .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ شأنه شأن القوانين السابقة عليه قد اعتنق نظام مفوض الدولة امام المحاكم الادارية بكافة مستوياتها في جميع المنازعات الادارية وذلك تجديدا للمنازعات الادارية من الخصومات الفردية ومعاونة القضاء الادارى معاونة فنية تساعد على تجميع القضايا بما يضىء ما اظلم من جوانبها وما يجلو ما غبض من وقائعها برأى تتمثل فيه الحيذة لصالح القانون ، فهينة المفوضين تعتبر أمينة على المنازعة الادارية ، وعاملا رئيسيا في تحضيرها وتهيئتها للرافعة ، وفي ابداء الرأى القانونى المحايد لها سواء في المذكرات التى تقدا او في الايضاحات التى تطلب اليها في الجلسة العلنية ، واذا رأت المحكمة ضرورة اجراء تحقيق باشرته بنفسها في الجلسة أو قام به من تندبه لذلك من اعضائها او من المفوضين . ويتفرع عن ذلك وبالضرورة انه لابد من حضور من يمثلها بالجلسة والا وقع بطلان في الحكم لانه على ما سبق يمثل العنصر المحايد لصالح القانون في المنازعات الادارية التى تتعلق بروابط القانون المالم والتى تقوم على الصالح المالم ويسودها مبدأ المشروعية .

ومن حيث انه لذلك ولئن كانت اطراف الدعوى في الطعن المائل لم يطعن احدهم ببطلان الحكم بعدم حضور مفوض الدولة جلسة المرافعة او الحكم ، الا ان هذه المحكمة ، وهى تنزل حكم القانون في المنازعات الادارية من حيث الشكل والموضوع معا على الوجه الصحيح ، تلك بحكم رتابتها القانونية للحكم الماطعون فيه القضاء من تلقاء ذاتها ببطلان الحكم اذا شبه هذا الاجراء الجوهري .

ومن حيث إنه يتعين تبعا لذلك إعادة الدعوى الى محكمة القضاء
الإدارى بالإسكندرية لتفصل فيها مجددا بحكم يستوفى هذا الاجراء
الجوهرى . مع ابقاء الفصل فى مصروفات الدعوى .

(طعن ١٣٤٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٣)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

هيئة مفوضى الدولة — ليس ثمة الزام على المحكمة بعد أن أصبحت
الدعوى فى حوزتها أن تلجأ الى هيئة مفوضى الدولة لتهيئة لها الدعوى للحكم
فيها .

ملخص الحكم :

ان النعى على الحكم المطعون فيه بأنه صدر دون أن تبدى هيئة مفوضى
رأبها فى موضوع الدعوى فهو غير صحيح ذلك أن قانون مجلس الدولة
الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر فى ظله الحكم المطعون
فيه ناط بالهيئة المذكورة فى المادتين ٣٠ ، ٣١ منه تحضير الدعوى وتهيئتها
للمرافعة وايداع تقرير فيها يحدد المفوض فيه وقائمها والمسائل القانونية
التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسببا ثم تعرض الهيئة ملف الأوراق خلال
ثلاثة أيام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه على رئيس المحكمة لتعيين
تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى وأجاز القانون للمحكمة فى المادتين
٣٣ ، ٣٤ أن تطلب الى ذوى الشأن أو الى المفوض ما تراه لازما من اضافات
وأن تباشر بنفسها أو بمن ترى انتدابه من اعضائها أو من المفوضين ما ترى
ضرورة اجرائه من تحقيقات . ومقتضى هذا أن دور هيئة مفوضى الدولة
قبل طرح الدعوى على المحكمة يتحدد فى تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة
وايداع تقرير مسبب فيها بالرأى القانونى فإذا قامت بما نيظ بها واتصلت
الدعوى بالمحكمة أصبحت المحكمة هى الهيئة على الدعوى وهى وحدها

صاحبة الشأن في تهيئة الدعوى للحكم ولها في سبيل ذلك ان تطلب من ذوى الشأن أو من المفوض ما تراه لازما من ايضاحات وأن تبشر ما ترى ضرورة اجرائه من تحقيقات بنفسها أو تنتدب لها أحد أعضائها أو أحد المفوضين — وبهذه المثابة فليس ثمة الزام على المحكمة وقد أصبحت الدعوى في حوزتها وهى المهينة عليها أن تلجأ الى هيئة مفوضى الدولة لتهيء لها الدعوى للحكم فيها باعادة تحضيرها أو باستكمال أوجه النقص أو القصور الذى يكون قد شاب تقريرها ذلك أن الدور الإلزامى الذى حدده القانون لهذه الهيئة ينتهى بتهيئة الدعوى للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها إما الاستعانة بها أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة فأمر جوازى متروك تقديره للمحكمة .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كذلك وكانت هيئة مفوضى الدولة قد قامت بتحضير الدعوى الماثلة وهيأتها للمرافعة وأعدت تقريراً مسبباً بما ارتأته في شأنها وكانت الدعوى صالحة للفصل في موضوعها بعد أن أبدى طرفا المنازعة دفاعهما كاملاً معززا بما قدماه من مستندات فإنه لا يترتب على المحكمة أن هى تصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه بما لا يسوغ معه القول بأن تقرير هيئة مفوضى الدولة اقتصر على طلب الفصل في الادعاء الذى أثاره المدعى عليه بالتزوير لانه ليس ثمة ما يلزم المحكمة — على ما سلف بيانه — بالرجوع الى هيئة مفوضى الدولة لاستكمال ما شاب تقريرها من نقص أو قصور . وبناء عليه فليس صحيحاً في القانون ما ذهب اليه تقرير الطعن من أنه كان يتعين على المحكمة أن تعيد الدعوى للتحضير لتقول هيئة مفوضى الدولة تقريرها في موضوع الدعوى .

(طعن ٦٨٨ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

ليس ثمة الزام في القانون على المحكمة ان تعيد الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتستكمل ما اغفلته في تحضيرها الدعوى او التقرير الذى

تأودعته بالرأى القانونى فيها — لا سند فيها ذهب اليه الطاعنون من بطلان الحكم المعلن فيه لاقتصار تقرير هيئة مفوضى الدولة أملاها على رأيها بإحالة الدعوى الى المحكمة الإدارية المختصة دون إبداء رأيها في الموضوع .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه حاصل السبب الثانى من اسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان ذلك أن تقرير هيئة مفوضى الدولة أمام محكمة القضاء الإدارى أقتصر على ما ارتأه من إحالة الدعوى الى المحكمة الإدارية المختصة ولم يتناول موضوع المنازعة . وإذا اتجهت محكمة القضاء الإدارى الى الفصل في الموضوع فانه كان يتعين قانونا إعادة الى هيئة المفوضين لتبدي رأيها فيه ولكن المحكمة لم تفعل ذلك ومن ثم يكون حكمها باطلا .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن هيئة مفوضى الدولة قبلت بتخصير الدعوى ، وهيئاتها للمرافعة ، وقدمت تقريرا بالرأى القانونى فيها حددت فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ، وأبدت رأيها مسببا ، ثم قامت هيئة مفوضى الدولة بعد إبداء التقرير بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة فمعين تاريخ الجلسة التى نظرت فيها الدعوى وسمعت ما رأت سماعه من إيضاحات الخصوم وفصلت فيها بالحكم المطعون فيه . ومن ثم فإن محكمة القضاء الإدارى لا تكون قد قضت في الدعوى قبل أن تقوم مفوضى الدولة بتهنيئتها للمرافعة وتقديم تقرير فيها . ولا يكون الحكم المطعون فيه بذلك قد خالف القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فيما أوجبه بالمواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ .

ومن حيث أنه متى اتصلت المحكمة المختصة بنظر الدعوى بعد اتباع تسلسل الإجراءات الذى أشارت اليه المواد سالفه الذكر ، فليس إلزاما على المحكمة بعد ذلك أن تعيد الدعوى الى هيئة مفوضى السحولة لاستيفاء أى جوانب فيها موضوعية كانت هذه الجوانب أم قانونية . ومن ثم فلا سند من القانون فيما تمسك به الطاعن من بطلان الحكم المطعون

عينة بمقتولة أن تقرير هيئة مفوضى الدولة اقتصر على التوصية بإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية للاختصاص ، إذ أن هذا تصور فى التقرير لا يوجب على المحكمة أن تهيد الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لاستكمالها بعد أن اتصلت بنظر الدعوى على أساس تسلسل الاجراءات الذى أشارت إليه المواد سالفة الذكر تسلسلا سليما . فلا يغير من الأمر شيئا الا تكون هيئة مفوضى الدولة قد آلت فى تقريرها بكل جوانب المنازعة ، وأدلت بالرأى القانونى سببا لديها . وكل ما تطلبه قانون مجلس الدولة فى هذا الشأن عدم تقويت مرحلة أوجبها القانون من مراحل التقاضى الإدارى ، وهى مرحلة تهيد الدعوى بمعرفة هيئة مفوضى الدولة وتقديم تقرير بالرأى القانونى فيها . فلا يجوز أن يبدأ التقاضى الإدارى منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن إعادة تنظيم مجلس الدولة بنظر الدعوى الإدارية أمام محاكم القسم القضائى بمجلس الدولة بل يجب أن تبدأ هيئة مفوضى الدولة أمام كل محكمة بتحضير الدعوى وتبينتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى فيها ، فإذا مرت الدعوى بهذه المرحلة ثم انصبت المحكمة المختصة بنظرها ، فليس ثمة الزام من القانون على هذه المحكمة بأن تعيد الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لتستكمل ما أغفنته فى تحضيرها للدعوى أو التقرير الذى أودعته بالرأى القانونى فيها . ومن ثم لا يسند فيها ذهب البه الطاعنون من بطلان الحكم المطعون فيه لاقتصار تقرير هيئة مفوضى الدولة أمامها على رأيها بإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة دون إبداء رأيها فى الموضوع .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس سليم من القانون ويتعين الحكم برفضه مع الزام الطاعنين المصروفات عن المخرجين .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المادة :

الدعوى المستعجلة وما يتصل بها من فروع من شأنها أن تؤثر في شقى الدعوى تنأى بطبيعتها عن أن تكون خاضعة للأحكام الخاصة بتحضير الدعوى — هيئة مفوضى الدولة ليست حرجية عن المنازعة الإدارية في شقها المستعجل أو بنأى عن نظرها فهي تدخل في تشكيل المحكة وتشترك معها في سماع الملاحظات والمرافعات وتطلع على المذكرات المقدمة فيها — ويحق للمفوض بحكم طبيعته النظام الذى يحكم الدعوى الإدارية أن يتقدم برأيه فيها يثار من دفعه سواء كانت مؤثرة في الدعوى الموضوعية أو غير مؤثرة فيها سواء طلبت منه المحكة ذلك أو لم تطلب — ولا يجوز لاية جهة كانت أن تمنعه من ابداء رأيه سواء شفاهة بألفاظه في محضر الجلسة أو بتقديم تقرير بالرأى في المسائل المثارة ، كل ذلك في الحدود التى لا تتعارض مع طبيعة الدعوى المستعجلة وضرورة الفصل فيها بلا تأخير — قضاء الحكم وهو في صدد بحثه موضوع طلب وقف تنفيذ قرار إدارى ، بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى — صدوره صحيحا غير مشوباً بالباطل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن من الأمور المسلمة أن هيئة مفوضى الدولة تضطلع بدور أساسى في مجال تحضير الدعوى وتبنيها وإبداء الرأى القانونى فيها إذا تضمنت السواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ النص على أن يقوم تلم كتاب المحكة بإرسال ملف الطعون الى هيئة مفوضى الدولة ، وتتولى الهيئة تحضير الدعوى وتبنيها

وأيداع تقرير يحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رايه مسببا ثم تقوم هيئة مفوضى الدولة — خلال ثلاثة ايام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه بعرض ملفا الاوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنتظر فيها الدعوى وليس من ريب فى أن قيام هيئة الدولة بدورها يهدف الى تجريد المنازعات الادارية من سدد الخصومات الفردية ومعاونة القضاء الادارى من ناحيتين — فهو يدفع عن عاتقه عيه تحضير الدعوى حتى يتفرغ للنصل فيها — ومن جهة أخرى تقديم معونة فنية تساعد على تحييص القضايا تحييصا يضىء ما اظلم من جوانبها ، ويجلو ما غمض من واقعهما براى تتبثل فيه الحيدة لصالح القانون .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك هو الاصل غير أن التزام تلك الاجراءات يتحصر عن طلب وقف تنفيذ القرار محل المنازعة الادارية وما يتصل به من هجوم ودفاع تؤثر على شتى الدعوى المستعجل منها والموضوعى . ان ذلك — ان ارجاء الفصل فى هذا الطلب حتى تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى من شأنه ان يتعارض مع طبيعته وأغراضه ويهدد طابع الاستعجال الذى يتسم به ويقوم عليه لذلك فقد جرى القضاء الادارى على التصدى لطلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة ادراكا لطبيعة هذا لطلب وصحيح النظر فى شأنه ويضاف الى ذلك ان اختصاص هيئة مفوضى الدولة — لا يعد اختصاصا مانعا فهم تقوم برسالتها معاونة للمحكمة فى اداء رسالتها ومراعاة أن الاجراءات — فى مجال التقاضى — ليست غاية فى ذاتها اذ نص قانون المرافعات المدنية والتجارية فى المادة ٢٠ على أن يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكة استقر على انه قبل ان تتصدى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوع طلب وقف التنفيذ ، فانه ينعين عليها أن تفصل أولا فى جميع المسائل الفرعية المؤثرة فى الدعوى ، سواء تلك التى يعرضه الخصم ، أو تكون من النظام العام فتلتزم المحكة بالتصدى لها من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به أملاكها ، كالمسائل المتعلقة بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى أو بعدم جواز نظريته السابقة الفصل فيها ، كل ذلك حتى لا يحمل قضاؤها فى موضوع الطلب المستعجل - دون البت فى تلك الدفوع - على انه قضاء برفضها ، فلا يجوز اثارها مرة أخرى عند نظر الموضوع ، كما لا يجوز ذلك للمحكة ، لان قضاءها السابق يعتبر قطعيا تستنفذ به ولايتها فى نظر المسائل الفرعية .

ومن حيث انه لما كان الفصل فى تلك الدفوع انما ينسحب بحكم اللزوم على شقى الدعوى ، المستعجل منها والموضوعى ويؤثر فيه ، فلا تترتب على المحكة أن هى انتهت فى بحثها ، بانها غير مختصة أو أن الدعوى غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد أو انه لا يجوز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها ، أو فى غير ذلك من الدفوع التى تتأثر بها الدعوى برمتها ، أن تبسط قضاها على الشقين معا .

ومن حيث انه ليس صحيحا ما ذهب اليه الطاعنات وتبعتها فيه هيئة مفضى الدولة فى تقريرها المقدم فى الطعن ، من أن عدم تحضير الدعوى بعرنة هيئة المفوضين من شأنه أن يبطل الحكم المطعون فيه خاصة وانه انسحب على شقى الدعوى ، ذلك لان الدعوى المستعجلة وما يتصل بها من دفوع من شأنها أن تؤثر فى شقى الدعوى بطبيعتها عن أن تكون خاضعة للاحكام الخاصة بتحضير الدعاوى ، ويضاف الى ذلك أن هيئة مفوض الدولة ليست مجبوبة عن المنازعة الادارية فى شقتها المستعجل أو بنأى من نظرها ، فهى تدخل فى تشكيل المحكة ، وتشارك معها فى سماع الملاحظات والمراعات وتطلع على المذكرات المقدمة فيها ، ويحق

للمفوض بحكم طبيعة النظام الذى يحكم الدعوى الادارية أن يتقدم براهيه غيبا يثار من دفعوع سواء كانت مؤثرة فى الدعوى الموضوعية او غير مؤثرة فيها ، وسواء طلبت منه المحكمة ذلك او لم تطلب ، ولا يجوز لاية جهة كانت أن تمنعه من ابداء رايه شفاهة باثباتة فى محضر الجلسة ، او بتقديم تقرير بالراى فى المسائل المثارة ، كل ذلك فى الحدود التى لا تتعارض مع طبيعة الدعوى المستعجلة وضرورة الفصل فيها بلا تاخير ، فإذا لم يثبت أن المحكمة منعت المفوض من ممارسة هذه الحقوق باعتبارها أمينا على الدعوى الادارية ، فلا يجوز للهيئة أن تذهب بعد ذلك فى التقرير المقدم منها بالراى القانونى فى الطعن بعد تحضيره ، ان ثمة بطلانا شائب الاجراءات بعدم احالة الدعوى اليها لتبدى رايها مسببا ، وغنى عن البيان أن عدم قيام هيئة مفوضى الدولة أثناء نظر الطلب المستعجل بها كان واجبا عليها وصنور حكم ينسب بحكم اللزوم على الدعوى بشقيها ، لا يتضمن اخلاا بحق الدفاع المكفول للخصوم او اخلاا بالضمانات المقررة لهم ، ذلك لأنه يجوز لاصحاب الشأن ولهينة مفوضى الدولة الطعن فى تلك الاحكام امام المحكمة الادارية العليا اذا شابها عيب من العيوب ، وتبسط هذه المحكمة رقابتها كاملة لبحث شروعية الحكم المطعون فيه ومدى سلامة الاسباب التى قام عليها من حيث الواقع او القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى وهو فى صدد بحثه موضوع طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، الدعوى رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٥ ق دون أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى ، يكون قد صدر صحيحا وغير مشوب بالبطلان .

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فان الحكم المطعون فيه قام على أسس مستمدة من اصول ثابتة فى الأوراق وانتهى الى نتيجة تتفق مع أحكام القانون بأسباب سائفة تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبره اسبابا

الخكبة ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس سليم من القانون
مقتعنا الحكم برفضه مع الزام الطاعنات بالمصروفات عملا بنص المادة ٢٨١
مرافعات .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٦ ، وفي ذات
المعنى طعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

هيئة مفوضي الدولة — ناطق بها التسارع تهيئة الدعوى للمرافعة
وابداء رايها القانوني مسببا فيها — الاخلال بهذا الاجراء الجوهري —
بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة ، ان الاصل انه لا يسوغ الحكم في الدعوى
الادارية الا بعد ان تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وابداء رايها
القانوني مسببا فيها طبقا لقانون مجلس الدولة ويترتب على الاخلال بهذا
الاجراء الجوهري بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى وهذا الاصل
لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الاداري المطلوب الفأؤه ، لان
أرجأؤه الفضل في الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوى على اغفال
لطبيعته وتقويت لاغراضه واهدار لطابع الاستعجال الذي يتم به ويقوم
عليه ، والمحكمة قبل ان تتصدى لبحث طلب وقف التنفيذ ان تفصل صراحة
وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص
والدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها بعد الميعاد ، وذلك حتى لا يحصل
تضيؤها في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على
انه قضاء ضمني برفضها ولما كان الفصل في هذا الموضوع ضروريا ولازما
قبل التمرس لموضوع طلب وقف التنفيذ ، وهي بلاشك تنسم قبله بطبيعة
خاصة قوامها الاستعجال فان ذلك يستوجب عدم التقييد باجراءات

تحضير الدعاوى وتبنيها للمرافعة عن طريق هيئة مفوضى الدولة وعلى هذا الأساس لما كان الحكم قد يتصدى للدفع المبدى من الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وقضائه برغض الدعوى بمناسبة طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه لا تترتب على هذا الحكم أن تصدى للدفع وفصل فيه من قبل تحضير الدعوى عن طريق هيئة مفوضى الدولة .

(طعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

الغرامة التى يوقمها مفوض الدولة على أحد الخصوم — الإقالة منها من اختصاص مفوض الدولة طالما كانت الدعوى فى مرحلة التحضير — بعد إحالة الدعوى الى المحكمة يمتنع على المفوض كما يمتنع على المحكمة الإقالة من الغرامة .

ملخص الحكم :

انه وان كانت هيئة مفوضى الدولة هى احد فروع القسم القضائى بمجلس الدولة طبقا للمادة الثالثة من قانون المجلس رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فانها وان شاركت محكمة القضاء الإدارى صفتها كأحد فروع هذا القسم الا أن لكل منهما فى نطاق هذا القانون ذاتيتها الخاصة واختصاصها المستقل ولما كانت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات تقضى بأن تحكم على من يتخلف من الخصوم او موظفى المحكمة عن القيام بأى إجراء من اجراءات المرافعات فى الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز خمسة جنيهات وللحكمة أن تقبل المحكوم عليه من الغرامة اذ أبدى عذرا مقبولا فإنه يستتاد من هذا النص أن الإقالة من الغرامة هى من سلطة المحكمة التى أوقعتها الأمر الذى يستتاد منه تقياسا من اختصاص من الإقالة هو لذات الجهة التى فرضتها ولا يكون لذلك محل.

الا قبل خروج الدعوى من حوزة هذه الجهة وهذا الوقت بالنسبة الى هيئة مفوضى الدولة هو الفراغ من تحضير الدعوى بارسالها الى محكمة القضاء الادارى وعرضها على رئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظرها فاذا تم هذا الاجراء خرجت الدعوى من حوزة الهيئة وخرج من اختصاصها الاتالة من الغرامة التي فرضتها وفي الوقت ذاته لا تملك لمحكمة اتالة الطرف الذى غرمته الهيئة من هذه الغرامة لأنها وقعت من جهة اخرى .

(طعن رقم ٩٢٢ ، ١٢٦٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

الاجراءات الواجب اتباعها عند نظر طلبات الاعفاء من الرسوم — صدور قرار من رئيس هيئة مفوضى الدولة بتنظيمها — لا يعتبر من القرارات الادارية التى يجوز الطعن فيها امام القضاء الادارى بل مجرد توجيهات داخلية لا اثر لها على المصلين او المتقاضين — هذه التوجيهات لا تسرى بالنسبة الى المفوضين الذين يعتبرون من القسم القضائى بمجلس الدولة — للمفوض مطلق الحرية فى تفسير نصوص القانون دون تقييد بهذه التوجيهات .

ملخص الفتوى :

ان السيد المستشار رئيس هيئة مفوضى الدولة اصدر قرارا اداريا برقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ ، وتنص المادة الاولى من هذا القرار على أن يراعى عند نظر طلبات الاعفاء من الرسوم ما يأتى :

١ — تحقق صفة مقدم طلب الاعفاء عند نظر الطلب بالجلسة المحددة وذلك بالاطلاع على بطاقة تحقيق الشخصية اذا كان الطلب مقدما من صاحب الشأن او بليداع التوكيل اذا كان الطلب مقدما من محام ، فاذا لم تثبت الصفة على هذا النحو يؤجل نظر الطلب لجلسة قادمة بحيث اذا

لَمْ يَتِمَّ مَقْدَمُ الطَّلَبِ بِاثْبَاتِ الصِّفَةِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ تَعْيِينَ رَفْضِ الطَّلَبِ .

٢ — أن مهمة المحامي مقدم طلب الاعفاء من الرسوم القضائية مقصورة على مباشرة هذا الطلب نيابة عن صاحب الشأن ولا تتعدى هذه المهمة إلى مباشرة الدعوى نيابة عنه ، ومن ثم فانه عند صدور قرار يقبل هذا الطلب ينتدب المحامي صاحب الدور لمباشرة الدعوى وذلك من بين السادة المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحكمة التي سترفع أمامها الدعوى حسب ما يتبين من الكشف الثابت به أسماؤه الوارد من نقابة المحامين .

وبتاريخ ١٩٦٩/٦/١١ أرسل السيد نقيب المحامين إلى السيد المستشار رئيس مجلس الدولة كتابا يعترض فيه على القرار المشار اليه طالبا الغاءه ، وجاء في هذا الكتاب أن هيئة مفوضي الدولة ترى تجاهل المحامي مقدم الطلب الذي درس الدعوى وعرضها على لجنة المساعدة القضائية وترافع فيها ونجح في اثبات احتمال كسبها وتطوع بقبول ندمه في غير دوره ، فضلا عن تجاهل رغبة صاحب الدعوى في اختيار محام معين بأمرها في جميع الأحوال على ندم المحامي صاحب الدور ، دون أن تتطعن الهيئة إلى أن حكمة ندم المحامي هي توفير المساعدة القضائية لصاحب الدعوى ، أما حكمة مراعاة الدور فهي توزيع العبء على المحامين باعتباره تكليفا لهم ، فإذا اختار طالب المساعدة محاميا معيننا لمباشرة دعواه التي يرغب رفعها بطريق المعافاة وشرح له موضوعها وأساليبها وسلمه مستنداتها ونجح هذا المحامي في اثبات احتمال كسب الدعوى وحصل على قرار باعفائه من رسومها وقبيل مختارا ندمه في غير دوره لمباشرة الدعوى فانه من العجيب بعد ذلك أن ينحى هذا المحامي ويندب غيره ، أن العرف من مصادر القانون وقد استقر العرف في جميع المحاكم منذ انشائها ومنذ عرفت المساعدة القضائية على أن ينتدب المحامي مقدم طلب الاعفاء لمباشرة الدعوى في حالة قبول الطلب وقد أصبح هذا العرف

المستقر هو القانون الواجب التطبيق ، ومن ذلك يبين أن قرار هيئة مفوضي الدولة مخالف لروح القانون وحكمته فضلا عما فيه من اهدار لكرامة المحامي مقدم الطلب واهدار لمصلحة صاحب الدعوى في وقت واحد دون مبرر ودون مراعاة لحكمة التشريع .

وبتاريخ ١٩٦٩/٦/١٧ أرسل السيد المستشار رئيس هيئة مفوضي الدولة كتابا الى السيد المستشار رئيس مجلس الدولة برده على اعتراض نقابة المحامين وجاء في هذا الرد ان المادة ١٤٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية تنص على أن « يكون نذب المحامين في جميع الدعاوى المدنية والجنائية بدائرة النقابة الفرعية بالدور من الكشوف السنوية التي تعدها النقابة الفرعية وعن طريق مجلس النقابة الفرعية » فمغاد هذا النص أن نذب المحامي لتقديم المعونة القضائية يكون بالدور من واقع الكشف السنوى الذى تعده النقابة ذلك أن المشرع يفترض أن صاحب الشأن غير الميسور الذى يرغب فى رفع دعوى بدون رسوم يتقدم بطلب لاعفائه من هذه الرسوم وفى هذه الحالة اذا رأت المحكمة او المفوض ان الدعوى محتلة الكسب يقرر اعفاؤه من الرسوم مع نذب احد المحامين لمباشرة الدعوى ويكون اختياره على أساس المحامى صاحب الدور على النحو المشار اليه فالمشرع لا يصور ان يلجأ صاحب الشأن الى محام لتقديم طلب الاعفاء لأن ذلك مصادرة على المطلوب اذ الاصل هو ان يلجأ صاحب الشأن غير الميسور الى القضاء أولا ليندب أحد المحامين لمباشرة دعواه وعلى ذلك فاذا فرض ان قدم طالب المساعدة القضائية طلبا لاعفائه من الرسوم فانه لا يجوز أن يطلب نذب محام معين لما فى ذلك من مخالفة لنص المادة ١٤٠ سالفة الذكر وانما تنقيد لجنة المساعدة القضائية المساعدة القضائية فان دوره يقتصر على مباشرة هذا الطلب حتى يحصل على قرار بالاعفاء من الرسوم ولا تنقيد لجنة المساعدة القضائية بنذب هذا المحامى لمباشرة الدعوى بعد ذلك لما فى هذا من مخالفة للنص المشار اليه . وانما تنذب المحامى صاحب الدور .

أن القرار الصادر من السيد المستشار رئيس هيئة مفوضي الدولة برقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ بالاجراءات الواجب اتباعها عند نظر طلبات الاعفاء من الرسوم لا يعتبر من القرارات الادارية التي يجوز الطعن فيها أمام القضاء الادارى ، وانما هو في حقيقة الامر من قبيل منشورات أو الاوامر أو التعليمات المصلحية التي تصدر من الرئيس الى مرعوسيه متضمنة تفسير القوانين القائمة وكيفية تنفيذها ، فهو مجرد توجيهات داخلية الى المفوضين المخاطبين بها ولا اثر لها على المحامين أو المتقاضين الذين تسهم هذه التوجيهات ولا تغير من اوضاعهم القانونية كما تصدها القوانين واللوائح مباشرة وحسب تفسير القضاء لها .

ومن حيث أن الأصل في المنشورات والاوامر والتعليمات المصلحية أن تكون ملزمة للموظفين الموجهة اليهم بناء على واجب طاعة المرعوس لرئيسه ، إلا أن هذا الأصل لا يسرى بالنسبة الى المفوضين الذين يعتبرون جزءا من القسم القضائي بمجلس الدولة ويتولون بوظيفة قضائية ، ويباشرون اختصاصهم في الفصل في طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية بطلاق حريتهم ويوحى من ضمائرهم لاستجلاء التفسير الصحيح لنصوص القانون ، غير خاضعين في ذلك لاي رقابة أو توجيه .

ومن حيث أنه يخفى ما تقدم أن المفوض ، عند فصله في طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية ، غير مقيد بما تضمنه قرار السيد المستشار رئيس هيئة مفوضي الدولة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، وأن له مطلق الحرية في تفسير نصوص القانون وفقا لما يراه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المفوض المختص بالفصل في طلب الاعفاء من الرسوم القضائية هو الذي يحدد المحامي الذي ينتدب لمباشرة الدعوى وفقا لاحكام القانون .

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

لا يجوز لمصلحة الضرائب موافاة هيئة مفوضى الدولة بالبيانات والأوراق ببعض الممولين سواء كانت مقدمة من الممول نفسه أو من أية جهة أخرى ما لم يرتض ذلك من تعلقت بهم هذه البيانات من المولين — اساس ذلك انه ان كان قانون مجلس الدولة قد أجاز لهيئة مفوضى الدولة في سبيل الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن ومن بينها مصلحة الضرائب للحصول منها على ما يكون لازما من بيانات وأوراق الا ان ذلك لا يتعدى الى مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ طالما ان ذلك الاطلاع الذى أبيع لهيئة مفوضى الدولة لايندرج تحت اى من الحالات التى يرتفع فيها عن انشاء اسرار المولين صفة التحريم .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بغرض ضريبة على رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تنص على ان كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في القضاء فيما يتعلق بها من المنازعات مراعاة سد التقيصة طبقا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها فيها ، كما تنص المادة ٣١٠ من قانون العقوبات « على أن كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي اثمن عليه فانشاءه في غير الأحوال التى يلزمه القانون بها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا ، ولا تسرى أحكام هذه المادة الا فى الأحوال التى يرخص فيها

قانونا بانشاء امور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية » .

وبين من هذين النصين انه ولئن كان المشرع قد اعطى لموظفى مصلحة الضرائب حق الاطلاع على الدفاتر والوثائق التى يحتفظ بها الممولين رغبة منه فى تكيينهم من التثبت من تنفيذ جميع الاحكام التى يقررها القانون الا انه فرض عليهم واجبا يقابله ، هو عدم افشاء سر المهنة والا تعرضوا للعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وذلك صونا لاسرار الممولين وحفاظا عليها ، ولقد جعل المشرع هذا الواجب شاملا لكل شخص يعمل فى ربط الضرائب أو تحصيلها أو الفصل فى المنازعات المتعلقة بها ، كما يقرر نظر الدعوى التى ترفع من الممول أو عليه فى جلسة سرية ، والمستعاد مما تقدم تشدد المشرع فى وجوب مراعاة سرية تداول البيانات المتعلقة بالممولين حفاظا على اسرارهم ، ولا ريب فى أن ذلك يقتضى اطلاق هذه السرية — عملا بالحكمة التى هدف المشرع الى تحقيقها من نص المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وذلك يحظر قيام موظفى مصلحة الضرائب باطلاع الغير على الاوراق والبيانات التى تقدم اليهم سواء اكلت من الممولين انفسهم او من غيرهم أو تلك التى يحصل عليها موظفو المصلحة بحكم عملهم عن طريق البحث والتحرى والاستهداء ، ويستثنى من ذلك ، الاحوال التى أجاز فيها قانون العقوبات افشاء الاسرار ومن بينها حالة اذن القانون التى عبرت المادة ٣١٠ سالفة الذكر بقولها « ولا تسرى احكام هذه المادة الا فى الاحوال التى لم يرخص فيها قانونا بانشاء امور معينة » .

وحيث انه ولئن كانت المادة : ٢٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازت لهيئة مفوضى الدولة — فى سبيل تهيئة الدعوى — الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن — ومن بينها مصلحة الضرائب — للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق ، الا أن ذلك

لا يتعدى الى مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سألقة الذكر ، طالما أن ذلك الاطلاع الذى أبيع لهيئة مفوضى الدولة لا يندرج تحت أى من الحالات التى يرتفع فيها عن افشاء أسرار الممولين صفة التحريم ، وبهذه المثابة فإنه يعتنع على مصلحة الضرائب اجابة هيئة مفوضى الدولة الى طلبها الخاص بموافاتها بالبيانات والأوراق المتعلقة ببعض الممولين من أطباء التحاليل بمناسبة نظر الدعوى المرفوعة من الدكتورين/... ، ... ما لم يرتضى ذلك من تملقت بهم هذه البيانات من المولين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز لمصلحة الضرائب أن توافى هيئة مفوضى الدولة بالبيانات والاطارات المتعلقة بأحد المولين سواء كانت مقدمة من المول نفسه او من أية جهة أخرى .

(فتوى رقم ٥٦٣ — فى ١٥/١٠/١٩٧٤)

الفرع الثاني

سقوط الحق في الدعوى بضى المدة

أولاً : سقوط الحق في رفع الدعوى بضى المدة المقررة لتقادم الحق

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

الأصل أن تقادم الحقوق بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى بنص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات المشار إليها في المواد التالية للمادة ٣٧٤ مدنى — سقوط الحق في رفع الدعوى بضى المدة المقررة لتقادم الحق المطالب به . تطبيق ذلك بالنسبة الى تقادم الدعوى بطلب تسوية الحالة وفقا لاحكام كادر العمال .

ملخص الحكم :

ان احكام القانون المدنى فى المواد من ٣٧٤ الى ٣٨٨ تد تكلفت ببيان أنواع مختلفة للتقادم الطويل والتقصير غير أن هذا التعداد لأنواع التقادم لا يمكن أن يهدر الأصل العام الذى يجعل من التقادم الطويل القاعدة الأساسية فى سقوط حق المطالبة وهو ما أراحت المادة ٣٧٤ من القانون المدنى أن تؤكد حين نصت على أن « يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التى ورد عنها نص خاص فى القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية » ، كما أن الأصل فى القانون المدنى أن تنور الدعوى جمع الحق الذى تحببه فتسقط معه بضى المدة المقررة لتقادمه — فيما عدا بعض أنواع الدعوى التى استثنائها المشروع من هذا الأصل العام اذ نظر إليها نظرة مستقلة عن الحقوق التى تحببها ورتب لها أسباب خاصة للسقوط لا تختلط بأسباب تقادم هذه الحقوق .

فتمنى كان حق المدعى في طلب تسوية حالته على النحو الذى يذهب اليه قد نشأ منذ تاريخ العمل بكادر العمال في اول مايو سنة ١٩٤٥ فلهذا بذلك يكون له الحق اذن في اللجوء الى القضاء للمطالبة بهذه التسوية خلال خمس عشرة سنة منذ هذا التاريخ اى في ميعاد غايته آخر ابريل سنة ١٩٦٠ .

(طمنى رقم ١١١٠ ، ١١٢٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٩/٥/٤٩ بالموافقة على رأى اللجنة المالية فيما يتعلق بترقية بعض الموظفين الذين تخطتهم الوزارة عند الترقية الى درجات التنسيق — استناد المدعى الى هذا القرار ورفع دعواه قبل انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره — عدم سقوط حقه بالتقادم الطويل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة في ٢٩/٥/١٩٤٩ على رأى اللجنة المالية التى انتهت الى ما يأتى :

اولا : ترقية موظفى مصلحة المساحة الذين سبق ان تخطتهم الوزارة عند الترقية الى درجات التنسيق سواء من رفع منهم دعوى او من لم يرفعوا دعواى — وذلك الى الدرجات التى كانوا يستحقون الترقية اليها ومن تاريخ استحقاقهم لها وفقا لقواعد التنسيق مع منحهم علاوة الترقية من تاريخ الاستحقاق لان .

ثانيا : تسوية حالة الموظفين الكتابيين من الدرجة الخامسة بالمرتبة المذكورة بترقيتهم الى درجتين خامسة الخاليين — الكادر الذى انتهى التوسط وفقا لما تقرره الوزارة .

ثالثا : تطبيق القاعدة المتقدمة على موظفى مصلحتى الاملاك الاميرية والاموال المقررة الذين سبق تخطيهم عند الترقية الى درجات التنسيق .

ومن حيث أن الطاعن يستند فيما يطلب الى هذا القرار وقد رفع دعواه قبل انقضاء خمس عشرة سنة محسوبة من تاريخ صدوره ومن ثم فإن حقه لم يسقط بالتقادم الطويل .

ومن حيث أن القرار الصادر فى ١٩٤٧/٩/٢١ بترقية بعض موظفى مصلحة الاموال المقررة من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٤٦/٥/١ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٩/٥/٢٩ قد اشتمل على ترقية من يلونه فى اقدمية الدرجة السادسة مثل السيد/... الذى ترجع اقدميته فى الدرجة السادسة الى ١٩٤٢/١/٧ والسيد /... الذى ترجع اقدميته فى الدرجة السادسة الى ١٩٤٣/١/٧ بينما ترجع اقدمية الطاعن الى ١٩٤١/٤/١٢ من ثم فانه يتعين اعتبار الطاعن فى الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٤١/٤/١٢ ولا يقدح فى ذلك أن الطاعن كان يشغل درجة شخصية قبل الترقية لأن الدرجة الشخصية والدرجة الأصلية تستويان فى مجال الترقية .

(طعن رقم ٨٣ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

تقادم الحق فى طلب ضم مدة الخدمة السابقة — تطبيق قواعد القانون للخاص على روابط القانون العام بما يتفق وطبيعة هذه الروابط — تطبيق التقادم المسقط على ميعاد رفع الدعوى فى المنازعات الادارية فيما عدا دعوى الإلغاء — تطبيقه على طلب ضم مدة الخدمة السابقة .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى بانه وان كانت قواعد القانون المدني قد وضعت اصلا لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسرى وجوبا على روابط القانون العام — الا أن القضاء الادارى له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الضوابط وله ان يطورها بما يتفق مع طبيعة هذه الروابط الا اذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ التزم هذا النص . وتتركز مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتصل بالمصلحة العامة اذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائما العمل على سرعة البت فيما يثور في منازعات وطالما ان التطور القانوني قد وصل الى حد الاترار للأفراد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجريه من تصرفات فان ذلك يستتبع بالضرورة وجوب تنظيم وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها امد لانهاية واذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فان حكمه هذا التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو أوعى وأوجب في استقرار الأوضاع الادارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرارا تمليه المصلحة وحسن سير المرفق ولما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مددا لرفع الدعاوى في المنازعات الادارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء ادارى الا ما يتعلق منها بطلبات الافاء اذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوما على التتصيل الوارد به ومن ثم فمن غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يستط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني مادام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد وأن أحكام القانون المدني في المواد (٣٧٤ — ٣٨٨) قد تكلفت ببيان أنواع مختلفة للتقادم الطويل أو القصير غير أن هذا التعداد لأنواع التقادم لا يمكن أن يهدر الأصل العام الذي يجعل من التقادم الطويل القاعدة الأساسية في سقوط حق المطالبة .

ومن حيث أنه باستقرار احكام قرار مجلس الوزراء في ٥ من مارس. سنة ١٩٤٥ الخاص بضم مدة الخدمة بالتعليم الحر يتبين انه لم يحدد ميعادا يتعين خلاله تقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة على مقتضى احكامه والا كان الطلب غير مقبول ومن ثم فانه يصدر ذلك القرار ينشأ المدعية حق في ان تضم مدة خدمتها السابقة بالتعليم الحر بين ٧ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ الى ١٣ من يونية سنة ١٩٢٨ كاملة بما يقترب على ذلك من آثار بان حق المدعية في هذا الشأن سقط بالتقادم بعين خيس عشرة سنة من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء سالف الذكر الذي انشأ لها هذا الحق طالما كان الثابت من الرجوع لمدد خدمة المدعية طبقا لما سبق توضيحه في معرض تحصيل الوقائع انها قدمت طلبات الى الجهة الادارية متسكة بحقتها ثم اتهمت دعواها قبل ان تكتبل مدة التقادم المشار اليها ومن ثم يكون النفع المبدى من الجهة الادارية بسقوط حق المدعية بالتقادم غير قائم على اساس سليم من القانون .

(طعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨)

قاعدة رقم (٢٦٣)

الفيء :

قانون مجلس الدولة لم يحدد مددا لرفع الدعاوى في المنازعات الادارية. التي يختص بنظرها هيئة قضاء ادارى الا ما يتعلق منها بطلبات الالفاء - منسحق ذلك ان غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني مادام لا يوجد نص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد - لما كانت المادة ٣٧٤ من القانون المدني تنص بان يتقادم الالتزام بالتقضاء خمس عشر سنة فان هذا النص هو الملجأ للتطبيق في دعوى التسوية - تحديد الميعاد الذي يبدأ منه سريان هذا التقادم - اذا كانت الجهة الادارية قد عدلت تسوية حلة العمل بالفاء التسوية السابقة فانه من تاريخ اجراء هذا التعديل وليس قبله يبدأ المسلس

بحقه ونشأ مصلحته في الميزة في هذه التسوية الأخيرة والمطالبة بحقه وتسرى في ثلثته من هذا التاريخ مدة التقادم الطويل المخصوص عليه في المادة ٢٧٤ من القانون المدني .

ملخص الحكم :

ان مقطع النزاع في الطعن المروض ينحصر في تجديد الميصل الذي يبدأ منه سريان ميعاد التقادم المشار اليه وهل هو من تاريخ نفاذ كابر العمال كما ذهب الحكم الاستثنائي أم من تاريخ تعديل تسوية حالة المدعى كما ذهبت هيئة مفوضي الدولة ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان قواعد القانون المدني الخاصة بالتقادم يمكن تطبيقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعة هذه الروابط الا اذا وجد نص خاص في مسألة بعينها ، واذا كان للتقادم المسقط في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فان حكمة التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو ادعى وأوجب — في استقرار الأوضاع الادارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العمالة عليه المصلحة العامة وحسن سير هذه المرافق ولما كان مجلس لدولة لم يحدد مددا لرفع الدعاوى في المنازعات الادارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء اداري الا ما يتعلق منها بطلبات الالفاء اذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوما على التفصيل الوارد به ، ومن ثم فان غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني لما دام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد ولما كانت المادة ٢٧٤ من القانون المدني تقضى بأن يتقادم الالتزام بالتقضاء خمس عشرة سنة فان هذا النص هو الواجب التطبيق في الطعن الحالي .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عين في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ بوظيفة « عامل تجارب » بيومية قدرها ٥٠ مليا بمراقبة

المحاصيل الزراعية بوزارة الزراعة بصفة دائمة ثم سويت حالته طبقا لكادر العمال اثر صدور هذا القرار رقم ١٥١ بتاريخ ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٦ فتمنح الدرجة ٣٠٠/١٤٠ مليا المقررة لمعامل تجارب ، وذلك اعتبارا من تاريخ تعيينه في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ . وبتاريخ ١٠ من يونيه ١٩٤٨ أعيدت تسوية حالته بالقرار رقم ١٠٣ بمنحه هذه الدرجة اعتبارا من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ تاريخ بلوغه الثامنة عشرة سنة من عمره مع تعديل أجره وموعد علاوته على هذا الأساس وتحصيل الفرق الناتج عن هذا التعديل . كما تبين أن المدعى تقدم بطلب معافاة من الرسوم القضائية في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣ - ثم أودع صحيفة دعواه أمام المحكمة الادارية لوزارات الخزانة والاقتصاد والزراعة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه يبين من استعراض الوقائع المتقدمة أن الجهة الادارية المدعى عليها سوت حالة المدعى بالتطبيق لكادر العمال بالأمر رقم ١٥١ بتاريخ ٢٨ من يولية سنة ١٩٤٦ فتمنحه الدرجة ٣٠٠/١٤٠ مليا المقررة لتوظيفته بالكادر المذكور وذلك اعتبارا من تاريخ تعيينه في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ وقد قبل المدعى هذه التسوية ولم ينازع فيها ولكن الجهة الادارية عادت بعد ذلك وسحبت هذه التسوية بمقتضى القرار رقم ١٠٣ الصادر في ١٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ وعدلت تسوية حالة المدعى بالغاء التسوية السابقة وأعادت تسوية حالته اعتبارا من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ تاريخ بلوغه ثمانية عشر سنة مع تعديل أجره وموعد علاوته على هذا الأساس وتحصيل الفروق المالية الناتجة عن هذا التعديل فمن ثم غانه من تاريخ اجراء هذا التعديل وليس قبله يبدأ المساس بحق المدعى وتنشأ مصلحته في المنازعة في هذه التسوية الأخيرة والمطالبة بحقه اعتبارا من ١٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ وتسرى في شأنه من هذا التاريخ مدة التقادم الطويل الذي يكتل في ٩ من يونيه سنة ١٩٦٣ ولا حجة لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من بدء سريان التقادم في حق المدعى من أول مايو

سنة ١٩٤٥ تاريخ نفاذ كادر العمال وذلك لأنه في هذا التاريخ لم يكن هناك ثمة منازعة في حق المدعى تتوافر معها مصلحته في اقامة دعواه .. ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى تقدم بطلب الاعفاء من الرسوم القضائية في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣ متمسكا بحقه في التسوية الأولى مما عناه يكون قد قطع مدة التقادم الطويلة قبل اكتمالها بأكثر من أربعة اشهر ومن ثم فإن دعواه لم تسقط بالتقادم ويكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه اذ احتسب بداية التقادم أعقابا من أول مايو سنة ١٩٤٥ تاريخ نفاذ كادر العمال وقضى بسقوط حق المدعى بالتقادم قد خالف صحيح حكم القانون .

(طعن رقم ٢٠١ لسنة ١٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٥)

**ثانياً : تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على تاريخ
تقاع القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٢٠ .**

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ انه اذا كان حق العاملين الخاضعين لاحكامه قد نشأ قبل نفاذه وكان مصدر الحق احكام القوانين والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال ثلاث سنوات فلذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع عنه دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى كما يستتبع على جهة ادارة النظر في طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم نهائي — اساس ذلك تعلق هذا الميعاد بالنظام العام .

ملخص الفتوى :

يبين من اطلاع على نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ انه ينص في المادة ٨٧ منه على انه « مع عدم اخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه » ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع استحدث به نظاما القيصيد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نمادته وذلك بشرطين : الاول أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، والثاني أن يكون مصدر الحق احكام القوانين والقواعد والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ ، فاذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات ، فلذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع عنه دعوى المطالبة القضائية خلاله ، امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع على جهة الادارة — لذات السبب — النظر في طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم نهائي .

(فتوى رقم ٤٧٨ — في ٢٠/١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالصدار نظام العاملين المننيين — مفاد هذا النص تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على تاريخ نفاذه في ٢٠/١/١٩٧١ بشرطين : ١ — أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون . ٢ — أن يكون مصدره احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة في صدورهما على هذا التاريخ — اثر ذلك — عدم جواز تسوية حالة العاملين المننيين بالقوة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وجوب سحب التسويات التي تمت على خلاف ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » .

والمستفاد من هذا النص ان المشرع قصد منه تصنيف الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وذلك بشرطين .. الأول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ، والثانى : ان يكون مصدره احكام القوانين والقرارات والنظم السابقة فى صدورهما على هذا التاريخ ، فاذا توافر هذان الشرطان يتعين على صاحب لشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد وهو ثلاث سنوات تنتهى فى ١٩٧٤/٩/٣٠ فاذا انقضى هذا الميعاد - ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته لطلبه ولم يرفع دعوى المطالبة خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر فى طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم نهائى .

ولما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سابقا فى صدوره على ١٩٧١/٩/٣٠ وكانت الحقوق المستمدة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فانه لا يجوز اعتباره من ١٩٧٤/١٠/١ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالتهم طبقا لاحكامه حتى ١٩٧١/٩/٣٠ وبالتالي فان التسويات التى اجريت طبقا له بعد ذلك لا تنتج اثرا ويجب سحبها لانها

اجريت في وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .
خلاله اعبالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن ثم
لا يجوز اجابة العاملين الذين اجريت لهم هذه التسويات الى طلبهم صرفه .
الفروق المالية اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

(فتوى رقم ٤٢٢ — في ١٩٧٧/١/٨)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

تقدم الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون .
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين
المدنيين بالدولة تنص على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة (٢٢) من
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة . يكون ميعاد رفع الدعوى
الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما
يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به
منى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة
على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على
اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » . ومما
ذلك ان المشرع استحدث بنص المادة (٨٧) حكما قضت به تصفية الحقوق
المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين اولهما : ان
يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ،
وثانيهما : ان يكون مصدر الحق احكام القوانين او القواعد او القرارات
السابقة في صدورهما على هذا التاريخ ، فان توافر الشرطان تعين على صاحب
الشان المطالبة بحقه خلال الميعاد المتصوص عليه وهو ثلاث سنوات ، فاذا

انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجابته الى طلبه ولم ترع عنه دعوى تضائية خلاله امتنع على المحكة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ..

كما يمتنع على جهة الادارة لذات السبب النظر في طلبه او اجابته عليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم نهائي .

ولما كان الحق المطالب به في الحالة الماثلة سابق في نشأته على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكان مصدره وهو القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ سابق على هذا التاريخ فمن ثم كان على العمال المعروضة حالاتهم المطالبة بهذا الحق خلال الاجل المنصوص عليه في المادة (٨٧) الذي انتهى في ١٩٧٤/٩/٣٠ ، وإذا انقضى هذا الميعاد بغیر ان تجيبهم الادارة الى طلبهم فإنه يمتنع على جهة الادارة تغيير مراكزهم ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي .

(ملف ٧٨٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١١/١٣)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ استحدثت المشرع نظاما القصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه بشرطين :

- ١ — ان يكون الحق المطالب به قد نشأ قبل نفاذ القانون .
- ٢ — ان يكون مصدر هذا الحق احكام القوانين والقرارات السابقة على صدوره ونفاذه — إذا توافر الشرطان وجب على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون تنتهي في ١٩٧٤/٩/٣٠ — رفع الدعوى بعد هذا الميعاد — عدم قبولها .

ملخص الحكم :

يتعين بدائه بحث مدى تطبيق حكم المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على المنازعة الماثلة اعتبار أن تلك المادة تنطوي على مسألة أولية تتعلق بشكل الدعوى من حيث ميعاد اقامتها امام القضاء للطالبة بالحق المدعى به فهذه المادة تنص على أنه « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)
(وفي ذات المعنى طعن ٧٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

التسويات التي صدرت قراراتها قبل ١٩٧٤/١٠/١ بالتطبيق للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ونفا للتفسير الذي صدر عن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٧٤/٦/٥ سلمية ولا يجوز العدول عنها او سحبها — لا يجوز اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/١ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالتهم طبقا لاحكامه حتى هذا التاريخ اعمالا بنص المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

بجلسة ١٩٧٤/٦/٥ انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين الذين سويت حالتهم بالتطبيق للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ في المطالبة بترقيتهم الى الدرجات الاعلى التي رقى اليها زملاؤهم — بالانتمية المطلقة — والذين يتحدون معهم في الكفاية وفي اقدمية درجة بداية التعيين على أن يكونوا تالين لهم في كشفوف ترتيب الاقدمية في كل درجة من هذه الدرجات .

ومن حيث أن المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « مع عزم الإخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » .

والمستند من هذا النص أن المشرع قصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ وذلك بشرطين : الاول ، أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ، والثانى ، أن يكون مصدره احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة فى صدورهما على هذا التاريخ ، فاذا توافر هذان الشرطان يتعين على صاحب المطالبة بحقه خلال الميعاد وهو ثلاث سنوات تنتهى فى ١٩٧٤/١/٣٠ فاذا انقضى هذا الميعاد — ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته لطلبه ولم يرفع دعوى المطالبة خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر فى طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

ولما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سابقا فى صدوره على ١٩٧١/١/٣٠ وكانت الحقوق المستندة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فانه لا يجوز اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/١ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالتهم طبقا لاحكامه حتى هذا التاريخ — اما التسويات التى اجريت وصدرت قراراتها قبل ١٩٧٤/١٠/١ بالتطبيق لهذا القانون وفقا للتفسير الذى صدر عن الجمعية العمومية بجلسة ١٩٧٤/٦/٥ فانها تكون تسويات سلبية ، لا يجوز العدول عنها او مسحها وذلك بعكس.

التسويات التي أجريت طبقا له بعد ١٩٧٤/٩/٣٠ فانها لا تنتج اثرا ويجب سحبها لانها أجريت في وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ خلاله اعمالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الذي يوجب استرداد الفروق التي صرفت بناء على هذه التسويات. الباطلة .

(فتوى رقم ٢٩٠ — في ١٧/٤/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

تقدم احد العاملين بطلب لاعادة تسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذي يتضمن قاعدة سابقة في صدورها على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان من شأنه اخذا بالحظر المنصوص عليه في المادة ٨٧ من هذا القانون امتناع النظر في طلبه لانقضاء مدة ثلاث سنوات اللاحقة على نفاذه — صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ منضمنا نص المادة ١٤ الذي استحدث حقا جديدا لمخاطبين بأحكامه في خصوص تسوية حالتهم وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — هذا الحق يستند الى قاعدة قانونية جديدة لاحقة في صدورها على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — يترتب على ذلك ان يصبح هذا الحق بمنجاة من تطبيق احكام المادة ٨٧ من القانون المذكور لعدم توافر شروط تطبيقها محددة على النحو سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه ولئن كان صاحب الشأن قد تقدم بطلب اعادة تسوية حالته ونفاذ لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مفسرا على نحو

ما أنتت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ من يونية سنة ١٩٧٤ طبقا لما اثير اليه آنفا ، وهذا القانون يمثل قاعدة سابقة في صدورهما على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، الامر الذي كان من شأنه — اخذا بالحظر المنصوص عليه في المادة ٨٧ من هذا القانون — امتناع النظر في طلبه لانقضاء مدة الثلاث سنوات اللاحقة على نفاذه — ولئن كان الامر كذلك الا انه وقد صدر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٦ قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ونص في المادة ١٤ منه على ان « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ، ايها اقرب على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور ، واذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الادارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقا للاحكام السائدة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة ، فاذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية ، وقد صدر هذا القانون وتضمن هذا النص فانه يكون قد استحدث حقا جديدا للمخاطبين بأحكامه في خصوص تسوية حالتهم وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم ، اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ، ايها اقرب مع مماثلتهم بزملائهم وفقا للضوابط المقررة في النص لتحديد معنى الزميل في هذا الشأن ، ولا شك ان هذا الحق يستند بهذه المثابة الى قاعدة قانونية جديدة لاحقة في صدورهما على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ويصبح بمنجاة من تطبيق احكام المادة ٨٧ من القانون المذكور لمصم توافر شروط تطبيقها محددة على النحو المشار اليه آنفا .

ومن حيث أنه على مقتضى ما سبق فإنه يتم تسوية حالة السيد/..... الميمايل. بالوزارة طبقاً للمادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة وذلك بتطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ في حقه على أساس تدرج مرتبه وعلاواته وترقياته كمراتبه المعينين في تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل ، أيهما أقرب ، مع الاعتماد في ذلك بزميله في الجهة التي يعمل بها حالياً وهي وزارة الاعلام ، فإذا لم يكن له زميل بها سويت حالته على أساس زملائه بالجهة التي كان يعمل بها قبل وزارة الاعلام وهي وزارة الداخلية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد /..... في تسوية حالته وفقاً لاحكام المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع انعام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملك ٣٧٠/٣/٨٦ — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين — مفاد هذا النص تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على تاريخ نفاذه في ١٩٧١/٩/٣٠ بشرطين : ١ — أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ٢٠ — أن يكون يصيره احكام القوانين والنظم السابقة على هذا التاريخ — اثر ذلك — عدم جواز تسوية حالة العاملين المدنيين بالدولة وفقاً لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — وجوب سحب التسويات التي تمت على خلاف ذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نص المادة ١٤ منه المتضمن تنقيح

جديدا لتسوية حالات العاملين الذين يسرى في شأهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — عدم سريان هذا النص الا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ — يخرج من نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ — الفروق المالية المترتبة على التسويات الباطلة والتي صرفت قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ لا يجوز استردادها — المبالغ التي صرفت بعد هذا التاريخ يتعين استردادها — جواز اجراء مقاصة بين الفروق المستحقة للعاملين بعد اعادة تسوية حالتهم وفقا للمادة ١٤ المشار اليها والمبالغ التي يتعين استردادها منهم .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظم العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٨٧ منه على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي » .

من حيث ان المستند من هذا النص ان المشرع قصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وذلك بشرطين الاول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ، والثاني : ان يكون مصدره احكام القوانين والقرارات فان لمصاحب الشأن المطالبة بحقه خلال مدة ثلاث سنوات تنتهي في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ ، فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته لطلبه ، ولم يرفع دعوى المطالبة خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على الجهة الادارية — لذات السبب — النظر في طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي .

ومن حيث أنه لما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سابقا في صدوره على أول أكتوبر سنة ١٩٧١ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١) وكانت الحقوق المستتدة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فإنه لا يجوز اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالتهم طبقا لاحكامه حتى هذا التاريخ .

فمن ثم فان التسويات التي اجريت طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بعد ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ لا تنتج أثرا ويجب سحبها عملا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — وتضمن تنظيمًا جديدا لتسوية حالات العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة (١٤) على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايهاا أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور ... » .

ومن حيث أن المشرع قد نص في المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على العمل بأحكامه اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ فان مقتضى ذلك ألا يطبق حكم المادة ١٤ سالفة الذكر إلا على العاملين الموجودين في الخدمة في ذلك التاريخ ويخرج عن نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق :

(أ)

(ب)

(ط) صرف اية فروق مالية عن فترة سابقة على اول يولية سنة ١٩٧٥ او استرداد ايه فروق مالية سبق صرفها قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث انه لما كان الأمر كذلك فانه يجب تسوية حالة العاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط تطبيق المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان تصرف لهم الفروق المالية اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٧٥ ، أما بالنسبة الى المبالغ التى صرفت لهؤلاء العاملين بناء على التسويات الباطلة السالف الاشارة اليها فانه لا يجوز استردادها منهم طالما ان واقعة الصرف تمت قبل الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٧٤ ، أما المبالغ التى تكون قد صرفت بعد هذا التاريخ استنادا للتسويات التى تبين بطلانها فانهما تكون واجبة الاسترداد . وفى هذه الحالة الأخيرة . يكون على الوزارة ان تجرى مقاصة بين ما يستحق لهؤلاء العاملين من فروق مالية نتيجة للتسويات الصحيحة التى تجزى لهم وفق حكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبين الفروق الواجب استردادها منهم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا : بطلان التسويات التى اجريت استنادا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بعد ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ ، لصدورها بعد نفاذ حكم المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : احقية العاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط انطباق المادة (١٤) من قانون تصحيح اوضاع العاملين فى التسوية على مقتضى احكامها .

ثالثا : عدم جواز استرداد الفروق المالية التى صرفت للعاملين قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ويتمين استرداد المبالغ التى صرفت بعد هذا التاريخ ، وفى حالة الاسترداد على جهة الادارة ان تجرى مقاصة بين ما يستحق للعاملين من فروق مالية نتيجة للتسويات التى تتم بالتطبيق .

لحكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، والفروق المالية التي يتمتع استردادها منهم والسابق صرفها لهم بناء على التسيويات الباطلة المشار اليها .

(ملف ٦٦٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٣/٧)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

طلب العامل تعديل مركزه القانوني على اساس احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ -وجوب مراعاة انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ طبقا للمادة ٨٧ من هذا القانون — مراعاة هذا الميعاد يمنع تعديل المركز القانوني وبالتالي اجراء تسوية طبقا لقانون لاحق كالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

انه ولئن اقيمت دعوى المدعى بطلب الحكم بأحققته في الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ بالاستناد الى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وهو قانون لاحق في صدره على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — الا ان المواد في الطلب المشار في هذه الدعوى هو منازعة المدعى في أصل وضعه الوظيفي السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وطلب تعديل مركزه القانوني القائم في هذا التاريخ من عامل منقول الى الدرجة العاشرة المعادلة لدرجته بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة الى عامل منقول الى الدرجة العاشرة بمجموعة الوظائف الفنية او المهنية بالاستناد الى احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم

الحالية وقرارات الجهاز المركزى للتظيم والإدارة الصادرة في هذا الخصوص حيث سبق أن أصدر القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بإصدار معايير ترتيب الوظائف والقرار رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ في ١١ يناير سنة ١٩٧١ بإضافة مهنة جنائنى الكشف رقم ٤ من الكشف حروف (ب) الملحق بكادر العمال فى الوظائف التى لا تحتاج الى دقة بالدرجة ٢٠٠ الى ٢٦٠ التى عودلت بالدرجة العاشرة ١٠٨ / ٢٨٨ جنيه فى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبما يترتب تعديل المركز القانونى للمدعى على هذا الوجه من آثار نتيج له الاستنادة من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على النحو الذى يبيغه من دعواه مثار الطعن .

ومتى كان ذلك هو أساس الدعوى وما رعى اليه المدعى فيها فان طلبه تعديل مركزه القانونى على الوجه المتقدم يفدو واقعا حتبا تحت طائلة المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بهدف لا يعدو وان يكون طالبا تعديل مركز قانونى للمدعى نشأ واستقر فيه قبل تاريخ العمل بهذا القانون والمستند من احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ والقرارات والقواعد المكملة والمنفذة له والسابقة فى صدورهما على هذا التاريخ لاقامة الدعوى — واذا اقيمت الدعوى فى ٦ من يولية سنة ١٩٧٦ بعد ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فانه يمتنع على المدعى المطالبة بتعديل مركزه القانونى المستند الى تلك الاحكام والقرارات — والقواعد السابقة المشار اليها عملا المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولما كان المدعى يطلب سوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — باعتباره من العاملين المهنيين استنادا الى تلك الاحكام والقرارات والقواعد السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فان دعواه المثابة بطلب هذه السوية بعد ان امتنع تعديل مركزه القانونى بما يجعله من العاملين المهنيين تفدو على غير اساس سليم من القانون واجبة الرفض .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ نصها على أن يكون ميعاد رفع الدعوى ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي — سريان هذا النص على العاملين بالهيئات العامة — أساس ذلك — أنه نص يتعلق بإجراءات التقاضي وبهذه المثابة يخرج عن نطاق السلطة اللاتحجية لمجلس إدارة الهيئة فلا يجوز تعديله إلا بقانون .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام تقوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه » إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع استحدث به نظاما التصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين : الأول أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، والثاني أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين أو القرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ ، فإذا توافر

هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات ، ناذاً انتضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجلبته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على جهة الادارة — لذات السبب — النظر في طلبه أو اجلبته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي ، ونص هذه المادة وأن ورد بين نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الا أنه من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضي ومن ثم فانه يسرى في عموميته على العاملين بالهيئات العامة ومنها هيئة النقل العام بالقاهرة ، ومن ثم فان حقوق العاملين بها الناشئة قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وترتبت على قوانين أو قرارات سابقة في نفاذها على تاريخ العمل بهذا القانون تخضع في المطالبة بها للاحكام السالف بيانها ، ولا وجه للقول بأن مجلس ادارة الهيئة يجري تعديل هذه اللائحة وقد كان تحت نظره القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكان بوسعه تضمين اللائحة نصاً بعدم سريان حكم المادة ٨٧ آنف الذكر على العاملين بالهيئة استناداً الى السلطة المخولة له قانوناً ، اذ سلف البيان أن هذا النص من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضي وهو بهذه المثابة يخرج عن نطاق السلطة اللائحية لمجلس الادارة فلا يجوز تعديله الا بقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على العاملين بالهيئات العامة باعتباره نصاً مطلقاً بلجاءات التقاضي لا يجوز تعديله الا بقانون .

(ملف ٧٠٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/١١/٣)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

المادة ٨٧ — خضوع العاملين بالهيئات العامة لحكم هذه المادة حتى ولو كان يسرى عليهم احكام نظام العاملين بالقطاع العام :

تفصّل الحكم :

من حيث أن المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تخديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كانت تنفيذا لحكم قضائى نهائى » وفاد هذا النص أن المشرع استحدث نظما القصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه بشرط أن يكون الحق المطالب به قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ولأن يكون مصدر هذا الحق أحكام القوانين والقرارات السابقة فى صدورهما على هذا النفاذ ، فإذا ما توافر هذا الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات فإذا ما انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد أجابته الى طلبه ولم ترنع دعوى المطالبة القضائية خلال أمتنع قبول الدعوى لتعلق هذا النظام بالنظام العام ، كما يمتنع على الجهة الادارية البت فى الطلب ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى فإن نص المادة ٨٧ سالف الذكر ولئن ورد بين نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الا أنه من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى أى أنه يمثل قاعدة من قواعد النظام العام التى لا يجوز الخروج عليها او مخالفتها الا بنص وبذات الاداة التشريعية وهو القانون ومن ثم فإنه يسرى فى عمومياته التى ورد بها على العاملين بالهيئات العامة تطبيقا لما تنص به المادة الاولى (ب) من القانون من أن تسرى أحكامه على العاملين بالهيئات العامة نيبا لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ومن حيث أنه لا يتدح في ذلك صدور قرارات جمهورية بأخضاع العاملين بالهيئة المظمون ضدها في شئون توظيفهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلانحة العاملين بالقطاع العلم ومن بعده قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي ألغى بالتاتون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي عمل به اعتبارا من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وهو ذات تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك لأن نص المادة ٨٧ سالف الذكر نص عام يتعلق بأجراءات التقاضى لا يجوز الخروج عليه الا بنص من القانون ومن ثم فإن صدور قرار جمهورى وهو اداه اثنى من القانون بأخضاع العاملين بهذه الهيئة لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وخلو هذا القانون من نص مماثل لنص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ليس من شأنه أن يحصر نطاق حكم هذه المادة عن العاملين بتلك الهيئة ويضاف الى ذلك أن العاملين بالهيئات العامة أنهما يقومون على ادارة مرفق عام من المرافق العامة للدولة وشأنهم في ذلك شأن العاملين بالجهاز الادارى للدولة ذاته وتختص محاكم القضاء الادارى لشئون منازعاتهم الوطنية فيما يقام منهم أو عليهم عن القضية طرفها الآخر الهيئات العامة التى يعملون بها ، فهم موظفون عموميين .. كما أن موازنات الهيئات العامة هى موازنات ملحقة بموازنة الدولة وتسرى عليها ذات الاجراءات والقواعد الخاصة بموازنة الدولة فكان من الملائم — إزاء كل ذلك ولازمة نص بأن حكم المادة ٨٧ المشار إليها على العاملين بالهيئات العامة .

(طعن ١٩٥٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

نص المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن يكون ميعاد رفع الدعوى ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون فيما يتعلق بالحقوق التى نشأت قبل العمل به المترتبة على أحكام القوانين والقرارات السابقة على نفاذه — استهدف المشرع بهذا

الحكم تصفية الحقوق المترتبة على النظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ متى توافر شرطين : الأول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . الثاني : ان يكون مصدر الحق احكام القوانين والقرارات السابقة في صدورهما على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . انقضاء الميعاد المحدد بالمادة (٨٧) دون ان تجيب الجهة الادارية صاحب الحق الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة به — اثر ذلك — يمتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع على جهة الادارة في البت طلبه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي — تطبيقى — لا يؤثر في ذلك خضوع صاحب الشأن لكادر خاص اعتبارا من اول سنة ١٩٧٠ مادام ان الحق الذى يطالب به قد نشأ في ظل معاملته بالكادر العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيها يتعلق بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائى » .

والاستفاد من هذا النص ان المشرع استهدف به تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين : الاول ، ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والثاني ان يكون مصدر الحق احكام القوانين والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ ، فاذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الحق المطالبة خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن

الجهة الإدارية قد أجابته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله
امتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ،
كما يمتنع على جهة الادارة لذات السبب النظر في طلبه أو اجابته اليه
ما لم يكن ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فان المعروض حالته كان قبل نقله الى
الكادر الخاص بالعاملين في سلك التمثيل التجاري من العاملين باحكام
الكادر العام وارجعت اقدميته في الدرجة السابعة الى اول يولية سنة
١٩٥٧ اعمالاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم فان حقه في المطالبة
بتسوية حالته بالتطبيق لاحكام هذا القانون على مقتضى ما انتهى اليه رأى
الجمعية العمومية في صدد تيسيره يخضع لحكم المادة ٨٧ المشار اليها ،
وذلك باعتبار ان هذا الحق نشأ قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
وترتب على قانون سابق في نفاذه على نفاذ هذا الآخر .

ولا يؤثر في سريان هذا الحكم خضوع المذكور لكادر خاص اعتباراً
من اول يولية سنة ١٩٧٠ مادام ان الحق الذي يطالب به نشأ في ظل
مجايلته بالكادر العام وتوافر في شأنه شرط انطباق هذا الحكم خاصة ،
وان هذا الحكم وان ورد ضمن نصوص قانون العاملين الا انه من الاحكام
المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضي الذي يتناول جمع الحقوق متى تكامل
في شأنها هذان الشرطان .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان حكم المادة ٨٧
من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على
العامل المعروض حالته .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

تسرى المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على العاملين باتحاد
الإذاعة والتلفزيون .

ملخص الحكم :

نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وأن ورد بين نصوص القانون المشار إليه إلا أنه من
النصوص المتعلقة بتنظيم إجراءات التقاضي ، ويمثل هذا النص قاعدة
من قواعد النظام العام الذي لا يجوز الخروج عليها أو مخالفتها إلا بنص
صادر بذات الإدارة التشريعية ومن ثم يسرى على العاملين باتحاد الإذاعة
والتلفزيون باعتباره هيئة عامة ولا يقدر في هذا النظر ما ينص عليه قرار
رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بأن تسرى الأحكام
والنظم المطبقة على العاملين بالقطاع العام غيباً لم يرد به نص في هذا
القرار وإسبب ذلك أن قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ١ لسنة ١٩٧١
سابق على صدور قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فضلاً
عن أن نص المادة ٨٧ يتعلق بإجراءات التقاضي التي لا يجوز الخروج عليها
إلا بنص في القانون .

(طعن ٩١٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قضت بأن يكون ميعاد رفع
الدعوى إلى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بذلك القانون
وذلك غريباً يتناقض بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به

متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى — عدم سريان هذا الحكم اذا كان موضوع الدعوى المطالبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة ناشئ كآثر من آثر المركز القانونى الذاتى الثابت له مما لا تتجه الدعوى الى المنازعة فى اصله وآثاره اذ لا تعتبر المطالبة فى هذه الحالة مطالبة بإنشاء حالة قانونية جديدة للمدعى غير تلك القائمة فعلا وقانونا — آثر ذلك — عدم تقيد دعوى المطالبة بعلاوة الخطر بذلك الميعاد طالما كان العامل موجودا بعمله الذى يعرضه للخطر فعلا دون منازعة فى ذلك من قبل الجهة الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان ما دفعت به الطاعنة من عدم قبول الدعوى لرنعها بعد مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، فى غير محله ، اذ لا يتعلق نص هذه المادة فى شئ بالدعاوى التى ينحصر موضوعها فى المطالبة بالديون العادية المستحقة للموظفين قبل الحكومة وانما يتعلق بالدعاوى المتعلقة بإنشاء او تعديل او الغاء مركز قانونى ذاتى للموظف المستند الى احكام القوانين والنظم والقرارات السابقة على نفاذ ذلك القانون ، مما يقتضى ان يكون فى شأن تطبيقها تعديل المركز القانونى للعاملين الخاضعين له ، على اى وجه من الوجوه . والامر ليس كذلك فى خصوصية الدعوى ، التى تتعلق بطلب علاوة الخطر المقررة لمن فى مثل مركز المدعى الوظيفى ، من حيث كونه عاملا بالجهة المدعى عليها ، فى مصنع من مصانع الذخيرة ، يتعرض عماله للخطر الذى يتعرض له العمال فى المواد المتفجرات مما تقرر من اجله بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ منح كل من يعمل فى مثله من موظفين وعمال ومستخدمين علاوة خطر بالفئات المحددة به ، وهى بالنسبة الى العمال كالمدعى ، جنيهان شهريا ، ولا خلاف فى شأن هذا

المركز الذاتى للمدعى من كل وجه ، ولا فى اصل استحقاق العلاوة طبقا للقرارين لتوافر شروطها فيه ، بادائه العمل خلال المدة المطالب بالبدل عنها ، الدعوى على هذا الاساس ليست مطلوبة بلشاء حالة قانونية جديدة للمدعى غير تلك القائمة فعلا وقانونا فى هذه المدة . وانما هى مطلوبة بمبلغ العلاوة . كميزية مالية يثبت الحق فيها اصلا بمجرد وجود الموظف فى هذه الحالة وبعد ادائه العمل الذى تعرض فيه فعلا للخطر ، والمقسرة له العلاوة المذكورة بمقتضى القرارين . وللمجتمع له من مقدارها متى ثبت استحقاقه له ، مما لا يسقط الحق فى طلبه الا بمقتضى القواعد العامة ، وهى لا تقتضى ذلك الا بالتقادم الخمسى ، والمطلوبة به ، وهى كل موضوع هذه الدعوى ، مطلوبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة ، ناشئ كآثر من آثار المركز القانونى الذاتى الثابت له ، مما لا تتجه الدعوى الى المنازعة فى اصله وآثاره باى وجه . وهذا الدين ، مما يرد عليه التنازل ، كما يقع عليه التقادم . شأنه شأن أى دين عادى له قبلها ، ومتى كان الامر على ما تقدم ، فان الدفع يكون غير سديد .

ومن حيث أنه فيها يخص الموضوع ، فان الحكم المطعون فيه اصلب الحق فى قضائه للمدعى بأحقية فى مبلغ علاوة الخطر عن المدة من تاريخ امتناع الجهة المدعى عليها عن صرفها حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٥ بالفائها ، اعتبارا من هذا التاريخ وليس من تاريخ اسبق ، عدا ما سقط منها بالتقادم الخمسى ، وهى ما يقابل المدة السابقة على ١٧/٤/١٩٧٠ وذلك للأسباب الصحيحة التى أوردها فى حيثياته والتى تأخذ بها هذه المحكمة ، وتضيف اليها ان نص المادة ٢ من هذا القانون تنص على سريان العمل به من تاريخ نشره ، مما تم فى ٣١/٧/١٩٧٥ ، يمنع من تقرير أثر حكم المادة الاولى منه بالفاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن صرف علاوة الخطر للعاملين فى المواد المتفجرة وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن

تنظيم صرف علاوة خطر للأفراد الذين يعملون في المواد المتفجرة ، باثر رجعى ، طبقا للقواعد العامة في التفسير فضلا على أنه متى لوحظ أن مشروع القانون ، على ما قدمته الجهة المدعى عليها كان يتضمن إلغاء القرارات باثر رجعى يرتد الى ١٩٦٧/٧/١ تاريخ توقينها عن صرته ، مع عدم المساس بالأحكام النهائية ، وأشارت في مذكرته الايضاحية ، وهو ما ورد ايضا في تقرير لجنة الأمن القومى بمجلس الشعب بالموافقة عليه بحالته تلك الى أن تقرير هذا الإلغاء باثر رجعى بما فيه من مساس بما اكتسب قبلا من حقوقى ، يقتضى قانونا ، أغلبية خاصة عند موافقة المجلس المذكور عليه ، ثم حذف هذا النص ، وصدر القانون بحالته هذه المقررة للإلغاء من تاريخ العمل بالقانون ، فان القول بغير ذلك فيه معارضة لحكم القانون ، وهو ما لا يجوز ثم انه فيه اضافة له وتعديلا ، مما لا تملكه الجهة الادارية . هذا من جهة ومن جهة اخرى ، فان الواضح من ميزانيات الجهة المدعى عليها ، أن ميزانية سنة ١٩٦٧ / ١٩٦٨ وردت كما وردت سابقتها وما تلاها متضمنة لاعتماداتها جملة ، وبزيادة فيها وليس نيمها ما يشير الى انقاصها بمقدار ما يقدر لهذه العلاوة ، ولا تملك هذه الجهة حذفها ، لما هو ثابت من انه تسرى عليها أحكام التأثرات العامة المصلحية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٦٧ بربط الميزانية على كافة اقسام الخدمات ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ، كل فيما يخصه بنص المادة (٨) ومن هذه التأثرات نص صريح بأنه لا تصرف الرواتب والبدلات الا طبقا لقرارات جمهورية سارية او بعد صدور القرارات الجمهورية المقررة لها ، وهو نص في موافقة الجهة المختصة باقرار الميزانية واعتماد مصروفاتها على الاستمرار في صرف البدلات المقررة ومن ثم فلا وجه للقول بأن ثمة قرارا ضميا منها على وقف صرف هذه العلاوة ، وهو وقف ، ولم يتم من الجهة المختصة بتقرير هذه العلاوة ، طبقا للقانون ، وهى رئيس الجمهورية ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، وكلاهما لم يصدر منه قرار بذلك ، بل ان نص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ ومذكرته الايضاحية والاعمال التحضيرية له ، قاطعا في هذا المعنى ، ومن أجل

ذلك ، ولما ورد بالحكم الطعون فيه من أسباب ، يكون قول الطاعنة « بخلافه » على غير أساس سليم من الواقع أو القانون .

ومن حيث أنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس ويتمين لذلك رفضه موضوعا والزام الطاعنة المتروقات .

(طعن ٨١٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٣٠)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تقضى بعدم جواز تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى القوانين والقرارات الصادرة قبل العمل بالقانون بعد مضي ثلاث سنوات على تاريخ العمل به إلا اذا كان تنفيذا لحكم قضائي نهائي — عدم سريان حكم هذه المادة على الدعوى الخاصة بالمطالبة بصرف مبالغ التجهيز المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ نظرا لانه لا يترتب على تقريره أو عدم تقريره تعديل مركز قانوني ذاتي للعامل اذ انه مجرد مزية للمعامل تثبت له بمجرد وجوده في الحالة القانونية الموجهة له .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان ما ذهب اليه الطعن من وجوب تطبيق حكم المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة وبالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ق بشأن النزاع موضوع الدعوى على النحو وبالأثر التي عرضها تقرير الطعن ، هو مذهب في غير محله اذ لا يتعلق نص تلك المادة في شيء ، بالدعوى التي يختمر موضوعها في المطالبة بالديون المالية المستحقة للموظفين قبل الحكومة وانما يتعلق بالدعوى التي يكون محلها انشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني ذاتي للموظف ، المستندة الى احكام القوانين والنظم والقرارات السابقة على ذلك القانون والتي يكون

من شأن تطبيقها تعديل المركز القانوني للعاملين الخاضعين له على
أى وجه من الوجوه والأمر ليس كذلك في خصوصية النزاع المطروح والذي
تصرف الدعوى التي رُفعت به إلى طلب مقابل التهجير المقرر في مثل
مركز المدعى الوظيفي جالما بينه وبين مكافأة الميدان ، مما انكرته عليه
جهة الإدارة وجبته عنه ، والدعوى على هذا الأساس لا تستهدف انشاء
حالة قانونية جديدة للمدعى أو تعديل مركزه القانوني القائم ، ولا تعدو
أن تكون مطالبة بنتاج هذا المركز ووظيفته المالية بدعوى أن ذلك بالتطبيق
تقرار تنظيمي عام بمقتضى شروطه وأحكامه ليظل المركز القانوني الوظيفي
للمدعى على حالة دون تعديل فيه سواء توافرت تلك الشروط فصار دائما
للإدارة بكونه مقابل التهجير الذي نظمه ذلك القرار ، أو لم تتوافر فيه .
هذه الشروط سيكون غير دائن للإدارة بتلك القيبة والأصل أن ذلك المقابل
مزية مالية تثبت للموظف بمجرد وجوده في الحالة القانونية الموجهة له
وجمعه لأسبابها ، وعدم قيام مانع به دونها والمتجمع له من هذا المقابل
حتى ثبت استحقاقه له ، مما لا يسقط الحق في طلبه إلا بمقتضى التواعد
المهابة وهي لا تقتضى ذلك إلا بالتقادم الخمس والمداخلة به وهي كل
موضوع الدعوى مطالبة بدين عادي قبل الإدارة لا يترتب على تقريره
أو عدم تقريره للمدعى تعديل في مركزه الوظيفي الذي لا تتجه الدعوى
إلى المنازعة في أصله أو تطالب بتعديله بأى وجه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فانه لا يكون ثمة محل لتطبيق الحكم
الاستثنائي المنصوص عليه في المادة ٨٧ المشار إليها ، على واقعة
الدعوى وعلى المطالبة المقصودة بها ويكون الحكم المطعون فيه إذا اتفق
هذا النظر بأن انتهى إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد
إلغاء المنصوص عليه في تلك المادة صحيحا فيها انتهت إليه بهذا
الخصوص ومتفقا فيه مع صحيح القانون وسديد تأويله وتطبيقه ويكون
الطعن غير صائب فيما قام عليه من أسباب وما رتبته من تاريخ .

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

نطاق سريان حكم المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم يكن يكون فقط بالنسبة الى تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه — المطالبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة ناشئ من آثار المركز القانوني الذاتي الثابت له لا تعتبر مطالبة بإنشاء أو تعديل حالة قانونية تختلف عن تلك الحالة القائمة فعلا — قبول الدعوى — تطبيق : بدلت الإقامة — مفاد نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ أنه يقتصر تطبيقه على أولئك العاملين المدنيين بالدولة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ العاملين من الملتحقين المشار إليها في هذا القرار والذين كانوا يستحقون مرتب الإقامة في تلويح العدوان — العبرة في استمرار صرفه هي بالأوضاع القائمة وقت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ دون اعتداد بما يطرأ على هذه الأوضاع ذلك .

ملخص الحكم :

أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى استناداً الى نص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن نطاق سريان أحكام هذه المادة إنما يكون فقط بالنسبة الى تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه أما المطالبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة ناشئ من آثار المركز القانوني الذاتي الثابت له فلا تعتبر مطالبة بإنشاء أو تعديل حالة قانونية تختلف عن تلك القائمة فعلاً وقانوناً . وعليه فإن المطالبة ببديل الإقامة في الدعوى المنظورة لا تتقيد بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٧ المشار إليها ويصبح الدفع بعدم قبولها لغوات ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على غير أساس حقيقياً بالرفض .

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٩
م بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين
من منطقة القناة تنص على انه استثناء من احكام قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦
لسنة ١٩٦٤ المنشور اليه ، يستلزم صرف مرتب الأقامة والرواتب الاضافي
المنقرر صرفها للعائدين بمختلفات تبتياء واليهتويس والإسماعيلية
ويورسويد ومرتب الاقامة المنقر صرفه لعائدين بقطاع غزة وذلك بالنسبة
الى القائلين العائدين من قطاع غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة
نتيجة للمتنون طوال مدة نفيهم أو اعارتهم للعمل بالمحافظات الأخرى.
مع عدم الإخلال بالشروط والأوضاع المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم
٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومن حيث ان قضاء هذه الحكمة قد جرى على ان حكم المادة الثانية
من القرار الجمهوري المشار اليه يقتصر تطبيقه على اولئك العاملين
العائدين بالدولة العاملين باحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ العائدين
من المناطق المشار اليها في هذا القرار الذين كانوا يستحقون مرتب الاقامة
في تاريخ العدوان وان الميزة في ايضار صرفه هي بالأوضاع القائمة
وقت صدور قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر دون اعتداد بما يطرا
على هذه الأوضاع بعد ذلك من تغير ، ومن ثم فاذا كانت المؤسسة
المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتعدين قد الفيت وحلت محلها
الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية
اعتبارا من مارس سنة ١٩٧٠ فان العاملين بهذه المؤسسة المخافة وان
كان قد ثبت لهم وصف الموظف العام وقت تعيينهم لها الا انهم لم يكونوا
من المواطنين بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المدنيين
بالدولة وقت حدوث العدوان في عام ١٩٦٧ وقد ظل وضعهم كذلك حتى
تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٩ وبهذه المثابة
فلا أصل لاستحقاقهم مرتب الاقامة وبالتالي استمرار صرفه لهم طبقا

لاحكام المادة الثانية من هذا القرار رغم الفناء المؤسسة المذكورة بمعد ذلك وتحويلها الى هيئة علمية .

ومن حيث انه بناء علي ما تقدم فاذا كان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده كان يعمل وقت العدوان عام ١٩٦٧ في المؤسسة الملقاة فان مجرد صفة الموظف العام التي تثبت له نتيجة لذلك او خضوعه لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بعد الفناء المؤسسة وحلول الهيئة المصرية للمساعدة الجيولوجية والمشروعات التعديلية مطها في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٠ لا يخلو له الحق في الاستفادة من نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه وبهذه المناسبة تصبح الدعوى لا اساس لها حقيقة الرفض .

(طعن رقم ٦١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ ، وفي ذات المعنى طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المجمد :

نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يتعلق بالدعوى التي يقتصر موضوعها على المطالبة بدین عادی — وإنما يتعلق بالدعوى المتعلقة بتعديل المركز القانوني للموظف المستندة الى القوانين والنظم والقرارات السابقة على نفاذ ذلك القانون — المطالبة بالاجر عمل غير عادي ومكافآت تشجيعية وانتاج وبديل طبيعة عمل وانتقال هي مطالبة بدین عادی — لا تنفع للميعاد الوارد بالمادة ٨٧ .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان المستند من نص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ ان المشرع استحدث فيها نظاما عاما قصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه ، وذلك بشرطين اولهما : ان يكون الحق قد نشأ

قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وفتيهما : أن يكون مصدر الحق والقوانين والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ .

ماذا توأمر هذا الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه في الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة ، وهو ثلاث سنوات من ١٩٧١/٩/٣٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . ماذا انقضى الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق الامر بالنظام العام كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر في اجابته لطلبه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، الا ان ذلك قاصر على حالة ما اذا ترتب على اجابة هذا الطلب تعديل المركز القانوني للمائل وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يتعلق في شيء بالدعاوى التي يقتصر موضوعها على المطالبة بالديون العادية المستحقة للموظفين قبل الحكومة ، وانما يتعلق بالدعاوى المتصلة بتعديل المركز القانوني للموظف المستندة الى القوانين والنظم والقرارات السابقة على نفاذ ذلك القانون مما يقتضى ان يكون من شأنه تعديل المركز القانوني للعاملين الخاضعين له على اى وجه من الوجوه . والامر ليس كذلك في خصوصية هذه الدعوى التي تتعلق بطلب المدعى صرف اجر العمل غير العادي والمكافآت التشجيعية ومكافآت الانتاج وبندل طبيعة العمل وبندل الانتقال الثابت وكافة المميزات الاخرى عن المدد التي قضاها بخدمة القوات المسلحة في المدة من ١٩٥٦/٤/٩ الى ١٩٥٨/٨/١ ومن ١٩٥٩/٤/١٥ الى ١٩٥٩/٥/١٥ الى ١٩٥٩ ومن ١٩٥٩/٥/٢٦ الى ١٩٦٦/١٢/٣ ومن ١٩٦٧/٥/١٧ الى ١٩٦٧/٨/٤ وذلك من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة . نالدعوى على هذا الاساس ليست مطلوبة باتشاء حالة قانونية جديدة للمدعى

غير تلك القائمة فعلا وقانونا خلال المدة المطالب عنها بهذا البذل ،
وانما هي مطالبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة بمراعاة هذه الحالة
وكاثر من آثارها ولا يسقط الحق في طلب هذا الدين الا بمقتضى القواعد
الصادية . ومن ثم لا تخضع الدعوى للميعاد الوارد بالمادة ٨٧ من
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(طعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧)

ثالثاً : سقوط الدعوى التأديبية

قاعدة: رقيم (٢٨٠)

المبدأ :

استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية الى مدة سقوط الدعوى الجنائية اذا كانت الوقائع التى تشكل المخالفة التأديبية تشكل أيضاً جريمة جنائية .

ملخص الحكم :

منذ المادتين ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان المشرع جعل مدة سقوط الدعوى التأديبية تستطيل الى ما يساوى المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التى تشكل المخالفة التأديبية تشكل فى ذات الوقت جريمة جنائية .

واذا كانت المحكمة التأديبية لا شأن لها بالوصف الجنائى للواقعة نظر لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية الا ان هذا الاستقلال ليس من شأنه ان تلتفت المحكمة التأديبية كلية عن الوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية اذ لها ان تأخذ فى الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له فى مجال تقدير جسامته الفصل عند تقديرها للجزاء التأديبى الذى توقعه ، ولها ان تتصدى لتكليف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائى لها لبيان اثره فى استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية هنا لما ان ما تنتهى اليه من وصف جنائى لهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائى حاز قوة الامر المقضى ولا يغير من هذا المبدأ عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة الى العايل او عدم عرض ابرها على المحكمة الجنائية ليصدر

فيها حكم جنائي ، ذلك للمحكمة أن تكيف الوقائع المنسوبة الى المعامله بحسب ما تظهره منها وتخلع عليها الوصف الجنائي السليم بغية النظر في تحديد مدة سقوط الدموى التأجيلية .

(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٠ قى — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ — فى ذات المعنى طعون أرقام ٩٨٣ ، ٩٨٥ لسنة ٢٠ قى ، ٢٥١ ، ٢٩٩ لسنة ١٨ قى — جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ ، ١٠٣٨ لسنة ١٨ قى ، ٩٨٤ لسنة ٢٠ قى — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥ ، ٥٦٨ لسنة ٢٣ قى — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .

الفرع الثالث عشر

الحكم في الدعوى

أولا : حجز الدعوى للحكم

قاعدة رقم (٢٨١)

المادة :

دعوى — حجزها للحكم مع السماح بتقديم مذكرات — لا تعتبر مهية للحكم الا بانقضاء الاجل الذى سمح فيه بتقديم مذكرات .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن المحكمة الادارية قد قررت بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٤ اصدار الحكم فى الدعوى المذكورة بجلسة ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ مع التصريح بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بخمسة عشر يوما أى الى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٤ — فان هذه الدعوى لم تكن تعد مهية للفصل فيها فى أول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ والجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — ذلك ان باب المرافعة فيها لا يعد مقفولا الا بانقضاء الاجل الذى صرحت المحكمة بتقديم مذكرات خلاله — واذ عمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ قبل أن يقفل فيها باب المرافعة وقبل أن تصبح مهية للحكم فيها فانه كان يتعين على المحكمة الادارية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها وبإحالتها الى محكمة القضاء الإدارى .

(طعن رقم ٥٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٣)

ثانيا : بياجة الحكم

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

خطا وارد في بياجة الحكم — ورود اسم وزارة المواصلات بالحكم باعتبار انها هي المدعية في حين ان الدعوى رفعت من وزارة الزراعة — هو خطأ مادي كتابي ظاهر الوضوح — جواز تصحيح مثل هذا الخطا — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

لئن صح ما ينعاه طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم المطعون فيه من ورود اسم « وزارة المواصلات » به باعتبارها انها هي المدعية في حين ان الدعوى انما رفعت من « وزارة الزراعة » ، الا ان هذا الخلاف في اسم الوزارة صاحبة الشأن لا يعدو أن يكون خطأ ماديا كتابيا بحتا ظاهرة الوضوح ، وهو ان وقع في منطوق الحكم كان سائغ التصحيح طبقا لنص المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ، ومن باب أولى اذا وقع في بياجته فحسب وكان تحديد طرفي المنازعة واضحا دون لبس من الأوراق ومن الحكم ذاته ، اذ ان التظلم رقم ٢٨٠٠ لسنة ١ القضائية مقدم الى اللجنة القضائية لوزارات التجارة والزراعة والتبوين من المدعى ضد وزارة الزراعة ، والطعن في قرار اللجنة القضائية الصادر في هذا التظلم مرفوع من وزارة الزراعة ضد المدعى امام محكمة القضاء الإداري وهو موضوع الدعوى رقم ٦٢٦٨ لسنة ٨ القضائية الصادر فيها الحكم المطعون فيه حاليا ، وهذا كله ظاهر ويرد على وجهه الصحيح في كل من وقائع الحكم

وأسبابه ، ومن ثم فهو خطأ كتابى محض قابل للتصحيح ولا يعيب الحكم عينا جوهريا ولا يقضى الى بطلانه .

(طعن رقم ٨١٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

أغفل الإشارة في ديباجة الحكم الى صدورهِ ضد المؤسسة المصرية
للنقل للأقل الداخلى واقتصر الـديباجة على الإشارة الى وزير
النقل الذى اقيمت عليه الدعوى لعل — لا ينال من اختصاص المؤسسة
ومن التزامها بتنفيذ الحكم — أساس ذلك — الثابت من الحكم أن
المحكمة رفضت الدفع الذى كانت جهة الإدارة المدعى عليها قد أبدته
بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة — وذلك لأن المدعين
صححا شكل الدعوى بتوجيهها الى رئيس مجلس إدارة المؤسسة —
الحكم يعتبر صادرا ضد المؤسسة المذكورة التى أقر الحكم باختصاصها
في الدعوى — لا ينال من سلطنة الحكم أن المؤسسة المصرية العامة
للنقل الداخلى كانت وقت صدوره قد زالت من الوجود القانونى بلحلال
مؤسسة عامة أخرى محلها — أساس ذلك — أن حلول جهة إدارية
محل الجهة الإدارية المختصة يترتب عليه تلقائيا أن محل الجهة الأولى
محل الجهة الأخيرة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات دون أن
يترتب على ذلك انقطاع سبب الخصومة في الدعوى .

ملخص الحكم :

انه ولأن كل الحكم المطعون فيه قد أغفل الإشارة في الديباجة
الى صدر بها الى صدورهِ ضد المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى

التي اختصها المدعيان أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة على ما سلفت
الإشارة إليه واقتصرت هذه الديباجة على الإشارة إلى وزير النقل
الذى أمضت عليه الدعوى أصلاً إلا أن هذا الإغفال لا ينال من اختصاص
المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ومن التزامها بتنفيذ الحكم
باعتبارها الجهة التى حلت محل الهيئة العامة للنقل الداخلى التى
تعاقبت مع المدعين على العملية محل النزاع إذ ثبتت من مطالعة
الحكم المطعون فيه أن المحكمة رفعت الدفع الذى كانت جهة الإدارة
المدعى عليها قد أبدته بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة
استناداً إلى عدم اختصاص المدعين للمؤسسة المذكورة باعتبارها
صاحبة الصفة الاصيل فى الدعوى . واتمامت المحكمة رفضها لهذا الدفع
على أن المدعين صححوا شكل الدعوى بجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٩
بتوجيهها إلى السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة المشار إليها
ومادام الحكم المطعون فيه قد أشار فى أسبابه إلى هذه الواقعة وانتهى
إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بناء
على ذلك فإنه يعتبر صادراً ضد المؤسسة المذكورة التى أقر اختصاصها
فى الدعوى وصفتها فى توجيه الطلبات إليها مما لا محل معه للنسعى على
الحكم المذكور من هذه الناحية . ولا ينال من سلامة هذا الحكم على
النحو المتقدم بيانه أن المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى كانت
وقت صدوره قد زالت من الوجود القانونى بإحلال المؤسسة المصرية
العامة للنقل البرى للبضائع محلها ثم ايلولة قطاع النقل المائى الداخلى
إلى المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري عملاً بأحكام القرار الجمهورى
رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ ، إذ فضلاً عن أن الدفاع عن الحكومة لم
يثر هذا الوجه من الدفاع أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة فإن طول جهة
إدارية أخرى حلولاً قانونياً محل الجهة الإدارية المختصة أصلاً فى
الدعوى يترتب عليه تلقائياً وبحكم هذا الطول القانونى أن تحل الجهة
الأولى محل الجهة الأخيرة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات - دون

ان يترتب على ذلك انقطاع سير الخصومة في الدعوى اذ الامر في هذا الخصوص لا يعمدو أن يكون تنظيها للمصالح العامة لا يترتب عليه زوال الصفة او فقد الاهلية الموجب للحكم بانقطاع الخصومة في حكم المادة ١٣٠ من قانون المرافعات . ومن ثم يكون النص على الحكم المطعون فيه بالبطلان لهذا السبب في غير محله جديرا بالرفض .

(طعن رقم ١٤٣ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٨)

ثالثا : المنطوق

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

الرجوع الى منطوق الحكم لاستخلاص فهم القضاء الوارد به —
الحكم بإجراء اثبات معين هو حكم تهيدى .

ملخص الحكم :

إذا أريد تكيف حكم ما وجب أولا فهم القضاء الوارد به ويكون استخلاص هذا الفهم بالرجوع الى منطوق الحكم لأن القاضى فى المنطوق يعبر عما حكم به بالفاظ صريحة واضحة فالعبارة بمنطوق الحكم . أما أسبابه فالمقصود منها — فى الأصل — بيان الحجج التى اتفنت القاضى بها قضى به وجعلته يسلك فى فهم الدعوى السبيل الذى ارتاح اليه . فهى تشمل الحجج القانونية والأدلة الواقعية التى بنى عليها الحكم . والحكم الذى يأمر فى منطوقه بإجراء اثبات معين يعد حكما تهيديا فقط ولو ناقش فى أسبابه العقد المبرم بين طرفى الخصوم وحدد طبيعته .

(طعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

ان نص منطوق الحكم يجب ان يكون محققا للفرض المشود من
اقابة الدعوى .

(م ٢٦ — ج ١٤)

ملخص الحكم :

ان كل الفرض المنشود من اقلية أى دعوى هو الوصول الى استصدار حكم يقر الحق المرفوعة به فى نصلبه ويضع حدا للنزاع المتعلق بموضوعها ولذلك وجب — كتعاذة قانونية ملزمة — أن يكون نص منطوق الحكم محققا لهذا الفرض فإذا كان موضوع النزاع شيئا معيناً وجب أن يتضمن من النص تمكن المحكوم له من وضع يده على هذا الشيء مع وصفه وتحديدده تحديداً وانياً نافياً للجهالة وإذا كان موضوع النزاع شيئاً من المثليات يتميم بالنزاع وجب أن يتضمن النص بيان نوعه ومقداره والقيمة التى يلتزم المحكوم عليه بأدائها عند عدم الوفاء عيناً وإذا كان موضوع النزاع مبلغاً من النقود وجب أن يتضمن النص تعيين مقداره .

(طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٨)

رابعاً : تسبيب الحكم

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

تعرض الحكم لجميع الحجج والأسانيد التي أوردها الخصوم غير لازم لسلامته — يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند اليها الخصوم في ثانياً اسباب الحكم .

ملخص الحكم :

من حيث انه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والذي ينمى على الحكم المطعون فيه انه شابه في التسبيب ولم يتعرض للحجج والأسانيد التي أوردها الطاعن بذكراته واغفاله الرد عليها فمردود عليه بما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من انه يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند اليها الخصوم في ثانياً اسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها كما يكفي أيضاً لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على اسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتمتع حجج الخصوم في جميع مناحي اقوالهم استقلالاً ثم يفندها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع واسانيد الطاعن على الوجه المبين بعريضة افتتاح الدعوى واستعرض ما عقيبت به جهة الإدارة على الدعوى وقام بتطبيق النصوص المتعلقة بالنزاع على الوقائع المطروحة أمام المحكمة وخلص الى النتيجة التي انتهى اليها فلا يكون ثمة تصور في التسبيب يؤدي الى طلب بطلان الحكم .

ومن حيث انه عن الوجه الثاني من أوجه الطعن في أن الحكم المطعون فيه لم يتناول جوهر طلباته فذهب الحكم الى أن النزاع ينحصر في تحديد اقدمية المدعى بين زملائه من وكلاء النيابة الادارية في حين أن طلباته هي

وتحتمل بين اقترانه من وكلاء النيابة الادارية من الفئة الاعلى الموازنة
للدرجة الرابعة التى حصل عليها قبل تعيينه فى النيابة الادارية
ولمستحله لمركره القانونى تبعاً لذلك فان الثابت من طلبات المدعى كما
توضحها فى عريضته امام محكمة القضاء الادارى هو تعديل اقدميته فى
وظيفة وكيل نيابة ادارية الصادر بتعيينه فيها قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون
رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ مع ما يقترب على ذلك من آثار . وما يبيغه المدعى
من دعواه ومن الطعن المائل هو تعديل اقدميته فى وظيفة وكيل نيابة ادارية
التى عين فيها بالقرار الجمهورى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ وذلك استناداً
الى انه كان قد رقى الى الفئة الرابعة قبل تعيينه بالنيابة الادارية وكان
يجب عند تعيينه مراعاة وضعه فى اقدمية تتفق مع المرتب المقرر لهذه
الفئة « الرابعة » طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بتعديل
وظائف النيابة الادارية مع وظائف المآدر العام واستناداً الى كونه كان
محلياً حتى تعيينه بوظيفة وكيل نيابة ادارية واذا كان الحكم المذكور قد
تناول اقدمية المدعى بين زملائه من وكلاء النيابة الادارية فلا محل لما ذهب
اليه الطاعن من ان الحكم المطعون فيه لم يتناول جوهر طلباته .

(طعن رقم ١٣٣٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١)

قاعدة رقم (٢٨٧)

—————

القرار الصادر من المحكمة بنصب خبير — يعتبر حكماً — عدم تسببه —
ليس من شأنه ان ينال من صفته او يشوبه بالبطلان — أساسى ذلك .
ملخص الحكم :

لا شك فى أن القرار الصادر بنصب الخبير لا يخرج عن كونه
حكماً توافقته له مقومات الاحكام اذ اصدرته محكمة القضاء الادارى بما

لها من سلطة قضائية في خصومة مطروحة عليها متضمنا اتخاذ اجراء
من اجراءات الاثبات — ولئن كان هذا الحكم قد صدر غير مسبب الا ان
ذلك ليس من شأنه ان ينزع صفة الحكم او يشويه بالبطلان اذ من المسموح
ان الاحكام غير القطعية الصادرة باتخاذ اجراء من اجراءات التقاضي
لا يلزم تسببها لان النطق بها يفصح بذاته عن سبب اصدارها .

١ طعن رقم ٦٢٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٦)

خامسا : تفسير الحكم

قاعدة رقم (٢٨٨)

المادة :

التفسير لا يطلب الا بالنسبة للقضاء الوارد في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ارتباطا مكونا لجزء منه أو مكلا له ، وذلك عند الغموض الذي يقتضى استجلاء — عدم مجاوزة حدود التفسير الى التعديل .

مفص الحكم :

ان المشرع اجاز في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التي اصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام ، وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى ، ونص في المادة ٣٦٧ من القانون المشار اليه على أن الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متمما للحكم الذي يفسره ، أى ليس حكما مستقلا . ومفاد هذا أن طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد في منطوقه ، وهو الذى يحوز حجية الشيء المقضى به او قوته دون اسبابه الا ما كان من هذه الاسباب مرتبططا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه بكملا له ، كما لا يكون الا حيث يقع في هذا المنطوق غموض أو ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو ابهم ، ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه ، حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا ، وبذا يلزم أن يقف عند حد ايضاح ما ابهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة ، لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون الساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص ، أو زيادة ، أو تعديل والا كان

في ذلك اخلال بقوة الشيء للمقضى به . وفي هذا النطاق ، يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل اذا تعلق بأسباب منفية عن المنطوق ، او بمنطوق لا غموض فيه ولا ابهام ، او اذا استهدف تصديلا ما قضى به الحكم بالزيادة او النقص ولو كان قضاؤه خاطئا ، او اذا رُمى الى اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية ايا كان وجه الفصل في هذه الطلبات . ومن ثم اذا ثبت ان الحكم المطلوب تفسيره قد انتهى الى القضاء صراحة في منطوقه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وباستحقاق المدعى تسوية المنازعة على أساس بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الواضح من المنطوق والاسباب ان المحكمة لم تستجب الى طلبات المدعى الاصلية التي يعيد تكرارها تحت مظان دعوى التفسير ، (وهي منحة الدرجة التاسعة براتب قدره خمسة مائة وثمانين ريالاً من بدء تعيينه بوصفه عضواً على شهادة انتماء الدبلوماسية الابتدائية بالتطبيق لقواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤) . وانما قضت باستحقاقه تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفقاً لقواعد التصالح التي تضمنها هذا القرار والارقام التي حدها ، وذلك نظراً الى ان الاعتقاد المالي لتنفيذ قواعد الانصاف بالنسبة الى امثال المدعى من حملة مؤهله لم يصدر ، وما فتح انما هو اعتقاد مالي لانصاف خدم المساجد كطائفة ، لا بوصفهم حملة مؤهلات دراسية ، بل بغض النظر عن هذه المؤهلات باعتبار وظائفهم ذات مرتبة ثابتة لا يحتاج الى مؤهل — اذا ثبت ما تقدم فان دعوى التفسير التي يستهدف بها المدعى في حقيقة الامر اعادة طرح المنازعة من جديد فيما سبق ان فصلت فيه المحكمة من الطلبات بها لا غموض ولا ابهام تكون في غير محلها ، ويتعين القضاء برفضها والزامها بمصروفاتها .

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

يلزم قبول دعوى التفسير أن يكون بمنطوق الحكم لبس أو غموض يصعب معه الوقوف على ما قصده منه المحكمة — لا يجوز أن يكون المقصود من دعوى التفسير تعديل الحكم — انخلا دعوى التفسير ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم — غير جائز .

ملخص الحكم :

انه بغض النظر عما يشترط لقبول دعوى التفسير من تضمن منطوق الحكم لبسا أو غموضا يصعب معها امكن الوقوف على ما قصده المحكمة منه ، فانه يشترط ألا تكون الدعوى مقصودا بها تعديل الحكم والمساس بقاعدة خروج القضية من سلطة المحكمة التي أصدرته ، ولذلك يجب ألا يتخذ التفسير ذريعة لاصلاح خطأ أو تلافى نقص وقع في الحكم ومن باب أولى يجب ألا يتخذ التفسير ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم المطلوب تفسيره .

(طعن رقم ٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٦)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة لقضائه الوارد في منطوقه دون أسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكبلا له — مناطه — أن يقع بالمنطوق غموض أو ابهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو ابهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد .

ملخص الحكم :

ان المشرع اجاز فى المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التى اصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض او ابهام . وذلك بطلب يقدم بالاوضاع المعتادة لرفع الدعاوى ، ونص فى المادة ٣٧٧ منه على ان الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متما للحكم الذى ينسره اى ليس حكما مستقلا ، ومفاد ذلك ان طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد فى منطوقه وهو الذى يحوز حجية الشئ المقضى به او قوته دون اسبابه الا ما كان من هذه الاسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه مكلا له ، كما لا يكون الا حيث يقع فى هذا المنطوق غموض او ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيها

(طعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٩)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

الحكم الصادر فى دعوى التفسير — عدم مجاوزته حدود التفسير

الى التعديل .

ملخص الحكم :

يتعين استظهار دعوى التفسير على اساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره ان كان ثمة وجه قانونى لهذا التفسير ، دون مجاوزة ذلك الى تعديل فيها قضى به .

(طعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

الحكم الصادر على دعوى التفسير — عدم مجاوزته حدود التفسير
إلى التعديل في الحكم المطلوب تفسيره .

ملخص الحكم :

لا يمكن للمحكمة العليا أعمال ولايتها في امتداد دعوى تفسيرية أقالها
الحكم الصادر عنها من حكم تنطبق ضلوعه منها ، اذ القاعدة التي جرت
عليها في تفسيرها لإحكامها أنه يعين استظهار دعوى التفسير على
أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة ذلك إلى تعديل
فيما قضى به ولأن القرينة القانونية المستمدة من قوة الشيء المقضي فيه
والتي نصت عليها المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن
تنظيم مجلس الدولة تلحق الحكم المطلوب تفسيره واحترام هذه القرينة
يبتنع معه أعمال هذه الولاية الآن .

(طعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٩)

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

اعتبار الحكم التفسيري متبعا للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه
لا حكما جديدا — أثر ذلك ونطاق التفسير — اقتضاه على إيضاح ما أبهم
من الحكم بقتيب تقدير المحكمة لا ما التمس على التفصوم فهمه رغم
وضوحه — عدم مجاوزة حدود التفسير إلى التعديل — لا محل لطلب
التفسير : اذا تعلق بأسباب منكرة عن التطويق لا غموض فيه ولا ابهام
اذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم ولو كان خاطئا ، او اذا رعى إلى
اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية .

ملخص الحكم :

يعتبر الحكم الصادر بالتفسير متبعا للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا وهذه المثابة يلتزم أن يقف عند حد ايفاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على قوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دون المساس بما يقضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل والا كإن فى ذلك اخلال بقوة الشيء المقضى به وفى هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل اذا تعلق بأسباب منكرة عن المنطوق لا غموض فيه ولا إبهام أو اذا ما استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضاؤه خاطئا أو اذا رعى الى اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية ، ايا كان وجه الفصل فى هذه الطلبات .

(ملعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

استناد المحكمة لولايتها بإصدار الحكم - لا يستلزم حقها فى تفسيره أو تصحيح أخطائه المادية - تجاوزها حدود التفسير والتصحيح الى التعديل - مخالف للقانون - سريان ذلك على قرارات اللجان القضائية .

ملخص الحكم :

انه وإن كانت اللجنة القضائية أو المحكمة الإدارية تستند ولايتها بإصدار قرارها أو حكما ، الا أنها تملك تصحيح ما وقع فى المنطوق أو فى الأسباب الجوهرية التى تعتبر متبنة له من أخطاء مادية بحته ، كتابية أو حسابية ، بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن كما يجوز لهؤلاء أن يطلبوا اليها تفسير ما وقع فى المنطوق

أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر مكمله ، من غيوض أو إبهام ،
ولا يعتبر القرار أو الحكم المصحح أو المفسر معدلا للقرار أو الحكم الذي
يصححه أو يفسره ، بل ممتما ، فإذا جاوزت اللجنة أو المحكمة حدود
ولايتها في التصحيح أو التفسير إلى التعديل أو التغيير ، كان قرارها
أو حكمها مخالفا للقانون.

(طعن رقم ٦٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

دعوى التفسير — هي تلك التي يطلب الخصم الذي اتىها تفسير
ما وقع في منطوق حكم سابق من غيوض أو إبهام — مقتضى ذلك —
الا اعتبار الدعوى دعوى تفسير إذا لم يطلب الخصم ذلك .

ملخص الحكم :

ان دعوى التفسير وفقا لنص المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات هي
تلك التي يطلب الخصم الذي اتىها تفسير ما وقع في منطوق حكم سابق
من غيوض أو إبهام ومقتضى ذلك الا تعتبر الدعوى دعوى تفسير
إذا لم يطلب الخصم ذلك وفي هذه الحالة يكون على المحكمة ان تقضى في
الدعوى باعتبارها دعوى مستقلة بذاتها لا متممة لدعوى سابقة خرج
النزاع فيها عن ولايتها .

(طعن رقم ٦٦٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

لا يجوز اتخاذ تفسير الحكم ذريعة خطأ أو استكمال نقص وقع فيه . أو على العموم لتعديله — يلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً — غموض الأسباب لا يجيز التفسير ما لم تكن الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق .

ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة أن سلطات المحكمة تنحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكمها فيها . ومن ثم فإن الرجوع إليها لتفسير هذا الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لاصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم وعلى وجه العموم لتعديله كما لا يجوز التوسع فيها رسمته المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات سالفه الذكر من حدود لجواز التفسير : فيلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً وغموض المنطوق أو إبهامه مسألة تقديرية للمحكمة ولكن يحكمها معنى عام هو استغلال عباراته في ذاتها على الفهم كما لو كانت عبارات المنطوق في ذاتها تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية . فلا بهم أن كان المنطوق قد جانب الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع ذلك أن المجال مجال تفسير وليس مجال طعن في الحكم كما يلزم لجواز التفسير أن يقع الغموض أو الإبهام في عبارات منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا كانت الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق كما لو أحوال المنطوق في جزء من قضائه إلى ما بينته الأسباب في خصوص هذا الجزء .

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

لا يجوز أن يتخذ تفسير الحكم ذريعة لاصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم — تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد بمنطوقه أو اسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكمل له — التفسير يقف عند حد ايضاح ما ابهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على نوى الشان فهذه على الرغم من وضوحه — التفسير لا يكون له محل اذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوقه لا غموض فيه ولا ابهام .

ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة ان سلطان المحكمة ينحصر عن الدعوى اذا ما اصدرت حكمها فيها فالرجوع اليها لتفسير الحكم يبنى الا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لاصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم وعلى وجه العموم لتعديله كما لا يجوز التوسع فيها رسمته المادة ٣٦٦ مرافعات من حدود لجواز التفسير فلا يجوز الا بالنسبة الى قضائه الوارد في منطوقه أو اسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكمل له كما لا يكون الإحيث يقع في المنطوق غموض أو ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لهستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو ابهم ابتفاء الوقوف على حقيقة المراد — منه — حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد ولهذا يلزم أن يقف التفسير عند حد ايضاح ما ابهم بالفعل بحسب تقرير المحكمة — لا ما التبس على نوى الشان فهذه على الرغم من وضوحه وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المنسر بنقص أو زيادة أو تعديل والإكثار في ذلك اخلال بقوة الشيء المقضى به وفي هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل اذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوقه لا غموض فيه

ولا إبهام ولا تستغلز عباراته على النهم ولا تبعث على الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ١٤ قـ — جلسة ١٩٧١/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :-

دهوى طلب التفسير التي تقام وفقاً لحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات لا يجوز أن تتخذ سبيلاً إلى مناقشة مدّ فصل فيه الحكم أو تعديل ما قضى به ولو كان قضاؤه في ذلك خاطئاً أي كان وجه ذلك الخطأ أساسه احتراماً لحجية الشيء المقضى به .

ملخص الحكم :

أن المدعى عين بوظيفة مساعد صانع بأجر قدره ١٨٠ ملياً وأنه منح مكافأة قدرها ١٢٠ ملياً لا يستحق عنها إعانة غلاء المعيشة وأوضحت أيضاً أنه إذا كان المدعى يحصل على أجر يزيد على الأجر القانوني تخضع الزيادة من إعانة غلاء المعيشة وعلى المصلحة مراعاة هذا الشرط عند تنفيذه الحكم . وحيث أن المطعون ضدها وقد نفذت الحكم على أساس أن أجر الطاعن الذي يستحق عنه إعانة غلاء المعيشة هو ١٥٠ ملياً باعتبار أنه الأجر القانوني للطاعن في وظيفة مساعد صانع في فبراير ١٩٥٧ بعد مضي سنة على توافر صفة الاستمرار والاستقرار في خدمته وخصم الزيادة في الأجر الفعلي على الأجر القانوني من الإعانة تكون قد طبقت الحكم التطبيق القانوني السليم ومن حيث أنه قد أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد أصاب الحق قضائه ووافق صحيح حكم القانون .

ومن حيث أن طعن هيئة مفوضى الدولة في هذا الحكم الأخير يقوم على ما جاء في صحيفته على أن الحكم إذا شاب منطوقه غموض ترتب عليه اعتقاد صاحب الشأن بإجابة المحكمة له إلى طلباته كما حدث في الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ٦ ق حين خلصت المحكمة إلى استحقاق المدعى لاعانة غلاء المعيشة بما ورث الاعتقاد لديه بنحه هذه الاعانة على أساس أجر يومي ٣٠٠ مليم واستتبع الاعتقاد فوات ميعاد الطعن فان دعوى التفسير التي يرفعها صاحب الشأن لتفسير هذا الغموض تثير بالضرورة البحث في مدى سلامة الحكم الأول رغم انقضاء مواعيد الطعن فيه . وبالبناء على ذلك فانه لما كان المدعى حسبما هو ثابت من الأوراق قد عين في وظيفة مساعد صانع بتاريخ ١٩٥٦/٢/٦ ببيومية قدرها ١٨٠ مليما شاملة لاعانة الغلاء وفي ١٩٥٦/١١/١ أجرى له اختبار فني ونجح فيه في وظيفة سائق جريد و تم وضعه في وظيفته الجديدة وصدر فعلا الأمر الإداري ٦٠٦ في ١٩٥٦/١١/١ ورفع أجره إلى ٣٠٠ مليم وكانت هذه الوظيفة مقرر لها درجة صانع دقيق ٥٠٠/٣٠٠ فانه من ثم فان المدعى يستحق اعانة غلاء على مرتب ٣٠٠ مليم .

ومن حيث أن الحكم الصادر من المحكمة الادارية في ١٩٥٩/١٢/٢٨ في الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ٦ ق . فصل في مسألة استحقاق المطعون ضده لاعانة غلاء المعيشة أصلا ومقدارا في منطوقه والأسباب المكية له فتضمنت أسبابه ما خلاصته استحقاقه لهذه الاعانة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ بعد مضي سنة من تاريخ استقرار عمله بالجهة المدعى عليها لتوافر شروط انفاذ مثله كعامل توقف منه وهي حسبما استظهرتها ان مضي سنة من تاريخ تعيين العامل المعين على اعتماد مؤقت

الا يكون الأجر الذي يتقاضاه يزيد على ما هو مقرر لمؤله او ما هو مقرر لمهنته طبقا لقواعد التعمين والا خصصت الزيادة من اعانة الغلاء . على ذلك يجري حسب ما يستحقه منها على أساس مرتب مهنته كمساعد صانع وليس على أساس المرتب الذي يتقاضاه فعلا اذ انه يمنح زيادة عنه خمسما على بند مكافآت التدريب كمكافأة اضافية وانه

لم يجر ترقبته أو تعيينه في درجة اعلى وبضرورة هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه في الميعاد المحدد اكتسب قوة الشيء المقضى به فامتنع تبعا للمساس بحجتيه أو الرجوع عما قضى به . لما يقتضيه ذلك من عدم جواز نظر اية دعوى قائمة من جانب المدعى في الموضوع ذاته . واذا صح ان ثمة ما يحتاج الى تفسير الحكم في منطوقه لتوضيح ما جاء به غامضا أو تفصيل وتعيين ما ورد به فيها ، مما اجازت المادة ١٩٢ في قانون المرافعات الرجوع فيه الى المحكمة التى اصدرت الحكم بطلب يقدم اليها بالالزام المعتادة ، غير محدد بموعده يسقط بانقضائه الحق في تقديمه فان الحكم بالتفسير يلزم ان يقف عند حد ايضاح ما غمض من المنطوق واسبابه المكلمة والمرتبطة به ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم بدونها فتكون جزءا منه أو بيان ما ابهم منه بالفعل حسب تقدير المحكمة التى اصدرت الحكم المفسر لا ما التبس على قوى الشأن على الرغم من وضوحه دون المساس بما قضى به بزيادة أو نقص أو تعديل حتى لا يكون في ذلك اخلال بقوة الشيء المقضى به واهدار لحجية الحكم وهى الحجة التى من شأنها منع الخصوم في الدعوى من العودة الى المناقشة في المسألة التى فصل فيها . بنى دعوى ثانية بشان فيها النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق انارتها في الدعوى الاولى واثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . ولا يصح من باب اولى ان تتخذ دعوى طلب التفسير سبيلا الى مناقشة ما فصل فيه الحكم أو تعديل ما قضى به أو تبديل له ولو كان تفسيؤه في ذلك خاطئا ايا كان وجه ذلك الخطأ واساسه ان الحكم متى أصبح حائزا لقوة الشيء المقضى به اعتبر عنوان الحقيقة فيما قضى به ايا كانت الحقيقة الموضوعية فيه ولا يحيص عن احترامه .

ومن حيث ان الدعوى الثانية المرفوعة من المطعون ضده في ١٩٧٠/٨/٢ ابلم المحكمة الادارية لوزارة المواصلات رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٠ هى بذاتها موضوعا سببا نفس الدعوى رقم ٣٠٦ لسنة ٦ ق التى صدر

نميتها حكم المحكمة ذاتها في ١٩٥٩/١٢/٢٨ وظهر فيها أن قصد المدعى هو إعادة النظر فيما قضى به الحكم لتعديله لا لتفسيره مما لا يتسع له نطاق دعوى التفسير وتكون دعواه على هذا النحو إذ أن الرفض على أن المحكمة إذا كانت قد رأت أن ثمة غموضا يحيط بالحكم فانتقلت الى تفسيره على نحو ما ورد بحكمها لم تخرج في قضائها في الخصوص على ما قضى به الحكم الأولى بل التزمت ولم تمسه دون تعديل أو تبديل وهو ما يتضح مما قالت به في أسبابها من « أن الثابت من الأوراق إذا حددت الأجر الذي تحسب عليه اعانة غلاء المعيشة به ١٥٠ مليا تكون قد فسرت الحكم على النحو السليم على ضوء ما ورد في أسبابه المكمل للمنطوق » واذ طعن المدعى في حكمها هذا أمام محكمة القضاء الإداري بهيئة استئناف بالطعن رقم ١٣ لسنة ٧ ق طالبا الغاءه والحكم باستحقاقه لاعانة غلاء المعيشة على الأساس الذي بناه عليه وهو حسابه على أساس أن مهنته هي صانع دقيق المقرر لها بكادر العمال رأينا بدايته ٣٠٠ مليم فقضت المحكمة برفض طعنه فإن حكمها يكون صحيحا لا يطن عليه . ومن ثم فإنه ليس صحيحا ما ذهب اليه طعن هيئة المفوضين في هذا الحكم القائم على استحقاق المطعون لصالحه لاعانة غلاء المعيشة على أساس أجر يومي قدره ٣٠٠ مليا خلافا لما ذهب اليه الحكم النهائي الأول الذي تراه الهيئة غير سليم إذ أن طعننا هذا مردود بأنه لا سبيل الى المساس بحجية هذا الحكم سواء بدعوى جديدة لعدم جواز قبولها لسبق الفصل فيها ولا بدعوى طلب تفسيره إذ لا محل لها أصلا مع وضوح حقيقة ما قضى به الحكم في منطوقه مكمل بأسبابه مما كان عما قضت به المحكمة الاستئنافية والمحكمة المطعون أمامها في حكمها ولأنه بفرض أن ثبت وجه قانوني لهذا التفسير فيتمتع استظهارها على أساس ما قضى به الحكم المفسر دون مجاوزة له الى تعديله أو تبديله بغيره بمثل ما تطلبه الهيئة في تقرير طعننا ولا أساس لما تقول به فيه من أن دعوى تفسير تثير بالضرورة البحث مدى سلامة الحكم المفسر بحجة أن غموض المنطوق جعل صاحب الشأن يعتقد باجابه المحكمة بطلباته مما استتبع فوات ميعاد الطعن ذلك أن دعوى التفسير لا يمتد نطاقها للبحث في مدى سلامة الحكم المفسر أو إعادة مناقشة ما قضى به مما

استقر الأمر فيه نهائيا بفوات ميعاد الطعن ومدار التفسير عند قيام دواعيه
حول تبين حقيقة ما اتجهت اليه المحكمة لا بما اعتقده صاحب الشأن ولا محطه
فيها الى محاولة تعديل الحكم او تصحيحه بعد صيرورته نهائيا غير قابل لأي
من ذلك . هذا الى انه ليس ثمة في واقع الحال ما يبرر اعتقاده المظنون
لصالحه بأن المحكمة أجابته الى طلبه استحقاق اعانة غلاء المعيشة على أسس
أجر ٣٠٠ ملجم اذ أسباب الحكم ظاهرة في رفض ذلك والخلط في فهم الحكم
دون وجود داع له ، لا يفتح ميعادا جديدا للطعن فيه والحكم التفسيري متم
للحكم المفسر من كل الوجوه يلتزمه في قضاؤه ولو كان خاطئا .

(طعن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤)

سكسا : تصحيح الإخطاء المالية :

قاعدة رقم (٢٩٩) .

المبدأ :

تستند المحكمة ولايتها بالنسبة الى النزاع بإصدار قضائها فيه فلا تلك العدول عما قضت به أو تعديله — يجوز استثناء مما تقدم أن تصحح ما يقع فيه من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات — شروط أعمال هذا الاستثناء — أن يكون لهذا الخطأ أساس في الحكم يدل على الواقع في نظر المحكمة .

ملخص الحكم :

وان كانت المحكمة تستنفذ ولايتها بالنسبة الى النزاع بإصدار قضائها فيه فلا يجوز لها العدول عما قضت به كما لا يجوز لها تعديل ذلك القضاء أو أحداث إضافة اليه غير أنه ترد على هذه القاعدة استثناءات منها أن المشرع أجاز للمحكمة أن تتولى تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم (المادة ٣٦٤ قانون المرافعات) ولكي يمكن الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادي الواقع في منطوقه يجب أن يكون لهذا الخطأ المادي أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح في نظر المحكمة بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا اذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمسلسل بحجته .

واذ يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومسودته أن المحكمة للظروف التي استظهرتها رأت أن توقع على المخالفين أدنى العقوبات فذكرت في أسباب حكمها « ومن حيث أثم لم يترتب على المخالفات المسندة

الى المخالفين اضرار بالخرانة العامة الامر الذى ترى معه هذه المحكمة النزول بالعقوبات الى حددها الأدنى المقرر لمن كان فى درجتهم . وكانت المحكمة قد اوردت فى صدر الحكم اسماء المخالفين والدرجة المالية التى يشغلها كل منهم ومن ضمنهم الطاعن فقد ذكر امام اسمه العبارة الآتية : « المهندس من الدرجة الثالثة طبقا للقانون ١٩٦٤/٤٦ بمجلس مدينة طنطا » ثم حكمت المحكمة بمجازاة الطاعن بالانذار وبعد ذلك اصدرت قرارا بتصحيح الخطأ المادى فى منطوق الحكم بأن تستبدل بكلمة « الانذار » كلمة « اللوم »

فانه يتضح من ذلك ان المحكمة قد افصحت فى اسباب حكمها بميل التصحيح بعبارات صريحة قاطعة عن انها قصدت مجازاة الطاعن بادنى العقوبات المقررة لمن كان فى درجته ولما كانت ادنى العقوبات المقررة هى عقوبة اللوم طبقا لنص المادة ٦١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظم العاملين بالدولة فان ما اثبتته المحكمة فى منطوق الحكم عن مجازاة الطاعن بالانذار لا يعدو فى ضوء الظروف المتقدمة ان يكون من قبيل الاخطاء الكتابية المحضة التى تلك المحكمة تصحيحها بقرار منها طبقا لنص المادة ٣٦٤ مرافعات دون ان يعتبر هذا العمل من جانبها بمثابة تعديل او تغيير فى الحكم الذى اصدرته .

(طعن رقم ١٢٠٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

تنص المادة ١٩١ من قانون المرافعات على ان تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من اخطاء مادية بحتة كتابية او حسابية بقرار من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم — المحكمة الادارية وان كانت تستغني ولايتها باصدار حكمها الا انها تلك تصحيح ما وقع فى القسطوق وفى الاسباب الجوهرية التى تعتبر متبعية له من اخطاء مادية بحتة كتابية او حسابية — لا يعتبر الحكم المصحح معذرا للحكم الذى يصححه بل منبها له — اذا جاوزت

الحكمة ولايتها في التصحيح الى التعديل أو التفسير كان حكمها مخالفا للقانون — مثال — تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى رفعها بعد الميعاد الى الحكم باحقية المدعى في طلباته لا يعد تصحيحا لخطأ جازى بل يعد تغييرا للمنطوق بما يناقضه الطعن في قرار التصحيح امام المحكمة الادارية العليا لصوره بالمخالفة لحكم المادة ١٩١ من قانون المرافعات من شأنه ان ينقل موضوع النزاع برمته لتقضى فيه على موجب الوجه التصحيح .

مقتضى الحكم :

ان المادة (١٩١) من قانون المرافعات تقضى بان تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه ورئيس المحكمة ويجرى قضاء محكمة النقض تفسيرا لهذا النص على أن الأصل في تصحيح الاحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة والا انهارت قوة الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح نكته للمساس بحجيتها واستثناء من هذا الأصل أجاز القانون تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة اما ما عدا هذه الأخطاء المادية المحضة التي تكون قد أثرت على الحكم فيكون سبيل اصلاحها بالطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب كما جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وان كانت المحكمة الادارية تستنفذ ولايتها باصدار حكمها الا انها تلك تصحيح ما وقع في المنطوق أو في الاسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من أخطاء مادية جوهرية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن ولا يعتبر الحكم المصحح معدلا للحكم الذي يصححه بل متمما له نافذا جاوزت المحكمة حدود ولايتها في التصحيح الى التعديل أو التفسير كان حكمها مخالفا للقانون .

ومن حيث أن تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد الى الحكم بأحقية المدعى في طلباته لا يعد تصحيحا لخطا مادى لحق منطوق الحكم بل يعد تغييرا للمنطوق بما يناقضه مما يعد مساسا بحجية الشيء المحكوم فيه ومخالفا للقانون بتعينا الغاء غير انه من ناحية اخرى فان الطعن في قرار التصحيح لصدوره بالمخالفة لحكم المادة (١٩١) سائلة الذكر من شأنه أن ينقل موضوع النزاع برمته الى المحكمة العليا ويميد طرحه عليها باسانيده القانونية وأدلته الواقعية ويكون لها بما لها من ولاية فحص النزاع أن تقضى فيه على موجب الوجه الصحيح .

(طعن رقم ٣٨٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٤)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

حدود سلطة رئيس المحكمة في تصحيح الخطا الذي شاب الحكم — الخطا في الحكم بتوقيع جزاء الوقف عن العمل على من ترك الخدمة ليس من الأخطاء المالية التي يجوز لرئيس المحكمة تصحيحها .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قضى بمجازاته بالوقف عن العمل بغير مرتب لمدة ستة اشهر بالرغم مما هو ثابت بالأوراق من أنه كان قد احيل الى المعاش منذ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ومن ثم فانه يتعين تعديل الحكم المطعون فيه بمجازاة هذا المخالف بالحدى العقوبات التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة ولا اعتداد بما أجراه رئيس المحكمة بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٧٠ من تصحيح للجزاء الذى قضت به المحكمة بالنسبة الى هذا المخالف اذ ان الخطا الذى شاب الحكم ليس من قبيل الاخطاء المالية التي يجوز للمحكمة تصحيحها طبقا لما تقتضى به المادة ١٩١ من قانون المرافعات استثناء من الاصل المقرر وهو انه يصدر الحكم يخرج النزاع المحكوم فيه من ولاية القاضى فلا يملك سحب الحكم الذى أصدره ولا أحداث أى اضافة

اليه أو تغيير فيه ومن ثم فإن التصحيح الذى أجراه رئيس المحكمة يعتبر اعتداء على الحكم وبالتالي إجراء عديم الأثر .

(طعن ٢٤١ ، ٢٧٢ لسنة ١٦ — جلسة ١٦/١٦/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

صدر الحكم من محكمة مشكلة برئاسة وكيل مجلس الدولة — تضمنه ان المحكمة مشكلة برئاسة وكيل النيابة الادارية — خطأ مادي لا يؤدي الى بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاطلاع على الحكم ان المحكمة كانت مشكلة برئاسة السيد الأستاذ وكيل مجلس الدولة فاذا ذكر أمام اسمه كلمة وكيل النيابة الادارية فان هذا لا يعدو ان يكون خطأ ماديا وقع عند نقل الحكم المطعون فيه من المسودة ولا يمكن ان ينال ذلك من صحة شكل الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٨٥ ، ١٢٠٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

يورد اسم أحد السادة أعضاء الدائرة الذى لم يسمع للمرافعة في صورة الحكم الأصلية ألقى نسخت على الآلة الكاتبة باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في إصدار الحكم لا يعدو ان يكون خطأ ماديا لا يؤثر

في صحة تشكيل الهيئة طالما أن الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة
الذين سمعوا المرافعة دون غيرهم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع المبدي من هيئة مفوضي الدولة ببطلان
تشكيل الهيئة التي أصدرت الحكم استنادا الى أن السيد المستشار المساعد
اشترك في اصدار الحكم مع أنه لم يسمع المرافعة بجلسة ١٧ من أكتوبر
سنة ١٩٧٦ التي تقرر فيها حجز الدعوى للحكم فانه يبين من مطالعة مسودة
الحكم المطعون فيه أن السيد المستشار المساعد لم يوقع على هذه المسودة
وأن الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة دون
غيرهم واذا كانت صورة الحكم الاصلية التي نسخت على الآلة الكاتبة قد
ورد بها اسم المستشار المساعد ... باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين
اشتركوا في اصدار الحكم فان ذلك لا يعدو أن يكون خطئاً ملدياً لا يؤثر
في صحة تشكيل الهيئة ولا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه بالتالي من
هذه الناحية .

(طعن رقم ٩٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١)

سلبا — اغفال الحكم في بعض الطلبات :

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

منط الرجوع الى المحكة التى اصدرت الحكم بالتطبيق لحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات — أن تكون المحكة قد اغفلت الحكم في طلب موضوعى اغفالا كلياً — يخرج من ذلك اغفال الفصل في دفع للطلب — يعد هذا العمل رفضا له .

ملخص الحكم :

انه طبقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية « اذا اغفلت المحكة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور امامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » والفهم من صريح هذا النص أن مناط الأخذ به أن تكون المحكة قد اغفلت الفصل في طلب موضوعى اغفالا كلياً يجعل الطالب باقيا مطلقا امامها لم يكن فيه قضاء ضمنيما مما يمكن معه الرجوع الى نفس المحكة بطلب عادى لنظره والفصل فيه استدراكا لما فاتها لأن حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد الى ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمنا ولا يبيح العودة الى ذات المحكة سوى اغفال الفصل في طلب موضوعى فيخرج من ذلك اغفال الفصل في دفع للطلب اذ يعتبر اغفاله رفضا له لا يمنع الحكم الذى فصل في الطلبات الموضوعية من أن يحوز حجية الامر المقضى التى تحول دون امكن الرجوع الى المحكة التى اصدرت الحكم . اما اذا كانت اسباب الحكم أو منطوقه قد قضى أيهما برفض الطلب صراحة أو ضمنا فان وسيلة تصحيح الحكم في هذه الحالة انها يكون بالظعن فيه باحدى طرق الظعن المقررة العادية أو غير العادية ان كان قابلا لذلك .

(ظعن رقم ٦٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٩)

ثانيا : حجية الأحكام

المبحث الأول شروط حجية الأمر المقضى

١ - بصفة عامة :

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

كى تثبت للحكم حجية الأمر المقضى به يشترط شروط تتعلق بالحكم،
وشروط تتعلق بالحق المدعى به .

ملخص الحكم :

الشروط التى يجب توافرها لقبول الفنع بحجية الأمر المقضى به
قسمان : القسم الأول يتعلق بالحكم بأن يكون حكما قضائيا صادرا من جهة
قضائية ذات ولاية فى الحكم الذى أصدرته وأن يكون قطعيا وأن يكون
التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه ا اذا ارتبطت الأسباب ارتباطا
وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ، القسم الثانى :
يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد فى الخصوم والمحل
والسبب — فيما يتعلق بالقسم الأول : اذا اختص المشرع جهة إدارية
باختصاص قضائى كاللجان القضائية للإصلاح الزراعى فإن ما تصدره هذه
اللجان من قرارات فى المنازعات التى تختص بنظرها يكون لها حجية الأمر
المقضى وذلك بأن يكون قرارا قطعيا أى قد فصل فى موضوع النزاع سواء
فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لا رجوع فيه
من جانب اللجنة .

(طعن ٨٩٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧ ، وطعن ٦٥٢

لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى لا يمتد بها الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا — اذا اختلف الخصوم او الموضوع او السبب لا يجوز المجادلة بحجية الأمر المقضى — ما يجوز الحجية من الحكم هو منطوقه والأسباب الجوهرية المكمل له .

ملخص الفتوى :

نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات ان حجية الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى لا يمتد بها الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، ناذر ما اختلف الخصوم او الموضوع او السبب . فلا يجوز المجادلة بحجية الامر المقضى ، والذي يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الأسباب الجوهرية المكمل له .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الهيئة العامة لميناء الاسكندرية اقامت الدعوى رقم ٤١١ لسنة ١٩٧٩ امام المحكمة الابتدائية بالاسكندرية ضد ريان السفينة المشار اليها وملاكها للطالبة بمبلغ خمسة وثلاثين الف جنيه قيمة تكاليف انقاذ السفينة المذكورة شاملة مبلغ خمسة آلاف جنيهه قبية ما تكبدته القوات البحرية في هذا الشأن ، الا ان المحكمة استبعدت المبلغ المضاف به للقوات البحرية تأسيسا على انها ليست طرفا في الدعوى وخصما فيها ، ولم تطالب بهذا المبلغ ، وان ريان السفينة استعان بالهيئة المدعية . ناذر ما قامت هذه الأخيرة بالاستعانة من باطنها بآخرين فلا يمكن والحالة كذلك ازام المدعى عليها بهذه المكافأة لاتعدام سندها القانوني ، وقد تأيد هذا الحكم استنفايا على الرغم من تدخل القوات البحرية كخصم منضم الى الهيئة في الاستئناف ، ومن ثم يتضح انه ليس هناك خصوصية قد تعذرت بين الهيئة العامة لميناء الاسكندرية والقوات البحرية ، في الدعوى

الصادر فيها الحكم المشار اليه ، ولا يعتبر ما حكمت به المحكمة في هذا الشأن حاسما للنزاع القائم بينهما ولا يجوز الحجاج بحجية الحكم المشار اليه في هذا النزاع ، واذا انتهت الفتوى المطلوب اعادة النظر فيها الى الزام الهيئة العامة لميناء اسكندرية بداء مبلغ خمسة آلاف جنيه الى القوات البحرية قيمة ما تكبدته من نفقات في سبيل المعاونة في انقاذ السفينة المذكورة ، فانه ليس ثمة تعارض بين ما انتهت اليه هذه الفتوى وما انتهى اليه الحكم المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاوها الصادرة بجلسة ١٦/٦/١٩٨٢ في النزاع المذكور .

(ملف ٨٩٢/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

لا محل للمجادلة في حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب — شمول الحجية لمنطوق الحكم والأسباب الجوهرية المكمل له التي ترتبط معه ارتباطا وثيقا .

ملخص الحكم :

ان الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه بحيث لا تجوز المجادلة في الحجية متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب ، بل يعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيها قضى . والذي يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الأسباب الجوهرية المكمل له . فقد يحدث أن تحتوى أسباب الحكم على قضاء يكمل ما ورد بالمنطوق ويرتبط معه ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن فصله عنه ، وهذا النوع من الأسباب يكتسب حجية الأمر المقضى ، فاذا لم يشتمل الحكم في منطوقه على القضاء يترتب

أقدمية المدعى بالنسبة لأقرانه ، ولكن الأسباب تناولت البحث في هذه
الادعيات وترتيبها وينت على ذلك النتيجة التي انتهت إليها في المنطوق
غان هذه الأسباب تحوز حجية الأمر المقضى كذلك .

فاذا بأن من مراجعة أسباب الحكم المطعون فيه أنه قام في إلغاء قرارات
ترك المدعى في الترقيات على أنه كان يسبق من شملتهم الترقية فيكون
أولى بها منهم جميعا . وليس من شك في أن الحكم يكون قد حاز قوة
الأمر المقضى لا بالنسبة إلى النتيجة التي انتهى إليها فحسب بل بالنسبة
إلى ما قرره من أن المدعى أسبقهم جميعا في ترتيب الأقدمية بحيث يعتبر
الحكم في هذا الشأن عنوانا للحقيقة فيما قضى به ، ولا يجوز العود بمسد
ذلك للجدالة فيه .

(طعن رقم ٣١١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

صدور حكم خلاف سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه — مخالفته
للقتانون — الفأوه .

ملخص الحكم :

إذا ثبت صدور حكم من المحكمة الإدارية بإنهاء الخصومة على أساس
رفض طلب المدعى بتسوية حالته باعتباره في درجة صانع دقيق بأجر
يومي قدره ٣٠٠م من بدء الحساب بالخدمة ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا
بعدم الطعن فيه في الميعاد وحاز قوة الشيء المقضى به ، بينما قضى الحكم
اللاحق المطعون فيه بتسوية تخالف مقتضى الحكم الأول ، وهما قد
صدرتا في منازعة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب — إذا ثبت ذلك ،
غان الحكم المطعون فيه ، إذ فصل في المنازعة على خلاف الحكم السابق

الذى حاز قوة الشيء المحكم فيه ، يكون قد خالف القانون ، ويتمين
الغاؤه ، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

حجية الشيء المقضى لا يترتب ا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون
أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سببا وموضوعا — شرط الحجة فيها
يتعلق بالحكم أن يكون حكما قضائيا وأن يكون قطعيا — الحجة تكون في
منطوق الحكم لا اسبابه الا اذا ارتبطت الاسباب بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث
لا يقوم بدونها — شرط الحجة فيها يتعلق المدعى به ان يكون هناك اتحاد
في الخصوم واتحاد في المحل واتحاد في السبب — وجوب التمييز بين السبب
والدليل — تعدد الأدلة لا يحول دون الحجة مادام السبب متحدا .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني على ان « ١ — الاحكام التى حازت
قوة الامر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق ، ولا يجوز قبول
دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا في نزاع
قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم ، وتعلق بذات المحل
سببا وموضوعا » .

ومفاد هذا النص أن ثمة شروطا لقياس حجية الامر المقضى وهذه
الشروط قسمان ، قسم يتعلق بالحكم — وهو أن يكون حكما قضائيا ،
وأن يكون حكما قطعيا ، وأن تكون الحجة في منطوق الحكم لا في اسبابه
الا اذا ارتبطت الاسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون
هذه الاسباب فان للأسباب في هذه الحالة أيضا حجة الامر المقضى —

وقسم يتعلق بالحق المدعى به — وبشروط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية الا بالنسبة للخصوم انفسهم ، واتحاد في المحل اذ لا يكون للحكم هذه الحجية الا بالنسبة للموضوع ذاته ، وان يكون اخرا ثمة اتحاد في السبب — وتقوم حجية الامر المقضى على فكرتين رئيسيتين الفكرة الاولى هي ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات مادام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتى نقف بالتقاضى عند حد معتدل فلا يتكرر النزاع مرة اخرى ودون أن يحسم — والفكرة الثانية هي الحلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبة في الحقيقة القضائية استقرارا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم يبين مما سلف أن المعيار الذي وضعه لتنتين المدني لاكتساب الحكم حجية الامر المقضى هو اتحاد الخصوم واتحاد الموضوع واتحاد السبب — والخصوم هم الأطراف الحقيقيين دون ننظر الى الأشخاص الممثلين في الدعوى . وموضوع الدعوى ومطعها هو الحق الذي يطالب به المدعى او المصلحة التي يسمى الى تحقيقها بالاتجاه الى القضاء — أما السبب فهو الأساس القانوني الذي سينبى عليه الحق او هو ما يتولد منه الحق او نتج عنه — والأساس القانوني قد يكون عقدا او ارادة منفردة او عملا غير مشروع أو اثرأ بلا سبب او نصا في القانون — ويتعين في هذا الصدد التمييز بين السبب والمحل وقد يتحدد المحل في الدعوى ويتعدى السبب وعلى ذلك لا يكون للحكم مصادر في الدعوى الاولى حجية الامر المقضى في الدعوى الثانية اذ بالرغم من اتحاد المحل في "دعويين فقد اختلف شرط السبب فقد يكون الموضوع المتحد انتضاء الالتزام مثلا وله اسباب متعددة فمن يتمسك بأثوانه يستطيع ان يتمسك بعد ذلك بإبراء الذمة . الخ . وكذلك يجب التمييز بين السبب والدليل وقد يتحد السبب وتتعدد الأدلة فلا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضى فيه مادام السبب متحدا .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

وجوب تفسير القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضى تفسيراً ضيقاً والاحتراز في توسيع مداها — اختلاف الموضوع أو السبب أو الإخصام في الدعوى الثانية عنه في الأولى — اثره — لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية — أساس ذلك ومثال بالنسبة للنزاع حول استحقاق بدل التفريغ المقرر للمهندسين .

ملخص الحكم :

إذا شجر نزاع بين المدعى والحكومة حول استحقاق بدل تفريغ عن مدة سابقة وتضى في هذا النزاع برفضه في دعوى سابقة ، فإنه يجوز له العودة الى هذا النزاع بالنسبة الى مدة جديدة لم تسلم له الحكومة في شأنها باستحقاق هذا البديل ولا تقف من ثم قوة الشيء المقضى مانعاً من نظر الموضوع المتغير سواء توقف ثبوت استحقاق البديل خلال المدة الجديدة على ذات الشروط أو على شروط مغايرة وفقاً لقواعد تنظيمية جديدة . ذلك أن القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضى من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراز من توسيع مداها منعاً للأضرار التي قد تترتب على هذا التوسيع واذن فكلما اختلف أى شرط من شروط تلك القاعدة كالموضوع أو السبب أو الإخصام بأن اختلف أيها في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية ومن ثم يتمين رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)

(م ٢٨ — ج ١٤)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

قوة الشيء المحكوم فيه في المسائل المدنية تبني على امتيازات تتعلق بالصالح العام — اختلاف الرأي حول ما اذا كانت من المسائل المتعلقة بالنظام العام من عدمه — ورود النص صراحة في القانون المدني الجديد على ان المحكمة لا تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها — اعتبار هذه القرينة من النظام العام في المسائل الجنائية .

ملخص الحكم :

ان كلفت لوجه الرأي في المسائل المدنية مع اجماعها على ان قوة الشيء المحكوم فيه قد تلت على اعتبارات تتعلق بالصالح العام (بمرآة ان السماح للخصوم بآثار النزاع من جديد بعد صدور حكم فيه بضيعة لوقت القضاء وهيئته ، ومطلبة لتلغض احكامه ، وتعريض لمصالح الناس للعبث ما بقيت ملقاة بشيئة الخصوم كلما حلا لهم تجديد النزاع وطالة أمده) . الا انها تفرقت فيما اذا كانت تعتبر من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، فذهب رأى الى اعتبارها كذلك (ورتب عليه أنه لا يجوز التنازل عن الدفع لسبق الفصل ، وأنه يجوز التمسك به في أية حال كانت عليها المدهوى أمام محكمة الدرجة الأولى أو أمام محكمة الدرجة الثانية أو لأول مرة أمام محكمة النقض ، وأنه يجوز للمحكمة ان تشره ن تلقاء نفسها ، وأنه لا يجوز اثبات ما يخالف حجية الشيء المحكوم فيه ولو من طريق الاستجواب أو اليمين) وذهب رأى آخر الى العكس (ورتب عليه أنه يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، ولا يجوز للمحكمة ان تأخذ به من تلقاء نفسها ، كما لا يجوز للخصوم التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وان كان يجوز التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية باعتباره دفعا موضوعيا) ، ولكنه يعتبر حجية الشيء المحكوم فيه نهائيا من النظام

القائم فيما يتعلق بكم جواز التسلط ما يخالفها من طريق الاستجواب
أو التين . وقد انتهى القانون المدني الجديد الى الأخذ بهذا الرأي ،
اذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٥٠٤ على انه لا يجوز للمحكمة ان تلخذ
بهذه القرينة من تلقاء نفسها . واذا كانت اوجه الرأي في هذا الشأن
قد تفرقت في المسائل المدنية ، الا ان الاجماع منعقد على ان قوة الشيء
المحكوم فيه جنائياً تعتبر من التظلم القائم ، فلا يجوز التزول عنها ويتمين
على المحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها ، لان ذلك من مجالات القانون العلم
التي تمس مصلحة المجتمع والتي لا يجوز أن تكون محلاً للمساومة بين
الأفراد .

(طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

صدر حكم سابق حائز لقوة الشيء المقضي به - اتحاد الموضوع
والسبب والخصوم - القضاء بعدم نظر الدعوى الجديدة لسابقة الفصل
فيها .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى قد صدر له حكمان أولهما صدر في ١٦ من
يناير سنة ١٩٥٦ ، وقضى بانتهاء الخصومة على اساس اعتبار اقدمية
المدعى في الدرجة السادسة راجعة الى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . وقد
أصبح هذا الحكم نهائياً بعدم الطعن فيه في الميعاد ، وحاز قوة الشيء المقضي
به ، بينما قضى الحكم الثاني الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٦ بتسوية

تخالف مقتضى الحكم الأول ، والحكمان قد صدرا في منازعة اتحد فيهما
الخصوم والموضوع والسبب ، ومن ثم فإن الحكم الأخير (المطعون فيه)
قد فصل في المنازعة على خلاف الحكم السابق الذى حاز قوة الشيء
المحكوم به يكون قد خالف القانون ، وحتيقيا الغاؤه ، والقضاء بعدم جواز
تظلم الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/١)

ب - وحدة الخصوم

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

اتحاد الخصوم كشرط من شروط حجية الأحكام الإدارية فيما عدا أحكام الإلغاء — اختلاف مفهومه في نطاق القانون الخاص عنه بين أشخاص القانون العام — اعتبار أشخاص القانون العام جميعا وحدة واحدة — صدور حكم في مواجهة شخص معنوى عام يجعل له الحجية في مواجهة سائر الأشخاص المعنوية ولو لم تمثل في الدعوى .

ملخص الفتوى :

بالنسبة لاتحاد الخصوم كاحد شروط حجية الحكم فان مفهوم هذا الشرط في نطاق القانون الخاص يختلف عنه بين أشخاص القانون العام ، فيعتبر أشخاص القانون العام جميعا وحدة واحدة ، بمعنى أن أى حكم يصدر قبل شخص من أشخاص القارن العام يكون حجة على سائر الأشخاص المعنوية العامة ولو لم تمثل في الدعوى ذلك أن اكتساب بعض المرافق شخصية معنوية مستقلة ليس في واقع الأمر إلا أسلوبا من أساليب الإدارة هو أسلوب اللامركزية سواء كانت اقلبية أو مصلحة ، وتنظيم هذه الأشخاص في النهاية وحدة واحدة هي الدولة بمعناها الواسع أو الإدارة العامة الأمر الذى يفضى الى القول بأن الحكم الذى يصدر في مواجهة شخص معنوى عام تكون له حجته في مواجهة سائر الأشخاص المعنوية العامة التى لا تعتبر في هذا المقام من الغير .

فإذا كان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارتى الاشغال والحربية بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٠ في الخصوصية المعروضة انما صدر في مواجهة وزارة الاشغال — مصلحة المساحة — فانه بهذه المثابة تكون له

حجية في مواجهة سائر الأشخاص العامة ومنها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ليس للهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تمتنع عن تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارتي الأشغال والحربية الذى تأيد من المحكمة الادارية العليا والذي قضى باحقية المحكوم له فى الاستفادة من نظام صندوقى التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بالشروط والأوضاع التى قررها هذا القانون وذلك عن مدة خدمته السابقة على ١٧ من أغسطس

(بلف ١٤/٣/٦٨ — جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)

قاعدة رقيم (٢١٤)

المبدأ :

حكم — حقيقته — مدى اختلافها فى مجال القانون الخاص عنه فى مجال القانون الإدارى — صدور الحكم فى مواجهة وزارة التربية والتعليم —
لا يمنع من رجوعها على وزارة الأوقاف بالفروق المالية المستحقة للمحكوم
له عن مدة خدمته بها .

ملخص الفتوى :

انه وان كانت القاعدة فى مجال القانون الخاص أن ما يثبت فى الحكم الصادر من المحكمة عن حقيقة الوقائع المتنازع فيها يعتبر حجة بمطابقته للواقع أى انه يعتبر قرينة قانونية يجوز الاحتجاج بها لا على طرفى الخصومة فحسب بل بالنسبة الى الغير أيضا ولكنها قرينة قاطعة فيما بين طرفى الخصومة لا يجوز دحضها وفقا للقواعد العامة فى الإثبات بل يتمتع فى سبيل ذلك سلوك طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية خلال المواعيد ووفقا للشروط التى يتطلبها القانون . اما بالنسبة

الى الغير فان حجة الحكم تعتبر قرينة بسيطة يجوز اثبات عكسها ونفثا للقواعد العامة ، انه وان كانت هذه هي القاعدة في مجال القانون الخاص التي تستهدف قواعدا أساسا تنظيم مصالح فردية خاصة على أساس التعادل بين أطرافها ومن ثم فان لارادتهم أثرها الحاسم في ترتيب المراكز القانونية وتعديلها وتحتبر هذه القواعد — فيها عدا ما يتعلق منها بالنظام العام قواعد غير آمرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، الا ان الامر على خلاف ذلك في مجال القانون الادارى الذى تهدف قواعده الى تنظيم مراكز تنظيمية عامة لا تتوازي فيها المصلحة العامة مع المصلحة الفردية الخاصة بل تملو الأولى على الثانية ، ومن ثم تميز الضالكون الادارى بان قواعده آمرة بحسب الاصل — تتمتع الادارة في سبيل تنفيذها بسلطات استثنائية تستلزمها وظيفتها في ادارة المرافق العامة وضمان سيرها بالنظام واطراد ومن ثم لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ومن مقتضى ذلك انه متى انحسم النزاع في شأن المركز القانونى التنظيمى بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الادارى نهائيا وتكون العودة لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذى استقر مما لا يتفق ومقتضيات النزاع الادارى ولذلك كان استقرار الاوضاع الادارية وعدم زعزعتها بعد حسمها باحكام نهائية حازت قوة الشيء المضى به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الاساسية التى يجب النزول عليها وهي حكمة ترتبط بالمصالح العام .

فاذا كان الثابت ان المركز القانونى للموظف قد انحسم بحكم نهائى حاز قوة الشيء المحكوم فيه واستقر به وضعه الادارى نهائيا فلا يجوز لوزارة الاوقاف العودة لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة استنادا الى انها لم تكن مختصة في الدعوى الاولى ذلك لأن الحكم قد كشف عن احقية المحكوم له في تطبيق احكام قرارات مجلس الوزراء المشار اليها في الحكم في شأن زيادة اعانة غلاء المعيشة وثبيتها من تاريخ العمل بها ومن ثم تكون وزارة الاوقاف اذا قامت بصرف اعانة غلاء المعيشة المستحقة اليه خلال مدة

خدمته بها على خلاف هذه القرارات؛ مسئولة عن تصحيح الاوضاع على الوجه الذى يتفق وحكم القانون الذى كشف عنه الحكم النهائى الصادر ضد وزارة التربية والتعليم السابق ببيانه وذلك بصرف ما يستحقه من غروق اعانة غلاء المعيشة خلال المدة التى كان موظفا فيها لديها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان وزارة الاوقاف دون وزارة التربية والتعليم ملزمة باداء الفروق المستحقة بمقتضى الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم عن مدة خدمة المحكوم له بهذه الوزارة وعليها ان تؤدى الى وزارة التربية والتعليم هذه الفروق التى قامت بادائها عنها .

(فتوى ١٦ فى ١٠/١/١٩٦٠ جلسة ١٩٥٩/١٢/٣٠)

ج - وحدة الحل

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

حجية الأمر المقضى . شرط اتحاد الحل في الدعويين — يتوافر اذا كانت كل منهما قد رفعت بطلب تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس مرتب يزيد على المرتب الذى اعتنت به جهة الادارة في هذا التثبيت — لا يحول دون توافر هذا الشرط اختلاف مبلغ المرتب المطلب التثبيت على اساسه في كل من الدعويين — عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق أن المدعية سبق أن رفعت الدعوى رقم ٦١٦ لسنة ١٠ القضائية أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم ضد الوزارة الطاعنة تطلب فيها تسوية حالتها بتثبيت اعانة غلاء المعيشة المستحقة لها على أساس راتب قدره ١٢ جنيها اعتبارا من تاريخ تعيينها وقد قضى فيها بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٦٥ برفضها ثم عادت فأقامت الدعوى الراهنة تطلب فيها تثبيت اعانة الغلاء المستحقة لها على راتب قدره ١٠ جنيهات اعتبارا من تاريخ تعيينها .

وواضح مما تقدم ان الحق المدعى به في الدعويين قد توافرت فيه الشروط الثلاثة التى تجعل للحكم الصادر في الدعوى الاولى رقم ٦١٦ لسنة ١٠ القضائية (المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم) حجية الأمر المقضى به في الدعوى الراهنة وهذه الشروط الثلاثة هى اتحاد الخصوم والحل والسبب فلا جدال في اتحاد الخصوم في الدعويين ، وقد رفعت الدعوى الراهنة بالمحل ذاته الذى سبق طلبه في الدعوى الاولى وهو تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس مرتب شهرى ازيد من مبلغ ٧٠٠٠ جنيهات

ولا يهم أن تكون المدعية قد طلبت في الدعوى الأولى تثبيت هذه الاعانة على أساس مرتب شهري قدره ١٢ جنيتها وعلى حين طلبت في الدعوى الراهنة تثبيتها على أساس مرتب شهري قدره ١٠ جنيهاً اذ القاعدة في معركة ما اذا كان محل الدعويين متحداً أن تتحقق المحكة من أن قضاءها في الدعوى الجديدة لا يعنو أن يكون مجرد تكرار للحكم السابق ، فلا تكون هناك فائدة منه وهو أمر محقق في الدعوى الراهنة كما أن السبب متحد في الدعويين مادام المصدر القانوني للحق المدعى به فيها واحداً ، وهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ في شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة .

وتأسيساً على ما تقدم تكون الدعوى الراهنة في حقيقتها ترشيحاً للدعوى التي سبق أن رفعتها المدعية، وقضى برفضها بما يعد طرحاً للنزاع من جديد وهم أمر غير جائز احتراماً الأمر المقضى فيه .

(طعن ٣٦٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

قرار مد الوقف عن العمل وإن كان يعتبر حكماً وقتياً إلا أنه لا يحول دون النظر في دعوى إلغاء القرار لاختلاف محل الطلبين .

ملخص الحكم :

إن المؤسسة الطاعنة قد قدمت في ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ مذكرة بدخاها اضافت فيها أن الثابت في الأوراق أنها قد طلبت من المحكة التأديبية في الطلب رقم ١٧٠ لسنة ١٥ ق مد إيقاف الطمعون ضده بعد انتهاء مدة الوقف ويمد أن بحثت المحكة مشروعياً هذا القرار واسيابه فقد انتهت في ١٦ من مارس سنة ١٩٧٣ الى الحكم بمد وقف الطمعون ضده الى نهاية شهر مايو سنة ١٩٧٣ ولم يطعن الطمعون

ضيده على هذا الحكم بأى طعن بحيث صار نهائيا واكتسب حجية الشيء المقضى به ، كما انها عرضت على ذات المحكمة التأسيسية المطلب رقم ٦٣ لسنة ١٥ ق النظر في صرف نصف المرتب الموقوف ويتأريخ اول يناير سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بعد أن تأكد لها مشروعية قرار الوقف وقيلاه علي مبررات قوية عدم صرف نصف المرتب الموقوف ولم يطعن المظليون ضده ايضا في هذا الحكم بأى طعن بحيث صار نهائيا ، ومن ثم ما كان يجوز للمحكمة أن تعيد النظر في شيان قرار الوقف ونصف المرتب الموقوف بعد أن قضت فيها غنما عرضا عليها في الطلبين رقمي ١٧٠ و ٦٣ لسنة ١٥ ق وحاز حكمها قوة الشيء المحكوم فيه بحيث صار ما قضت به حاسما للنزاع في خصوصها حقا للحجية .

(طعن ٨٤٦ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

صنوبر حكم في المنازعة حول الملكية التي يستحقها العامل عند نقله من سلك اليومية الى سلك الدرجات وما اذا كانت تعادل أجره اليومي الذي يتقاضاه أم اول مربوط الدرجة المقول اليها — اختلاف هذه المنازعة سببا وموضوعا عن المنازعة حول ما يستحقه هذا العامل من أجر يومي — الحكم في المنازعة الاولى — لا يجوز حجية بالنسبة للثانية — جواز نظر الدعوى بشأنها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية ومن قرار اللجنة القضائية الذي صدر في شأنه هذا الحكم أن الواقعة التي كانت مطروحة أمام اللجنة وكذا أمام المحكمة هي مدى استحقاق المدعي مائة تعادل ما كان يتقاضاه من أجر يومي

طبقا لاحكام كادر العمال وذلك عند نظه الى سلك الدرجات في اول فبراير سنة ١٩٥٠ وهل يستحق ماهية تعادل هذا الاجر أم يستحق اول مربوط الدرجة التى عين فيها ، ولم تمتد المنازعة الى مقدار ما يستحقه المدعى من أجر يومى وهل هو ١٨٠ مليا كما صدر بذلك الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية أم ٢٤٠ مليا كما يدعى المدعى فى الدعوى الحالية ، فان محل هذه الدعوى يختلف فى حقيقته عن محل الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية اذ لم يثر المدعى ولا الحكومة نزاعا حول مطابقة هذا الاجر الفعلى لما يستحقه المدعى طبقا للقانون ، بل كان اجره عند نظه الى سلك الدرجات امرا مسلما استمدته المحكمة من ملف خدمته ولم يثر المدعى نزاعا فى شأنه ، وبالتالي لا يعتبر ما حكمت به المحكمة فى هذا الخصوص حاسما للنزاع اذا ما تبين للمدعى بعد ذلك ان الحكومة عندما قامت بتسوية حالته فى سنة ١٩٥٦ لم تحسب مدة خدمته منذ سنة ١٩٣٤ كما كان يظن بل حسبته من سنة ١٩٤١ اذ اعتبرته منفصولا من عمله قبل هذا التاريخ فى حين انه يقول انه كان موقوفا عن عمله وليس منفصولا منه ، ومن ثم فاذا كانت الدعوى الحالية شاملة لنزاع فى هذا الموضوع لم يسبق عرضه امام القضاء ولم يقطع فيه بحكم ، بعد بحثه وتحقيقه فانها والحالة هذه تكون قائمة على اسباب جديدة ووقائع جديدة لم يسبق عرضها على القضاء .

(طعن ٢٤١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

الحكم الصادر برفض دعوى مرفوعة من موظف باحقيقته فى مرتبه عن مدة فصله — لا يحوز قوة الامر المقضى فى الدعوى التى يرفعها بالمطالبة بتعويض الضرر المادى المترتب على قرار الفصل .

ملخص الحكم :

انه وان اتحد الخصوم في دعوى المطالبة بالراتب عن مدة الفصل من الخدمة وفي دعوى التعويض عن الضرر المادى المترتب على قرار الفصل ، الا ان السبب والموضوع مختلفان : فالسبب في الاولى هو ما يزعمه المدعى من ان اعتبار مدة الفصل متصلة بترتب عليه لزوماً !ستحقاقه للراتب عنها ، بينما سبب الدعوى الثانية هو الادعاء ببطلان قرار الفصل مما يترتب عليه التعويض عن هذا القرار . أما الموضوع ففي الدعوى الاولى هو الراتب ، وفي الثانية هو التعويض ، والفرق ظاهر بين الطرفين ، وان كان الراتب يكون عنصراً من عناصر التعويض ، الا ان هذا بذاته لا يجعل الرتب هو التعويض بدعة .

(طعن ٦٥ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٤)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

قضاء المحكمة الادارية فيما يتعلق بطلب المدعى الخاص بتسوية حالته طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعدم القبول شكلاً لرفعه بعدد بعد الميعاد — حجية هذا الحكم بقصوره على ما قضى به من الناحية الشكلية ومرتبة بالتكليف الذى ذهب اليه بان حقيقة طلب المدعى هو طلب الفاء لا طلب تسوية — لا حجية لهذا الحكم بالنسبة لموضوع الطلب — هذا الحكم لا يحول دون ان يطلب المدعى التعويض العيني عما اصابه من ضرر ناتج عن امتناع الوزارة تسوية حالته .

ملخص الحكم :

ان المحكمة الادارية المطعون في حكمها ولئن كان قد سبق لها ان قضت بجلستها المنعقدة في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦١ في الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٨ القضائية فيما يتعلق بطلب المدعى الاصلى الخاص بتسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعدم قبول هذا الطلب شكلاً لرنمة بعد الميعاد وكان المدعى لم يطعن في هذا الحكم فأصبح

نهائيا ومن ثم حاز حجة الأمر المقضى الا أن هذه الحجة مقصورة فقط على ما قضى به الحكم في هذا الشأن من هذه الناحية الشكلية ومرتبطة بالتكليف الذى ذهب اليه وبمحصورة في نطاق هذا التكليف وذلك فيما لو صح قضاء المحكمة المذكورة بأحقية طلب المدعى هو طلب الفاء قرار ادارى لا يطلب تنويية — ولا تجاوز حجة هذه الناحية الشكلية الى موضوع الطلب المشار اليه ذاته لأن المحكمة لم تتخذ لهذا الموضوع من حيث مشروعية او عدم مشروعية موقف الوزارة من عدم تسوية حالة المدعى طبقا لأحكام القانون أنف الذكر ولذلك فان اثر هذه الحجة يتق عند حد التكليف الذى أرتبطت به ويتقيد بالنتيجة التى انتهت اليها الحكم على أساس هذا التكليف لا يتعداها بحيث لا يحول دون طلب المدعى الحكم له بتعويضه عينا بتسوية حالته طبقا لأحكام القانون المذكور أو بتعويضه نقدا تعويضا يجبر ما أصابه من ضرر ناتج عن رفض الوزارة تسوية حالته طالما ان حقه في طلب التسوية أو التعويض لا يزال قائما لم يسقط لاي سبب من الأسباب وغنى عن البيان أن التصدى لطلب التعويض مؤقتا أو جابرا — يثير بالجمعية ونحكم التزوم النظر في طلب التسوية بحكم كون هذا الآخر هو الأصل الذى يقرع عنه طلب التعويض وأن الحكم به يجب الطلب الآخر ويعفى عنه فضلا عن أن الاثنين القانونى فيها واحد وهو مشروعية او عدم مشروعية تصرف الوزارة برفض تسوية حالة المدعى على مقتضى أحكام القانون المشار اليه .

(طعن ٥٢٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المجلسدا :

يشترط للمسك بحجة الأمر المقضى به وحدة الموضوعات وتعلق النزاع بذات المحل سببا وموضوعا — لا يجوز المسك بحجة الأمر المقضى إذا كان قد صدر حكم المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم المحكمة الجزئية بعدم

الاختصاص بوقف تنفيذ قرار الفصل واعادة الدعوى للمحكمة الجزئية
وصدر حكم من المحكمة التأديبية بإلغاء هذا القرار — أساس ذلك : اختلاف
موضوع الدعوى .

ملخص الحكم :

انه عن الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٢١ قضائية المقيم من البنك فانه بالنسبة لما ذهب اليه من أن الحكم قد خالف حكم سابق حاز حجية الأمر المقضى مما كان يتمتع معه الحكم بعدم جواز نظر النزاع . فان الثابت أن المطعون ضدها كانت قد لجأت الى القضاء العادى طلبا لوقف تنفيذ قرار الفصل ، وفى هذا الصدد فقد صدر الحكم الاستئنائى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٥ ، واذ كان حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه قد صدر فى طلب إلغاء هذا القرار ، فمن هذا يتضح اختلاف موضوع هذه الدعوى عن موضوع الدعوى السابق صدر الحكم فيها من القضاء العادى . وعلى هذا الوجه واذ كان المسلم انه يشترط للتمسك بحجية الشيء المقضى وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سببا وموضوعا ، لذلك فان ما اثاره البنك فى هذا الخصوم يكون قد جهأ على غير سند من القانون .

(طعن ٩٥٢ لسنة ٢٠ قى — جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

د - وحدة السبب

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

حجية الأحكام منوطة بشروط يلزم توافرها — اختلاف سبب الدعوى —
— جواز إعادة نظرها — مقارنة بين اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون
في القرارات التأديبية ، واختصاص القضاء الإدارى بإلغاء القرارات
الإدارية .

ملخص الحكم :

إن الأحكام التى حازت قوة الأمر تكون حجة بما فصلت فيه ولا يجوز
قبول دليل ينقض هذه القرينة القاطعة ، ومن ثم لا تجوز إعادة طرح
الفزع الذى فصلت فيه أمام القضاء من جديد ، إلا أن تطبيق هذه القاعدة
منوط بتوفر شروطها القانونية ، وهى أن يتخذ الخصوم والمحل والسبب
في الدعوى التى صدر فيها الحكم والدعوى الجديدة .

الثابت من الأوراق أن المدعى أقام الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ القضائية
أمام المحكمة التأديبية بطلب إلغاء قرار فصله من خدمة الشركة المدعى
عليها ، واستند في اختصاص المحكمة بنظر دعواه الى حكم المادة ٦٠ من
لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ فيما قضت به المادة المذكورة من اختصاص المحاكم التأديبية
بنظر الطعون في القرارات التأديبية الصادرة بفصل أولئك العاملين .
بينما استند المدعى في اختصاص المحكمة بدعواه المائلة الى سبب آخر
استمدته من أحكام تشريع جديد هو قانون نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى ألغى النظام السابق وعمل
به من أول أكتوبر ١٩٧١ .

ومن ثم فإن الحكم الصادر بعدم الاختصاص في الدعوى الأولى — وهو حكم بات وقطعي في مسألة الاختصاص التي فصل فيها مستندا الى عدم مشروعية المادة ٦٠ المذكورة ؛ لا يحوز حجية تمنع المحكمة من نظير الدعوى الجديدة لاختلاف السبب في كل منها بتغير النص التشريعي الذي يحكم الاختصاص حاليا عما كان عليه عند صدور الحكم في الدعوى الأولى ، اذ تستند الدعوى الجديدة كما سلف القول الى المادة ٤٩ من النظام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، وهو بسبب غير السبب الذي نأتمت عليه الدعوى الأولى ، وعلى ذلك تكون الدعويان غير متحدتين في سببهما ، ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بعدم توافر شرط وحدة السبب في الدعويين .

ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم من عدم سريان أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على القرار المطعون فيه لخلو هذا القانون من النص على الأثر الرجعي لأحكامه ، ومن ثم لا تتسحب على القرارات السابقة على تاريخ العمل به ، وذلك بالقياس على ما استقر عليه القضاء من عدم تعطيل قانون انشاء مجلس الدولة (رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦) على القرارات الادارية السابقة على العمل بأحكامه — اذ ان النظر الصحيح في هذه الخصوصية هو ان قانون انشاء مجلس الدولة قد استحدث لأول مرة في النظام القضائي في مصر حق طلب الغاء القرارات الادارية امام محكمة القضاء الاداري ، فكان من مقتضى ذلك الا ينعطف اعمال هذا الحق المنشأ والذي لم يكن له وجود من قبل على ما قد صخر من القرارات الادارية النهائية قبل تاريخ العمل به اما القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام فانه لم يستحدث نظام الطعن القضائي في القرارات التأديبية الصادرة في شأن هؤلاء العاملين ، لان هذا النظام كان قائما من قبل ومنعقدا الاختصاص به للمحاكم العادية طبقا لاحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم قضت احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بتعديل قواعد اختصاص جهات القضاء بنظر الطعون في تلك القرارات بان جعلت ولايته (م ٢٩ — ج ١٤)

المحكّم التأديبية بدلا من المحكّم العادية ، ومن ثم شرى احكام هذا التعديل في الاختصاص على الطعون في القرارات التي صغرت قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه او بعده . وعلى ذلك يكون المجلس الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه غير قائم على اساس سليم ، وكان يتعين على المحكمة التأديبية ان تقضى باختصاصها بنظر الدعوى .

(طعن ٥٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

صدور احكام نهائية برفض دعوى بعض الضباط الاحتياط - صدور تشريع لاحق يقوم على اساس مغاير في مجال انصاتهم وسريان احكامه باثر رجعي - تبدل التشريع من شأنه ان ينشئ حقوقا للمقتضين لم تكن مقررّة لهم بما يجعل لطلباتهم سببا جديدا - امتناع التمسك في شأنهم بقاعدة هجبة الشيء المقتضى .

ملخص الحكم :

اذا كانت القواعد التنظيمية السابقة مؤسسة على مبدأ قانوني معين في شأن تسوية اقدمية ضباط الاحتياط بالنسبة الى زملائهم ثم تناصرت في التطبيق عن اعادة ليفي منهم بما انقضى الى رفض دعاويهم بأحكام نهائية وجاء تشريع جديد يقوم على اساس مغاير في مجال انصاتهم من جهة التوسيع في مفهوم « ضباط الاحتياط » وسريان احكامه على الماضي فان هذا القانون وقد انطوى على مبادئ جديدة رجعية الاثر يبرر اقامة دعوى عن ذات الموضوع وبين الخصوم انفسهم ، ومن ثم لا يسوغ التمسك في هذه الدعوى بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل في موضوعها بحكم نهائي في ظل قواعد اخرى تتضمنها قرارات سابقة ، لأن هذه الحجية لا يجوز التمسك بها الا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب الذي كانت تبنى عليه الدعوى المقتضى فيها ، ولا جدال في ان

يبدل التشريع الذي يقوم على أساس قانوني جديد من شأنه أن يضمن حقوق المتقاضين لم تكن مقرر لهم بما يجعل لطلباتهم سبيبا جديدا يصدره هو القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن اقديمية تسجيل الاحتياط .

(طعن ٣٣٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

هبة الشيء المقتضى لا تقترب الا في نزاع قام بين الخصوم لتضيق دون ان تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المخل سببا وموضوعا — اذا كان المدعى الاول التي حكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ، مستندا الى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي انطوى على اختصاص المحكم الثانية بنظر طلبات إلغاء القرارات التأسيسية للسلطات الرئاسية بجهة القطاع العام فانه لا يسوغ الحكم في الدعوى التلقية بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل فيها في ظل قواعد قانونية اخرى — أساس ذلك ان هذه الحجة لا يجوز التمسك بها الا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التي كانت عليه الدعوى المقتضى فيها ولا شك ان تبدل التشريع الذي يقوم على أساس قانوني جديد من شأنه أن يثنى حقوقا للمدعى لم تكن مقرر له بما يجعل لطلبه سببا جديدا يصدره القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

بلفص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان المدعى من بالجمعية التعاونية الاستهلاكية في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بوظيفة كاتب بونات ، وقد ابلغ المحرف

الجمعية: ان مورد « اللاتسيون » ادخل في المجمع يوم ١٨ من سبتمبر
 سنة ١٩٦٦ كجهة من اللاتسيون لرئيس المجمع والمعلم فيها ، الا انه لاحظ
 ان اللاتسيون بالمجمع يبيعون من هذه الكمية بالرغم من عدم تحرير افن
 توريد بهذه الكمية ، وقد قامت ادارة الشؤون القانونية بالتحقيق ، وتبين
 منه ان الكمية المشار اليها مسددة منها من خزينة المجمع وانها بيعت لاسحاب
 رئيس المجمع الذي كان يستولى على الربح الناتج من بيعها ، وقد انتهت
 الادارة القانونية الى قيد الواقعة مخالفة ضد كل من رئيس
 المجمع و بقال العمدة ، و صراف الجمعية (المدعى)
 واسند الى الاخر انه سمح لرئيس المجمع بحسب مبلغ ٥ جنيهات و ٧٠٠
 جنيه من ايراد المجمع بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ لدفع ثمن ١٥ كجم
 اللاتسيون اشتراطه رئيس المجمع لبيعها لاصابه الخلف على ان ترد الى
 الخزينة بعد بيعها دون ان يترتب على ذلك ضرر مالي ، ومن ثم صدر قرار
 رئيس مجلس الادارة رقم ٨٢٢ في ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٧ بدفع المدعى
 لآخلاله بالتزاماته الجوهرية وذلك بعد ان تم العرض على اللجنة الثلاثية .
 وقد اقام المدعى الدعوى رقم ١٨٩ لسنة ٢ القضائية بصحيفة اودعت
 مسكرتارية المحكمة التأديبية لوزارة التكوين في ٢٥ من نوفمبر سنة
 ١٩٦٧ طلب فيها الحكم بالفاء القرار الصادر بفصله ، وبجلسة ٩ من
 ديسمبر سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة المذكورة بعد اختصاصها بنظر الدعوى ،
 وقد اقامت حكمها على اساس عدم مشروعية المادة (٦٠) من نظام العاملين
 بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
 فيما تضمنته من اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات
 التأديبية للسلطات الرئاسية بشركات القطاع العام ، واضافت المحكمة
 انها اذ تقضي بعدم اختصاصها فانه يتمتع عليها احالة الدعوى الى القضاء
 المعنى ونفذ لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ او ونفا لى قانون آخر .
 واذا صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع
 العام ، اقام المدعى الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٦ القضائية طلبا الفاء القرار
 الصادر بفصله ، وبجلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٧ صدر الحكم المظنون
 فيه الذى قضى بعدا جوائز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى
 رقم ٤٨٩ لسنة ٢ القضائية المتألف ذكره .

ومن حيث أن حجية الشيء المقضى لا تترتب الا في نزاع تسام بين الخصوم أنفسهم دون أن تعتمد صفتهم ومطلق بذات المل سببا وموضوعا ، فكلمة: «أختل إلى شروط من الشروط السابقة» كالموضوع «أو» الخصوم أو السبب بأن اختلف أيهما في الدعوى الثانية معنا كان عليه في الدعوى الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية ، ولما كان المدعى قد اقام الدعوى الأولى — التي حكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها — مستندا إلى نظام المالمين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام المالمين بالتطبيق العام الذى انطوى على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات التأديبية للسلطات الرئاسية بجهات القطاع العام ، فإنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل فيها في ظل قواعد أخرى ، لأن هذه الحجة لا يجوز التسك بها إلا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التى كانت تبني عليه الدعوى المقضى فيها ولا شك أن تبدل التشريع الذى يقوم على أساس قانونى جديد من شأنه أن ينشئ حقوقا للمدعى لم تكن مقررة له مما يجعل لمطلبه سببا جديدا مصدره القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، واذ ذهب الخصم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون مخالفا للقانون حقيقيا بإلغاءه .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية وقد حجت نفسها عن نظر الدعوى على ما سلف بيانه فانها تكون في الواقع من الامر قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مخالفة بذلك حكم القانون ، ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية للمالمين بوزارة لتكوين بنظر الدعوى وإعلانها اليها للفصل فيها .

(طعن رقم ٧٦٩ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/١)

المبحث الثاني

ملتصا بما للأحكام من حجية عدم جواز عودة الخصوم الى المنازعة
في الحق الذي فصل فيه الحكم .

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

حكم — حجيته — مقتضاه الا يجوز للخصوم في الدعوى التي صدر فيها
الحكم العودة الى المنازعة في الحق الذي فصل فيه — الجهة التي صدر الحكم
عندها بقاء مبلغ من المال كتعويض عن ضرر أصاب المحكوم له يمكنها
ان تطلب المنسبب الأصلي في الضرر بقية التعويض — شرط ذلك وانره .
ملتصا بقضى :

ان المشرع أضفى على الأحكام القضائية حرمة يقتضاهما يكون
الحكم حجة فنياً قضى به فلا يجوز للخصوم في الدعوى التي صدر فيها
الحكم العودة الى المنازعة في الحق الذي فصل فيه الحكم سواء من
ناحية محل هذا الحق او من ناحية التصرف القانوني او الواقعة المادية
او القاعدة القانونية التي يستند اليها هذا الحق ، ومن ثم فان الحجية
التي يضفيها المشرع على الأحكام تقتصر على الخصوم المثلين في
الدعوى المطامة بشأن الحق المحكوم فيه ، فلا يجوز لغيرهم ان يتمسك
بها ليدفع عن نفسه مطالبة الخصوم الصادر في مواجهتهم الحكم بالحقوق
المرتبة على تنفيذه .

ولما كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٢٤١ لسنة ١٩٩٠ ق.
بتعويض السيد/ قد صدر في مواجهة محافظة القاهرة فان
ما قضى به يكون حجة عليها وعلى المحكوم لصالحه وحدها فيتمتع على
المحافظة ان تؤدي التعويض الذي قضى به الحكم للمحكوم له بيد ان ذلك

لا يقل يدها في أن تطلب المتسبب الأصلي في الضرر الذي أصاب المصكوب لصالحه بالتعويض الذي إنته لجبر هذا الضرر دون أن يكون له أن يتسك في مواجهتها بحجة الحكم طالما أنه لم يثقل في أى مرحلة ضمن مراحل الدعوى التي صدر فيها لأن الحجة لا تقوم الا عند إتصال الخصوم .

وبناء على ما تقدم فإنه لما كانت السيرة التي اضطلعت بالمحكوم له مملوكة للهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى وكان سائقها مرتب الحادث تابعا لتلك الهيئة فإنها تكون هى المسئولة الأصلية بتعويض المذكور عما أصابه من ضرر بصفتها متبوعة للسائق اعمالا لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى التي تنص على أنه « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واتعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها » .

(فتوى رقم ٦٤٢ — في ٢٩/٦/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

حجية الشيء المقضى به — مجال تطبيق هذه القاعدة صدور حكم نهائى في شأن طلب محدد والسبب معين لا يجوز معه اعادة طرح النزاع ادام القضاء بشأن ذات الطلب واذاذ السبب وبين الخصوم انفسهم .
ملخص الحكم :

متى كان طلب المدعى في الدعوى رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٩ ق احقته في الترقية الى الدرجة الرابعة من تاريخ صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ اسوة بزملائه الذين رفقوا به هو طلب لالغاء ذلك القرار اعقد فيه على الاسباب ذاتها التي تضمنها الطلب ذاته في الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ٢٥ ق

الاعتبار فيها الحكم نهائيا والغاى بوضعه . وبهذا فإن هذه الادعوى بالنسبة الى هذا الطلب متحد موهوبا وينبأ مع ذلك ان يكون الحكم الصادر فى سابقتها حجة بما فصل فيه يمنع من العودة الى اثره المنازعة فى شأنه مما كان يتعين معه على المحكمة ان تقضى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها واذ لم تفعل وفصلت فيها على خلاف الحكم السابق فإن حكمها وهو محل هذا الطعن يكون فى هذا الخصوص قد خالف القانون ويتعين البطلان والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لهذا السبب .

(طعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

استقرم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى قيودا معينة بالنسبة لتقسيم الأراضى — صدور حكم نهائى بقسمة احد العقارات الى تسع قطع لانتهاء حالة شيوع — عدم جواز مناقشة صدور الحكم بالقسمة أو عدم اتباع احكام القانون المشار اليه — افتراض سلامة القسمة ومطابقتها للقانون احتراماً لحجية الحكم النهائى .

الحكمين المختوم :

ان الحكم رقم ١٠٩٩ لسنة ١٩٥١ مدنى الدرب الاحمر قضى بقسمة العقار رقم ٤ زقاق المرديني بقسم الدرب الاحمر الى تسع قطع . وقد اتضح لادارة التعمير والاسكان بالمحافظة ، ان اراضى العقارين قسمت الى تسع قطع ، تطل واحدة منها على طريق قائم ، وتطل الثانية الاخرى على سبيل مشترك انشئ داخل العقار . الامر الذى رأت معه تلك الادارة ان هذا الوضع يخالف احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى .

ومن حيث ان المسادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي تنص على انه : « في تطبيق احكام هذا القانون تطلق كلمة « تقسيم » على كل تجزئة لقطعة ارض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع او الجابلة او التاجر او التحكير لاقابة مبان عليها متى كانت احدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » .

ومن حيث ان الرأي قد انقسم في شأن مدى انطباق هذا النص على تقسيم العقار المشار اليه ، اذ يبينها يذهب رأي الى عدم انطباقه لأن تجزئة العقار كانت لغرض نصيب بعض الشركاء والخروج من حالة الشيوع ، وليس القصد منها العرض للبيع او الجابلة او التاجر او التحكير لاقابة مبان عليها ، مما يتخلف معه شرط انطباق القانون المذكور — فان الادارة العامة للاسكان والمرانيق بالحفاظة ترى ان تسجيل حكم التقسيمة يترتب عليه ان تصبح قطع الأراضي التي لا تطل على طرق قائمة ملكيات منفصلة يمكن التعامل عليها بالبيع وكذلك يمكن البناء عليها ، مما ينطبق معه القانون المشار اليه لتوافر مناطه ، فضلا عن ان الخروج من الشيوع الى التحديد يمثّل البيع تيساما اذ لا يعدو أن يكون بيعا من جميع الشركاء المشتاعين الى احدهم .

ومن حيث انه بصرف النظر عن هذا الخلاف في الرأي حول سريان القانون المذكور على تقسيم العقار المشار اليه ، فان هذا التقسيم قد تم بحكم قضائي اصبحت نهائيا وحائزا لحجية الشيء المقضي به . وجوهر هذه الحجية انها تفترض نفسها كعنوان للحقيقة مهما تكن الاعبازات التي يمكن اثارتها قبل الحكم القضائي ، الامر الذي لا يسوغ معه قانونا — مع نهائية الحكم — اعادة مناقشته او مراجعة العناصر والدواعي التي يقوم عليها وانما يتعين التسليم به باعتباره عنوانا للصحة وحائزا لقرينة سلامة لا يمكن اثبات عكسها .

ومن حيث أنه وإن كان مفروضا في مشروع التقسيم الذى عرض على المحكمة عند نظرها لطلب القسمة ، أن يلاحظ أحكام قانون تقسيم المبنى وينزل على مقتضاها ويلتزم قيودها . إلا أنه وقد صدر الحكم بالقسمة وأصبح نهائيا فإنه لا يجوز الآن مناقشة هذه المسألة ، احتراماً لحجية الحكم .

من حيث أنه ترتيباً على ذلك يتمين الاعتماد بقسمة العتار المذكور التى حكم بها قضاء ، ولا وجه للبحث ، الآن ، حول مدى اتفاق هذه القسمة مع القانون ، إذ يفترض ، بما لا يقبل مجالا لاثبات العكس ، اتفاقها مع القانون وقد صدرت بحكم قضائى أصبح نهائياً .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب الاعتماد بقسمة العتار المشار اليه ، ولا مانع — تبعاً لذلك — من تقسيمه .

(ملف ٥٣/٢/٧ — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

صدور حكم بتحديد نصيب أحد المستحقين في الوقف — الفأوه استثنائياً لعدم دلالته في تحديد نصيب المذكور — عدم تطرق حجية الحكم المستأنف الى قصور مستندات المستحق عن تحديد نصيبه — لا تثريب على وزارة الأوقاف ان هى قامت بفحص مستندات المستحق لتحديد نصيبه — لا مخالفة في ذلك لحجية الحكم الاستثنائى .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن محكمة استئناف القاهرة حين قضت في ٢٩ من إبريل سنة ١٩٥٦ بإلغاء حكم محكمة مصر الابتدائية الشرعية الصادر في ٢٧ من يولية سنة ١٩٥٥ فيما قُضى به من تحديد استحقاق المدعى (أحد الطالبين) ، قد أقامت قضاءها بهذا الإلغاء على أن الحكم المستأنف استند في تحديد نصيب المدعى على الحكم الصادر لوالده في القضية رقم ٨٦ لسنة ١٩١٩ الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ بينما المحكمة حكبت في هذه القضية بالاستحقاق المجرّد وبذلك يكون الحكم المستأنف لا سند له فيما تضمنه من تحديد النصيب .

ومن حيث أنه يبدو من الاطلاع على الحكم الاستئنافي أنه لم يتعرض لدى كتابة مستندات المدعى في تحديد نصيبه ، وإنما قطع بعدم دلالة الحكم الذي استند عليه الحكم المستأنف في تحديد نصيب المدعى وبهذا تتحدد حجية الحكم الاستئنافي ، دون أن تتطرق هذه الحجية الى تصور مستندات المدعى عن تحديد نصيبه ، وينبنى على ذلك أن قيام الوزارة بفحص هذه المستندات والاستناد إليها في تحديد للنصيب إذا كنت لذلك لا يشكل مخالفة لحجية الحكم الاستئنافي .

(فتوى رقم ٧٤٢ — في ١٥/٧/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

صدور حكم لصالح أحد الطالبين بالتدريس في الجامعة يربط درجته بدرجات رجال القضاء والنيابة طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ — حجية هذا الحكم — تقتصر على موضوع المنازعة من الناحية المالية بتحديد نوع الكادر ولا تمتد الى استحقاق لقب علمي لم يقرره الحكم .

ملخص الحكم :

إذا كان قد صدر حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري باستحقاق المدعى لربط درجسته بدرجات رجال القضاء والنيلية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ فإن -هجرة هذا- الحكم لا تخضع المسألة القانونية موضوع المنازعة التي فصل فيها وحاز بالنسبة إليها قوة الأمر المقضي . وقد كانت طلبات المدعى وزملائه في الدعوى المذكورة هي : الحكم باستحقاقهم لربط درجاتهم بدرجات رجل القضاء والنيلية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ مع المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة دون أن يتعرضوا لمطلب استحقاقهم لوظائف أو القاب علمية ، وإن كان الحكم في سبيل تبرير ما انتهى إليه قضاؤه في طلب ربط درجات المدعين بدرجات رجال القضاء والنيلية قد ذهب في أسبابه إلى اعتبار المدعين داخل هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ نظم إليها ، خلافاً لما جرى به قضاء المحكمة الإدارية العليا فيها بعد في مثل هذا الخصوص . وقد قبلت الجامعة تنفيذاً لهذا الحكم بتسيوية حالة المدعى بالتطبيق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ اعتباراً من تاريخ العمل به ، فوضعت في وظيفة مدرس (أ) من أول مارس سنة ١٩٥٠ وحسبت له ائتمنيته فيها من أول يولية سنة ١٩٣٧ مع زيادة مرتبه بالمعلاوات القانونية .

وإذا كان ما فصل فيه حكم محكمة القضاء الإداري آنف الذكر لم يمس الدرجة العلمية التي يستحق المدعى أن يوضع فيها . ولم يقض له بشيء من ذلك ، ولم يتناول تحديد ائتمنيته في القاب العليا أو بيت في ارتباط استحقاق هذا القاب بالدرجة المالية ، بل اقتصر على بيان نوع الكادر الذي يعامل بأحكامه منذ نظمه إلى الجامعة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٦٧٩ الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ وإن كان هذا القرار قد أُرْجِعَ للنقل إلى أول مارس سنة ١٩٥٠ - تاريخ اعتساده - الميزانية - ومن ثم لا يتعدى اثر الحكم المشار إليه الوضع المسالي الذي

لعمل فقيه ، إلى الدرجة الطبية التي لم يتعرض للتضاء باستحقاق المدعى
لجسده . وقد كانت مرتبة هذا الأخير إلى الدرجة الثالثة المالية ف ٢٢ من
جانب سنة ١٨٥١ غير مستندة إلى القواعد الخاصة التي تحكم ترقية
أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومنهم الألقاب الطبية ، ولا إلى أحكام
اللائحة المتعلقة بالمعهد العالي للمهندسة الذي كان ينتمي إليه . كما
أنه لم تكن مقررة بينهم لقباً علمياً ما ، أو بالاتفاق له بوضع آخر
يرتبه له مركزاً قانونياً ذاتياً يكسبه حقاً في اللقب العلمي الذي يطالب
به ، بل تمت بوضعه بتدريس خارج سلك أعضاء هيئة التدريس وبالتطبيق
لقواعد الكادر المسام لموظفي الحكومة لا لأحكام توظيف أعضاء هيئة
التدريس بالجامعة ، تلك الأحكام التي يضمن أعمالها في حقها بما
نظمته من شروط وتقيود للحصول على اللقب العلمي ، من تاريخ اعتباره
من أعضاء هيئة التدريس . وقد كانت الترقية إلى الدرجة المالية المشار
إليها بزية منعكسة عن الأوضاع الخاصة بأعضاء هيئة التدريس
بالجامعة ، فلم تراعى فيها هذه الأوضاع ولم تخضع للقواعد الخاصة
التي تحكم أعضاء هيئة التدريس . ودون تقييد بالشروط القانونية اللازمة
نوافرها بحسب هذه القواعد وتلك الأوضاع لمنح اللقب العلمي
المقابل للدرجة المالية وهي شروط تطلبها القانون لمصلحة عامة
تتعلق برسالة التعليم الجامعي وحسن سير هذا المرفق . ولا يغنى
عن وجوب تحققها معنى من ضرورة استيفائها مجرد الحصول على درجة
مالية بعيداً عن سلك أعضاء هيئة التدريس دون قصد ربطها بلقب
علمي ما ، أو إرادة أحداث هذا الأثر نتيجة لنحها ، ودون اتباع الأوضاع
الشكلية المقررة لنيل هذا اللقب من صدور قرار من وزير التربية
والتعليم بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية
المختصة أو مجلس المعهد المختص بعد تكوين مجلس الجامعة وهيئتها
المختلفة ، أو من الوزير بسلطته المؤقتة الانتقالية في الفترة السابقة
على ذلك ، وقتاً لمسا نصت عليه المادتان ١٩ و ٢٤ من القانون رقم ٩٢

لسنة ١٩٥٠ بإنشاء وتنظيم جامعة عين شمس . وبإتمام لم يصدر بشأن هذا القرار على النحو المتقدم فلا يمكن اعتبار المذهب قد اكتسب مركزاً قانونياً ذاتياً باعتباره في وظيفة استلزام بمساعد «ب» منذ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ تاريخ منحه الدرجة الثالثة المالية ، إذ أن اكتسب هذا المركز لا يتم بحكم اللزوم بمجرد حصوله على هذه الدرجة دون اعتداد بما يستلزمه القانون للتعيين في تلك الوظيفة من درجات عليية خاصة . وخبرة مهنية . وممارسة فنية ، وعامل زمني واقليمية في اللقب ، وانتاج علمي ، وإبحاث مبتكرة ، وما إلى ذلك ، فضلاً عن وجوب صدور قرار بهذا التعيين من السلطة التي تملكه قانوناً ، ولا يغير من هذا صدور حكم محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢٢ من يونية سنة ١٩٥٤ في الدعوى رقم ٤١٨ لسنة ٦ القضائية باستحقاق المدعى لربط درجته بدرجات رجال القضاء والنيابة لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ على أساس اعتباره داخلاً في هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ نقله إليها ، إذ أن هذا الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضي في نطاقه السابق تحديده لم يقصد استحقاقه للقب على معنى .

(ملحق رقم ٤٢٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة بما قضت فيه بحيث لا يجوز المجادلة في الحجية متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب -- مثال حجية حكم الأولوية بالنفقة فيما قضى به بالنسبة للنفقة المقضى بها في أحكام سابقة على حكم الأولوية أو لاحقة له .

ملخص القضي :

ان المستفيد من نص المادة ١١ من اللائحة المالية لميزانية الحسابات انه في حالة تعدد النفقات المحكوم بها ضد المابل الى نفقة زوجية ونفقة اقارب ولم يف ربح مرتبه الجائز الحجز عليه قانونا بقيمة تلك النفقات تمين له في هذه الحالة تغطية الجزء الجائز حجزه بحساب الامانات حتى تنفق المحكوم لهم بالنفقة على كيفية توزيعه بينهم ، وان لم يتفقوا على ذلك كان عليهم اللجوء الى القضاء للحصول على حكم بالاولوية في هذه الحالة يمكن الوفاء بقيمة النفقات المحكوم بها في حدود ربح المرتب بحسب الاولوية التي يقررها الحكم .

ومن حيث ان المقرر قانونا ان الاحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون حجة بما فصلت فيه بحيث لا تجوز المجادلة في الحجة متى اتصد الخصوم والموضوع والسبب بل يعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما يقضى فيه .

وحيث ان الثابت من الاوراق انه سبق للآنسة ان استصدرت حكيم من محكمة مضاغة للأحوال الشخصية في الدعوى رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٦٧ والدعوى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٩ - قضى فيها بتقرير نفقة لها على والدها المدعى عليه .

ومن حيث ان السيدة /..... أثبتت الدعوى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٦٩ للقساء بأولويتها في تنفيذ حكم النفقة ضد زوجها السيد/..... ، وولديه بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٩ صدر الحكم بأولوية السيدة المذكورة في اقتضاء نفقتها من ربح مرتب زوجها وتقدمها على باقى المدعى عليهم في تنفيذ الاحكام الصادرة لهم . ولقد اثار حكم الاولوية الى الاحكام الصادرة لصالح السيد المذكور من بينها الحكيم الصادرين لصالح ابنته في الدمويتين رقمي ٣٠٧ لسنة ١٩٦٧ و ٢١٧ لسنة ١٩٦٩ ، ولقد طعنت الآنسة في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٩ ورفض استئنافها وجاء بأسباب الحكم ان احكام النفقة الصادرة للمستأنفة يشوبها الشك وعدم الجدية ومن ثم يتعين اعتبار نفقة المستأنف عليها وتخويلها الحق في الاولوية في التنفيذ .

ومن حيث أنه متى ثبت أن حكم الأولوية أصبح نهائيا وأنه صدر في مواجهة الأنسة المذكورة بالنسبة لحكمي النفقة الصادرين لصالحها ضد والدها المشار إليها من قبل ، وكان الحكم الصادر لصالحها في الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٠ المثالية منها على والدها والقاضي بتقرير نفقة لها عليه قدرها خمسة جنيها شهريا - يتفق من ناحية الخصوم والسبب والموضوع (وهو النفقة) مع الحكمين السابق صدورهما بالنفقة ضده لصالح ابنته ، فمن ثم يجوز حكم الأولوية الصادر لصالح السيدة المذكورة حجبة الأمر المضي بالنسبة للنفقة المضي بها لصالح الأنسة بالحكم سالف الذكر دون نظر الى أن هذا الحكم قد صدر بعد حكم الأولوية ، وذلك لاتحاد السبب والخصوم والموضوع في جميع الدعوى التي رفعت من الأنسة المذكورة بتقرير نفقة لها سواء تلك التي صدرت بشأنها أحكام قبل حكم الأولوية سالف الذكر أو التي صدرت أحكامها بعده وبالتالي يظل حكم الأولوية الصادرة لصالح السيدة/..... صحيحته الكاملة في مواجهة الأنسة وذلك بالنسبة لما يكون قد صدر لصالحها من أحكام بالنفقة ضد والدها السيد/..... بعد ذلك الحكم ، ومن بينها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٠ بحيث يحق للسيدة المذكورة اقتضاء نفقتها من ربع مرتب زوجها المشار اليه ، قبل النفقة المقررة للأنسة/..... بموجب ذلك الحكم .

من أجل ذلك: انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحكم الصادر لصالح السيدة في الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٩ المؤيد استئنافيا في الاستئناف رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٩ المقام من الأنسة/..... طعنيا فيه ، والقاضي بأولويتها في اقتضاء النفقة المقررة لها قبل أية نفقة أخرى ، هذا الحكم يحوز الحجية بالنسبة للحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٩/٨/١٩٧١ بتقرير نفقة للأنسة المذكورة ، بحيث يكون للسيدة/..... اقتضاء النفقة المقررة لها من ربع مرتب زوجها قبل النفقة المقررة للأنسة/.....

المبحث الثالث

قوة الشيء المنطوق والاشتراك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

الأصل أن قوة الشيء المحكوم به تلحق بالمنطوق الحكم .

ملخص الفتوى :

أن قوة الشيء المحكوم به لا تكون إلا لمنطوق الحكم دون أسبابه
لأنه يلزم الخصم المحكوم عليه ألا ينفذ هذا المنطوق ولا يحتج عليه إلا به .
غير أنه يجوز استثناء أن تلحق هذه القوة بما يكون من أسباب الحكم
مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث يشتمل على قضاء يتم له ناسل
في أنور كان لابد له من الفصل فيها .

(فتوى رقم ٥٨٠ - في ١١/١/١٩٥١)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

**ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه - ارتباط أسباب الحكم
بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها - ثبوت الخصية
لها في هذه الحالة ،**

(م ٢٠ - ج ١١)

ملخص الحكم :

إذا كان الأصل أن حجية الأمر القضي به تثبت لمنطوق الحكم دون
أسبابه إلا أن الأسباب تكون لها هذه الحجية أيضا إذا ارتبطت ارتباطا
وثيقا بمنطوقه بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب .

(طعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الأصل في حجية الأحكام أن تكون لمنطوق الحكم دون وقائعه وأسبابه
— الأسباب التي تحوز الحجية هي التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمنطوق
الحكم وتدخل في بنائه وتأسيسه وتكون لازمة للنتيجة التي انتهى
إليها الحكم ، والأسباب التي تشمل على قضاء .

ملخص النقض :

أن الأصل في حجية الأحكام أن تكون لمنطوق الحكم دون وقائعه
وأسبابه وأن المنطوق هو الذي يشتمل على قضاء المحكمة الملزم لما
كان بين الخصوم من خلاف ، وينبنى على هذا أن ما يرد في حكم المحكمة
ولو في منطوقه من تقريرات لم تكن محل خلاف بين الخصوم ولم يكن
أمرها معروضا على المحكمة للفصل فيه لا يجوز حجية . ومع ذلك فإن
من الأسباب ما يحوز حجية إذا ارتبط ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم
ودخل في بنائه وتأسيسه بحيث يكون لازما للنتيجة التي انتهى إليها
الحكم وضمنها بمنطوقه وبحيث لا يمكن قيلم المنطوق أو تحديده أو نفيه
إذا فصل عن الأسباب كما تحوز حجية الأسباب التي اشتملت على قضاء .

ومن حيث أن ما قضت به المحكمة الإدارية العليا في المنطوق من الزام
الحكومة بمصروفات الطعنين المشار إليهما هو قضاء خاص في الثلاثه
حول الخصم الذي يتحمل بهذه المصروفات .

وهذا القضاء ليس في حاجة الى اسباب تحمله او يمكن في ضوءها تبينه او تحديده او نميه ، وعلى هذا فان اثر هذا القضاء ينصرف الى الحكومة الخصم في الطعنين .

(فتوى رقم ٣٤٥ — ١٢/٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

قوة الامر القضى — شمول هذه الحجية للمنطوق والاسباب التى يقوم عليها المنطوق — وجوب مراعاة ما جاء بهذه الاسباب عند التنفيذ .
بخصى القضاء :

ان المادة ١/٤٠٥ من القانون المدنى تنص على ان « الاحكام التى حازت قوة الامر القضى به تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القيم ، ولكن لا يكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون ان تنضير صفاتهم وتطلق بذات الحق محلا وسببا .

ومن المبادئ المسلمة ان حجية الاحكام لا تكون قاصرة على منطوقها بحسب وانما تمتد ايضا الى اسبابها التى يقوم عليها هذا المنطوق مما تجب مراعاتها عند تنفيذه فلا يكون تنفيذ الحكم مخالفا او جاحدا لتلك الاسباب التى حازت حجيبتها سواء بسواء مع منطوق الحكم .

فاذا كان يبين من مطالعة الاسباب الواردة بحكم المحكمة الادارية لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتموين في الدعوى المشار اليها انه قد جاء بها ان المصلحة لا تمارى في ان المدعين يقومون باعمال المجتهد الحربي وان الحكم العسكري قرر منحهم مكافآت اضافية نظير قيامهم بهذا العمل ولم تضر بعد ذلك قواعد تحريمهم من هذا الصق ، وانه لاحتياج نيا ذهبت اليه المصلحة من ان المدعين يحصلون على نواتجها

بمضاغة متعلا عن انهم اذكروا هذا القول بأنه لا توجد قاعدة تحرمهم من التمتع بين المكافآت وبين ما يحصلون من نوبتية مضاعفة لا في قرار الضلوك العسكري ولا في قرار آخر ، وأنه لا يوجد سند قانوني تحضت به المصلحة يؤيدها في جحد حقهم لهذه المكافآت ، كما أن مجلس الخنائم لم يقدم ما يدل في جحد حقهم لهذه المكافآت ، كما أن مجلس الخنائم لم يقدم ما يدل على أن له سلطة عليا في المنح او المنع يستهدما من قاعدة تنظيمية ، على ذلك تكون الدعوى قائمة على أساس سليم من القانون متينا قبولها .

ويبين من ذلك أن مصلحة الجمارك كانت قد دفعت بعدم احتية المعين في مكافآت الخنائم على أساس أنهم يحصلون على مكافآت نوبتية مضاعفة وأن المحكمة قد فصلت في هذا الأمر ولم تأخذ بدفاع المصلحة في هذا الشأن على النحو المبين بأسباب الحكم . ولما كانت تلك الأسباب تعتبر مثبة لمطوق الحكم وتحوز معه قوة الأمر المقضى به ، ومن ثم غائما تعتبر حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة .

لذلك فإنه يتعين على مجلس الخنائم تنفيذ الحكم المشار اليه طبقا لما ورد بمطوقه وأسبابه مع ما يترتب على ذلك من صرف مكافآت مجلس الخنائم المستحقة دون خصم مكافآت النوبتية منها .

(انتهى رقم ٧٥٢ - في ١٢/١١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

حجية الشيء المقضى فيه - نطاق الحجة - هي لمطوق الحكم
تاريخ وقامه وأسبابه إلا ما كان من الأسباب مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمطوق
وبغلا في بينه وتأسيسه - صدور حكم يتضمن في أسبابه « أن
الدعوى قائمة على أساس سليم بما يتعين معه الحكم بإلغاء التقرير

السبوي المطعون فيه وما يترتب على ذلك الإلغاء من كافة الآثار ... هـ -
من مقتضى تنفيذ الحكم أرجاع القضية المحكوم له إلى طريق الترقية التي
تخطى فيها استنادا للتقرير الذي التفتت المحكمة هو وما يترتب عليه
من آثار .

ملخص الفتوى :

انه متى حاز الحكم حجية الشيء المقضي فيه اعتبر مفضيا قرينة
لا تقبل اثبات العكس على أنه مسرر صحيحا من حيث اجراءاته وان
ما قضى به هو الحق بعينه من حيث الموضوع بحيث يتمتع على كلفة
المحكوم أن تنظر فيما سبق الحكم فيه باستثناء المحكمة التي نص القانون
على الطعن في الحكم أمليها .

وعلى ذلك فان الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالغائه
ترار لجنة شئون الموظفين المطعون بيه وما يترتب على ذلك من آثار
هو حكم نهائي ولم يعد قابلا للطعن بأي طريق من طرق الطعن اذ لم
يطعن نيم أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لأحكام القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في هذه المثابة أصبح حائزا
لقوة الأمر المقضي فيه وحجيته ، والأصل أن الحجة تكون لمنطوق الحكم
دون وقائعه وأسبابه فالمنطوق هو الذي يشتمل على قضاء المحكمة
الحاسم لما بين الخصوم من خلاف ، إلا أنه من الأسباب ما يحسوز
حجية اذا كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم وادخلا في بيانه
وأسبابه بحيث يكون لازما للنتيجة التي انتهى إليها الحكم وضمينها
منطوقه وبحيث لا يمكن قيام المنطوق أو تحييده أو نفيه اذا فصل عن
الأسباب قضاء في بعض المسائل .

ومن حيث انه بان للجمعية العمومية من الاطلاع على أسباب الحكم
المذكور أن المحكمة قد أوردت في أسبابها « ان الدعوى قائمة على أساس
سلم من القانون مما يتعين معه الحكم بإلغاء التقرير السنوي المطعون
فيه وما يترتب على ذلك الإلغاء من كافة الآثار خاصة باستحقاق الإدمي

لحلوته القومية اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٧ والتي سبق أن هزمتها لجنة فينوتون المولدين بطسبتها المتقدمة في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٧ دون وجه حق أو ببرر من القانون . . . » ومن ثم تصلح هذه الأسباب في الحالة المعروضة لامكان الاستناد عليها في أرجاع اقدسية السيد المشار اليه في الدرجة الخامسة الى أول أغسطس سنة ١٩٥٧ بدلاً من ١٢ أبريل سنة ١٩٥٨ وهو تاريخ الترقية التي نخلته فيها الجهة الادارية استناداً منها على تقرير الكتلية الذي ألفته محكمة القضاء الاداري مع ما يترتب على ذلك من آثار ومن ثم يمكن للجنة الادارية في الحالة المعروضة أعمال هذا الرأي .

لذلك انتهى الرأي الى أن من يلغى تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري في الحالة المعروضة الارتداد باقدسية المذكور في الدرجة الخامسة الفنية العالية الى التاريخ الذي تخطى فيه لحصوله على التقرير السنوي المقضى بلفائه . .

(ملف ٢٩١/٢/٨٦ - جلسة ١٨/٥/١٩٦٦)

قائمة رقم (٢٢٥)

المبحث :

السبب الذي قامت عليه نتيجة الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم فيه كالمنطوق ذاته - لا وجه للمودة لبحث مسئولية جهة الادارة عن التمييز بعد ان هزم هذا الحكم رابطة السببية بين حساب مدة الخدمة السابقة واستحقاق المدعى لما يطلبه من ترقية .

ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر من المحكمة الادارية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ قد نفى قيام علاقة السببية المباشرة بين حساب مدة خدمة المدعى في مجلس مديرية اسوان في اقدسية العرجة الثامنة وبين استحقاق المدعى

لما يطلبه من درعيات وما يترتب على هذه الدرعيات من آثار وعلى هذا الأسس أحكام قضاءه برفض دعوى التسوية وبهذه الخلية يورر السبب الذي قام عليه نتيجة الحكم قوة الشيء المحكوم فيه كالمطوق ذاته ومن ثم فليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الحكم المذكور لا يلحق أى ظل على طلب التعويض فإن أسس الحكم المشار اليه انفسا ينفي قيام علاقة سببية المباشرة بين الخطأ والضرر فهو مرتبط بطلب التعويض ارتباط الصلة بالمطول ولا يكون ثمة محل لبحث مسئولية جهة الادارة عن التعويض بعد أن عدم الحكم سلف الذكر الركن الرئيس لهذه المسئولية وقد حاز ذلك الحكم بعدم الطعن فيه في الميعاد تسوة التزم المتضى به وتحصنت جميع الآثار المترتبة عليه .

(تلحق رقم ١٧٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢)

القاعدة رقم (٢٢٦)

الهيئة :

حجية الحكم كطوقه — الأساليب التي استند اليها في الحكم والتي تتماثل بمسائل لا أثر لها على الدعوى ، ولم تكن المحكمة بحاجة الى بحثها وهي في صدد الفصل فيها — لا حجية لها .

ملخص الحكم :

لئن كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى والزام المدعي المصروفات . لئن كان هذا الحكم قد صدر في مواجهة الطاعن — وهو الخصم المنضم — وتضمنت أسبابه ما يفيد أن محكمة القضاء الإداري قد ارتأت أن هذا الخصم مسئول أيضا عن المخالفة وأنه لا اعتداد بما يثيره من أنه بوصفه أحد مشايخ البلاد لا يخضع للجنة مخالفات الرأي — لئن كان ذلك كذلك إلا أن الحجية لا تثبت إلا لمنطوق هذا الحكم دون أسبابه المشار اليها ذلك أن المحكمة لم تكن في حاجة وهي بصدد الفصل في دعوى المدعى للتمريض لمسئولية الخصم المنضم عن المخالفة أو الفصل في دفعه .

بالإمداد القرار بالتنسبة اليه لما عرضت له من ذلك في بعض اسباب
بحكمها بما لا اثر له على دعوى المدعى لا تكون له حجية الامر المقضى لعدم
تعلقه بالطلب المرفوعة به تلك الدعوى ولعدم اتصاله بالنطوق .

(ملحق رقم ١٢٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٧)

البيان :

حكم محكمة القضاء الادارى بالفناء قرار المؤسسة رقم ٥١٦
لسنة ١٩٦٥ بترقية بعض العاملين بها الفاء كلياً — رفض دائرة فحص
الطعون لظعن التقدم في هذا الحكم — يترتب عليه ان يصبح حكم محكمة
القضاء الادارى نهائياً ويحوز قوة الشيء المقضى — اذا كان من اسباب
الفناء قرار الترقية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ الفاء كلياً ان هذا القرار صدر
سابقاً على القرار رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٥ بالتعامل والتسكين فان هذا
السبب يكتسب ايضاً قوة الشيء المقضى ويتمين عدم الاعتداد بالقرار
رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٥ نتيجة ذلك انه يكون على الجهة الادارية ان تجرى
التعامل والتسكين اولا ثم تجرى الترقية وفق الاوضاع السليمة .

ملخص الحكم :

ان قرار المؤسسة المدعى عليها رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٥ المشار
اليه هو ذات القرار الطعون فيه بالطعن الجالى وقد قضى الحكم الطعون
فيه بالفائله الفاء كلياً ، ولما كانت محكمة القضاء الادارى سبق ان قضت
في الدعوى رقم ١٥٨٨ لسنة ٢١ القضائية المشار اليها بجلسته ٢١ من
مايو سنة ١٩٦٩ على ما سبق بيانه بالفناء القرار المذكور الفاء كلياً .
وقد قضت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بجلستها المعتودة في ٢٠

من أبريل سنة ١٩٧٤ برفض الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ١٥ القضائية المقدم فيه ، فمن ثم أصبح هذا الحكم نهائيا وحاز قوة الشيء المقضى . واذا كان من بين أسباب البقاء قرار الترقية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ . بالتعادل والتسكين — وهو الشيء الثاني من طلبات المدعى — الأمر المخالف لحكم القانون ، واذا كان الذى يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه والأسباب الجوهرية المكملة له ، فإن السبب السالف بيانه يكتسب أيضا قوة الشيء المقضى ، ومن ثم يتعين عدم الاعتداد بهذا القرار الأخير ، ويكون على الجهة الإدارية ان تجرى التعادل والتسكين أولا ، ثم تجرى الترقية وفق الأوضاع السليمة .

(طعن رقم ٦٦٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٨)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

صدور حكم برفض الدعوى العمومية وبراءة المتهم مما نسب اليه بشأن نقل صيدلية بدون ترخيص — اقلية الدعوى العمومية عليه مرة ثانية عن ذات الواقعة ولكن بوصف قانونى جديد باعتبار انه اثار صيدلية قبل الحصول على ترخيص — الحكم ببراءته تأسيسا على انه لم يتم بفتح صيدلية بدون ترخيص بل نقل صيدلية الى مكان آخر وانقضت الثلاثون يوما التى يمكن للوزارة خلالها ان تعثر على طلب النقل — هذا الحكم لا تحوز اسبابه حجية الشيء المقضى به — اساس ذلك ان اسبابه انطوت على اصدار لحجية الحكم الجنائى الاول اذ كان يتعين على المحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التعرض لمبحث موضوعها ودون حاجة لان ينفذ امامها بذلك لان قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا من القظام العام — لا محل للقول بان لهذا الحكم حجية في ثبوت ان نقله للصيدلية قد تم بناء على قرار ضمنى بالترخيص .

ملخص الحكم :

أن ما ذهب اليه المدعى من أن الحكم الصادر ببراءته في المخالفة رقم ٦٤٨٤ لسنة ١٩٥٤ السيدة زينب له حجة قاطعة في نفي ملامته لاية مخالفة بسبب نقله لصيدليته وفي اثبات أن هذا النقل قد تم بفساء على قرار ضمني بالتريخيس له نفيه — ما يستدل به المدعى من ذلك لا تنهض به حجة — ذلك أنه يبين من الرجوع الى الأوراق (ملف رقم ٨ المودع تحت رقم ٢ دوسيه بلف الدعوى) — أنه بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ حرد مفتش الصيدليات مخالفة ضد المدعى لأنه في ذلك التاريخ (تجارى على نقل صيدلية أبو العز المرخص بها شارع القصر العيني رقم ٤٩ الى الملك رقم ١٧ بميدان السيدة زينب بحون تريخيس من الوزارة بالمخالفة لحكم المادة ٢٢ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤١) — وقيدت هذه المخالفة برقم (٢٧٧٧ سنة ١٩٥٢ السيدة) وطلبت النيابة عقابه عملا بنص المواد ٢٢ ، ٤٤ ، ٨٤ و ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ — لدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له مستندا الى المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أساس أن النقل قد تم في ١٦ من اغسطس سنة ١٩٥٠ — وبجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة السيدة زينب بقبول هذا الدفع وبتنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له وببراءته مما نسب اليه واستندت في ذلك الى أن المخالفة المنسوبة اليه وقعت طبعا للاتهام في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ — وقد استؤنف هذا الحكم وقضى بتأييده بجلسة ٨ من مارس سنة ١٩٥٤ — ثم اعقب ذلك اتهام المدعى بأنه في يوم ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٤ ادار صيدلية قبل الحصول على تريخيس من وزارة الصحة وقيدت الواقعة برقم (٦٤٨٤ سنة ١٩٥٤ مخالفات السيدة) وطلبت النيابة عقابه بالمواد ١ و ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ — ودفع المدعى بسقوط الدعوى لانقضاء أكثر من سنة على وقوع المخالفة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ اكتشاف الواقعة وتحرير محضر المخالفة — ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع وقضت بجلسة

٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦ براءة المدعى لما نسب اليه تأسيساً على أن العملية التي قام بها ليست عملية فتح صيدلية بدون ترخيص بل عملية نقل صيدليته المرخص بها سابقاً من مكان الى آخر وعلى أن الثابت أنه تقدم الى قسم الصيدليات في ٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بطلب بنقل صيدليته ولما انقضت مدة الثلاثين يوماً التي يمكن للوزارة فيها الاعتراض على الطلب أرسل اليها اخطاراً بأنه سيبدأ عملية النقل حسب القانون وتم فعلاً في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

ولئن كان ثلثي الحكمين المشار اليهما وهو الحكم الصادر من محكمة السيدة زينب في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦ في المخالفة رقم ٦١٨٤ لسنة ١٩٥٤ قد انتهى في منطوقه الى ذات النتيجة التي انتهت اليها تلك المحكمة في حكمها الاول الصادر في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ في المخالفة رقم ٢٧٧٧ سنة ١٩٥٢ وهي براءة المدعى مما نسب اليه الا أن ذلك الحكم قد انطوى في أسبابه التي اقام عليها قضاءه على اصدار لحجية الحكم الاول — ذلك ان المحكمة بعد ان عدلت وصف التهمة بما يطابق ومنها الوارد في قيد المخالفة رقم ٢٧٧٧ سنة ١٩٥٢ رفضت الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية وتعرضت لبحث موضوعها — في حين أنه ما كانت تجوز بمعاودة النظر في تلك الدعوى بعد الحكم فيها نهائياً مادام موضوع التهمة في حقيقته واحداً وان تغير في الظاهر وصفه القانوني وهذا ما تقضى به المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية وما يقتضيه احترام قوة الشيء المقضي فكان يتعين ان على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها في المخالفة رقم ٦٤٨١ لسنة ١٩٥٤ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التعرض لبحث موضوعها — وما كانت في حاجة لأن يرفع أمليها بذلك لأن قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً من النظام العام .

وان استناد المدعى الى أسباب الحكم الصادر في المخالفة رقم ٦٤٨١ لسنة ١٩٥٤ للقول بأن لذلك الحكم حجتيه في ثبوت أن نظره للصيادلة قد تم بناء على قرار ضمنى بالترخيص — مردود بأن الأصل أن منطوق الحكم

هو الذى يجوز حجية الشيء المحكوم فيه ولا تثبت الحجة الا للأسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا والتي لا تقوم له قلبية بدونها - ويبين من الرجوع الى حكم السيدة زينب المشير اليهما انهما ولئن كتبا قد انتقيا الى ذات النتيجة وهى براءة المدعى من مخالفة نقل صيدليته دون ترخيص - الا ان اولها قد قضى فى منطوقه بانتضاء الدعوى الجنائية لها منطوق ثلثيها فقد اقتصر على القضاء بالبراءة استنادا الى اسباب تتحصل فى ان المدعى لم يخالف القاتون فى نقل صيدليته والواقع ان ما تعرضت له هذه الاسباب لم يكن ضروريا للفصل فى الدعوى لو ان المحكمة احرمت حجة الحكم الاول الحائز لقوة الأمر المقتضى - بل ان هذه الاسباب حسبها سبق البيان - قد انتطوت على اهدار لتلك الحجة المتعلقة بالنظام العام والتي كان من مقتضاها الا تعرض المحكمة فى حكمها الثانى لموضوع الدعوى الجنائية وان تقضى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها - وبناء على ذلك فان الاسباب المذكورة التى اقام عليها الحكم الصادر فى المخالفة رقم ٦٤٨٤ سنة ١٩٥٤ قضاء بالبراءة - بعد ان كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بضى المدة وقضى بانتضاءها بحكم نهائى - هذه الاسباب لا تثبت لها حجة الشيء المحكوم فيه - بل يتعين التحويل فى هذا الشأن على ما ورد بمنطوق الحكم الاول الصادر فى المخالفة رقم ٢٧٧٧ سنة ١٩٥٢ من قضاء بانتضاء الدعوى الجنائية كسبب للحكم ببراءة المدعى .

وبن حيث انه لما تقدم لا تكون لاسباب الحكم الصادرة فى المخالفة رقم ٦٤٨٤ سنة ١٩٥٤ اية حجة فى نفى مخالفة القانون من المدعى فى خصوص نقل صيدليته او فى اثبات ان هذا النقل قد تم بناء على ترخيص ضمنى مستفاد من تصرف مدة من المدد دون اجابة الجهة الادارية لا حجة للحكم المذكور فى هذه النواحي ولا فى غيرها وانما العبرة هى بحقيقة الواقع وهى انه قام بهذا النقل على مسؤوليته ودون ان يحصل مقدما على ترخيص به من الجهة المختصة حسبما كان يقضى القانون .

٥٢٥ ١١٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٨ .

المبحث الرابع

حجية الحكم تمتد الى الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص

قاعدة رقم (٣٢٩)

المبدأ :

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — حجية الأمر المقتضى به — يشترط اتحاد الخصوم والمحل والسبب — الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص مثل المشتري وإذا كان الحكم متعلقا بالعين التي انتقلت للظف — ابتداء حجية الحكم الى الدائنين المايين .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠١ من قانون الإثبات تنص على أن الاحكام التي حازت قوة الشيء المقتضى تكون حجة بها فعملت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم. وتطلق بذات الحق محلا وسببا ، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص وهو المشتري اذا كان الحكم متعلقا بالعين التي انتقلت للظف ، وتمتد حجية الحكم كذلك الى الدائنين المايين ، وذلك حسبما استقر عليه رأى الفقه والقضاء ، ولما كان الثابت من الاوراق أن المطعون ضده فى الطعن المائل السيد/... .. اشترى أرض النزاع البالغ مساحتها ١ سهم ، ١ قيراط من السيد/... .. بموجب العقد العرفى المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ وأن هذا البائع اشترى تلك المساحة ضمن مساحة أكبر

شهرها ٢١ سهم ، ٢ شراط ، ٢ افدنة من السيد/..... بالمقد العرفي المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ ، وكان الحكم الصادر في الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٨ تضى بالنقض قرار اللجنة القضائية بالاستعداد بالمعتمد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ ويرفض الاعتراض ، فان هذا الحكم يكون حجة على ورثة المرحوم/..... بوصفهم خلفا عليا ، ويكون حجة كذلك على المطعون ضده السيد/..... بوصفه خلفا خاصا للمرحوم /..... ومن ثم فلا يحق للمطعون ضده ان يجدد النزاع مرة أخرى بطلب النسخة قرار الاستيلاء على أرض النزاع .

ومن حيث ان الاعتراض رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٢ موضوع الطعن الملل يقط محلا وسببا مع الاعتراض رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٢ موضوع الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٨ ق ع ، ذلك ان محل الاعتراض هو طلب النسخة قرار الاستيلاء على مساحة من الأرض الزراعية بالقطعة رقم ٦٦ بحوض الضمة والترايبع رقم ١ بناحية الكوم الأخضر محافظة الجيزة لدى الخاضع/..... طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، والسبب في الاعتراض الأول وهو العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ يستغرق السبب في الاعتراض الثاني وهو العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ لأن العقد الأول هو سند ملكية البائع في العقد الثاني ، ومن المسلمات ان الحكم في الكل يعتبر حكما في الجزء ، وما دامت المحكمة رفضت طلب اللغاء بالنسبة للمساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ فان هذا الرضى ينسحب الى المساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ لانها جزء من مساحة العقد السابق .

(طعن ١٦٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

المبحث الخامس

**هجية الامر المفضى الذى تتنوع به الاحكام الادارية هجية
نسبية فيما عدا احكام الافداء .**

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبسطة :

هجية الاحكام الادارية وفقا لما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون مجلس
الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٤٠٥ منى — تنوع احكام الافداء وحدها
بالهجية قبل الكافة — شروط نواتر الهجية لساتر الاحكام الادارية هي
اتحاد الخصوم والمحل والسبب بما يجعلها هجية نسبية .

بمضى المقتضى :

ان المادة ٢٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ تنص على ان تسرى في شأن الاحكام جيمها القواعد الخاصة
بقوة الشيء المفضى به على ان الاحكام المصادرة بالانفاء تكون حجة
على الكافة .

كما تنص المادة ٤٠٥ من القانون المضى على ان « الاحكام التى حازت
قوة الامر المفضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول
دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لظك الاحكام هذه الهجية الا في
نزاع قام بين الخصوم انفسهم ، دون ان تتغير صفاتهم وتطلق بذات الحق
بحلا وسببا » .

ومناد ما تقدم ان الاحكام الادارية شأنها شأن الاحكام المدنية تكون

حجة بما فصلت فيه من الحقوقي ، وهذه الحجة لا تقبل الدليل العكسي بل
ان حجة الامر المقتضى التي تتبع بها هذه الاحكام — فيما عدا الاحكام
المصادرة بالالفاء وهي التي لها حجة عينية قبل الكلمة — هي حجة نسبية ،
بمعنى انه لا تكون للحكم حجة الامر المقتضى الا في نزاع قائم بين الخصوم
انه سهم وتعلق بذات الحق بهتلا ونسبياً .»

(فتوى رقم ١١٤٠ — في ٢٩/١١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

الحكم الصادر بتسوية حالة موظف — حجة نسبية لا تصدى
الخصوم فيه الى غيرهم ،

ملخص الحكم :

ان قرار اللجنة القضائية النهائي في شأن طلب تسوية حالة متساو
في منطوقه او في اسبابه المرتبطة به التي حمل عليها ليست له الا حجة
نسبية لا تتمدى الاخصام فيه الى غيرهم ، فلا يجوز ان لم يكن مختصاً
فيه او متبجلاً في المستوى ان يتمسك بهذه الحجة على الادارة
في نزاع آخر ولو مرتبطاً بالنازعة الاولى ، التي لا يكتسب قرار اللجنة
القضائية فيها قوة الامر المقتضى الا بالنسبة لمن كان خصماً فيه ، وعلّة
هذا الاصل ان القواعد المطلقة بقوة الشيء المحكوم به هي من القواعد
الضيقة التفسير التي ينبغي الاحتراز من توسيع مدى قبولها ، دفعاً
للاضرار التي تترتب على هذا التوسيع ، واذن فكلما اخلت اى شرط من
شروط تلك القاعدة — كالسبب او المحل او الاخصام — بان اخطف ايها
في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الاولى وجب التقرير بان لا قوة
للحكم الاول . ولا مبالغ للاحتجاج بما تناوله منطوقه . او السبب
المرتبط به في الدعوى الثانية ، اذ القرار النهائي الاول ، كما لا يحتج به
على الكافة لا ينفذ الكافة كذلك ، اعتباراً بان الحجة المطلقة لا تسلم في

بمضار القانون الإداري ، الا لاحكام الالغاء وحدها طبقا لما ورد في المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ومن ثم اذا ثبت ان القواعد التنظيمية توجب لامكان انتفاع المدعى بكادر العمال ان يكون له مثيل من عمال اليومية ، واصرت الجهة الادارية على عدم وجود هذا المثيل ، فليس له ان يتمسك بالحجية المستمدة من حكم صدر لزميل له قضى بتطبيق كادر المال عليه .

(طعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

منازعة في اجر — الحكم الصادر فيها له حجية نسبية .

ملخص الحكم :

ان المنازعة في الاجر هي منازعة يكون الحكم الصادر من القضاء الاداري في خصوصها ذا حجية نسبية مقصورة على اطرافه .

(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١١)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

قيام قوة الشيء المحكوم فيه في الأوضاع الادارية على حكمة ترتبط بالصالح العام — للمحكمة اعمال قرينة قوة الشيء المحكوم فيه على المنازعة الادارية ولو لم يتمسك بهذا الدفع ذوى الشأن — يستوى في ذلك ان تكون المنازعة متعلقة بالفناء القرارات الادارية او متعلقة بالمرتبات والمعاشات

(م ٣١ — ج ١٤)

والمكافآت — **المنازعات الاخيرة** هي ايضا من المنازعات التي لا يحصى من
انزال احكام القانون المنظمة لها على ما تلام من نزاع في شأنها دون اعتداد
باعتناق الخصوم على ما يخالفها — **اعتبار الاولى ذات حجة على الكفة**
دون الثانية لا اثر له في هذا المجال — **دليل ذلك** — **الحكمة في جعل منازعات**
الافناء ذات حجة عينية .

ملخص الحكم :

ان المركز القانوني التنظيمي متى انحسم النزاع في شأنه بحكم حاز
قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الاداري نهائيا ، فالعود
لانارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر ،
وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الاداري ، ولذلك كان استقوار الأوضاع
الادارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي
به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الاساسية التي يجب الفزول عليها
للحكمة التي قامت عليها ، وهي حكمة ترتبط بالصالح العام ، واية ذلك
أن القانون خول هيئة المفوضين — مع انها ليست طرفا ذا مصلحة
شخصية في المنازعة — حق الطعن في الاحكام ان خالفت قوة الشيء المحكوم
به ، سواء دفع من الخصوم بهذا الدفع او لم يدفع ، وما ذلك الا لان
زعزعة المراكز القانونية التي انحصرت بأحكام نهائية تخل في نظر القانون
بتلك القاعدة التنظيمية العامة ، ويضرب النظر عن اتفاق ذوى الشأن
حراة او ضمنا على ما يخالفها ، ومن ثم فالحكمة ان تنزل هذه المساعدة
الاساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها ايا كان موضوعها ،
وبسواء كانت طعنا بلغاء القرار الاداري ام غير ذلك ، ما دام هذا الموضوع
مظهرا من المراكز التنظيمية المرد عليها الى احكام القانون وحده ولا يملك
الطهران الانتفا على ما يخالف هذه الاحكام ، ولا محل للتفرقة في ذلك
بين المنازعات الخاصة بلغاء القرارات الادارية وبين غيرها من المنازعات
المنطقة بالمرتبكات والمعاشات والمكافآت ، لان هذه ايضا من المراكز القانونية

الانظمة التي لا محيص من انزال احكام القانون المنظمة لها على ما قلم
من نزاع في شأنها . ولا عبرة باتفاق ذوى الشأن على ما يخالفها ، ولا يغىر
من ذلك أن الاحكام الصادرة بالانفاء ذات حجية عينية تقتضى قبض
الكافة بينما هي في المنازعات الأخرى ذات حجية مقصورة على أطرافها ،
لأن المرء في تلك إلى خصائص ضهير بها في منازعات الحصف الأول طبيعة
الروابط القانونية فيها مع تامة درجة الاعتقال بالمطحة العامة . عن
طبيعة الروابط القانونية في منازعات الحصف الثاني ، بل طبيعة الروابط
فيها جميعا واحدة من هذه الناحية ، وانما المرد في ذلك الى أن مقتضى الغاء
القرار الإداري هو اعتباره معدوما قانونا وكان لم يكن ، فيصرف هذا الأمر
يحكم الزوم وطبائع الأشياء على الكافة ، ولكلذى شأن ولو لم يكن من
أطراف المنازعة أن يتعسك به ، وآية ذلك أن الاحكام الضائرة من القضاء
الإداري في مثل هذه المنازعات بالرغبي ليست لها حجة عينية على الكافة .

(طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢ ق = جلسة ١٩٥٨/١١/١٨)

قائمة وقوم (٢٤٤)

: 449

الحكم بالتأجيل قرار اذارتي لاختلافه للدستور والقانون — حيابة الحكم
 قوة الشيء المقضي به — لا محل عند النظر في دعوى التمويض لاعادة
 مشروعة القرار او اسبغله وجرواته وظبوف اصداره .

بلفظ الضم:

لا محل للعودة لبحث مشروعية القرار الإداري ولا لفحصى استنبطه ومبرراته والظروف التي أحاطت بإصداره ، بعد اذ قضى بحكم الأفعله بأنه قرار مخالف تماماً لحكم الدستور والقانون . وقد حاز ذلك الحكم قوة الشيء المقضى به في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، ونحصرت جميع الآثار المترتبة عليه .

(طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المادة :

قضاء الحكم بإلغاء القرار الصادر بنحط أحد الأشخاص في التعيين وتعيين من يلونه في ترتيب الامتحان — اثره التسليم بوقوع خطأ من الإدارة — الحقية المتخطى في الحصول على تعويض عن الفترة التي قضاها بدون عمل .
ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر من المحكمة الادارية بالاسكندرية في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ في الدعوى رقم ٤٤٤ لسنة ٤ القضائية المقامة من المطعون عليه ضد مصلحة الجبارك وديوان الموظفين له حجية الشيء المقضي نسيما حكم به من الغاء قرار وزير المالية الصادر في ٤ من يولية سنة ١٩٥٤ نسيما تضمنه من تحطى المطعون عليه بقرار التعيين باحدى وظائف الدرجة الثامنة الكتابية وتعيين من يلونه في ترتيب الدرجات في امتحان ديوان الموظفين ولا جدال في ان تصرف الإدارة المذكور بعد اذ تبين من الحكم المشار اليه مخالفته للقانون يكون خاطئا ومن ثم تنتصب مسؤولية الإدارة عن الاضرار التي حاققت بالمطعون عليه نتيجة لتخطيه قرار التعيين مادام يقترب على حجية الحكم الصادر بإلغاء هذا التخطى التسليم بان التصرف قد انطوى على مخالفة واضحة للقانون واخلال باحكامه ومادام هذا الاخلال هو الذي يستفاد منه الخطأ المنسوب الى الإدارة ، واذ عجزت الإدارة عن اثبات ان المطعون عليه قد وفق الى مورد رزق يستعين به على تخفيف وقع الحرمان من راتب الوظيفة المقطوع عنه نتيجة للتخطى في التعيين وانكر المدعى من ناحية أخرى تكسبه بوسيلة أخرى بعد اخفائه في الانخراط في العمل الحكومي فانه يتعين ان يقتضى له بالتعويض عن تصرف الإدارة الخاطيء على ان يراعى في ذلك ان المطعون عليه قد اسهم بفعله في اطالة مدة تعطله الى ما بعد ٤ من مارس سنة ١٩٥٦ .

حتى تاريخ تعيينه في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ مما تنقضى معه علاقة السببية بين خطأ الإدارة والضرر الذي حل بالمطعون عليه في تلك الفترة ، وهذا الانتفاء مستفاد من امتناعه من استكمال مسوغات تعيينه عندها .
طوّل بها في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٦ الأمر الذي يترتب عليه لزاما انحصار الضرر الذي أصاب المطعون عليه في المدة اللاحقة على تخطيه في قرار التعيين آنف الذكر والتي امتدحت الى تاريخ مطالبة الإدارة اياه باستكمال مسوغات تعيينه على ما سلف البيان . لأن الضرر اللاحق على هذا التاريخ لم يكن بطبيعة الحال نتيجة لتصرف الإدارة غير المشروع .

(طعن رقم ١٧١٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٩)

للبحث السابق

الفرقة بين اثر الحكم كإدانة لقوية الحقوق المحكوم بها وقوة الامر المقضى به

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

للقاضى حرية تقدير القرينة المستفادة من حكم سبق صدوره وأن يرجح حكما على آخر اذا اشتركا في التعرض لذات الواقعة — الفرقة بين
لأثر الحكم كإدانة لقوية الحقوق المحكوم بها وقوة الامر المقضى به .

ملخص الفتوى :

ان المقرر أن الحكم قرينة على صحة ما حكم به من الحقوق ،
وهذه القرينة هي قرينة قضائية وليست قرينة قانونية . والقرينة — بصفة
عامة — هي النتائج التى يستخلصها القانون من واقعة معلومة لمعينة واقعة
مجهولة والقرينة القانونية هي التى ينص عليها القانون وهي ليست طريقا
للإثبات بل هي طريق يعنى من الإثبات وأما القرينة القضائية فهي واقعة
ثابتة يختارها القاضى من بين وقائع الدعوى — وهي بالدلائل أو الإشارات
ليصل منها الى الواقعة المراد اثباتها . (الوسيط للمسنهورى ج ٢ — بنسب
١٧٣ وما بعده) .

وليس فى القانون نص يقتضى أن تكون الأحكام قرينة قانونية بتواتر
ويضطرد الاحتجاج بها ، ولذلك فمزال للقاضى حرية تقدير القرينة
المستفادة من حكم سبق صدوره وأن يرجح حكما مع آخر — من حيث القوة
الذاتية للإثبات — اذا اشتركا فى التعميىض لواقعة واحدة .

وهذه القوة تختلف عن قوة الأمر المقضى التى نصت عليها المادة (١٠١)
من قانون الإثبات والتى تنص على أنه :

« الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه
من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل يهتس هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك
الأحكام هذه الحجة الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير
صفتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا » .

وهذه الحجة تمنع من اعادة عرض النزاع مرة اخرى على القضاء
بعد الفصل فيه فهى لا تتعلق بقوة الحكم فى الإثبات الذاتى . وهى لا تكون
الا عذرا لاحتداد الخصوم والمحل والسبب .

ومن الواضح فى الحالة المعروضة أن قوة الدليل المستفادة من الحكم
المقدم من الهيئة العامة للتعمير أوضح منها فى الأحكام المقدمة من الهيئة
العامة للأوقاف ولذلك فالجمعية المهيمنة إذا تناضلت بينها رأت أن تأخذ
بالحكم المقدم من الهيئة العامة للتعمير إذ تراه أرجح فى تقوية الحقوق
المدعى بها فى هذه المنازعة من الأحكام المقدمة من الهيئة العامة للأوقاف
ولا تحوز هذه الأحكام حجة الأمر المقضى فيها بينها لأنها تختلف فى
الخصوم والمحل والسبب .

تلسما : تنفيذ الحكم :

قاعدة رقم (٣٤٧)

المبدأ :

حكم — تنفيذ — الجهة المتزمة بذلك — هي الجهة الصادر في مواجهتها

ملخص الفتوى :

إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم باستحقاق اعانة الفلاء على النحو المبين به قد صدر في مواجهة وزارة التربية والتعليم ، ومن ثم نهى وحدها الملزمة بتنفيذه احتراماً لحجية الشيء المحكوم فيه .

(فتوى رقم ١٦ — في ١٠/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الخارجية — صدور القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ تنفيذاً له بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقضلي متضمناً ترتيب أقديبتهم — منع الطعن بأى وجه من الوجوه في هذا الترتيب بمقتضى المادة الخامسة من القانون — لا يحول دون تنفيذ الأحكام النهائية الحائزة لقوة الأمر المقتضى أياً كان تاريخ صدورهما — أساس ذلك وجوب احترام حجية الأحكام — عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة إن صدرت لصالحهم الأحكام إلا بنص صريح بذلك في قانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة

الخارجية تنص على أن « يتضمن القرار الجمهورى بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ترتيب أقدميتهم ، ويعتبر هذا الترتيب نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه . . » وبغاد هذا النص هو امتناع الطعن فى ترتيب الأقدمية الوارد فى القرار الجمهورى المشار اليه فيه — وهو القرار الجمهورى رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر تنفيذا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ ومنهزم الطعن الذى يمتنع اتخاذ طريقته وفقا لهذا النص ، هو التجاء صاحب الشأن الى الجهة القضائية المختصة ، ناعيا على القرار الجمهورى المتضمن ترتيب الأقدمية مخالفته للقانون ، توصلا الى الغائه ، مع ما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بترتيب الأقدمية الوارد به . أما تنفيذ الأحكام النهائية التى تكون قد صدرت معجلة لهذا الترتيب فإنه يخرج عن مجال منع الطعن بمفهومة سالف الذكر ، اذ يقوم على أسس دستورية وقانونية ، ترتكز على قاعدة استقلال السلطة القضائية ، وقوة الأمر المقضى ، ومن ثم فإن النص على منع الطعن فى ترتيب الأقدمية الوارد فى القرار الجمهورى المذكور ، لا يحول دون تنفيذ الأحكام النهائية الحائزة لقوة الأمر المقضى ، حتى ولو كان من شأن تنفيذها تعديل ترتيب الأقدمية الواردة فى هذا القرار ، لما ينطوى عليه الامتناع عن التنفيذ من المساس بحجية الأحكام دون سند من القانون فضلا عن المساس بالحقوق المكتسبة لمن صدر لصالحهم تلك الأحكام ، مما لا يجوز الا بقانون ينص صراحة على ذلك — وهو ما لم تتضمنه نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

وليس ثمة تعارض بين القاعدة القانونية التى تضمنها القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ — فيما يتعلق بعدم جواز الطعن فى ترتيب الأقدمية الواردة فى القرار الجمهورى رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — وبين تنفيذ الأحكام النهائية بما يؤدى اليه من تعديل فى هذا الترتيب ، اذ ليس من شأن أعمال القاعدة القانونية المذكورة تعطيل تنفيذ الأحكام النهائية ، الحائزة لقوة الأمر المقضى ، وذلك بقطع النظر عن تاريخ صدور هذه الأحكام اذ أن الأحكام مقررة لا منشئة ، بحيث يرتد أثرها الى تاريخ نشوء الحقوق التى تقررها .

وعلى ذلك فانه لا يبنى على قاعدة عدم جواز الطعن فى ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الذى تضمنه القرار الجمهورى رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

الامتناع عن تنفيذ الأحكام النهائية التي يكون من شأن تنفيذها تعديل مرتبهم
الاقتصادية الواردة بالقرار الجمهوري المذكور .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن الحكم الصادر من محكمة
القضاء الإداري لصالح السيد/... واجب التنفيذ على الوجه المبالي
ايضاحه احتراماً لمعيته ، ولو كان من شأن ذلك تعديل ترتيب الانتمية
الوارد في القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا للقانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

(ملف رقم ٤/٢/٦٨ — جلسة ١١/١٧/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

الحكم بتسوية حالة المدعي طبقاً لقواعد الإنصاف بوضعه في الدرجة
التاسعة اعتباراً من دخوله الخدمة في ١٩٢٤/١٢/١٥ مع ما يترتب على ذلك
من آثار وفروق مالية — وجوب صرف هذه الفروق اعتباراً من ١٩١٤/١/٢٠
تطبيقاً لقواعد الإنصاف — لا وجه لقصرها على خمس سنوات ماضت
الحكومة لم تدفع بسقوط حقه في هذه الفروق ولم تعرض المحكمة لهذا الأمر
في منطوق الحكم أو في أسبابه .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن المحكمة الإدارية استظهرت عناصر النزاع في
الدعوى رقم ٥٣٧ لسنة ٢ القضائية وخلصت الى أنها قائمة على أساس
صحيح من القانون ، فمقتضى بأحقية المدعي في الدرجة التاسعة اعتباراً من
تاريخ دخوله الخدمة في ١٩٢٤/١٢/١٥ طبقاً لقواعد الإنصاف مع ما يترتب
على ذلك من آثار وفروق مالية ، وكان المدعي قد طلب الحكم بذلك ، فلم
تدفع الوزارة بسقوط حقه في هذه الفروق ، كما أن المحكمة لم تعرض لهذا
الأمر سواء سواء في أسبيل الحكم أو في منطوقه ، وقد جاءت هذه الأسباب
صريحة واضحة الدلالة على قصر المحكمة اجابة الدعوى الى ما طلب من

تسوية حالته وصرف الفروق المترتبة على هذه التسوية دون تقيدها بأى قيد أو قصرها على مدة معينة .

ولما كانت اسباب الحكم ترتبط بالملطوق ارتباطا وثيقا ، كما ان منطوق الحكم يتحدد وفقا لطلبات المدعى التى تعرض لها هذه الأسباب ، ومن ثم فلا منهل من التوفيق عنهما تضمنه الحكم فى أسبابه ومنطوقه ، احتراما لمبدأه التى اكتسبها بغيره نهائيا ، ولا يكون محلا لأعمال حكم المادة ٥٠ من القويم الخاضع من لائحة الجزائية والحسابات التى تقضى بأن الماهيات التى لم يطالب بها خلال خمس سنوات تصبح حقا مكتسبة للحكومة . ويتميز بالتالى صرف الفروق المحكوم بها لصالح المحكوم له . اعتبرا من ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٤ تطبيقا لقواعد الانصاف .

(مقتضى رقم ٤١٥ - فى ١٩٥٧/٨/٨)

قاعدة رقم (٢٥٠) .

المبدأ :

الأصل انه لا يجوز لقرار ادارى ان يعطى تنفيذ حكم قضائى . - جواز ذلك استثناء ان كان يترتب على تنفيذ الحكم غورا اخلاقا خطيرا بالصالح العام يتمرد تداركه - مثال بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية بموافقة رئيس الجمهورية بالاستيلاء على عقار تشغله مدرسة خاصة بجمعية بعد صدور حكم بإخلائه بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ - اتفق والد المبنى المحكوم بإخلائه ومبنى الجمعية المستأجرة بعد ذلك على تسوية النزاع الخاص بالتعويضات فى المبنى الذى كانت سببا للحكم بإخلاء وتمهد الجمعية بالإخلاء فى ميعاد محدد والا كثر ذلك المبنى الحق فى تنفيذ حكم الإخلاء - اطلاع الوزارة على ذلك وعدم اعتراضها - دلالة على ان المتزعة فى القرار الادارى أصبحت منتهية - للخصوم فى هذه الحالة المتازعة فى حكم الإخلاء المبنى حسبما انتهى اتفاقهم .

ملخص الحكم :

لئن كان الأصل انه لا يجوز للقرار الإداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي ، إلا كان مخالفا للقانون ، إلا انه اذا كان يترتب على تنفيذه مورا لخلل خطير بالمصالح العام يتعذر تداركه كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام . فيرجع عندئذ المصالح العام على المصالح الفردى الخاصة ، ولكن بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها ، وأن يعرض صاحب الشأن ، أن كان لذلك وجه . كما انه ولئن كان لوزير التربية والتعليم بموافقة السيد رئيس الجمهورية أن يصدر قراراته بالاستيلاء على أى عقار يكون خاليا اذا كان لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ، وذلك بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى تجدد العمل به بعد ذلك ، وأن العقار لا يعتبر حاليا جائز الاستيلاء عليه إلا اذا كان لا يوجد ثمة مانع قانوني مع ذلك ، ولا يجوز فى الأصل أن يستعمل قرار الاستيلاء كأداة لاعادة يد شخص حكم باخلائه من العقار اذا كان السبب فى الحكم عليه بالاخلاء هو اخلاله بالتزاماته اخلالا اضر بالعقار وببالكه ، إلا اذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتقدم علاجا لضرورة ملجئة حتى لا يتصل سل سير مرفق التعليم وتقدر الضرورة عند ذلك بقدرها — لئن كان ذلك كله هو كما تقدم — إلا انه يبين من عناصر المنازعة أن الذى الجأ وزارة التربية والتعليم لاستصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه — كما يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء — هو أن المدرسة المحكوم باخلائها تنظيم حوالى الألف طلبة ، ويترتب على الاخلاء مورا تشريدهن وتعطيل سير مرافق التعليم بالنسبة لهن ، مما لا يتفق مع المصلحة العامة بأية حال ، فأريد بالقرار المذكور تنادى هذه النتائج الخطيرة . فيكون القرار — والحالة هذه — قد صدر لضرورة ملجئة انتضاهها المصالح العام ، وقد جرت بعد ذلك مفاوضات بين المدعين وبين ممثلى الجمعية ، اهللت الجمعية خلالها للاخلاء ريثما تتبدر مكاتنا آخر ، ثم انتهت ببعث ذلك هذه المفاوضات باتفاق سوى فيه النزاع الخاص بالتقديرات فى المبنى — تلك التفسيرات التى كانت سببا للحكم بالاخلاء — وقدز التعويض المناسب على الوجه الذى ارتضاه

الطرفان ، ثم تمهدت الجمعية بالاخلاء في ميعاد معين . والا كان للملاك المبنى الحق في تنفيذ حكم الاخلاء ، وقد كان ذلك كله باطلاع الوزارة وعدم اعتراضها ، كما يدل على ذلك الخطاب المرسل من منطقة القاهرة الشمالية الى أحد المدعين ووكيلهم الذي أرفق به صورة من عقد الاتفاق المذكور ، وذكر في الخطاب بياننا لهذا العقد انه « بخصوص استمرار شغل المبنى المؤجر لمدرسة البنات السابقة للجمعية مرة أخرى غايتها ... » ، وطلب الى الاستاذ المذكور الاطلاع عليه وحفظه لديه . وكل ما تقدم قاطع في الدلالة على ان المنازعة في القرار الادارى ذاته قد أصبحت منتهية ، بعد اذ تبين ان هذا القرار كان قد صدر للضرورة الوقتية الملجئة ، وهى تتحدى تشريد التلميذات كما سلف ايضاحه ، وان هذا القرار قد استنفد اغراضه بعد اذ قبل المدعون انفسهم اهمال الجمعية في الاخلاء مدة بعد أخرى ، الى ان انتهت المفاوضات في هذا الخصوص بين ذوى الشأن بالاتفاق المشار اليه ، وهو اتفاق جديد سوى النزاع الخاص بالتغييرات في المبنى وقدر التعويض المناسب على الوجه الذى ارتضاه الطرفان ، وتمهدت الجمعية في الوقت ذاته بالاخلاء في ميعاد معين ، والا كان للمدعى الحق في تنفيذ الحكم بالاخلاء ، وقد كان ذلك كله — كما سلف القول — معلماً للوزارة واقرارها ، فيتمتعين — والحالة هذه — القضاء باعتبار المنازعة الادارية في القرار الادارى الخاص بالاستيلاء للسبب الذى قام عليه قد أصبح منتهياً ، والخصوم وشأنهم في المنازعة الخاصة بتنفيذ حكم الاخلاء المدنى حسبما انتهى اليه اتفاقهم .

(طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

الأصل انه لا يجوز لقرار ادارى ان يعطل تنفيذ حكم قضائى نهائى — جواز ذلك استثناء اذا كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً اخلال خطير بالمصالح العام يتعذر تداركه — مثال بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية والتعليم بالاستيلاء على عقار تشغله مؤسسة ملجأ البنات بالإسكندرية .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان القرار الادارى لا يجوز فى الاصل ان يعطل تنفيذ حكم قضائى نهائى ، والا كان مخالفا للقانون ، ألا اذا كان يترتب على تنفيذ الحكم مورا ، اخلا خطير بالصالح العام يتعذر تداركه ، كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام فيرجح عندئذ الصالح العام على الصالح الفردى الخاص ، ولكن بهرعاة ان تقدر الضرورة بقدرها ، كما انه ولئن كان لوزير التربية والتعليم ان يصدر قرارا بالاستيلاء على ائى عقار يكون خاليا اذا رآه لازما لحاجة الوزارة ، أو أخذى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على احتلالهما أو احدى الهيئات التى تسهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم ونفا لأحكام الفظون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، وكان المعتار يعتبر خاليا جائز الاستيلاء عليه فلئنا اذا لم يوجد ثمة مانع قانونى من تنفيذ قرار الاستيلاء ، على ما سلف البيان ، وكان لا يجوز فى الاصل ان يتعذر قرار الاستيلاء أداة لاهادة أو ابقاء حياة شخص حكم باخلائه من المعار اذا كان سبب الحكم عليه باخلائه هو اخلاله بالتزامه اخلا لا امر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الا اذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتعظم لمواجهة ضرورة ملحة كىلا يتعطل سير مرفق التعليم وتقدر الضرورة عند ذلك بغيرها ، لئن كان ذلك كله هو ما تقصم ، الا انه اذا ثبت ما سلف ايراده تفصيلا لعناصر المخارعة ، ان الطاع الجا وزير التربية والتعليم الى اصدار قرار الاستيلاء المظعون فيه فى ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٦ ، كما يتضح من أوراق الطعن ، هو ان مؤسسة البنات اللاجنات منتظم حوالى المئتين من اللاجنات ، وكان يترتب على تنفيذ طرد المؤسسة من العقار بالصورة العاجلة التى اريد ان يتم بها ، تشريد اللاجنات فى الطرقات ، وتعطيل سير مرفق التربية والتعليم بالنسبة الى فئة من المنتفعين به مما تتلقم معه عوامل الاضطراب ، ويختل به النظام العام ، فخصم بالفراى المذكور ، الى تفادى هذه النتائج الضخيرة ، فان القرار المظعون فيه يكون ، والحالة هذه ، قد استجاب لضرورة ملحة اقتضاه الصالح العام ، وبلاها الحصوص على تمكين أسباب الأمن والعسكينة فى مقلب البنات اللاجنات .

ملخص لجلسة رقم (٩٥٢)

المبدأ :

المحكمة المختصة بوصف الحكم الذى يصدر من احدى محاكم مجلس الدولة هى المحكمة المختصة بنظر النزاع الذى صدر فى شأنه الحكم الذى ثار الخلاف على وصفه . اذا اعترض هذا الحكم اشكال فى تنفيذه يتوقف الفصل فيه على وصفه فإن الاختصاص بنظره ينمط لتلك المحكمة . اساس تلك التنظيم القانونى لمجلس الدولة والقواعد الإجرائية التى تنقن مع هذا التنظيم .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه اذا كلف الواضح مما سلفه بيانه فى معرض تحقيق الوقائع ان المسألة القانونية مثار النزاع فى الطعن تتمثل فى تحديد المحكمة المختصة بوصف الحكم الذى يصدر من احدى محاكم مجلس الدولة فانه بحكم التنظيم القانونى لمجلس الدولة وطبقا للقواعد الاجرائية التى تنسق مع هذا التنظيم تكون هى المحكمة المختصة بنظر النزاع الذى صدر فى شأنه الحكم الذى ثار الخلاف على وصفه ومن ثم فانه اذا اعترض هذا الحكم اشكال فى تنفيذه يتوقف الفصل فيه على وصفه فإن الاختصاص بنظره ينمط لتلك المحكمة .

ومن حيث ان الحكم المستشكل فى تنفيذه قد صدر من محكمة القضاء الادارى فى منازعة ادارية وكان هذا الحكم غير جائز تنفيذه طبقا لقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ القائم وقت صدوره فإن الحكم المطعون فيه بالظعن الراهن اذ ذهب الى غير ذلك يكون قد جانبه الصواب ومن ثم يقعن القضاء بالغاءه ويوقف تنفيذ الحكم المساسر من محكمة القضاء الادارى بجلسته ١٩٧١/٦/٢٧ فى الدعوى رقم ١٢٦١ لمصنة ٢٢ القضائية والزام المطعون ضده بالمصروفات .

(طعن رقم ٣٧٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٦)

عشرًا : ضياع الحكم

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدأ :

ضياع الحكم المطعون فيه ليس فيه في حد ذاته ما يسقط قضاءه أو ينفي واقعة صدوره على ما صدر عليه — ليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذي شأن في الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن في التعميق القضائي لمادامت الوقائع التي بنى عليها الحكم ماثلة بأدلتها وأوراقها ومادامت المحكمة التي صدر عنها الحكم لا تملك سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن — قضاء المحكمة في استظهار سلطة التعميق على ما يطعن أملاها من الأحكام .

ملخص الحكم :

أن ضياع الحكم المطعون فيه ليس في حد ذاته ما يسقط قضاءه أو ينفي واقعة صدوره على مثل ما صدر عليه — ومن ثم فليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذي شأن في الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن في التعميق القضائي لمادامت الوقائع التي بنى عليها الحكم ماثلة بأدلتها وأوراقها ومادامت المحكمة التي صدر عنها الحكم لا تملك سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن على مثل ما يجرى عليه قضاء هذه المحكمة في استظهار سلطتها في التعميق على ما يطعن عليه أملاها من الأحكام .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن قدم الى المحكمة التأديبية بتقرير اتهام حاصله أنه في يوم ١٨ من يونية سنة ١٩٥٨ بإدارة الأشغال العسكرية لم يؤد عمله بدقة بأن قصر في اثبات البيانات الحقيقية عن حالة عهدة أمين المخزن ووقع على محاضر الجرد على بيلاض دون أن يثبت العجز

الذى اكتشفته اللجنة مما سهل اثبات بيانات غير حقيقية عن حالة العمدة بهذه الجاضر وقد جدير الحكم الطعين بجلسته ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ قاضيا بخضم ثلاثة ايام من مرتبه لما ثبت في حقه هذا البُيان — والثابت ايضا في هذا الصدد بالرجوع الى تحقيقات النيابة الادارية في القضية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٠ المودعة ملف الدعوى ان المدعى اقر صراحة لدى سؤاله في التحقيق بانه وقع على بياض على الاستمارات المعدة لاثبات العجز رغم ما تكشف للجنة الجرد التي كان يرأسها من العجز في بعض الاصناف ، وفي هذا المسلك في حد ذاته — والذي اجمعت عليه اقوال من تناولهم التحقيق ما يستنهض مسؤوليته الادارية ويستوجب مؤاخذته التأديبية ولا يقبله من المخالفة او المؤاخذه ان يكون قد اثبت بعضها من الاصناف الفاقدة في كشف مستقل اذ كان لزاما عليه ان يثبت العجز جميعا في الاستمارات المعدة لهذا الغرض وان ينأى بتوقيعه من ان يكون محض توقيع على بياض يفسح معه الباب الى التلاعب والاخلال بحجية الورقة الرسمية وما اعدت خصيصا لاثباته ومن ثم فان الحكم الطعين والمصادر بادانته بخضم ثلاثة ايام من مرتبه لهذا السبب يكون قد اثبت على صحيح سببه مستهدا من اصول ثبوتها لها دلالتها من عيون الاوراق لم تقسم بما يعيبه او يداخل قضاءه غلو .

ومن حيث انه لما تقدم فان الطعن يغدو على غير اساس خليق بالرفض مع الزام الطاعن مصروفاته .

(طعن رقم ٢٩٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

صورة تنفيذية — طلب صورة تنفيذية ثنائية — (حالاته — اجراءاته)
مفاد نص المادة ١٨٢ من قانون المرافعات انه لا يجوز اعطاء صورة تنفيذية ثنائية الا بناء على حكم يصدر من المحكمة التي اصدرت الحكم المطلوب تسليم

صورته ويتمين على المحكمة أن تتحقق أولا من ضياع الصورة التنفيذية الأولى — تطبيق . عدم ضياع الصورة التنفيذية للحكم بعد أن ثبت أنها في حيازة إحدى الجهات بعد أن قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بذاته — خروج الواقعة عن نطاق الفقد والضياع الذي يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت على تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص . وقد نصت المادة ١٨١ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حالة ضياع الصورة الأولى وتحكم المحكمة التي اصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر ، ومما ذلك لا يجوز اعطاء صورة تنفيذية ثانية الا بناء على حكم يصدر من المحكمة التي اصدرت الحكم المطلوب تسليم صورته . ويتمين على المحكمة أن تتحقق أولا من ضياع الصورة التنفيذية الأولى . بمؤدى نص المادة ١١٨٣ المشار اليها ان الصورة التنفيذية الثانية من الحكم لا تعطى للمحكوم له الا عند ضياع الصورة التنفيذية الأولى — استثناء من الأصل العام — وهو ان الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له الا مرة واحدة تقاديا لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذى واحد . ومؤدى ضياع الصورة التنفيذية الأولى هو فقد صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها . (نقض ١٣/٢/١٩٧٧ الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ ق) .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم عدم ضياع الصورة التنفيذية من الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق ذلك ان هذه الصورة في حيازة محافظة بورسعيد التي قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بذلك وهو ما يخرج الواقعة عن نطاق الفقد او الضياع الذي يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية في حكم المادة ١٨٣ من قانون المرافعات . ومن ثم يتمين الحكم برفض طلب المدعى تسليمه صورة تنفيذية ثانية من الحكم الصادر في الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق مع الزامه المصروفات .

(طعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧)

حادى عشر : التنازل عن الحكم

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

الأصل أن التنازل الذى ينتج اثره هو ذلك الذى يصدر من يملكه
قانونا — التنازل المقدم الى قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى من منسوب
الجهة الإدارية بأنه لن يطعن فى الحكم مثار الطعن وهو لا يملك هذا التنازل
قانونا ولم يثبت أنه قد فوض فيه فإن هذا التنازل والأمر كذلك لا يعتمد به
فى مواجهة الجهة الإدارية .

ملخص الحكم :

أنه عن الاقرار الذى حرره مندوب المصنع رقم ٣٦ الحربى فى ١٦ من
مارس ١٩٧١ بأنه لن يطعن فى الحكم مثار الطعن المائل فقد أوضح هذا
المندوب وهو الاستاذ بالمصنع المذكور أنه تقدم
بهذا الاقرار الى قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى بهدف امكان سحب
المستندات التى كانت مودعة فى الدعوى لصرف مكلفاة نهاية الخدمة الى
المدعى بعد أن تبين أنه ليس مفوضا بالتنازل وأنه لم يصدر أى تنازل من
الهيئة أو المصنع عن الطعن فى الحكم المشار اليه وأن ادارة قضايا الحكومة
هى التى تباشر الدعوى وتبين عليها .

ومن حيث أن الأصل أن التنازل الذى ينتج اثره هو ذلك الذى
يصدر من يملكه قانونا ، ولما لم يثبت أنه قد فوض فيه من رئيس مجلس
ادارة الهيئة الطاعنة أو من مدير عام المصنع الحربى وهما صاحبا الشأن
اللذان أقاموا الطعن وأصرأ عليه ، فإن هذا التنازل والأمر كذلك لا يعتمد به
فى مواجهة الطاعنين ولا يحتج به قبلهما .

(طعن رقم ٣٤٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٧/٢٣)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

جواز تنازل المحكوم له عن الحكم الصادر لصالحه في دعوى تسوية —
أساس ذلك أن الوضع الذي يحظره القانون ويمكن المدول عنه في أى حالة
كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذى يتعلق بدعوى الالفاء لتعلق الأمر
فيها بالنظام العام .

ملخص الحكم :

وإذا كانت الدعوى المتنازل عن الحكم الصادر فيها من دعاوى
التسويات فمن ثم وأيا كان الراى القلتونى في أحقية المدعى — فإن
مثل هذا التنازل جائز قانونا — ذلك أن الوضع الذى يحظره القانون
ويمكن المدول عنه في أى حالة كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذى
يتعلق بدعوى الالفاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام الذى على أساسه
تبنى الرقابة على مشروعية القرارات الادارية كما وأنه يبدو من أتعوال
المدعى نفسه أن الجهة الادارية أخذت في اعتبارها هذا التنازل وعامتته
على أساسه فلا يجوز له بعد ذلك التصل منه على أى وجه من الوجوه مادام
قد صبر صحيحا حسبما سلف البيان .

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

تنازل المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه — التنازل عن الحكم
يستتبع بالضرورة التنازل عن الحق الثابت به — اثره — زوال الخصومة
وقصر مهمة الحكم على اثبات ذلك — من سلطة المحكمة وهى في مركز الوثق
الاتمعت بالافرار العربى بالتنازل اذا لم تطئن الى شخصيته من وقعه
وبالتالى أن تتصدى للفصل في أصل النزاع لتنزل عليه حكم القانون .

ملخص الحكم :

لئن كان الاقرار بالتنازل عن الحكم المصادر من يملكه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت بالتطبيق لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات بحيث تزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتغدو مهمة المحكمة هذه الحالة مقصورة على اثبات ذلك الا انه ازاء خلو الأوراق من دليل تطمين المحكمة معه الى شخصيته من واقع اقرارى التنازل العرفيين عن الحكم المطعون فيه المتقدمين من ادارة قضايا الحكومة على النحو السابق بيانه والمنسويين الى المدعى الذي تخلف عن الحضور في جميع مراحل الطعن على اثره من اعلانه اعلانا صحيحا يكون للمحكمة وهي في مركز الموفق حسبما تطلب اليها ادارة قضايا الحكومة الا تعند بهذين الاقرارين العرفيين باثبات التنازل وبانتهاء الخصومة وان تمضي بتصديقه للفصل في اصل النزاع لكي تنزل عليه حكم القانون ٥٠:

(طعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

إذا كان المدعى قد وازن بين المركز الذي يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه إذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوي عليه من تعرضه لاحتمال اخلائه الى المعاش أعمالا للسلطة التقديرية المقررة لجهة الإدارة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة وبين المزايا التي يفيد منها في حالة بقاءه في وظيفته الخنية فائز عدم الدخول في مجال السلطة التقديرية للإدارة حتى يضمن استقراره في الخدمة فان تنازل المدعى عن الحكم لا يكون قد صدر تحت اكراه يفسده — اسلم — فلكه انه يضبط لكل يكون له اكراه يفسد للرضا أن تبطل الرهبة بغير حق أى بوسائل غير مشروعة ولفلية غير مشروعة .

ملخص الحكم :

ان محصل ما ينعاه المدعى من اكراه شلب رضاه عند تقديمه التنازل عن الحكم المطعون فيه انه كان واقعا تحت ضغط أولى الشأن بالوزارة لحمله على تقديمه والا تعرض لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة باحتيالاته التي قد تتخض عن وضع اسوأ له فلم يكن امله الا يختار اخف الضررين وان ما اتبعته الوزارة معه يبلغ حد الوسائل غير المشروعة التي بمقتضى نفسه بغير حق الرهبة الجدية التي ضغطت على ارادته فانفسدت رضاه .

ومن حيث ان ما نسبته المدعى الى الادارة من مسالك اتخذ حيله بمناسبة بحيث حالات من صدرت لهم احكام بالاندماج في هيئة الشرطة ومنهم المدعى بما قد يترتب عليه من احواله الى المعاش بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة ولو صح وقوعه بالصورة التي يدعيها — لما كان اكراهها مفسدا للرضاء لانتفاء ركن عدم المشروعية سواء في الوسائل او في الغاية اذ يجب لكى يكون ثمة اكراه مفسد للرضا ان تبعث الرهبة بغير حق اى بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة بينما هذا المزعم سواء من جانب المسئول بمكتب وزير الداخلية او ما ابداه مستشار الدولة في مذكرته من رأى في شأن مدى امكانية تنفيذ الاحكام الصادرة بالاندماج في هيئة الشرطة — لا تصدو ان تكون بيانا بما قد يترتب على اندماجه في هيئة الشرطة برتبة لواء تنفيذا للحكم الصادر لصالحه من احتمال احواله الى المعاش نتيجة اعمال الجهة الادارية سلطتها التقديرية التي خولها لها المشرع في هذا الشأن ومن ثم فان هذا المسلك في حد ذاته لو صح من جانب الادارة يكون مشروعاً في وسيلته وغايته مادام يكشف عن حكم القانون الواجب التطبيق فاذا كان المدعى قد وازن بين المركز الذى يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه اذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوى عليه من تعرضه لاحتمال احواله الى المعاش اعمالا للسلطة التقديرية المقررة لجهة الادارة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ — وبين المزايا التي يفيد منها في حالة بقاءه في وظيفته الدفنية فآثر عدم الدخول في مجال السلطة التقديرية للادارة حتى ضمن استمراره في الخدمة والانتفاع بالمزايا المقررة لوظيفته فان التنازل لا يكون عند صدر من المدعى تحت اكراه يفسده ويجعل الرضا فيه منعدياً وانما

صدر عن ارادة صحيحة قدرت فاختارت التنازل عن الحكم وهو ما رأى فيه انه يحقق مزايا افضل من الاستمرار في النزاع .

(طعن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٣٥٩)

المبدأ :

اقرار من صدر حكم لصالحه ، امام المحكمة الادارية العليا ، عند نظرها الطعن فيه بتنازله عنه اثره بالنسبة الى الحكم والى الحق الثابت به —
المادة ٣٠٨ مرافعات .

ملخص الحكم :

اذا حضر المظعون ضده شخصيا امام هذه المحكمة وقرر انه يتنازل عن الحكم المظعون فيه الصادر لصالحه من المحكمة الادارية بعد اذ قامت الجهة الادارية بتنفيذه مع تحمله جميع المصروفات سواء مصروفات الدعوى او مصروفات الطعن فان هذا الاقرار الصادر منه على الوجه المتقدم يعتبر نزولا ممن يملكه عن الحكم محل الطعن الراهن الامر الذى يستتبع لزوما النزول عن الحق الثابت به طبقا لنص المادة ٣١٢ قانون المرافعات المدنية والتجارية ومن ثم نزول الخصوم التى صدر فيها الحكم المذكور ولا يكون ثمة نزاع بين طرفيها لامتقاده مقومات وجوده وتغذو مهمة المحكمة مقصورة على اثبات ذلك دون التصدى للفصل فى اصل النزاع الذى اصبح غير ذى موضوع .

(طعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٨ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

حجية الشيء المحكوم فيه — عدم تعلقها بالنظام العام — نزول الموظف عن حكم بتسوية حالته طبقا لقوانين وقرارات معينة — اثره — زوال ما للحكم

من حجية وإمتناع الاختجاج به كسند تنفيذى — إلغاء القوانين والقرارات
المشار إليها منذ صدورهما بقانون المعدلات — تسوية حالته تكون وفقا
لقانون المعدلات — نقضاته للتزايأ التي كانت قد ترتبت له بمقتضى الحكم
المتنازل عنه .

ملخص الحكم :

ان من المتسلم به كامل قانونى ان لكل من طرفى الخصومة النزول
عن حكم قضائى صدر لصالحه وقبول اعادة طرح النزاع من جديد على
القضاء ، وذلك لان حجية الشيء المحكوم به لا تتعلق بالنظام العام ، ولا يجوز
للمحكمة ان تأخذ بها من تلقاء نفسها ، بل لابد للمحكوم له من التمسك
بها ، لاحتمال ان تأبى ذمته الاستفادة من حكم صدر لصالحه على خلاف
القانون .

فإذا كان القرار الصادر من اللجنة القضائية قد قضى بأحقية الموظف
في أن تسوى حالته وفقا لقوانين وقرارات معينة ، فانه لم ينشأ له حقا كان
غير موجود من قبل ، لان الحق المحكوم به يستمد من القوانين واللوائح التي
قضى القرار بأحقية في أن يعامل وفقا لها ، فالقرار كاشف لحكم القانون ،
ولا ينشأ بذاته حقا لم يكن موجودا من قبل ، ومن ثم فإذا نزل الموظف
عن القرار الصادر لصالحه من اللجنة القضائية ، فانهما ينزل في الواقع عن
حجبيته قبل الادارة في أن يعامل وفقا لقوانين معينة ، ولا ينصب هذا التنازل
على الحق المقرر له بمقتضى القانون في ذاته .

ويؤخذ مما تقدم ان نزول الموظف عن حكم او قرار لجنة قضائية صدر
لصالحه لا يقترب عليه الا زوال ما للحكم او القرار من حجية ، وعودة الحالة
الى ما كانت عليه قبل صدور الحكم او القرار . فبقي كان الغائب ان اللجنة
القضائية اصدرت بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٩ قرارا قضى بأحقية أحد الموظفين
في أن تسوى حالته وفقا للقواعد الواردة في قرارات مجلس الوزراء الصادرة
في أول يوليو و ٢ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، مع صرف الفروق من
توزيع المثل بقانون الميزانية العنابر في ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ،

وما قد يترتب على ذلك من آثار مع احقية في الانتفاع من القواعد المقررة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ اذا توافرت الشروط التي تطلبها هذا المرسوم بقانون والقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ ، وقد أعلن هذا القرار للوزارة في يولية سنة ١٩٥٣ واصبح نهائيا بعدم الطعن فيه في الميعاد القانوني ، وفي سبتمبر سنة ١٩٥٤ قدم الموظف المذكور اقرارا تنازل فيه عن القرار الصادر لصالحه من اللجنة القضائية ، واقر فيه بعدم التمسك بهذا القرار وعدم المطالبة بترتيب آثاره في الحال أو الاستقبال ، وزاد بأن هذا القرار قد اصبح كأن لم يكن لتسوية حالته طبقا لقانون المعادلات الدراسية بمقتضى القرار الوزاري رقم ٥٣/١٣٨٥ بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٥٤ .

ولما كان تسوية حالة هذا الموظف طبقا لقرار اللجنة القضائية تعطيه الحق في الترقية الى الدرجة الخامسة الشخصية في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ والدرجة الخامسة العادية في أول يناير سنة ١٩٥٣ ، وفي صرف الفروق المالية المستحقة له بناء على هذه التسوية اعتبارا من ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ الى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ ، ثم تستقطع هذه الزيادة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٣ بطريق الاقساط بمعدل ٢٥٠ مليما شهريا ، على حين انه طبقا لقانون المعادلات يستحق الدرجة الخامسة الشخصية اعتبارا من ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ والخامسة العادية في ١/٤/١٩٥٣ ، ولا يستحق أى فروق مالية ، وتخضع الزيادة التي يحصل عليها طبقا لهذا القانون من اعانة غلاء المعيشة المستحقة له اعتبارا من ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ . لما كان ذلك ، وكانت قرارات مجلس الوزراء والقوانين التي قضى القرار الصادر من اللجنة القضائية بتسوية حالة الموظف المذكور ونقلا لها قد ألغيت منذ صدورهما بمقتضى قانون المعادلات رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الذي نص في مادته التاسعة على سريان احكامه على الدعوى المنظورة امام اللجان القضائية أو امام محكمة القضاء الاداري بجلس الدولة ، فان مؤدى ذلك ان حالة الموظف المذكور — بعد ان تنازل عن حجية الحكم الصادر له من اللجنة القضائية — اصبحت خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ التي سويت حالته على مقتضاها ، وبذلك يتمتع عليه الاحتجاج بالحكم كسند تنفيذي تلزم الوزارة بتنفيذه جبرا ، كما يفقد الموظف المذكور الحق في المطالبة بالحقوق الناشئة عن القواعد

التي تضى قرار اللجنة بأحقينه فى أن تسوى حالته وفقا لهذه القواعد بعد نسخها بقانون المعادلات ، ولا يكون له إلا أن تسوى حالته طبقا للقانون الآخر .

(فتوى ٢٦١ — فى ١٢/٧/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

لم يتضمن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصا خاصا بالتنازل عن الأحكام — وجوب الرجوع فى هذا الشأن الى احكام قانون المرافعات — المادة ١٤٥ من قانون المرافعات تقضى بان التنزل عن الحكم يستتبع التنزل عن الحق الثابت به — مقتضى ذلك ان تنازل الخصم عن الحكم الصادر له بترتب عليه انقضاء الخصومة التى صدر فيها كما يتمتع على التنازل عن الحكم تجنيد المطالبة بالحق الذى رفعت به الدعوى لان الحكم كقاعدة عامة من شأنه ان يبين حقوق الخصوم التى كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها ما لم يكن من الأحكام المشنة للحقوق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن السيدة/..... المطعون ضدها قد قررت فى جلسة المحكمة المنعقدة بتاريخ ١٥ من مارس أنها تنازل عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بتاريخ ١٤ من يولية سنة ١٩٧٩ فى الدعوى رقم ١٤٤٢ لسنة ٢٢ ق الخامة منها والمطعون فيه ، وبذات الجلسة قرر الحاضر عن الهيئة الطاعنة بقبول الهيئة المصروونات وطلب ترك الخصومة فى الطعن واثبتت ذلك بحضور الجلسة .

والحكم المتنازل عنه هو الصادر لصالح المطعون ضدها والذى تضى « بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فيها تضمنه من تخطى المدعية فى

الترقية الى احدى وظائف مستوى الادارة العليا ذات الربط الثابت (٢٣٠٠ جنيتها سنويا) مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمته الجهة الادارية .
المصروفات » .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لم يرد فيه نص خاص بالتنازل عن الاحكام .

ومن حيث ان المادة الثالثة من مواد اصدار قانون مجلس الدولة قد نصت على ان « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون » وتطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون .
الاجراءات الخاصة بالتقسم التفضائي لذلك يتعين تطبيق احكام قانون المرافعات الخاصة بالتنازل عن الاحكام .

ومن حيث ان المادة ١٤٥ من قانون المرافعات قد نصت على ان « النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به » ومن مقتضى ذلك ان تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انتفاء الخصومة التي صدر فيها كما يمتنع على التنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى لان الحكم كفاءة عامة من شأنه ان يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها ما لم يكن من الاحكام المنشئة للحقوق .

ومن حيث انه لما كانت المدعية (المطعون ضدها) قد تنازلت عن الحكم المطعون به وتقبل الحاضر عن الهيئة الطاعنة تحيل الهيئة بالمصروفات فيتمتعين - والحالة هذه - الحكم باعتبار الخصومة منتهية في الطعن مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ١٢١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩)

مُلَاقِي عَشْر

حكم تهديد بنذب خبر

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

حكم تهديد بنذب خبر وتحديد مهته — امانة الخبر — اذا لم
يقم الطاعن بدفع امانة الخبر التي حددتها المحكمة فان حقه يسقط في الحكم
التهديدي الصادر من المحكمة — اساس ذلك — المادة ١٣٧ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية وجوب نظر الطعن بحالته .

ملخص الحكم :

احالت هذه المحكمة الطعن الى خبر تكون مهته معاينة الارض وبيان
ما اذا كانت تدخل ضمن مساحة ١٩ س ٩ ط ٢٨٢ ف التي تصرف فيها
المرحوم والاطلاع على دفاتر وسجلات الملك المذكور لبيان
ما اذا كانت مسجلة او منتظمة وما ورد بها بشأن المساحة المتنازع
عليها . وكذا بيان تسلسل الملكية بالنسبة لهذه المساحة — وواضع
اليدها عليها وخلفهم ونوع وضع اليدها واذا لم يقم الطاعن بدفع امانة الخبر
التي حددتها المحكمة فان حقه يسقط في الحكم التهديدي الصادر منها عملا
بحكم المادة ١٣٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومن ثم يلزم
نظر الطعن بحالته .

ومن حيث ان ما قدم المعارض من مستندات (شهادة الجمعية التعاونية
وشهادة الاتحاد الاشتراكي اللتين ضمنهما حافظة المستندات المقدمة في
الاعتراض) — لا يكتفى في نسبة ملكية المساحة المتنازع عليها اليه ، كما
لم يقدم ما يفيد وضع يده وسلفه عليها المادة المكتسبة للملكية .

ومن حيث أنه لذلك يكون الطاعن قد عجز عن اثبات مدعاة بملكية
المساحة المتنازع عليها ويكون القرار المطعون فيه قد أصاب الحق فيها
انتهى اليه من رفض الاعتراض — وبالتالي يكون الطعن قد بنى غير أساس
سديد من القانون متعينا الحكم برفضه والزام الطاعن المصروفات عملا بحكم
المادة / ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٨٢)

ثالث عشر:

الحكم بعدم الاختصاص والأحالة

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

إذا قضت المحكمة بعدم الاختصاص وجب عليها الأمر بأحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية — أساس ذلك من قانون المرافعات الجديد .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجنيد قد نصت على أنه : « على المحكمة إذا قضت بعدم الاختصاص أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ويجوز لها عندئذ أن تحكم بفرامة عشرة جنبيات وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها » ، واعمالا لهذه المادة يتعين القضاء بأحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة روض الفرج الجزئية المختصة لنظرها مع إبقاء الفصل في المصروفات .

(طعن ٢٠٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

وجوب أحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

كان يتعين على المحكمة وقد قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة اعمالا لمص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التى تنص على أن « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .. » وإذا لم تفعل المحكمة ذلك فانها تكون قد خالفت القانون .

(طعن ١١٢٢ لسنة ١٥ قى — جلسة ١٠/٢/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

نظر المحكمة المحال اليها الدعوى وجوبى — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ولئن كانت المحاكم الادارية اذ تختص فى حدود نصابها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها ذوى الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتميين فى الوظائف العامة لا يقف اختصاصها فى هذا الصدد عند حد القرارات الايجابية بالتميين وانما يمتد كذلك الى القرارات السلبية بالامتناع عن التمين — الا انه بعد صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذى استحدث فى المادة ١٣٥ منه النص على وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة اذا قضت بعدم اختصاصها وكذا النص على إلزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها كان يتعين على محكمة القضاء الادارى — وقد صدر حكمها المطعون فيه بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المذكور — أن تلتزم بنظر الدعوى بعد أن قضت المحكمة الادارية لوزارة الشؤون الاجتماعية بعدم اختصاصها بنظرها وبحالتها اليها ايا كان الراى فى صواب هذا القضاء او عدم صوابه واذا تسلبت محكمة القضاء الادارى من

نظر الدعوى وقضت بحكمها المعلوم فيه بعدم اختصاصها. فان حكمها هذا يكون قد خالف ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وقد كان واجب التطبيق من النص على الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ولما كان قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ قد احتفظ في المادة ١١٠ منه بهذا النص فانه يتعين والحالة هذه — القضاء بلفاء الحكم المعلوم فيه الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٩٠٢ لسنة ١٦ القضائية والأمر بإعادة الدعوى المذكورة الى محكمة القضاء الادارى لنظرها .

(طعن ١٢٧١ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية وإحالة الدعوى الى محكمة اخرى ملزم للمحكمة الثانية تطبيقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ولانه حاز قوة الأمر المقضى .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة التأديبية بالإسكندرية الصادر فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الاقتصاد عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات هذا الحكم قد ترتب عليه التزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها وذلك لاكثر من سبب فهو من ناحية قد أستند فى الإحالة الى المادة ١١٠ المذكورة والتي تقضى بإلزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها ايا كان الراى فى صواب الحكم القاضي بالإحالة وهو من ناحية اخرى كان قد حاز قوة الأمر المقضى عند نظر الدعوى أمام المحكمة التى أحيلت لها الدعوى فنظروها فأصبح ملزما لهذا السبب أيضا ولما كانت المحكمة المحالة اليها الدعوى قد التزمت بما قضى به هذا الحكم فنظرت الدعوى وتمصلت فى

موضوعها دون أن تعود الى بحث اختصاصها المطى فإن حكمها يكون مطابقا للقانون ويكون الطعن عليه في هذا الخصوص غير قائم على أساس سليم خليفنا بالرفض .

(طعن ١٩٨٣١ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

الإحالة عند الحكم بعدم الاختصاص يجب ألا تكون إلا بين محكمتين سواء أكانتا تابعتين الى جهة قضائية واحدة أو الى جهتين — اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ليست محكمة ولذلك فلا تجوز إحالة الدعوى اليها .

ملخص الحكم :

طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات فإن الإحالة عند الحكم بعدم الاختصاص لا تكون إلا بين محكمتين سواء أكانتا تابعتين الى جهة قضائية واحدة أو الى جهتين واللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ليست محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١٠ المشار اليها ولذلك فلا تجوز إحالة الدعوى اليها وإنما يكون الطاعنون وشأنهم في طرح النزاع على تلك اللجنة وفقا للأوضاع التي حددها القانون .

(طعن ١٤٤١ لسنة ١٣ ق — جلسة ٨/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

الإحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة — صحة ما قضت به محكمة القضاء الإداري من عدم (م ٢٣ — ج ١٤)

اختصاصها بنظر طعن في قرار مجلس تأديبي ورفضها إحالته الى المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى بأن الاحالة يجب ان تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة ولما كان اختصاص محكمة القضاء الإداري مقصورا على الفصل في المسائل المبنية في المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ من قانون مجلس الدولة ولأن الأحكام الصادرة منها يطعن عليها لهم هذه المحكمة فانها لا تكون من درجة المحكمة الإدارية العليا وبالتالي لا يجوز لها اجالة الطعن في قرار مجلس التأديب للمخالفات المالية الصادرة في ١٣ من ابريل سنة ١٩٦١ المرفوع اليها الى المحكمة الإدارية العليا . ذلك ان اباحة الاحالة من محكمة القضاء الإداري الى المحكمة الإدارية العليا يؤدي الى تعطيل اختصاص هيئة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بالتعقيب على احكامها ويتعارض في الآن ذاته مع اجراءات الطعن امام هذه المحكمة التي نص عليها قانون مجلس الدولة اذ تكون هذه الاحالة بالنسبة للطعون التي ترفع من ذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضي الدولة بقرار تصدره دائرة فحص الطعون طبقا لما تقضى به المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة لذلك فان محكمة القضاء الإداري وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر الطعن المرفوع اليها من قرار مجلس التأديب للمخالفات المالية الصادر في ١٣ من ابريل سنة ١٩٦١ أخذا بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن القرارات الصادرة من مجالس التأديب بمنزلة الاحكام ويسرى في شأنها ما يسرى على الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية من حيث قابليتها للطعن فيها مباشرة امام المحكمة الإدارية العليا ثم رفضت باعتبارها أدنى في التدرج القضائي من المحكمة العليا احالة الدعوى الى هذه المحكمة تكون قد أصابت وجه الحق في قضائها .

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — عدم
التزام محكمة الطعن بالحكم الصادر بالاحالة :

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يجوز لمحكمة الموضوع ان
تحيل الدعوى الى محكمة الطعن لان القول بغير ذلك من شأنه ان يقلل يد
محكمة الطعن عن اعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على
الاحكام ومن بينها الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص وباحالة الدعوى اليها
والمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وان الزمت المحكمة المحال
اليها الدعوى بنظرها الا انها لا تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر
بالاحالة وليس ثمة ريب في ان التزام محكمة الطعن بحكم الاحالة يتعارض
مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الامر الذي يتجاف مع طابع
الاشياء ويخل بنظام التدرج القضائي في اصله وغايته ولا جدال في ان
هذه الغاية هي وضع حد لمنع تضارب الاحكام وجسم المنازعات بحكم تكون
الكلمة العليا فيه لاعلى درجة من درجات التقاضي في النظام الضائي .

(طعن ٥٤٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — عدم
التزام محكمة الطعن بالحكم الصادر بالاحالة .

ملخص الحكم :

ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على ان اباحة الاحالة من

محكمة القضاء الإدارى إليها يؤدي إلى تعطيل اختصاص هيئة محصن الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بالتعقيب على أحكامها ويتعارض فى الآن ذاته مع إجراءات الطعن أمام هذه المحكمة التى نص عليها قانون مجلس الدولة إذ تكون هذه الاحالة بالنسبة للطعون التى ترفع من ذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة بقرار تصدره دائرة فحص الطعون فلا تجوز الاحالة الا بين محكمتين بنظر أن الموضوع لأول مرة ولو كانتا تابعتين لجهتين قضائيتين ومن ثم لا يسوغ لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن والقول بغير ذلك من شأنه أن يفيل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها التى خولها لها القانون فى التعقيب على الأحكام ومن بينها الأمر الصادر بأحالة الدعوى إليها ذلك لأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات التأم وان ألزمت المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها الا أنها لا تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالاحالة وليس من ريب فى أن التزام المحكمة الإدارية العليا بحكم الاحالة يتعارض مع سلطتها فى التعقيب على هذا الحكم الأمر الذى يتجافى مع طوائع الأشياء ويخل بنظام التدرج القضائى ولا وجه لما ساقه الحكم الطعين من أن المحكمة الإدارية العليا أنها تنظر الطعن فى قرارات لجان الإصلاح الزراعى باعتبارها محكمة انشائية وليست محكمة تعقيب على الوضع المألوف فى اختصاصها العام ذلك أن الصحيح أن المحكمة الإدارية العليا تنظر الطعون فى — قرارات اللجان المشار إليها بوصفها محكمة طعن لأن قرارات اللجان القضائية المتقدمة هى — قرارات إدارية ذات صفة قضائية راعى المشرع فيها أنها تقرب إلى الأحكام فأرتأى أن يكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة ومن ثم فإن سلطة المحكمة الإدارية العليا فى نظر تلك الطعون لا تختلف فى طبيعتها عن سلطتها فى شأن الطعون الأخرى ، واذهب الحكم الطعين إلى غير ما تقدم فانه يكون قد أخطأ فى تفسير القانون وتاويله .

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

صدر حكم احدى المحاكم الابتدائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ، مع الامر باحالتها الى المحكمة الادارية العليا — افصح المحكمة في حيثياتها ان اساس عدم اختصاصها بتعلق الدعوى بقرارات صادرة من رئيس الجمهورية باستبعاد موظفين او فصلهم — المحكمة قصدت احوالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بوصفها محكمة موضوع — لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الى محكمة الطعن — اساس ذلك — خطأ المحكمة الابتدائية في احوالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا — القضاء بعدم جواز الاحالة الى المحكمة الادارية العليا واحالتها الى محكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت محكمة جنح شمال القاهرة الابتدائية قد حكمت بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وامرت باحالتها الى المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة الا انه نظرا لأنها قد بنيت في حيثيات الحكم أنها لا تختص ولائيا بنظر الدعوى المتعلقة بقرارات جمهورية صادرة في شأن استبعاد الموظفين وفصلهم وان المدعى يشغل وظيفة مدير عام فانها تكون قد قصدت بنظر الدعوى امام الدائرة المختصة واحالتها الى محكمة القضاء الادارى (هيئة الفصل بغير الطريق التأديبي) بوصفها محكمة موضوع بحسب ان انه لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — واذ كتبت المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد الزبت المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها الا انها لم تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالاحالة — وليس ثمة ريب في أن التزام محكمة الطعن بحكم الاحالة يتعارض مع سلطتها في التعميق على هذا الحكم الامر الذى يتجافى مع طبائع الاشياء ويخل بنظام التدرج القضائى في اصله وغايته .

ومن حيث أن محكمة شنال القاهرة الابتدائية وقد كانت تنظر النزاع بوصفها محكمة أول درجة فالتا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون حين أمرت بإحالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا مع انها محكمة طعن لا تنظر النزاع لأول مرة ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز احالة الدعوى الى هذه المحكمة واحالتها الى محكمة القضاء الادارى التى قصدت المحكمة في الواقع من الامر احالة الدعوى اليها على ما استبان من سياق اسباب قضائها على ما سلف بيانه .

(طعن ١٠٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٢٧٢)

أبدا :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — امتناع معاودة البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة النزاعه .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تاجر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . وقد استهدف المشرع من ايراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص من محكمة لاخرى ، فضلا عما في ذلك من مضيعة لوقت القضاء ومجانية لتناقض احكامه

ومن حيث أنه ازاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات واطلاقه فقد بات منمتعا على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعدم الحكم فيها بعدم الاختصاص ان تعاود البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص او الأسباب التى بنى عليها وحتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة اذ قدر

المشرع ان الاعتبارات التى اقتضت الاخذ به فى هذا المجال تستلزم على ما يتطلبه التنظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة اخرى .

ومن حيث ان الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للادة ١١٠ مرافعات لا يخل بحق المدعى فى الطعن فى الحكم بطريق الطعن المناسب لما اذا فوت على نفسه الطعن فيه فى الميعاد فان الحكم يحوز حجية الشيء المقضى فيه ولا يعود بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى .

ومن حيث ان فصل الطاعن من وظيفته باحدى شركات القطاع العام وقد صدر استنادا الى المادة ٥/٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بسبب انقطاعه عن العمل بعد — فى صحيح القانون — فصلا غير تأديبى مما يدخل الطعن فيه فى اختصاص القضاء المدنى الا انه لما كانت محكمة القاهرة الابتدائية المدنية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة التأديبية على تقدير انها تطوى على الطعن فى قرار تأديبى وفات المدعى الطعن فى هذا الحكم فى الميعاد فان هذا الحكم يحوز حجية الشيء المقضى به وتلتزم المحكمة التأديبية بقرار الاحالة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله الامر الذى يضمن معه الفأوه واعادة الدعوى الى المحكمة المذكورة للفصل فى موضوعها .

(طعن ٤٢٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — مقتضاها الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — امتناع معاودة البحث فى الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة — حكمة النص .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . وقد استهدف المشرع من ايراد حكم هذا النص — على ما اشارت اليه الاعمال التحضيرية — حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص من محكمة لآخرى ، فضلا عما في ذلك من مضيعة لوقت القضاء ومجلبه لتناقض احكامه . وازاء مراعاة هذا النص فقد بات متنا على المحكمة التي تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص ان تعاود البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص او الاسباب التي بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة اذ قرر المشرع ان الاعتبارات التي اقتضت الاخذ به في هذا المجال تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى وقد انصحت لجنة الشئون التشريعية بمجلس الأمة عن ذلك في وضوح حين قالت ان المشرع اوجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تحال الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — وادرفت اللجنة المذكورة ان مقتضى هذه الفكرة الجديدة التي اخذ بها المشرع ان يكون للحكم الذي يصدر من جهة قضائية حجته امام محاكم الجهة الأخرى بحيث لا تجوز اعادة النظر في النزاع بدعوى ان الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة وأن من مزايا هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بين جهات القضاء هذا والزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب فاذا فوت على نفسه الطعن فيه في الميعاد فان الحكم يحوز حجية الشيء المقضي فيه ولا يعدو بالإمكان اثاره عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى . ولما كان الامر كذلك وكان الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء العالي بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة التأديبية قد أصبح نهائيا فانه يقتنع اثاره الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ويعين على هذا الحكم الفصل في موضوع المنازعة .

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تلجأ بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها اى بالفصل فى موضوعها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية — يمنع على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة ان تعاود البحث فى موضوع الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى علاقة الحكم الصادر الصادر فيها بعدم الاختصاص او الأسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة — اساس ذلك ان المشرع قدر ان الاعتبارات التى اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة اخرى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بجلسة ١٣ من مايو ١٩٧٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها الى محكمة القضاء الادارى المختصة بنظرها ، الا ان المحكمة الأخيرة أصدرت بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من مايو ١٩٧١ حكما بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى الدعوى وبإحالتها بحالتها الى المحكمة العليا للاختصاص ، وإلغيت قضاءها على انه لما كان المدعى من العاملين بإحدى شركات القطاع العام فانه لا يصدق عليه وصف الموظف العام وينحصر عنه اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طعنه فى القرار الصادر فى شأنه على ما تناولته على سبيل الحصر والتحديد المادة ٨ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وبالتالى فانه لا اختصاص للقضاء الادارى بنظر الدعوى ، ومن جهة أخرى فان احالة الدعوى من محكمة القاهرة الابتدائية بعد حكمها بعدم الاختصاص لا يلزم —

محكمة القضاء الإداري — وهي غير مختصة ولائيا بنظرها — بالفصل فيها لأن معنى ذلك أن تسلب المحكمة المحيلة من اختصاصها لتفرض على محكمة سواها اختصاصها دخیلا عليها ، وأنه يترتب على التسليم بهذا النظر أن يتوزع الاختصاص بين المحاكم لا بقانون كما هو الأصل وإنما بمجرد حكم قضائي وفي هذا ما فيه من خروج على مبدأ الفصل بين السلطات وهو مبدأ دستوري فضلا عما يؤدي إليه من تضارب بين أحكام المحكمة الواحدة حين تقضى حيناً بعدم اختصاصها بالنسبة إلى الدعاوى التي ترفع إليها مباشرة وحيناً باختصاصها بالنسبة إلى الدعاوى المماثلة التي قد تحال إليها ، الأمر الذي لا مناص معه — فيها ذهب الحكم المطعون فيه — من اعتبار أن المقصود من الحكم الوارد في المادة ١١٠ مرافعات والذي يلزم المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالها إلى المحكمة المختصة كما تنظم المحكمة المحال إليها بنظرها أن المقصود به إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها دون الفصل فيها ورتبت المحكمة على ذلك أنه يتعين على المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى من محكمة أخرى طبقاً للمادة ١١٠ المشار إليها أن تقضى في حالة تبين عدم اختصاصها الولائي بعدم اختصاصها هي الأخرى وأن تحيل الدعوى إلى المحكمة العليا التي عقد لها الاختصاص بالفصل في التنازع السلبي بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه وإن أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في الدعوى تأسيساً على أن الالتزام الوارد بالمادة ١١٠ مرافعات إنما ينصرف إلى التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها دون التزامها بالفصل فيها إلا أن الحكم خالف القانون فيما انتهى إليه من إحالة الدعوى إلى المحكمة العليا لأن الإحالة بموجب هذا النص لا تجوز إلا إلى محكمة مختصة أصلاً بنظر النزاع موضوعاً ، كذلك فإن المشرع حدد القواعد والإجراءات التي يلتزم أصحاب الشأن باتباعها في مسائل تنازع الاختصاص ورفعها إلى المحكمة العليا خارج نطاق ثاتون المرافعات المدنية والتجارية ، ومن ثم فلا تسرى أحكام هذا القانون ومنها الحكم الوارد في المادة ١١٠ على هذه المسائل .

ومن حيث أنه ولئن اقتصر الطعن في الحكم على الشق الخاص بالحقالة الدعوى الى المحكمة العليا دون الشق الخاص بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، الا ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الطعن من هيئة مفوضي الدولة امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب امامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة من الحالات التي تعينه مما نص عليه في قانون مجلس الدولة فتظفيه ثم تنزل حكم القانون على المنازعة دون التقيد بطلبات الهيئة او الاسلب التي تبديها ، وذلك نزولا على سيادة القانون في روابط القانون العام ، ثم انه لم تقم به اية حالة من تلك الحالات وكان صائبا في قضائه فنتبى عليه وترفض الطعن ، وينبى على ذلك أنه متى كانت هيئة مفوضي الدولة قد قصرت طعنها على الشق الثاني من الحكم المتعلق بالحقالة الى المحكمة العليا دون الشق الاول المتعلق بالاختصاص ، وكان الشقان مرتبطين احدهما بالآخر ابتداء جوهريا ، فانه لا مندوحة من اعتبار الطعن في الشق الثاني مثيرا للطعن في الشق الاول .

ومن حيث ان هذه المحكمة سبق لها ان قضت بأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بالحقالة الدعوى الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المخال اليها الدعوى بنظرها — اى بالفصل في موضوعها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وان المشرع انما استهدف من ايراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتعاقفها احكام عدم الاختصاص من محكمة لآخرى وفي ذلك ما فيه من مضية لوقت القضاء ومجلبة لتناقض احكامه . . وانه ازاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات واطلاقه فقد بات مجتعا على المحكمة التي تحال اليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة ان تعاود البحث في موضوع الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والاسباب التي بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، اذ قدر المشرع ان الاعتبارات التي اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة اخرى ، وبمراعاة ان الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل فيها طبقا للمادة ١١٠ المشار اليها لا يخل بحق المدعى في

الطعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحالة بطريق الطعن المناسب ،
غذا فوت المدعى على نفسه الطعن فيه في الميعاد فان الحكم يحوز حجية
الشيء المقضى ولا يعود بالإمكان اثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها
الدعوى .

ومن حيث انه لما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد جانب الصواب
غيبا قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر
الدعوى بعد ان احيلت الدعوى من محكمة القاهرة الابتدائية التى قضت
بعدم اختصاصها ولم يطعن فى حكمها فى الميعاد وبذلك تكون احالة الدعوى
من محكمة القضاء الادارى الى المحكمة العليا — بغض النظر عن مدى سلامة
هذه الاحالة — غير ذات موضوع . . واذا اخطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق
القانون وتاويله على الوجه المتقدم فانه يتمين الفأوه والقضاء باختصاص
محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فى موضوعها .

(طعن ٥٩٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :
احالة الدعوى من محكمة الاسكندرية الابتدائية الى المحكمة التاديبية
بالاسكندرية — لا يجوز للمحكمة الأخيرة ان تقضى فيها بعدم الاختصاص —
اساس ذلك ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات توجب على المحكمة
اذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ان تابر باحالتها الى
المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتنظم
المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — ازاء صراحة النص يمتنع
على المحكمة المحال اليها الدعوى ان تصاود البحث فى الاختصاص او
الاسباب التى بنى عليها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة
— لا يخل بحق صاحب الشأن فى الطعن على حكم عدم الاختصاص والاحالة
بطريق الطعن المناسب — اذا فوت على نفسه الطعن فان الحكم

يحوز حجية الشيء المقضى فيه ، ولا يمكن إثارة مسألة اختصاص المحكمة.
المحال اليها الدعوى .

ملخص الحكم :

انه ايا كان الراى فى مدى اختصاص المحكمة التأديبية بالاستكدرية-
بنظر الدعوى فانه ما كان يجوز لها أن تقضى فيها بعدم الاختصاص بعد
اذ اُجبلت اليها من محكمة الاسكدرية الابتدائية بالتطبيق لنص المادة ١١٠
من قانون المرافعات التى توجب على المحكمة اذ ما قضت بعدم اختصاصها-
بنظر الدعوى أن تأمر بحالتها بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم
الاختصاص متعلقا بالولاية ، وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى — بنظرها .
اذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد استهدف من إيراد
— حكم هذا النص — على ما أشارت اليه الأعمال التحضيرية —
حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقافها أحكام عدم الاختصاص .
من محكمة لأخرى فضلا عما فى ذلك من مضية لوقت القضاء ومجلبة .
لنفاقض أحكامه . وازاء صراحة هذا النص فقد بات ممتعا على
المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن —
تعاود البحث فى الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة
الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التى بنى عليها
حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة اذ قدر المشرع أن
الاعتبارات التى اقتضت الأخذ به فى هذا المجال تسمح على ما يتطلبه
التفظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء
محكمة أخرى ، وقد أُنصحت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الأمة عن
ذلك فى وضوح حين قالت أن المشرع أوجب على المحكمة اذ قضت بعدم
اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم
الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى
بنظرها ، وارتدت اللجنة المذكورة أن مقتضى هذه الفكرة الجديدة
التي أخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذى يصدر من جهة قضائية
حجية أمام محاكم الجهة الأخرى ، بحيث لا تجوز إعادة النظر فى النزاع
بدعوى — أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة ، وإن

مزاياء هذه القاعدة الحد من حالات التنازع علي الاختصاص بين جهات القضاء . هذا والزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن للحكم بطريق الطعن المناسب ، فاذا فوت على نفسه الطعن فيه فان الحكم يجوز حجية الشيء المقضي فيه لا يعدو بالإمكان اثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى . ولما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية سالف الذكر ، والذي قضى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية قد بات نهائيا بعدم الطعن فيه ، فقد كان يتمين على المحكمة التأديبية أن تنظر الدعوى الحالية وأن تفصل في موضوعها التزاما بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى خلاف ما تقدم ، لذلك يتعين الحكم بإلغائه وإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية للفصل فيها .

(طعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)

(ملحوظة في نفس المعنى طعن رقم ٨٣١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١١)

قاعدة رقم (٣٧٦)

المبدأ :

نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ان تاجر بإحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — التزام المحكمة الحالية اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة سالفه الذكر لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب — فوات مواعيد الطعن عليه

يتربط عليه أن يحوز الحكم حجية الشيء المقضي فيه ولا يعدو بالإمكان
اثرة عدم اختصاص المحكمة بالحالة اليها الدعوى .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب
على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر بحالتهما
بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ،
وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . وقد استهدف المشرع من
إيراد حكم هذا النص — على ما أشارت إليه الأعمال التحضيرية — حسم
المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة
لأخرى فضلا في ذلك من مضية لوقت القضاء ومجلبة لتناقض
أحكامه . وإزاء صراحة هذا النص فقد بات ممتهما على المحكمة التي تحال
اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تملأوا البحث في
الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها
بعدم الاختصاص أو الأسباب التي يبنى عليها ، حتى ولو كان عدم
الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، إذ قدر المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت
الآخذ به في المجال تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم
تسليط قضاء محكمة علي قضاء محكمة أخرى ، وقد أنصحت لجنة الشئون
التشريعية بمجلس الأمة عن ذلك في وضوح جين قالت أن المشرع أوجب
على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى
المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وتلتزم المحكمة
الحالة اليها الدعوى بنظرها — وأردفت اللجنة المذكورة أن مقتضى هذه
الفكرة الجديدة التي أخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذي يصدر من جهة
قضائية حجيته أمام محكم الجهة الأخرى بحيث لا تجوز إعادة النظر في
النزاع بدعوى أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة ، وأن من
مزايا هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بين جهات
القضاء . هذا وإلزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة
١١٠ مرافعت لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق

الطعن المناسب ، فإذا فوت على نفسه الطعن فيه فإن الحكم يحوز حجية الشيء المقضي فيه ولا يعدو بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحالة اليها الدعوى — ولما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية — سالف الذكر — والذي قضى بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبالحلها الى محكمة القضاء الإدارى ، قد بات نهائياً بعدم الطعن فيه ، فقد كان يتعين على محكمة القضاء الإدارى أن تنظر الدعوى المحالة وان تفصل فى موضوعها التزاماً بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى خلاف ما تقدم ، لذلك يتعين الحكم بالغائه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها ، مع إلزام الشركة المطعون ضدها بمصروفات الطعن وإبقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٣١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٥)

قائمة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ولو كانت غير مختصة ولائياً — التزامها بنظر الدعوى دون الطعن فى الحكم بعدم الاختصاص — تفويت ميعاد الطعن يترتب عليه اعتبار الحكم نهائياً .

ملخص الحكم :

أن هذه المحكمة سبق لها أن قضت بأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ، وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى

بنظرها - أى بالفصل فى موضوعها - ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وان المشرع انبأ استهدف من ايراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى فضلا عما فى ذلك من مضيعة لوقت القضاء ومجلبة لتناقض أحكامه ، وانه ازاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات واطلاقه ، فقد بات ممتنعا على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص ان تعود البحث فى اختصاصها ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التى بنى عليها وحتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، اذ قدر المشرع ان الاعتبارات التى اقتضت الأخذ به فى هذا المجال تسبو على ما يتطلبه التنظيم القضائى من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى وبإبراء ان الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل فيها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات لا يخل بحق المدعى فى الطعن فى الحكم بعدم الاختصاص وبالإحالة بطريق الطعن المناسب ، فلذا ثوت المدعى على نفسه الطعن فيه فى الميعاد فان الحكم يحوز حجية الشئ المقضى ولا يعود بالامكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى من جديد .

(طعن رقم ٥٨٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بالفصل فيها ولو كانت غير مختصة ولائيا بنظرها — التزامها بنظر الدعوى والفصل فيها لا تحول دون الطعن فى الحكم بعدم الاختصاص — تفويت الطعن يترتب عليه اعتبار حكم المحكمة الأولى نهائيا ومقررا للمحكمة المحال اليها الدعوى .

(م ٣٤ — ج ١٤)

مضمون الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضي الدولة طعنت في هذا الحكم طالبة الحكم بالإنقائه وبمهم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى ومع الزام المدعي المصروفات ، وأقامت طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه إذ ذهب في تفسير نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات مذهباً يخالف الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثانية) بجلسته ١٩٧٤/٤/٢٨ في الطعن رقم ٥١٢ لسنة ١٩ قضائية حيث رأت المحكمة أن ما ورد بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها لا تفصل بين هذه المحكمة في الالتزام بالاحالة للأسباب التي تبنت عليها بحيث إذا رأت أنها على الرغم من الاحالة غير مختصة بنظر الدعوى وجب عليها الحكم مع هذا بعدم الاختصاص ذلك لأن هذه الاحالة لا تعنى حتماً بالضرورة التزام المحكمة المحال إليها بالفصل في موضوع الدعوى لأن هذا الموضوع قد يخرج قانوناً عن اختصاصها ، ومن ثم فإن على المحكمة المذكورة عند النظر في الدعوى المحالة إليها أن تبحث بداية وقبل النظر في موضوعها مدى اختصاصها بها وفقاً للقانون المنظم لها وفي حدود ولايتها ووفقاً للإجراءات المتبعة أمامها . وأضافت هيئة مفوضي الدولة أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه يتفق مع ما جرى به قضاء المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولى) بجلستي ١٩٧٤/١٢/٢٨ ، ١٩٧٥/٥/١٧ في الطعنين رقمي ٤٢٠ لسنة ١٨ القضائية ٥٢٨ لسنة ١٧ قضائية على التوالي ، من أنه يمنع على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعود البحث في الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي على عليها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالوظيفية ، لكن كان ذلك أنه إزاء الاختلاف في الرأي في شأن تفسير حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات إلى النحو السالف بيانه ولا اتصاله بقضاء المحكمة الإدارية العليا بدوائرها المختلفة ، فإن الأمر أصبح يقتضي إعادة النظر في القضاء السابق في هذا الشأن وتقرير مبدأ موحد تفرقه مهاكم مجلس الدولة بالنسبة إلى الدعاوى التي تحال إليها من المحاكم العادية والتي تتزايد عددها بمرور الزمن ، وبمراعاة ما يستجد من تطورات تشريعية بعد صدور

قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وأبرازها القسطن رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا الذي أسند إليها الاختصاص بالفصل في مسائل تنازع الاختصاص وهذا الحكم أوردته المشرع تقديراً للحاجة إليه في ظل تعدد جهات القضاء من قضاء عاды وقضاء إداري وقضاء تحكيم وبعد الفناء محكمة التنازع التي كانت مشكلة طبقاً لقانون السلطة القضائية وبعد صدور دستور سنة ١٩٧١ الذي قضى بأن يختص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ومقتضاه عدم جواز إلزام محكم مجلس الدولة بنظر منازعات تخرج عن ولايتها والا كان في ذلك مخالفة للدستور .

ومن حيث أن المادة ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ينص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة » ولو كان عدم الاختصاص مطلقاً بالولاية . وتجاوز لها عنقده أن تحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات ، وتلزم المحكمة المحالة إليها الدعوى بنظرها » وقد استحدث القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في هذه المادة الفقرة التي تنص بأنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص منطبقاً بالولاية . وقد قصد المشرع بهذا الحكم المستحدث التيسير على المتقاضين وحسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقافها أحكام عميم الاختصاص من محكمة لأخرى ، فضلاً عما في ذلك من مضيق لوقت القضاء ومجربة لتناقض أحكامه ، إذا كان القضاء قد استقر في ظل قانون المرافعات الذي على عدم جواز الإحالة إلا من المحكم التابعة لجهة قضائية واحدة ، ومن ثم بما كان يحوز الإحالة من أحذى المحكم التابعة للقضاء العاды إلى محكمة تابعة للقضاء الإداري ، وإنما كانت المحكمة تحكم بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى ويلتزم دوى الشان — إذا أراد — أن تضم الدعوى من جديد أمام المحكمة المختصة ولائها لها ، وقد رفع المشرع هذه المشقة عن المتقاضين بالنظر المثار

إليه فأوجب على المحكة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ومن ثم فقد بات ممنوعا على المحكة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود البحث فى اختصاصها أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر منها بعدم الاختصاص حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة اذ قدر المشرع ان الاعتبارات التى اقتضت الأخذ به فى هذا المجال تسبو على ما يتطلبه لتنظيم القضائى من عدم تسليط قضاء محكمة أخرى وبإعارة ان التزام المحكة المحال اليها الدعوى بالفصل فيها طبقا للمادة ١١٠ مراعات لا تخل بحق ذوى الشأن فى الطعن فى الحكم بعدم الاختصاص وبالإحالة بطريق الطعن المناسب ، فإذا فوت ذوى الشأن على انفسهم الطعن فيه فى الميعاد فان الحكم يجوز حجية الشيء المقضى به ، ولا يعود بالإمكان ثارة اختصاص المحكة المحال اليها الدعوى من جديد .

ومن حيث انه ليس صحيحا ما ورد فى تقرير الطعن من ان ما يستجد من تشريعات بعد القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية - وهو القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . باصدار قانون المحكة العليا ودستور سنة ١٩٧١ وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من شأنها ان تفيد من حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات أو يتعارض معه ذلك ان قانون المحكة العليا ولئن حولها فى مادته الرابعة اختصاص « الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من قانون السلطة القضائية » . فانه لم يتضمن - حسبها هو ظاهر من عبارة النص سوى نقل الاختصاص بالفصل فى مسائل تنازع الاختصاص التى كانت تنظرها المحكة المشكلة طبقا لقانون السلطة القضائية الى المحكة العليا ، كما ان الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص معقود بقيام هذا التنازع ، علذا أنقضى قبله تبعا لكون المحكة المحالة اليها الدعوى قد

ألزمت نفسها بنظر الدعوى ولم تقضى فيها بعدم الاختصاص نزولا على حكم المادة ١١٠ مرافعات بما مؤداه النواق أو عدم التعارض مع حكم المحكمة المطيلة فليس ثمة بعد ذلك تنازع بين قضائين تختص المحكمة العليا إذ أن مقتضى أعمال نص المادة ١١٠ مرافعات ولازمة أنه لم يعد بتصورا قيام حالة تنازع سلبي ، كما أنه ليس من شأن الزام محكم مجلس الدولة بحكم هذه المادة أن يشكل مخالفة لأحكام الدستور أو قانون مجلس الدولة .

(طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

قرار الجهة الادارية انتهاء خدمة الموظف واعتباره مستقila عن العمل بدون إذن أكثر من المدة القانونية استنادا الى المادة ٧٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة — لا يعتبر قراروا تاديبيا — الطعن عليه لا يعفل في اختصاص المحاكم التاديبية — اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فيه عملا بالمادة ١٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — المحكمة التاديبية المحال اليها الدعوى لا تتقيد بنظر الدعوى وفقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات اذا كانت الاحالة صادرة بقرار من رئيس المحكمة وليس بحكم — التزام المحكمة وفقا للمادة المشار ليها منوط بالحالة التي تقضى فيها المحكمة بعدم اختصاصها وباحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت في الأوراق أنه في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٢

تصدر السيد مدير الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية - الضئون
الإدارية - القرار رقم ٤٨٦ . ونص في ملأته الأولى على أنه أعتبرا من
اليوم الرابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٧٢ تنهى خبة السيد
(.....) الشياغل لوظيفة ممثلون مطة اسوان
بالمستوى الثالث فئة (٢٦٠ / ١٨٠) من الوظائف الفنية لانقطاعه عن
العمل بدون إذن أكثر من المدة القانونية واعتباره مستقلا من الخدمة
من هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ججبت إختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى
التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية وينظر الطعون التي يقدمها
الموظفون العموميين بلفاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية والإطعون
في الجزاءات المؤقتة فيه قد خلص بجق الى أن القرار المطعون فيه قرار
انهاء خبة صدر استنادا الى المادة ٧٢ من لقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
بنظام العاملين المدنيين بالدولة وليس قرارا تأديبيا فان الفصل في
هذا القرار يخرج عن دائرة إختصاص المحاكم التأديبية ويخل في إختصاص
المحاكم الإدارية عملا بحكم المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة سالف
الذكر وبهذه المنابة يتعين القضاء بلفاء هذا الحكم وبالحالة الدعوى
بحالتها الى المحكمة الإدارية بمدينة اسبوط المختصة بنظرها - ولا ينال
من ذلك سبق احالة هذه الدعوى الى المحكمة التأديبية بمدينة اسبوط
ذلك أن هذه الاحالة وقد تمت بقرار صادر من السيد الأستاذ رئيس
المحكمة التأديبية لوزارة النقل وليس بحكم فان المحكمة المحال اليها
الدعوى لا تتقيد بهذا القرار لأن التزامها بنظر الدعوى وفقا لحكم
المادة ١١٠ من قانون المرافعات بنوط بالحالة التي تقضى فيها المحكمة بعدم
إختصاصها وبالحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب فانه

يعين الحكم - بنفسه - والضماء - بعدم اختصاص المحكمة الطمينة بنظر
الدعوى - ولا حالتها بحالتها - إلى المحكمة الإدارية - بميزة - أمميها
للإختصاص .

(طعن رقم ١١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣٧٨/٤/٨)

قاعدة رقم (٤٨٤)

المنشأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات - لقوام المحكمة للجلسة اليوم
الدموى بنظرها - والضماء فيها - حتى - ولو كانت - في - شخص - ولو -
بشخص - عدم - سري - هذه - القاعدة - إذا - ما كانت - الإختصاص - حيث -
على طلب طرق الدعوى دون أن تحكم المحكمة - المختلة - بها - القسوى
بعدم اختصاصها - المحكمة - المختلة - للجهة - الضموى - إذا - ما تبي - لها - عدم
اختصاصها بنظر الدعوى أن تحكم بعدم الاختصاص مع إحالة الدعوى
مرة أخرى إلى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

ومن حيث . أن قرار رئيس مجلس إدارة الشركة الطامنة رقم ٤
لسنة ١٩٧٢ - مثل المنازعة - وهو يقضى باعتبار الطمون ضده
مستقلاً قد ربطت فيه الشركة قرارها بواقعة امتناع الطمون ضده
عن العمل وتغيبه . وأياً كان الراى فى سلامة - الأسباب - التى قام - عليها
القرار - الطمون فيه وما إذا كانت تلك الأسباب تحل - القرار - محل - الصحة
فى - نطق - قراراته - إنهاء - الخدمة - فإن - ذلك - من - سلطة - المحكمة - المختصة
بالتعقيب . عليه - موضوعاً .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن المحكمة التأديبية لا يعتمد بها الاختصاص بنظر الدعوى بطلب الفاء القرار المثير اليه باعتبار أنه ليس قرارا تأديبيا مما يختص القضاء التأديبي بالفصل في المنازعات المتعلقة . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويضمن لذلك القضاء بالفائه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى واختصاص القضاء المدني بالفصل فيها وبإحالتها الى محكمة الجيزة الابتدائية (الدائرة العائلية) عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — ولا يمنع من ذلك سبق إحالة هذه المحكمة الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة ببناء على طلب الطرفين ذلك لأن مناط التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظر الدعوى طبقا للمادة ١١٠ المذكورة ان تكون المحكمة المبعلة قد أصدرت حكما بعدم اختصاصها وهو ما لم يتحقق في الدعوى مثار الطعن — مع الزام المطعون ضد مصروفات هذا الطعن وإبقاء الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١٧)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة — الاحالة لا تلزم المحكمة المحالة اليها الدعوى بالفصل في موضوعها متى كان الاختصاص متعلقا بالولاية — وجوب الحكم بعدم الاختصاص متى رأت المحكمة المحالة اليها الدعوى ذلك دون الاحالة الى المحكمة الاولى التي استئنفت ولايتها — أسس ذلك — القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . بإصدار قانون المحكمة العليا والذي اسند اليها الفصل في مسائل تنازع

الاختصاص أى ان المشرع قد افترض امكان قيام حالة تنازع الاختصاص بين القضائين العادى والادارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد نصت على أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .. وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » . وكانت الدعوى قد اُحيلت مع دعاوى أخرى مماثلة من محكمة القاهرة الابتدائية الى القضاء الادارى للاختصاص بجلسة ١٦/٤/١٩٦٩ ، الا انه من المسلم — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات وان كان يلزم المحكمة المحال اليها الدعوى لعدم الاختصاص بنظر الدعوى الا انه لا يلزمها بالفصل في موضوعها متى كان الاختصاص متعلقا لولاية القضاء ذاتها خصوصا وان المشرع اذا أصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا مستندا اليها الفصل في مسائل تنازع الاختصاص قد افترض امكان قيام حالة تنازع الاختصاص بين القضائين العادى والادارى .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وإبقاء الفصل في المصروفات .

(طعن رقم ٣٣ لسنة ١٩ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٨)

(ملحوظة في نفس المعنى طعون ارقام ٥١٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٤ ، ١٢١٣ ، ١٢١٦ ، ١٢١٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

طريقة فض تنازع الاختصاص الإيجابي أو السلبي — نظميها قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ — وظيفة المحكمة العليا تحديد جهة القضاء المختصة ولأيا بنظر النزاع وليس الفصل في الدعوى الموضوعية — نص المادة (١١٠) من قانون المرافعات على أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تلجأ بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية للقلم المحكمة، المحال إليها الدعوى بنظرها، ينطبق بالمعنى الموضوعية وليس دعوى تنازع الاختصاص .

مقتضى الحكم :

ومن حيث أن طريقة فض التنازع على الاختصاص — ايجابية كان أم سلبية — قد نظميها قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ فنص في المادة (٤) منه على أن : تختص المحكمة العليا بما يأتي : (١)

(٢) (٣)

(٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لاحكام المواد ١٧ و١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية « . ونصت المادة (١٧) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وهو القانون النافذ وقت العمل بقانون المحكمة العليا — على أنه : « اذا رفضت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ولم تتخذ أحدهما عن نظرها أو تخلت

كثانيهما عنها يرفع طلب تعيين الجهة المختصة الى محكمة تنظر عن الاختصاص « كما نصت المادة ٥ من قانون المحكمة العليا من قبله الذكر على ان « يكون رفع الدعوى امام المحكمة بطريق الايداع بتكليفها » . ونصت المادة ١ من قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على ان : ترفع ... طلبات الفصل في مسائل تنازع الاختصاص بمعية تودع تلم كتليه المحكمة العليا موقعة من محام مقبول للرافعة امام هذه المحكمة .

ويترتب على تقديم الطلب المتعلق بمسائل تنازع الاختصاص في دعوى مرفوعة عن موضوع واحد امام جهة القضاء الاولى او جهة القضاء الادارى او اية هيئة ذات اختصاص قضائى وامام جهة قضاء او هيئة ذات اختصاص قضائى اخرى ولم تدخل احداهما عن نظرها او تخلت كليهما عنها . وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها لطلبه تبين الجهة المختصة وهذا الحكم الاخير مطبق لنص المادة ١٩/١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٥ الذى يقضى بأنه : « يترتب على رفع الطلب الى المحكمة المشار اليها (محكمة تنازع اختصاص) وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة » وبماذا هذه النصوص جميعا ان وظيفة المحكمة العليا - باعتبارها محكمة تنازع اختصاص - تحديد جهة القضاء المختصة ولائيا بنظر النزاع وليس الفصل في الدعوى الموضوعية . ولما كانت المادة ١١ من قانون المرافعات تنص على ان « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم اختصاص متعلقا بالولاية . وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » ولما كان الذى يحال وفقا لاختصاص المادة هو الدعوى الموضوعية وليس دعوى تنازع الاختصاص ، لذلك كان استناد الحكم المطعون فيه الى المادة ١١ مرافعات للحكم بالحالة امرا مخالفا لصحيح حكم القانون . فضلا عن ان المستناد من نصوص قانون المحكمة العليا وقانون الاجراءات والرسوم امامها سالف الذكر ان الشارح رسم طريقا محددا لرفع طلبات تعيين

جهة القضاء المختصة وتلخيصاً عند قيام النزاع الإيجابي أو السلبي على الاختصاص ونطاق ذلك بصاحب الشأن أنفسهم ومن ثم فليس من الجائز قانوناً رفع طلب النزاع بطريق الإحالة من محكمة الموضوع . وقد استقر على ذلك قضاء المحكمة العليا إذ جرى قضاؤها على أن ولاية المحكمة العليا في موضوع تنازع الاختصاص لا يقوم باتصالها بالطلب اتصالاً مطابقتاً للأوضاع المقررة في قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ فإذا كانت دعوى الموضوع قد رفعت ابتداء إلى المحكمة الابتدائية فقضت بعدم اختصاصها بنظرها وحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة تحكمت بدورها بعدم الاختصاص وحالة إلى المحكمة العليا للفصل في النزاع السلبي على الاختصاص فإن طلب تعيين الجهة المختصة المحال إلى المحكمة العليا بهذه الطريقة ، يكون غير مقبول ، وأنه لا يغير من هذا النظر ما تقضى به المادة ١١٠ من قانون المرافعات من أن المحكمة عندما تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تحيلها إلى المحكمة المختصة وتكون هذه الأخيرة ملزمة بالنظر فيها ، وذلك أن الإحالة المشار إليها في المادة المتقدم ذكرها لا تكون إلا بين المحاكم صاحبة الولاية بالفصل في موضوع الدعوى ولا يتخذ حكمها إلى المحكمة العليا التي يقتصر دورها — في مسائل تنازع اختصاص — على تعيين المحكمة المختصة ولأثباتها بنظر الدعوى دون الفصل في موضوع (حكم المحكمة العليا بجلسة ١٩٧١/٧/٣ في الطلب رقم ٤ والطلب رقم ٥ لسنة ٢ ق « تنازع ») . ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير النظر المتقدم فانه يكون قد خالف القانون وحق عليه الإلغاء فيها قضى به من حالة الدعوى إلى المحكمة العليا .

(طعن رقم ٥٣٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

الحكم بعدم الاختصاص والإحالة الصادر من المحكمة المدنية

يترتب عليه نقل الدعوى بحالتها بما اشتملت عليه من طلبات الخصوم الى المحكمة التأديبية المحالة اليها الدعوى — للمحكمة المال اليها الدعوى أن تكيف هذه الطلبات دون التقيد بالتكييف الذى ادراته المحكمة المدنية والذى اقامت عليه قضاؤها بعدم الاختصاص والاحالة — اذا كانت طلبات المدعين فى الدعوى هى العودة الى عملها بالشركة بعد انتهاء مدة العزل من الوظيفة التى حدها الحكم الجنائى فان الدعوى تتقيد بالميعاد المحدد قانونا للظمن فى الجزاءات التأديبية وانما تتقيد بميعاد التقادم المحدد فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى وهى سنة تحسب من تاريخ انتهاء مدة العزل الجنائى — تكيف المحكمة المدنية الدعوى بانها ظمن فى قرار انتهاء الخدمة واعتناق المحكمة التأديبية للتكييف الذى راته المحكمة المدنية غم صحيح .

ملخص الحكم :

أن الظمن المائل يقوم على أن المحكمة التأديبية خالفت القانون بأخذها بالتكييف الذى اعتنقه المحكمة المدنية فى حكمها بعدم الاختصاص والاحالة ، لان الدعوى تعتبر مطروحة عليها بالطلبات الأصلية للمدعين وهى من الوضوح بحيث لا تحتل تاويلا وهى العودة الى العمل بعد انتهاء مدة العزل الجنائى من الوظيفة ، وهو الطلب الذى ما كان يجوز للمدعين التقدم به قبل انقضاء مدة العزل الجنائى .

— ومن حيث أن الظمن يقوم على أساس صحيح من القانون ، ذلك أن الحكم بعدم الاختصاص والاحالة الصادر من المحكمة المدنية (المحكمة الابتدائية بكر الشيخ) يترتب عليه نقل الدعوى بحالتها أى بما اشتملت عليه من طلبات الخصوم الى المحكمة التأديبية بطنطا ، يكون لهذه المحكمة أن تكيف هذه الطلبات دون تقيد بالتكييف الذى ادراته المحكمة المدنية والذى اقامت عليه قضاؤها بعدم اختصاص والاحالة .

ومن حيث أن طلب المدين في الدعوى هي العودة الي عملها بالشركة بعد انتهاء مدة العزل التي حذفتها الحكم الجنائي المتصدر ختمها ، أي اعتبار علة التوقيف بالهجرة مستمرة بعد انتهاء مدة العزل المشار اليها ، والدعوى بهذا الطلب لا تنقضي بالمراد المحدد قانونا للطعن في الجزاءات التأديبية ، وإنما تنقضي بمراد التقادم المحدد في المادة ٦٩٨ من القانون المدني وهو سنة ، باعتبار الدعوى منازعة مطلقة بمقد العمل ، وبحسب هذه المدة من تاريخ انتهاء مدة العزل الجنائي ، ولما كان الثابت من الأوراق ان مدة العزل الجنائي انتهت في ١٦/٢/١٩٧٦ وإن الدعوى امتدت في ٢٦/١/١٩٧٧ ، فإن الدعوى تكون مقالة في المبدأ القانوني ، وإذا استوت الدعوى اوضاعها الشكلية الأخرى فانها تكون مقبولة شكلا . ولما كان الحكم المطعون فيه اخذ بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون ويتمين لذلك الحكم بالتماته ويقبول الدعوى شكلا .

(طعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦)

مقدمة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

المادة ١١٠ من المرسوم - متى أصبح الحكم القاضي بالإحالة نهائيا بعدم الطعن عليه فإن المحكمة المحالة اليها الدعوى تقدم بالفصل فيها سواء كان عدم الاختصاص ولأيا أو نوعيا أو مطلقا - يمتنع على المحكمة المحال اليها الدعوى ان تعاود البحث في الاختصاص من جديد ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم بعدم الاختصاص أو الإسقاط التي قدم عليها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة في تفسير حكم المادة ١١٠ مرافعات المشار اليها جري على انه ايا كان الرأي في صواب الحكم القاضي بالاحالة ، فانه متى اصبحت نهائيا بعد الطعن فيه او بعد فوات ميعاد هذا الطعن ، تلزم المحكمة بالاحالة اليها الدعوى بالفصل فيها ، سواء كان عدم الاختصاص والى الطعن او نوبيا او محليا ، ويمتنع عليها ان تعاود البحث في الاختصاص من جديد ايا كانت طوعية المنازعة ومدى سلامة الحكم بعدم الاختصاص ام الاسباب التي تلم عليها وذلك لان المشرع استهدف بنصي المادة المشار اليها حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص من محكمة لاخرى فضلا عما في ذلك من يضعة لوقت القضاء وبجلبه لتناقض احكامه ، وكن باعته في ذلك تقديره ان الاعتبارات التي اقتضت الاخذ بحكم المادة المذكورة تنسب على ما يتطلبه العظمى العضلى عادة من عدم تعليق قضاء محكمة على قضاء محكمة اخرى .

ومن حيث انه وقد خالف الحكم المطعون فيه ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تفسير المادة ١١٠ مرافعات ، فانه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالغائه واعادة الدعوى الى المحكمة التأسيسية بالاستئناف .

(طعن ١٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

تعليق :

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٦ القضائية المحكوم فيه بجلسة ١٩٨٢/٢/١٩ حيث انتهت المحكمة الى بسط رقابة المحكمة المحال اليها الدعوى على اسباب حكم الاحالة (راجع هذا الحكم تحت عنوان نفع بعدم اختصاص في دفع في الدعوى) .

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

المادة ١١٠ مرافعات — اذا حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالته فانه يمتنع على المحكمة المحال اليها الدعوى ان تعاود بحث اختصاصها وتلتزم بالفصل فيها — اساس ذلك — المادة ١١٠ مرافعات صدور — حكم محكمة القضاء الادارى المحال اليها الدعوى بعدم اختصاصها وتأسيسا على ان التزام المحكمة المحال اليها الدعوى يتحدد فقط في مجرد الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بعدم الاختصاص — الحكم في الطعن بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى — اساس ذلك : بصور الحكم بعدم الاختصاص والاحالة وصيرورة هذا الحكم نهائيا ينتقل الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة المحال اليها ومتى اصبحت المحكمة هي المختصة وجب عليها الفصل في الدعوى .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع للمادة ١١٠ من قانون المرافعات يبين انها قد الزمت المحكمة اذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ان تأخر بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ونصت على الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

ومن حيث انه اعمالا لحكم المادة ١١٠ المشار اليها فقد استقر قضاء هذه المحكمة على انه في حالة اذا ما حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالته ، فانه يمتنع على المحكمة المحال اليها الدعوى ان تعاود بحث اختصاصها بل تلزم بالفصل فيها .

وعلى هذا الوجه ، واذا كانت محكمة القضاء الادارى بالمنصورة قد

قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى التى احيلت اليها من محكمة ميت فمر
الجزئية تنفيذا للحكم الصادر بعدم اختصاصها فان حكمها والحالة هذه
يكون قد جاء مخالفا للقانون . ولا يقدر فى ذلك ما ذهب اليه فى حكمها من
انه اعمالا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات فانها تكون ملزمة بمجرد
نظر الدعوى لا الفصل فيها ، ذلك انه فيما لو كان هذا هو قصد المشرع فما
كانت حاجة ليراد هذا الحكم هذا فضلا عن انه يصدر الحكم بعدم
الاختصاص والاحالة وصورة هذا الحكم نهائيا ، ينقل الاختصاص بنظر
الدعوى للمحكمة المحال اليها ، ومتى أصبحت المحكمة هى المختصة وجب
عليها الفصل فى الدعوى .

ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالف للقانون
مما يتعين الحكم بالفائه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى
بالمنصورة للفصل فيها .

(طعن ٨٥٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

اختصاص قاضى التنفيذ بنظر اشكالات التنفيذ الصادرة من جهات
القضاء الإدارى — المادة ١١٠ من قانون المرافعات استحداثها حكم بوجوب
الاحالة الى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص — حكمة هذا
النص — نفع المشقة عن المتقاضين — الاحالة لا تلزم المحكمة المحال اليها
الدعوى — وجوب الحكم بعدم الاختصاص متى رأت المحكمة المحال اليها
الدعوى ذلك دون الاحالة الى المحكمة الاولى لانها استنفذت ولايتها .

(م ٣٥ — ج ١٤)

ملحق الحكم :

انه يبين من مطالعة اسباب الحكم المطعون فيه انه وان سلم باختصاص القضاء المستعجل بنظر اشكالات التنفيذ التي تنجم عن سائر الأحكام المدنية او تجارية او ادارية وفكر انه كان يتعين من ثم على مأمورية أرمنت القضائية ان تنظر بصفة مستعجلة في الاشكال المرفوع امامها وتتمثل في موضوعه ، ولكن اراء قضاءها بهتم الاختصاص ولائياً بنظرة واحتسالة الدعوى التي يحكمها القضاء الاداري فقد تفين على المحكمة الأخيرة ان تنظر الاشكال موضوعيا اعمالا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث انه عن مدى اختصاص قاضي التنفيذ بنظر اشكالات تنفيذ الاحكام الصادرة من جهات القضاء الاداري ، فانه لما كانت المادة (٣) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شان تنظيم مجلس الدولة تقضي بتطبيق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة ، وكان هذا القانون الاخير قد صدر خاليا من نظم لقاضي التنفيذ او لقضاء مستعجل للفصل في اشكالات التنفيذ التي قد تثار بصدد تنفيذ احكام القضاء الاداري فمن ثم يتعين الرجوع في هذا الشأن الى قانون المرافعات .

ومن حيث ان المادة (٢٧٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على ان « يجرى التنفيذ تحت اشراف قاضي للتنفيذ يندب في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويعاونه في ذلك عدد كاف من المحضرين ، وتتبع امله الاجراءات المقررة امام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » كما تنص المادة (٢٧٥) على ان « يحتص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع اعتراضات التنفيذ الموضوعية والاعتراضات الشكلية ، كما يختص باستصدار القرارات والاوامر المتعلقة بالتنفيذ وينصل قاضي التنفيذ في منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للامور المستعجلة » . ويستفاد من هذين النصين على هدى ما ورد بشأنهما في الفقرة الايضاحية للقانون ، اولا : ان نظام قاضي التنفيذ الذي استحدثه قانون المرافعات الجديد يهدف الى اشراف فعال متواصل للقاضي على اجراءات التنفيذ في كل خطواتها ، كما يهدف الى جمع هذه المسائل في يد قاضي واحد قريب من محل التنفيذ

يسهل على الخصوم الالتجاء اليه . وثانياً : انه من أجل ذلك خول القانون لهذا القاضي اختصاصات واسعة في كل ما يتعلق بالتنفيذ فمجلسه مختصه دون غيره بالفصل في كل المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت متعلقة بموضوعية أم وقتية ، كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقتية وهي المنازعات التي يكون المطلوب فيها إجراء وقتياً .

ومن حيث انه وإن كان الأصل ان تعلق التنفيذ محلياً بمحيطه بمحيطه اختصاص السلطة القضائية التي يظنها فلا يجوز له الحكم بتخلف اجراءاته وقتية تتعلق بحق النزاع فيه من اختصاص جهة قضائية غير القضاء المدني الا انه من الثابت ان قاضي التنفيذ لا يعقوبة فرعاً من الجهة القضائية في اشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من الجهات القضائية الأخرى وهذا لا يمس بأي حال من الأحوال بالقواعد المنظمة لاختصاص جهات الفصل المختلفة ، وذلك لان اشكالات تنفيذ الحكم هي منازعات لا شأن لها بأصل الحق الثابت فيه ولا تعد طعناً عليه ، وأما متى اتصل بذات التنفيذ وما اذا كان صحيحاً أم باطلاً أو جازماً أم غير جائز . فمن شأن قاضي التنفيذ باعتباره فرعاً من المحاكم ذات الاختصاص العلم اذ يختص بموضوع أشكال في حكم اداری أو بنظر اشكال في تنفيذ من الناحية الوقتية بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة فانه لا يمس القضاء الصادر من القضاء الإداري عند الحكم بتنفيذ أو عدم جوارحه لان القضاء بتنفيذ أو عدم جوارحه أو بوقفه انما يبنى على اعتبارات وأسباب تتعلق بتوافر الشروط والأوضاع الواجبة قانوناً للتنفيذ أو عدم توافرها ، وهذه الشروط والأوضاع يحددها قانون المرافعات وهي لا تتعلق من قريب أو بعيد بذات المنازعة الإدارية التي يختص بنظرها القضاء الإداري دون غيره :

ومن حيث انه متى وضح الأمر على الوجه المتقدم ، وكلف الدليل من الأوراق ان المنازعة المزمومة تنفذ في ان حكما هيدر بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٨ من المحكمة الادبية لموظفي وزارة الصناعة في الطعن وتم ١٩٦٩ لسنة ١٢ القضائية المقام من السيد / (.....) قسند شركة السكر والتقطير المصرية قضى بإلغاء القرار الصادر بفسله وتـهـ يترتب عليه ذلك من آخر . وقد أعلن المحكوم لمبالجه هذا الحكم بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٨

الى منحير مصنع السكر بارمنت ، وفي ٢٨/١٠/١٩٦٨ توجه الحضر
لتنفيذ الحكم فاستشكلت شركة السكر المحكوم ضدها في تنفيذه وحدد
لتحضر الاشكال جلسة ١/١/١٩٦٩ حيث قررت الشركة المستشكلة امام
القاضي التنفيذ بامورية اُرمنت القضائية ان سبب اشكال في التنفيذ
هو ان الحكم اعلن لمدير مصنع السكر بارمنت الذي لا يمثل الشركة قانونا
ومن ثم فهو اعلان قانوني يطل التنفيذ . وقد قضت المأمورية المذكورة
يحكمها الصادر في ذات الجلسة بصفة مستعجلة بقبول الاشكال شكلا
ومع عدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وامرت بحالتها الى محكمة القضاء
الاداري المختصة . وبيين مما تقدم ان قاضي مأمورية اُرمنت القضائية انما
نظر الاشكال بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة وان مبنى هذا الاشكال
يتحصر في ان الحكم المستشكل في تنفيذه لم يعلن اعلانا صحيحا بما يطل
تنفيذه اعمالا لحكم المادة (٢٨١) من قانون المرافعات التي تقضي بانه يجب
ان يسبق التنفيذ اعلان الحكم للشخص المدين او في موطنه الاصلى والا كان
يلغلا ، فمن ثم فالمطلوب بمقتضى هذا الاشكال هو مجرد اجراء وقضى
لا يمس اصل الحكم التاديبى المستشكل في تنفيذه بما ينعقد الاختصاص
ينظره لقاضي التنفيذ دون غيره ويخرج من ثم عن اختصاص القضاء
الاداري .

ومن حيث انه بالنسبة الى ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من
الاستناد الى حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات للقول بالتزام محكمة
القضاء الاداري بالاحالة الصادرة بمقتضى حكم مأمورية اُرمنت القضائية
وما قضى اليه تاسيسا على ذلك من اختصاص المحكمة الاولى بنظر موضوع
الاشكال ، فانه يبين من الرجوع الى المادة ١١٠ المشار اليها انها تنص
على انه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بحالة الدعوى
يحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .
ويجوز لها عندئذ ان تحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيها ، وتلتزم المحكمة
الحال اليها الدعوى بنظرها » . وقد استحدث قانون المرافعات الجديد في
هذه المادة الفترة التي تقضي بانه على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها
ان تأمر بحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص
مختلا بالولاية ، وقد قصد المشرع بهذا الحكم المستحدث التيسير على
المتقاضين اذ كان القضاء قد استقر في ظل قانون المرافعات الملقى على

عدم جواز الاحالة الا بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة ومن ثم مما كان يجوز الاحالة من احدى المحاكم التابعة للقضاء العادى الى محكمة تليمة لجهة القضاء الادارى ، وانما كانت المحكمة تحكم بعدم اختصاصها ولايتها بنظر الدعوى ويلتزم ذوى الشأن — اذا اراد — أن يقيم الدعوى من جديد أمام المحكمة المختصة ولائيا بها ، وقد رفع المشرع هذه المشقة عن المتقاضين بالنص المشار اليه فوجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تنظر بحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية كما هو الحال في الدعوى المعروضة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فان ما ورد بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المشار اليها من التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها لا يخل بحق هذه المحكمة في أن لا تلتزم بالاحالة للأسباب التي بنيت عليها بحيث اذا رأت انها على الرغم من الاحالة غير مختصة بنظر الدعوى وجب عليها الحكم مع هذا بعدم الاختصاص ، ذلك لأن هذه الاحالة لا تعنى حتما وبالضرورة التزام المحكمة المحال اليها بالفصل في موضوع الدعوى لأن هذا الموضوع قد يخرج قانونا من اختصاصها ، ومن ثم فان على المحكمة المذكورة عند النظر في الدعوى الاحالة اليها أن تبحث بداءة وقبل النظر في موضوعها مدى اختصاصها بها وفقا للقانون المنظم لها وفي حدود ولايتها ووفقا للاجراءات المتبعة امامها ، ولهذه المحكمة اذا رأت انها غير مختصة وأن المحكمة الاولى التي احوالت اليها الدعوى هي صاحبة الاختصاص والولاية وجب عليها أن تقضى بعدم الاختصاص دون أن تحيل الى المحكمة الاولى التي استنفدت ولايتها بحكمها القطعى الصادر منها بعدم الاختصاص والتي لا تسترد ولايتها بنظر الدعوى الا اذا احولت اليها بحكم من المحكمة العليا المختصة بالتطبيق لنص المادة (٤) من قانون انشائها رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بناء على طلب يرفع اليها للفصل في تنازع الاختصاص السليم بين هاتين المحكمتين المتنازعتين .

ومن حيث ان المنازعة المعروضة انها هي على ما سبق بيئته — اشكال في تنفيذ حكم صادر من المحكمة التأديبية لموظفى وزارة الصناعة ينتهك

طالب بإعلان تنفيذ هذا الحكم بعدم اعلانه للشركة المحكوم عليها اعلانا
صحيحا ومن ثم فهو مجرد إجراء وقتي يتعلق بالتنفيذ لا يمس موضوع
الحكم المطروح اليه بما يختص به قاض التنفيذ المختص بوصفه قاضيا للأمور
المستعجلة ويخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري طبقا
لنظام تنظيمه . واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون
قد خالف القانون واخطأ في تأويله وتطبيقه ويتمين والحالة هذه القضاء
على ما هو عليه من اختصاص القضاء الاداري بنظر الدعوى .

(طعن ٥١٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)

ملاحق عشر

بطلان الأحكام

المبحث الأول

حالات بطلان الأحكام

١ - الغش في الإعلان :

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

نص المادة ٩ من قانون مجلس الدولة على اعلان الخصوم للجلسة المحددة لظفر الدعوى — حكمته — تمكنهم من الحضور لبدء دفاعهم ثبوت ان الاعلان حدد جلسة تالية لتلك التي نظرت فيها الدعوى وصدر فيها الحكم — وقهر عيب في الإجراءات يبطل الحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة نصت على أن « تبلغ سكرتارية المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوي الشأن ، ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الأقل ، ويجوز في حالة الضرورة نقصه الى ثلاثة ايام » . وحكمة هذا النص واضحة ، وهي تمكين ذوي الشأن — بعد تمام تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة على النحو الذي فصلته المواد من ٢٠ الى ٢٨ من القانون المشار اليه — من التمييز بانفسهم أو بوكلائهم ايام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إضاحات وتقديم ما قد يمن من بيّنات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط

بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ويترتب على اغفال ذلك وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا ، ومن ثم اذا ثبت ان سكرتيرية محكمة القضاء الادارى ارسلت الى المستأنف عليه اخطارا لابلاغه بان القضية قد عين لنظرها جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦ ، بينما حقيقة هذه الجلسة هى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٦ التى صدر فيها الحكم وبذلك فات عليه الحضور بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بحضرها ، فان هذا يكون عيبا شكليا فى الاجراءات يبطلها ويؤثر فى الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفترة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة مما يتعين معه تقرير هذا البطلان ، واذا استبان امام المحكمة الادارية العليا ان لدعوى صالحة للفصل فى موضوعها فانها تتناوله بقضائها .

(طعن ١٦٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

اغفال اعلان المدعى بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى — بطلان

الحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة نصت على ان يبلغ قلم الكتاب تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الاقل ويجوز فى حالة الضرورة نقصه الى ثلاثة ايام ، وحكمة هذا النص واضحة ، وهى تمكين ذوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتجهيزها للرافعة على النحو الذى فصلته المواد من ٢٢ الى ٣١ من القانون المشار اليه — وهى الشخوص بأنفسهم او بوكالاتهم امام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما قد يعين من بيانات وأوراق

لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ويترتب على اغفال ذلك وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا ومن ثم فانه لما كان الثابت أن الدعوى قد أحيلت الى محكمة القضاء الادارى بعد تحضيرها بهيئة مفوضى الدولة وعين لنظرها جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ ولم يحضر المدعى ولا يوجد فى الاوراق ما يفيد اخطاره بتاريخ هذه الجلسة وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٨ وفيها قررت المحكمة بد أجل الحكم لجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨ ثم لجلسة ٢٥ من مارس ١٩٦٨ وقد قدم محامى المدعى طلبا تاريخه ٢٠ من مارس ١٩٦٨ الى المحكمة قال انه لم يعلن بالجلسات التى نظرت فيها الدعوى وانه علم بمصادفة انها حجزت للحكم وطلب فتح باب المرافعة ليتسنى له ابداء أوجه دفاعه المختلفة وقد قررت المحكمة اعادة الدعوى للمرافعة لنفس اليوم (٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨) ونودى على الخصوم فلم يحضر أحد فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٨ وفيها قررت مد أجل الحكم لجلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٨ ثم لجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٨ وفى ٦ من مايو سنة ١٩٦٨ قدم المدعى طلبا لفتح باب المرافعة ليتسنى له تقديم بعض البيانات اللازمة وبجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٨ اصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه وبذلك فات على المدعى الحضور بالجلسات المذكورة كما هو ثابت بمحاضرها فان هذا يكون عيبا شكليا فى الاجراءات يبطلها ويؤثر فى الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

(طعن ١٠٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

اغفال قلم كاتب المحكمة الاخطار بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر

الدعوى إلى ذوى الشأن يتوجب عليه وقوع عيب شكلي في الإجراءات والأضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترب عليه بطلانه — أساس ذلك : اتصال هذا الأمر بحق الدفاع وأنتيابه بمصلحة جوهرية لذوى الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أنه بعد أن أودعت للدعوى ١٩٦٨ تطلت أخطارا من هيئة مفوضي الدولة بالكتاب للمورخ في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ للحضور أمام المفوضين يوم ٢ من إبريل سنة ١٩٦٨ لتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وأنه عقب تحضيرها وإيداع تقرير الهيئة بالرأى القانوني فيها ، حددت المحكمة لنظرها جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ إلا أن قلم كتاب المحكمة لم يخطر المدعية بتاريخ هذه الجلسة التي يبين من الاطلاع على محضرها أن المدعية لم تحضرها ، وأن المحكمة قررت فيها أرجاء إصدار الحكم إلى جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن القانون رقم : ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة — والذي صدر الحكم المطعون فيه أثناء سيرته — يحدد في المادة ٢٢ منه بأن يبلغ قلم كتاب المحكمة بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الدعوى إلى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيره إلى ثلاثة أيام ، وحكمة هذا النص — الذي رددته قوانين مجلس الدولة المتعاقبة — واضحة ، وهي تمكين ذوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة من الحضور بأنفسهم أو بوكالاتهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من إيضاحات ، وتقديم ما يعن من بيانات وأوراق الاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ويترب على اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلي في الإجراءات والأضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه ، الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترب عليه بطلانه — ولما كان ذلك وكان الثابت

في المنازعة المطالبة — على ما سلف البيان — إن المدعية لم تحضر بالجلسة التي جددتها المحكمة لنظر الدعوى لعدم إخطارها بها ، مما ترتب عليه صدور الحكم فيها دون أن يتمكن المدعية من ابداء دفاعها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون والأمر كذلك قد صدر مشوباً بالبطالان ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه ، وبإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم — التي أصبحت مختصة بنظرها طبقاً لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — للفصل فيها مع إلزام الجهة الإدارية بمصروفات الطعن وإبقاء للفصل في مصروفات الدعوى لحكمة الموضوع .

(طعن ٦٧٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

نص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوي الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيره إلى ثلاثة أيام — اغفال هذا الاجراء أو اهدار مواعيده إذا لم يتحسن تدارك الاغفال أو تصحيحه أو اقتراح المواعيد وقوع عيب شكلي في الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه الامر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في فقرتها الثانية على أن « يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوي الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية

أفيلم على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام » وحكمه هذا النص واضح وهو تمكن ذوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة من الخصوم بأنفسهم أو بوكالاتهم أمام المحكمة للاداء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما يعن من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحقوق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن من بل ويحسن سير العدالة ذاتها بما يتفق مع طبيعة الخصومة القضائية ، ومن ثم يترتب على اغفال هذا الاجراء أو اهدار مواعيده — اذا لم يتسن تدرك الاغفال أو تصحيحه أو افساح المواعيد وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، الأمر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا . واذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يبلغ بتاريخ الجلسة المعينة لنظر الدعوى وقد قربت المحكمة بجلسته ١١ من مارس سنة ١٩٧٣ تأجيل نظرها لجلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٧٣ لاعلانه بالملكة العربية السعودية بهذه الجلسة — الا أن هذا الاعلان لم يتحقق بتسليم صورته الى النيابة العامة الا بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٧٣ على وجه من معه ميعاد الحضور المقرر مقرونا بميعاد المسافة القانونى وقدره ستون يوما لن يكون موطنه فى الخارج عن تمكن الطاعن — كجهد عليه فى الدعوى ومدين أصلى بالالتزام بموضوع المطالبة فيها — من الحضور أمام المحكمة فى الجلسة المعينة لنظر الدعوى ، ومن ثم فانه الحضور بترك الجلسة على نحو ما هو ثابت بحضرها وهو الذى حجرت فيها الدعوى للحكم دون ان يتمكن من الشخوص أمام المحكمة واستظهار أوجه دفاعه ، وعليه فان الاجراءات شابها عيب شكلى يبطلها ويؤثر فى الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة ومما يتعين معه تقرير هذا البطلان وهو ما يقتضى الحكم به واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى مجددا للحكم فى موضوعها مع إلزام الجهة الادارية مصروفات الطعن .

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ :

يعتبر الاعلان اجراء جوهريا في الدعوى وتكن اهميته في تمكن نوى الشان من المثل امام المحكمة لبدء دفاعهم — يترتب على اغفال الاعلان وقوع عيب شكلى في الاجراءات — اغفال الاعلان والسير في اجراءات الدعوى دون مراعاته يترتب عليه بطلان الاجراءات وبطلان الحكم لقيامه على اجراءات باطلة .

ملخص الحكم :

انه وان افترض ان الطاعنة قد اعلنت بصحيفة الدعوى على نحو ما تقدم ، الا ان الثابت انها لم تعلن باى جلسة من الجلسات المحددة لنظر الدعوى .

ومن حيث انه لاعلان بعد اجراء جوهريا في الدعوى ، وتكن في تمكن نوى الشان من المثل امام المحكمة لبدء دفاعهم ، وتقديم ما قد يعن لهم من بيانات ومستندات لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ، ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما ينصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشان ، ويترتب على اغفال ذلك وقوع عيب شكلى في الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال في حقه ، ومن ثم فان اغفال الاعلان والسير في اجراءات الدعوى دون مراعاة احكام القانون المتعلقة بهذا الاجراء الجوهري ، يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم لقيامه على هذه الاجراءات الباطلة .

وبناء على ما تقدم ، ولما كان الثابت ان الطاعنة الاولى لم تعلن باى جلسة من الجلسات المحددة لنظر الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبالتالي لم تتمكن من ابداء دفاعها ، وهو الغرض الذى يبيغيه

٣ المشرع من هذا الاعلان وعلى ذلك فانه يكون قد وقع عيب جوهري في الاجراءات ادى الى بطلان الحكم لقيامه على هذه الاجراءات الباطلة .

ومن حيث انشاء الدعوى يكون الطعن : قائما على اساس سليم من القانون ، مما يتبين منه ، الحكم بالنقض الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري للفصل فيها .

(طعن رقم ١ ، ١١ ، لفئة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٧/٧/٣)

ب- عدم ايداع تقرير المفوض :

قاعدة رقم (٢٩٢)

المادة :

الفضل في الدعوى قبل ان تقوم هيئة مفوضي الدولة بتوليها للرافعة
وتقديم تقريرها فيها — بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ان هيئة مفوضي الدولة تعتبر امانة على المنازعة الادارية وعاملا
اساسيا في تحضيرها وتهيتها للرافعة وفي ابداء الراى القانونى المحل
فيها سواء في المذكرات التى تقدمها او في الايضاحات التى قد تطلب في
الجلسة الظنية ، وقد تضمنت المادة ٣٩ ، ٣٠ ، ٢١ من قانون مجلس
الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ : « وتختصها المواد ٢٦ ، ٢٧ ،
٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ »
النص على ان يقوم تلم كتاب المحكمة بارسال ملف الوراق الى هيئة
مفوضي الدولة بالحكمة ، وتتولى الهيئة المذكورة تحضير الدعوى
وتحفظها للرافعة ثم بعد اتمام تهيئة الدعوى يؤدخ المفوض تقريراً يحفظ
فيه نتائج الصغرى والمضائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رايه
مسببا ، ثم تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة ايام من تاريخ
ايداع التقرير المشار اليه بمرس ملف الوراق على رئيس المحكمة لتعيين
تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى .

وان حيث انه اخفا في الاعتبار تسلسل الاجراءات على النحو الذى
اشارت اليه المواه سالفة الذكر فانه يتفرع عن ذلك انه ان الدعوى
الادارية لا تغل المحكمة المختصة بنظرها الا بعد ان تقوم هيئة مفوضي
الدولة بتحضيرها وتهيتها للرافعة وتقديم تقرير بالراى القانونى مسببا
فيها ، ومن ثم كان الاخلال بهذا الاجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم
الذى يصدر في الدعوى

ومن حيث أنه متى ثبت على الوجه الذى سلف بيانه أن المحكمة تصدرت لموضوع الدعوى ونصت فيه بحكمها المطعون فيه قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهنيئة للمرافعة وتقديم تقريرها فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب بطلان جوهري ويتمين لذلك القضاء بتعديله والغائه فيما تضمنه من القضاء في الشق الموضوعي من الدعوى ، وإعادة القضية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري بعد أن تقدم هيئة مفوضى الدولة بتقريرها في الموضوع ، مع الزام المدعى عليها مصروفات الطعن .

(طعن رقم ٥٧٥ ، ٥٨١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

الدعوى الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهنيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرائ القانوني مسبباً فيها — الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى — أساس ذلك — تطبيق صدور حكم في الدعوى — قضائه في طلب وقف التنفيذ بعدم قبوله قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهنيئة الدعوى للمرافعة وتقديم تقريرها فيها — اثره — بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث هيئة مفوضى الدولة تعتبر ابنة على المنازعة الإدارية وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتهنيئتها للمرافعة وفي ابداء الرأى القانوني المحاييد فيها إذ نال قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالهيئة تحضير الدعوى وتهنيئتها للمرافعة على أن يودع المفوض فيها تقريراً يحدد وقائع الدعوى والمسائل التي يثيرها النزاع ويبدي رأيه مسبباً ، ويتقرر عن ذلك أن الدعوى الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها ، وتهنيئتها للمرافعة وتقديم

تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها ومن ثم فان الاخلال بهذا الاجراء
الجوهرى — على ما ذهب اليه قضاء هذه المحكمة — يترتب عليه بطلان
الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الحكم الطعين صدر فى الدعوى
قبل ان تقوم هيئة مفوضى الدولة بتبليغها للمرافعة وتقديم تقريرها فيها
ومن ثم فقد شابته بطلان جوهرى على وجه يقتضى القضاء بالفسخ واعادة
الدعوى للفصل فيها مجددا من دائرة اخرى من دوائر محكمة القضاء
الأدارى بعد أن تقدم هيئة مفوضى الدولة بتقريرها فيها مع إلزام الجهة
الادارية مصروفات الطعن .

(طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

٢ — صدور الحكم في جلسة سرية :

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

صدور الحكم في جلسة سرية يؤدي الى بطلانه — تنطق البطلان

بالنظام العام .

ملخص الحكم :

ان الطعن يقوم على عدة اسباب منها أن الحكم المطعون فيه صدر في جلسة سرية بالخالفه لاحكام المادتين ١٦٩ من الدستور و١٧٤ من قانون المرافعات ، الامر الذي يستتبع بطلان الحكم .

ولما كان الثابت من الاطلاع على النسخة الاصلية للحكم انه صدر بالجلسة السرية المنعقدة في ٢٥ من مارس ١٩٧٢ ولم تنيل هذه النسخة بها يفيد انه نطق به في جلسة علنية ، كذلك فقد ورد بحضور الجلسة المذكورة ان الجلسة كانت سرية وان المحكمة كانت قد ارجأت النطق بالحكم في جلسة سابقة الى هذه الجلسة واذ تقضى المادة ١٦٩ من الدستور بان النطق بالحكم يكون في جلسة علنية ، كما تقضى المادة ١٧٤ من قانون المرافعات بان ينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقه او بتلاوة منطوقه مع اسبابه ، ويكون النطق به علانية والا كان باطلا والبطلان في هذه الحالة من النظام العام لتعلقه بذات الوظيفة القضائية لرفق القضاء وما تقتضيه لحسن ادارتها .

متى كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على النسخة الاصلية للحكم ومحضر الجلسة ان الحكم صدر في جلسة سرية فانه يكون باطلا ويكون نعمى الطاعن عليه من هذا الوجه في محله .

(طعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٤)

ث — الزام خصم لم يكن ممثلا في الدعوى :

قاعدة رقم (٢٩٥)

أليدا :

الزام المحكمة من تلقاء نفسها لخصم لم يكن ممثلا في الدعوى
بمصرفات — خطأ يعيب الحكم ويؤدي الى بطلانه .

ملخص الحكم :

مضى وضح ان المحكمة من تلقاء نفسها هي التي ألزمت مجلس مصر
ملوى البلدى بالمصرفات ومقابل اتعاب المحاماة دون أن يكون ذلك المجلس
ممثلا في الدعوى ، الأمر الذى ما كان يجوز الا بمحكمة تعلن الى تلك
المجلس ، فان ذلك يعيب الحكم ويؤدي الى بطلانه .

(طعن رقم ٩٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/١٣)

ج - خلو الحكم من الأسباب أو قصورها أو تناقضها وتهاتها أو تناقضها مع المطلق .

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

خلو الحكم من الأسباب أو قصورها أو تناقضها وتهاتها — بطل

مقتضى الحكم :

إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ قرار إداري دون أن يستظهر أي من الركبتين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ ، واقتصر في تسببيه على أنه « يبين من ظاهر الأوراق أن طلب الإدعى وقف تنفيذ قرار نطله إلى وزارة التربية والتعليم إنما يستند إلى ما يبرره » ، فإن هذا ينطوي على قصور مخل ينحدر إلى درجة عدم التسبيب . وخلو الحكم من الأسباب ، أو قصورها ، أو تناقضها وتهاتها ، مما يعنيه ويطله ، خصوصاً بعد انشاء المحكمة الإدارية العليا حتى تتمكن من رقابتها لأحكام القضاء الإداري .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

التقصير الحكم على سرد وجهتي نظر الخصمين دون ابداء الأسباب

التي اتم عليها النتيجة التي انتهى اليها في المخطوق — قصور — بطلان

الحكم ولو كانت النتيجة التي انتهى اليها المخطوق سلبية في ذاتها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد وجهتي النظر بين طرفي المنازعة ، ولم يبد الأسباب التي أقام عليها قضاؤه في النتيجة التي انتهى إليها في منطوقه ، فإنه يكون قد انطوى على قصور محل يبطله على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، مما يتعين معه تقرير خطأ في منطوقه سلبية في ذاتها ، وإن تقضى بها هذه المحكمة إذا كانت الدعوى في منطوقه سلبية في ذاتها ، وإن تقضى بها هذه المحكمة إذا كانت الدعوى صالحة للحكم ورات الفصل فيها بنفسها .

(طعن رقم ١٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

تناقض أسباب الحكم مع منطوقه — مخالفته للقانون — الفقرة .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن منطوق الحكم لا يتفق في نتيجته مع الأسباب ، إذ قضى بنسوية حالة المدعى بالتطبيق للقواعد التي قررها قانون المعاملات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، مع أنه ذكر في الأسباب أنه لا يفيد من تلك القواعد ، فإن أسباب الحكم المذكور تكون قد تناقضت مع منطوقه ، ومن ثم يكون قد بنى على مخالفة القانون ، ويتعين القضاء بلفائه .

(طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى أدانة المَطْعُون ضده في المخالفات التي أسندت إليه بتقرير الاتهام فإن الحكم إذا ما قضى ببراءة المَطْعُون قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله — أساس ذلك ما أثبتته الحكم المطعون ضده يتناقض مع النتيجة التي انتهى إليها .

ملخص الحكم :

إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد انتهى بحق إلى أدانة المَطْعُون ضده في المخالفات التي أسندت إليه بتقرير الاتهام ، إلا أنه أخطأ في تطبيق القانون وتاويله عندما قضى ببراءة المَطْعُون المذكور ، إذ أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أدانة المَطْعُون ضده يتناقض مع النتيجة التي انتهى إليها ، فقد كان يتمم على المحكمة التأديبية وقد استخلصت أدانة المَطْعُون ضده أن توقع عليه الجزاء الذي يتناسب عدلا وقانونا مع ما ثبت في حقه ، وعنى من القول أن مرض زوجة المَطْعُون ضده على النحو الذي أثبتته لور عدم سبق توقيع جزاءات عليه طوال مدة خدمته ، أن صح أن يكون ذلك سببا لتخفيف العقوبة فإنه لا يسوغ الاستناد إليه للحكم ببراءة المخالف من الذنوب الإدارية التي ثبتت في حقه .

(ظعن رقم ١٠٧٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)

د — التناقض بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية :

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية — بطلان الحكم في هذه الحالة — أساس ذلك — المسودة هي التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هي التي ارتضاها من اصدر حكما في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية أسبابها ومنطوقها مناقضة تماما للمسودة فإن الحكم يكون باطلا إذا لم يعد ظاهرا أيها هو الذي حكمت به المحكمة — يتعين على محكمة الطعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه واعادته الى المحكمة التي أصدرته لتقضى في الدعوى من جديد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالرجوع الى مسودة حكم محكمة القضاء الإداري تبين أنها ذكرت أسبابا للحكم يخالف الأسباب الثابتة بنسخته الأصلية ، فقد جاء بمسودة الحكم أنه من حيث وأذ كانت القواعد التي تنظم استخدام الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون بصفة غير منتظمة على اعتماد مؤقت في الميزانية قد دخلت من تنظيم خاص لاعانة غلاء المعيشة من حيث ضمها الى المرتب أو الأجر ولما كان الشارع قد استهدف حسبا سلف البيان ان تلغى القواعد والقرارات التي تنظم اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى العاملين في الدولة كافة سواء من تخطيهم أحكام تنظيم العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او من تنظم وظائهم قوانين او كادرات خاصة فمن ثم كان طبيعا ان يمتد هذا الالفاء

الى اولئك المواطنين والمستخدمين والعمال المؤقتين ومقتضى ذلك و لازمة سقوط قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ سالف الذكر في مجال التطبيق القانوني اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وغنى عن البيان ان سقوط قرار مجلس الوزراء المشار اليه في مجال التطبيق القانوني على الوجه بادى الفكر ليس من شأنه المساس بما نشأ واكمل من حق في اعانة غلاء المعيشة وفقا لاحكامه قبل اول يوليو سنة ١٩٦٤ اذ القاعدة ان المساس بحق مكتسب لا يجوز الا بقانون وهو ما لم يتوافر في الخصومية الماثلة وبضت محكمة القضاء الاداري في مسودة الحكم تقرر « ومن حيث ان الثابت في ميدان الاوراق . ان المطعون في حقه يدخل في عداد العاملين المعيّنين بصفة غير منتظمة وانه قد عين في اول يوليو سنة ١٩٦٢ وكان اليوم التالي لمضى سنة على تاريخ التحاقه بالخدمة . هو اول يوليو سنة ١٩٦٤ . وهو ذات اليوم الذي سقط فيه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٢ في مجال التطبيق القانوني فمن ثم لا يكون للمطعون ضده اصل حق في اعانة غلاء المعيشة بالتطبيق لاحكام هذا القرار لانعدام السند القانوني مصدر الاستحقاق واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويخرج عن احكامه بما يتعين معه القضاء بالقاءه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

ومن حيث انه قد ورد في النسخة الاصلية للحكم اسباب اخرى وتصلها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده يدخل في عداد العمال المعيّنين على اعتيادات مؤقتة وانه التحق بالخدمة في ١٩٦٢/٧/١ .

وكان اليوم التالي لمضى سنة على تاريخ التحاقه بالخدمة هو اول يوليو سنة ١٩٦٤ وهو ذات اليوم الذي سقط فيه قرار مجلس الوزراء

الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ (صحتها ١٩٥٢) فإنه يستحق اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة على تاريخ التحاقه بالخدمة شريطة ان يتم ذلك قبل اول يوليو سنة ١٩٦٤ وهو التاريخ الذى سقط فيه القرار المذكور فى مجال التطبيق القانونى على نحو ما سبق البيان او متى كان المَطعمون ضده قد اكمل مدة السنة التى تنشأ بانقضائها حقه فى اعانة غلاء المعيشة فى ٣٠ من يوليو سنة ١٩٦٤ فان شروط استحقاق اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف البيان تكون قد تكاملت فى حقه قبل اول يوليو سنة ١٩٦٤ الذى بدأ منه نفاذ الحكم الخاص بالفناء القواعد والقرارات المنظمة لمنح اعانة غلاء المعيشة وغنى عن البيان أنه يتعين التفرقة فى هذا الخصوص بين تكامل المركز القانونى الموجب للاستحقاق وهو ما توافر فى المَطعمون ضده فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ وبين الصرف الذى يجب من اليوم التالى وذلك واقعة مادية ترتبت على هذا المركز الذى نشأ وتكامل فى اليوم السالف عليها وانتهت اسباب الحكم الواردة فى النسخة الأصلية الى انه لما تقدم فان الحكم المَطعمون فيه وقد انتهى الى احقية المَطعمون ضده فى اعانة غلاء المعيشة اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على التفصيل الوارد فى هذا الحكم فإنه يكون قد خالف حكم القانون فيما قضى به ويتعين معه الحكم برفض الطعنين المثلثين « وأصدرت المحكمة حكمها فى هذه النسخة الأصلية بقبول الطعنين شكلا وبرفضهما موضوعا والزمّت الجهة الادارية المصروفات .

ومن حيث انه بجانب هذا التناقض فى المنطوق واسبابه بين نسخة الحكم الأصلية ومسودته ان السادة المستشارين المشكلة منهم هيئة المحكمة حسبما وردت أسماؤهم فى نسخة الحكم الأصلية ليسوا هم الذين وقعوا مسودة الحكم ولم تذكر النسخة الأصلية للحكم أى شيء عن هذا الاختلاف .

ومن حيث أن رئيس هيئة مفوضى الدولة . في طعنه ولئن كان قد طلب الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات ، كذلك ولئن كان تقرير هيئة مفوضى الدولة لم يخرج عن هذا الطلب كما وأنه لم يرد لا في أسباب الطعن ولا في تقرير مفوض الدولة أى شيء عن التناقض الذى أوردته هذه المحكمة في منطوق الحكم والأسباب بين النسخة الأصلية والمسودة ، ولا عن الخلاف في أسماء السادة المستشارين بين نسخة الحكم الأصلية وتوقيعاتهم على مسودته ، فإنه رغم ذلك فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطعن أمامها يفتح الباب لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بطلبات الطاعن أو الأسباب التى يبيدها .

ومن حيث أن هذا التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية مبطل له إذ أن المسودة هى التى تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هى التى ارتضاها من أصدر حكمها في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية بأسبابها ومنطوقها مناقضة تهما للمسودة فإن الحكم يكون باطلا إذ لم يعد ظاهرا أيها هو الذى حكمت به المحكمة خاصة بعد أن اختلف المستشارون المشكلة منهم هيئة المحكمة حسبها وردت أسماؤهم في نسخة الحكم الأصلية عن الذين وقعوا مسودته .

ومن حيث أن بطلان الحكم يستتبع إعادة الطعنين رقمى ٧٣ ، ٧٤ لسنة ٥ ق الى محكمة القضاء الإدارى الدائرة الاستثنائية لتقضى فيها بحكم جديد .

(طعن رقم ٩٨٨ لسنة ١٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٨)

ق — الإحالة في تسبيب حكم على حكم آخر :

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

الأصل في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا في ذاته اسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في تسبيب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كتبت اسباب حكم صادر في نزاع آخر ومودع في ملف ذلك النزاع — مخالفة ذلك يترتب عليه بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بتطبيق احكام الاجراءات المنصوص عليها فيه بتطبيق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي في مجلس الدولة ويتضح من احكام المواد ٣٣ و ٤٢ و ٤٨ من قانون مجلس الدولة أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن من قواعد الاجراءات بشأن الاحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة سوى القاعدة التي توجب صدور الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء وتوجب أيضا صدور الاحكام في جلسة علنية وتقضى المادة ١٧٦ من قانون المرافعات بأنه يجب أن تشتغل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة وتقضى المادة ١٧٧ بأن تحفظ مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه واسبابه بالملف وتقضى المادة ١٧٨ بأنه يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ اصداره ومكانه وما اذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة واسماء القضاة والذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي

أبدى رأيه في القضية — أن كل واحد من أسماء الخصوم والتعليق وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغيبهم وما قدموه من طلبات أو دفاع أو دفع أو خلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه والقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم ويتضح من الأحكام المتقدمة أن المشرع في قانون المرافعات أوجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها ورتب البطلان جزاء على صدور الحكم غير مشتمل على الأسباب التي أقيم عليها . كما أوجب القانون حفظ مسودة الحكم الخطية المشتعلة على منطوقه وأسبابه بلف الدعوى أو الطعن ويوجب المشرع أيضا أن تتضمن أسباب الحكم الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استندت إليها المحكمة في إصدار حكمها في النزاع ورتب المشرع جزاء البطلان على القصور في أسباب الحكم الواقعية — والقانونية . وعلى ذلك لا يجوز أن تحيل المحكمة إلى أسباب وردت في حكم آخر صادر عنها أو صادر عن محكمة أخرى في نزاع آخر دون أن يبين ماهية هذه الأسباب تفصيلا واجمالا لأن الإحالة إلى الأسباب التي يتضمنها حكم آخر دون بيان هذه الأسباب في الحكم المتضمن الإحالة والحكم المتضمن الإحالة خاليا من الأسباب أو مبنيا على أسباب يشوبها القصور ويشترط القانون أن يكون ملف الدعوى أو الطعن محتويا على مسودة الحكم الصادر من المحكمة والمشتعلة هي بذاتها على منطوق الحكم وأسبابه التي بنى عليها دون ما إحالة إلى حكم صادر في دعوى أو طعن آخر لا يكون بعض أوراق النزاع الذي صدر فيه الحكم — المتضمن الإحالة إذ الأصل المسلم به في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا في ذاته أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في تسبیب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كانت أسباب حكم صادر في نزاع آخر ومودع في ملف ذلك النزاع الآخر . وقد كان الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم الخطية المطعون فيه لم تشتمل على الأسباب الواقعية والقانونية التي بنى عليها وتضمنت إحالة إلى أسباب الحكم

الصادر في الدعوى رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٠ ق فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أشتتل في مسودته على الأسباب التي بُنى عليها ومن ثم يكون باطلا طبقا لحكم المادة ١٧٦ وما بعدها من قانون المرافعات ويتعين الحكم ببطلانه والأمر بإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري لتصدر حكمها في النزاع مستوفيا أسبابه في المسودة الخطية وبالقى شرائطه القانونية مع ابقاء الفصل في المصروفات للحكم الذي تنتهي به الخصومة طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه ببطلان الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجدد مع ابقاء الفصل في المصروفات الى ان يفصل في موضوع الدعوى .

(طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١)

(ملحوظة في نفس المعنى طعن رقمي ٤٥٣ ، ٤٥٧ لسنة ٢٤ ق —
جلسة ١٩٨٠/٦/١)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

عدم اشتتال الحكم على الأسباب التي بُنى عليها الحكم او التصور فيها يترتب عليه بطلان الحكم — لا يجوز للحكمة ان تحيل الى أسباب وبرتت في حكم آخر صادر منها او صادر من محكمة اخرى — مؤدى الاحالة هذه ان يكون الحكم قد صدر خاليا من الأسباب او بُنى على أسباب يشوبها التصور — اثر ذلك : بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٣ تقضى بتطبيق احكام الاجراءات المتصوص عليها فيه وتطبيق قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن الاجراءات الخاصة بالاحكام التى تصدرها محكم مجلس الدولة عدا القاعدة التى توجب صدور الاحكام من المحاكم التأديبية مسببة وكثت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات توجب أن يبين فى الحكم المحكمة التى اصدرته وتاريخ اصداره .. وأن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ... وثم تذكر بعد ذلك اسباب الحكم وينطوقه . كما قضت هذه المادة بأن القصور فى اسباب الحكم و.... يترتب عليه بطلان الحكم .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المشرع أوجب أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها ورقب جراء البطلان على صدور الحكم غير المشتمل على الاسباب التى اقيم عليها . وعلى ذلك لا يجوز أن تحيل المحكمة الى اسباب وردت فى حكم آخر صادر منها أو صادر من محكمة أخرى لأن الاحالة الى اسباب يتضمنها حكم آخر دون أن تبين ماهية هذه الاسباب تفصيلا أو اجمالا مؤداه أن الحكم يكون قد صدر خاليا من الاسباب أو مبنيا على اسباب يشوبها القصور .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أو مسودة الحكم المطعون فيه لم تشتمل على الاسباب التى بنى عليها بل تضمنت احالة اسباب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٩٥ لسنة ٢١ القضائية ، عن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع بطلا لصدوره بالمخالفة لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ، مما يتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها مجدداً مع بقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١١ ، بذات المعنى :الطعون أرقام ٥٣ و ٥٥ و ٥٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

المادة ١٧٦ من قانون المرافعات تقضى بأنه يجب ان تشمل الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها والا كانت باطلة — كما ان المادة ١٧٨ من ذات القانون تقضى بان القصور فى أسباب الحكم يترتب عليه بطلان الحكم — خلو مسودة الحكم من أية أسباب اكفاء بالأحالة الى الأسباب المدونة فى أحد الأحكام الأخرى الصادرة فى ذات الجلسة التى صدر فيها الحكم — بطلان الحكم فى هذه الحالة — وجوب إعادة الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم للفصل فيها مجددا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات توجب إيداع مسودة الحكم مشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا . كما تقضى المادة ١٧٦ بأنه يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها والا كانت باطلة كما تقضى المادة ١٧٨ بأن القصور فى أسباب الحكم يترتب عليه بطلان الحكم وفى خصوص هذا الطعن فإن الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم الأصلية لا تتضمن أية أسباب حيث خلت منها تماما وأحالت المسودة فى أسباب الحكم الموضوعية الى الأسباب المدونة فى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٠ ق بالجلسة ذاتها التى صدر فيها الحكم بنى عليها وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت ببطلان الأحكام التى طعن فيها أمامها وكانت خالية من الأسباب التى بنيت عليها .

ومن حيث أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلانه فإن الدعوى التى اقامها المدعى تكون وكأنه لم يصدر فيها حكم أصلا وبالتالي فإنه يتعين أعادتها الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها مجددا . ويبقى

الفصل في المصروفات للحكم الذى تنتهى به الخصومة طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

ومن حيث أنه لما تقدم فانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وببطلان الحكم المطعون فيه واحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للتصلل فيها مجددا مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

عدم اشتغال مسودة الحكم على الاسباب التى بنى عليها واقتصار المسودة على الاحالة الى اسباب الحكم الصادر فى دعوى اخرى — بطلان الحكم — اساس ذلك : الاصل المسلم فى فقه المرافعات ان يكون كل حكم مستوفيا فى ذاته جميع اسبابه بحيث لا تصلح الاحالة فى سببه على ما جاء فى ورقة اخرى والا عد باطلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها فيه وينطبق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى فى مجلس الدولة وتنص المادة ٣٣ من القانون المذكور على ان يصدر الحكم فى جلسة علنية كما تنص المادة ٤٣ على ان تصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء ومن هذا يتضح ان قانون مجلس الدولة لم يتضمن من قواعد الاجراءات بشأن الاحكام التى تصدرها محاكم مجلس الدولة سوى القاعدتان اللتان توجبان صدور الاحكام فى جلسة علنية وان تكون مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء ،

ومن ثم يتعين الرجوع الى بلقى القواعد الاجرائية التي تنص عليها القوانين
المرافعات. في مجال الاحكام وتبقى المادة ١٧٥ من هذا القانون التفسير
بانه يجب في جميع الاحوال ان تودع مسودة الحكم المشتبهة على استيفاء
موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا
وتبقى المادة ٧٦ بانه يجب ان تشمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها
والا كانت باطلة وتبقى المادة ١٧٧ بان تحفظ مسودة الحكم المشتبهة على
منطوقه واسبابه بالملف وأخيرا تبقى المادة ١٧٨ بانه يجب ان يبين في
الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه . . واسماء القضاة
الذين سمحوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . . واسماء
الخصوم . . وما قدموه من طلبات أو دفاع أو وقوع خلاصة ما استندوا اليه
من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى . . ثم تفكر بعد
ذلك أسباب الحكم ومنطوقه والقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص
أو الخطأ الجسيم في أسباب الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسباب
القضاء الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم ويتضح من ههنا
النصوص ان المشرع اوجب نيا ما اقتضت به المحكمة وجعلته اتجاهها
وسند لحكمها وريث البطلان جزاء على صدور حكم غير مشتمل على
الاسباب ، كما اوجب حفظ مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه واسبابه
بملف الدعوى أو الطعن ثم اوجب ايضا ان تتضمن أسباب الحكم الأدلة
الواقعية والحجج القانونية التي استندت اليها المحكمة في إصدار حكمها
ورتب المشرع جزاء البطلان على كل تصور في أسباب الحكم الواقعية وهذه
النظرة من جانب المشرع في اضافة كل تلك الضمائم على الحكم تصد بها
ولا شك الصيدة في القضاء وضمان تقدير أو عادات الخصوم ومفهم ما أحاط
بها من مسائل قانونية فضلا عن اضافة الاطمينان في نفوس المتقاضين ،
وعلى ذلك لا يجوز للمحكمة عند تسبب حكمها ان تحيل الى أسباب وردت
في حكم آخر صادر عنها أو صادر من محكمة أخرى في نزاع آخر دون أن
تبين ماهية هذه الأسباب تفصيلا أو اجبالا بل كان النزاع الآخر جزء من

أوراق بلف الدعوى أو الطعن التى صدر فيها الحكم المتضمن تلك الاحالة
اذ يشترط للقانون - كما تقدم - أن يكون بلف الدعوى أو الطعن محتويا
على مسودة الحكم المشتملة على بذاتها على جميع الاسباب التى بنى عليها ،
ذلك ان الأصل المسلم بل فى فتح المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا فى
ذاته جميع اسبابه بحيث لا تصلح الاحالة فى تسبيه على ما جاء فى ورقة
أخرى والا عدأ باطلا .

ومن حيث انه تبعا لذلك واذ كان الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم
المطعون فيه لم تشمل - كما سبق ايضاحه - على الاسباب التى بنى عليها
بل اقتصرت المسودة على الاحالة الى اسباب الحكم الصادر فى الدعوى
رقم ٣١٩ لسنة ٢٨ القضائية فان الحكم المطعون فيه يصعب والحالة هذه
غير مشتمل فى مسودته على الاسباب التى قام عليها والتى اوجب القانون
تضمنها ايهاا ومن ثم يكون باطلا بما يتمين معه الحكم بقبول الطعن
شكلا وبطلان الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى
(دائرة التسيويات) لتصدر فى النزاع حكما مستوفيا اسبابه فى المسودة
وكذاها فى الشروط القانونية مع ابقاء الفصل فى المبروفات .

(طعن رقم ٥١٧ ، ٥١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٣)

قاعدة رقم (٤٠٥)

المسألة :

الحكم فى الدعوى - وجوب اشتغال مسودته على اسبابه ، خلوها
من هذه الاسباب اكتفاء بالاحالة الى حكم آخر يبطل الحكم -
وبطلان فى هذه الحالة يتعلق بالنظام العام .

ملخص الحكم :

ان الاسباب التى عرّض عليها تقرر الطعن ، لم ترد كلية فى مسودة
الحكم المشتملة على اسبابه الموقعة من رئيس وأعضاء المحكمة التى
أصدرته ، اذ كل ما جاء فيها لتسبب لمنطوق حكما المطعون فيه جلبة

وينقل من أسباب الحكم في الدعوى رقم ٤٧٨ لسنة ٢٢ في وهي دعوى أخرى ، غير مضمونة ، وليست قائمة بين الخصوم أنفسهم ومنسند الحكم فيها في الطبيعة ذاتها .

ومن حيث أنه على هذا الوجه — يكون الحكم المطعون فيه معذور الأساس القانوني لقضائه إذ أن المحكمة التي أصدرته لا تكون « بما فعلت » ، وقد ضمنت أسبابه المسودة الواجب اشتغالها عليها قانوناً ، والتي أودعتها بلف الدعوى عند النطق بالحكم ، إذ لم تتضمن هذه المسودة على ما سلف بيانه — الأسباب التي يحل عليها ما قضت به ، وهو حكم قائم بذاته يجب أن تتضمن مسودته أسبابه وتودع موقعة عليها من الهيئة التي أصدرته بلف الدعوى ، عند النطق به ، لا تجزى ، المحكمة الإحالة فيها ، التي تتبناها الجبلة التي استعاضت بها عن ذلك ، وهي موجهة إلى كاتب الطعة التي استقبلها حكم آخر لم توردته هي في أسبابها بياناً لها أو لجلها ، وهو صادر في دعوى أخرى ، ليست بين الخصوم أنفسهم ، لعدم جواز ذلك لمخالفته لقواعد الفصل في الدعوى وأحكام إصدار الأحكام فيها على ما وردت في قانون المرافعات ، وبوجه خاص في المادتين ١٧٥ و ١٧٦ منه التي تنص أولاً على أنه « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتتة على أسبابه موقعة من الرئيس من القضاء عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلاً .. » وثانيها على أنه « يجب أن تستدل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والا كفتت باطلية » وكلاهما واجبة التطبيق بالنسبة إلى الأحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة باعتبارها من أحكام إجراءات إصدارها ، عملاً بالمادة ٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة التي تقضى بأن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي (محكم مجلس

الدولة) وبما يحفل من القواعد الصلبة . وبطلان الحكم لهذا الوجه ،
 من التنظيم العام ، وليذه المحكمة أن يتضح به من تلقاء ذاتها .

(طعن رقم ٥٦ ، ١٢١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٠)

قائمة رقم (٢٠٦)

المبحث :

المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
 نص على انه تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ويرجع
 الى قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد به نص — قانون
 مجلس الدولة لم يتضمن قواعد الاجراءات بشأن الأحكام التي تصدرها
 مجلسكم مجلس الدولة — المادة ١٧٥ مرافعات — عدم ايداع مسودة
 الحكم عند التعلق به — بطلان الحكم — مثال : ايداع ملف الدعوى
 المخطوم فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من ذات
 المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة واجراء التعميل
 الاثر على الصورة — بطلان — اساس ذلك : عند التعلق بالحكم
 المخطوم فيه لم تكن المسودة الخطية انفاضة به مودعة ملف الدعوى
 واستعصى من هذا الإيداع بتصوير مسودة حكم آخر .

ملخص الحكم :

من حيث ان المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة
 رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أنه تطبيق الاجراءات المنصوص عليها
 فيه ، ولطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى
 أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي . وتنص
 المادة ٣٣ على أن « يصدر الحكم في الدعوى في جلسة علنية » كما تنص
 المادة ٤٢ في الفصل الثالث الواردة تحت بند (ثانيا) الاجراءات امام

المحكم التأديبية على أن تصدر الأحكام بسببية وبوثقها الرئيس والاعضاء وأخيرا نص المادة ٤٨ الواردة في الفصل الثالث تحت بند (ثالثا) الخاصة بالاجراءات أمام المحكمة الادارية العليا ليصل لملها بالتواجد والاجراءات والمواعيد المنصوص في الفصل الثالث لو لان الباب الاول من هذا القانون . والمستند من هذه النصوص أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن قواعد الاجراءات بشأن الأحكام التي تصدرها محكم مجلس الدولة كما تضمنه قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك فإنه يتمين الرجوع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية وقد نص في المادة ١٦٦ على أن « تكون المداولة في الأحكام سرا بين القضاة مجتمعين ونص في المادة ١٦٧ على أنه « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » . ونص في المادة ١٧٥ على أنه « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المتضمنة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا » . ونص في المادة ١٧٦ على أنه « يجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والاكتتباطة ومعنى هذه النصوص أن المشرع أوجب أن تحصل المداولة أي المشاورة في الأحكام سرا بين أعضاء المحكمة مجتمعين في منطوق الحكم وأسبابه بعد انتهاء المرافعة وقبل النطق به وذلك ضمانا لحرية آرائهم ، وأوجب ألا يشترك في المداولة غير أعضاء المحكمة الذين سمعوا المرافعة ، وأوجب كذلك إيداع مسودة الحكم المشتتة على أسبابه موقعة من رئيس المحكمة ومن القضاة وذلك عند النطق بالحكم حتى أضفى الاطمنان إلى نفوس المتقاضين بأن الحكم صادر بمعد تحييص أوجه النزاع ومناقشة أدلة الخصوم — فإذا لم تودع مسودة الحكم لدى النطق به كان معنى هذا أن القضية قد نطقوا به تبسلا

ان يتداولوا في اسبيله ويتفقوا عليها وتستقر عقيدتهم على اساس
تيها يحكمهم اذن يكون قد خلا من هذه الضيقة التي يحرص عليها
الفرع ولذا رتب بطلان الحكم جزاء لهذه المخالفة .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على مغردات المنازعة الماثلة
ان الحكم المطعون فيه رقم ٦٠١ لسنة ٢ القضائية الصادر من
محكمة القضاء الادارى بالنصورة بجلطة ٢٧ من ديسمبر
سنة ١٩٨١ عبارة عن صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر
من ذات المحكمة في ذات الجلسة المذكورة في دعوى لم تكن مضمومة
واجرى على هذه الصورة التعديل اللازم ومؤدى هذا انه عند النطق
بالحكم المطعون فيه لم تكن المسودة الخاصة به مودعة
ملف الدعوى ذاتها واستفيض عن هذا الایداع بتصوير مسودة
حكم آخر ومن ثم يكون الحكم باطلا تطبيقا للمادة ١٧٥ من قانون
المرافعات مما يتعين بالتالى القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه
وامعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالنصورة لتصدر
حكمها في النزاع مستوفيا اسبيله في المسودة الخطية مع بساط
شرائطه القانونية .

(طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٥ - بذات المعنى
الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢ والطعن رقم
٥٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٩)

ك — عدم توقيع رئيس المحكمة على نسخة الحكم الأصلية :

قاعدة رقم (١٠٧) .

المبدأ :

عدم توقيع رئيس المحكمة لنسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به الى درجة الانعدام — يترتب على ذلك انه لا يجوز لمحكمة الطعن بعد ان تبين لها بطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيعه ان تتصدى لنظر موضوع الدعوى لما يمثله ذلك من اخلال جسيم باجراءات التقاضي وتفويت لدرجة من درجاته — يجب على محكمة الطعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه واعادته الى المحكمة التي اصدرته لنظر الدعوى من جديد — اسلمس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من اسلمس نقضا وتفضاء وان المعبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من قوى الشأن وانه لكي يكون للحكم وجود قانوني ويكون حجة بما استقيم عليه من منطوق واساليب معا يجب ان يكون موثقا عليه من القاضي الذي اصدره والا تكن عبارة عن ورقة تحمل بيانات لا قيمة لها قانونا ومن ثم فان بطلان الحكم لهذا السبب يعتبر بطلانا جوهريا ينحدر به الى درجة الانعدام وبالتالي لا يسوغ لمحكمة الطعن التصدي لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة امامها وينطوي على اخلال جسيم باجراءات التقاضي وتفويت لدرجة من درجاته .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم تكون محكمة القضاء الإداري « الهيئة الاستئنافية القضائية » إذ تصدرت لفظة موضوع الدعوى على الرغم من قضاها ببطالان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والمؤسسات والهيئات العاملة في الدعوى رقم ٥٨٦ لسنة ١٣ ق بعد إذ ثبت لها عدم التوقيع على النسخة للحكم من رئيس المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله ويكون حكمها على غير أسس سليم من القانون ويتمين من ثم القضاء بالخلل وإعادة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة لنظرها من جديد .

(ظمن رقم ٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢١)

ل - عدم توقيع أعضاء الهيئة :

قامعة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

توقيع مسودة الحكم من عضو واحد من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم دون العضو الآخر والرئيس - بطلان الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتتقضى فيها من جديد في دائرة أخرى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الرجوع للأوراق ان مسودة حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه المشتعلة على أسبابه ومنطوقه موقعة من عضو واحد من أعضاء دائرة الترقيات والتمينيات التي أصدرت الحكم ولم يوقع عليها رئيس الدائرة والعضو الآخر .

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به وقت إصدار الحكم المطعون فيه والواجب التطبيق بمقتضى قانون مجلس الدولة قد نصت على أنه « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا .. » .

ومن حيث أنه اذا كان ايجاب تسييب الأحكام يقصد به حمل القضاء على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمة لم تستبين معالمها وأن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محدودة بنهايتها وجرى على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا

فيها وأقرها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ولا يفنى من هذا الإجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن الورقة المشتلة على أسبابه وعلى ذلك فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتلة على أسبابه دون باقى الأعضاء كما هي الحال في الحكم المطعون فيه لا يقوم دليلا على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة .

ومن حيث أن المادة ١٧٥ المشار إليها قد رتبت على ما تقدم اعتبار الحكم باطلا ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه لثبوت بطلانه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري لتقضي فيها من جديد دائرة أخرى .

(طعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

توقيع مسودة الحكم المشتلة على منطوقه من عضوين في دائرة ثلاثية — يترتب عليه بطلان الحكم بطلانا يتعلق بالنظام العام .

ملخص الحكم :

إن الثابت أن مسودة الحكم المشتلة على منطوقه لم توقع إلا من اثنين من أعضاء الدائرة بمحكمة القضاء الإداري الثلاثية ومن ثم فإن الحكم يكون قد صدر باطلا طبقا لنص المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والبطلان في هذه الحالة بطلان لا يقبل التصحيح لانطوائه على إهدار لضمائم جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين إذ توقيع الحكم هو الحليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سبغوا المرافعة وتدأوا فيه والفين من حق المتقاضى أن يعرفهم ، وبهذه

المسألة يكون البطلان إما متعلقا بالنظام العلم تتحراه المحكمة بحكم وظلتهما وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة الى الدافع به .

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٦)

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

توقيع عضوين من أعضاء المحكمة الثلاث على مسودة الحكم المطعون فيه المشتبهة على أسبابه ومنطوقه معا - بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من مواد اصدار قانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون - احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي كما تنص المادة ١٣ من هذا القانون على انه « .. وتصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء » وقد تناولت هذا الحكم الاخير ايضا المادة ١٧٥ من قانون المرافعات بقولها « على انه يجب في جميع الاحوال ان تودع مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم باطلا .. » وتقضى المادة ٤ من قانون مجلس الدولة في فقرتها الثانية بان صدور الاحكام من محكمة القضاء الاداري من دوائر تشكل كل منها من ثلاث مستشارين .. ويتفصح من هذه الفقرة الاخيرة ان الشرع عين كيفية تشكيل محكمة القضاء الاداري على وجه التحديد بما لا يجوز معه الخروج على هذا التشكيل زيادة او نقصانا لاي - سبب من الاسباب - وقد تطلبت المادة ٤٣ سألفة الذكر ان يوقع رئيس المحكمة والقضاة الذين تشكل منهم المحكمة مسودة الحكم وعلى ذلك فلن وقعت مسودة الحكم ومنطوقه بمسدد يزيد او ينقص عن الممد الذي عينه القانون كان الحكم الذي يصدر في هذا الشأن باطلا لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع التي هي

— نهاية —

من المبادئ الأساسية في النظام القضائي لها كان نوعه سواء من هذا الاخلال بحق النفع بالنسبة الى المدعى او المدعى عليه حسب الاحوال اذ قد يكون لهذا العضو الزائد او العضو الناقص اثر في اتجاه الراى في محضر الدعوى . وغنى البيان ان البطلان الذى يتقرر في هذه الحالة يتعلق بالنظام العام يقتضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون ما حاجة الى رفع يدى من ذوى الشأن .

مادة ٢٧

ومن حيث انه تبعا لما تقدم واذا كان الثابت من الاطلاع على مودة الحكم المطعون فيه المشتبهة على اسبابه ومنطوقه معا انها تحمل توقيع عشرين فقط من اعضاء المحكمة الثلاث وازاء ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد شاب البطلان بما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا وببطلان الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى (دائرة التسيويات) للفصل فيها مجددا بهيئة اخرى مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن رقم ٣١٨١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)

م — زيادة من ائتمروا فى اصدار الحكم من العدد المقرر قانونا :

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

تشكيل المحكمة التى تصدر الحكم — زيادة عدد من ائتمروا فى
اصدار الحكم من العدد المقرر قانونا — اثره — بطلان الحكم — تعلق
هذا البطلان بالنظام العلم .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد قضى فى الفقرة
الآخيرة من المادة « الخامسة » منه على أن يصدر الاحكام من المحاكم
الإدارية من دائرة ثلاثية أى أن عين كيفية تشكيل المحكمة الإدارية على
وجه التحديد وعليه فإن حضور عضو زيادة على العدد الذى عينه القانون
على الوجه سائف الذكر وسماحه الموافقة واشترائه فى اصدار الحكم
من شأنه أن يبطل الحكم وذلك طبقا للمبادئ الصالحة فى الاجراءات
القضائية لما فى ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع اذ قد يكون لهذا
العضو الرابع اثر فى اتجاه الراى فى مصر الدعوى فضلا عما فيه
من تجهيل باعضاء المحكمة الذين اصدروا الحكم والبطلان فى هذه الحالة
ينطبق بالنظام العلم تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(طعن رقم ٩٦٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٥)

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

تشكيل الدائرة التى اصدرت الحكم بثلاثة اعضاء — توقيع رابع
من اعضاء المحكمة على مسودة الحكم — بطلان الحكم طبقا لقى المادة

١٦٧ مرفعات التي تقضى بأنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمحوا المرافعة - هذا الاشتراك يمثل اعتداء على حقوق الدفاع .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن ما اثاره الطاعن من وقوع بطلان في الحكم المطعون فيه تاسيسا على أن مسودة الحكم موقعة من أربعة من أعضاء المحكمة وأن المحكمة تشكيلها ثلاثي وكان يتعين أن يكون التوقيع على المسودة من هؤلاء الثلاثة ماثبات من الأوراق أن تشكيل الدائرة التي أصدرت الحكم حسبها ورد بمسودته كانت ثلاثية التشكيل وأن أعضاء الدائرة الثلاثة هم الذين وقعوا على منطوق الحكم المدون على ورقة جلسة المحكمة كما تكشف للمحكمة من مقارنة التوقيعات المدونة بها كل من ورقة الجلسة ومسودة الحكم أن ثمة إضافة بجوار توقيع أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم على مسودة الحكم ولم تستطع المحكمة الجزم بها إذا كانت هذه الإضافة تمثل توقيعاً رابعاً أو تزييداً في توقيع أحد الأعضاء ومع ذلك فإنه يفرض أنها تمثل توقيعاً رابعاً بها ينبري عن اشتراك أربعة أعضاء في المداولة فإن الحكم يكون باطلاً وفقاً لنص المادة ١٦٧ مرفعات التي تقضى بأنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمحوا المرافعة إلا كان الحكم باطلاً وذلك باعتبار أن هذا الاشتراك يمثل اعتداء على حقوق الدفاع إذ قد يكون لهذا العضو الرابع أثراً في اتجاه الرأي وفي مصير الدعوى فضلاً عما فيه من تجهيل بأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم . وهذا البطلان لا يستتبع بالضرورة إعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى طالما أنه قد هيئ للدعوى أمام المحكمة التأديبية فرصة ابداء دفاعه كاملاً وأن الدعوى بذلك صالحة للفصل فيها بما يتعين معه لهذه المحكمة تناولها بقضائها .

ن - الاشتراك في المداولة وإصدار الحكم دون سماع المرافعة :

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

اشترك أحد القضاة في المداولة وإصدار الحكم دون اشتراكه في سماع المرافعة - انزله بطلان الحكم - لا يمنع من ذلك حضور هذا القاضي الجلسة التي مد فيها أجل الحكم مادام بلب المرافعة لم يفتح في هذه الجلسة - الدفع ببطلان الحكم في هذه الحالة من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نص في مادته الثالثة على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وأن تطبق أحكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص الى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بانقسم القضاء - ولما يصدر بعد القانون الأخير الذي اشر اليه القانون الأول .

ومن حيث أن المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا .

ومن حيث أن المادة ٢٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها أخيراً بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ نصت على أنه يكون الإجراء ، باطلا إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . ومن حيث أن من المبادئ الأساسية في هذه المرافعات استلزام أن يكون القضاة الذين يحكمون في الدعوى قد اشتركوا جميعاً في سماع المرافعة

المادة ٣٣٩ مرافعات آتفة الذكر) فإن حدث في الفترة بعد نقل بسبب المرافعة وقبل النطق بالحكم أن تضر أحد القضاة من الذين حصلت أمامهم المرافعة. لاي سبب مثل الوفاة أو النقل - ويلحق به التسبب - أو بالاحالة إلى المئات أو بالرد أو الامتناع يجب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة والا صدر الحكم من قاض غير الذي سمع المرافعة ويكون باطلا لميب يتطرق بالجانب الشخصي من الصلاحية الخاصة في القاضى .

ومن حيث أن السيد المستشار لم يسمح المرافعة في الدعوى إما حضوره بعد ذلك في الجلسة التي مد فيها أجل النطق بالحكم الى جلسة أخرى فلا يجدى شيئا لأن باب المرافعة كان موصدا في تلك الجلسة ولم تقرر الهيئة التي كان حاضرا فيها فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة ، ومن ثم يكون الحكم باطلا والدفع ببطلانه على أسس سليم ، وبما أن هذا الدفع يتعلق بالنظام العام كما يبين من المادة ٢٦ من قانون المرافعات التي تنص على أنه يزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته اذا رد على الاجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحا أو قلم بعمل أو اجراء آخر باعتباره كذلك فيما عدا الحالات التي يتطرق فيها البطلان بالنظام العام وبإدات طبيعته كذلك فإنه لا يزول بالتنازل عنه وللحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ومن ثم ترى هذه المحكمة لزاما عليها أن تقضى ببطلان ذلك الحكم .

(طعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

قاعدة رقم (٤١٤)

المبسطة :

اشترك أحد المستثمرين في إصدار حكم دون أنه يسمح المرافعة ...
بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

إذا اشترك أحد المستشارين في إصدار الحكم وهو لم يسمع المرافعة في الدعوى فمن ثم فانه طبقا للمبادئ العامة للإجراءات القضائية يقع الحكم باطلا ويتمين لذلك القضاء ببطلانه .

(طعن رقم ١١١٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

أوجب المشرع لقيام الحكم القضائي قانونا أن يصدر الحكم فيه من الهيئة المشكلة وفقا لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة واتت مداولة قانونا ووقعت مسودة الحكم المستتلة على أسبابه — وجود مانع أن وقع مسودة الحكم من حضور جلسة التطق بالحكم — وجوب أن يتم التطق بالحكم من محكمة مشكلة بدات التشكيل العددي للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية والا كان الحكم باطلا .

ملخص الحكم :

وحيث أن المسلم به أن الحكم هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا في منازعة مطروحة عليها بخصوصية رفعت اليها وفقا للقانون وانه في مقام تحديد الاجراءات والقواعد المنظمة لدور القضاة اراء الفصل في المنازعة فقد نص قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على نص المادة ٣ من قانون الاصدار على أن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » — ونصت المادة ٤ من قانون مجلس الدولة الواردة في الفصل الأول من الباب الأول تحت عنوان الترتيب والتشكيل على أن يكون مقر المحكمة الإدارية العليا في القاهرة

(م ٢٨ — ج ١٤)

ويرأسها رئيس المجلس وتصدر أحكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون لها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين .

ويكون مقر محكمة القضاء الإداري مدينة القاهرة ويرأسها نائب رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ويحدد اختصاص كل دائرة من دوائر محكمة القضاء الإداري بقرار من رئيس مجلس الدولة » .

وحيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أفرد الفصل الأول من الباب التاسع الخاص بالأحكام تحت عنوان « إصدار الأحكام » حيث نصت المادة ١٦٦ على أن « تكون المداولة سرية بين القضاء مجتبعين » وتنص المادة ١٦٧ على أنه « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » وتنص المادة ١٧٠ الى أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم » وتنص المادة ١٧٤ على أنه « ينطق بالحكم بتلاوة منطوقه ، أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه ويكون النطق به علانية والا كان الحكم باطلا » وتنص المادة ١٧٨ معذلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على أنه « يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ، ومكانه وما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة ، واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رايه في القضية ان كان ، واسماء الخصوم والقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم ، وحضورهم وغيابهم » .

كما يجب أن يشمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري وراى النيابة العلية ثم تذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومنطوقه .

والقصور في اسباب الحكم الواتمية والنقص او الخطا الجسيم في اسماء الخصوم وصفاتهم كذا عدم بيان اسماء القضاة الذين اصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث أنه يبين من استقراء الاحكام الواردة في تلك النصوص أن
المشرع قد أوجب لقيام الحكم القضائي قانون أن يصدر الحكم فيه من الهيئة
المشكلة وفقا لاحكام القانون والتي سمعت المرافعة وانتهت المداولة **قانونا**
ووقعت مسودة الحكم المشتعلة على اسبابه باعتبارها — براءة ما تقيم
— تمثل القاضى الطبيعى للخصوم الذين مثلوا امامها وتقدموا يدافعهم لديها
لتنزل القول الفصل في النزاع القائم وبالنظر الى ان الحكم يمثل خلاصة
ما استسمرت عنه المداولة قانونا حتى لحظة النطق به وضمانا لاداء لملة
القضاء كما شاء لها الشارع ان تكون فقد أوجب أن يتضمن الحكم رسدا
وتسجيلا لسير الخصومة وارتسام الاجراءات الجوهرية فيها وبيانا لقضائها
حتى النطق بالحكم حتى يكون الحكم بيانا بما قدم في سبيل الوصول الى
كلمة القانون في النزاع وعنوانا للحقيقة فيها فصل فيه ورتب القانون
على الاخلال في بيان اسباب الحكم الواقعية أو النقص أو الخطأ في اسمه
الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين اصدروا الحكم **بطلان**
الحكم .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القواعد التي سنهها المشرع فيها
يتعلق بتشكيل المحكمة من عدد معين من القضاة وفقا لدرجة أهمية المنزعة ،
وباجراءات نظر الدعوى امامها ، وبالمداولة واصدار الحكم فيها ، **وينتقل**
به — هذه القواعد جميعا — تعد من النظام العام بحيث يترتب على **الاخلال**
بأى منها بطلان الحكم ، ومن ثم يتعين على محكمة الطعن أن تتصدى **ليقضائها**
ولو لم يثرها الخصوم .

ومن حيث انه يجب — طبقا للاحكام المذكورة — أن ينطق **بالحكم**
في جلسة علنية ، وأن الاصل انه يجب أن يحضر جلسة النطق **بالحكم**
القضاة الذين اشتركوا في المداولة بحضرتهم الذين اصدروه ، **وانه اذا**
كان المشرع قد قدر أن يحدث لاحدهم مانع من حضور هذه الجلسة **فلوجب**
أن يكون قد وقع مسودة الحكم فانه يجب أن يتم النطق بالحكم من محكمة
مشكلة بدأت التشكيل العددي للمحكمة التي اصدرته وفي جلسة **علنية**
والا كان الحكم باطلا .

ومن حيث أنه بتطبيق تلك الأصول في خصوصية الطعن المائل فانه
يعين من الاطلاع على الصورة الاصلية للحكم المطعون فيه والتي تم تسليم
الصورة التنفيذية ، بموجبها الى المحكوم لصالحه انه قد ورد بصدد الحكم
تتم صدر من دائرة منازعات الافراد والهيئات بمحكمة القضاء الادارى
المشكلة برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة
وتشيماء وعضوية السيدين المستشارين / ، وهى الدائرة
التي نظرت اعضاؤها الدعوى واشتركوا فى المداولة ووقعوا مسودة
الحكم الا انه قد اثبت بنهاية الحكم عبارة تفيد انه بالجلسة المحددة للنطق
فيه حصل مانع للسيد المستشار / ، فحل محله السيد المستشار
..... ومفاد ذلك ان الهيئة التى نطقت بالحكم كانت مشكلة من اثنين
فقط من المستشارين وليس من ثلاثة حسبما يقضى به القانون بالنسبة
لتشكيل دوائر محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث ان النطق بالحكم المطعون فيه — وقد تم على النحو المذكور
قد ترتب عليه بطلانه او خالف قاعدة متعلقة بالنظام العام ، لذلك يتعين
الحكم بالفائه مع اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى — للفصل فيها
مجدداً من هيئة اخرى مع ابقاء الفصل فى مصروفاتها — والزام محافظة
الجزية بمصروفات الطعن .

(طعن ١٢٩٠ ، ١٤٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٠)

قاعدة رقم (٤٦)

قاعدة :

مفاد نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات ان قضاة المرافعة الذين
تستمعوا اليها هم بذاتهم قضاة المداولة والحكم بطريق الحتم واللزوم —
الحكم هو خلاصة مداولة القضاة بعد سماعهم المرافعة — اذا تفرغ احد
القضاة الذين سمعوا المرافعة وجب بالضرورة اعادة فتح باب المرافعة واعادة
الاجراءات تمكينا للهيئة المعدلة من سماع المرافعة وتمكينا للخصوم من

**التراجع أمام هيئة المحكمة بتشكيلها المعدل ومعرفة التعديل الطارئ مع
التشكيل للقضاة الذين سيصدرون الحكم — مخالفة هذه القاعدة — بطلان
الحكم .**

ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة التأديبية بالاسكندرية
في الدعوى رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠ القضائية ، انه جلسة ١٣ من يناير
سنة ١٩٨٠ كانت هذه المحكمة مشكلة من السيد المستشار ... والسجين
المستشارين المساعدين وبجلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٠
حجزت للحكم بهذا التشكيل بجلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٠ وفي جلسة
النطق بالحكم قررت المحكمة فتح باب المرافعة لتغير تشكيل الهيئة اذ حضر
المستشار المساعد الدكتور / بدلا من المستشار المساعد
وورد بالمحضر انه من لم يحضر أحد قررت المحكمة ان الحكم آخر الجلسة
وأعيد فتح المحضر بذات الهيئة في جلسة اليوم نفسه والظمن بالحكم .

ومن حيث ان المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ احوالت الى احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في هذا
القانون . وقد نصت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على انه « لا يجوز
ان يشترك في المدالة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم
باطلا » وبغاد ذلك ان قضاة المرافعة الذى استمعوا اليها هم بذاتهم قضاة
المدالة والحكم بطريق الحتم واللزوم . بحسبان ان بحكم هو خلاصة
مدالة القضاة من سماعهم المرافعة ، بحيث ان تغير احد القضاة الذين
سمعوا المرافعة بوجوب بالضرورة اعادة فتح باب المرافعة واعادة الاجراءات
تمكينا للهيئة المعلنة من سماع المرافعة وتمكينا للخصوم من التراجع امامها ،
وتلك تاعدة اصولية في قانون المرافعات وفقهه يترتب على مخالفتها بطلان
الحكم الذى ساهم في اصداره عضو لم يسمح المرافعة ولا تراجع الخصوم
امام الهيئة بحضوره والقصود بالمرافعة هو ان يتاح للخصوم مكتة

الحضور أمام المحكمة بتشكيلها المعدل ، ولكنه معرفة التعديل الطارىء على تشكيل المحكمة بعد أن كان أغلق باب المرافعة بحجز الدعوى للحكم ، وذلك مصداقا لحكم المادة ١٠٢ مرافعات التي توجب الاستماع الى أسواق الخصوم حال المرافعة .

ومن حيث أن الثابت من محضر جلسات المحكمة المطعون في حكمها ، أن تغيير تشكيل هيئة المحكمة في جلسة النطق بالحكم ، واعيدت الدعوى للمرافعة لهذا السبب ، وتؤدى على الخصوم فلم يحضر أحد ، فصدر الحكم في آخر الجلسة فانها بتشكيلها الجديد دون أن يتاح للخصوم مكنه للقول للمرافعة أملها بتشكيلها الجديد دون أن يتاح للخصوم معرفة قضاهم الذين سيصدرون الحكم في دعواهم . والحاصل أن الدعوى كانت حجتز للنطق بالحكم في الجلسة السابقة في ١٥ من مارس سنة ١٩٨٠ وأغلق باب المرافعة فيها من هذا التاريخ ولم تعد ثمة مكنة للترفع بمدة بحيث أن عدم حضور الخصوم يوم النطق بالحكم لم يكن تعقيا منهم عن إحدى جلسات المرافعة ولا كانت إعادة الدعوى للمرافعات في يوم الحكم مما يغير في الواقع والقانون اتاحة فرصة جديدة لهم للترافع أمام الهيئة بتشكيلها المعدل .

ومن حيث أنه من كل ذلك يثبت للمحكمة بطلان الحكم المطعون فيه لاعتقال لمصريح حكم المادة ١٦٧ من قانون المرافعات الامر الذى بوجب إعادة الدعوى الى المحكمة التى اقيمت بينها الدعوى أصل لتقضى فيها قضاء صحيحا بإجراءات سليمة بالنسبة في هذه الدعوى من دفاع موضوعى ومن وقوع شككية تتعلق باختصاص المحكمة في كل من الطلبات المقدمة لها وتتعلق بمدى توافر شروط قبول الدعوى شكلا ، وتتعلق بتحقيق صحة المدعى الأول وانقطاع الخصومة بالنسبة له .

فلهذه الأسباب حكمة المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المطعون فيه بإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية لإعادة الفصل فيها .

هـ — عدم صلاحية أحد الأعضاء :

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

اشترك أحد مستشارى محكمة القضاء الإدارى فى نظر الدعوى مع سبق افتقاره فى موضوعها عندما كان مستشارا بالقسم الاستشارى مبطل للحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣١٣ من قانون المرافعات الواجبة التطبيق بمقتضى المادة ٧٤ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه « يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم فى الأحوال الآتية .. (خامسا) اذا كان قد افتى أو ترفع عن احدى الخصوم فى الدعوى أو كتب غيرها ولو كان ذلك قبل اشتغاله » كما تنص المادة ٣١٤ على ما يأتى : « عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمه الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا ... » .

واذا كان الامر كذلك فان اشترك أحد مستشارى محكمة القضاء الإدارى فى نظر الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بالرغم من سبق افتقاره فى هذا الشأن وقت أن كان مستشارا فى القسم الاستشارى للنزوى والتشريع لذلك يصبح معه الحكم باطلا .

(طعن ٤٢٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

ثبتت عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لنظر الدعوى يترتب عليه بطلان الحكم — يتعين عند إلغاء الحكم إعادة القضية لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد — يشترط لتصديق المحكمة الإدارية العليا للموضوع أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ومخالفا للنظام العام ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم وإعادة القضية لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد ولا ترى المحكمة الأخذ بها ذهب إليه السيد المفوض في تقريره من أن المحكمة الإدارية العليا تتصدر في هذه الحالة لنظر موضوع الدعوى ذلك لأن الحكم المطعون فيه وقد شابه بطلان جوهرى ينحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فانه يمتنع على المحكمة الإدارية العليا التصديق لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا وينطوى على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته لأن شرط التصديق أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا لم يتم بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذى يتعين معه إعادة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري .

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

عدم صلاحية عضو هيئة محكمة القضاء الإداري لنظر الدعوى اذا كان قد سبق ان أبدى رايه كمفوض لدى المحكمة في دعوى سابقة اقامها نفس المدعى ضد ذات الوزارة المدعى عليها وفي الطعنين المقامين من المدعى والوزارة في الحكم الصادر في هذه الدعوى السابقة متى كانت ثلاثة من طلبات المدعى في الدعوى الحالية هي ذات طلباته في الدعوى السابقة وكانت باقى طلباته في الدعوى الحالية ترتبط بالطلبات التى فصل فيها ارتباطا الإداري مع توافر اسباب عدم صلاحية احد اعضائها لنظر الدعوى يكون باطلا ومخالفا للنظام العام — النظر في الطلبات الجديدة في الدعوى يؤثر المنازعة بأكملها ومن ثم يتعين القضاء بالفاء الحكم المطعون فيه وإعادة القضية برمتها لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد — اساس ذلك ان شرط تصدى المحكمة الإدارية العليا ان يكون الحكم صادرا من هيئة شكلة صحيحا لم يتم باحد اعضائها سبب من اسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان السيد المستشار / كان عضوا في هيئة المحكمة التى نظرت الدعوى الحالية واصدرت الحكم المطعون فيه بينما كان قد أبدى رايه في الدعوى رقم ٨٩٥ لسنة ١٤ القضائية المقامة من نفس المدعى ضد ذات الوزارة المدعى عليها وفي الطعنين رقمي ١٤٦١ لسنة ٨ و ١٢٢٤ لسنة ٨ القضائية المقامين من المدعى والوزارة المدعى عليها في الحكم الصادر في هذه الدعوى وذلك عندما كان مفوضا لدى المحكمة بأن اعد فيها ثلاثة تقارير مودعة بملف الدعوى متضمنة رايه في الدعوى والطعنين المشار اليهما .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن ثلاثة من طلبات المدعى في الدعوى الحالية وهي تعديل مرتبة الذى عين به بالكادر العالى من ١٥ جنيه الى ١٩ جنيه شهريا بالتطبيق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وضم مدة خدمته السابقة وتسوية حالته طبقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي نفس طلباته في الدعوى رقم ٨٩٥ لسنة ١٤ القضائية المشار اليها وذلك للأسباب التى أوضحها الحكم المطعون فيه والتى تأخذ بها هذه المحكمة . أما بالنسبة لباقي طلبات المدعى وهي تسوية حالته على اساس القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة وتعديل اعانة غلاء المعيشة المستحقة له وطلبه الاحتياطي الخاص بالتعويض عما أصابه من أضرار مادية وأدبية نتيجة صدور قرار تعيينه بالكادر العالى ثم فصله من الخدمة لعدم تقديمه مسوغات تعيينه ثم اعادة تعيينه من جديد فهى ان كانت طلبات جديدة لم تثر في الدعوى السابقة الا أنها ترتبط بالطلبات التى فصل فيها ارتباطا جوهريا باعتبارها تقوم جميعا على أساس قانونى واحد مما لا يمكن معه الفصل بينها فمن ثم فإن النظر في الطلبات الجديدة يثير المنازعة برمتها .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في أحوال معينة من بينها : خامسا : اذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا . أو محكما أو كان قد ادى شهادة فيها . وتنص المادة ١٤٧ على أن يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث أنه متى ثبت على الوجه الذى سلف بيانه أن أحد أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لحق به سبب من اسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ومخالفا للنظام العام ، واذ

يثير النظر في الطلبات الجديدة في هذه الدعوى المنازعة باكملها على ما سبق بيانه ، فانه يتمين لذلك عدم تجزئة الدعوى والقضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه واعادة القضية برمتها لمحكمة القضاء الادارى لنظرها من جديد . ولا سند للقول بان المحكمة الادارية العليا تتصدى في هذه الحالة . لنظر موضوع الدعوى ذلك لان قضاء هذه المحكمة جرى على ان الحكم المطعون فيه وقد شابه بطلان جوهرى ينحدر به الى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فانه يمتنع على المحكمة الادارية العليا التصدى لنظر موضوع الدعوى لان ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة امام هذه المحكمة وينطوى على اخلال جسيم باجراءات التقاضى وتقويت لدرجة من درجاته لان شرط التصدى ان يكون حكما صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا لم يتم بأحد أعضائها سبب من اسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذى يتمين معه اعادة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى من دوائر أخرى من دوائر محكمة القضاء الادارى مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٦٨١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٩٦/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

كون احد السادة المستشارين عضوا بهيئة محكمة القضاء الادارى .
التي اصدرت الحكم رغم سبق ابدائه رايها في القضية ابان عمله كمفوض
امام المحكمة — بطلان الحكم واعادة القضية الى المحكمة لتظرها من جديد — اسس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان السيد المستشار / كان عضوا في هيئة محكمة القضاء الادارى التي نظرت الدعوى الماثلة واصدرت الحكم المطعون فيه رغم انه سبق ان أبدى رايه فيها عندما كان مفوضا لدى هذه

المحكمة وذلك بأن أعد فيها التقرير الأصلي بالرأى القانونى الموقع من سيادته والمودع بملف الدعوى بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المادة (١٤٦) من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ تنص بأنه يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده - أحد الخصوم فى أحوال معينة من بينها ما قرره فى الفقرة (٥) منها التى تنص على أنه وإذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء - أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها وتنص المادة (١٤٧) من هذا القانون على أن يقسح باطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم . وإذا وقع هذا البطلان فى حكم من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم وإذا ثبت على الوجه الذى سلف بيانه أن أعضاء هذه المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ويتمين لذلك القضاء بلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة القضاء الإدارى لنظرها من جديد . ولا وجه للقول بأن المحكمة الإدارية العليا تنص فى هذه الحالة لنظر الدعوى ذلك لأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الحكم المطعون فيه وقد شابه بطلان جوهرى ينحدر به الى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا التصدى لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام هذه المحكمة وينطوى على إخلال جسيم بإجراءات التقاضى وتقويت لدرجة من درجاته لأن شرط التصدى أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا لم يتم بإحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذى يتعين معه إعادة القضية للفصل فيها من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإدارى .

(طعن رقم ١١٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

اشترك مفوض الدولة في إصدار حكم المحكمة الإدارية بمثل الطعن .
ثم تمثله هيئة مفوضي الدولة أمام محكمة القضاء الإداري التي ظن
إمامها في حكم المحكمة الإدارية من شأنه أن يعيب الحكم عيب الإخلال
بإجراء جوهري - بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المستشار المساعد كان
عضواً بالمحكمة الإدارية بالنصوذة التي أصدرت حكمها في الدعوى
رقم ١٢٧ لسنة ٢ ق بجلية ١٩٧٥/٥/١٩ ثم قام سيادته بتمثيل هيئة
مفوضي الدولة أمام محكمة القضاء الإداري بالنصوذة بهيئة استئنافية
عند نظر الطعن في الحكم الذي اشترك في إصداره .

ومن حيث أن مفوضي الدولة هي من القسم القضائي وفقاً لما
نصت عليه المادة ٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد بنيت المادة ٢٧ من هذا
القانون اختصاصات هيئة مفوضي الدولة في تحضير الدعوى وتهيئتها
للمرافعة ونصت المادة ٥٣ من ذات القانون على أن « تسرى في شأن
مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشاري
محكمة النقض ... وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم
التأديبية الأخرى القواعد المقررة لر القضاة » ولما كانت المادة ٣ من
مواد إصدار قانون مجلس الدولة سالف الذكر تقضى بأن تطبق
الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون
المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالاجراءات
الخاصة بالقسم القضائي . ومن ثم فإنه يتعين تطبيق أحكام قانون
المرافعات فيها يتعلق بمسند صلاحية القضاة وزددهم وتنحيتهم .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية : ٥٠٠٠ - إذا كان قد أفتى أو تراضع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها » .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تعتبر أمينة على المنازعات الإدارية وعاملا أساسيا في تحضيرها وتجهيتها للمرافعة وفي إبداء الرأي القانوني المحايد فيها سواء في المخبرات التي تقدمها أو في الإيضاحات التي تطلب اليها في الجلسة العلنية ويتفرع عن ذلك كله أنه لا بد من حضور من يمثلها بالجلسة والا وقع في الحكم وأنه إذا قام بالمفوضين سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليها في المواد ١٤٦ وما بعدها من قانون المرافعات غير صالح في الحالة الأولى متنوعا عن مباشرة مهمته في الدعوى وجاز رده أن لم ينتج عنها في الحالة الثانية وذلك قياسا على حالة رد عضو النيابة إذا كان طرفا منضمًا في الدعوى طبقا للمادة ١٦٣ من قانون المرافعات تحقيقا للحيدة التامة بحكم وظيفته في الدعوى حسبما سلف إيضاحه وأنه إذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته في الدعوى ومع ذلك استمر في مباشرتها أو حيث يجب عليه التخلي عنها وتجب غيره لاداء مهمته فيها كان ذلك منطويا على بطلان في الإجراءات يؤثر في الحكم فيعييه ويبطله . (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥٠ لسنة ١ ق بجلسته ١٧/١٢/١٩٥٥) .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فإن قيام السيد المستشار المساعد بالاشتراك في إصدار حكم المحكمة الإدارية مثار هذا الطعن ثم تمثيله هيئة مفوضى الدولة محكمة القضاء الإداري التي طعن أمامها في حكم

المحكمة الإدارية سالف الذكر من شأنه أن يعيب هذا الحكم — وهو الحكم المطعون فيه بالظمن الحالي — بعيب الاخلال بإجراء جوهرى ، ومن ثم يكون قد صدر معيبا بعيب يبطله ومن ثم يتمين الحكم بالفائته وباعادة القضية الى محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة بهيئة استئنائية للفصل فيها مجددا من دائرة اخرى وإبقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

مفهوم نص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ان يكون العضو الثالث فى المحكمة من الجهاز المركزى والادارة اذا كانت المخالفات محل الاتهام مخالفات ادارية — مقتضى ذلك انه اذا كانت المخالفات المسندة الى المخالفين سواء طبقا لوصف النيابة الادارية او بحسب طبيعتها القانونية كل مخالفات ادارية ومسلكية فمن ثم اشتراك عضو الجهاز المركزى للمحاسبات فى تشكيل المحكمة وسماعه المرافعة واشتراكه فى اصدار الحكم من شأنه ان يبطل الحكم — البطلان يتعلق بالنظام العام وذلك طبقا للمبادئ العامة فى اجراءات التقاضى لما فى ذلك من اصدار لقرارات جوهرية لنوى الشأن من المقتاضين .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان النيابة الادارية احاتت المخالفين الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة لمحاكمتهم عن لمخالفات الادارية المسندة اليهم بتقرير الاتهام وقد عين لنظر الدعوى امام المحكمة التأديبية جلسة ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٧١ وقد تداولت القضية بالجلسات

وبجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٢ صدر الحكم المطعون فيه من المحكمة اتنايبية المذكورة مشكلة برئاسة السيد المستشار المساعد :..... وعضوية كل من السنيين المستشار المساعد عضو الجهاز المركزى للمحاسبات الذين اشتركوا فى التوقيع على منطوق الحكم ومسوقته .

ومن حيث أن المادة (١٨) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التايبية (وهو القانون الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه) تضمنت النص على أن تختص بمحاكمة الموظفين من الدرجة الثامنة فما دونها عن المخالفات المالية والادارية محاكم تاييبية تشكل من « مستشار أو مستشار مساعد بمجلس للقولة رئيسا ونائب من مجلس الدولة وموظف من « الدرجة الثانية » على الاقل من ديوان المحاسبة أو ديوان الموظفين : عضوين ... (ومفهوم هذا التنا أن يكون العضو الثالث فى المحكمة من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة اذا كانت المخالفات محل الاتهام مخالفات ادارية.

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم وكانت المخالفات المسندة الى المخالفين فى الدعوى التاييبية المطعون فى حكمها سواء طبقا لوصف النيابة الادارية أو بحسب طبيعتها القانونية كلها مخالفات ادارية ومسلكية فمن ثم فان اشتراك عضو الجهاز المركزى للمحاسبات فى تشكيل المحكمة وسماحه المرافعة واشترائه فى اصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم — وهو بطلان يتعلق بالنظام العام — وذلك طبقا للبادئ العامة فى اجراءات التقاضى لما فى ذلك من اعداد لضمانات تجوهرية تقوى الثبات من المتقاضين ويتمين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٠٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨)

المبحث الثاني حالات لا يتحقق فيها البطلان

١ — الأخطاء المادية :

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

الإشارة بصورة الحكم المطبوعة الى تشكيل المحكمة التأديبية التي اصدرت الحكم تشكيلا رباعيا بالمخالفة لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يعتبر خطأ ماديا لا يبطل الحكم ظاهرا ان مسودة الحكم الأصلية قد ثبت منها صدور الحكم من دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن نعى هيئة مفوضى الدولة على الحكم المطعون فيه بانه صدر من دائرة مشكلة تشكيلا رباعيا على خلاف ما تقضى به المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فانه مردود ذلك انه ولئن كانت صورة الحكم المطبوعة قد ورد بها عن تشكيل المحكمة ما يبدو للقارئ انه تشكيل رباعى ولم يكن تحت نظر الهيئة الطاعنة المسودة الأصلية للحكم بتشكيلها الثلاثى وهو الأمر الذى يبين أن ما وقع فى صور الحكم المطبوعة محض خطأ مادى لا يؤثر فى حقيقته على الحكم الذى صدر عن دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس من القانون متعين الرفض .

(طعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

(م ٣٩ — ج ١٤)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

الخطا المادى فى محضر جلسة المرافعة ، المطبوع مقدما ، والثابت فيه حضور رئيس المحكمة السابق بعض جلسات الدعوى — لا يؤدى الى بطلان الحكم الصادر فيها من الهيئة الجديدة التى سمعت المرافعة وحضرت المداولة ووقعت الحكم .

ملخص الحكم :

اذا كان رئيس محكمة القضاء الادارى السابق الذى رأس بعضا فقط من جلسات هذه الدعوى دون بعضها الآخر لم يوقع الحكم المطعون فيه ، ولم يشترك بالفعل فى مداولته او فى اصداره ، فلا يمكن أن ينال ذلك من صحة شكل الحكم المطعون فيه ثبت أن السادة المستشارين الذين تداولوا فيه ، ووقعوه وأصدروه هم الذين استمعوا الى المرافعة فى هذه الدعوى . ولا وجه للقول ببطلانه استنادا الى مجرد خطأ مادى وقع فى محضر جلسة المرافعة المطبوع مقدما .

(طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢١)

ب — النقص أو الخطأ غير المخل في بيانات الخصوم :

قاعدة رقم (٢٥) :

المبدأ :

النقص أو الخطأ في بيانات الخصوم المبطل للحكم — وجوب أن يكون جسيما ، أى من شأنه تجهيل بهم — ذكر أسم احد المدعين في الحكم والاشارة الى الباقيين بعبارة « وآخرين » — الاشارة الى رقم الدعوى في الحكم — أمكان معرفة هؤلاء الآخرين بالرجوع الى عريضة الدعوى — لا بطلان في الحكم .

ملخص الحكم :

لئن كان قرار اللجنة القضائية بمثابة حكم قضائى ، فيجب اشتماله على البيانات الواجب اشتمال الاحكام عليها بما في ذلك اسماء الخصوم وصفاتهم ، الا ان النقص أو الخطأ في ذلك يجب — لكى يبطل الحكم طبقا للمادة ٣٤٩ مرافعات — أن يكون جسيما ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان من شأنه تجهيل الخصوم وعدم امكان تعيينهم ، حرصا من المشرع على الإبقاء على العمل القضائى وعدم ابطاله الا للضرورة الملحة ، وهى لا تقوم الا اذا كان النقص جسيما لا يمكن تداركه . فاذا ثبت أن قرار اللجنة القضائية وان لم ينص في ديباجته بالذات على اسم المتظلم ، الا انه يجمل في الوقت ذاته البيان بأنه صدر في تظلم معين قيد برقم معين باسم شخص معين وآخرين ، ومن الممكن بهذا البيان تعيين هؤلاء الآخرين الذين يعنيتهم الحكم ويشملهم . وذلك بالرجوع الى عريضة التظلم ذاتها . وهى تتضمن اسم المتظلم من بين الذين قدموه ، فليس ثمة — والحالة هذه — نقص جسيم من شأنه أن يبطل قرار اللجنة .

(طعن رقم ٦٧٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٧)

قاعدة رقم (٤٢٦)

المبدأ :

خلو الحكم من ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة لا يبطله .

ملخص الحكم :

أن طلب بطلان الحكم لعدم ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة في الحكم المطعون فيه ، يدحضه أن البطلان لا يكون إلا إذا كان الخطأ قد وقع على بيان جوهرى بأن كان الخصم مجهلا تجهيلا تاما ، والأمر على خلاف ذلك في الدعوى الحالية إذ ورد في صدر الحكم أن المطعون ضده قد تدخل في الدعوى خصما ثالثا منضما الى الحكومة ، ومن ناحية أخرى فالدعوى تقوم على أساس الظعن على القرار الإدارى الصادر بترقية المتدخل الى الدرجة الأولى في وزارة الصحة وهو بيان لا يمكن أن يجهل بالتدخل المذكور ، وفوق هذا ونلك فإن الدعوى الإدارية على خلاف الدعوى المدنية تقوم على مخالصة قرار ادارى لا على مخالصة شخص أو اشخاص معينين .

(طعن رقم ١١٨٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

خلو الحكم المطعون فيه من ذكر اسم الوصية على المدعى — لا يبطلان

في الحكم .

ملخص الحكم :

أن النص النص على الحكم المطعون فيه بالبطلان لخلوه من اسم السيدة/..... الوصية على المدعى الذى بلغ سن الرشد بعد صدور

الحكم — مردود بأن السيدة المذكورة قد حضرت مع ابنها المدعى بجلسة التحضير المنعقدة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وذلك بعد تعيينها وصية عليه بقتضى القرار الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨. من محكمة السيد زينب للأحوال الشخصية — وطلب الحاضر معها تصحيح شكل الدعوى بتوجيهها منها الى مديرية التحرير — كما حضرت معه بجلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٤ أمام المحكمة الادارية وفيها وجهت الدعوى الى مدير عام مديرية التحرير وبذلك تكون قد تدخلت في الدعوى واصبحت بصفتها وصية عليه فيها — ومجرد خلو الحكم المطعون فيه من ذكر اسمها لا يترتب عليه بطلانه اذ ان ذلك لا يمدو ان يكون خطأ في التدوين من الجائز تصحيحه وفقا لاحكام المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات وبناء على ذلك فان الحكم يعتبر في الواقع من الامر صادرا لصالحها بصفتها وصية على ابنها الذي كان قاصرا عند صدوره وبمن ثم يكون النemy عليه بالبطلان في غير محله .

(طعن رقم ١١١٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢/٢٥ / ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

طعن على الحكم بالبطلان — لصدوره باسم المدعى رغم وفاته — ورغم تصحيح شكل الدعوى بتدخل ارمته — البانى من نص م ١٧٨/٢ من قانون المرافعات ان الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى يترتب عليه بطلان الحكم هو الخطأ الجسيم اى الذى يترتب عليه تجهيل البيان .

ملخص الحكم :

وبن حيث أنه عن الوجه الاول من أوجه الطعن الخاص ببطلان الحكم المطعون فيه لصدوره باسم المرحوم بعد موته ورغم تصحيح

هـ شكل الدعوى بتدخل الطاعنين — فان المادة ١٧٨ من قانون المرافعة تنص على أنه « يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه واسماء الخصوم والقباهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغيباهم والتصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في لسماء الخصوم وصفاتهم ، وكذا عيهم ويبين أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم » .

ومن حيث أن البلادي بجلاء من نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٨ المفسر إليها أن الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو — كما نصت هذه الفقرة — الخطأ الجسيم ، أي الذي يترتب عليه تجهيل البيان ، فلا يعلم من الحكم اسم المدعي عليه ، أو تذكر فيه الاسماء وتجهل الصفات فلا يمكن تحديد من الخصم المدعى ومن المدعي عليه . والقاعدة التي استقر عليها الفقه والقضاء في هذا الخصوص أن الحكم يكمل بعضه بعضا فان ورد اسم أحد الخصوم أو صفته خطأ في موضع من مواضع الحكم ، ولكنه ورد صحيحا في مواضع أخرى ، فان ذلك يعتبر من قبيل الخطأ المادي غير المؤدى الى الجهالة ، ولانه يمكن أن يستدل على صحيح الاسم أو الصفة من ذات الحكم . وقد سبق أن قضت محكمة النقض بأنه متى كان النقض أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالدعوى فانه لا يعتبر نقصا لو خطأ جسيم يترتب عليه بطلان الحكم . « نقض ١٩٥٤/٦/١٠ » .

١٩٥٧/٦/٩ - السنة ٨٤٥ .

ومن حيث أن الثابت من النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه — ومسودته — أنه ولئن كان قد ورد بديلاجه الحكم أن الدعوى مقامة من ، الذي كان قد تم اعداؤه في الفترة من تاريخ صدور الحكم في الشق المستعمل من الدعوى برغض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه حتى تاريخ نظر الشق الموضوعي في الدعوى — الا أن حكم

المطعون فيه قد استعرض في بيان إجراءات الدعوى وكذا في اسبغبه ان المدعى — المذكور توفي الى رحمة الله بقتيذ الحكم الصادر عليه بالاعدام شنتا بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٩ وان توافرت لهما بعد ان قلمتا بتصحيح شكل الدعوى بتوجيه الخصومة باسميهما الى المدعى عليهم عقب وفاة مورثهما — المدعى الاصلي — وأنه لا خطأ في اسميهما الواردين في الحكم ، كما وان المنطوق قد مضى على الزام المدعيتين بالمصروفات . وبناء عليه فليس ثمة خطأ جسيم من شأنه تجهيل اسماء الخصوم أو صفتهم — مما تعينه الفقرة — الثانية من المادة ١٧٨ مرافعت — قد شاب الحكم المطعون فيه كى يمنع الدفع ببطلانه .

(طعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١٢)

ت - ضوابط تسبیب الأحكام :

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

الترتيب الوارد بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان — يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقلماً على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتمتع حجج الخصوم من جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندنا تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى — يكفي أن يورد الحكم مضمون أقوال الشهود — متى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان قضاؤه لا غير عليه .

ملخص الحكم :

لا يقبل من الطاعن وجه الطعن القائم على أن المحكمة التاديبية لم تذكر في أسباب حكمها ولا في وقائع الدعوى شيئاً عن دفاعه ودفعه ليخلص من ذلك إلى أن الحكم باطل لمخالفته لنص المادة (٣٤٩) من قانون المرافعات وأنه قد شابه قصور في التسبب إذ أن هذا الوجه مردود بما جرت عليه ضوابط تسبب الأحكام من أن الترتيب الوارد بالمادة التي يستند إليها هذا الطعن ، ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثلایا أسباب الحكم التي تكلفت بالرد عليها . كما أنه يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقلماً على أسباب يستقيم معها ، ولا يلزم أن يتمتع حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالاً

ثم ينفذها توصيلاً الواحدة تلو الأخرى ، كما لا يعيب الحكم عدم ذكر
أسماء الشهود في تحقيق تضمنت القضية أوراقه وعدم إيراد نصوص
أقوالهم وعبارتها . وحسب الحكم السديد أن يورد مضمون هذه الأقوال
ومتى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو
ثابت بالتحقيقات كان قضاؤه لا غبار عليه .

(طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٤)

٤ — ورود المنطوق في ورقة مستقلة :

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

نص المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على انه اذا كان النطق بالحكم في جلسة اخرى غير جلسة المرافعة وجب ان تودع مسودته عقب النطق به والا كان الحكم باطلا — المشرع استهدف اساسا من هذا النص ان يتم تداول القضاء في الحكم قبل اصداره وان تشمل هذه المداولة منطوق الحكم واسبابه معا بناء على ان اسباب الحكم يجب ان يكون متفقا عليها بين القضاء وان نستقر عقيدتهم فيها على اساس قبل النطق به وان توقيع القضاء هو الدليل على انهم طالعوا الاسباب وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه — يترتب على ذلك انه اذا كانت مسودة الحكم قد اودعت في ذات الجلسة التي ارجىء النطق بالحكم فيها وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافعة له هذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي اصدرته وعلى وضع يستفاد منه انه بنى على ما ورد بها من اسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الاسباب الواردة بهذه المسودة ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة من الناحية القانونية الاسباب والمنطوق معا — مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن ان يصم مثل هذا الحكم بالبطلان .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع المبدى من الجهة الإدارية ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم توثيق اسبابه الا من أحد أعضاء المحكمة التى أصدرته فانه يبين من الاطلاع على الأوراق انه حدد لنظر الدعوى رقم ١٧٩١ لسنة ١٧ انقضائية أمام محكمة القضاء الادارى جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وتداول نظرها بالجلسات حتى جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وفيها قررت المحكمة ارجاء اصدار الحكم الى جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٦ حيث صدر الحكم ولودعت مسودته وقت النطق به. ويبين من الاطلاع على هذه المسودة انها حررت على عدة أوراق منفصلة وأن الورقة الأخيرة منها تتضمن منطوق الحكم وحده وموقع عليها من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم أما بقى الأوراق التى اشتملت على الاسباب فقد وقع على الورقة الأخيرة منها احد أعضاء الهيئة .

ومن حيث أن المادة ٤٤٦ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ — الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله — نص على أنه « اذا نطق بالحكم عقب المرافعة وجب أن تودع مسودته المشتعلة على اسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة وبينا بها تاريخ ايداعها وذلك فى ظرف ثلاثة ايام من يوم النطق بالحكم فى القضايا المستعجلة وسبعة ايام فى القضايا التى يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوما فى القضايا الأخرى والا كان الحكم باطلا فان كان النطق بالحكم فى جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به والا كان الحكم باطلا كذلك » .

ومن حيث أن الثابت فى الدعوى الماثلة ان الحكم المدفوع ببطلانه ارجىء النطق به الى جلسة مقبلة ثم نطق به من الهيئة التى سمعت المرافعة واودعت مسودته فى ذات الجلسة التى تم فيها هذا النطق وكان موقعا على منطوق الحكم من رئيس المحكمة وقضااتها الامر الذى ينطبق

عليه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ سالفه الذكر واذا كان ما استهدفه المشرع أساسا من هذه الفقرة هو أن تودع مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه عند النطق به لسبب واضح سواء أن يتم تداول القضية في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المدونة منطوق الحكم وأسبابه مما ابتناء على أن أسباب الحكم يجب أن تكون متفقا عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس. قبل النطق به وإن توقيع هؤلاء القضاة هو الدليل على أنهم طالعوا الأسباب وناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه وترتيبها على ذلك فإذا كانت مسودة الحكم في الدعوى الماثلة قد أودعت في ذات الجلسة التي أرجىء النطق بالحكم فيها — وهو أمر لا يجادل فيه أحد وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة لهذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بنى على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة لما هو مسلم به قانونا من أن المقصود بالحكم هو منطوقه والأسباب المرتبطة به والتي بنى عليها ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة بلا ريب من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا فمن ثم فليس مرادا ولا مقصودا من المشرع والحالة هذه أن يكون مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان بعد اذ ثبت أن الحكمة أعلت حكم المادة ٣٤٦ سالفه الذكر بما يتفق والإجراءات المقررة ومحقة ما رعى اليه المشرع من تدارس الرئيس والأعضاء لمنطوق الحكم والأسباب معا مما يتعين معه الحكم برفض الدفع .

(طعن رقم ٨١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨)

جـ - الأحالة بقرار :

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

طرح دعوى تفتض بها محكمة القضاء الإدارى بلجراء غير صحيح قانونا هو قرار الإحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية فى حين أنه كان ينبغى أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده — الفاية المرجوة من وراء الإحالة بالإجراء الصحيح قد تحققت فعلا بالإحالة التى تمت بإداة غير صحيحة — يترتب على ذلك عدم جواز الحكم ببطلان هذه الإحالة غير الصحيحة تحقيقا لما استهدفه المشرع بما نص عليه فى المادة ٢٠ فقرة ثالثة من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الفاية من الإجراء .

ملخص الحكم :

أن محصل الدفع ببطلان قرار الإحالة أن محكمة القضاء الإدارى — وأن كانت هى المختصة بنظر الدعوى دون المحكمة الإدارية الا انها لم تتصل بها اتصالا قانونيا ذلك أن طرحها أمامها كان بناء على أداة أو إجراء غير صحيح قانونا هو قرار الإحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية وأنه ينبغى أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده .

ومن حيث أن محكمة القضاء الإدارى وأن كان صحيحا انها قد انصلت بالدعوى بإداة أو بإجراء غير صحيح قانونا اذ لم تحل اليها بحكم من المحكمة الإدارية أو لم تطرح أمامها بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى..

١٤٠ لا أنه متى كان مسلما أن تلك الدعوى انما تختص بها محكمة القضاء الإدارى ولا تختص بها المحكمة الادارية بحيث لو قضى بىبطلان قرار احوالها الى محكمة القضاء الإدارى لمادت اليها حتماً بن بجهز باحالة صحيحة غانه يكون من الواضح أن الغلبة المرجوة من وراء الاحالة بالاجراء الصحيح قد تحققت فعلا بالاحالة التي تمت بأداة غير صحيحة مما لا يجوز معه الحكم ببطلان هذه الاحالة غير الصحيحة تحقيقا لما استهدفه المشرع بما نص عليه فى المادة ٢٠ (فقرة ثانية) من قانون المرافعات من انه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذ ثبت تحقق الغاية من الاجراء ذلك أنه لا جدوى فى العناية الماطلة من الأخذ بدفع الطاعن بعد أن تم اتصال الدعوى فعلا بالمحكمة المختصة حسبما سلف البيان .

(طعن رقم ٢١٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣)

د - في حالة ضم دعويين للارتباط يجوز تكملة أسباب الحكم في
أحدهما بأسباب الحكم في الأخرى .

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

إن تأثير الفصل في دعوى على وجه الحكم في القضية يشمل
الارتباط بين الدعويين قائماً رغم اختلافها سبباً وموضوعاً - أثر ذلك -
يجوز للمحكمة أن تلزم بضم احدى الدعويين الى الأخرى ويجوز لها أن
تبقى لكل منهما ذاتيتها واستقلالها - إذا استكملت المحكمة حكمها
في الدعوى الثانية بما أوردته في حكمها في الأولى من أسباب فلا بطلان
في ذلك ولا يعتبر ذلك اختلافاً بحق الطاعن في الدفاع في أى من الدعويين .

المبدأ :

ومن حيث أنه على الوجه الأول - فإن الارتباط بين الدعويين رتبى
٨٩٩ لسنة ٢٩ ق ، و ٤٢٠ لسنة ٢٩ ق ، قائم على أن بينهما اختلاف
سبباً وموضوعاً - من صلة ، لتأثير الفصل في أولاهما ، على وجه
الحكم في ثانيهما ، لاعتماده ، في بعض اسمه ، على ما ينتهى اليه الوضع
القانوني للمدعى في خصوص تحديد أقدميته في الدرجة الخامسة بردها
و وعد بردها الى التاريخ الذى طلبه ، في الأولى ، اذ طلبه في الثانية
الغاء تخطيه في الترقية للدرجة التالية في ١٢/٢١/١٩٧٠ يستند
فيها يستند اليه من أسباب الى أقدميته المطلوبة في ملفيها وهذا الارتباط
يجعل للحكمة أن تضم احدى الدعويين الى الأخرى ، لتصدر فيهما
حكماً واحداً وهو أمر متروك لمحضر تقديرها ، اذا ما رأت أن في ذلك
ما يسر لها الفصل فيها وضمان سلامة بناء حكميها في كليهما والبعد
عن التناقض بينهما وأسبابهم وضم الدعويين ، لا يجعل منهما دعوى

واحدة ، بل يبقى لكل منهما ذاتها واستقلالها عن الأخرى ، ومن ثم فإذا ما رأت المحكمة الا تضمناها ، واثرت ان ننظرهما معا ، وتصدر في كل منهما حكما قائما ندابه ، فلا تثريب عليها في ذلك وهو الحقيقة. ونفس الأمر بمثابة الضم عملا ، وعلى هذا فان ما اتبعته المحكمة المطعون في حكمها ، في اجرائها من نظر الدعويين ، على استقلال ولكن في جلسات واحدة مراعاة للارتباط المشار اليه ، صحيح وصحيح تبعا اصدارها في كل منهما ، وفي جلسة واحدة حكمها قائمة بذاته ، ولا عليها أن تستكمل اسباب حكمها في الثانية بما أوردته في حكمها في الأول من أسباب وما يفتق عليها من نتيجة في تحديد اقدمية المطعون ضدها في الدرجة الخامسة على مقتضاها ، اذ ان الحكم الأول ، يعتبر على هذا الوجه جزءا من الحكم في الثانية متمما له وليس في شيء من هذا ، اخلال بحق الطاعنة في الدفاع في أي من الدعويين ، حيث استوفته في الافتتين بردها على كليهما في ضوء ما قدمه المطعون ضده من استناد فيهما ولا اقحام لعنصر جديد غير ملحوظ من قبلها بالنسبة الى الدعوى الثانية وهو بعيد عنها اذ تحديد الاقدمية في الأولى ، هو كما تقدم أحد الوجوه التي دارت عليها المنازعة في حكمها ، على ما هو بين من وقائع كليهما ودفاع طرفيهما وما تنتهي المحكمة اليه ، اصلا في الأولى مراعية معا وبالضرورة في حكمها في الثانية ولا تأثير لعدم الدعويين او الفصل فيهما على هذا الوجه ، على حق الطاعنة في الطعن ، في كليهما ، اذ في الحالتين يلزمها الطعن فيهما لما بينهما من صلة كما فعلت في واقع الحال . وغنى عن البيان ، انه ليس ثم ، على الوجه المتقدم تصور في اسباب الحكم الآخر .

(طعن رقم ٧٨٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢٨)

ر — نوافر الاشتراك في سماع المرافعة والمداولة وأصدار الحكم :

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

النعمى ببطلان الحكم بقولة ان احد مستشارى المحكمة اشترك
في اصدار الحكم دون ان يسمع المرافعة — لا محل له منى كان المستشار
المشار اليه قد حضر في احدى الجلسات بالاضافة الى الهيئة التى
سمعت المرافعة دون ان يشترك في اصدار الحكم .

ملخص الحكم :

ان النعمى بطلان الحكم لمخالفته لقواعد قانون المرافعات لان احد
مستشارى المحكمة لم يسمع المرافعة في الدعوى ومع ذلك اشترك
في اصدار الحكم مردود بان الهيئة التى اصدرته ووقعت عليه مشكلة
من نفس الهيئة التى سمعت المرافعة في الدعوى وقررت حجز القضية
للحكم لجلسة ١٩٦١/٢/٩ وفي هذه الجلسة الأخيرة حضر احد
المستشارين بالاضافة الى الهيئة السابقة حيث تقرر مد أجل الحكم
اسبوعين ويجلسه ١٩٦١/٢/٢٣ صدر الحكم المطعون فيه دون
ان يشترك في اصداره المستشار الآخر ومن ثم يكون هذا الوجه من
أوجه الطعن غير قائم على أساس سليم من الواقع ويتعين القضاء برفضه .

(طعن رقم ١١١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

ق — عدم الاخطار ثم الحضور :

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

انتمى على الحكم ببطلانه شكلا بمقولة ان المدعى لم يخطر بالموعد المحدد لنظر الدعوى — ثبوت ان المحامى الوكيل عن المدعى قد حضر امام هيئة مفوضى الدولة فى جلسة التحضر وانه ابلغ ببيعاد جلسة المرافعة — عدم حضور المحامى الوكيل يوم الجلسة وحضور محام آخر عنه لم يطلب التأجيل الى حين حضور المحامى الاصلى او الترخيص للمدعى فى الاطلاع والرد على المنكرة المقضة من الحكومة — لا بطلان — لا يغير من ذلك ان المحامى الذى حضر كان متطوعا ودون ائابة ممن المحامى الاصلى .

ملخص الحكم :

ان الثابت من اوراق الدعوى ان السيد المحامى الوكيل عن المدعى قد حضر امام هيئة مفوضى الدولة بالحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم فى جلسة التحضر التى كانت بمنعقدة فى ٢٨ من يونية سنة ١٩٦١ وعندما احيلت الدعوى الى المحكمة المذكورة للمرافعة وعينت لنظرها جلسة ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٦١ ابلغ السيد وكيل المدعى ببيعاد هذه الجلسة بكتاب المحكمة المؤرخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦١ فلم يحضر ولا يوجد فى الاوراق ما يدل على رد هذا الكتاب الى المحكمة لعدم تسلم الوكيل له وبجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ حضر الاستاذ المحامى عن السيد المحامى وكيل المدعى .

وقدم مندوب الوزارة فى حضوره مذكرة بنفعائها ولم يطلب السيد الحاضر عن المدعى التأجيل الى حين حضور المحامى الاصلى او الترخيص

للمدعى فى الاطلاع والرد على المذكرة المقدمة من الحكومة بجلسة المرافعة مما حدا بالحكمة الادارية بعد ان استبان لها ان الدعوى مهياة للفصل فيها الى ارجاء التطق بالحكم الى جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ اى بعد زهاء شهر من تاريخ حجزها للحكم ومن هذا يتضح ان المدعى كان على اتصال بالدعوى سواء فى مرحلة التحضير او المرافعة مما ينتفى معه القول بان اجراءات المرافعة فى دعواه كلفت تتم دون علمه وفى غيبتة واذا كان المدعى يشير فى تقرير طعنه الى ان الاستاذ المحامى قد حضر عن وكيله تطوعا دون انابة فان العرق بالمحكم قد جرى على انه فى حالة عدم حضور المحامى الاصلى وحضور محام آخر نيابة عنه لا تطلب المحكمة من المحامى الحاضر تقديم ما يثبت صفته ككاتب عن المحامى الاصلى للخصم واذا كان ثمة ما عطف على حضور السيد المحامى الذى تطوع بالحضور عن محامى المدعى الاصلى دون ان تكون له فعلا صفة قانونية فى هذه النيابة او على مسئلة فى ابلاغ زميله الذى حضر عنه او ابلاغ صاحب الشأن ذاته عقب الجلسة بما تم فيها مما يعنيه امره او سكوتة عن ذلك فان هذا لا يؤثر فى سلامة الحكم المطعون فيه من ناحية سير الاجراءات فى الدعوى امام المحكمة ولا يؤدى الي بطلاته .

ك — اعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون اعادة اعلان ذوى

المصلحة :

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

اعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم بسبب تفويض تشكيلى
الهيئة لا يستلزم اعلان طرق النزاع لبدء دفاعهم اذا لم يكونوا حاضرين
— اساس ذلك : المادة ١٧٢ مرافعات لا تتطلب سوى ان يكون فتح باب
المرافعة لاسباب جدية تدون بمحضر الجلسة اذا حضر المدعى عليه
فى جلسة اعتبرت الخصومة حضورية فى حقه ولو تظف بعد ذلك —
حتى ثبت ان محامى الحكومة ان حضر بعض الجلسات فانه لا يكون نه
لخلال بحق الدفاع — النعى على الحكم بالبطلان لا يستند على اساس
من القانون .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لما تدفع به هيئة مفوضى الدولة من بطلان شأبه
الحكم المطعون فيه مرده الى الهيئة التى اصدرت الحكم تقارير تلك التى
سمعت الرأفة فانه يبين من الاوراق الدعوى انها نظرت لأول مرة
بجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وكانت الهيئة مشكلة من السيد
الاستاذ المستشار رئيساً عضوية السيد الاستاذ
المستشار المساعد والسيد الاستاذ المستشار المساعد ، وبجلسة
١٠ من مايو سنة ١٩٨٠ شكلت المحكمة من الهيئة السابقة فيها عدا
السيد الاستاذ والذى حضر بدلا منه السيد الاستاذ
المستشار ، وحضر الاستاذ المحامى من الطاعنة والتى حجز
الدعوى للحكم ، وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٨ من

يونية سنة ١٩٨٠ وبذلك الجلسة انعقدت المحكة بتشكيل السابق
فيما عدا السيد الأستاذ المستشار المساعد الذي حضر بدلاً
منه السيد الأستاذ المستشار المساعد ولم تحضر الطاعة أو
وكيلها لم يحضر من ثبوت عن المدعى عليه ، وقررت المحكة بتلك الجلسة
فتح باب المرافعة في الدعوى لذات اليوم لتغيير تشكيل الهيئة الهيئة
وقررت أن يصدر الحكم في آخر الجلسة ، وقد أعيد فتح المحضر لجلسة
ذات اليوم وبنفس التشكيل السابق وصدر الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن القول بأن فتح باب المرافعة يستلزم اعلان طرق
النزاع اذا لم يكونوا حاضرين لايداع الدفاع فهو قول لا سند له من
القانون ، ذلك لانه المادة ١٧٢ من قانون المرافعات لا تتطلب عند فتح
باب المرافعة اعلان طرق النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب
المرافعة لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر ، وهذا
ما حرصت المحكة التأديبية على إنابته في محضر الجلسة ، اذ قررت
أن إعادة الدعوى للمرافعة كان بسبب تغيير الهيئة ، يضاف الى انه من
المبادئ الاسباب في نقه المرافعات انه اذا حضر المدعى عليه في أي
جلسة اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك ، كما
أن النظام القضائي بمجلس الدولة يقوم أساس على مبدأ المرافعات
التحريرية في مواعيد محدده ، ومتى كان الثابت أن محامى الحكومة
حضر أكثر من جلسة فانه لا يكون هناك ثمة اخلال بحق الدفاع ويكون
النس على الحكم المطعون فيه البطلان لا يستند على أساس من القانون .

(طعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

المادة ١٧٢ من قانون المرافعات - لا يتطلب المشرع عند فتح باب
المرافعة اعلان طرق النزاع وانما تطلب أن يكون فتح باب المرافعة
لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر - حتى حضر المدعى

عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضورية.
في حقه ولو تخلف بعد ذلك — ليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام
المحكمة على طلب المرافعة الشفوية — أساس ذلك : النظام القضائي
سبعة — متى ثبت حضور المدعى عليه وتقدمه بمذكرات بدفاعه فلن إعادة
بمجلس الدولة يقوم أساسا على جدا المرافعات التحريرية في مواعيد
الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون إعادة اعلان ذوى الشأن
لا يبطل الحكم .

مقتضى الحكم :

انه من الوجه الأول من وجهي الطعن ، والخاص ببيان الحكم
المطعون فيه لصدوره من هيئة أخرى غير الهيئة التي سمعت المرافعة ، فإن
المادة ١٧٣ من قانون المرافعات والتي تنص على انه « لا يجوز فتح باب
المرافعة بعد تحديد جلسة النطق بالحكم الا بقرار تصرح به المحكمة في
الجلسة ، ولا يكون ذلك الا لسبب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر » .
لا يتطلب عند فتح باب المرافعة اعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبه هو
أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وقف
المحضر ، وهو ما حرصت المحكمة التأديبية على اثباته في محضر الجلسة ،
اذ قررت ان إعادة الدعوى للمرافعة كان بسبب تغير الهيئة ، ويضاف
الى ذلك انه من المبادئ الأساسية في فقه المرافعات انه اذا حضر المدعى
عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضورية
في حقه ولو تخلف بعد ذلك ، كما ان النظام القضائي بمجلس الدولة يقوم
أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة وليس من حق
ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وان كان
للمحكمة ان تطلب الى الخصوم أو الى المفوض ما تراه لازما من إيضاحات ،

ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الطامن قد قدم الحديد من المخدرات المشتبهة على دفاعه فإنه لا يكون ثمة اخلال بحقه في الدفاع ويكون النص على الحكم بالبطان لا يستند على أساس من القانون ، وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

(طعن ١٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة اول يونية ١٩٨٥)

ل — ثبوت صلاحية القاضي لتظر الدعوى :

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

اسباب عدم صلاحية القضاة منصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — نخب احد مستشاري المحكمة الادارية العليا رئيسا لادارة الفتوى لوزارة الاسكان بقرار من رئيس مجلس الدولة استنادا الى حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ليس من شأنه ان يفقد السيد المستشار ولاية القضاء او يزيلها عنه بالمعنى المفهوم في القانون مما يجعله غير صالح لتظر الطعن محل الحكم المطعون فيه وممنوعا من سماعه — اساس ذلك ان الثابت انه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة فيه ووقع مسودة الحكم ونخبه على الوجه المتقدم لا يحول بينه وبين العدول عن رايه الذي انتهى اليه في المداولة ان راي وجها لذلك حتى لحظة النطق بالحكم اذ ان التنب لا يرفع عنه صفة القاضي من ناحية ولا يقطع صلته كلية بالمحكمة الادارية العليا من ناحية اخرى .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان البداىء بجلاء من استعراض طلبات المدعى انه انما استهدف الطعن في الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ٩١٣ لسنة ١٤ ق بدعوى البطلان اصلية استنادا الى حكم المادة ١٤٧ من قانون المرافعات وذلك بمقتضى انه قد شابه عيب جسيم تمثل في اشتراك السيد الاستاذ المستشار في اصدااره رغم زوال ولايته القضاء عنه بنقله رئيسا لادارة الفتوى لوزارة اسكان اعتبارا من

أول فبراير سنة ١٩٧٢ أى فى تاريخ سابق على صدوره الأمر الذى كان
يجب فتح باب المرافعة فى الطعن لتستكمل المحكمة تشكيلها ونفقا
للقانون .

ومن حيث أنه يجب التنبية بادئ ذى بدء الى أن الأصل فى المنازعة
الإدارية هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تطبق القواعد والإجراءات
التي شرعها قانون مجلس الدولة ولا تطبق أحكام قانون المرافعات المدنية
والتجارية إلا فيها لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة المشار
إليه وبالقدر الذى لا يتعارض أساسا مع طبيعة المنازعة الإدارية ولا يتنافر
مع خصائصها .

ومن حيث أن أحكام الباب الثامن من قانون المرافعات المدنية
والتجارية فى شأن عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحيهم تسرى على القضاء
الإدارى اذ فضلا على أن المادة ٥٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الواجب التطبيق قد نصت على أن تسرى فى شأن رد
مستشارى المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة
النقض وتسرى فى شأن رد مستشارى محكمة القضاء الإدارى والمحاكم
التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا القواعد المقررة لرد مستشارى
محاكم الاستئناف وتسرى فى شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم
التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد القضاة — فضلا على ذلك فإن
الأحكام المتقدمة تقرر فى واقع الأمر أصلا علما يتصل بأسس النظام القضائى
غايته كماله الطمأنينة للمتقاضين وصون سمعة القضاء ومن ثم كان من
الطبيعى سريان هذا الأصل على القضاء الإدارى تحقيقا لذات الغاية
الجوهرية من جهة ولاتحاد العلة من جهة أخرى .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات قد نصت على أن يكون
اتقاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرد أحد من
الخصوم فى الأحوال الآتية : (١) إذا كان قريبا أو صهر لأحد الخصوم

الى الدرجة الرابعة . (٢) اذا كان له او لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى ومع زوجته (٣) اذا كان وكلا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية او وصيا عليه أو قريبا أو مظلومة ورائته له او كاتبة له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالتيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان بهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى (٤) اذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصحابه على عيود النسب أو لمن يكون هو وكلا عنه أو وصيا أو قريبا عليه مصلحة في الدعوى القائمة (٥) اذا كان قد امتنع أو فرّاع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما أو كان قد ادى شهادة فيها — كما أن المادة ١٤٧ من ذات القانون قد نصت على أن يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم . وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة النظر الطعن أمام دائرة أخرى والمستند بجلاء من النصين المتقدمين أنه اذا ما قام بأحد القضاء سبب من أسباب عدم الصلاحية سالفة الذكر فإن ذلك يصم عمله أو قضاءه بالبطلان ولو كان ذلك باتفاق الخصوم وزيادة في الاستيثاق والتحوط لسبعة القضاء فاته اذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب اليها إلغاء الحكم وإعادة النظر الطعن أمام دائرة أخرى وهذا استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة النقض نهجية من الطعن بحسبائها خاتمة المطاف ومن ثم فلا يسوغ التوسع فيه أو القياس عليه .

ومن حيث أنه لن تكلف أحكام المحكمة الإدارية العليا هي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة خاتمة المطاف فيما يعرض من افضية على القضاء الإداري ومن ثم لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن — شأنها في ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض واذا كان الشلوع قد أجاز للخصم أن يطلب الى محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر منها اذا ما

قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى فإن مثل هذه الوسيلة ينبغي إتاحتها للخصم إذا وقع البطلان في حكم المحكمة الإدارية العليا لذات السبب وذلك لوحدة العلة التي تقوم حسبها سلف البيان على محكمة جوهريّة هي نوفمبر ضمانة أساسية لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء .

ومن حيث أنه متى كان الأمر ما تقدم وكان المدعى لا يستند في دعواه المظلة الى سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات مسألة البطلان فن دعواه تكون غير مقبولة . هذا وجدير بالذكر أن الثابت في الأوراق على خلاف ما ذهب المدعى أن السيد الاستاذ المستشار قد ندب رئيساً لإدارة الفتوى لوزارة الإسكان والتشييد بالقرار رقم ٢٥ الصادر من السيد رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٧٢ وذلك استناداً الى حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي كان سرياً آنذاك والذهب على هذا الوجه وبجسمه . أوضاع مجلس الدولة ونظام العمل فيه ليس من شأنه أن يفقد للسيد الاستاذ المستشار ولاية القضاء أو يزيلها عنه بالمعنى المفهوم في القانون بها يجعله غير صالح لنظر الطعن محل الحكم المطعون فيه ممنوعاً من سماعه طالما أن الثابت أنه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة فيه ووقع مسودة الحكم وأن ندبه على الوجه المتقدم لا يحول بينه وبين العمل عن رايه الذي انتهى اليه في المداولة أن رأى وجهاً لذلك حتى لحظة النطق بالحكم إذ أنه « النذب » لا يرفع عنه صفة القاضي من ناحية ولا يقطع صلته كلية بالمحكمة الإدارية العليا من ناحية أخرى ولا وجه في الوقت ذاته لإثارة المدعى خلاصاً بالسيد الاستاذ المستشار ذلك أن هذا الأخير لم يشترك في إصدار الحكم الطعن وإنما اقتصر دوره على مجرد الطول محل السيد المستشار في جلسة النطق بهذا الحكم .

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

صلاحية القاضي لنظر الدعوى المادتان ١٤٦ ، ١٤٧ مرافعات — يعتبر القاضي غير صالحا لنظر الدعوى ومنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في عدة حالات منها اذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى الشهادة فيها — مخالفة هذا الحظر يترتب بطلان الحكم — المقصود بعمل الخبرة المحظورة بالمادة ١٤٦ مرافعات هو العمل الذي يتولاه القاضي في غيبة الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيها — لا ينصرف هذا الحظر إلى الأعمال التي تعتبر من صميم عمل المحكمة التي تتولاها أصلا بنفسها أو عن طريق نائب بعض أعضائها — أساس ذلك المادتان ١٤١ ، ١٤٢ من قانون الإثبات — العمل الذي يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار منها يعتبر من صميم واجباته اللازمة ويخرج عن نطاق الحظر الوارد في المادة ١٤٦ مرافعات .

ملخص الحكم :

لأن كانت المادة ١٤٦ مرافعات — تنص على أن القاضي يعتبر غير صالح لنظر الدعوى ومنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في عدة حالات منها اذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى الشهادة فيها ، وكانت المادة ١٤٧ مرافعات ترتب البطلان على مخالفة ذلك ، فإن المقصود بعمل الخبرة المحظور بالمادة ١٤٦ مرافعات هو العمل الذي يتولاه القاضي في غيبة الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيها خشية أن يتأثر قضاؤه في الدعوى بها كان له من رأي سابق في موضوع الدعوى قبل أن يطرح أمامه

للفصل فيه ، ولذا فلا ينصرف هذا الحظر الى الاعمال التى تعتبر من صميم عمل المحكمة ، تتولاها أصلا بنفسها أو عن طريق نذب بعض أعضائها واستثناء بالالتجاء الى أهل الخبرة اذا كانت من المسائل الفنية التى يصعب عليها أن تتولاها بنفسها دون الرجوع الى المختصين بها فنيا ولهذا قضت المادتان ١٣١ و ١٣٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بأنه يسوغ للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أو تقرر الانتقال لمعينة المتنازع عليه أو تنذب أحد أعضائها لذلك ، ويكون للمحكمة أو من تندبه من قضائها حالى الانتقال تعيين خبير للاستعانة به فى المعينة ، ولها وللقاضى المنتدب سماع من يرى سماعه من الشهود ، ويتضح من ذلك أن العمل الذى يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار منها يعتبر من صميم واجباته اللازمة لبيان وجه الحق فى الدعوى قبل انزال حكم القانون عليها ولا يجرى عليه الخطر الوارد فى المادة ١٤٦ مرامعات .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة تقرير اللجنة المنتدبة ، وهو التقرير الذى استندت اليه اللجنة القضائية فى إصدار قرارها المطعون فيه ، أن اللجنة خلصت الى أن مساحات للنزاع تخرج عن نطاق الاستيلاء عليها طبقا للقانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وانها من الأراضى التى احتفظ بها البائع الخاضع طبقا للقانونين المشار اليهما ، ولم يتضمن التقرير الأدلة التى استقتت اللجنة منها هذه النتيجة ، كما أن اللجنة لم تقم بتنفيذ المأمورية الموضحة بقرار اللجنة القضائية التمهيدى بجلسة ١٩٨٠/١٢/٢٧ ، هذا فضلا عن أن تقرير اللجنة موقع من العضو الفنى دون عضوها الآخر وهو رئيس اللجنة المستشار الأمر الذى ترى معه المحكمة طرح تقرير اللجنة المنتدبة ، وأحالة ملف الطعن الى مكتب خبراء وزارة العدل بالاستكدرية لينذب أحد خبرائه المختصين للاطلاع على ملف الطعن ولف الخاضع وما بها من أوراق ومستندات والانتقال الى أرض النزاع لمعابنتها وتطبيقها على العقود المسجلة المتنازع عليها ، ويبين القانون الذى تم الاستيلاء عليها بموجبها وتحصيل تاريخ استيلاء وسببه وبيان اذا كانت أرض النزاع تدخل ضمن الأطنان التى احتفظ بها الخاضع .

وتحديد القانون الذى تم الاحتفاظ بها في ظله ، ثم بيان طبيعة أرض النزاع في ضوء التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ وقت العمل بالقانون الذى تم الاستيلاء عليها بموجب ، مع تحديد تاريخ اقامة الميسانى الكائنة عليها وبيان وصف كامل دقيق لظروف وحقيقة أرض النزاع وقت العمل بالقانون الذى تم الاستيلاء عليها بموجب وكذلك تحقيق دفاع الشركة المعترضة بخصوص وضع اليد سواء في ذلك المدة الطويلة ١٥ سنة او المدة القصيرة ٥ سنوات وما اذا كانت قد توافرت فيه الشروط التى تجعله مكسبا للملكية طبقا للمادتين ٩٦٨ و ٩٦٩ من القانون المدنى ، وعلى العموم تحقيق جميع عناصر الدفاع التى ابدتها الهيئة الطاعنة وللخبر في سبيل تافهة لمبورته الانتقال الى أية جهة رسمية والاطلاع على ما يراه لازما من اوراق وسجلات ومستندات وسماع من يرى لزوما لسماعهم من شهود بدون حلف بين والاطلاع على ما يراه من اوراق لدى أى شخص أو جهة .

(طعن ٩٧٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٥ وفى ذات المعنى طعن ٢٣٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)

م — ثبوت عدم الاشتراك في ابداء الراى مسبقا كمنفوض :

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

اذا كان الثابت من الأوراق ان رئيس هيئة مفوضى الدولة — ابان تحضر الدعوى بالهيئة المذكورة — لم يشترك في مرحلة تحضيرها او في اعداد التقرير فانه لا يوجد ما يفيد ان رئيس الهيئة المذكورة قد ابدى رايه في موضوع الدعوى ومن ثم فانه لا يقوم برئيس الهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه ، بوصف انه كان رئيس هيئة مفوضى الدولة ابان تحضير الدعوى ، ما يفقده الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في اصدار الحكم فيها .

ملخص الحكم :

انه من السبب الاول من سببى الطعن والخاص ببطلان الحكم لان رئيس الهيئة التى اصدرته كان رئيسا لهيئة مفوضى الدولة اثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتهيتها للمرافعة فالملاحظ في هذا الصدد انه ولئن كان رئيس هيئة مفوضى الدولة — هو دون غيره من أعضاء الهيئة — الذى يختص بالطعن في الاحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة متى شاب الحكم حالة او اكثر من الحالات التى تجيز الطعن او في حالات الطعن الوجوبى الا ان تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة واعداد التقرير فيها يقوم به السادة مفوضوا الدولة طبقا للمادة (٢٧) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (التى تقابلها المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) التى تضمنت النص على انه « ويودع المنفوض — بعد تهيئة الدعوى — تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رايه مسبباً ويجوز لذوى الشأن ان يطلبوا على تقرير المنفوض

بقلم كاتب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم » . فإذا كان ذلك ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة — أبان تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة — لم يشارك في مرحلة تحضيرها أو اعداد التقرير كما أن الشكليات التي قدمها الطاعن بتعجل فيها وضع التقرير في الدعوى رغم انها كلها — كانت بعد تحضير الدعوى وحجزها للتقرير — حسبما يبين من تلك الشكليات — فانه لا يوجد ما يفيد أن السيد رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه في موضوع الدعوى ومن ثم ثلته لا يقوم بالسيد رئيس الهيئة التي اصدرت الحكم المطعون فيه — بوصف انه كان رئيس هيئة مفوضي الدولة أبان تحضير الدعوى — ما يفقده الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في اصدار الحكم فيها .

(طعن ٦٧٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

ن — قيام سبب من اسباب عدم الصلاحية او اسباب الرد بكتاب الجلسة :

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

عدم بطلان الحكم اذا قام بكتاب الجلسة سبب من الاسباب التي
او وجدت بالقاضي لانت الى عدم صلاحيته او الى رده — كاتب الجلسة
ليس من هيئة القضاة سواء الجالس منهم او الواقف — اقتصار مهمته على
المعاونة في العمل الكتابي — اذا ثبت قيام سبب بكتاب الجلسة من
اسباب عدم الصلاحية او اسباب الرد فلا يقع قانونا من حضوره ككتاب
للجلسة وان كان من المندوب اليه استبدال غيره به .

ملخص الحكم :

لئن كان كاتب الجلسة من اعوان القضاء الا أنه ليس من هيئة القضاة ،
سواء الجالس منهم او الواقف ، الذين يتمتع عليهم نظر الدعوى أن قام بهم
سبب من اسباب عدم الصلاحية ، او يجوز ردهم أن قام بهم سبب
من اسباب الرد ، المنصوص على هذه الاسباب وتلك في الباب المقتود
لذلك في قانون المرافعات ، وانما تقتصر مهمة كاتب الجلسة على المعاونة
في العمل الكتابي ، وبهذه المثابة لا يتمتع عليه قانونا الحضور ككتاب
جلسة ، كما لا يجوز رده اذا كانت له مصلحة شخصية في الدعوى لو أنها
قامت بالقاضي جالسا او واقفا لاصبح معزولا عن أن يحكم فيها أو جائز
رده عنها بحسب الاحوال ، ومن ثم لا يبطل الحكم لو قام بكتاب الجلسة
مثل هذا السبب ، وان كان من المندوب اليه استبدال غيره به ، فنصا
لكل مظنة بخصوص العمل الكتابي .

(طعن ٧٨٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٧)

(م ٤١ — ج ١٤)

الفرع الرابع عشر

تقدير قيمة الدعوى

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

منزعة في علاوة — شمول النزاع لأصل الاستحقاق وإمتداد حجية الحكم الصادر في شأنه إلى عناصر غير قابلة للتقدير سلفا — اعتبارها من الدعوى غير القابلة لتقدير قيمتها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى طلب الكف عن خصم نصف علاوة الترقية والعلاوة الدورية ورد المبالغ التي خصمت وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ ، واستبان للمحكمة أن النزاع المطروح يشمل أصل استحقاق العلاوة ، فلا حجة فيما يذهب اليه الطاعن من أن قيمة هذا النزاع تتحدد بها لا يجاوز ٢٥٠ ج بقوله أن خصم العلاوة أصبح مقصورا على سنتي ١٩٥٤/٥٣ ، ١٩٥٥/٥٤ المنصوص عليهما بالقانون. سالف الفكر وأن مجموع الخصم خلال السنتين لا يجاوز تلك القيمة — لا حجة في ذلك . لأن هذا النظر مردود بأن قيمة النزاع الحقيقي لا تقوم فقط على مقدار الرقم الناتج من حساب المجهد من نصف العلاوة في مدة السنتين السالفتين سالفتي الذكر — كما يبدو للراي الجادى — بل يترتب على شمول النزاع لأصل الاستحقاق ، أى لمسيبه واساسه القانوني ، وسواء شملت انازعة قيام الاستحقاق أو حدوده ومدها — يترتب على ذلك نتائج أبعد مدى لا يمكن التكهّن بها وتقديرها مقدما ، ذلك أن العلاوة إذا استحققت للموظف أصبحت جزءا من مرتبه يضاف اليه ويندمج فيه ، ولما كان يترتب على مقدار هذا المرتب آثار

عدة في شتى الروابط القانونية بين الموظف والحكومة ، سواء في تحقيد المرتبات الإضافية التي تقدر بفئات معينة تنسب الى المرتب الاصلى ، كاعانة غلاء المعيشة ، والعلاوة الاجتباعية ، وسائر الاعانات بمختلف انواعها ، وبكبدل التخصص وبكبدل التفرغ وبكبدل الانتقال وبكبدل السفر وبكبدل التمثيل والمكافآت عن الاعمال الإضافية ، او من حيث استقطاع الاحتياطي للمعاش وربطة ، او تقرير المكافآت عن مدة الخدمة ، او الخصم من الراتب عند التأديب ، وغير ذلك مما لا يمكن معرفة مداه سلفا لتوقعه على ظروف مستقبلية ليس في الوسع التمكن بها ، وكالت حجة الحكم في اصل الاستحقاق مستعمل ذلك كله ولا تقتصر على الجزء المخصوص من العلاوة — لما كان الامر كذلك ، فان النزاع في اصل الاستحقاق كما هو الشأن في خصوصية هذه الدعوى يجعلها غير قابلة للتقدير مقدما .

(طعن ١٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩)

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

مطالبة بفرق مرتب — وعلاوة غلاء وبكبدل الطوارئ — ثممول النزاع
لاصل الاستحقاق ، وابتداء جزية الحكم الصادر في ثلته الى عناصر غير
قابلة للتقدير سلفا — اعتبارها من الدعاوى غير القابلة لتقدير قيمتها في
النظرها الثلاثة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى يطالب باستحقاقه لفرق المرتب الناتج من
اعادة تسوية مرتبه منذ بدء تعيينه وما يترتب على ذلك من آثار فيما
يتعلق باعانة غلاء المعيشة وبكبدل الطوارئ ، وكان النزاع المطروح على هذا
الوجه يتناول اصل استحقاق كل من فرق المرتب واعانة الغلاء وبكبدل
الطوارئ ، فلا حجة في القول بان قيمة هذا النزاع قد تحددت نهائيا
بفرق نقدي لا يجاوز ٢٥٠ جنيها بالنسبة الى كل طلب على حدة في فترة

تحتية لم يعد الراتب أو اعانة غلاء المعيشة أو بدل الطوارئ بعدها محل حائز في المستقبل ، اذ أن هذا النظر مردود بأن قيمة النزاع الحقيقي لا تنحصر فقط في مقدار الرقم الناتج من حساب المجمد النقدي من عرق المرتب أو اعانة الغلاء أو بدل الطوارئ في الفترة المتنازع عليها — كما يلوح للراى البادى — بل تترتب على شمول النزاع لاصل الاستحقاق ، على لسببه واساسه القانونى . وسواء شملت المنازعة قيام الاستحقاق أو حدوده ومذاه ، فانه تترتب على ذلك نتائج أبعد مدى لا يمكن التكهّن بها أو تقديرها مقدما ، ذلك أن فرق المرتب اذا اسحق للموظف أصبح جزءا من المرتب يضاف اليه ويندمج فيه . ولما كان يترتب على مقدار هذا المرتب آثار عدة في شتى الروابط القانونية بين الموظف والحكومة ، سواء في تحديد المرتبات الاضافية التى تصدر بفئات معينة تنسب الى المرتب الاصلى كاعانة غلاء المعيشة والعلاوة الاجتماعية وسائر الاعانات والملاوات بمختلف انواعها ، وكبذل التخصص وبدل التفرغ وبدل الانتقال وبدل السفر وبدل التمثيل وكالمكافآت عن الاعمال الاضافية ، أو من حيث تدرج المرتب أو استقطاع احتياطي المعاش وربطة أو تقدير المكافآت عن مدة الخدمة أو الخصم من الراتب عند التقاعد ، وغير ذلك مما لا سبيل الى معرفة مده أو مقداره سلفا لتوقعه على ظروف مستقبلية واحتمالات ليس في الوسع التنبؤ بها . ولما كان تحديد مقدار اعانة غلاء المعيشة وكذا بدل الطوارئ يتبع المرتب زيادة ونقصا لارتباطه به ، لذا يتوقف استحقاق فرق الاعانة والزيادة في بدل الطوارئ المطالب بها على ثبوت اصل استحقاق فرق المرتب المتنازع عليه ، أولا لكونها يتبعانه وجودا وعدما باعتبارهما فرعا من ذلك الامل ونتيجة له يجريان مجراه ويأخذان حكمة . ولما كانت حجية الحكم في اصل النزاع تستلزم ذلك كله ولا تقتصر على القدر من فرق الراتب أو اعانة الغلاء أو بدل الطوارئ ، وشوع المنازعة ، فان النزاع في اصل الاستحقاق — كما هو الشأن في خصوصية هذه الدعوى — يجعلها غير قابلة للتقدير مقدما في اشطارها ، الثلاثة المرتبطة ببعضها لزوما على حد سواء .

الفرع الخامس عشر

مصرفات الدعوى

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

رفع الدعوى ضد الحكومة أمام محكمة مختصة بنظرها — صدور
قانون قبل الفصل فيها يقضى بعدم اختصاص المحاكم بتلك المنازعات —
الحكم بعدم الاختصاص — إلزام الحكومة بالمصرفات .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن الدعوى قد رفعت — أمام المحكمة المختصة — ضد الجمعية
قبل صدور القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ الذى قضى بعدم اختصاص
المحاكم عموماً بنظر أمثال تلك المنازعات ، فإن المحكمة إذا تقضى بعدم
اختصاصها بنظرها وتلزم الحكومة بالمصرفات ، إذ المنع قد جاء بعد رفع
الدعوى نزولاً على قانون جديد معدل للاختصاص وكان غير ممنوع رفع
الدعوى في ظل القانون القديم ، فيتمتع الزام الحكومة بالمصرفات .

(طعن ٩٠٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

إلغاء قرار إدارى — زوال السبب الذى كان يبرر إجابته نتيجة
تعديل التشريع أثناء نظر الدعوى — إلزام الحكومة بالمصرفات .

ملخص الحكم :

إذا كان طلب المدعى إلغاء القرار المطعون فيه ، له ما يبرره عند تقديم طلب الإلغاء ، ثم زال سببه خلال نظر الدعوى نتيجة لتعديل المشروع ، علن الحكومة هي التي تلزم بمصروفات الدعوى .

(طعن ٢١٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى وقت رفعها — صدور القانون معدل للاختصاص صار به للقضاء الإداري غير مختص — التزام الحكومة بالمصروفات .

ملخص الحكم :

إن القضاء الإداري كان مختصاً بنظر الدعوى السالف الإشارة إليها وقت رفعها ثم اتضح بعد ذلك أنه صار غير مختص بناء على قانون محيل للاختصاص. فانه يتعين إلزام الحكومة بالمصروفات .

(طعن ١٦٤٣ لسنة ٧ ق ، ١٥٠٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

استرداد الإدارة لما تستحقه من الموظف عن طريق الاستقطاع من ريع الراتب — عدم جوازه قبل العمل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ — سحب الدعوى على الإدارة بطلب إلغاء القرار القاضي بالاستقطاع — صدور

القانون سالف الذكر أثناء نظر الدعوى وإجازته للاستقطاع — صيرورة
طلب المدعى غير منتج — إلزام الإدارة بمصاريف الدعوى .

ملخص الحكم :

ما كان يجوز للإدارة قبل نفاذ القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ أن
تستقطع من ريع راتب الموظف ما هو مستحق لها على أساس استرداد
المدفوع بدون حق ، ولكن ذلك أصبح جائزا طبقا للقانون المذكور . وغنى
عن البيان أن الاستقطاع جائز — وفقا لهذا القانون — سواء بالنسبة
للمستحققات الحكومية الناشئة بعد نفاذه ، أو لمستحققاتها الناشئة قبله .
مادامت هذه المستحققات مازالت قائمة في ذمة الموظف بعد نفاذه .
فإذا ثبت أن الإدارة — قبل صدور القانون سالف الذكر — قد استقطعت
المبالغ المستحقة لها على المدعى على أساس استرداد المدفوع بدون حق .
فمرجع هذا دعواه بطلب إلغاء القرار القاضي بالاستقطاع ، وإثناء نظر
الدعوى صدر القانون المشار إليه ، فإنه لا يبقى ثمة وجه للتحدى بميضم
جواز الاستقطاع ، إذ أصبح التحدى بذلك الآن غير منتج . إلا أنه لما كانت
الدعوى قد رفعت في ظل قانون ما كان يجيز — وقت إقامتها — الاستقطاع
من ريع راتب الموظف ، فترى المحكمة إلزام الحكومة بمصروفاتها .

(طعن ٥٧٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٣١)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

زوال اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى بعد رفعها لصدور
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ والعمل به قبل قبل باب المرافعة فيها — وجوب
إلزام الحكومة بالمصروفات في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

أن القضاء الإداري إذا كان مختصا بنظر الدعوى وقت أن رفعت ، وأنها أصبحت غير مختص بذلك بناء على قانون جديد معدل للاختصاص صدر بعد ذلك وعمل به قبل قتل باب المرافعة فيها ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر هذه الدعوى مع الزام الحكومة بالمصروفات .

(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤٤٨) :

المبدأ :

اجابة الإدارة لطلبات المدعى بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها — اعتبار الخصومة منتهية مع الزام الإدارة بالمصروفات .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن الإدارة قد سوت حالة المدعى وفقا لطلباته قبل الفصل في الطعن المرفوع عن دعواه أمام المحكمة الإدارية العليا ، فإن الخصومة تكون ، والحالة هذه ، قد أصبحت غير ذات موضوع وتقضى هذه المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

(طعن ١٧٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

قاعدة رقم (٤٤٩) :

المبدأ :

وظيفة كيميائي بمصلحة المائل — عدم تلازم مشقة إيجائها وطبيعة المرأة — ترشيح ديوان الموظفين لها للعمل في هذه الوظيفة وتعيين

الإدارة لها في وظيفة مماثلة لا تحوطها هذه المشقة — هو تصرف سليم
فيس فيه انحراف بالسلطة — الحكم في هذه الدعوى بانتهاء الخصومة
وبالزام الحكومة دون المدعية بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة — سليم
في شقة الأول ويتعارض في شقة الثاني مع الأصل الذي يقضى بتحميل
الخصم الذي خسر الدعوى بمصروفاتها .

ملخص الحكم :

إذا استبان من ملاسبات هذا الطعن أن وظيفة الكيائي بمصلحة
المعابل ومراكزها خارج القاهرة متناثرة في الغالب في الريف القصى من
صعيد مصر ، وأن طبيعة هذه الوظيفة تتطلب كثرة الانتقال الى موانع
عمليات مياه الشرب لاجراء التحاليل اللازمة او اخذ العينات لهذا الغرض
وأن هذه المواقع تقع في جهات نائية وبعيدة عن طرق المواصلات السهلة
مما يضطر القائم على هذه الوظيفة الى استخدام الدواب في مسالك وعرة
او الى الابتعاد الى مساكن بعيدة سيرا على الأقدام او يلجئه الى مرافقة
سائق الموتوسيكل بفردته . فان هذه المشقة البالغة والاستهداف للمخاطر
المحونة والمسالك غير المأمونة اذا فرضا على المرأة لكان فيها ما يتعارض
مع الظروف الملزمة الواجب توفيرها للمرأة حين تسند اليها وظيفة
من الوظائف العامة وعلى ذلك فلا تثريب على الجهة الادارية لو جنبت
المرأة مسالك لا تحدد مضبتها وحسبت عنها وظلّت — ينبغي قصرها على
الرجال باعتبارهم أقدر على احتفال أعبائها وأقدر على معاناة مشقتها ،
فلذا أضيف الى ما تقدم أن الجهة الادارية لم تال جهدا في فتح باب
التوظف أمام المدعية بتعيينها بعد ذلك في وظيفة مماثلة لا تحوط بها تلك
المشاق فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه — رغم وضوح صحة تصرف
الإدارة وسلامته من عيب الانحراف بالسلطة — بعد القضاء بليتها
الخصومة مع الزام الحكومة بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة ، هو قضاء
متعارض مع الأصل الذي يقضى بتحميل الخصم الذي خسر الدعوى
بمصروفاتها ، وخسر الدعوى هو من رفعها أو رفعها بغير حق .

قاعدة رقم (٥٠)

سالم : —

١٠ القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ صريح في عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة — مدلول الحكم الصادر في هذه الدعاوى بالزام الحكومة بالمصروفات — قانون المرافعات لم يقصد بالحكم بمصاريف الدعوى الرسوم القضائية وحدها — بمصاريف الدعوى تشمل اتعاب الخبراء ومصاريف القضية والشهود ومصاريف انتقال المحكمة واتصلب المحامين والرسوم القضائية — القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف الى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني — اذا كانت الدعوى مرفوعة من الحكومة لا تستحق عنها رسوم قضائية — للزام الحكومة بالمصروفات في هذه الحالة يقتصر على العناصر الأخرى للمصروفات غير الرسوم القضائية .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ صريح في عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، ويبقى بعد ذلك بحث مدلول أو اثر الحكم الصادر في مثل هذه الدعاوى بالزام الحكومة بالمصروفات هل ينطوى على قضاء بالالزام برسوم الدعوى رغم أنها غير مستحقة قانونا وبالتالي تمتنع مناقشة هذا الاسس للالزام عن طريق المعارضة في امر التقدير بعد ان يلت الحكم الصادر به حائزا لقوة الامر القضي أم ان القضاء بالالزام بالمصروفات لا ينطوى حتما وبحكم اللزوم على الالزام فعلا برسوم الدعوى اذ ان المشرع حين اوجب على المحكمة في قانون المرافعات عند اصدار الحكم الذي تنتهى به الخصومة أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى لم يقصد بمصاريف الدعوى الرسوم القضائية وحدها اذ تشمل مصاريف الدعوى اتعاب الخبراء الذين عينوا في القضية ومصاريف الشهود الذين دعوا لسماع شهادتهم فيها ومصاريف انتقال المحكمة في الحالات

التي يستلزم الأمر هذا الانتقال وأتعلم المحامين والرسوم القضائية وقد درجت العادة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى دون أن نقين مقدارها أو تحدد عناصرها سواء في منطوق الحكم أو في أسفله تلوكة أمر تقديرها إلى رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم يامر على عريضة ضمان القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها أن يتصرف بالإلزام إلى عنصر المصاريف التي لها وجود قانوني أي المستحقة قانوناً دون ما عداها مؤدي، هذا أنه إذا كتبت الدعوى أو الطعن مرفوعاً من الحكومة فإنه لما كانت لا تستحق عنه رسوم قضائية فإن الإلزام بالحكومة في هذه الحالة بالمصروفات يقتصر على العناصر الأخرى للمصروفات غير الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانوناً تبعاً لمبدأ استحقاقها ولا يمكن أن يحمل حكم المحكمة بالإلزام بالحكومة بالمصروفات دون تحديد أو إيضاح على أنه تناول إلزامها بها هو ليس مستحقاً أو واجباً قانوناً وإنما ينبغي أن يحمل على أنه التزام الحكومة بجميع العناصر التي تتألف منها المصروفات ومنها الرسوم إن كان شيء منها مستحقاً قانوناً فالمحكمة في حقيقة الواقع إذا سكنت عن الإيضاح أو الانصاح أنها تحدد المزمع بالمصاريف بما فيها الرسوم إن كانت هناك مصاريف أو رسوم مستحقة فإن لم يكن هناك شيء منها فالمحكمة لا يمكن أن ترمي بحكمها بالزام الحكومة الطاعنة بالمصروفات إلى خلق رسوم لا وجود لها قانوناً تحلها بها على خلاف الواقع والقانون .

(طعن ٨١٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

الالتزام بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف إلى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني — عدم انصرافها إلى الرسوم الغير مستحقة قانوناً وكذلك إلى الكفالة الغير مستحقة قانوناً .

ملخص الحكم :

ان دائرة محص الطعون وقد قضت في الطعن موضوع هذه المعارضة .
بإلزام هيئة النقل العام بالقاهرة بالمصروفات دون تحديد عناصرها فان
عفا ذلك ان ينصرف الإلزام الى عنصر المصاريف التي لها وجود قانوني
وليس من بينها رسوم الطعن باعتبار انها رسوم غير مستحقة قانونا ومن
ثم لا يجوز مطالبة الهيئة بها . اما عن الكفالة فان دائرة محص الطعون
لم تلزم الهيئة المعارضة بدفعها وهي وان كانت قد قضت بمصادرة الكفالة
الا ان الثابت ان الهيئة المعارضة لم تدفع هذه الكفالة عند الطعن باعتبار
انها غير مستحقة قانونا واكتفى بالتأشير على طلب تقرير الطعن بان جلة
الرسم والكفالة وقدرها عشرون جنيها خلص بالحكومة واذا كان الامر
كذلك فان الحكم بمصادرة الكفالة غير المدفوعة وغير المستحقة قانونا يكون
قد وقع على غير محل وبالتالي غير قابل للتنفيذ ولا محل والحالة هذه
بالتنفيذ على الهيئة بقيمة هذه الكفالة اسوة بما هو متبع مع الحكومة .

ومن حيث انه لما تقدم تكون قائمة رسوم الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٣
القضائية المعارض فيها اذ قدرت الرسوم التي تنفيذ بها ضد هيئة النقل
العام بالقاهرة بمبلغ عشرين جنيها منها خمسة عشرة جنيها رسم ثابت
والباقي وقدره خمسة جنيهات كفالة قائمة على اساس سليم من القانون
ويتعين من ثم القضاء بفعالها مع الزام المعارض ضده بالمصاريف عدا
الرسوم علا بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

(طعن ١٧٧ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (٤٥٢)

الابدا :

عدم جواز الفصل في المصروفات قبل صدور الحكم النهائي للخصومة .

ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم المطعون فيه قضى — بالنسبة الى المصاريف — بابقاء الفصل فيها وطلبت هيئة مفوضى الدولة في طعنها الحكم بالزام المدعى المصروفات ولما كانت المادة ١٨٩ مرافعات تقضى بأنه : « يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة املها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف يقابل اتعاب المحاماة . » مما يفيد أنه قبل صدور الحكم المنهى للخصومة لا يجوز قانونا الحكم في المصاريف وإنما يجب ابقاء الفصل فيها لحين الفصل في الموضوع كما هو الحال في الطعن الممثل . واذا طلبت هيئة مفوضى الدولة في طعنها الحكم على المدعى بالمصاريف قبل صدور الحكم المنهى للخصومة اذلك يكون هذا الطلب مخالفا للقانون متعين الرفض .

(طعن ٥٣٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

الأصل أن مصاريف الدعوى تقدر في الحكم — عند عدم تقديرها يتولى ذلك رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم بأمر على عريضة — الأمر الصادر في هذا الشأن يعتبر مكبرا للحكم ومن طبيعته .

ملخص الحكم :

الأصل أن مصاريف الدعوى تقدر في الحكم أن أمكن وذلك عملا بالمادة ١٨٩ من قانون المرافعات .

وقد درجت المحاكم على عدم تقديرها في الحكم تاركة أمر تقديرها لرئيس الهيئة التى أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها له المحكوم له . عملا بالمادة ١٨٩ المشار اليها .

ومهمة القاضي الأمر ليست تنفيذية والا نأطها المشرع بأفلام الكتاب
وانما امره في هذا الشأن يعتبر في حقيقته مكلا للحكم الذي الزم الخصم
بالمصروفات ولذلك تقرر بحق الا يسرى على هذا الأمر على عريضة تواعد
المنقوط المقررة في المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات بالنسبة للأوامر على
التعريض لان الأمر في هذه الحالة من طبيعة الحكم فوجب أن يسرى عليه
ما يسرى على الحكم في هذا الشأن وهذا ما استقر عليه القضاء قبل أن يرد
نكته بنص صريح في المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات الجديد .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

اتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة — تقديرها
متروك للمحكمة والقاضي الأمر اذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها — عناصر
التقدير التي يهتدى بها .

ملخص الحكم :

ان اتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة كما قيل في
الرسوم القضائية النسبية وتقديرها متروك امره للمحكمة اصلا وللقاضي
الأمر اذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها في الحكم ويختلف تقديرها
من دعوى الى أخرى بحسب ظروف كل دعوى وملازماتها ومراعاة مدى
ما اصاب من حكم له بالمصروفات المناسبة من نجاح او اخفاق في طلباته .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٩)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

سلطة رئيس الهيئة في اصدار امر على عريضة قاصرة على تقدير المصاريف دون الحكم بها — القاضي الامر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهره من ظروف الدعوى ومستنداتها الا ان يلزمه القانون بتقدير معين .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان الحكم قد ألزم المتظلم بالمصروفات المناسبة فان منادى ذلك ان المحكمة قد ناطت برئيس الهيئة التي اصدرت الحكم سلطة تقدير المصروفات المناسبة التي ألزم الحكم الخصم بها وسلطة رئيس الهيئة في اصدار امر على عريضة قاصرة على تقدير المصاريف دون ان يكون له سلطة الحكم بها والاصل ان القاضي الامر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهره من ظروف الدعوى ومستنداتها الا ان يلزمه القانون بتقدير معين كما هو الشأن بالنسبة للرسم القضائية النسبية حيث وضع المشرع لها معايير محددة بحيث تتناسب مع قيمة الدعوى عند رفعها ومع ما حكم به عند الزام الخصم المحكوم عليه بها . وهذا هو ما فعله القاضي الامر عند تقدير الرسوم النسبية بالنسبة الى ما حكم به على المتظلم حيث قدر الرسوم التي يلزم بها المتظلم بنفسية ما حكم به فعلا .

(طعن رقم ١٠١٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٩)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

تقدير المصروفات في الحكم ان أمكن — ترك سلطة التقدير لرئيس المحكمة — حدودها — تمضي سلطة تقدير المصروفات الى سلطة الحكم بها — غير جاز .

ملخص الحكم :

ان الأصل ان مصاريف الدعوى تقدر في الحكم ان امكن وذلك عملا بالمادة ١٨٩ من قانون المرافعات وقد درجت المحاكم على عدم تقديرها في الحكم تاركة امر تقديرها لرئيس الهيئة التي اصدرته بأمر على عريضة يقدمها له المحكوم له عملا بالمادة المشار اليها .

وسلطة رئيس الهيئة في اصدار امر على عريضة مقصورة على تقدير المصروفات دون أن يكون له سلطة الحكم بها والأصل أن القاضي الأمر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبها يستظهر من ظروف الدعوى ومستنداتها ما لم يلزمه القانون بتقدير معين كما هو الشأن بالنسبة للرسوم القضائية حين وضع المشرع لها معايير محددة بحيث تتناسب مع قيمة الدعوى عند رفعها ومع ما حكم به عند الزام الخصم المحكوم عليه بها .

ومن ثم ولما كان الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ في الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٥ القضائية لم يقض بالزام الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية برسوم هذا الطعن بل قضى بالزام المدعى (المتظلم ضده) بالمصروفات المناسبة ولما كانت الهيئة لا يستحق عليها قانونا رسوم طالما أنها هي التي اتهمت الطعن المشار اليه . بوصفها من الهيئات العامة التي استقر قضاء هذه المحكمة على عدم استحقاق رسوم الطعن الذي اتهمته يكون في غير محله .

(طعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

لا محل للتصدي لموضوع الخصومة به اجابة المدعى الى طلباته . الحكم باعتبار الخصومة منتبهة لا يمنع من التعرض لموضوعها لتحديد الالتزام بالمصروفات .

ملخص الحكم :

يبين من الأوراق أن المدعى قرر بجلسة أول سبتمبر سنة ١٩٦٤ أنه رقى للدرجة الرابعة في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٤ وأنه يعدل طلبه الذي أقام به الدعوى إلى طلب تعديل أقدميته في هذه الدرجة إلى ١٠/٢١/١٩٦٢ التاريخ الذي أصبح فيه صائحا للترقية إليها ثم قرر بجلسة ١٩/١٢/١٩٦٥ أن جهة الإدارة قد استجابت إلى طلبه بموجب القرار رقم ٢٦٢ الصادر في ٢٧/١٠/١٩٦٥ بترقيته إلى تلك الدرجة اعتبارا من ٣/١١/١٩٦٢ وأنه بذلك يعتبر الخصومة منتهية وأنه يقصر على الزام الحكومة بالمصروفات .

ومن حيث أنه وقد تبين لمحكمة القضاء الإداري أن جهة الإدارة قد استجابت لطلب المدعى في صورته الختامية فإن الخصومة والحالة هذه تكون قد أصبحت غير ذات موضوع ويتمين من ثم القضاء باعتبارها منتهية .

ومن حيث أنه وإن كان ليس ثمة محل لتصدى المحكمة للنصل في موضوع الخصومة بعد أن غدت ذات موضوع إلا أنه يتمين عليها وهي بصدد تحديد الالتزام بمصروفات الدعوى أن تقيم قضاءها في هذا الشأن على ضوء ما يتبين لها من بحث موضوع الخصومة وقت إقامة الدعوى بها .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المدعى أقام دعواه بطلب الماء الترقية للدرجة الرابعة بالأقدمية المطلقة وما يترتب على ذلك من آثار قرار محافظ بورسعيد رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ فيها تضمنه من تخليه في وأذ كان القرار المطعون فيه صدر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٢ وتظلم منه المدعى في ١٨ من يوليو سنة ١٩٦٢ ولم يتم الدعوى المثلثة بطلب الماء إلا في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ أي بعد فوات المواعيد المقررة للطعن بالألغاء والمنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة فإن الدعوى تكون والحالة هذه غير مقبولة شكلا ويتمين من ثم الزام المدعى بمصروفات وبالتالي فإن الحكم (م ٤٢ - ج ١٤)

المطعون فيه يكون قد جازب الصواب فيما قضى به من الزام الجهة الادارية بالمصروفات مما يقتضى تعديله والقضاء باعتبار الخصومة منتهية والزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ١٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ :

كون المدعى ليس له اصل حق في طلب عندهما اقام دعواه ...
صدور اجراء لاحق بعد الحكم في الدعوى وبعد الطعن فيه من مقتضاه
انشاء الحق للمدعى — الزامه بمصروفات الطلب .

ملخص الحكم :

ان المدعى عندهما اقام دعواه الرأهنة لم يكن له اصل حق في هذا
الطلب وانه لولا صدور الموافقة اللاحقة من كل من وزيرى الخزانة والرى
على الترخيص له في الجمع بين معاشه واجره عن الدتين المذكورتين
بالتطبيق رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ وهى الموافقة التى انشأت نه هذا
الحق بعد الحكم في الدعوى وبعد الطعن في الحكم الصادر فيها — ما كفى
له ادنى حق في هذا الطلب الذى يتعين معه الزامه بالمصروفات .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٧)

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

قيام الجهة الادارية انشاء نظر الطعن بصرف هذه المالاوة
لمستحقها اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤
تسنة ١٩٧٥ استنادا الى احكام هذا القانون يرتب عليه اعتبار الخصومة
منتهية مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات — اساسى ذلك ان الطاعن
يستمد حقه في صرف هذه المالاوة عن المدة المثابر اليها من قرار

رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وليس من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي لا يعتبر تاركا للخصومة ولا يجوز تحميله بالمصروفات استنادا الى نص المادة (١٨٤) من قانون المرافعات فلما ملتزم بها الجهة الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى لم يقرر بترك الخصومة في الطعن بل على العكس من ذلك فقد تضمنت المذكرة المقدمة منه لجلسة ١٩٧٨/١/٢٩ ان الادارة قامت بصرف استحقاقه كاملا من علاوة الخطر عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى ١٩٧٥/٨/١٠ وانه يتضح من ذلك انه كان يحق في رفع دعواه مطالبا بحقه في هذه العلاوة منذ تاريخ ايقافها في ١٩٦٧/٧/١ وان الحكم المطعون فيه على غير اساس سليم من القانون ومن ثم فهو يطلب الحكم بالزام وزارة الحربية بدفع مبلغ ٧٠ جنيه قيمة المصاريف التي تكبدها في الدعوى والطعن وبالتالي يتعين الالتفات عما اثارته ادارة قضايا الحكومة في شأن الزام المدعى بالمصروفات وفقا لنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات على اساس تركه الخصومة .

(طعنى رقمى ٦٨٧ ، ٧٣٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٧/٢)

قاعدة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

انه ولئن كان الحكم في الطعن قد قضى بالزام المدعى، ثلثي المصروفات والحكومة الثلث الباقي باعتبار ان كل منهما قد اخفق في بعض طلباته الا ان تقسيم المصاريف على هذا النحو لا يستتبع تقسيم مقابل اتماع المحاماة بينهما بذات النسبة — اساس ذلك انه لا محل لالزام المدعى باتماع طبقا للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لان ادارة قضايا الحكومة التي حضرت عن

لخصه تشوب نيابة قنونية عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها او عليها من القضايا . لذلك لا تنطبق عليها احكام قانون المحاماة سالف الذكر كما انه لا يجوز في الوقت ذاته ان نقل الاتعاب التي يجب الحكم بها على الخصم الآخر (الحكومة) عن الحد الأدنى الذي اوردته المادة ١٧٦ سلفة الذكر وهو عشرون جنيها .

ملخص الحكم :

ان مبنى المعارضة ان الحكم في الطعن بالزام المدعى ثلثي المصروفات ولما كانت اتعاب المحاماة ، تندرج ضمن المصروفات فقد كان يتعين تحصيل المدعى ثلثي اتعاب المحاماة المقررة ، واذا صدر امر التقدير على خلاف ذلك بأن الزم وزارة العدل كابل اتعاب المحاماة فانه يكون قد خالفه القانون .

ومن حيث ان ادارة قضايا الحكومة بحكم قانون تنظيمها تنوب نيابة قنونية عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها او عليها من القضايا ، لذلك فانه لا تنطبق عليها احكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، ولما كانت المادة ١٧٦ من هذا القانون تنص على انه « على المحكمة ان تحكم على من خسر الدعوى باتعاب المحاماة لخصمه الذي كان يحضر عنه محام ولو بغير طلب ، بحيث لا تقل عن ... وعشرين جنيها في قضايا النقض والادارية العليا » فان من مقتضى هذا النص الا تقل اتعاب المحاماة التي يتعين الحكم بها على من خسر كل او بعض طلباته في الطعن امام المحكمة الادارية العليا عن عشرين جنيها .

وبن حيث انه ولئن كان الحكم في الطعن قد قضى بالزام المدعى ثلثي المصروفات والحكومة الثلث الباقي باعتبار ان كلا منهما اخفق في بعض طلباته ، الا ان تقسيم المصاريف على هذا النحو لا يستتبع تقسيم مقابل اتعاب المحاماة بينها بذات النسبة . اذ لا محل لالزام المدعى

بالاعتاب طبقا للمادة ١٧٦ من قانون المحلابة لان ادارة قضايا الحكومة التى حضرت عن خصه لا يسرى عليها هذا القانون كما سلف الايضاح . كما لا يجوز فى الوقت نفسه ان تقل الاعتاب التى يجب الحكم بها على الخصم الآخر (الحكومة) عن الحد الأدنى الذى أورده المادة ١٧٦ المذكور وهو عشرون جنيها . وعلى ذلك فان ما قرره امر التقدير المعارض فيه من الزام وزارة العدل ببلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحلابة يكون مطابقا لحكم القانون ، ومن ثم تكون المعارضة فيها خليقة بالرفض مع الزام المعارض بمصروفاتها .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٦)

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

إذا قضى الحكم ببطلان صحيفة الدعوى تأسيسا على ان المدعى قد توفى قبل ان يقوم وكيله المنتخب لمباشرة الدعوى بإيداع صحيفة فان مفاد ذلك ان هذه الصحيفة وقد أودعت غير مستوفاة الشكل القانونى لصحيفة الدعوى لعدم اشتغالها على اسم مدعى له وجود فعلى وقانونى ، لا تقيم دعوى ولا تنعقد بها خصومة - أسس ذلك ان الخصومة هى الحالة القانونية التى تنشأ عن رفع الدعوى امام المحكمة فى شأن نزاع قائم بين طرفين ومن غير المتصور قيام خصومة بغير طرفين وعلى ذلك ليس هناك محل للقول بقيام دعوى طالما انه ليس هناك مدع - يترتب على ذلك انه ليس ثمة محل للحكم بالمصروفات طالما انه ليس هناك دعوى مطروحة امام المحكمة اذ ان الرسم لا يستحق الا عن الدعوى .

ملخص الحكم :

أن مفاد النصوص الواردة في المواد ١٨٤ وما بعدها من قانون المرافعات أن الحكم بمصاريف الدعوى إنما يكون على أحد طرفي الخصومة فيها ، وقد جاء في المادة ١٨٤ من القانون المذكورة أنه « يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ، ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ، وإذا قضى الحكم المطعون عليه ببطلان صحيفة الدعوى تأسيسا على أن المدعى كان قد توفي قبل أن يقوم وكيله المنتدب لمباشرة الدعوى بإيداع صحيفة فان مفاد ذلك هو أن الصحيفة المودعة وإن اتخذت شكلا صورة صحيفة مستوفاة جميع البيانات التي استلزمها القانون في صحيفة الدعوى مما في ذلك اسم المدعى إلا أنها وقد اشتملت على اسم شخص متوفى على اعتبار أنه المدعى فإن الصحيفة تكون قد أودعت غير مستوفاة الشكل القانوني لصحيفة الدعوى لعدم اشتمالها على اسم مدع له وجود فعلي وقانوني ، ومن ثم فإن هذه الصحيفة لا تقيم دعوى ولا تعتمد بها خصومة ذلك لأن الخصومة هي الحالة القانونية التي تنشأ عن رفع الدعوى أمام المحكمة في شأن نزاع قائم بين طرفين ، وتنتهي الخصومة بحكم من المحكمة في موضوع النزاع أو بتنازع المدعى عن الخصومة أو بالصلح ، فليس يتصور قيام خصومة بغير طرفين ، وعلى ذلك فليس ثمة محل للحكم بالمصروفات طالما أنه ليست هناك دعوى مطروحة أمام المحكمة . والرسوم لا تستحق إلا عن دعوى .

وحيث أنه متى كان ذلك فإن الحكم المطعون عليه إذ قضى بالزام الحكومة بالمصروفات على اعتبار أنه يفصل في خصومة بين طرفين يكون قد جانب وجه المصواب ومن ثم يتمين الحكم بالنقض في هذا الشأن .

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

تصلح طرق الدعوى بقصد حسم النزاع في شأن قيمة نفقات البعثة المستحقة وكيفية ادائها ، بأن سلم المظعون ضده بحق الجهة الإدارية في المبلغ المطلوب وتنازلت تلك الجهة عن حقها في إلزامه بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية — وجوب تفسير عقد الصلح تفسيراً ضيقاً طبقاً للمادة ٥٥٥ من القانون المدني — لا يجوز الحكم بإلزام الجهة الإدارية بمصروفات الدعوى رغم أنها كانت على حق فيها وطالما لم يتضمن عقد الصلح نزولها عن الدعوى أو إعفاء المظعون ضده من الالتزام بمصروفات — وجوب إلزام المظعون ضده بها .

ملخص الحكم :

إن التعهد الصادر من المظعون ضده وما صاحبه من موافقة الجهة الإدارية عليه ينطوى على عقد صلح استهدف به الطرفان حسم النزاع في شأن قيمة نفقات البعثة المستحقة وكيفية ادائها ونزل فيه كل من المتصلحين على وجه التقابل عن جزء من ادعائه ، فقد سلم المظعون ضده بحق الجهة الإدارية في المبلغ المذكور وتنازلت الجهة الإدارية عن حقها في إلزامه بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حسبما يستفاد من عدم تبسكها بالفوائد إلا في حالة ما إذا أخل المظعون ضده بأداء أحد الأقساط في الميعاد المتفق عليه ، فتوافرت بذلك مقومات عقد الصلح وفقاً لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدني ، ولما كان من مقتضى التفسير الضيق لعبارة الصلح طبقاً لحكم المادة ٥٥٥ من القانون المدني أن يقتصر التصالح

على ما تنازل عنه المتصلح دون غيره ، واذ لم يتضمن الصلح تنازل
الجهة الادارية عن الدعوى او مصروفاتها فانه لا يجوز ان ينسحب
الصلح اليهما . ولما كانت الجهة الادارية على حق عندما اثلّمت
دعواها ضد المطعون ضده في حدود مبلغ ١٠٢٣ جنيهها و٢٢٧ ملبيها
بعد ان تراخى في الاستجابة الى مطالباتها الودية المتكررة وكان عقد
الصلح الذى أبرم بين الطرفين المتنازعين لم يتناول نزول الجهة الادارية
عن الدعوى او اعفاء المطعون ضده من الالتزام بمصروفاتها فانه لم
يكن جائزا والحالة هذه الزام الجهة الادارية بمصروفات الدعوى ،
واذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فانه يكون قد جانب
صحيح القانون حقيقا بالاعفاء فيما قضى به من الزام الوزارة الطاعنة
بالمصروفات وانما ينبغى الزام المطعون ضده المصروفات المناسبة .

(طعن رقم ١٧٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

قضاء محكمة القضاء الادارى بالزام خصم الادارة المدعية اداء
مبلغ مستحق لها والمصروفات — الطعن فى هذا الحكم — حكم
المحكمة الادارية العليا بتعديل قيمة المبلغ المستحق لجهة الادارة
مع التزامها بالمصروفات — هذا الحكم الاخير يكون قاصرا على تعديل
قيمة المستحق لجهة الادارة ولا يتضمن التزامها بمصروفات الدعوى
اولم محكمة القضاء الادارى — نتيجة ذلك : التزام جهة الادارة
بمصروفات الطعن دون مصروفات الدعوى .

ملخص الحكم :

ان النائب من الاوراق ان وزارة للتعليم العالى اثلّمت الدعوى رقم
٧ لسنة ١٢ القضائية ضد السيد/..... طليت فيها الزام

المدعى عليها متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٥١٤ و ٢٦٦٩ جنيه مع الفوائد البتونية من تاريخ المطالبة القضائية ، وقد عقب المدعى عليه الثانى (الطابع) على الدعوى بأن كفايته للمدعى عليه الاول كانت قاصرة على البعثة الاولى التى انتهت بمودته الى مصر فى ابريل سنة ١٩٥١ ، اما البعثة الثانية التى بدأت فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥١ فلم يكلفه فيها . ويجلسه ١٤ من مايو سنة ١٩٦٧ حكمت بحكة القضاء الادارى بالزام المدعى عليها متضامنين بأن يدفعوا لوزارة التعليم العالى ٢٦٦٩ و ٥١٤ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى تسلم سداد المصاريف . وقد طعن المدعى عليه الثانى السيد/..... فى الحكم المشار اليه على اساس ان كفايته اقتصر على البعثة الاولى التى انتهت بمودته الى مصر فى ابريل سنة ١٩٥١ دون البعثة الثانية التى بدأت فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، ويجلسه ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة الادارية العليا بتعديل الحكم الملغون فيه بالنسبة للطابع بالزامه بأن يدفع الى المدعية متضامنا مع المدعى عليه الاول السيد/..... مبلغا وقدره ٣٦٥٤٦٦ و ٣٦٥ جنيه والفوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى تسلم السداد والزمته الجهة الادارية المصروفات ، وقد انطوت اسباب هذا الحكم على ان البعثة الثانية التى اورد فيها المدعى عليه الاول ابتداء من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥١ لم تكن امتدادا لبعثته التى عاد منها فى ٣ من مايو سنة ١٩٥١ وان كفاية المدعى عليه الثانى انصبت على البعثة الاولى وحدها ومن ثم فان التزاماته تقتصر على رد نفقات البعثة الاولى وحدها ومن ثم فان التزاماته تقتصر على رد نفقات البعثة الاولى فقط بمبلغ ٣٦٥٤٦٦ و ٣٦٥ جنيه بما يتعين معه تعديل الحكم الملغون فيه فيما تضمنه من الزام الطابع بنفقات البعثتين .

ومن حيث أنه يبدو واضحا من الأسباب التي قام عليها هذا الحكم ، ان قضاء المحكمة الادارية العليا بتعديل حكم محكمة القضاء الادارى كان مقصورا فقط على تعديل المبلغ المحكوم به على المدعى عليه الثانى دون ممسك بما قضت به هذه المحكمة من الزام المدعى عليها بمصاريف الدعوى ، ومن ثم فان ما قضت به المحكمة الادارية العليا من الزام جهة الادارة بالمصروفات ينصرف والامر كذلك الى مصروفات الطعن وحده دون مصروفات الدعوى التي لم يتناولها الحكم المشار اليه بالتعديل . ومقتضى ذلك ان مصاريف الدعوى - مراعى في حسابها ما انتهى اليه قضاء المحكمة الادارية العليا يلتزم بها المدعى عليها دون الحكومة ، وبالتالي فانه ما كان يسوغ مطالبة الحكومة بالرسم النسبى آنف الذكر عن المبلغ الذى الزمت المحكمة المذكورة المدعى الثانى بادائه للحكومة . وغنى عن القول ان هذا الفهم لا يمد تفسير للحكم لانه واضح الدلالة في ذلك ولم يقع بمنطوقه أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق غموض أو ابهام يقتضى التفسير .

(طعن رقم ٥٣٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢)

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

الزام الحكومة بمصروفات الطعن انما ينصرف الى الزام الجهة التي يعمل بها المائل وهي الجهة التي يتعين عليها الاداء - مباشرة النيابة الادارية لاختصاصها في تتبع الجرائم التأديبية والخطا الادارية وانواع التقصير التي تستوجب العقاب التأديبي لا يجعل منها خصما في الدعوى التأديبية - لا الزام على النيابة الادارية بمصروفات الدعاوى التي ترفعها او الطعون التي تقام منها او من المائلين عن احكام المحاكم التأديبية اذا حكم لصالح المائل في هذه الطعون .

ملخص الحكم :

ان النيابة الادارية — طبقا لقانون انشائها تنوب عن اداة الحكم مجتمعة في تتبع الجرائم التأديبية والاطعاء الادارية وأنواع التقصير التي تستوجب العقاب التأديبي ، كما تصل امانة الدعوى التأديبية وتختص وحدها بالادعاء أمام المحاكم التأديبية . ومباشرة النيابة الادارية لاختصاصها المباشر اليه سواء في التحقيق أو الادعاء أمام المحاكم التأديبية ، لا يجعل منها خصما في الدعوى التأديبية اذ هي فيما تقدم تنوب عن الجهة المعنية التي يتبعها العامل المخالف وعلى هذا الأساس لا تلزم النيابة الادارية بمصروفات الدعاوى التي ترفعها او الطعون التي تقام منها أو من العاملين عن احكام المحاكم التأديبية . اذا حكم لصالح العامل في هذه الطعون ، انما يلزم بها الجهة التي يتبعها العامل وقت وقوع المخالفة .

(طعن رقم ٤ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٤٦٥)

المادة :

منازعة الخصم فيما تضمنه الحكم الصادر من المحكمة الادارية-
العليا من التزامه بالمصروفات — ليس منازعة في مقدار الرسوم — عدم
جوازها .

ملخص الحكم :

ينص المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعريفه الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الادارى — المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة — في المادة ١٢ منه على أن « لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادرة بها الامر ، وتحصل المعارضة بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الايام التالية لاعلان الامر » وتنص

المادة ١٣ على أن « تقدم المعارضة الى الدائرة التي اصدرت الحكم » ولما كان المتظلم لا ينازع في مقدار الرسم وانما يهدف حسبها يستفاد من تقديم المعارضة الى المنازعة فيها قضت به المحكمة الادارية العليا من الزامه بالمصروفات وهو امر لا يستند الى اساس من القانون لان الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها او التظلم منها — فمن ثم فان التظلم يكون على غير اساس من القانون ويتمين رفضه مع الزام المتظلم بالمصروفات .

(طعن رقم ٦٠٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٦٦)

المادة :

مصروفات الدعوى — تقسيمها — اتماب المحاماة « مدى جواز تقسيمها او انقاصها عن الحد الاننى امام المحكمة الادارية العليا » .
تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة بنسبة معينة باعتبار ان كلا منهما قد اخفق في بعض طلباته لا يستتبع تقسيم مقابل اتماب المحاماة بينها بذات النسبة او محل لالزام المدعى بالاتمام طبقا للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة لان ادارة قضايا الحكومة حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون — كما لا يجوز ان تقل اتماب التي يجب الحكم بها على الحكومة عن الحد الاننى الذي اورنته المادة ١٧٦ المذكورة وهو عشرون جنيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فيها يتعلق ببيلغ اتماب المحاماة الذي ترغمه امر النقدي المعارض فيه على الحكومة وقدره عشرون جنيها فقد سبق لهذه المحكمة ان قضت في المعارضة رقم ٢ لسنة ٢١ القضائية بجلسته ٦ من مارس سنة ١٩٧٦ بان تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة

بنسبة معينة باعتبار أن كلا منهما قد أخفق في اخذ طلباته لا يستنتج تقسيم مقابل اتعاب المحاماة بينهما بذات النسبة إذ لا محل لالتزام المدعى عليه بالاتعاب طبقا للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة لانه إدارة قضايا الحكومة التي حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون كما لا يجوز في الوقت نفسه أن تقل الاتعاب التي يجب الحكم بها على الحكومة من الحد الأدنى الذي أوردته المادة ١٧٦ المذكورة وهو عشرون جنيها وعلى ذلك فإن ما قرره امر التقدير من الزام وزارة العدل بمبلغ عشرون جنيها مقابل اتعاب المحاماة يكون بمثابة لحكم القانون .

ومن حيث انه على ضوء ما تقدم يتعين القضاء بتعديل قائمة الرسوم موضوع هذه المعارضة بحيث تلزم الجهة الادارية بمبلغ ٢٢ جنيها (اثنان وعشرون جنيها) فقط وذلك على أساس أن هذا المبلغ يمثل مبلغ ٢ جنية (جنيها) قيمة نصف الرسوم القضائية عن دعوى الالفاء رقم ١١١٢ لسنة ٣٦ ق وعشرون جنيها قيمة الحد الأدنى لاتعاب المحاماة مع الزام الجهة الادارية مصروفات المحاماة .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢٩ — جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

مصاريف الدعوى وإن كان أحد عناصرها رسم الدعوى إلا انها اعم من الرسوم إذ تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها حتى الحكم فيها ، مصاريف اتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف الانتقال الى المحكمة اذا استقرم الامر ذلك في الدعوى فضلا عن مقابل اتعاب المحاماة قضاء المحكمة الادارية العليا بالزام وزير الدفاع بأن يدفع للمدعى مبلغا معين المقدار والفوائد القانونية اعتبارا من تاريخ المطالبة القضائية والزمّت كل

من الطرفين بنصف المصروفات — صدور امر تقدير المصاريف على أساس
المبلغ المحكوم به دون ائخال القوائد القانونية في الحساب — قياسه
على اساس خاطيء — الحد الأدنى لمقابل اتعاب المحاماة في القضايا
المحكوم فيها من محكمة القضاء الإدارى هو عشرة جنيهات والحد
الأدنى له في القضايا المحكوم فيها من المحكمة الإدارية العليا هو
عشرون جنيهاً — مقابل اتعاب المحاماة عن الدرجتين مبلغ ثلاثين جنيهاً
يتمين اضافته الى قيمة الرسوم التقسية المستحقة على المبلغ المحكوم
به والقوائد — كل ذلك يمثل مصاريف الدعوى عن الدرجتين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « تنطبق الإجراءات المنصوص عليها
في هذا القانون ، وتنطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ،
وذلك الى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائى » .

وتنص المادة الرابعة من القانون المذكور على أنه « تسرى
القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها حالياً وذلك الى أن يصدر
قانون الرسوم أمام مجلس الدولة . . » .

ومن حيث أنه ولئن كان المعمول به حالياً أمام محاكم مجلس الدولة
يقى شأن الرسوم والإجراءات المتعلقة بها ، أحكام الرسوم الصادر
في ١٤/٨/١٩٤٦ والقرارات الجمهورية المعللة له ، والتي بينت فسادات
الرسوم التى تفرض على الدعاوى العالقة أمام محاكم مجلس الدولة
وكيفية تسويتها وإجراءات تقديرها والمعارضة فى أوامر التقدير — الا أن
أحكام هذا الرسوم قاصرة فقط على الرسوم القضائية ، ومن ثم
فهى لا تمتد الى مصاريف الدعاوى والطعون وأوامر تقدير ، المصاريف
والتظلم من هذه الأوامر ، وذلك بحسبان أن مصاريف الدعوى وأن
كان أحد عناصرها رسم الدعوى الا أنها أهم الرسوم إذ تشمل كافة

ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسرها حتى الحكم فيها ، كمصاريف اتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف الانتقال المحكية اذ استلزم الامر ذلك في الدعوى فضلا عن مقابل اتعاب المحاماة .

ومن حيث انه اذ خلت احكام قانون مجلس الدولة من نصوص خاصة في شأن المصاريف ، فمن ثم يطبق في الحكم بها واوامر تقديرها واجراءات التظلم من هذه الاوامر احكام قانون المرافعات .

ومن حيث ان المادة ١٩٨ مرافعات تنص على انه « تقدر مصاريف الدعوى في الحكم ان امكن والا قدرها رئيس الهيئة التي اصدرت الحكم بامر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلن هذا الامر للمحكوم عليه بها ... » .

وتنص المادة ١٩٠ مرافعات على انه « يجوز لكل من الخصوم ان يتظلم من الامر المشار اليه في المادة السابقة ويحصل التظلم امام المحضر عند اعلان امر التقدير او بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم وذلك خلال ثمانية الايام التالية على الامر ، ويحدد المحضر وقلم الكتاب على حسب الاحوال اليوم الذي ينظر فيه التظلم امام المحكمة في غرفة المشورة ويعلن الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة ايام » .

ومن حيث ان المادة ١ من لائحة الرسوم المعمول بها امام محاكم مجلس الدولة - معدله بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ تنص على ان « يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب الفئات الاتيية :

٢٪ لغاية ٢٥٠ جنية .

٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنية حتى ٢.٠٠٠ جنية .

٤٪ فيما زاد على ٢.٠٠٠ جنية حتى ٤.٠٠٠ جنية .

٥٪ فيما زاد على ٤.٠٠٠ جنية .

وتنص المادة ٥ على أن « لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بالكبر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به » .

ومن حيث أنه قد فات أمر التقدير المتظلم منه أن يدخل في حساب المبلغ المحكوم به — الذي تحسب عليه الرسوم — الفوائد القانونية التي قضى الحكم الصادر في الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٦ ق عليها بالزام وزير الدفاع بها اعتبارا من تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٧٨/٣/٢٣ . ولا وجه للحجة بأنه لا يمكن تحديد مقدار قيمة الفوائد المستحقة حتى تاريخ تمام السداد باعتبار أن واقعة السداد هي واقعة لاحقة لدور الحكم وقد تكون لاحقة أيضا على تاريخ صدور أمر تقدير المصاريف ، ومن ثم يتمذر تحديدها لا وجه للحجة بذلك وأن صح هذا القول إلا أن القدر المتيقن أن قيمة الفوائد المستحقة من تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٧٨/٣/٢٣ حتى تاريخ صدور الحكم في ١٩٨٢/١٢/١١ يمكن تحديد مقدارها ومن ثم حساب المصاريف .

ومن حيث أنه طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات فإنه يدخل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة ، وقد فات أمر التقدير المتظلم منه ادخال هذا المقابل في حساب المصاريف .

ومن حيث أنه طبقا لحكم المادة ١٧٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ — المعمول به في تاريخ صدور حكمي محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٢ ق ، المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٦ ق عليها — فإن الحد الأدنى لمقابل اتعاب المحاماة في القضايا المحكوم فيها من محكمة القضاء الإداري هو عشرة جنيهات ، والحد الأدنى لمقابل اتعاب المحاماة في القضايا المحكوم فيها من المحكمة الإدارية العليا هو عشرون جنيها ، فيكون مقابل اتعاب المحاماة عن الدرجتين مبلغ ثلاثين جنيها ، ويتمين اضافته الى قيمة الرسوم النسبية المستحقة على مبلغ المحكوم به والفوائد فيصير المجموع هو ١٨٨٧٦٣ ، يمثل مصاريف الدعوى عن الدرجتين .

(طعن رقم ١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

الفرع السادس عشر

رسوم الدعوى

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

الدفع باستبعاد الطعن لعدم دفع الرسوم — القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — نصه على اعفاء الحكومة من الرسوم الإضافية على الدعاوى التي ترفعها — شمول لفظ « الحكومة » للهيئات العامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة .

ملخص الحكم :

لئن صح أن صندوق توفير البريد هو هيئة عامة مستقلة لها شخصية معنوية طبقاً للمادة الأولى من قانون انشائه رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ وهو بهذه المثابة يخرج عند اقامة الطعن الراهن في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٣ — عن نطاق مدلول لفظ « الحكومة » الوارد في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد الخفية والمطبق أمام مجلس الدولة بمقتضى الرسوم الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك طبقاً لما استقر عليه الرأى وما جرى به العمل في هذا الشأن من قصر هذا الجدل على الحكومة المركزية ومصلحتها دون غيرها من الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة للحكبة التي قام عليها النص المذكور ومى وحدة الميزانية — لئن صح (٤٣م — ج ١٤)

ذلك كله الا انه يصدر القوانين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة المعمول بهما في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ لم يعد ثمة محل للقول بالتفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ذلك ان المفكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره قد كشفت بما لا يدع مجالا للشك في خصوص طبيعة الهيئات العامة عن ان الهيئات العامة في الغالب الامم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وانها وان كانت ذات ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها احكامها وتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما تحققه من ارباح ومن ثم فان الحكة التي تفيهاها المشرع من تقرير مزية الاعفاء من الرسوم القضائية على النحو السابق بيلانه تكون متحققة بالنسبة للهيئات العامة ومن بينها الهيئة الطاعنة وتصبح تبعا لذلك تاشرة تلم ككلم هذه المحكة على تقرير الطعن بان الرسم « خاص بالحكومة » في موضوعها من ناحية تسوية حساب الرسم اسوة بما هو مقرر بالنسبة الى الحكومة وعلى غرار ه .

(طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — نصه على اعفاء الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها — شمول لفظ « الحكومة » للهيئات العامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة .

ملخص الحكم :

بصدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة المعمول بهما في ٦ من مايو سنة ١٩٦٣ لم يعد ثمة محل للقول بالتفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ذلك ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره تد كشفت بما لا يدع مجالا لشبهة في خصوص طبيعة الهيئات العامة عن ان الهيئات العامة في الغالب الاعم مصالح عامة حكومية. منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وانها وان كانت ذات ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها احكامها وتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما تحققه من ارباح ومن ثم فان الحكة التي تغياما المشرع من تقرير مزية الاعفاء من الرسوم القضائية على النحو السالفه بيانه تكون متحققة بالنسبة للهيئات العامة وبمقتضى هذا القضاء الا تستحق رسوم على الدعاوى او الطعون التي ترعها الهيئة العامة لشئون المسكك الحديدية (الهيئة المعارضة) لكونها هيئة عامة تدخل في نطاق مظلول لفظ « الحكومة » الذى نصت عليه المادة ٥٠ سالفه الذكر وذلك على الرغم من ان طعنها الذى صدرت في شأنه قائمة الرسوم المعارض فيها قد اقيم في تاريخ سابق على تاريخ صدور قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار ان هذا القانون وما تضمنته المذكرة الايضاحية كاشفلن لوضعها القانونى السابق على اقامة طعنها وجدير بالذكر انها انشئت كهيئة عامة في عام ١٩٥٦ بمقتضى القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ « بقتسام هيئة عامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر » .

(طعن ٨١٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم الملج
مجلس الدولة — رسوم الطعن امام المحكمة الادارية العليا — تقدير

الرسوم — مناط تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتتل عليها الدعوى —
إذا كانت الدعوى تشتتل على طلب واحد ، يحصل الرسوم الثابت —
إذا كانت الدعوى تتضمن طلبات بتمددة مصدرها جميعا سند واحد —
يجرى تقدير الرسم على أساس مجموع هذه الطلبات — إذا كان مصدرها
سندات مختلفة يتم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند على حدة .

مقتضى الحكم :

ان المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن
الرسوم أمام مجلس الدولة تنص على أن « يفرض رسم ثابت قدره ١٥
جنيهاً على الدعاوى التي ترفع من ذوى الشأن أمام المحكمة الادارية العليا »
وتنص المادة (٣) من ذات القرار على أن تطبق الاحكام المتعلقة بالرسوم
القضائية في المواد المدنية والتجارية بالنسبة لما يرفع من دعاوى او يتخذ
من اجراءات وذلك فيها لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار او في
الرسوم الصادر في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ بلاتحة الرسوم أمام
مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم
القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية يبين أن العبرة في تقدير الرسم
هي بتمدد الطلبات واية ذلك أنه ينص في مادته الرابعة على أنه « اذا
اشتتلت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن
سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات . فاذا كانت ناشئة عن
سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة . واذا اشتملت
الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب .
متها على حدة الا اذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي
هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد ... » .

ومن حيث أنه يستفاد من مجموع النصوص المتقدمة أن المشرع فرض

رسمًا ثابتًا قدره خمسة عشر جنيهًا على كل دعوى ترفع من أصحاب الثلثين أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك متى كانت مشتملة على طلب واحد أما إذا كانت تتضمن طلبات متعددة مصدرها جميعا سند واحد فالأصل في هذه الحالة أن يجرى تقدير الرسم على أساس مجموع هذه الطلبات . وإذا كان مصدرها سندات مختلفة تم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند على حدة . ومن ثم يتضح أن مناط — تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تستلزم عليها الدعوى .

ومن حيث أنه بالإطلاع على الطعن ٩٦٦ لسنة ٢٠ القضائية الذي صدر الأمر المعارض فيه بالنسبة لتقدير الرسوم المستحقة عليه يبين أنه مقام عن السيد / ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والسادة و بطلب الحكم بإلغاء قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادر برفض الاعتراض رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦٦ أقام منه واعتداد بمقتضى البيع العرفي المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ الصادر إليه من المطعون ضدهم عدا الهيئة عن مساحة فدان واحد بزماء ناحية الميونة وباستبعاد هذه المساحة من القدر المستولى عليه لدى البائعين في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ . وعلى مقتضى ذلك يكون الطعن المذكور مشتملا على طلب واحد فقط وهو الاعتداد في صدد تطبيق القانون المشار إليه بمقتضى البيع العرفي الصادر إلى الطاعن مع ما يترتب على ذلك من آثار لازمة وهي إلغاء الاستيلاء على الأرض موضوع هذا العقد . ولا يغير من ذلك كون العقد صادرا من مالك أو أكثر فهو لا يعدو أن يكون مجرد تصرف واحد صادر إلى مشتر واحد وإن الطعن لم يتضمن سوى هذا التصرف وحده مما يقتضى تحصيل رسم واحد عنه .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فإنه لا يستحق على الطعن الصادر فيه أمر التقدير المعارض فيه إلا رسم واحد قدره خمسة عشر جنيهًا . وبالتالي كان من المتعين على قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا أن يقوم

يستصدار قائمة الرسم على هذا الأساس لها وأن هذه القائمة تضمنت تقدير أكثر من رسم واحد فاتها تكون قد صدرت بالمخالفة لأحكام القانون وبالتالي تكون المعارضة فيها قائمة على أساس سليم من القانون . ويتعين من ثم إلغاء قائمة الرسوم المذكورة فيها تضمنته . من تقدير أكثر من رسم . وأجد قدره خمسة عشر جنيهاً على الطعن سلك الذكر مع الزام قلم الكتاب باعتباره الخصم الحقيقي بالمصاريف .

(طعن ٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

اشتغال الدعوى على طلب أصلي وآخر احتياطي — استحقاق

فرجح الرسمين .

ملخص الحكم :

ان تقدم المدعى بطلب أصلي وآخر احتياطي لا يترتب عليه اعتبار الدعوى مشتبلة على طلبات متعددة يتعدد الرسم المستحق على كل منها . ذلك ان المدعى لا يطلب الحكم له بالطلبين معا وإنما يطلب الحكم بطلب واحد منهما فقط واختيار احدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية في حالة رفض الطلب الأصلي وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة من لائحة الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية الصادر بها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على انه « في حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق ارجح الرسمين للخرانة كذلك يكون الحكم في حالة ما اذا كانت بعض الطلبات مقدمة للحكمة على سبيل الخبرة فيكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخرانة » .

(طعن ٩٢٢ ، ١٢٦٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

عدم أداء الرسم على الطلب الاحتياطي قبل الفصل فيه — لا يترتب عليه بطلان مادام أن القانون لم ينص على هذا الجزاء .

ملخص الحكم :

إن النعى على الحكم المطعون بأنه إذ لم يستبعد طلب التعويض الاحتياطي يكون قد شابه ما يستوجب الغاء — مردود بأنه لو صح أن هناك رسماً مستحقاً على الطلب المذكور لم يؤد قبل الفصل فيه فإن ذلك ليس من شأنه أن يترتب عليه أى بطلان إذ أن المخالفة المالية في القيام بإجراء من إجراءات التقاضي لا يترتب عليها بطلان مادام أن القانون لم ينص على هذا الجزاء .

(طعن ١٢١٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٣)

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

مؤدى نصوص لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ومواد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية أنه يجوز للجنة المساعدة القضائية أن تصدر قراراً بالإعفاء من الرسوم القضائية كلها أو بعضها إن ثبتت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون دعواه محتلة الكسب — أثر الإعفاء من الرسوم يظل قائماً فلا يجوز مطالبة الخصم المعنى بها حتى لو صدر الحكم في الدعوى ضده والزم بمصاريفها حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدات

القضائية بعد ان يثبت لها زوال حالة المجز عن دفع الرسوم بإبطال الاعفاء وانتهاء اثره — لَقَمُ الْكُتَّابُ أَنْ يَسْتَصْدِرَ مِنْ رَئِيسِ الْحَكْمَةِ الَّتِي أَصْدَرَتْ الْحُكْمَ أَمَّا بِتَقْدِيرِ الرُّسُومِ الْمُسْتَحَقَّةِ سِوَاءَ كُنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مُلْزَمًا بِبَعْضِهَا أَوْ مَعْنَى مِنْهَا بِقَرَارٍ مِنْ لَجْنَةِ الْمُسَاعَدَةِ الْقَضَائِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ فِي الْحَالَةِ الْآخِرَةِ اتِّخَاذُ أَجْرَاءَاتِ التَّنْفِيزِ قَبْلَ صُدُورِ قَرَارٍ بِالْإِعْفَاءِ وَانْتِهَاءِ أَثَرِهِ .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تنص على أن « يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتلة الكسب » وتضمن المادة ٢٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية على أنه « إذا زالت حالة عجز المعنى من الرسوم أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لخصمه أو لقم كتلب المحكمة أن يطلب من اللجنة أبطال الاعفاء » كما تنص المادة ٢٨ على أنه « إذا حكم على الخصم المعنى من الرسوم وجبت مطالبته بها فان تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع على المعنى إذا زالت حالة عجزه » .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة انه يجوز للجنة المساعدة القضائية أن تصدر قرارا بالاعفاء من الرسوم القضائية كلها أو بعضها لن يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون دعواه محتلة الكسب وان اثر الاعفاء من الرسوم يظل قائما فلا يجوز مطالبة الخصم المعنى بها حتى لو صدر الحكم في الدعوى ضده والزم بمصاريفها وذلك حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدة القضائية التي اصدرت قرار الاعفاء بعد ان يثبت لها زوال حالة العجز عن دفع الرسوم بإبطال الاعفاء وانتهاء اثره فيحق عندئذ للدوى الشأن سواء كان ظم الكتاب أو الخصم أن يطلب الخصم المناقبة اعفاءه بالرسوم المستحقة وأن يقوم باتخاذ اجراءات التنفيذ تجزأ ضده للوفاء بها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق على النحو السالف بيانه ان المعارض اعفى من اداء رسوم الدعوى رقم ٨١٦ لسنة ١٥ القضائية المضافة من المعارض ضد وزارة التربية والتعليم وانه صدر الحكم نهائيا في هذه الدعوى من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٨ القضائية برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات وان قلم الكتاب قام باستصدار امر من رئيس المحكمة التي اصدرت الحكم بتقدير الرسوم القضائية التي يلزم بها المعارض واعلن المعارض بالصورة التنفيذية لامر التقدير .

وان كان لظلم الكتاب ان يستصدر من رئيس المحكمة التي اصدرت الحكم امرا بتقدير الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه ملزما ببعضها او معفى منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية الا انه لا يجوز له في الحالة الاخيرة اتخاذ اجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بالغاء الاعفاء وانهاء اثره وانه لما كان قلم الكتاب قد بدأ في الحالة الماثلة في اتخاذ اجراءات التنفيذ على المعارض باعلانه بالصورة التنفيذية لامر التقدير قبل ان يصدر قرار من لجنة المساعدة القضائية بعد تحققها من زوال حالة عجز المعارض بإبطال الاعفاء وانهاء اثره فانه يتعين الحكم بعدم جواز تنفيذ قائمة الرسوم لعدم اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في القانون .

(طعن ١٤٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١)

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

قرار الاعفاء من الرسوم وان لم يشمل سوى طلب الغاء القرار المطعون عليه الا انه يشمل بآثاره الطلب الجديد بالتقويض عن ذات القرار .

ملخص الحكم :

ان كان قرار اعفاء المدعية من الرسوم لم يشمل سوى طلب الفاء القرار المطعون عليه الا أنها وقد قامت بعد ذلك بتعديل طلباتها مستبدلة بطلب الالفاء طلب التعويض عن ذات القرار المطعون فيه فان قرار الاعفاء يشمل بآثارة الطلب الجديد . ذلك أن كلا من طلب الفاء القرار غير المشروع وطلب التعويض عنه يقومان على أساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار الإداري وان الطعن بالالفاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطلان بطريق غير مباشر ومتى كان الأمر على هذا النحو يكون هذا السبب من أسباب الطعن غير مستند الى أساس سليم من القانون .

(طعن ٨٧٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

الاعفاء من الرسوم على الدعاوى والطعون التي يرفعها أعضاء مجلس الدولة وفقاً للتعديل الذي أدخل على المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة — سريان هذا الاعفاء بلاثر مباشر على الطلبات التي تقدم بعد العمل به .

ملخص الحكم :

ان القواعد المتعلقة بالرسوم القضائية تقضى باستحقاق هذه الرسوم وتحصيلها عند تقديم صفح الدعاوى والطعون وغيرها من الأوراق القضائية ولا يجوز الاعفاء منها الا بنص في القانون يحدد حالات الاعفاء وشروطها ولما كانت أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع

الطعنان سالفا الذكر اثناء العمل به ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد خلت من النص على عدم استحقاق الرسوم على الدعاوى او الطعون. التي يقدمونها الا بناء على التعديل الذي ادخل على المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فان هذا الاعفاء لا يسرى الا باثر مباشر على الطلبات التي تقدم بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وعلى ذلك. تكون المعارضة المائلة غير قائمة على اساس من القانون ومن ثم يتعين. الحكم برفضها والزام المعارض مصروفاتها .

(طعن ٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٥)

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ الصادر في ١٩/٧/١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية تقضى باستبعاد القضية من جدول الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بمد قيدها — لا تترتب على الحكم اذا ما التفت عن بقى طلبات المدعى التي لم يشملها طلب الإعفاء من الرسوم القضائية والتي لم يثبت من الأوراق ان المدعى قام بسداد الرسوم المقررة لها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المدعى ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون للأسباب الآتية :

اولا : انه نلت على المحكمة ان المدعى قد منحت له مواعيد جديدة للطعن على القرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ وهذا التاريخ هو ١٩٧٠/٤/٨. تاريخ اعلانه بصور قرار نقله بوزارة الداخلية وانه لم يركز على هذا القرار بدعوى بالغاء انما هدف الى تقرير مبدأ جديد فيما يسمى بدعوى

مقرر صحة قرار للوصول الى نفس الهدف الذى يتفيا به من دعوى الالفاء .

ثانيا : ان الحكم الملعون فيه قد اقل طلبه الخاص باستحقاقه لمنحة تماثل مرتب ثلاثة شهور بمعدل الخارج وتطلب المدة من ١٩٦٦/٢/١ الى ١٩٦٦/٢/٢٥ من رصيد اجازاته الاعتيادية باعتباره منتدبا بالفيوان العام خلالها .

ثالثا : لم يتعرض الحكم لطلبه الخاص باستحقاقه للعلاوة الدورية اعتبارا من اول ابريل من كل عام .

ومن حيث ان المدعى تقدم بمذكرة شرح فيها طعنه بها لا يخرج عما جاء بعريضة الطعن واضاف بان التكليف القانونى بطلبه الخاص بالقرار المذكور وان طلب الالفاء المقدم منه يغنى عن التظلم منه وهو اقوى منه وان التمويض المطلب به عن كل من القرارين رقمى ١٥١ لسنة ١٩٦٨ و ٧٥ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث انه لم يثبت من الأوراق ان الطاعن ادى الرسوم القضائية المستحقة عن طلبى المنحة والعلاوة الدورية .

ومن حيث انه يتبين من ملف طلب الاعفاء رقم ٥٧٤ لسنة ٢٣ ان المدعى طلب فيه الفاء القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من تخطية فى الترقية والتعيين فى وظيفة سكرتير ثالث اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١٠ وما يقترب على ذلك من اثار وقد صدر له قرار باعفائه من الرسوم عن هذا الطلب بجلسة ١٩٧٠/٤/٢١ واقام دعواه امام محكمة القضاء الادارى بذات الطلب فقط تم تقدم بطلب صرف المنحة والعلاوة بمذكرة مقدمة الى محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث ان المادة ١٥ من المرسوم الصادر فى ١٩٤٦/٨/١٤ الخاص بتمزيق الرسوم والاجراءات المتعلقة بها اتم محكمة القضاء الادارى تنص على انه « فيما عدا ما نص عليه هذا المرسوم تطبق الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية » ويراجع الى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠

الصادر في ١٩ من يولية سنة ١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق من المواد الخفية يبين أنها تنص على أن « تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد تيدها » فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن باقي طلبات المدعى التي لم يشملها طلب الاعفاء من الرسوم القضائية والتي لم يثبت من الأوراق أن المدعى قام بسداد الرسوم المقررة لها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن المائل غير مستند الى اساس سليم من القانون وخليقا بالرفض .

(طعن ١٣٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ أن تأخذ اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية — ورود النص مطلقا دون ثمة قيد أو تخصيص — يستوى في ذلك ما تعلق منها بالالتزام بإدائها أم بإجراءات تحصيلها فيها عدا ما نصت عليه من قواعد اضافية خاصة بإجراءات تحصيل اتعاب المحاماة — نتيجة ذلك : ان الاعفاء من الرسوم القضائية يشمل ايضا الاعفاء من اتعاب المحاماة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تقضى بأن « نأخذ اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية وتقوم اقالام الكتاب لصاحب مالية التتابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية » واذ اسبغ المشرع على اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية بطلانه على هذا النحو دون

شمة قيد أو تخصيص فان اتعاب المحاماة تأخذ بذلك حكم الرسوم القضائية
غيرها عدا ما نصت عليه المادة ١٧٨ من قواعد اضافية خاصة باجراءات
تحصيل اتعاب المحاماة ولو استهدف المشرع غير هذا الفهم لما اعوزه اللفظ
الذى يخصص به حدود الحلق اتعاب المحاماة بالرسوم القضائية ولكنه اراد
في الواقع من الامر هذه المساواة لذات العلة التى اقتضت الاعفاء من
الرسوم القضائية في بعض المنازعات وهى التخفيف من اعباء التقاضى المالية
بعد ان اصبحت اتعاب المحاماة المحكوم بها حقا لنقابة المحامين تطبيقا لحكم
المادة ١٧٨ سالفه الذكر .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فان الاعفاء من الرسوم القضائية
تشمل ايضا الاعفاء من اتعاب المحاماة واذا ذهب الحكم المطعون فيه في هذا
الشق غير ما تقدم فانه يكون واجب التعديل بالغائه الحكم نيبا لقضى به من
النزام المدعية بمبلغ خمسة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة .

(طعن ٢٣٢ لسنة ٢٤ قى — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ :

**المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها أمر رئيس الدائرة التى اصدرت
الحكم — وجوب حصولها بالنسبة للقضاء الإدارى بتقرير يودع في سكرتيرية
المحكمة خلال الثمانية الايام التالية لاعلان الأمر — المعارضة الحاصلة امام
غير مقبولة شكلا .**

ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المطبقة امام مجلس الدولة
الصادرة ١٥ من اغسطس سنة ١٩٤٦ واضح وصريح في وجوب حصول
المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها أمر رئيس الدائرة التى اصدرت
الحكم بتقرير يودع في سكرتيرية المحكمة في خلال الثمانية الايام التالية

لاعلان الأمر ومن ثم فإن المعارضة إذا حصلت أمام المحضر عند اعلان الأمر — على نحو ما فعل المعارض خلافا لما قدم تكون غير مقبولة شكلا لكونها حصلت بغير الشكل وبدون اتباع الاجراء الذى تفرضه المادة ١٢ المشار إليها وجوب حصولها به ولا وجه للتحدى بأن الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية تجيز حصول المعارضة فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر أمام المحضر عند اعلانه الأمر ذلك لأن المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ « بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة » تنص على أن : « تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية بالنسبة لما يرفع من دعاوى أو يتخذ من اجراءات ذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة بتاريخ ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ » . ومادامت اللائحة المذكورة قد أوردت فى شأن الشكل الذى تحصل به المعارضة نصا خاصا هو نص المادة ١٢ منها الذى جاء مقصورا على شكل وحيد للمعارضة هو حصولها بتقرير يودع فى سكرتارية المحكة فى خلال الثمانية الايام التالية لاعلان الأمر فقد امتنع تطبيق ما ورد فى الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية فى خصوص جواز المعارضة أمام المحضر عند اعلان الأمر وذلك بالتطبيق للمادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان ووجب الالتزام بحدود هذا النص الخاص .

(طعن ١٥٩٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٩)

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

نص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة فى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ صريح فى وجوب حصول المعارضة فى الرسم الصادر به أمر رئيس الدائرة التى اصدرت الحكم بتقرير يودع فى سكرتارية

المحكمة خلال التوقيعية أيام التالية لإعلان الأمر — المعارضة بطريق البريد تكون غير مقبولة لحصولها بغير الشكل وبدون اتباع الإجراء الذى ينطبقه المادة ١٢ المشار إليها .

بمخص الحكم :

أن لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تنص فى المادة (١١) منها على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر الى المطلوب منه الرسم » . وتنص المادة (١٢) من هذه اللائحة على أن لذى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر وتحصل المعارضة بتقرير يودع فى سكرتارية المحكمة فى خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر . كما تنص المادة (١٣) على أن تقدم المعارضة الى الدائرة التى أصدرت الحكم ويحكم فيها بعد سماع أقوال سكرتارية المحكمة والمعارض اذا حضر .

وحيث أن نص المادة (١٢) من اللائحة سألقة الذكر صريح وواضح فى وجوب حصول المعارضة فى الرسم الصادر به أمر رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بتقرير يودع فى سكرتارية المحكمة فى خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر ومن ثم فإن المعارضة اذ حصلت بطريق البريد على نحو ما فعل المعارض خلافا لما تقدم تكون غير مقبولة لحصولها بغير الشكل وبدون اتباع الإجراء الذى تفرضه المادة ١٢ سألقة الذكر وجوب حصولها به وهو إجراء جوهري يلزم مراعاته .

(طعن ٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٤)

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن الحماية المصلحة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ — نصها على أنه تؤول الى مالية التقاعد.

اتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم اقالام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية — معاملة اتعاب المحاماة معاملة الرسوم القضائية ونك سواء من ناحية الاجراءات الخاصة باستصدار امر بتقديرها ام من ناحية قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها وتحصيلها لحساب نقابة المحامين .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على انه « يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة امامها ان تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة » فانه يخلص من ذلك ان المصروفات المحكوم بها على الخصم المزمع بها قانونا تشمل بحكم النص ويغير حاجة الى انصاح في الحكم — مقابل اتعاب المحاماة باعتبارها من عناصر المصروفات .

ومن حيث ان المادة ١٨٩ من قانون المرافعات تنص على ان « تقدر مصاريف الدعوى في الحكم ان امكن والا قدرها رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم بامر على عريضة يقدمها المحكوم له ويملن هذا الامر للمحكوم عليه بها » وانه وان كان يستفاد من هذا النص ان طلب تقدير مقابل اتعاب المحاماة يقدم من المحكوم له بها او من نقابة المحامين بحسبان ان قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يقضى بايلولة الاتعاب المحكوم بها في جميع القضايا الى مالية النقابة كمورد من مواردها الا ان المادة ١٧٨ من هذا القانون — المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ — تنص على انه تزول الى مالية النقابة اتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم اقالام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وتفيد رسوم التنفيذ بها طلبا لحساب الخزانة حتى يتم تحصيلها مع الاتعاب ناذا تعذر تحصيل هذه الرسوم — رجع بها على النقابة . وتخصص من الاتعاب (م ٤٤ — ج ١٤)

الحصلة نسبة قدرها ٥ ٪ لاقلام الكتاب والمضربين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التي يضعها وزير العدل بقرار منه .

ولما كان مقتضى هذا النص أن تؤول الى نقابة المحامين اتعاب المحاماة المحكوم بها ضمن مصروفات الدعوى بقصد تدعيم مواردها المالية — فقد أصبحت النقابة هي صاحبة المصلحة في التنفيذ بهذه الأتعاب على المحكوم عليه بعد أن زالت مصلحة الخصم المحكوم له بها في هذا الصدد الا أنه لما كان من العسير على النقابة أن تتولى بنفسها تتبع الأتعاب المحكوم بها واستصدار أوامر تقدير بها والاعلانها وتحصيلها لذلك نصت المادة ١٧٨ على أن تأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وذلك سواء من ناحية الاجراءات الخاصة باستصدار أمر بتقديرها أم من ناحية قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها وتحصيلها لحساب نقابة المحامين .

ومن حيث أن المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بثلاثة الرسوم أمام مجلس الدولة تنص في المادة ١١ منه على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدره رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر الى المطلوب منه الرسم » فانه يتعين على قلم الكتاب عملا بحكم المادة ١٧٨ من قانون المحامات سالف الذكر أن يتبع في تقدير مقابل اتعاب المحاماة المحكوم بها الاجراء ذاته الذي يتبعه في تقدير الرسوم القضائية وفي التنفيذ بها .

(طعن ١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٤٨١)

الجواب :

اتص على ان اتعاب المحاماة تأخذ حكم الرسوم القضائية —
بقتضاه معاملتها معاملة الرسوم القضائية من حيث اجراءات
استصدار اوامر بتقديرها او من حيث قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنقض بآثاره « يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنتهى به الخصومة املها ان تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه ويدخل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة كما تنقض المادة ١٨٩ منه بأن « تقدر مصاريف الدعوى في الحكم اذا أمكن والا قدرها رئيس الهيئة التي اصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلن هذا الأمر الى المحكوم عليها بها » ، وانه وان كان المستفاد من ذلك ان طلب تقدير مقابل اتعاب المحاماة يقدم من المحكوم له بها او يقدم من نقابة المحامين باعتبار ان قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يقضى بأيلولة الأتعاب المحكوم بها الى مالية النقابة كموارد من مواردها الا أن المادة ١٧٨ من هذا القانون — معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ — تنص على أن « تؤول الى مالية النقابة اتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم اقالم الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وتفيد رسوم التنفيذ بها طبقا لحساب الخزانة حتى يتم تحصيلها مع الأتعاب . فاذا تعذر تحصيل هذه الرسوم رجع بها على النقابة . وتخصص من حصيله الأتعاب المحصلة نسبة قدرها ٥٪ لاقلام الكفيلة والحضرين ، ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التي يضعها وزير العدل بقرار منه » والمستفاد من هذا النص أن نقابة المحامين أصبحت صاحبة الصلحة في التنفيذ بالاتعاب المحكوم بها بعد أن زالت صلحة المحكوم له في ذلك بأيلولة هذه الأتعاب الى مالية النقابة بحكم القانون الا أنه لما كان من المنعذر على النقابة أن تتولى بنفسها تتبع الأتعاب المحكوم بها واستصدار أوامر تقدير عنها وإعلانها وتحصيلها ، فقد نصت المادة ١٧٨ من قانون المحاماة سابقة الفكر — على أن تأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وأن تقوم اقالم الكفيلة

بالحكم بتحصيلها وفقا للقواعد المقررة في قوانين الرسوم القضائية ومن مقتضى ذلك إرجاء بصراحة النص بحكه أن تعامل أتعاب المحاماة المحكوم بها معاملة الرسوم القضائية سواء من ناحية إجراءات استصدار أوامر بتقديرها أم من ناحية قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها على المحكوم عليه بها وتحصيلها لصالح نقابة المحامين .

وبن حيث أن المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بلاثحة الرسوم أمام مجلس الدولة ينص في المادة ١١ منه على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدره رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلبه سكرتارية المحكة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر الى المطلوب منه الرسم » . فإنه يتعين على أئلام الكتاب بمحكم مجلس الدولة ، عملا بحكم المادة ١٧٨ من قانون المحاماة سالفه البيان أن تتبع في المطالبة بمقابل أتعاب المحاماة المحكوم بها الإجراءات عينها التي تتخذها في المطالبة بالرسوم القضائية وعلى ذلك فليس ثمة أساس من القانون لما ذهب اليه الجهة المعارضة من أن قلم الكتاب لا صفة له في استصدار أمر تقدير باتعاب المحاماة المحكوم بها ومن ثم تكون المعارضة غير قابلة على سند من القانون أو الواقع ويتعين والحالة هذه الحكم برفضها مع الزام المعارضين بالمصروفات .

(طعن رقم ٥٩١ ، ٦١٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٤٨٢)

المادة :

المادة ٢٨٥ من القانون المدني نصها على انه اذا حكم بالدين وجاز الحكم قوة الأمر المقتضى او اذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة انتقطع تقادمه باقرار المدين كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٣٧٧ من القانون المدني معدلة بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تنص على ان : « تتصلب ابيض مستطيل الشكل للضرائب والرسلوم المستحقين للدولة . . » الا ان الفقرة الثانية من المضافة رقم ٢٢٨ من القانون المنقح تنص على انه لا اذا حكم بالدين وحاز الطلم قبولة الامر المقضي او اذا كان الدين ممسقا بتقادم بسنة واحدة وانقطع تقبله باترار الدين كانت مدة التقادم الجديد خمسة عشرة سنة .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان الرسوم محل المطالبة وقد صدر بها حكم من المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ في الطعن رقم ١٩٥ لسنة ١٠ القضائية فانها لا تتقدم الا بالتقاضي خمسة عشرة سنة من تاريخ صدور هذا الحكم ايا كانت مدة التقادم السابق ومن ثم تكون المعارضة بلا سند ويتعين لذلك الحكم برفضها والزام المعارضة بمصروفاتها .

(طعن رقم ٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٤٨٣)

المادة :

الاحكام التي تصدر في منازعة الاموال الشخصية - تنفيذها طبقا للاتحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ احكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤/٤/١٩٠٧ - اغفال المادة ١٩ من اللوحة النص على تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الاحكام بطريق الحجز على الرتبات والممتلكات تحت يد الحكومة - عدم جواز تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الاحكام .

ملخص الفتوى :

ان لائحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ احكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ من ابريل سنة ١٩٠٧ تنص في مادتها الاولى على انه « يجوز لكل من كان بيده حكم صادر من محكمة شرعية اصدريته وهي تلك هذا الاختصاص ان يطلب تنفيذه بالطرق الادارية » .

ومفاد هذا النص ان اللائحة اجازت تنفيذ الاحكام الشرعية بالطريق الادارى فضلا عن طرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات .

وقد نظمت اللائحة هذا الطريق من طرق التنفيذ تنظيما شاملا تناولت فيها تناول الرسوم المقررة لكل نوع من انواعه ، فنصت المادة السادسة في صدد الحجز على المتقولات على « ان الثمن المتحصل من البيع بعد تنزيل الرسوم باعتبار واحد في المائة وأجرة الحارس يعطى منه طالب الحجز ما يفي دينه ويسلم ما يبقى للمدين » . كما نصت المادة ١٧ في صدد الحجز على العقار على ان « يعطى ثمن المبيع بعد تنزيل الرسم النسبى باعتبار اثنين في المائة للدائن بقدر هيته وتعطى الزيادة للمدين » . ونصت المادة ١٩ في صدد الحجز على المرتببات والمعاشات تحدث يد الحكومة على انه « اذا كان المدين المحكوم عليه مستخدما في الحكومة او من ارباب المعاشات ، يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز من ماهيته او معاشه . وتدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب ايصال يحرر على ظهر السند » . وقد اغفلت هذه المادة النص على تحصيل او رسم على التنفيذ بهذه الطريقة . كما نص على ذلك بشأن طريقى الحجز على المتقولات وعلى العقار في المادتين سالفى الذكر .

ومن حيث انه على اثر صدور الرسوم بقانون رقم ٧٨ في سنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية الجديدة في ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ — والتي حظت محل لائحة ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ — اصدر وزير الحقتانية في ١٩ من يولية سنة ١٩٣٤ قرار باستمرار العمل بلائحة الاجراءات الصادرة سنة ١٩٠٧ المشار اليها ، واخيرا صدر القانون رقم ٤٦٤

لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، وقد نص في المادة ١٢ على أن « تنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقا لما هو مقرر في لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ ، كما جاء في مذكرته الإيضاحية أن المشروع ينص على « أن يستمر تنفيذ الأحكام التي تصدر في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقا للائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية ، وهي تجيز تنفيذها بالطريق الإداري فضلا عن الطريق المقرر للتنفيذ في قانون المرافعات » . ويؤخذ من ذلك أن هذه اللائحة لاتزال نافذة معمولا بها في تنفيذ الأحكام التي تصدر في منازعات الأحوال الشخصية .

ولما كانت المادة التاسعة عشرة من هذه اللائحة لم تنص على تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام بطريق الحجز على المرتبات والمعاشات تحت يد الحكومة كما تبين مما تقدم . فإنه يتعين تطبيقا لهذا النص عدم تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام بذلك الطريقة .

(فتوى رقم ٤٩٥ — في ١٩٥٧/٩/٧)

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبحث :

رسوم الدعوى المتصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٥ — الحق في استردادها — عدم تقاضيها إلا بقتضاء ١٥ سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ملخص الفتوى :

في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى منه على ما يأتي « مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة والقرارات

النهائية من اللجان القضائية والإحكام النهائية الصادرة من المحكم الإدارية تعتبر ملغاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء المشار إليها فيما يتعلق بالحكم الذي يقضى بأنه لا يجوز أن تقل جيلة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع إعانة غلاء المعيشة إلى موظف أو مستخدم أو عامل أو صاحب معاش عن جيلة ما يتقاضاه منها مما يقبل عنه ماهية أو أجر أو معاشا » كما نصت المادة الثانية منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكم الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة » .

وفي ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى على أن « تعتبر منتهية بقوة القانون الدعاوى المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء حكم في قرارات مجلس الوزراء الصادرة بإعانة غلاء المعيشة » ، كما نصت المادة الثانية منه على أنه « ترد الرسوم المحصلة على الدعاوى المشار إليها في المادة السابقة » .

وقد جاء بالفكرة الإيضاحية لهذا القانون تطبيقا على مادتيه الأولى والثانية المشار إليهما « أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ قضت بسريان هذا الحكم (حكم التكلفة في إعانة غلاء المعيشة) على الدعاوى المنظورة أمام المحكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ومقتضى ذلك أن تصدر المحكمة حكما باعتبار الخصومة منتهية - ولما كان من المصلحة العامة إعفاء القضاء من إصدار هذه الأحكام فقد روي نظرا لكثرة القضايا أن يكون الأثر المترتب على القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لهذه الدعاوى وأقفا بقوة القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص في ضوء الفكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٥ المتقدم ذكرها أن المشرع لم يلق عند خد إلغاء ما تضمنته قرارات مجلس الوزراء من أحكام خاصة بتكلفة إعانة غلاء المعيشة في يوم صدورها بل حرص على النص على سريان هذا الإلغاء على الدعاوى المنظورة أمام المحكم الإدارية ومحكمة

القضاء الإداري وكان مقتضى ذلك أن تحكم المحاكم المنظورة أمامها الدعاوى المتعلقة بحكم التكلفة المصارف إليها بانتهاء الخصومة في هذه الدعاوى والزام الحكومة بالمصروفات ، ولما كانت هذه الدعاوى من الكثرة فقد رأى المشرع إعفاء المحاكم من نظر هذه الدعاوى والحكم فيها بانتهاء الخصومة ورتب ذلك الأثر بقوة القانون ، وبذلك هدف المشرع إلى أن يرتب على انتهاء الخصومة على هذا الوجه ما كان يرتب على انتهائها بحكم من القضاء ، ومن ثم فإن الحق في المطالبة برء رسوم هذه الدعاوى يتقادم بذات المدة التي تتقادم بها الرسوم التي يصدر بردها حكم قضائي نهائي .

ولما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني تنص على أنه « إذا انقطع التقادم يبدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول ، على أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي أو إذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه بإقرار المدين كانت مدة التقادم خمس عشرة سنة إلا أن يكون الدين المحكوم به متضمناً للالتزامات دورية متجددة تستحق الإداء إلا بعد صدور الحكم » . وظاهر من الفقرة الثانية من هذا النص ، أن التقادم متى انقطع بإجراء قضائي وانتهى بحكم حاز قوة الأمر المقضي تكون مدة التقادم الجديد خمسة عشر عاماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم ولو كانت متى انقطع بإجراء قضائي وانتهى بحكم حاز قوة الأمر المقضي تكون مدة بسبب جديد للبقاء - ويسرى هذا الحكم حتى لو كان الالتزام دورياً متجدداً وصدر به حكم نهائي فتكون مدة التقادم خمسة عشر عاماً ، على أن الحكم قد ينشأ الالتزامات لم تزل عنها صفاتها الدورية والتجدد كما إذا قضى للتأجير بالآجرة المستحقة وما يستجد منها منذ صدور الحكم إلى يوم التنفيذ وفي هذه الحالة تزول عن الآجرة المستحقة المحكوم بها صفاتها الدورية والتجدد فلا يتقادم الالتزام بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ صدور الحكم ، أما الالتزام بها يستجد منها إلى يوم التنفيذ فيلزم منصفها بصفاتها الدورية والتجدد رغم صدور

الحكم ، ذلك لانه غير مستحق يوم صدور الحكم بل يستحق على اقساط دورية متجددة فيتقدم كل قسط منها بانتقضاء خمس سنوات. منذ تاريخ استحقاقه .

ولما كان الاصل في تقدم الالتزامات انها تسقط بانتقضاء خمس عشرة سنة ما لم ينص القانون على مدة اقصر (م ٣٧٤ من القانون المدني) ، ومن ثم يكون التقدم القصير استثناء من هذا الاصل العام — والاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

وفضلا عن ذلك فان الاحتجاج بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدني التي تنص على أن « يتقدم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق ويبدأ سريان التقدم من يوم دفعها » لتطبيقه على الرسوم موضوع الخلاف — هذا الاحتجاج مردود بأن مناط تطبيق هذا النص أن تكون الرسوم قد دفعت بغير حق ، ولما كانت رسوم الدعاوى المشار اليها قد دفعت أصلا بحق وفقا لاحكام قوانين الرسوم القضائية وذلك للسير في الدعاوى ونظرها بواسطة مرقف القضاء فان احكام هذا النص لا تسرى عليها ، ويؤيد هذا النظر الاساس القانوني لرد الرسوم المشار اليها هو القانون ذاته وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ المتقدم ذكره — ولما كانت المادة ١٩٨ من القانون المدني تنص على أن « الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون وحده تسرى عليها النصوص القانونية التي انشأتها » . ولما كانت الالتزامات التي تنشأ من القانون تتقدم بخمس عشرة سنة وفقا للاصل العام في التقدم ما لم يرد نص خاص بشأن تقدم هذا الالتزام بمدة أقل — ولم يرد ذلك النص — لذلك فان الالتزام برد رسوم الدعاوى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ لا يقادم الا بانتقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥ .

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

الرسوم القضائية والغرامات على الدعاوى المرفوعة من وزارة الأوقاف أمام مجلس الدولة منذ سنة ١٩٤٨ حتى أول يولية سنة ١٩٥٩ - التزام هذه الوزارة بإدائها عن هذه الفترة نظرا لما كان لهذه الوزارة من شخصية اعتبارية مستقلة وثمة مالية منفصلة عن ثمة الدولة حتى أول يولية سنة ١٩٥٩ - لا تفرقة في هذا الحكم بين ما اذا كانت الدعاوى مرفوعة من الوزارة بوصفها سلطة عامة او بوصفها ناظرة على الأوقاف الخيرية او حارسة على الأوقاف الأهلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية والتي تسرى أحكامها على الدعاوى المرفوعة أمام القضاء الإداري بمقتضى الرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ والقرار الجمهوري رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ في هذه المادة تنص على أنه « لا تستحق الرسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » .

ومناد هذا النص أن الدعاوى التي ترفع من الحكومة لا تستحق عنها رسوم قضائية . وحكمة ذلك أن الخزانة التي تؤول إليها حصيله الرسوم القضائية هي ذات الخزانة التي تصرف منها هذه الرسوم ومن ثم فلا جدوى من تحصيل الرسوم من الحكومة في هذه الحالة مادامت ستؤول الى خزانتها العامة ، وعلى هدى هذه الحكومة يكون مدلول لفظ الحكومة في مفهوم النص المشار اليه هو الحكومة بمعناها الضيق أى الحكومة المركزية ، دون غيرها من الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة وذلك لانفصال ميزانيات هذه الهيئات عن ميزانية الدولة مما تنتفى معه حكمة عدم استحقاق الرسوم .

ولما كانت وزارة الأوقاف الى ما قبل أول يونية سنة ١٩٥٦ —
 هذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن شخصية الدولة وذهمتها
 المالية ، ذلك لأنها انشئت بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٠ من نوفمبر
 سنة ١٩١٢ الذى نص على ان يحتفظ لها باستقلالها الذاتى وعلى أن تكون
 ميزانيتها قائمة بنفسها على حداثها « كما كانت مصادر إيراداتها هى
 رسوم ادارتها للأوقاف التى فى عهدتها والأعمال الفنية التى تقوم
 بها واحتياطى المعاشات ورسوم مواجهة حسابات الأوقاف الخيرية
 والأوقاف المشتركة ، وكانت هذه الإيرادات مخصصة لأوجه الانفاق
 الواردة بميزانية الوزارة ومن بينها صرف مرتبات موظفيها وشؤونية
 خلاتهم ، وقد استمر ميزانيتها مستقلة على هذا النحو حتى انتهت
 على الميزانية العامة للدولة من أول يولية سنة ١٩٥٦ » .

وعلى مقتضى ما تقدم يتعين على وزارة الأوقاف ان تؤدي الرسوم
 القضائية المستحقة عن الدعاوى التى رفعتها امام القضاء الإدارى حتى
 أول يولية سنة ١٩٥٦ تاريخ ادماج ميزانيتها فى الميزانية العامة — ولا
 يغير من هذا النظر أن الوزارة قد رفعت هذه الدعاوى بوصفها سلطة
 عامة وليس بوصفها نظرة على الأوقاف الخيرية او حارسه على الأوقاف
 الأهلية ، ذلك لأن وصف السلطة العامة ليس هو مناط عدم استحقاق
 رسوم قضائية عن الدعاوى التى ترفعها الجهة الادارية بل أن مناط
 عدم الاستحقاق هو وحدة الخزائنة بين فروع الحكومة المركزية وهو امر
 غير متوافر فى شأن وزارة الأوقاف على نحو ما سبق بيانه فى الفقرة
 السابقة على أول يولية سنة ١٩٥٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى انه يتعين على وزارة الأوقاف اداء
 الرسوم القضائية عن الدعاوى التى رفعتها امام القضاء الإدارى فى
 الفترة السابقة على أول يولية سنة ١٩٥٦ .

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية — نصها على خفض الرسم الى النصف في جميع الدعاوى التي يصدر فيها الحكم المستأنف في مسألة فرعية واستكمال الرسم المستحق عنه اذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى — سريان هذا النص على الحكم الصادر بقبول النفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد باعتباره صادرا في مسألة فرعية .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق تنص على أن « يخفض الرسم الى النصف في جميع الدعاوى اذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية ، فاذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه .. » .

وينضج من هذا النص أنه اذا ترتب على الطعن في الحكم بطريق الاستئناف طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية ، فان الرسم لا يخفض الى النصف طالما أنه سيترتب على الفصل في موضوع الدعوى استكمال الرسم ، فان هذا من شأنه قصر الأحكام الصادرة في مسائل فرعية التي عنتها الفقرة الثالثة من المادة الثالثة سابقة الذكر على الأحكام التي لا يترتب على الطعن فيها طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية ، إذ ان هذه الأحكام هي فقط التي تعتبر أحكاما صادرة في مسائل فرعية في تطبيق النص المتقدم .

بموضوع الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية وبين حكمها الصادر في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ الذي اعتبر الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، من الأحكام الصادرة في مسألة فرعية لا يترتب على الطعن فيه بالاستئناف طرح النزاع برمته على محكمة ثلثى درجة .

ولم تعرض احكام قانون المرافعات الحالي للمسألة الخاصة بالطعن في الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى وما اذا كان يترتب عليه في جميع الاحوال طرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية لم أنه من المتعين التفرقة بين الدفوع بعدم قبول الدعوى التي تتصل بالموضوع وتلك التي يكون مبناهما السقوط لانقضاء الميعاد . اذ ان كل ما استحدثه قانون المرافعات بشأن الدفوع بعدم قبول الدعوى هو نص المادة ١٤٢ التي قضت بأن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف » .

كما ان النص على جواز ابداء الدفوع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف ، لا يترتب عليه الحاق الدفوع بعدم القبول بالدفوع الموضوعية وتطبيق جميع القواعد المقررة بشأن الدفوع الموضوعية بالنسبة اليها بما في ذلك ان الطعن في الحكم بعدم قبول الدعوى — ايا كان مبناه — يطرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية اذ حقيقة الأمر ان المشرع قد اقتصر في المادة ١٤٢ على اجزاء قاعدة واحدة من القواعد المطبقة بشأن الدفوع الموضوعية بالنسبة للدفوع بعدم القبول وهي القاعدة الخاصة بجواز ابدائها في أية حالة تكون عليها الدعوى اما فيما عدا ذلك من القواعد التي تطبق بشأن الدفوع الموضوعية فلم ينص القاتون على تطبيقها بصدد الدفوع بعدم القبول وليس من شك في ان قصر النص على الأخذ بهذا الحكم بشأن هذه الدفوع لا يحتم تطبيق القواعد الأخرى المقررة بشأن الدفوع الموضوعية . ويؤيد ذلك ان المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات قد تضمنت ما يأتي تعليقا على المادة ١٤٢ :

« لم يكن ثمة بدء من وضع نص يتضمن بعض الأحكام الخاصة بالدفع بعدم قبول الدعوى بعد أن طال بحثه في الفقه والقضاء وبعد أن عني بالنص على حكمه في التشريع الفرنسي الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ (المادة ١٩٢) . على أن المشرع لم ير إلا أن ينص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى بجواز ابدائه في أية حالة تكون عليها ... » .
كما بحث فيها إذا كان يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى في بعض الصور أو البحث فيها إذا كان الطعن في الحتم الصادر بعدم قبول الدعوى بطرح النزاع في موضوع الحق على محكمة الطعن فذلك لم يتعرض المشرع للفصل فيه ... » . وليس أدل من ذلك على أن النص على جواز ابداء الدفع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوى لا يستلزم القول بالحقاق هذا الدفع بالدفع الموضوعية وبأن الطعن في الحكم بقبول الدفع أيا كان مبناه يطرح النزاع برمته على محكمة الطعن ، وإنما صرحت المذكرة الإيضاحية بن المشرع لم يشأ أن يتطرق إلى البحث في هذه المسألة مما يقطع بأن المشرع قد أثار ترك الأمر لاجتهاد الفقه والقضاء ومادام أن أحكام القضاء تد اطردت على الأخذ بالفرقة بين دفع بعدم القبول مبناه انتقضا .
الميعاد وغير ذلك من الدفع بعدم القبول فلا وجه للخروج على مؤدى هذه الفرقة في ظل قانون المرافعات الحالي إذ لم يرد بنصوص هذا القانون أى حكم يصرح أو يلمح إلى هجر تلك الفرقة .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها بعد الميعاد هو من الأحكام الصادرة في مسألة نزعية في تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق ، ومن ثم يخفص رسم استئنائه إلى النصف .

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

« استحقاق ربيع الرسم في حالة ترك المدعى الخصومة أو تصالحه مع خصمه » مناط هذا الحكم أن يتم ترك الخصومة أو التصالح في الجلسة الأولى لنظر الدعوى التي أعلن اليها المدعى إعلانا صحيحا وأن يكون ذلك قبل بدء المرافعة — المقصود بالجلسة الأولى في حالة غياب المدعى عليه وتأجيل الدعوى لأعداره هي الجلسة التي يعذر اليها المدعى وليست الجلسة التي يتم فيها التأجيل للأعذار — أساس ذلك — التأجيل للأعذار يكون تلقائيا بمجرد تحقق موجبه ولا تتوافر في الجلسة التي يتم فيها التأجيل للأعذار مكنة ترك الخصومة أو التصالح .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية ينص في المادة ٢٠ مكررا منه على انه « إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى الا ربع الرسم المسدد » كما ورد هذا الحكم ذاته في نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وردده من بعده قانون المرافعات الجديد في نص الفترة الأولى من المادة ٧١ منه وبمناسبة إجراء الجهاز المركزي للحسابات تفتيشا على إيرادات بعض المحاكم تبين له أن أعلام الكتاب تخطف فيما في تحديد ملول عبارة (الجلسة الأولى) سألقة الذكر ، فذهب بعضها الى اعتبار أن الجلسة الأولى هي الجلسة التي أعلن اليها المدعى عليه إعلانا صحيحا وليست الجلسة التالية لأعداره ، ومن ثم فانه في حالة ترك الخصومة أو الصلح في الجلسة التالية للأعذار يستحق نصف الرسم طبقا لنص المادة ٢٠ من مائتوني الرسوم القضائية وليس ربع الرسم عملا بنص المادة ٢٠ مكررا منه ،

بينما ذهب البعض الآخر من اقليم الكلب الى اعتبار الجلسة الاولى هي الجلسة التالية لاعذار المدعى عليه المتطلب عن الحضور ورغم اعلانه اعلانا صحيحا ، ويرجع هذا الاختلاف الى صدور تعليمات من الوزارة الى اقليم الكلب تفصلت بين الاتجاهين المذكورين ، ووضح الجهاز المركزى للمحاسبات ان عبارة الجلسة الاولى يقصد بها الجلسة التى اعلن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا ، كما ذكرت ادارة المحاكم فى كتابها المؤرخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٨ ان المقصود بالجلسة الاولى فى حكم المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم والمادة ٧١ من قانون المرافعات الجديد هو الجلسة الاولى التى اعلن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا وذلك اخذا بصراحة النص واستهداء بالملف الايضاحية نكل من القائل بانها الجلسة التى يتم فيها اعادة اعلان المدعى عليه الغائب حيث يكون الصلح او ترك الخصومة ممكنا ، اذ يتضمن هذا الرأى تخصيصا للنص بغير مخصص وتحملا له غير ما يحتل فضلا عما ينطوى عليه من خلط بين حكم هذه الحالة وبين ما اتجه اليه المشرع من وجوب اعادة اعلان المدعى عليه الغائب بقصد الفاء نظام الطعن بالمعارضة ، هذا الى ان عدم حضور المدعى عليه فى الجلسة الاولى التى اعلن اليها اعلانا صحيحا لا يحول دون ترك المدعى دعواه . . . وقد سبق ان عرض هذا الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ اغسطس سنة ١٩٦٤ فترأت ان المقصود بالجلسة الاولى الجلسة التالية للاعذار ، كما ايدت هذا الرأى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ « غير ان الجهاز المركزى للمحاسبات اعترض على هذا الرأى وطلب من الوزارة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث ان الثابت من نص المادة ٢٠ مكررا من قانون الرسوم القضائية والمادة ١/٧١ من قانون المرافعات الجديد (وتقابلها المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم) وهى النصوص سالفة الذكر — الثابت

انه حتى يكون للمدعى الحق في استرداد ثلاثة ارباع الرسم يتعين ان يتوافر شرطان هما (١) ان يتم ترك الخصومة او التصالح في الجلسة الاولى لنظر الدعوى التى اعلن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا (٢) ان يتم الترك او التصالح قبل بدء المرافعة .. والحكمة التى دفعت الى تقرير هذا الحكم هى اتاحة الفرصة لتصلح في الدعوى او ترك الخصومة فيها قبل نظرها الفعلى بمعرفة المحكمة حتى يخف الضغط على المحاكم بالنسبة الى المنازعات التى يبدى الطرفان او المدعى فيها اتجاها نحو التسليم بحق الطرف الاخر فيها يذهب اليه ، وفي حالة غياب المدعى عليه وتاجيل الدعوى لاعذاره ، فان الجلسة التى يتم فيها التاجيل للاعذار ليست هى الجلسة الاولى لنظر الدعوى ، خاصة اذا لوحظ ما كتبت تنص عليه المادة ٩٥ من قانون المرافعات القديم من انه « اذا تخلف المدعى عليه او المدعى عليهم كلهم او بعضهم عن الحضور في الجلسة الاولى وجب على المحكمة في غير الدعوى المستعجلة تاجيل نظر القضية الى جلسة تالية بها الخصم الغائب ويعتبر الحكم في الدعوى بمثابة حكم حضوري في حق المدعى عليهم جميعا » وما تنص عليه المادة ٨٤ من قانون المرافعات القائم من انه « اذا تخلف المدعى عليه وحده في الجلسة الاولى وكانت صحيفة الدعوى قد اعلنت لشخصه كان على المحكمة في غير الدعوى المستعجلة تاجيل نظر القضية الى جلسة تالية يعلن المدعى بها الخصم الغائب ويعتبر الحكم في الدعوى في الحالتين حكما حضوريا .. » ومعنى ذلك ان المشرع يوجب على المحكمة تاجيل نظر الدعوى — في الحدود المبينة في هذا النص — ومقتضى هذا الوجوب ان يكون التاجيل ثلثاين لجرد تحقق موجه ، فلا تعتبر الدعوى انها نظرت فعلا في الجلسة الاولى وبالتالي لا تتوافر في هذه الجلسة مكنة ترك الخصومة او التصالح فيها . مما لا يتصور معه اعمال الحكم الوارد في نص المادتين ٢٠ مكررا من قانون الرسوم القضائية و١/٧١ من قانون المرافعات (المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم) ، ويدهى ان العبرة في امكانية ترك الخصومة او الصلح هى بالامكانية القانونية وليس بالامكانية المادية ، اى ان الجلسة الاولى هى الجلسة التى يكون فيها التصالح

أو ترك الخصومة مكانا من الناحية القانونية ولو لم يكن مكانا من التلصق الواقعية لتغيب المدعى عليه فيها وذلك يكون بالاعتداد بالجلسة التي يتم اعدار المدعى عليه للحضور فيها عند غيابه في اول جلسة حددت لنظر الدعوى .

ولا وجه للقول بأن الأحكام تدور وجودا وعدما مع علتها وليس مع حكمتها ، وان علة تقرير حكم استحقاق ريع الرسم فقط في حالة ترك الخصومة أو التصالح فيها هي الترك أو التصالح في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة في الدعوى — لا وجه لذلك لانه اذا كانت هذه هي العلة من هذا الحكم فان الاستهداء بالحكمة التي املتته وهي تخفيف العبء عن المحاكم بالنسبة الى المنازعات التي يمكن أن تنتهي بالترك أو بالتصالح بتشجيع المتقاضين على ذلك عن طريق اقرار حقتهم في استرداد الجزء الأكبر من الرسم — الاستهداء بهذه الحكمة ليس اغفالا لعللة النص وانما هو تحديد لها وتحقيق للغرض الذي تفياه المشرع من تقريره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه في الاحوال التي يتعين فيها على المحكمة تأجيل نظر الدعوى لاعذار المدعى عليه فان الجلسة الأولى في مفهوم نص المادة ٢٠ مكررا من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية ونص المادة ٧١ فقرة أولى من قانون المرافعات (ويقابله نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم) هي الجلسة التي يتم الاعذار فيها .

(ملف ١٨٠/١/٢٧ — جلسة ١٩٧١/١/٦)

قاعدة رقم (٤٨٨)

المبدأ :

تحديد الرسوم المقررة على الدعوى يكون بحسب المحكمة المرفوعة أمامها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم على مجلس الدولة — نصه في مادته الثانية على فرض رسم ثابت قسره

خمسـة عشر جنيها على الدعاوى التى ترفع من ذوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا — عدم جواز تحصيل رسم عن طلب وقف التنفيذ بالإضافة إلى رسم الأمن أمام المحكمة الإدارية العليا مادامت تضمها دعوى واحدة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن المرسوم الصادر فى ١٤/٨/١٩٤٦ بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإدارى كان يقضى فى المادة الأولى منه بأن يفرض فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى قدره ستة قروش على كل مائة قرش من الملقى جنيـه الأولى وثلاثة قروش على كل مئة قرش من الملقى جنيـه الثانية وقرشان على كل مائة قرش فيما زاد على أربعـمئة جنيـه ، ويفرض فى الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره ستمائة قرش « وقد اضيفت فقرة ثالثة على المادة الأولى سالفـة الذكر بالمرسوم الصادر فى ٩/١/١٩٥٤ نص على أنه « ويفرض على طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه رسم ثابت قدره ستمائة قرش » ثم صـحـر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ مسـتبـدلا بنص المادة الأولى سالفـة الذكر النص الآتى : « يفرض فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى حسب الفئات الآتية : ٢ ٪ لغاية ٢٥٠ جنيها ٣ ٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيـه و٤ ٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيـه حتى ٤٠٠٠ جنيـه و٥ ٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيـه ، ويفرض فى دعاوى الألفاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أربعـمئة قرش » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة ينص فى مادته الثانية على أن « يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنيها أو ما يعادلها على الدعاوى التى ترفع من ذوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا » وتنص المادة الثالثة منه على أن « تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية فى كل من إقليمى

الجمهورية بالنسبة لما يرفع من دعاوى أو يتخذ من إجراءات فيه وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة الرسوم المشار إليها أو في هذا القرار .

ومن حيث ان المستفاد من النصوص المتقدمة أن تحديد الرسوم المقررة على الدعوى يكون بحسب المحكمة المزموعة أمامها فالدعوى التي ترفع أمام محكمة القضاء الإداري تحصل عنها الرسوم بحسب التقابل المقدمة فيها طبقا للمادتين الأولى والثانية من المرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ بتعريفه الرسوم والأجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري المعدل بمرسوم ١/٩/١٩٥٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ ، أما الدعوى التي ترفع أمام المحكمة الإدارية العليا فيحصل عنها رسم ثابت قدره خمسة عشر جنيها طبقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك بفض النظر عن الطلبات المقدمة من ذي الشأن أو التي ترضي فيها الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه في الدعوى التي ترفع أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز تحصيل رسم عن طلب وقف تنفيذ القرار بالإضافة الى الرسم الثابت المقرر على هذه الدعوى . لان رافع الدعوى لا يطلب من المحكمة المذكورة وقف تنفيذ القرار كما هو الشأن أمام محكمة القضاء الإداري وإنما يطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري . فمذنب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ولا يصح قياس طلب وقف تنفيذ الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا على طلب وقف تنفيذ القرار أمام محكمة القضاء الإداري لانه قياس على غير شبيهة .

ولا حاجة في القول بأن الرسم أمام المحكمة الإدارية العليا مفروض على الدعوى وليس على كل طلب على حده مما يتعارض مع واحد من المبادئ الأساسية في قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهو تعدد الرسوم بتعدد الطلبات التي تشتمل عليها الدعوى (مادة ٧ من القانون) وهو مبدأ واجب التطبيق على الدعوى التي ترفع أمام المحكمة الإدارية العليا بطريق الاستعانة المنصوص عليها في المادة ٣ من قرار رئيس

الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ ، لا محلجة بذلك لان الاحالة المشار اليها لا تكون الا حيث لا يوجد نص في القرار المذكور وفي لائحة الرسوم الخاصة بمجلس الدولة وقد حدد نص المادة ٢ من القرار المذكور رسماً ثابتاً على الدعوى امام المحكمة الادارية العليا ، ولم يفرق هذا النص بين الدعوى التي تشتمل على طلب واحد والدعوى التي تشتمل على عدة طلبات كما لم يفرق بين الدعوى التي ترفع طعناً على الحكم الصادر مستقلاً في طلب وقف تنفيذ القرار الادارى والدعوى التي ترفع طعناً على الحكم الصادر مستقلاً في طلب وقف طلب الغاء القرار الادارى .
معاً ، والاصل في تفسير القوانين ان المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يوجد ما يقيد ، ولذا فلا يجوز أعمال الاحالة المشار اليها ولا يجوز بالتالى تحصيل الرسم المقرر على طلب وقف تنفيذ الحكم امام محكمة النقض على ذات الطلب امام المحكمة الادارية العليا .

كما لا يجوز الاحتجاج بنص المادة الاولى من المرسوم الصادر في ١٩٤٦/١/١٤ والتعديلات التي ادخلت عليه فيها يتعلق بالرسوم المقرر على طلب وقف تنفيذ القرار سواء بالاضافة او بالحذف لان هذه المادة خاصة بالرسوم على الدعوى امام محكمة القضاء الادارى والتي تحدد على اساس الطلبات المقدمة فيها ، ولا تنطبق على الدعوى امام المحكمة الادارية العليا التي حدد لها رسم ثابت بغض النظر عن الطلبات المقدمة فيها او الطلبات التي قضى فيها الحكم المطعون فيه كما سلف البيان .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تحصيل رسوم عن طلب وقف التنفيذ بالاضافة الى رسم الطعن امام المحكمة الادارية العليا مادامت تضمها دعوى واحدة .

(ملف ١٨١/١/٣٧ — جلسة ١٩٧١/٢/١٨)

قاعدة رقم (٤٨٩)

المجلس :

رسوم قضائية — استحقاقها على الطعون الضريبية المقابلة من

الشركاء المتضلعين وشركات التوصية — يكون على اساس مجموع ارباح الشركة وليس على اساس نصيب كل شريك متضلعين على حدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية تنص على انه « اذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد ، قرر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة » كما تنص المادة ٧٥ من ذات القانون على ان « يكون تقرير الرسوم النسبية على الوجه الاتي : سادس عشر : تقدر رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول او عليه في شأن تقرير الارباح التي تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الارباح المتنازع عليها » . وتنص المادة ٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على انه « اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد او اكثر على واحد او اكثر بمقتضى سبب قانوني واحد . كان التقرير باعتبار قيمتها جملة ، فان كانت ناشئة عن اسباب قانونية مختلفة كان التقرير باعتبار قيمة كل منها على حدة » .

ومن حيث انه في مجال تقرير الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفع في شأن الارباح ، فان المرجع في ذلك اساسا الى نصوص قانون الرسوم ، وقد قطع نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم المشار اليها في ان الرسم يقدر على اساس مجموع الطلبات باعتبار وحدة السند وهو عقد الشركة في الحالة المعروضة ، طالما ان هناك وحدة فعلية وقانونية بين الشركاء تتمثل في وحدة العمل في الانشطة التي يزاولونها ، ثم في وحدة النظر القانونية التي يستندون اليها معا في الدفاع عن مصالحهم المشتركة في الشركة القائمة بينهم ، توصلا الى تحديد صافي الربح الذي يوزع عليهم في آخر كل سنة ضريبية وفقا لانصبتهم المحسدة بعقد الشركة ، فتكون المنازعة تبعا لذلك متضمنة وحدة السبب القانوني مع تمسك الخصوم

وغيرها على ذلك فإن تقدير الرسوم في الدعاوى المشار إليها يتم على أساس مجموع الأرباح المقررة للشركة جملة وليس على أساس نصيب كل شريك على حدة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الرسم المستحق على الشركاء المتضامنين في شركات التضامن وشركات التوصية يحسب على أساس مجموع أرباح الشركة وليس على أساس نصيب كل شريك متضامن على حدة ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية .

(ملف ١٨٩/٢/٣٧ — جلسة ١٧/١٠/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٤٩٠)

المبدأ :

النص في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة والهيئات العامة تدخل في محلول لفظ الحكومة الوارد في هذا النص — مقتضى ذلك تمتعها بإعفاء من الرسوم بالنسبة للدعاوى والطعون التي ترفعها .

ملخص النقوى :

طلبت الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية من وزارة العدل اعتقادها من الرسوم القضائية المستحقة على الدعاوى والطعون التي ترفعها استنادا الى أنها من الهيئات العامة التي تدخل في مفهوم الحكومة الوارد في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية واستنادا الى مرسوم حكم بهذا المعنى من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٧ قضائية بطلستها المقودة في ٢٠/١٢/١٩٦٨ ، الا أن وزارة العدل لم تستجيب لهذا الطلب ولا زالت ترفض قبول الدعاوى التي

تتجهها الهيئة الا بعد سداد الرسوم المستحقة عليها . وإزاء ذلك فقد طلبت الهيئة من السيد وكيل وزارة العدل الانادة بوجبهة نظير الوزارة في هذا الشأن تمهيدا لعرض النزاع على الجمعية العمومية لتسيين الفتوى والتشريع ، فنادتها الوزارة ان المستفاد من نص المادة ٥٠ مبن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليها انها قصرت الاعفاء على الحكومة ولا يجوز التوسع في هذا الاعفاء بخلعه على المؤسسات أو الهيئات العامة ، وان ما يؤيد ذلك ان المادة ٣٠ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ حينما أرادت اعفاء المؤسسات العامة من رسوم اللبغة نصت على ذلك صراحة ولم تنص على اعفائها من الرسوم القضائية ، وان محكمة النقض أخذت بهذا الراى في حكيمها الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣٠ .

ومن حيث ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه تنص على ان « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكتشوف والصور والمخضبات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

ومن حيث ان نقطة الخلاف بين الهيئة ووزارة العدل تنحصر في تحديد ما اذا كانت الهيئة العامة تدخل في مملول لفظ الحكومة الوارد في نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه من عدمه ، حيث يتوقف على ذلك بيان ما اذا كانت هذه الهيئات تعفى من الرسوم القضائية أو لا تعفى .

ومن حيث ان المادة الأولى من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » . وتنص المادة (١٤) من هذا القانون على ان « تعتبر أموال الهيئة العامة أموالا عامة » . كما تنص المادة ٩٨ منه على ان « يحده رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه لم يعد ثمة محل للترقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ذلك أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ أتت الذكر قد كشفت بما لا يدع مجالا لشبهة في خصوص طبيعة الهيئات العامة ذلك أن الهيئات العامة في الغالب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، وأنها وإن كانت ذات ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتحصل الدولة عجزها ويؤول الى ميزانية الدولة ما تحققه من أرباح ، ومن ثم فإن الحكمة التي يتوخاها المشرع من تقرير مزية الاعفاء من الرسوم القضائية تكون متحققة بالنسبة الى الهيئات العامة ، وعلى هذا الأساس ، قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٧ قضائية (جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) بعد استحقاق رسوم على الدعاوى أو الطعون التي ترفعها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لكونها هيئة عامة تدخل في ملول « الحكومة » الذي نصت عليه المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٩ وذلك على الرغم من أن طعنها الذي صدرت في شأنه قائمة الرسوم المعارض فيها قد أقيم في تاريخ سابق على تاريخ صدور قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار أن هذا القانون وما تضمنته المذكرة الإيضاحية كلشأن لوضعها القانوني السابق على اقامة طعنها .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تعتبر إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وتدعى الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية .. » فمن ثم يكون شأنها شأن أى مصلحة حكومية في مجال تطبيق حكم الاعفاء من الرسوم القضائية المشار إليها في نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية تدخل في ملول لفظ « الحكومة » الوارد في

نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، ومن ثم فإنها تتمتع بالاعفاء المنصوص عليه في هذا النص بالنسبة الى الدعاوى والطعون التي ترفعها .

(ملف ٣١٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٤٩١)

المبدأ :

جامعة الأزهر وهي إحدى الهيئات التابعة للأزهر تتمتع بميزة الإعفاء من الرسوم القضائية المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق — أسس ذلك أن الأزهر يعتبر من الهيئات العامة طبقا لقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والتي تدخل في ملول الحكومة في التمتع بالإعفاء المشار إليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق تنص على أنه « لا تستحق رسوم عن الدعاوى التي ترفعها الحكومة » فإذا حكم في الدعاوى بالزام الخصم بالمصاريف استحقّت الرسوم الواجبة . . وينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي (م ٢) وأنه يتمتع بشخصية معنوية وتكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات (م ٦) وأن جامعة الأزهر هي إحدى الهيئات التي يشتمل عليها (م ٨) .

ومن حيث أنه سبق للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٤ أن انتهت الى أن الأزهر يعتبر من الهيئات العامة تتمتع بشخصية قانونية مستقلة ، ولقيامه على رسالة سامية تتعلق بتزويد العالم الإسلامي بالمختصين وأصحاب الرأي فيها يتصل بالشريعة الإسلامية.

والعقلاء الدينية وتخرج علماء مثقفين في الدين يجنبون الى الإيهان بالله
والثقة بالنفس وقوة الروح كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين
الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك ، والأزهر بهذا الوصف يقوم
على خدمة من أجل الخدمات العامة وتتوافر في شأنه مقومات الهيئة العامة
طبقا لقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث ان حكمة الاعفاء من الرسوم القضائية المقررة في المادة
٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه وان كانت قائمة على
وحدة الميزانية ، الا انه بصور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ السالف
الذكر لم يعد مجال للفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات
العامة في شأن تطبيق المادة ٥٠ سالف الذكر اذ ان الهيئات العامة هي في
الغالب الأعم مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، وانها
وان كانت لها ميزانيات خاصة بها الا انها تلحق بميزانية الدولة وتحصل
الدولة عجزها وتؤول اليها ما تجبته من فائض وهي بهذه الميزة تدخل في
محلول لفظ الحكومة في المتع بالاغفاء المشار اليه ، وبهذا المعنى قضت
المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٩ ق .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأزهر يدخل في
منهول لفظ الحكومة في مجال تطبيق أحكام المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٤٤ المشار اليه .

(ملف ٤٠٧/٣ — جلسة ١٩٧٥/٤/٤٣)

قائمة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

تعفى هيئة الاوقاف المصرية من اداء الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

عرس على الجمعية العمومية لعمتى الفتوى والتشريع مدى جواز

اعفاء هيئة الاوقاف المصرية من الرسوم القضائية . فاستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية الذى ينص فى المادة ٥ منه على انه « لاتستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فاذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ، كذلك لاتستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع اعفى الحكومة من اداء الرسوم القضائية على الدعاوى التى ترفعها ومن اداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لصالحها .

ومن حيث ان الهيئة العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة تنشأ لادارة مرفق عام يهدف لتحقيق الصالح العام ولا تخرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وان كانت لها ميزانية مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة ، ومن ثم فانها تدخل فى محلول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى من الرسوم القضائية ، وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث ان هيئة الاوقاف المصرية طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها تعتبر هيئة عامة تتبع وزير الاوقاف وتسرى فى شأنها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم تعفى من اداء الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء هيئة الاوقاف المصرية من اداء الرسوم القضائية .

قاعدة رقم (٤٩٣)

المبدأ :

تعفى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أداء الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مدى جواز إعفاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أداء الرسوم القضائية على الدعوى والمنازعات الخصة بها أمام الجهات القضائية .
فاستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم القضائية الذى ينص فى المادة (٥٠) منه على أن « لاستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فإذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » ، كذلك لاستحق رسوم على ما يطلب منها لكشوف والصور والملفات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أعفى الحكومة من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى التى ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لصالحها .

ومن حيث أن الهيئة العامة تدخل فى ملول الحكومة بمعناها الواسع ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية وهو ما استقر عليه أثناء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ونفا للمادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ . الصادر بإنشائها تعتبر هيئة تتبع وزير المواصلات ، وبذلك تعفى من الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى

اعفاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أداء الرسوم القضائية .

(ملف ٢٤٨/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١)

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية — اعفاء الحكومة بصفة عامة من الرسوم القضائية — الهيئات العامة لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية — اساس ذلك — اثره — — اعفاؤها من الرسوم القضائية — تطبيق — عدم خضوع هيئة النقل العام بالقاهرة لأداء الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٩٦٣/٦١ بشأن الهيئات العامة ينص في المادة الاولى على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة عامة او خذبة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » وينص في المادة ١٤ على انه « تعتبر اموال الهيئة العامة اموالا عامة ، وتجرى عليها القواعد والاحكام المتعلقة بالاموال العامة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإنشاء الهيئة » .

ومفاد ذلك ان المشرع اعفى الحكومة بصفة عامة من الرسوم القضائية ولما كانت الهيئات العامة ونفا لاحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تتولى إدارة مرفق عام بهدف تحقيق المصالح العام فانها لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية واذا كان المشرع قد خصها بميزانية مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتتحل الدولة عجزها ومن ثم فانها تدخل في محلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم القضائية .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٨١ لسنة ١٩٦٤ بشأن هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ، ينص في المادة الأولى على أن « تعتبر مؤسسة لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ومقرها مدينة القاهرة وتسمى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة هيئة عامة تقوم على مرفق قومي ويكون (هيئة النقل العام بالقاهرة) وتعتبر أموالها أموالاً عامة .. » فإن هيئة النقل العام بالقاهرة لا تخضع للرسوم القضائية كأي مصلحة حكومية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إعفاء هيئة النقل العام بالقاهرة من أداء الرسوم القضائية .

(ملف رقم ٢٢٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ — بذات المعنى
ملف ٤٠٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١١/٤ ، وملف ١١٢٩/ ٢/٣٢ —
جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

الدعاوى التي ترفع من الماملين بالقطاع العام أمام جهة القضاء أو أمام المحاكم القضائية طبقاً لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو استناداً إلى المادة ٦٠ من لائحة نظام الماملين بالقطاع العام ثم يقضى فيها بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة القضاء الإداري أو إحدى المحاكم الإدارية — يتعين إحالة هذه الدعاوى إلى المحكمة التي هيها الحكم — ليس لقلم كتاب المحكمة التي أحيلت إليها هذه الدعاوى أن تجري شئونها فيما يتعلق باستحقاق الرسوم .

ملخص التدوى :

أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة . ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .. وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها » .

كما تنص المادة ١١٣ من هذا القانون على أنه « كلما حكمت المحكمة في الأحوال المتقدمة بالأحالة كان عليها أن تحدد للخصوم الجلسة التي يحضرون فيها أمام المحكمة للتي أحيلت إليها الدعوى وعلى قلم الكتاب إخبار المثلين من الخصوم بذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول » .

ومن حيث أن الدعوى التي أثير بصدها الاستفسار المعروض قد قضى فيها بعدم الاختصاص من المحكمة التي رفعت إليها مع إحالتها إلى محكمة أخرى فمن ثم يتمين إحالتها بإحالتها إلى المحكمة التي عينها الحكم وليس لقلم كتاب هذه المحكمة أن يحول دون ذلك بحجة عدم تحصيل الرسم .

ومن حيث أنه متى أحيلت الدعوى إلى المحكمة طبقا لما تقدم فإن هذه المحكمة تجرى شئونها فيما يتعلق باستحقاق الرسم على الدعوى من عنده .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للسمى الفتوى والشريع إلى أنه ليس لقلم الكتاب أن يحول دون عرض الدعوى على المحكمة بحجة عدم تحصيل الرسم ، وللمحكمة المحال إليها الدعوى أن تجرى شئونها فيما يتعلق ببدى استحقاق الرسم على الدعوى .

(ملف ١٦٥/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

(م ٢٦ - ج ١٤)

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

الدعوى التى يطلب فيها بفسخ العقد والتعويض — الاخلال
بالتزام تصادى أو أكثر — هو سند طلب الفسخ وكذلك طلب التعويض
— تقدير الرسم فى هذه الحالة باعتبار مجموع قيمة الطلبات
بالطبق لحكم الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ بالرسم القضائية فى المواد المدنية — يفر مما تقدم
ما يقال فى فقه القانون المدنى من أن التعويض فى حالة الفسخ
يقوم على أساس المسؤولية التقصيرية لا العقابية استنادا الى ما يترتب على
الفسخ من زوال العقد باثر رجعى — هذا القول ان صح فى القانون المدنى فانه
ليس حتما ان يستتبعه اعتبار دعوى الفسخ والتعويض من قبيل
الدعاوى التى تستند فيها الطلبات الى أكثر من سبب — لكل فرع من
فروع القانون معياره ضوابطه التى لا تنطبق بالضرورة على غيره من
الافرع الأخرى .

ملخص الفسوى :

ان المادة ٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسم القضائية
فى المواد المدنية تنص على أنه « اذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات
متعددة ملوبة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع
الطلبات فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل
سند على حده . واذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة
جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حده الا اذا كان بينها
ارتباط يجعلها فى حكم الطلب الواحد ففى هذه الحالة يستحق بالنسبة
لهذه الطلبات رسم واحد . . . » .

وتنص المادة ١٥٧ من القانون المدني على أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اعداره المدعى أن يطلب بتنفيذ العقد أو بنسخة مع التمويض في الحالفين من كان له مقتضى ، وتقضى المادة ١٦٣ منه بأن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض .

وقد أوردت الفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ آتف الذكر تعليقا على حكم المادة ٧ منه أنه « روعى في وضع المادة ٧ الاعتداء بأحكام المادة ٣٠ مرافعات اهلى محافظة على حسن التشقيق بين الاحكام التشريعية وان بقى منهوما أن لكل من المادتين مجالها الذى مستقل به عن الأخرى . فالمادة ٧ من هذا القانون خاصة بأحكام الرسوم والمادة ٣٠ مرافعات مناطها بتحديد الاختصاص النوعى . وواضح أن المقصود بالسند فى المادة ٧ سبب الالتزام لا المستند » .

وبين من ذلك أنه لا اعتداد بالمستند فى مجال تحديد الرسوم وان المقصود بالمستند الذى يبنى عليه تحديد الرسم هو السبب الذى يقم عليه المدعى طلباته .

ومن حيث أن رفع الدعوى بطلب نسخ العقد إنما يستند قانونا الى ما يكون قد وقع من المدعى عليه — وهو الطرف الآخر فى العقد — من اخلال بالتزام أو أكثر من الالتزامات الملتاة على عاتقه بمقتضى العقد . وهذا الاخلال هو ما يستند اليه المدعى أيضا فى طلب التعويض عن الضرر الذى لحقه من جرائه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك . فلهه يمكن القول بأن طلبى النسخ والتعويض يقومان على ذات السند ومن ثم يقدر الرسم على الدعوى باعتبار مجموع قيمة الطلبين بالتطبيق لحكم الفقرة الاولى من المادة السابعة المشار اليها .

ولا يغير مما تقدم القول بأن فقه القانون المدني يرى ان التعويض فى حالة نسخ العقد يقوم على أساس المسؤولية التقصيرية لا العقدية مستنادا الى ما يترتب على نسخ العقد من زواله باثر رجعى مما يستحيل

معه اسناد المسؤولية في هذه الحالة الى العلاقة التعاقدية الامر الذي يبنى عليه اعتبار كل من طلبى الفسخ والتعويض قائمين على مستندين مختلفين — ذلك ان هذا النظر انما اُملته اعتبارات التوفيق بين فكرة الاثر الرجعى للفسخ والحق في التعويض عن الاخلال بالالتزامات الناشئة عن العقد ، وهذا القول ان صح في فقه القانون المدني فليس حتماً ان يستتبعه اعتبار دعوى الفسخ والتعويض من قبيل الدعاوى التى تستند الطلبات فيها الى سببين مستقلين في مفهوم قانون الرسوم القضائية . فكل فرع من فروع القانون معايير وضوابطه وتعاريفه التى لا تطبق بالضرورة بالنسبة الى غيره ، فتعريف الموظف العام والمال للعالم مثلا في القانون الادارى لا يطبق حتما مع هذا التعريف في مجل القانون الجنائى .

وعلى ذلك فاذا جاز لفقه القانون المدني ان يعمد في تطبيق المنطق النظرى البحت ، فليس حتماً ان تؤخذ تعاريفه بقتاصيلها النظرية واسسها الفلسفية لكى تطبق في مجال قانون آخر يعتمد على الواقع العملى اكثر من اعتماده على المنطق النظرى كما هو الشأن في مجال الرسوم القضائية التى ينبغى ان يكون تطبيقها قائما على اسس عملية واضحة وببساطة يسهل تفهيمها وتنفيذها .

وفي ضوء ما تقدم يعمد النظر الى كل من طلبى الفسخ والتعويض باعتبارهما ناشئين عن سبب واحد هو في النهرلية اخلال المدعى عليه بالالتزامات التى يلتزمها عليه العقد ، فهذا الاخلال هو الذى يستند اليه المدعى في طلب فسخ العقد ، وهو ايضا سفده في طلب التعويض عما لحقه من ضرر . ولا اعتراض على ذلك بأن هذا القول لا يتفق ومفهوم فكرة السبب في القانون المدني ، فليس ثمة تلازم حتمى بين مفهوم السبب في القانون المدني وبين ما ينبغى ان تحل عليه فكرة السبب في مفهوم قانون الرسوم .

ومما يؤكد هذا النظر ، ان اعتبار طلبى الفسخ والتعويض قائمين على مستندين مختلفين من شأنه ان يؤدى الى اختلاف مقدار الرسم بين طلبات ذات طبيعة واحدة تاسيسا على فكرة نظرية بحته لا تخفى

جبراً كافياً للملزمة في تقدير الرسوم . ويظهر ذلك بجلاء بالنسبة الى عقود
الأداة ، وهي عقود لا تنطبق عليها فكرة الأثر الرجعى للنسخ لأن ما انقضى
ونفذ منها ينطوى مع الزمن ولا يمكن اعلنته أو اعتباره كأن لم يكن ومن
ثم يقال إن العقد في هذه الحالة ينتهى بالنسبة للمستقبل . وعلى ذلك
فإن دعوى التعويض هنا تقوم على أساس المسؤولية العقدية طائلة
فإن العقد لم ينته باثر رجعى وإنما هو قائم في الماضى ومنتج لاثاره .
وهكذا بينما يقال بتحصيل الرسم في دعوى النسخ مع التعويض على
أساس قبية كل طلب على حدة ، يستأدى الرسم باعتبار مجموع قبية
الطلبين بالنسبة الى الدعاوى التى يطلب فيها انتهاء عقد من عقود المدة
مع التعويض ، وتلك نتيجة غير مقبولة تنطوى على اختلاف ، في تقدير
الرسوم بين طلبات من طبيعة واحدة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الدعاوى التى يطلب
فيها المدعى الحكم بفسخ العقد مع التعويض تعتبر مشتتة على طلبين
عائمين على سند واحد هو العقد ومن ثم يكون تقدير قيمة الدعوى
باعتبار مجموع الطلبين .

(ملف ١٧٩/١/٢٧ — جلسة ١٩٧١/١/٦)

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه « لا يستحق
رسوم على الدعوى التى ترفعها الحكومة فالأ حكم في الدعوى بالزام
الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة — فإذا هذا النص أنه
لا تستحق أية رسوم على الدعاوى والطمون التى ترفعها الحكومة وعلى
ذلك فبى حكم في مثل هذه الدعاوى والطمون بالزام الحكومة بالمصاريف
فإن مثل هذا القضاء يقتصر اثره على عناصر المصاريف المستحقة
قانوناً دون ما عداها — لا يمتد هذا الأثر ليشمل الرسوم القضائية التى
لا وجود لها قانوناً تبعاً لعدم استحقاقها .

ملخص الحكم :

من حيث انه فيما يتعلق بها أوردته محافظة القاهرة خاصا بمسئول تحملها بلغ سبعة جنيهات ونصف جنيهه قيمة نصف الطعن رقم ٤١٨ لسنة ١٧ ق المقدم منها — ولما كانت المادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة تنص على أن « يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنيهًا على الدعاوى التي ترفع من ذوي الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا » وتنص المادة ٣ من ذات القرار على أن تطبيق الأحكام فيما لم يرد بشأنه نص خالص في هذا القرار أو في لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة والصادر بها رسوم في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ولما كانت الرسوم القضائية في المواد المدنية ينظمها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ثم يكون المرجع في تعيين المسائل الخاصة برسوم الدعاوى والطعون الإدارية والإجراءات المتعلقة بها إلى الرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها وفيها عدا ذلك إلى أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . ولما كانت المادة ٥٠ من هذا القانون تنص على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، ناذًا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف المستحقة الرسوم الواجبة » ومفاد هذا النص أنه لا تستحق أية رسوم على الدعاوى والطعون التي ترفعها الحكومة ، وعلى ذلك فبقي حكم في مثل هذه الدعاوى أو الطعون بالزام الحكومة بالمصاريف ، فإن مثل هذا القضاء يقتصر أثره على عناصر المصاريف المستحقة قانونًا دون ما عداها ، بحيث لا يمتد هذا الأثر ليشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانونًا تبعًا لعدم استحقاقها ، فلا يتصور أن ينصرف حكم قضائي إلى الزام الحكومة بما ليس مستحقًا أو واجبًا قانونًا . وبناء على ذلك ، فلا تستحق أية رسوم على الطعن رقم ٤١٨ لسنة ١٧ ق القضائية المقدم من محافظة القاهرة باعتبارها جهة حكومية ، ومتى كان الأمر كذلك ، فإن أمر التقدير المتنازع منه وقد ألزم المحافظة بنصف رسوم الطعن المذكور يكون غير متفق وصحيح حكم القانون مما يعتبر معه تعديله على الوجه الذي يستقيم به مع مؤدى حكم المحكمة الإدارية العليا المتقدم ذكره . أي بالزام المحافظة بنصف رسم الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ١٧ القضائية المقدم من المتنازع ضدها .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك يتمين القضاء بتعديل قائمة الرسوم
المعارض لديها ، بحيث تلزم محافظة القاهرة بببلغ ٢٥٠٢٥٠ جنيه
(ثلاثة وخمسين جنيها ومائتين مليا) فقط ، وذلك على أساس أن من هذا
البلغ ٢٥٠٧٥٠ جنيه (خمسة وعشرين جنيها وسبعمئة وخمسين مليا)
قيمة نصف الرسوم القضائية النسبية وعشرين جنيها قيمة الحد
الادنى لاتعاب المحلأة وسبعة جنيهات ونصف جنيه قيمة نصف الرسم
الثابت في الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ١٧ القضائية .

ومن حيث أن كلا من طرق المعارضة قد أخفى في بعض طلباته . فمن
ثم يجب أن تتحمل محافظة القاهرة بنصف مصروفات هذه المعارضة ،
على أن يتحمل المعارض ضدها النصف الآخر .

(طعن رقم ١ لسنة ٢٣ ق — جملة ١٦٨١/٢/٢١)

قاعدة رقم (٤٩٨)

المادة :

رسوم قضائية — لائحة الرسوم والإجراءات المتعلقة بها
محكمة القضاء الإداري — تخويل كل ذي شأن أن يعارض في مقدار
الرسم الصادر به أمر التقدير — مسكونية محكمة القضاء الإداري
المعارضة في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير باعتبارها جهة إدارية
مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١١ من اللائحة الصادرة في ١٤ من أغسطس
سنة ١٩٤٦ بشأن تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام
محكمة القضاء الإداري تنص على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من
رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب مسكونية المحكمة
وتقوم المسكونية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه
الرسم .

وتنص المادة ١٢ من اللائحة المذكورة على انه لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به الامر وتحصل المعارضة بتقرير في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية ايام التالية لاعلان الامر . وتنص المادة ١٣ من اللائحة على أن تقدم المعارضة الى الدائرة التي أصدرت الحكم فيها بعد سماع اقوال سكرتارية المحكمة والمعارض اذا حضر .

ومن حيث أن البادى ما تقدم أن سكرتارية المحكمة هي التي تمثل الدولة في المطالبة بالرسم القضائية فهي التي تقدم الى رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بطلب تقدير الرسم ثم تطلق الامر الى المطلوب منه الرسم ، وتقوم بتسوية ما ينبغي سداده بعد صدور الامر بالتقدير يخصم ما سبق دفعه عند تقديم الدعوى . وقد تطلب التشريع سماع اقوال السكرتارية قبل الحكم في المعارضة في امر تقدير الرسوم وعليه غايته اذا كانت المادة ١٢ من لائحة تعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الاداري، قد خولت كل ذى شأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به امر التقدير ، فلا شك أن سكرتارية المحكمة — وذلك دورها في شأن الرسوم القضائية تقرير من ذوى الشأن في هذا الخصوص فيكون لها كجهة ادارية مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها، المعارضة في مقدار الرسم الصادر به امر التقدير ، ولا خلاف في أن الدولة بحاجة الى هذه في ذلك بحسبان أن الرسوم القضائية هي من الجوانب الهامة للدولة .

ومن حيث أنه لا وجه للاستناد الى النصوص والاحكام الخاصة للتجديد من يكون له التظلم او المعارضة في امر تقدير المصاريف المحكوم بها ، للقياس عليها في حالة التظلم او المعارضة في تقدير الرسوم ، وذلك أن المصاريف المحكوم بها — وان كانت تشمل من بين عناصر الرسوم القضائية — الا أن طرق النزاع في شأنها هما الخصوم في الدعوى والمحكوم له والمحكوم عليه . اما الرسوم القضائية فملاصاحب الحق فيه ينالها هي الدولة ، وهي في الأفضل واجبة الاداء عند تقديم الدعوى ، ومن ثم فالمكلف بادائها للدولة هو المدعى . واذا كان ثمة جزء من الرسوم يقبل دفعه الى مدعى من غير صدور الحكم في الدعوى — الا أن المدعى في الحالين هو في الاصل الملزم باداء الرسم ، وفي ذلك تنص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية في المواد

المعدية على أن يلزم المدعى بداء كابل الرسوم المستحقة كما يلزم برفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف « ومن ثم فإن طرق الالتزام بالرسوم القضائية هما الدولة من ناحية والمدعى من ناحية أخرى » ولكل منهما مصلحة جدية في المنازعة في أمر تقديرها ولا تبدأ مصلحة المدعى عليه في المنازعة في تقدير هذه الرسوم إلا إذا خسر الدعوى والزم بالمصاريف . إذ معنى ذلك الزامه بأن يؤدي للمدعى ما دفعه الأخير من رسوم قضائية سواء عند تقديم الدعوى أو بعد صدور الحكم فيها ، باعتبار أن الرسوم عنصر من عناصر المصاريف . ومفاد ذلك أنه ولئن كان أصحاب المصلحة في التظلم من أمر تقدير المصاريف هم الخصوم في الدعوى — إلا أن الحال يخطف بالنسبة إلى أمر تقدير الرسوم القضائية ، لأن المصلحة في التظلم من هذا الأمر تثور بداء من الدولة — وتمثلها جهة الإدارة التي اينط بها تحصيل الرسوم وتسويتها وهي سكرتارية المحكة — والمدعى المكلف بدائها إلى الدولة ثم قد تبدو بعد ذلك مصلحة المدعى عليه في المنازعة في هذا الأمر إذا ما حكم ضده ، والزام بالمصاريف هذا وتبين الفروق واضحة بين المصاريف والرسوم القضائية ، بلستقر نصوص قانون المرافعات الواردة في شأن المصاريف ، ومقابلتها بالنصوص الواردة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ولائحة تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها المعمول بها أمام محكة القضاء الإداري ذلك أنه بينما نصت المادة ١٦٨ من قانون المرافعات على أنه تقدر مصاريف الدعوى في الحكم أن يمكن، والا قهرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلم هذا الأمر للمحكوم عليه بها .

ملق المادة ١٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه تنص على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعلم هذا الأمر للمطلوب منه الرسم .

وتنص المادة ١١ من اللائحة المشار إليها على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكة . وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم .

كذلك فانه بينما نصت المادة ٩٠ من قانون المرافعات على انه يجوز لكل من الخصوم ان يتظلم من الامر المشار اليه في المادة السابقة .

ويحدد المحضر أو ظم الكتاب على حسب الاحوال اليوم الذى ينتظر فيه التظلم أمام المحكمة فى غرفة المشورة ويعطى الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاث أيام . فانه فى المقابل تنص المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على انه يجوز لذى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الامر المشار اليه فى المادة السابقة ... وتنص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المشار اليها على انه لذى الشأن ان يعارض فى مقدار الرسم الصادر به الامر ...

ومن حيث انه متى أبتان ما تقدم ، غدا واضحا ان الحكم المطعون فيه قد جانبه الصواب اذ قضى بعدم قبول المعارضة المقدمة من سكرتارية محكمة القضاء الادارى فى امر تقدير الرسوم القضائية الصادر من السيد رئيس المحكمة بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩ . فى الدعوى رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ القضائية لرفعها من غير ذى صفة ومن ثم يتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وباعادة المعارضة الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها .

(ظمن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٣)

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

حكم محكمة القضاء الادارى برفض طلب وقف التنفيذ وعدم الطعن عليه — حكم ذات المحكمة بالغاء القرار المطعون فيه — ظمن ادارة قضايا الحكومة فى هذا الحكم — حكم المحكمة الادارية العليا بتعديل الحكم المطعون فيه والزام طرفى الخصومة المصروفات مناصفة — امر تقدير المصروفات الزامه الحكومة بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف التنفيذ — مخالفته للقانون — لا وجه لالزام تلك الجهة بنصف هذا الرسم طالما انه قضى برفض الطلب المذكور والزام الخصم بمصروفاته .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد اقدم الدعوى رقم ١١٦٢ لسنة ٢١ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى ضد وزير العدل ووكيل وزارة العدل لدوان الشهر العقارى وأمين علم مكتب الشهر العقارى بالتأهارة طالبا وقف تنفيذ وإلغاء قرار وكيل وزارة العدل لشئون الشهر العقارى الصادر فى ٢١/٤/١٩٧٧ المتضمن عدم شهر اسبقية المدعى رقم ٢٥٩٨ لسنة ١٩٧٧ والسرى فى اجراءات الطلب رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦ وقضت المحكمة فى الشق العلجل من الدعوى بجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٨ برفض طلب وقف التنفيذ والزمى المدعى بالمصروفات . ولم يعطى فى هذا الحكم بجلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠ صدر الحكم موضوع طئب الالغاء قاضيا بالغاء القرار المطعون فيه . والزام الخصوم بالمصروفات وان هذا الحكم فى موضوع طعن الحكومة رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٦ القضائية وقد حكمت فيه المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بالغاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من السرى فى اجراءات شهر الطلب رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦ وبرفض ماعدا ذلك من طلبات والزمى طرفى الخصومة فى الطعن بالمصروفات خاصة وقد استصدر المدعى بناء على هذا الحكم امر تقدير المصروفات المعارض . فيه الذى تضمن الزام الجهة الادارية ببيلغ ٣١٥٠٠ جنبها على اساسه الزم تلك الجهة بنصف مصروفات المدعى (اربعة جنبها) ونصف مصروفات الطعن (سبعة جنبها ونصف) واتعاب المحاماه (عشرون جنبها) .

ومن حيث أن امر تقدير المصروفات موضوع المعارضة قد خالفت . اتفانو فيها تضمنه من الزام الجهة الادارية بنصف الرسم المقرر عن طلبه . وقف تنفيذ القرار محل الدعوى رقم ١١٦٢ لسنة ٢١ القضائية اذ لا وجه لالزام تلك الجهة بنصف هذا الرسم طالما انه قضى برفض الطلب المذكور والزام المدعى بمصروفاته ولم تطعن فى هذا القضاء ولما كان الطلب الموضوعى المتعلق بالغاء القرار هو الذى تناوله حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٦ القضائية المتام من الحكومة . عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى هذا الطلب فان مقتضى الحكم الصادر من محكمة الطعن بالزام طرفى الخصومة فى .

الطعن المصروفات مناصفة ، أن تلزم الحكومة بنصف الرسم المفروض على
الطلب الذي عارض على هذه المحكمة .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالنظر في
منازعة أمر تقدير رسوم قضائية . ولهذا لا ينعقد اختصاصها اذا احالت
المحكمة أمر تقدير رسوم قضائية اليها .

ملخص الفتوى :

فرض النزاع القائم بين وزارة المالية ووزارة العدل حول
أمر تقدير الرسوم في الدعوى رقم ٥٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال
القاهرة على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت
نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتي
تنص على انه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء
الرأى مسبقاً في المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التى تنشأ
بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات أو بين المؤسسات
العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه
المنازعات ملزماً للجانين ... » .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
في شأن الرسوم القضائية ورسوم التعويض في المواد المدنية والتي
تنص المادة ١٦ منه على أنه « تقدير الرسوم بأمر يصدر من رئيس
المحكمة أو القاضى حسب الاحوال بناء على طلب قلم كتاب المحكمة
ويوطن هذا الأمر للمطلوب منه الرسم » .

وتنص المادة ١٧ من ذات القانون على أنه « يجوز لفتوى اللجان

إن يعارض في مقدار الرسم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السابعة ..

وتنص المادة ١٨ من القانون المشار اليه على انه « تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال ويصدر ، الحكم فيها بعد سماع اقوال علم الكتاب والمعارض إذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره والا سقط الحق في الطعن » .

وأخيرا استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١١٠ من القانون رقم ١٣ ، لسنة ١٩٦٨ في شأن المرافعات المدنية والتجارية والتي تنص على انه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها » .

من حيث انه وإن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض إلا أن المشرع في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المكتوبة خرج عن هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تثور حول تقدير الرسوم القضائية فحدد طريقة خلاصا للطعن فيها إذ ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال .

ولما كان الخاص يقيد العام فإن اختصاص الفصل في تلك المنازعات فينبصر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال وذلك أيا كان أطراف النزاع . ولا يخبر من ذلك القول بأن ما نصت عليه المادة ١١٠ مرافعات يلزم الجمعية العمومية بنظر هذا النزاع ذلك أن الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة ابداء الرأي الملزم طبقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إلا انها لا تعد محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في

المادة ١١٠. سالفه الذكر • والاحالة لا تكون الا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة او لجهتين قضائيتين مستقلتين والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ليست محكمة وانما هي جهة فتوى حدد القانون اختصاصها كما حدد وسائل اتصالها بالنزاعات التي تعرض عليها وذلك فمن يمثل الوزارة او الهيئة العامة قانونا اى من الوزير او رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة ومن ثم فلن قضاء محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الطعن في امر تقدير الرسوم القضائية والمقيد بجدول المحكمة برقم ٥١٧٢ لسنة ١٩٨٢ بعدم اختصاصها بنظره واحالته الى الجمعية العمومية لا يجعل الاختصاص معقودا لها .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى عدم اختصاصها بنظر النزاع .

(ملف ١٢٥١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧)

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ :

عدم أداء الرسم لا يصلح سببا للطعن .

ملخص الحكم :

عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل مدور الحكم فيها لا يصلح سببا للطعن على الحكم الصادر في الدعوى وأساس ذلك انه لما كانت الرسوم مستحقة وواجبة الاداء فلن قلم الكتاب يتخذ الاجراءات المقررة في تحصيلها .

(طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

المصروفات

كلية الى القارىء

نصف لهذه الاخطاء الطبيعية

فلكمال له سبحانه وتعالى ..

الصفحة/ السطر	الخطا	الصواب	الصفحة/ السطر	الخطا	الصواب
١٩٤٨	١٢/٣١١	١٩٨	٤/١٨	انقضائها	١٩٤٨
١٩٤٨	١٧/٣١١	١٩٨	٤/١٨	بدونها	١٩٤٨
١٩٤٨	١٧/٣١١	١٩٨	٢٥/٣٧	١٩٧٦/٤/١٩	١٩٢٧/٤/١٠
١٩٤٨	١٨/٣١١	١٩٨	٦/٥٩	وفي	يغنى
النهائية	١٤/٣١٢	النهائية	١٣/١١٥	للاصلاح	صلاح
قبل الآخر	٤/٣٢١	قبل	١٤/١٢٦	يختصم	ختصم
آثارته	٢١/٣٢٣	اثارته	٢٠/١٥٦	لم	لو
المطعون	٢/٣٢٩	المعون	٦/٢٠٤	الاختصاص	ختصاص
البيت في	٨/٣٨١	في البيت	٣/٢٠٩	انتقالهم	لنقلهم
الا	٢٢/٤٠٦	لا	٤/٢٠٩	تمتنع	نمنع
ارتباطا	٥/٤١٤	ارتبطا	٤/٢١١	المال	لل
حسبها	٢٠/٤١٦	حسبها	٢٠/٢١١	الدعوى	دعاوى
جزاء	١٣/٤٢٣	جزاء	٢١/٢٢٠	حقيقة	بقيقة
ورود	١٨/٤٢٤	وورد	٨/٢٢١	يدفعا	نفعها
عاتها	١٥/٤٢٦	عاتها	٩/٢٤٤	بطلب	سلب
صدور	١٧/٤٣٠	صدو	١٦/٢٤٥	الدعوى	للدعوى
الا	٦/٤٣١	ا	٨/٢٦٢	ذلك	للك
القانون	١٣/٤٣٧	القرن	١٢/٢٦٢	المدنية	فنيية
مختصة	٢٣/٤٣٩	مختصة	٢٣/٢٧٥	بين	غين
المطلب	٧/٤٤١	المطلب	١٧/٢٦٣	وقع	وتم
يحوز	١٨/٤٤٣	يجوز	١٦/٣٠١	٧٥٢ لسنة	٧٥٢
الرتاب	١٠/٤٤٥	الرتب	٢٢/٣٠١	الحق	حق
بعدم	١٨/٤٥٢	بعد	١٠/٣٠٢	استمرارها	سترارها

الخطا	الصفحة/ السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/ السطر	الصواب
بعد	٢٦/٤٩٢	يعد	بعد	٢٨/٤٥٢	يعد
تنفيذ	٢٦/٤٩٨	تنفيذية	يتفق	٦/٤٦٢	يتفق
وعائلته	١٤/٥٠٠	وعائلته	بتنفيذ	٨/٤٦٥	بتنفيذ
النصوص	٧/٥٠٧	النصور	الحجية	١٢/٤٦٧	الحجية
يجوز	٥/٥٢٦	يجوز	فيها	١٤/٤٦٩	فيها
بذاته	٢/٦٢٤	نذابه	المنازعة	١٤/٤٨٧	المنازعة
			تنظيم	٢٠/٤٩٢	تنظيم

فهرس تفصلى

الجزء الرابع عشر

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب الموسوعة
٥	دميوى
١١	المبطل الاول : الدعوى بصفة عامة
١١	الفرع الاول : قواعد الاجراءات المتبعة فى الدعوى
١٢	الفرع الثانى : صحيفة الدعوى
١٢	اولا : الابداع
٦٥	ثانيا : الاعلان
٨٠	الفرع الثالث : المصلحة
٩٧	الفرع الرابع : الصفة
١٥١	الفرع الخامس : تكيف الدعوى
١٧١	الفرع السادس : طلب فى الدعوى
١٧١	اولا : الطلبات الاصلية والطلبات الاحتياطية
١٨٤	ثانيا : الطلبات المعارضة
١٩٢	ثالثا : الطلبات المعدلة
	الفرع السابع : دفع فى الدعوى
٢٩٦	اولا : احكام ملية
٢٠٤	ثانيا : الدفع بعدم الاختصاص
٢١٩	ثالثا : الدفع بعدم القبول
٢٢٤	رابعا : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها
٢٢٨	خامسا : الدفع بالتزوير المسقط
٢٢٠	سادسا : الدفع بالتزوير
٢٢٢	سابعا : الدفع بعدم دستورية القانون
٢٢٢	الفرع الثامن : التدخل فى الدعوى
٢٢٢	اولا : احكام ملية
٢٢٢	ب — منط التدخل
٢٢٧	ب — اجراءات التدخل

الصفحة	الموضوع
٢٤٩	ثانيا : التدخل الاتصلي
٢٥٢	ثالثا : التدخل الاختصلي
٢٥٤	الفرع التاسع : حق الدفاع
٢٥٤	أولا : نحو العبارات الجارحة
٢٥٦	ثانيا : رد القضاة
٢٦٦	الفرع العاشر : موارد سير الدعوى
٢٦٦	أولا : انقطاع سير الخصومة
٢٧٨	ثانيا : وقف الدعوى
٢٨٦	ثالثا : ترك الخصومة
٢٩٦	رابعا : انتهاء الخصومة
٢٩٦	خامسا : الصلح في الدعوى
	الفرع الحادي عشر : هيئة مفوضي الدولة ، ودورها في
٢٢٨	الدعوى الادارية
٢٥٤	الفرع الثاني عشر : سقوط الحق في رفع الدعوى بمضى المدة
	أولا : سقوط الحق في رفع الدعوى بمضى المدة المقررة
٢٥٤	لتكامل الحق المدمى به
	ثانيا : تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم
	السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨
٣٦٢	لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٢٤
٣٩٤	ثالثا : سقوط الدعوى التأديبية
٣٩٦	الفرع الثالث عشر : الحكم في الدعوى
٣٩٦	أولا : حجز الدعوى للحكم
٣٩٧	ثانيا : تبليج الحكم
٤٠١	ثالثا : المنطوق
٤٠٣	رابعا : تسييب الحكم
٤٠٦	خامسا : تفسير الحكم
٤٢٠	سادسا : تصحيح الاخطاء المادية
٤٢٦	سابعاً : اغتيال الحكم ببعض الطلبات
٤٢٧	ثامنا : حجية الأحكام

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : شروط حجية الأمر المقضى به	٤٢٧
أ - بصفة عامة	٤٢٧
ب - وحدة الخصوم	٤٢٧
ج - وحدة المحيل	٤٤١
د - وحدة السبب	٤٤٨
المبحث الثاني : مقتضى ما للأحكام من حجية عدم جواز عودة الخصوم إلى المنازعة في الحق الذي فصل فيه الحكم	٤٥٤
المبحث الثالث : قوة الشيء المقضى تلحق المنطوق والاسباب المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق	٤٦٥
المبحث الرابع : حجية الحكم تمتد إلى الخصوم وإلى خلفهم العام وخلفهم الخاص	٤٧٧
المبحث الخامس : حجية الأمر المقضى الذي تتمتع به الأحكام الإدارية حجية نسبية فيها عدا أحكام إلغاء	٤٧٩
المبحث السادس : التفرقة بين أثر الحكم كاداة لتقوية الحقوق المحكوم وقوة الأمر المقضى	٤٨٦
تاسعا : تنفيذ الحكم	٤٨٧
عاشرا : ضياع الحكم	٤٩٦
حدا عشر : التنازل عن الحكم	٤٩٩
ثاني عشر : حكم تهديد بنصب خبير	٥٠٨
ثالث عشر : الحكم بعدم اختصار والإحالة	٥١٠
رابع عشر : بطلان الحكم	٥٥١
المبحث الأول : حالات بطلان الأحكام	٥٥١
أ - اغفال الإعلان	٥٥١
ب - عدم إيداع تقرير المفوض	٥٥٩
ج - صدور الحكم في جلسة سرية	٥٦٢
د - إلزام خصم لم يكن ممثلا في الدعوى	٥٦٣
هـ - خلو الحكم من الأسباب أو قصورها أو تناقضها وتهاوتها أو تناقضها مع المنطق	٥٦٤

الموضوع الصفحة

- د - التناقض بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية ٥٦٧
 ق - الاحالة في تسبيب حكم على حكم آخر ٥٧١
 ك - عدم توقيع رئيس المحكمة على نسخة الحكم الأصلية ٥٨٢
 ل - عدم توقيع اعضاء الهيئة ٥٨٥
 م - زيادة من اشتركوا في اصدار الحكم عن العدد المقرر قانونا ٥٨٩
 ن - الاشتراك في المداولة وامدادار الحكم دون سماع المرافعة ٥٩١
 هـ - عدم صلاحية أحد الأعضاء ٥٩٩

المبحث الثاني :

- أ - الإخطاء المادية ٦٠٩
 ب - النقص أو الخطأ غير المخل في بيانات الخصوم ٦١١
 ت - ضوابط تسبيب الاحكام ٦١٦
 ث - ورود المنطوق في ورقة مستقلة ٦١٨
 ج - الاحالة بقرار ٦٢١
 د - في حالة ضم دعويين للارتباط يجوز تكملة أسباب الحكم في احداها بأسباب الحكم في الأخرى ٦٢٣
 و - توافر الاشتراك في سماع المرافعة والمداولة وامدادار الحكم ٦٢٥
 ق - عدم الاخطار ثم الحضور ٦٢٦
 ك - اعادة الدعوى للمرافعة والتحكم فيها دون اعادة اعلان ذوى الشأن ٦٢٨
 ل - ثبوت صلاحية القاضي لنظر الدعوى ٦٣٢
 م - ثبوت عدم الاشتراك في ابداء الراى مسبقا كقبوض ٦٣٦
 ن - قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أسباب الرد بكاتب الجلسة ٦٤١
 الفرع الرابع عشر : تقدير قيمة الدعوى ٦٤٣
 الفرع الخامس عشر : مصروفات الدعوى ٦٤٥
 الفرع السادس عشر : رسوم الدعوى ٦٧٣

مسابقة أعمال الدار المصرية الموسوعة

(حسين الفكهاني - محكم)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

تولوا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
* الجزء الأول * .

٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
* الجزء الثاني * .

٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
* الجزء الثالث * .

٤ - المدونة العمالية في قوانين أصليات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .

٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التراخيص لصاحب العمل القانونية .

تكميلاً - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كلية القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن الميعاد والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والنفقة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والنفقة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة الطبية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث الطبية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوربية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ الآلاف صفحة) .
نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٦٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وبلدان الدول العربية بالنسبة لكافة أنواع القانون مرتبة بموضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء — ٥ آلاف

صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٢ أجزاء — ٢ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا إيجديا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء — ٤ آلاف

صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير والمفالى وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتنظيم الأداء ونظم الإدارة . الأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد — ٢٠

ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وإيجدي ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين

العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى الفئري ومكمة
التفرض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقترنها محكمة
التفرض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، برتبة موضوعاتها ترتيبية
أبجدياً وزمنياً (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الإعلامية الحديثة لمكة مكة :
باللغتين العربية والإنجليزية ، وتتضمن عرضاً شاملاً للحضارة الحديثة
بمدينة مكة (بالكتابة والصورة) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى اصدار

الموسوعات القانونية والاعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

